وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

مجلة المستنصرية
للدراسات العربية والدولية

مجلة علمية محكمة فصلية
يصدرها مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
في الجامعة المستنصرية – بغداد

المجلة حاصلة على معرف الكائن الرقمي DOI

http://mjais.uomustansiriyah.edu.iq

العدد السادس والثمانون 2024 المجلد الواحد والعشرون/ حزيران

نبذة عن مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية

مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية (ISSN:2070- 898X) تصدر عن مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية - الجامعة المستنصرية، وهي مجلة فصلية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات العربية والدولية فتعنى بنشر بحوث ودراسات تتناول القضايا العراقية والدولية في المجالات (السياسية والقانونية والاقتصادية والسياسات العامة وادارة الازمات والتاريخية) والتي تتصدى لموضوعات ومشكلات تهم تنمية العراق وتقدمه.

وتعتبر مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية من المجلات الرصينة والمحكمة حيث تعتمد المعايير الخاصة بالنشر العلمي وارشادات الناشر المتبعة في المجلات الرصينة والمحكمة ، و يتمّ تقويم البحث من مقومين عدد (2) من داخل وخارج العراق وهم من الجامعات الرصينة في دولهم، و المجلة حاصلة على المعرف الكائن الرقمي DOI.

الاشتراك السنوي:

داخل العراق: للأفراد **(40) الف دينار.**

للمؤسسات (150) الف دينار.

خارج العراق: **($150)** دولار امريكي او ما يعادلها بضمنها اجور البريد.

للمراسلات:

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية - الجامعة المستنصرية- بغداد- العراق -

ص.ب 46035

E-mail:must_arab_cent@ Yahoo.com

http://mjais.uomustansiriyah.edu.iq

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 2196 لسنة 2016

رقم التصنيف المعياري الدولي ISSN: 2070 – 898X

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية في الجامعة المستنصرية

ما ورد في هذا العدد (يعبر عن اراء الباحثين ولا يمثل بالضرورة آراء هياة التحرير)

مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية

مجلة علمية محكمة فصلية
تصدر عن مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
الجامعة المستنصرية

رئيس التحرير

الاستاذ المساعد الدكتور علي مجيد العكيلي

مدير التحرير

المدرس الدكتور زيد حميد جابر

اعضاء هيأة تحرير المجلة

1. ا.د. مازن ليلو راضي	مجلس الدولة
2. ا.د.بشرى محمود صالح	مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
3. ا.د. عبد الحليم بو قرين	كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الاغواط/ الجزائر
4. ا.د.محمد احمد ابراهيم المسلماني	كلية الحقوق/جامعة الاسكندرية / مصر
5. ا.د. جواد الرباع	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة بن زهر/ المغرب
6. ا.د. آمال بن قو	كلية الحقوق جامعة عبد الحميد بن باديس/ الجزائر
7. ا.د. بن صالح الحاج عيسى	جامعة الاغواط / الجزائر
8. ا.د. نبيل ونوغي	المركز الجامعي سي الحواس/ الجزائر
9. ا.د. كارين خالد الدغيدي	الجامعة اللبنانية / لبنان
10. ا.م.د.احمد جعفر شاوي	مدير عام الدائرة القانونية /وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
11. ا.م.د.سؤدد كاظم مهدي	مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
12. ا.م.د. حيدر عبد الحسين حميد	مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
13. ا.م.د. ظفر عبد مطر	مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
14. ا.م.د.محمود اسامة عبد الوهاب	كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية
15. ا.م.د. قاسم خليف عمار	كلية التربية / الجامعة المستنصرية

الاشراف اللغوي

م.د. رنا يحيى خليل – كلية التربية – الجامعة المستنصرية
التنضيد اللالكتروني م.د. شهد علي جعفر

شروط النشر في مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية

أولاً: إجراءات تقديم البحث ومواصفاته:

1- يقدّم البحث مطبوعاً باستخدام مايكروسوفت وورد و يقدم نسختين ورقتين منه مع نسخة **word** على قرص (**CD**) ، و يجب أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة، مع العناية بما يلحق به من خصوصيات الضبط والرسم والأشكال.

2- يجب أن يكون البحث غير منشور سابقاً، ولم يقدّم للنشر لجهة أخرى ، فيتعهد الباحث بذلك وفق النموذج المعد من قبل هيئة تحرير مجلة المركز

3- يتمّ تقويم البحث من مقومين عدد (2) بعد أن يخضع للمعالجة في برنامج (**Turnitin**) لكشف السرقات الأدبية و يتم استيفاء مبلغ (**10000**) عشرة آلاف دينار للاستلال الالكتروني، مع استيفاء مبلغ (**30000**) ثلاثون ألف دينار اجوراً للمقومين.

4- قد يطلب من الباحث مراجعة بحثه لإجراء تعديلات عليه وفق تقرير و ملاحظات المقومين العلميين و هيئة تحرير المجلة

5- في حالة قبول نشر البحث المقدم يتم استيفاء مبلغ (**100000**) مائة الف دينار كأجور النشر ان كان الباحث من داخل البلد مع تزويد نسخة ورقية نهائية المعدلة مع تسليم قرص (**CD**) للبحث مطبوع بنظام (**word**) لإدارة المجلة

6- في حالة قبول نشر البحث المقدم يتم استيفاء مبلغ (**$150**) مائة و خمسون دولاراً أو ما يعادلها كأجور النشر اذا كان الباحث من خارج البلد و لا ينشر البحث قبل استيفاء هذا المبلغ عن طريق شركات ويسترن يونين مع تزويدنا بالرقم السري للحوالة، مع ارسال قرص (**CD**) للبحث بالصيغة النهائية ان تمت مراجعته و التعديل عليه، و مطبوع وفق نظام (**word**) لإدارة المجلة عبر البريد الالكتروني: admin.mjais@uomustansiriyah.edu.iq أو must_arab_cent@yahoo.com

7- في حالة تجاوز عدد صفحات البحث عن (25) صفحة ، يتم استيفاء مبلغ و قدره (**1000**) دينار عن كل صفحة زائدة .

ثانياً: ضوابط كتابة البحث المقدم للنشر

1- متن النص:

١ – يقدَّم كلُّ بحث بملخص لا يتجاوز (**250**) كلمة و يكتب باللغة العربية و الانكليزية و إن كان البحث باللغة الانكليزية فيقدم كذلك باللغة الانكليزية و العربية

2- توضع الكلمات المفتاحية للبحث (**لا تزيد عن 5 كلمات**) بعد الملخص مباشرة، تحت عنوان" **كلمات مفتاحية.**" و ترجمتها للغة الانكليزية ان كان البحث باللغة العربية

٣ – الشكل العام للبحث هكذا :عنوان، ملخص، كلمات مفتاحية، مقدمة ، و مشكلة البحث ، و اهمية البحث، و (فرضية البحث و مجال و مجتمع و عينة البحث و اهم وسائل جمع البيانات و الوسائل الاحصائية – ان وجدت)، ثم المباحث، و خاتمة وتوصيات ، مصادر ومراجع ، و ملاحق (إن وجدت)

4- اذا كان البحث باللغة العربية يكتب النص على مايكروسوفت وورْد، و نوع الخط (**Simplified Arabic**) العادي ، بحجم ١٦ لمتن البحث، و 12 للهوامش السفلية.

5- ان كان البحث باللغة الانكليزية فيكتب النص بخط (**Times New Roman**) العادي، وحجم الخط 12 لمتن البحث، و 10 للهوامش السفلية

6- المسافة بين السطور، أو بين الفقرات تكون صفراً ، و يشترط ان يكون عدد صفحات البحث لا تزيد عن (25) صفحة .

7- العناوين الرئيسة و اسم الباحث و لقبه العلمي و المؤسسة التي يعمل فيها و البريد الإلكتروني تكون وسط السَّطر، بخط **غامق سميك.** و حجم الخط 18 ، فيتبع الشكل الآتي :

(**عنوان البحث**)

اسم الباحث و لقبه العلمي

المؤسسة التي يعمل فيها

البريد الإلكتروني

و بالشكلية ذاتها بالنسبة للبحوث باللغة الانكليزية و بخط **غامق سميك** و حجم الخط 16

8 – العناوين الفرعيَّة(**مبحث، مطلب،...**) تكون يمين السطر بخط **غامق سميك.** و حجم الخط 16 مع ترجمتها الى اللغة الانكليزية ، و تكون يسار السطر بخط **غامق سميك.** و حجم الخط 14 بالنسبة للبحوث باللغة الإنكليزية

9 – تستخدم علامات الترقيم المعهودة دون ترك فاصلٍ بينها وبين الكلمة التي قبلها.

10– النصوص المقتبسة توضع بين علامتي تنصيص مع الإشارة إلى المرجع في الهامش بالطريقة المعتادة.

11- ترجمة العناوين الرئيسية و الفرعية للغة الانكليزية اذا كان البحث باللغة العربية

12- المسافة بين السطور (1.5)

2- الهوامش والإحالات وسرد المراجع

12- يتبع في تثبيت الهوامش نظام الهوامش السفلية الالكتروني و وفق النظام التالي :

[**اسم مؤلف المرجع** +**فاصلة** + **عنوان الكتاب** + **فاصلة** + **قوس** + **مكان النشر** + **نقطتان عموديتان** + **دار النشر** +**فاصلة**+ **الطبعة**(**إن وُجدت**) + **فاصلة**+ **سنة النشر**+ **قوس مغلق**+ **فاصلة**+ **رقم الصفحة** +**نقطة**.] ، مثال: محمد حسين منصور، المسؤولية الطبية (مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر،2001م)، ص187.

13- إذا تكررت الإشارة إلى المرجع ، فإنه يختصر إلى أدنى حد ممكن مع إضافة "مرجع سابق"، مثال: (**سيد قطب، الظلال، مرجع سابق، ص ٣٣٣**)

14- توضع قائمة المصادر والمراجع آخر البحث، تحت عنوان "**المصادر والمراجع**"

15- ترتب قائمة المصادر والمراجع ترتيبا ألفبائياً بالطريقة المعهودة، و مع الترقيم و وفق النظام الآتي:

[**اسم المؤلف** +**قوس** + **سنة النشر**+ **قوس مغلق** + **نقطة** + **عنوان المرجع** + **فاصلة**+ **الطبعة** (**إن وُجدت**) + **مكان النشر**+ **دار النشر**+ **نقطة**] مثال: ابن نجيم الحنفي، زين الدين بن إبراهيم . (1426ه/2005م). الأشباه والنظائر، ط4، دمشق- سوريا: دار الفكر.

3- الأشكال والصور والجداول

16 - يوضع الجدول أو الصورة أو الشكل في محلةٍ المناسب في متن البحث

17 - يعطى كلُّ جدول أو صورة عنوانا مختصرا، يوضع مباشرة فوقه (حجم الخط 12) .

18- يرقم كلُّ جدول أو صورة تسلسليًّا بحسب نوعه (صورة **1**،**2**، **3** ..... جدول **1** ،**2**، **3**)

19- إذا كان الجدول مقتبسًا، يُشار إلى المرجع في الهامش بالطريقة المعتادة.

مع تحيات هيأة تحرير مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية

إرشادات و أخلاقيات النشر مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية

أولاً: مبادئ البحث العلمي و ضوابط نشره

يلتزم الباحثون الراغبين في نشر أبحاثهم ودراساتهم في مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية بالضوابط الآتية :

1- تقديم بحث أصيل وبشكل علمي متناسق يطابق مواصفات البحوث العلمية الرصينة من الأمانة والدقة في توثيق البيانات والنتائج وتحليلها و نشرها و كذلك الدقة في التوثيق والاستدلال بالمراجع و نسب الآراء الى أصحابها ومؤلفيها

2- الالتزام بشروط وسياسات النشر في المجلة

3- يتعهد الباحث بأن البحث غير منشور سابقاً، ولم يقدّم للنشر لجهة أخرى وذلك وفق النموذج المعد من قبل هيئة تحرير مجلة المركز

4- على المؤلفين أو الباحثين تجنب التضارب في المصالح كدعم جهات خاصة ذات أجندة أو الارتباط مع جهات ذات مصالح خاصة

ثانياً: قرارات النشر

هيئة التحرير المجلة مسؤولة عن الموافقة على نشر البحوث العلمية المقدمة إلى المجلة. فيتم تقييم البحوث المقدمة إلى المجلة للتأكد من أنها تفي بجميع المعايير العلمية الرصينة والشروط المنشورة في المجلة بغض النظر عن العرق والجنس والخلفية الدينية والعرق والجنسية والفلسفة السياسية، و انما الاخذ في الاعتبار القيمة العلمية والمعايير الأخلاقية للعمل وسلامة البحث العلمي واللغة والاستشهاد والانتحال، كما و تلتزم هيئة التحرير بتحسين الرصانة العلمية للمجلة من خلال نشر البحوث وفقًا لأهميتها ووضوحها وصحتها ومطابقتها للشروط والأحكام المنصوص عليها للباحثين.

ثالثاً: السرية و الخصوصية

1- يتعهد رئيس و مدير وأعضاء هيئة التحرير بعدم الإفصاح عن أي معلومات تتعلق بالمستندات أو البحوث المقدمة للمجلة باستثناء المعلومات الضرورية التي اذن بها المؤلفين والمحررين والمستشارين والناشر.

2- تلتزم هيئة التحرير في المجلة بعدم الكشف عن أسماء المقومين العلميين إلا بموافقة مكتوبة من قبل المقومين العلميين أنفسهم.

رابعاً: أخلاقيات ومسؤوليات المقومين العلميين

1- تخضع جميع البحوث والمقالات المقدمة لعملية التحكيم ومراجعة النظراء من قِبل اثنين على الأقل من المقومين العلميين والخبراء في مجال البحث المقدم للنشر، و يتم اختيار المقومين العلميين من قبل رئيس التحرير أو مدير التحرير وفقًا لترتيب المقومين العلميين مع استبعاد من كان مشرفًا أو قريبًا للباحث أو المؤلف أو في غير التخصص الدقيق.

2- يجب التعامل مع أي بحوث يتم استلامها للتحكيم كوثائق سرية، فيجب الحفاظ على سرية المعلومات والأفكار المقدمة في البحوث ولا يجب استخدامها لتحقيق مكاسب شخصية، كالسرقة الأدبية، حيث يأخذ شخص ما أفكارًا أو كلمات أو تعبيرًا إبداعيًا لشخص آخر، وهو انتهاكاً واضحاً للأخلاقيات العلمية و لقانون حقوق النشر، ويعاقب عليه بالإجراءات القانونية.

3- ان المقومين العلميين لهم المساهمة في قرارات النشر ، وذلك في مساعدة هيئة تحرير المجلة في اتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بالبحث وكذلك مساعدة الباحث على تحسين بحثه

4- يجب على المقوم العلمي الالتزام بالمعايير الموضوعية في تقويم البحث ولا ينبغي تجاهل الأحكام الشخصية تجاه الباحثين وتجاهلها

5- تعزيز المراجعة بآراء واضحة وحجج علمية ، ويجب أن تكون متوافقة مع لوائح المجلة والمعايير والشروط المنشورة. فتتضمن قرارات المقومين : (البحث صالح للنشر بصورته الحالية، البحث صالح للنشر بعد الأخذ بالملاحظات الواردة في التقرير المرفق دون حاجة لإعادة تقويم البحث ، البحث صالح للنشر بعد الأخذ بالملاحظات الواردة في التقرير المرفق مع الحاجة لإعادة تقويمه مرة ثانية، البحث غير صالح للنشر بالمجلة)؛ مع ذكر اسباب محددة بعدم صلاحية النشر

خامساً: أخلاقيات ومسؤوليات الباحثين

1- يجب أن يقر الباحثون بأن البحث المقدم هو نتاج عملهم، وبعكس ذلك يتحملوا كافة التبعات القانونية

2- يتعهد المؤلفون الباحثون وفق نموذج اعده هيئة تحرير المجلة ، بأن البحث المقدم للنشر لم ينشر مسبقاً في مكان أو مجلة أخرى، ولم يتم تقديمه أو مراجعته في مجلة أخرى.

3- التزام الباحثون باتباع التعليقات وملاحظات المقومين العلميين كافة ، و ملزمون بتقديم التعديلات أو سحب المقال أو تصحيح الأخطاء إن وجدت.

4- يجب على الباحثين الراغبين النشر في المجلة إخطار هيئة تحرير المجلة بأي تضارب في المصالح.

مركز المستنصرية
للدراسات العربية والدولية

العدد السادس والثمانون حزيران / 2024 1445

المحتويات

التسلسل .... اسم البحث .... رقم الصفحة

1- سلطة القاضي الإداري في إستنباط القرائن القضائية وحجيتها في الاثبات في الخصومة الإدارية (دراسة تحليلية – مقارنة).
أ. د. دانا عبدالكريم سعيد/ م. ريزان سعيد حمه شريف.....1 -56

2- القبيلة ودورها السياسي في ليبيا.
أ.د منى حسين عبيد..... 57- 72

3- حماية المال العام بين التضخم التشريعي وغياب التطبيق.
أ.م.د. علي حمزة عباس.....73- 95

4- العامل النفسي واثره في صيرورة الحركة التاريخية عند المفكر العراقي على الوردي.
أ.م.د. كاوه عزيز برايم..... 96-124

5- أهلية الزواج بين الفقه والقانون .
الباحث: إبراهيم محسن علي/ أ.د.احمد رضا رفيعي..... 125-137

6- أثر العوامل المناخيّة على جسم الإنسان وسلوكه الإجرامي.
الباحثة: رشا عبدالكريم شاكرالدليمي/ أ.د.محمد ميري/ أ.م.د.علي شريفي
.....138- 151

7- الدور الصينيّ في تصفير الخلافات في منطقة غرب آسيا وانعكاساتها على تفعيل مبادرة الحزام والطريق.
م.د. عقيل حمدان عباس 152- 163

8- الإدارة ودورها الفاعل في حماية المرأة من خطر الابتزاز الالكتروني في العراق .
م.د رشا عبدالله عبد الحسن 164- 178

9- الرئيس الأمريكيّ ليندون جونسون بين طموحه السياسيّ ونهجه الاجتماعيّ (أعمال الشغب في واتس عام1965 انموذجا).
م.د مريم عبدعلي حمدان.....179-196

10- ماوتسي تونغ وموقفه تجاه المسلمين في الصين (دراسة تأريخية).
م.د لقاء شاكر الشريفي..... 197-220

11- الاستراتيجيات الإعلامية الوطنية ودورها في مواجهة دعاية الجماعات المتطرفة اثناء معارك التحرير: دراسة مسحية لاستراتيجيات الاعلام الحربي للحشد الشعبي في مواجهة اعلام داعش للمدة من (2015/1/1 الـــ 2017/8/1).
م. د مجيد عبود فهد/ م.م. ملاك عطا حامد.....221-244

12- قراءة في اثر المؤسسة العسكرية على التطورات السياسية في لبنان 1970-1975.
م.م. مها علاء محسن 245-265

13- تاريخ العلاقة المغربية – الاسرائيلية في ضوء التطبيع العربي – الاسرائيلي (1961-2022).
م.م. فؤاد كريم خضير.....266- 275

14- المضاربة ومحددات الاستثمار في المصارف الإسلامية.
الباحث:هادي عبد الحسين صدام/ المشرف: عيسى احمد أبو وُيس..... 276-290

15- ممارسة الدبلوماسية الرقمية في ظل العصر الرقمي
م.م.راغب فالح حسن.....305-291

تقارير علمية

تقرير المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية24 -25 /آذار/2024 الموسوم (مواجهة التطرف في ظل الأزمات العالميّة الراهنة).....308-306

تقارير علمية

(تقرير الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات السياسية بتاريخ 2024/2/13) تحت عنوان (الأداء الدبلوماسي العراقي في ظل الأزمات المحلية والإقليمية) 309- 310

تقارير علمية

(تقرير الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية بتاريخ 3/18/ 2024)تحت عنوان (مستقبل الاستثمار في العراق... تحديات وعوائد) 312-311

تقارير علمية

(تقرير الندوة السنوية لقسم السياسات العامة وادارة الازمات 2024/3/5) تحت عنوان (الجغرافية السياحية في العراق الواقع والآفاق المستقبلية) 313- 314

سلطة القاضي الإداري في إستنباط القرائن القضائية وحجيتها في الأثبات في الخصومة الإدارية (دراسة تحليلية – مقارنة)

أ. د. دانا عبد الكريم سعيد
كلية القانون/ جامعة السليمانية
dana.saeed@univsul.edu.iq
م. ريزان سعيد حمه شريف
كلية القانون/ جامعة السليمانية

المستخلص:

تعد القرينة القضائية من الأدلة غير المباشرة في الأثبات الإداري، لأنها لا تنصب مباشرةً بدلالتها على الواقعة المراد إثباتها، بل تستخلص من طرق الإستنباط، وهي تنصب على واقعة أخرى متصلة إتصالاً وثيقاً بالواقعة المراد إثباتها، وتعد الواقعة الثانية بديلة إثبات للواقعة الأولى كواقعة أصلية مستنبطة والقاضي الإداري باجتهاده ومعرفته وذكائه يستخلصها من موضوع الدعوى وملابساته، وتبرز أهمية لهذا النوع من القرائن في الأثبات الإداري بسبب خصوصية الدعوى الإدارية وقد انعكس ذلك في دوره وحجيته في الأثبات، إلا أن القرائن القضائية لم يحظَ باهتمام الباحثين في مجال القانون الإداري على خلاف الباحثين في مجال القانون المدني الذي نال إهتماماً كبيراً، فضلاً عن الدور الإيجابي للقاضي الإداري الذي يلعبه من خلال إستنباطه للقرائن القضائية التي تؤثر في عملية الأثبات، عليه تناولنا هذا الموضوع من خلال مبحثين، في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني، فقد تطرقنا إلى أهم التطبيقات للقرائن القضائية في مجال الأثبات الإداري وذلك في مطلبين تناولنا في المطلب الأول، قرينة الإنحراف بالسلطة وفي المطلب الثاني قرينة العلم اليقيني، وفي الختام توصلنا إلى جملة من الإستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: سلطة، القرائن القضائية، الخصومة الإدارية.

المقدمة:

تعد القرائن القضائية من أهم أدلة الأثبات غير المباشرة في الخصومة الإدارية، وذلك بسبب الطبيعة الخاصة للدعوى الإدارية التي تنشأ بين الطرفين غير المتكافئين، وهما الجهة الإدارية بسلطاتها وامتيازاتها والفرد، وحقاً أنشئ القضاء الإداري لمراعاة هذه الطبيعة الخاصة، وما تقتضيه من إبتداع الحلول ومهمة القاضي الإداري ليست سهلة، إذ إنها لا تقتصر على تطبيق النصوص على الوقائع المعروضة فقط، وذلك بسبب عدم وجود التقنين الخاص للإجراءات الإدارية وعدم وجود قواعد مستقلة و متميزة عن قواعد القانون الخاص التي تتناول موضوعات الأثبات في المنازعات الإدارية، إنما يقوم القاضي الإداري بعملية ذهنية متتالية ويجب أن يقوم بترجيح الأدلة المتعارضة للوصول إلى الحقيقة وحسم النزاع باستخدام سلطته التقديرية، ويستعين القاضي الإداري بالقرينة القضائية في تكوين عقيدته و بناء أفكاره، وذلك بسبب تنوعها وعدم حصرها في السلطة الواسعة للقاضي للأخذ بها لسد النواقص في الأدلة الموجودة أمامه، وفي الغالب يتدخل المشرع لرفعها إلى مرتبة القرينة القانونية بالنص عليها، وعندما يتم تكرر قرينة معينة من قبل القاضي الإداري بصورة مستمرة، يؤدى ذلك إلى بروز القرائن القضائية الكثيرة والمتنوعة ولها التطبيقات الكثيرة في مجال إثبات المنازعات الإدارية.

أهمية موضوع البحث:

تكمن أهمية هذا الموضوع في الدور الذي يمارسه القاضي الإداري في إستنباط القرائن القضائية وابتداع الحلول المناسبة من خلال دراسة ظروف وملابسات الدعوى الإدارية، ويكاد لا تقل أهمية دوره عن دور المشرع عند قيامه بالتشريع، وتزداد أهمية القرائن القضائية مع التقدم العلمي في مجال التكنلوجيا، وبروز دور القاضي الإداري بصورة أوضح مما له في السابق في استنباط القرينة القضائية وتكوين قناعته بشأن الواقعة المعروضة عليه، لذلك من الضروري التطرق إلى هذا الموضوع وإلقاء الضوء على جميع جوانبه.

سبب اختيار موضوع البحث:

لم تحظى القرائن القضائية في نطاق موضوعات القانون الإداري بأهمية ولم تفرد دراسة لهذا الموضوع، على الرغم من دوره ومكانته في إثبات الخصومة الإدارية مقارنة بنظيره المدني، نظراً لعد القضاء الإداري بقضاء القرائن، إذ يعتمد القاضي الإداري بصفة أساسية في إثبات الدعوى المطروحة أمامه على إستنباط القرائن من خلال ظروف الدعوى، وبيان وسيلة الأثبات عن طريق القرائن القضائية والبت في القضية وحسمها عن طريق إستنباط القائم على الاجتهاد وإعمال الفكر.

مشكلة البحث:

تكمن إشكالية بحثنا في إبراز دور القاضي الإداري في إعادة التوازن بين طرفي الخصومة الإدارية التي تخلقها طبيعة الدعوى الإدارية، وذلك من خلال استنباط القرائن القضائية ودورها الإيجابي الذي تمارسه في الدعوى الإدارية والحفاظ على المصلحة العامة والمصلحة الخاصة معاً، ويمكننا بيان إشكالية بحثنا من خلال طرح الأسئلة الآتية:

-ما المقصود بالقرائن القضائية؟ وما دورها في مجال الأثبات الإداري؟

-ما هي حجية القرائن القضائية في الأثبات؟

-ما هي سلطة القاضي الإداري في استنباط القرائن القضائية؟ هل يكون ملزماً ببناء قناعته على عدة قرائن أو لا؟

-هل توجد تطبيقات فعلية للقرائن القضائية؟ وما دورها في إثبات الدعوى الإدارية؟

نطاق البحث:

يتركز موضوع البحث عن دراسة القرائن القضائية فقط دون التطرق إلى القرائن القانونية والوسائل الأخرى لإثبات الخصومة الإدارية، وذلك بمقارنته مع موقف المشرع والقضاء في كل من فرنسا ومصر والعراق.

منهجية البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التحليلي والمنهج المقارن، نظراً لاختلاف الأنظمة التشريعية التي تتناول سلطة القاضي الإداري في استنباط القرينة القضائية واستكمال الأدلة الناقصة في الدعوى الإدارية، واعتمدنا على منهج المقارنة للمقارنة بين القوانين الموجودة في كل من فرنسا ومصر والعراق، ومن الضروري استخدام المنهج التحليلي لبيان موقف المشرع من هذه الأنظمة التشريعية ومقارنتها بالتشريع العراقي وإيراد أهم التطبيقات القضائية في هذا الشأن.

خطة البحث:

نقسم البحث إلى مبحثين، في المبحث الأول نبحث عن سلطة القاضي الإداري في استنباط القرائن القضائية وذلك من خلال مطلبين نخصص الأول منه للدور الاجتهادي للقاضي في الخصومة الإدارية، وفي الثاني سنبين ماهية القرينة القضائية وحجيتها في الأثبات الإداري، أما في المبحث الثاني سنتناول التطبيقات القضائية للقرائن في الاجتهاد القضائي الإداري وذلك من خلال مطلبين، في المطلب الأول نتطرق إلى قرينة الإنحراف بالسلطة، وسنخصص المطلب الثاني لقرينة العلم اليقيني بالقرار الإداري. وفي نهاية البحث سنبين أهم الإستنتاجات التي نتوصل إليها وتقديم أهم التوصيات لمعالجة الثغرات والنواقص الموجودة في التشريعات المتعلقة بمجال الدراسة.

المبحث الأول

سلطة القاضي الإداري في إستنباط القرائن القضائية

إلى جانب الدور الإجرائي الذي يقوم به القاضي الإداري يقوم القاضي بدور موضوعي مهم، يتعلق بتحقيق التوازن بين طرفي الخصومة في مجال الأثبات، ويعمل أيضاً من خلاله على كفالة التوازن بين الطرفين في المنازعات الإدارية، ويتجسد في إستنباط القرائن القضائية، التي تعد من أهم أدلة الأثبات غير المباشرة في الدعوى الإدارية وبموجبها تظهر قدرة القاضي وحكمته في الخصومة الإدارية، ومن خلاله يقوم القاضي الإداري ببناء عقيدته، وتخفيف عبء الأثبات وتحوله مؤقتاً إلى عاتق الإدارة. عليه نتناول هذا الموضوع من خلال مطلبين نخصص المطلب الأول للدور الاجتهادي للقاضي في الخصومة الإدارية، ونبين في المطلب الثاني ماهية القرينة القضائية وحجيتها في الأثبات الإداري وذلك فيما يأتي:

المطلب الأول

الدور الاجتهادي للقاضي في الخصومة الإدارية

نخصص هذا المطلب في بيان سلطة القاضي الإداري في إستنباط القرائن القضائية في الفرع الأول ونطاق سلطة القاضي الإداري في الأثبات بالقرائن القضائية في الفرع الثاني وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول

سلطة القاضي الإداري في استنباط القرائن القضائية في الخصومة الإدارية

أولاً- دور القاضي في إستنباط القرينة القضائية[1]

1 –لم يقم القانون بتعريف علم الاستنباط لذلك تجب علينا الاستعانة بمفاهيم أصول الفقه الإسلامي التي نعتقد أنها قريبة لموضوع دراستنا، عليه إن معنى الاستنباط لغةً: يعني إستخراج الماء من العين وقولهم، نبط الماء إذا خرج من منبعه والنبط هو الماء الذي ينبط من قعر البئر إذا حفرت، وقد نبط ماؤها ينبط وينبط نبطاً ونبوطاً. أما في الاصطلاح القرآني: فهو إستخراج واستنباط الفقيه إذا استخرج الفقه الباطن بإجتهاده وفهمه، قال تعالى" يعلمه الذين يستنبطونه منهم". والاستنباط بالاصطلاح الأصولي لها معنيان:ا لأول المعنى الواسع الذي يشمل استخراج كل حكم من أي دليل والبعض قصره على إستخراج الأحكام على مالم يرد به نص. وهو تحصيل الحكم وإستنتاجه من الأدلة" أو هو " استنتاج الحكم" أما الثاني فهو المعنى الضيق الذي هو عبارة عن "طريقة للاستدلال بمعنى استنتاج الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية واستخلاصها منها والحصول على حكم لم يرد في الشرع نص يدل عليه بخصوصه". وفي هذا الصدد نود أن نلفت هنا بأن علم الاستنباط القانوني علم قائم بذاته وهو غير موضوع علم المرافعات والأثبات أو المنطق القانوني أو فلسفة القانون، فهو يتكون من مزيج غير متجانس من العلوم فهو يأخذ من فلسفة القانون الهيئة الكلية لموضوعها، لأن علم فلسفة القانون يبحث في الأصل عن وجود القانون والنظريات التي تفسر القواعد القانونية، لكن علم الاستنباط القانوني يأخذ من فلسفة القانون وظيفتها لأنه يتعلق بمبادئ كلية تمثل جوهر القانون ووحدة بنائه وهي استخراج الحكم القانوني، وكذلك يأخذ من أصول الفقه الإسلامي القواعد الحاكمة لإستنباط

عملية الاستنباط تعد عملية عقلية تستند إلى فهم القاضي لوقائع الدعوى وتقدير مدى صلتها بوقائع النزاع، ونتيجة عملية الاستنباط تختلف من قاض لآخر، نظراً للتفاوت في شخصية القضاة تبعاً لما يتمتع به من فطنة وفراسة وإلمامه بطبيعة الدعوى الإدارية، لذلك ترك المشرع الحرية الكاملة للقاضي الإداري في الاستنتاج، ولم يقيده بأي قيد فيحكم القاضي بموجب ما اقتنع به وبما أملاه عليه ضميره، ومن ثم لا يخضع في عمله لرقابة المحكمة الإدارية العليا، إذا كانت عملية الاستنباط غير متناقضة لما هو ثابت في الأوراق، وكان مستساغ عقلاً ومنطقاً مع المبنى عليه[1]. وفي هذا الإطار نصت المادة (1383) من قانون الإلتزامات الفرنسي الجديد على أن " يترك أمر القرائن التي لم ينص عليها القانون لتقدير القاضي، الذي يجب عليه عدم قبولها، إلا إذا كانت قوية ومحددة ومتوافقة... ".

ونصت المادة (100) من قانون الأثبات المصري رقم (25) لعام 1968 المعدل على أن " يترك لتقدير القاضي إستنباط كل قرينة لم يقررها القانون..."

ونصت المادة (102) الفقرة (ثانياً) من قانون الأثبات العراقي رقم (107) لعام 1979 المعدل، على أن " للقاضي إستنباط كل قرينة لم يقررها القانون.... "، وقد ذهب المشرع العراقي إلى أكثر من ذلك إذ اعطى السلطة التقديرية للقاضي بأن يستفيد من جميع وسائل التقدم العلمي والتكنولوجيا الحديثة لاستنباط القرينة القضائية[2].

ويتضح لنا أن المشرع العراقي قد توسع في سلطة قاضي الموضوع في استنباط القرائن ويجوز أن يستنبط القرائن من وسائل التكنلوجيا الحديثة ويبني قناعته بموجبها و يحسم في القضية بناءً عليها وبرأينا قد أحسن المشرع العراقي لأن وسائل التقدم العلمي الحديث أصبحت تحتل جزءاً كبيراً من حياتنا والتصرفات القانونية التي تقوم بها، وإعطاء الحرية المطلقة بموجب النص المذكور يعطي فرصة للقاضي الإداري أن يستنبط القرينة القضائية استناداً إلى ظروف وملابسات القضية، إضافة إلى الإستعانة بهذه الوسائل للوصول إلى الحقيقة وذلك من خلال الإستعانة بالمحررات الإلكترونية والتسجيلات الصوتية التي تعد بمنزلة الإقرار غير القضائي عندما يكون صادراً من احد الخصوم خارج المحكمة، قبل الدعوى أو في أثناء نظرها، فللقاضي أن يعده ذلك قضائياً، إستناداً إلى الظروف والضوابط المتعلقة بالتسجيلات الصوتية التي أشرنا إليها سابقاً وكذلك من وسائل الإتصال الحديثة الأخرى التي يمكنها أيضاً أن يستنبط القرائن القضائية من خلالها.

وتجدر الإشارة إلى إنَ دلالة الوقائع الثابتة على غير الثابتة ليست ملزمة، ولقاضي الموضوع السلطة المطلقة في إعتماد الوقائع التي يتخذها أساساً لإستنباطها، وله الحرية في إختيار ما يشاء منها، وله أن يستنبط ما يختاره منها وفق ما تقدمه الخصوم لملف

الأحكام الشرعية وتفسير النصوص ومن ثم لا يعد الاستنباط القانوني علم أصول الفقه، وكذلك فهو ليس المنطق القانوني، كما يبتعد كثيرا عن قانون المرافعات والذي يعد قانوناً اجرائياً وكذلك لا يعد من قانون الأثبات، وللاستنباط أربعة عناصر قانونية هي 1-وجود نص قانوني.

2-وجود الحكم القانوني الذي تنشده عملية الاستنباط وتريده وهو العنصر الذاتي.3-يتمثل في وجود علة لعملية الاستنباط وسببا لها. 4-يتجسد بضرورة وجود مستنبط قانوني يجمع بين كل هذه العناصر ويمازجها للوصول إلى استخراج الحكم.. للتفصيل ينظر: صفاء متعب الخزاعي، ط1،مكتبة القانون المقارن، بغداد، 2021، ص 109 وما يليها.

1 محمود عبد علي الزبيدي، دور القاضي الإداري في تحقيق المازنة بين سلطة الإدارة وحقوق المتقاضين في المرافعات الإدارية، ط1، دار المسلة، بغداد،2021، ص195.

2 إذ نصت المادة (104) من قانون الأثبات العراقي رقم (107) لعام 1979 العمدل، على ان: " للقاضي أن يستفيد من وسائل التقدم العلمي في إستنباط القرائن القضائية ".

القضية[1]، وللقاضي سلطة واسعة في استنباط القرائن، فله اختيار واقعة ثابتة من بين الوقائع المتعددة التي يراها أمامه لاستنباط القرينة منها، إضافة إلى سلطته في تقدير ما تحمله هذه الواقعة التي تؤدي عقلاً إلى ثبوتها[2]،وفي هذا النطاق فإن الواقعة الثابتة يختارها القاضي لبناء قرينة قضائية يستخلص منها الواقعة المجهولة المراد إثباتها، وهو قد يقوم بإختيارها من الوقائع التي كانت محل مناقشة بين الخصوم، ويجوز أن يختارها من ملف الدعوى، ويجوز للقاضي أن يختارها من أوراق خارج الدعوى كتحقيق إداري أو محاضر إداري [3]، وهناك عديد من التطبيقات القضائية بهذا الشأن[4]،والقاضي الإداري عند إقتناعه بسلامة الإستنباط القرينة أو عدم سلامتها، ليس عليه أن يبين في الحكم أسباب إمتناعه على أسباب تفضيله قرينة على أخرى متناقضة معها، أو تتعارض مع شهادة الشهود، ولا يخضع القاضي في تقديره لذلك لرقابة [5]. ولابد أن نشير إلى الجدل الفقهي الذي أثير حول سلطة القاضي في إستناده على عدد القرينة القضائية في حكمه، وهناك من الفقهاء، من يقول إنه لا يجوز للقاضي أن يستند في حكمه إلى قرينة واحدة لأنها غير كافية، نظراً لكونها دليلاً غير مباشر في الأثبات، ويجب إذا تعددت القرائن في الدعوى أن يستند القاضي إليهما جميعاً في بناء حكمه [6]. وفي الصدد نفسه ذهب (د.عبدالرزاق السنهوري) إلى أنه نظراً لسلطان واسع في تقدير القاضي، فقد تقنعه قرينة واحدة قوية الدلالة ولا تقنعه قرائن متعددة إذا كانت هذه القرائن ضعيفة متهافتة [7]، وفي هذا الصدد فذهب الهيئة العامة لمجلس الشورى في الإقليم إلى أنه"...في حين أن هذه الهيئة اعتمدت في قرارها على إقرار المدعي في عريضة دعواه بغيابه وعدم حضوره لأكثر من سنة كقرينة على إخلال المدعي بواجباته بصورة مرضية كما هو منصوص عليه في الفقرة(2) من البند ثانياً من المادة(22) المعدل من قانون الأكاديمية الكوردية النافذ، ثم توصلت الهيئة الانضباطية إلى أن موضوع الدعوى يكمن في عدم أداء المدعي واجباته الوظيفية....عليه قرر نقضه وإعادة أوراق الدعوى إلى الهيئة الانضباطية للسير فيها...."[8]،أو قد يبني القاضي الإداري قناعته على قرائن متعددة لإصدار الحكم القانوني، إذ قضى القضاء الإداري في حمكه الحديث على أن ".... فإن انقضت هذه المدة تحصن ضد الطعن وهذا

1 مصطفى عبدالعزيز الطراونة، القرائن القضائية لإثبات عدم مشروعية القرار المطعون به، ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص59.

2أياد أحمد سعيد الساري، الواضح في القانون الأثبات، ط1، المكتبة القانونية، بغداد،2020، ص311 وما يليها.

3 همام محمد محمود وعصام أنور سليم، النظرية العامة للإثبات في المواد المدنية والتجارية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص268.

4 ومنها: حكم محكمة الإدارية العليا في مصر إذ تقول: ".... إستخلاص القاضي الإداري قناعته وعقيدته من أي عنصر من عناصر الدعوى والإستخلاص لنتيجة يجب أن يكون سائغاً ومن أصول موجودة مادية وقانونية كانت هذه النتيجة تبرر إقتناعها وتكيفها تكيفاً سليماً، فإن أنتهت إليه صحيحاً، وفقاً لسلطتها التقديرية التي تكون عندئذ قد إستخدمتها إستخداماً صحيحاً مما يجعل حكمها بمنأى عن الطعن " حكمها المرقم (2127) سنة 37 ق –بتاريخ 1995/11/18 الموسوعة الإدارية الحديثة، ج43، ص346.

5 مصطفى عبدالعزيز الطراونة، مصدر سابق، الصفحة نفسها.

6 عزالدين الديناصوري وحامد عكاز، التعليق على قانون الأثبات، مركز الدلتا للطباعة، بدون مكان وسنة النشر، ص195.

7د. عبدالرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، ج2، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة،2011، ص 333.

8 قرار الهيئة العامة لمجلس الشورى في إقليم المرقم (112/الهيئة العامة/انضباطية) بتأريخ (2022/8/9) قرار غير منشور.

الوصف القانوني ينطبق على قرار المطعون فيه.... مع وجود عدة قرائن، ومستندات تفيد بتمتع المدعى عليه الثاني بصلاحية إصداره...."[1]

ونحن بدورنا نؤيد ما ذهب إليه (د.عبدالرزاق السنهوري)، فلا يمكننا الأخذ بهذا الرأي الذي يشير إلى أنَ القاضي يجب أن يستند إلى قرينة متعددة لبناء قناعته وإصدار الحكم بناءً عليها، إذ إنَ العبرة في الحجة للقرائن القضائية بقوة القرائن وليست في تعددها، وقد تكون قرينة واحدة تكفي للقاضي الإداري من خلال جهد ذهني يبذله، والوقوف على الواقعة فإذا استقرت لديه تلك الحقيقة وصل إلى مرحلة الإقتناع، شريطة أن تكون تلك القرينة متناسقة ومتعلقة بالواقعة ومنتجة في إثباتها عليه، وللقاضي سلطته المطلقة في إستنباط القرينة من كل واقعة تحظى بقناعتها ولا تتقيد إلا بأن تكون الواقعة مما يجوز إثباتها بالقرائن، وأن يكون سليماً ومسبباً ومنطقياً. وإتجاه آخر يرى أنهَ لا يجوز لقاضي اللجوء إلى القرينة القضائية كوسيلة للإثبات، إلا في حالة عدم إمكان الأثبات بالأدلة المباشرة [2]، إلا أن هذا الأمر لم يعد له أي أهمية في الوقت الحاضر فالقرائن القضائية وأن كانت تقوم على الإستنباط الذي يقوم به القاضي الإداري، إلا أنه يجب أن يكون الإستنتاج مرتكزا على الواقعة الثابتة الصحيحة المثيرة، لأحتمال غالب هو إحتمال الكشف عن الحقيقة الواقعة المجهولة، وفضلاً عن ذلك فالإستنباط يجب أن يكون متماشياً مع العقل والمنطق، فلا بد للقاضي الإداري أن يستظهر العلاقة السببية المنطقية بين الواقعة المعلومة وبين الواقعة المجهولة المراد إثباتها[3]، ولا مناص من القول أن القرينة هي نقل الأثبات من الواقعة المراد إثباتها إلى واقعة آخرى قريبة منها، إذا ثبت دليل على صحة الواقعة الأولى، وهذا ما أكدت عليه بارتان التي تقول:" تقتضي طبيعة الأمور أن يستبدل بإثبات الواقعة مصدر الحق المدعى به، وهي واقعة يتعذر إثباتها، وإثبات واقعة آخرى قريبة منها (Voision) ومتصلة بها (Connexe) والقاضي يستخلص من صحة الواقعة الثانية،عن طريق إستنباط يطيل أو يقصر صحة الواقعة الأولى التي لا يمكن إثباتها بطرق مباشرة...." [4]. والقاضي في إستنباط القرينة القضائية يختار هذه الواقعة القريبة المتصلة بالواقعة المراد إثباتها، وهذه الواقعة القريبة المتصلة التي تسمى الأمارة (Indice) لا تعطي للقاضي إلا علماً ظنياً و بالإستنباط ينتقل القاضي من العلم الظني إلى العلم اليقيني [5] De la vraisemblance a la certitude.

ونحن نتفق مع (د.مصطفى عبدالعزيز الطراونة) [6]، على أنَ القرائن القضائية تتقدم لتحتل المكان الأبرز بين أدلة الأثبات غير المباشرة في المواد الإدارية، بل أن التقدم العلمي والوسائل الحديثة للإثبات تسهم بصورة واسعة وأكثر دقة في الكشف عن التصرف، عن طريق ما تؤدي إليه من قرائن علمية، وهذا الأمر جعل القرائن تتفوق وتتقدم على ما عداها من طرق الأثبات الأخرى، وخاصة في مجال إثبات الخصومات الإدارية، وقد أشرنا سابقاً أن المشرع العراقي قد أحسن بنص المادة (104) من قانون

1قرار الهيئة العامة لمجلس الشورى في الإقليم كوردستان- العراق المرقم (166/ الهيئة العامة/انضباطية/ 2022) بتأريخ (2022/10/12)، قرار غير منشور.

2 منهم: محمد شكري سرور، موجز أصول الأثبات في المواد المدنية والتجارية، دار الفكر العربي، القاهرة،1986، ص 349.

3 مصطفى عبدالعزيز الطراونة، مصدر سابق، ص184.

4 عبدالرزاق السنهوري، مصدر سابق، ص 336.

5 عبدالرزاق السنهوري، مصدر سابق، ص 337.

6 مصطفى عبدالعزيز الطراونة، مصدر سابق، ص186.

الأثبات العراقي رقم (107) لعام 1979 المعدل بسلطته التقديرية للقاضي في إستنباط القرينة القضائية أن يستفيد من وسائل التقدم العلمي في تكوين عقيدته للوصول إلى حسم القضية.

ثانياً- الدور الاجتهادي للقاضي الإداري في التكوين الموضوعي للقاعدة القانونية:

الأصل أن القاضي يقتصر دوره كغيره من رجال القضاء على تطبيق النص في النزاع المعروض أمامه فهنا يقتصر دوره تطبيقياً من خلال تطبيق النص على القضية المعروضة أمامه، لكن يبقى السؤال المطروح حول مدى قدرة القاضي الإداري على خلق القواعد القانونية وإستنباط القرائن القضائية من خلال الأدلة التي قدمت إليه في الدعوى. فقد إنقسم الفقه إلى اتجاهيين بشأن مدى مساهمة القاضي الإداري في إنشاء المبادئ القانونية، فالإتجاه الأول - هو اتجاه تقليدي ذهب إلى إنكار الدور الإنشائي للقاضي الإداري ولا يعترف بوجوده إلا كأداة تنفيذية لإرادة المشرع، ومهمته وضع النص القانوني موضوع التطبيق على المسألة المعروضة أمامه، لأن التشريع هو من اختصاص السلطة التشريعية في كل الأنظمة القانونية، ولا يقر بالإجتهاد القضائي، في حين ذهب الإتجاه الثاني، وهو الإتجاه الحديث على خلاف الإتجاه الأول، إذ إنه يقدم تبريرات للدور الإنشائي للقاضي الإداري في إرساء المبادئ القانونية ويؤيد الدور الإجتهادي للقاضي الإداري ويقدم عدة نظريات من أهمها نظرية التفويض ونظرية القبول الضمني و نظرية رضاء المعنيين [1]، ونحن نؤيد الإتجاه الثاني، (الإتجاه الحديث)الذي يقرر الدور الإجتهادي للقاضي الإداري في التكوين الموضوعي للقاعدة القانونية، وذلك لأسباب كثيرة، ومن أهمها خصوصية الدعوى الإدارية لكونها بين طرفين غير متكافئين، إضافة إلى عدم وجود تقنين خاص لقواعد الأثبات الإدارية كمجموعة متكاملة من التشريعات الإدارية القابلة للتطبيق على الخصومة الإدارية المقصود بالإجتهاد القضائي الذي يقوم به القاضي الإداري، هو كل جهد يبذل في استنباط الحكم من مصدره ويصاغ على شكل مجموعة من الأحكام والقرارات الصادرة عن طريق المحاكم، وهذا يمثل اجتهاداته في المسائل المعروضة عليها[2]،وهذا ما ذهب إليه القضاء الإداري في إقليم كوردستان– العراق إذ يقول"...ولكل ما تقدم فقد تبين للمحكمة من خلال الاطلاع على الكتب الرسمية والمستندات المبرزة، إن مجلس القضاء عند إصداره أمر صرف مخصصات الخطورة لمستشاريه في المجلس قد استند على قناعته في إن جميع الموظفين في المجلس وكذلك القضاة وأعضاء الادعاء العام وقضاة محكمة التمييز والموظفين من أصحاب الدرجات الخاصة دون استثناء، يستحقون مخصصات الخطورة وأن هذا الأمر معمول به حتى في مجلس القضاء الأعلى العراقي..." [3] فقد يفترض في القاضي عدم خلق النصوص القانونية، لأن ذلك يدخل ضمن عمل المشرع، وإختصاص القاضي هو حسم المنازعات المعروضة عليه إذ يجب عليه تطبيق النصوص القانونية التي أعدت سلفاً وإذا كان هذا ملائم للقضاء المدني في الغالب الأعم، إلا أنه ليس كذلك بالنسبة للقضاء الإداري فقد يجد نفسه في حالة فراغ تشريعي، ولا يوجد النص القانوني الذي يطبقه على النزاع المعروض

1 عدنان محمد عباس دبو الزيدي، دور القضاء الإداري العراقي في إرساء المبادئ العامة للقانون، ط1، مكتبة القانون المقارن، بغداد، 2022، ص 56 وما يليها.

2 عدنان عباس دبو الزبيدي، مصدر سابق، ص 45 وما يليها.

3 قرار هيئة انضباط موظفي الإقليم (محكمة قضاء موظفي الإقليم) المرقم (163 / محكمة قضاء موظفي الإقليم/ 2023) بتأريخ (2023/10/29) قرار غير منشور.

عليه، برغم إلتزامه بالبت في النزاع، دفعاً لحالة إنكار العدالة[1]،وذلك بسبب إتسام القانون الإداري بأنه قانون يتطور بسرعة تفوق القوانين الأخرى مردها إلى طبيعة الموضوعات التي يعالجها، فقواعد القانون الخاص تعالج الموضوعات التي تثار بين الأفراد وهي معروفة بالثبات والاستقرار، وتمر المدد الطويلة قبل أن ينالها التعديل، كالقانون المدني والتجاري أو المرافعات، أما القانون الإداري فيعالج موضوعات خاصة بطبيعتها لتعلقها بالمصلحة العامة[2]ويوصف الفقهيه الفرنسي(موريس هوريو) القانون الإداري بأنَه قانون السلطة العامة [3]،وفضلاً عن ذلك فإنه قانون حديث النشأة مقارنة بالقوانين الأخرى، وقانون من خلق القضاء وكذلك غير مقنن[4] وتجدر بالملاحظة أن عدم التقنين للقانون الإداري يعطي ميزة مواكبة تطور الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في المجتمع، وهذا الأمر يفرض الدور الإجتهادي للقاضي الإداري الذي لابد أن تبقى له الحرية في الخلق مع طبيعة العلاقات التي تكون الإدارة طرفاً فيها، وهذا النهج ضرورة اقتضتها التطورات التي لحقت بمفهوم الدولة الحديثة وحماية لحقوق وحريات الأفراد، لذا إنَ عدم وجود نص تشريعي وضرورة إصدار قاضي حكماً في النزاع يضطره إلى البحث عن المبدأ القانوني الذي يتناسب مع هذا النزاع [5]، فالقاضي الإداري، قاض مجتهد ينظر إلى كل قضية بأنها فريدة من نوعها، إذ تحتاج إلى تحليل وتمحيص للوصول إلى حل عادل، ومنصف نوعاً ما ومع ذلك يتقيد القاضي في أدائه لمهمته وابتكاره لحل معين بعدم مخالفة النصوص التشريعية القائمة، والمرونة التي يتسم بها، القانون الإداري لا تعطي للقاضي الإداري إمكانية التحلل من أي مبدأ قانوني، لأنه لوكان الأمر كذلك لأصبحت العدالة مرهونة باعتبارات شخصية بعيدة عن الأسس الموضوعية[6]

وفي الحقيقة أن القانون وجد لتطبيقه على أرض الواقع، إلا أن هذا التطبيق رهين بعدة عمليات تقنية يرجع إليها القاضي لحسم النزاع، وهذه العمليات بدورها محل نقاش في الفقه والقضاء بصورة عامة والقضاء الإداري بصورة خاصة، لكونه ينظر في دعاوي ذات أطراف غير متكافئة، وللقاضي الإداري أن يقوم بمطابقة الوضع الواقعي مع الفكرة القانونية لتقدير وتحديد النص القانوني الواجب التطبيق، ومن خلال هذه العمليات القانونية يضع القاضي الإداري المحددات التي من الممكن صنع القواعد القانونية من خلالها و تعد حلاً متكاملاً للنزاع أو الواقعة محل الدعوى الإدارية [7] وبناءً على ما سبق فإنَ القاضي الإداري يتمتع بدرجة عالية من الحرية والسلطة التقديرية في توجيه عملية التقاضي ذاتها، ففي كل قضية تعرض عليه يحاول أن يبحث عن القوانين والأنظمة التي تحكم تلك

1 محمد خليفة جبودة، سلطات القاضي الإداري في سد النقض التشريعي توجيه الإدارة، بحث منشور على الموقع الإلكتروني: https // supreme court.gov.ly.، ص3، تأريخ الزيارة 2023/11/6.

2 مازن ليلو راضي، القانون الإداري، ط3، مطبعة جامعة دهوك، 2010، ص23.

3 محمد علي الخلايلة، القانون الإداري، ط 1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص65.

4 زانا رؤوف حمة كريم ودانا عبد الكريم سعيد، المبادئ العامة في القانون الإداري – الكتاب الأول، ط1، مطبعة يادكار، السليمانية،2016، ص 55 وما يليها.

5 محمد علي الخلايلة، مصدر سابق، ص67.

6 صعب ناجي عبود، الآلية المتبعة من قبل القاضي الإداري في خلق القاعدة القضائية، بحث منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: =

https//www.iasj.net –Iraqi academic scientific journals = ص6وما يليها، تاريخ الزيارة 2023/11/7

7 عمار حسين علي المرسومي، دور القاضي الإداري في إنشاء القاعدة القانونية في العراق / دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون، جامعة بغداد، 2019، ص91.

القضية، وفي حالة عدم وجود النص يبحث عن العرف كمصدر للقانون بإجتهاد وإبتداع الحلول للقضية المعروضة عليه، وعندئذ يشكل مبدأ قانونياً عاماً، فالقاضي الإداري ليس مقيداً بدرجة القاضي المدني في النصوص القانونية [1]

ويتبين لنا مما تقدم أن الإجتهاد القضائي يحظى بالدور البارز في مجال القانون الإداري والدعوى الإدارية، إذ دور القاضي الإداري متميز عن دور القاضي العادي، لأن هذا الأخير يقوم بتطبيق النصوص القانونية على القضية المعروضة عليه في مصادرها المختلفة، أما القاضي الإداري فعمله يختلف بسبب حداثته النسبية للقانون الإداري وعدم تقنينه كلياً، وقد تعرض للقاضي الإداري منازعة ليست في صددها القاعدة القانونية، والقاعدة العامة في أصول التقاضي إذا ما عرضت على القاضي منازعة معينة هي أن يقوم بالحسم فيها ويجب على القاضي البحث عن نص تشريعي وإن لم يوجد فمصادر أخرى غير مكتوبة كالعرف وإن لم يجد فعليه أن يبتدع الحلول، ولا يستطيع الإمتناع عن إصدار الحكم بحجة عدم وجود قاعدة قانونية، وإلا عد منكراً للعدالة، ويجب أن نشير إلى أن الإجتهاد ضرورة عملية وعلمية، تفرض نفسها على القاضي الإداري عندما يعرض عليه النزاع، فلا يجوز الإمتناع عن الفصل فيها بحجة عدم وجود الأدلة الكافية أو عدم وجود قاعدة قانونية، فالقاضي الإداري يحسم النزاع بين الطرفين غير المتكافئين إذ يجب تحقيق الموزانة بين الطرفين، فيحاول هنا أن يحافظ على المصلحة العامة وتوفير الحماية وإحقاق الحق للحقوق والحريات الفردية، وهذا الأمر يتطلب من القاضي بذل الجهود والجرأة عند الفصل في الدعوى الإدارية وعدم رجحان كفة على أخرى بحجة تحقيق المصلحة العامة ولذلك يجب عليه أن يكفل التوازن بين الخصوم غير المتساويين في مراكزهم، ويعطي المشرع المجال للقاضي الإداري في إستخدام السلطة التقديرية في الإجتهاد حتى يبتكر الحل العادل للقضية المعروضة عليه، وهذا ما أكد عليه من تطبيقات القضاء الإداري الذي قضى بأنَه"....وحيث إنَّ الإجتهاد في سياق القضاء الإداري أمر وارد متى كان يستهدف التطبيق الأمثل للقانون، تحقيقاً لهدفه الاسمى وهو تحقيق العدالة ولذلك فإنّ من مقتضيات العدالة وحسن تطبيق القانون النظر إلى حالة المدعي بصورة استثنائية....وحيث إن الهيئة الإنضباطية أصدرت حكما في هذه الدعوى دون مراعاة ما سلف من معطيات، وتقرر نقضه وإعادة الأوراق إلى تلك الهيئة للنظر فيها..." [2]

ولذلك يجب أن يتوفر في القاضي عدد من المؤهلات حتى يستطيع أن يقوم بهذا الأمر، وهذه المؤهلات تتمثل في:

1-أن تكون لديه القدرة على إنشاء مبادئ قانونية جديدة وإرسالها في المجال القضائي والعمل على تطوير ما تم إنشاؤه بما يتلاءم مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة.

2-يجب أن يكون القاضي متخصصاً قانونياً ومؤهلاً من الناحية النظرية والعملية للقيام بهذا الدور، وهذا بطبيعته يحتاج إلى المعرفة القانونية العميقة.

3-أن يكون القاضي من ذوي الخبرة العلمية وبإمكانه سد الفراغات التشريعية عند نقص التشريع أو في حالة غموض النص أو تناقضه.

1 صعب ناجي عبود، مصدر سابق، ص 13.

2قرار الهيئة العامة لمجلس شورى الإقليم كوردستان-العراق المرقم (150/ الهيئة العامة/ إنضباطية/2022) بتأريخ (2022/9/27) قرار غير منشور.

4-من الضروري أن يراعي القاضي العرف ومبادئ العدل والإنصاف، ليسّهل له بناء عقيدته لإيجاد الحلول المناسبة في القضية المعروضة عليه [1]

والسؤال المطروح هنا هل القاضي الإداري يستطيع أن يمارس دوره الإجتهادي في الدعوى الإدارية؟ إنّ القاضي الإداري في أثناء نظرها في النزاع يتسم دوره بأنه إنشائي إيجابي وذلك لتحقيق القدر اللازم في كفالة التوازن المختل بين أطراف الخصومة الإدارية وذلك بسبب عدة المسائل القانونية التي منها:

1-يجب على القاضي الإداري تحقيق التوازن بين المصلحة العامة من جهة وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم من جهة أخرى، ولتحقيق هذا التوازن ينبغي أن يكون للقاضي الإداري القدرة على إبتكار وإبتداع المبادئ القانونية.

2-قلة التشريعات والقوانين والأعراف المتعلقة بالمنازعات الإدارية أو عدم وجودها، تجعل القاضي الإداري مضطرا إلى ابتكار المبدأ القانوني ليكون صالحاً لتطبيقه على المنازعة المعروضة عليها.

3-يمارس القاضي الإداري هذا الدور في حالة انعدام النص أو غموضه فيجتهد القاضي للإستنباط والوصول إلى الحل المناسب في الخصومة الإدارية.

4-إنّ حداثة نشأة القانون الإداري تجعله ينفرد ببعض الخصوصيات التي تميز القانون الإداري عن فروع القانون الأخرى، فهو قانون قابل للتطور[2]1)، وذلك بسب عدم تقنينه، ومؤدى ذلك هو إعطاء حرية واسعة للقاضي الإداري في استنباط المبادئ القانونية، ويراعي في ذلك متطلبات الظروف المستحدثة [3]

والأساس القانوني لحق القاضي الإداري يكون بالاجتهاد والاسترشاد بالمبادئ القانونية العامة، إذ أشار قانون مجلس الدولة العراقي رقم (65) لعام 1979 المعدل إلى رجوع القاضي الإداري إلى أحكام قانون المرافعات المدنية رقم (83) لعام 1969 وقانون الأثبات رقم (107) لعام 1979 المعدل وقانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (23) لعام 1981، في الإجراءات التي لم يرد بشأنها نص خاص في هذا القانون[4]،إذ إنّ قانون المرافعات المدنية رقم (83) لعام 1969 يعد القواعد العامة بشأن كافة الإجراءات التي لم يرد نص بشأنها وكذلك الأمر بالنسبة لقانون مجلس الشورى في إقليم كوردستان – العراق رقم (14) لعام 2008، فقد أحال إلى القوانين السابقة كل فيما يتعلق بجميع إجراءات التقاضي والأثبات في الدعاوى الإدارية في المسائل التي لا تتعارض مع طبيعة المنازعات الإدارية. وتجدر بالإشارة إلى أنّه عندما يقوم القاضي الإداري بتطبيق أحكام قانون المرافعات المدنية بوصفها الشريعة العامة في الإجراءات القضائية فإن وجد النص يجب عليه أن يطبقه على النزاع، فإن لم يوجد فعليه أن يقوم بالإجتهاد وإبتداع الحلول المناسبة وإرساء النظريات الجديدة، ومن ثم لا يلزم بالرجوع إلى نصوص المرافعات المدنية إذا إقتنع بأنه يتعارض مع طبيعة النزاع المعروض عليه أو جوهره، فهنا قواعد المرافعات ليست ملزمة للقاضي الإداري فقط له أن يستأنس بها [5]، ومن ثم فإن القاضي

---

1 Givedel: adroit administrative, 3edition, p1 est.

مشار إليه لدى: عدنان محمد عباس دبو الزيدي ن مصدر سابق، ص47.

2 حنان محمد القيسي وصفاء حسين الشمري، وسائل الأثبات لدى القاضي الإداري، مصدر سابق، ص94.

3 عدنان محمد عباس دبو الزيدي، مصدر سابق، ص49.

4المادة (7/ الحادي عشر) من قانون مجلس الدولة العراقي رقم (65) لعام 1979 المعدل

5 حنان محمد القيسي وصفاء حسين الشمري، مصدر سابق، ص108.

الإداري لا يمكنه أن يمتنع عن الفصل في النزاع بحجة انعدام النص أو غموضه فالقاضي يضطر أن يبتدع الحل الذي يحسم النزاع فهو يقوم بخلق القاعد القانونية من عنده [1]

ويجدر بالذكر أنّ قانون المرافعات أشار إلى الإجتهاد في المسائل المدنية وذلك في المادة (30) منها إذ نصت على أنه: "لا يجوز لأية محكمة أن تمتنع عن الحكم بحجة غموض القانون أو فقدان النص أو نقصه وإلا عدّ القاضي ممتنعاً عن إحقاق الحق ويعد أيضاً التأخير غير المشروع عن إصدار الحكم امتناعاً عن إحقاق الحق"، وكذلك القانون المدني العراقي رقم (40) لعام 1951المعدل[2]. يتبين لنا مما تقدم، أن القاضي المدني يمكنه الإجتهاد في المسائل المدنية فكيف لا يكون في المسائل الإدارية فالقاضي الإداري من باب أولى يمكنه أن يقوم بالإجتهاد في الدعوى الإدارية، وذلك لعدم وجود قواعد قانونية متكاملة تغطي جميع جوانب المنازعة الإدارية، والأكثر من ذلك هو عدم وجود التشريع الخاص لإجراءات التقاضي الإداري الذي يتميز عن إجراءات التقاضي المدنية والتطبيق عليها هو الإجراءات المتبعة نفسها أمام القضاء العادي وهذا يعد نقصاً تشريعياً في القوانين العراقي والقوانين في إقليم كوردستان – العراق ويبرز هنا الدور الإيجابي والإجتهادي للقاضي الإداري في حسم النزاع المعروض عليه وذلك بالإستناد إلى قانون مجلس الدولة العراقي رقم (65) لعام 1979 المعدل في المادة (7 / الحادي عشر) و المادة (30) من قانون المرافعات المدنية رقم (83) لعام 1969 المعدل، وإلا يعد منكراً للعدالة، ولابد له من الإجتهاد. وأشار قانون مجلس الدولة المصري رقم (47) لعام 1972 المعدل في المادة (23) منه على الدور الإنشائي للقاضي الإداري، وأكد القضاء الإداري المصري على الدور الإنشائي والإجتهادي للقاضي الإداري في عديد من أحكامه[3]، أما في فرنسا فإن المشرع الفرنسي في البداية لم يعترف للقاضي الإداري بحقه في إنشاء القواعد القانونية بصورة صريحة، وإنما أخذ المجلس دوره في إنشائه من خلال نص المادة الرابعة من القانون المدني الصادر في عام (1804) إذ نصت على أنّ " القاضي الذي يرفض الحكم بحجة غموض النص، وعدم كفايته.... يعد مرتكباً لجريمة الامتناع عن الحكم" [4]

وكثير من نظريات القانون الإداري من ابتداع القضاء الإداري في فرنسا ويطلق على القانون الإداري بأنه قانون قضائي. من خلال ما تقدم نرى أن القاضي الإداري في فرنسا ومصر قد أخذ دوره في إنشاء القاعدة القانونية منذ نشأته والقضاء الإداري الفرنسي له الفضل في إنشاء عدة مبادئ منها مسؤولية الإدارة عن الأضرار التي تصيب الغير بفعل مستخدميها، ومبدأ سيادة القانون، ومبدأ عدم رجعية القوانين، ومبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية إلى القاضي وغيره، وكذلك مجلس الدولة المصري الذي مارس الدور الإنشائي

1 صعب ناجي عبود، مصدر سابق، ص4.

2 إذ نص المادة (1) منها على أنه:" 1- تسري النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو في فحواها. 2- فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكمت المحكمة بمقتضى العرف فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية الأكثر ملائمة لنصوص هذا القانون دون التقيد بمذهب معين فإذا لم يوجد فبمقتضى قواعد العدالة. 3-وتسترشد المحاكم في كل ذلك بالأحكام التي أقرها القضاء والفقه في العراق ثم في البلاد الأخرى التي تتقارب قوانينها مع القوانين العراقية.

3 ومنها: حكم المحكمة الإدارية العليا بجلسة 1955/11/5، مجموعة من المبادئ والأحكام القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا، السنة 1، قاعدة رقم 7، ص41.

4 إيمان أحمد يعكوب، دور القاضي الإداري في إنشاء القاعدة القانونية، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2022، ص 14.

منذ نشأته إذ له عدة مبادئ منها عدم جواز الإثراء بلا سبب، ومبدأ الضرورة وغيره. إلا أن القضاء الإداري في العراق لم يكن مستقلاً عن السلطة التنفيذية إلا منذ مدة ليست طويلة وذلك منذ صدور قانون مجلس الدولة العراقي رقم (71) لعام 2017 التعديل السادس لقانون مجلس الدولة العراقي رقم (65) لعام 1979 المعدل [1]، والذي نصت المادة (1) منه على أنه " ينشأ بموجب هذا القانون، مجلس دولة يختص بوظائف القضاء الإداري والإفتاء والصياغة، ويعد هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية فيه يمثلها رئيس المجلس، ويتم اختياره من قبل رئاسة المجلس على أن يكون من بين المستشارين ويعين وفقاً للقانون ". ثم نص في المادة (2) على أنه" يسري أحكام قانون مجلس شورى الدولة رقم (65) لعام 1979 وتعديلاته باستثناء الفقرة الربعة من المادة (6) منه على مجلس الدولة المنصوص عليه في المادة (1) من هذا القانون...".

والقانون المذكور قد صدر تنفيذاً للمادة (101) من الدستور العراقي لعام (2005) إذ نص على أنّ " يجوز بقانون إنشاء مجلس دولة يختص بوظائف القضاء الإداري والإفتاء والصياغة وتمثيل الدولة وسائر الهيئات العامة أمام جهات القضاء إلا ما استثنى منها بقانون" [2]. فقد جاء في الأسباب الموجبة لإصدار قانون رقم (71) لعام 2017 إلى أنّه تنفيذاً لأحكام المادة (101) من الدستور، ولغرض إستقلال القضاء الإداري عن السلطة التنفيذية وجعل مجلس الدولة هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية، إذ يضم القضاء الإداري ومحاكم قضاء الموظفين والمحكمة الإدارية العليا، وهو يفصل في القضايا المعروضة عليه بصورة حيادية ومستقلة أسوة بمجالس الدولة في الدول المتمدنة، وبغية فك إرتباط مجلس شورى الدولة عن وزارة العدل، وإبدال تسميته إلى مجلس الدولة إنسجاماً مع الدستور، شرع هذا القانون". إلا أن هذا التعديل لم يكن بمستوى الطموحات المرجوة قبل إصداره، ولم يقم بتوسيع إختصاصات المجلس، إضافة إلى الإشارة إلى الاستقلالية من ضمن (السلطة القضائية) في الفصل الثالث من الدستور وهذا ما جعل القانون المذكور لم يتفق مع النص الدستور نفسه. ونحن بدورنا نؤيد الاتجاه الذي ذهب إليه (د.عثمان ياسين علي)، الذي يرد على هؤلاء الذين يعدون قانون إنشاء مجلس الدولة رقم (71) لعام 2017 خرقاً لنصوص الدستور وبرأيهم كل محكمة أو هيئة تمارس العمل القضائي خارج النظام القضائي ومجلس القضاء الأعلى تعد تعدياً على استقلالية السلطة القضائية وشكلاً من أشكال المحاكم الخاصة، إلا إنه يرى أن وجود نظام القضاء المزدوج يفترض وجود قضاء عادي يختص بالمنازعات الناشئة عن تطبيق القوانين الخاصة والقضاء الإداري يختص بالمنازعات الإدارية، ويكون في قمة كلا القضائين محكمة عليا خاصة لكل واحد منهما[3] أما بالنسبة لقانون مجلس الشورى الإقليم فنرى أنه فيه ثغرات تنظيمية وإجرائية وموضوعية ويحتاج إلى تعديل [4]، لكي يواكب التغيرات الحاصلة في

1 منشور في الوقائع العراقية، العدد 14،4456/ ذو القعدة 1438 ه- 7/آب/2017، السنة التاسعة والخمسون.

2 ولم يكن المشرع العراقي موفقاً في صياغة المادة (101) من الدستور.

3 عثمان ياسين علي، التطور التشريعي للقضاء الإداري في العراق ومواكبته في إقليم كوردستان، بحث منشور على الموقع الإلكتروني الآتي:https//conferences ,tiu, edu.iq /ilic/wp-content بتأريخ 2023/11/8،ص251.

4 لابد لنا أن نشير إلى القانون رقم (17) لعام 2023، قانون التعديل الأول لقانون مجلس شورى إقليم كوردستان العراق رقم (14) لعام 2008 الصادر من قبل برلمان إقليم كوردستان في مرحلة زمنية ضمن (مدة تمديد البرلمان) المنشور في الجريدة الرسمية لوقائع كوردستان المرقم(301) السنة (23) بتأريخ (2023/4/4)، وبصدور القرار من المحكمة الإتحادية العليا في العراق رقم (232/ وموحداتها 239 و248و253 /اتحادية/2023) في (2023/5/30)

القضاء الإداري في العراق والدول الأخرى، بشأن تسمية مجلس الشورى بمجلس الدولة، وفك إرتباطها بوزارة العدل وعدها هيئة مستقلة كما هو في العراق بموجب القانون رقم (17) لعام 2017 وكذلك تغير تسمية هيئة الانضباط إلى محكمة قضاء الموظفين في إقليم كوردستان وتشكيلها مع المحاكم الإدارية الأخرى في محافظات الإقليم، فضلاً عن ذلك ضمان الإستقلال العضوي لأعضاء المجلس دون تدخل وزير العدل أو أية جهة أخرى وقد يجب أن يكون أعضاء مجلس شورى الإقليم تتوفر لهم الحصانة وذلك بعدم قابليتهم للعزل، وأشار المشرع في الإقليم إلى الحصانة الجنائية بموافقة وزير العدل، وهذا أيضاً محل الإنتقاد لكونه بيد السلطة التنفيذية ويعد مخالفاً لمبدأ الفصل بين السلطات.

واستناداً إلى ما سبق نرى أنّ القضاء الإداري في العراق و الإقليم، هو قضاءً تطبيقيً أكثر من كونه إنشائياً، ولم يسهم بصورة أساسية في تكوين القاعدة القانونية وخلق النظريات في القانون الإداري كنضيرهما في فرنسا ومصر، وذلك لعدم وجود قضاة متخصصين في مجال القضاء الإداري وعدم إلمامهم الكافي بخصوصية الطبيعة الخاصة للمنازعة الإدارية، لكونهم من قضاة المحاكم العادية ويتم انتدابهم في مجلس الدولة ومجلس الشورى في الإقليم للنظر في الدعاوي الإدارية، وهذا على خلاف المنطق الذي يتطلب وجود معاهد متخصصة تقوم بتأهيل القاضي المتخصص الذي يفهم الطبيعة الخاصة للدعوى الإدارية، وذلك لتساهم بصورة أفضل في كفالة التوازن بين الطرفين غير المتكافئين وحماية الطرف الضعيف في الدعوى الإدارية لكونه الفرد ليست له أية وسيلة قانونية تجاه إمتيازات الإدارة وذلك على القاضي أن يتدخل ويحقق التوازن بين الطرفين وخاصةّ في تخفيف عبء الأثبات على كاهله، لذلك إنّ الحاجة تفرض تهيئة العدد الكافي من القضاة الإداريين لتعزز بهم المحاكم الإدارية. ولن يأتي ذلك إلا بتنظيم دورات تأهيلية للمحاكم العادية قبل مباشرتهم كقضاة في محاكم القضاء الإداري، ونأمل من وزارة العدل في إقليم كوردستان قيامهم بهذه المهمة، لكون مجلس الشورى في الإقليم مرتبط إدارياً بوزارة العدل وليس هيئة مستقلة كمجلس الدولة في العراق، وكذلك الأمر بالنسبة لمجلس الدولة العراقي لعدم وجود معاهد متخصصة في العراق فيجب تنظيم دورات تأهيلية لتتجاوز هذه النواقص وبذلك تخلق القضاة الأكفاء القادرين على تحقيق التوازن والتوافق بين حقوق الأفراد وحرياتهم من ناحية، وبين مقتضيات المصلحة العامة من ناحية أخرى، وفي النهاية يتم خلق التوازن بين طرفي الخصومة الإدارية، عليه إذا كان أثر تكوين القضاة المتخصصين الإداريين إيجابياً في أدائهم لواجباتهم في حسم النزاع، فإن التخصص وتكوين القضاة الإداريين له إنعكاس كبير في أداء المحامين في أثناء الترافع أمام القضاء الإداري.

الفرع الثاني

نطاق سلطة القاضي الإداري في الأثبات بالقرائن القضائية

لعدم وجود التقنين الخاص لإجراءات التقاضي الإداري، نرجع إلى القواعد العامة في قانون الأثبات العراقي النافذ لتحديد نطاق سلطة القاضي الإداري في الأثبات بالقرائن القضائية، إذ هناك حالات يمنع فيها الأثبات بالقرائن القضائية، وحالات يجوز فيها الأثبات بالقرائن ونبحث في هذه الحالات فيما يأتي:

الحكم بعدم دستورية قانون استمرار الدورة الخامسة لبرلمان كوردستان- العراق رقم(12) لعام2022، الصادرة عن برلمان كوردستان –العراق في جلستها الاعتيادية رقم (11) في 2022/10/9،وعدّ كل ما صدر عن البرلمان في تلك المدة باطلا من الناحية الدستورية، وبذلك فجميع القوانين والتشريعات الصادرة في المدة المذكور ملغاة.

أولاً - حالات يمنع فيها الأثبات بالقرائن القضائية: ويمكننا تحديد هذه الحالات على النحو الآتي:

1-عدم إمكانية إثبات التصرف القانوني بالقرينة القضائية إذا كانت قيمة التصرف القانوني تزيد على خمسة آلاف دينار، أو كان غير محدد القيمة فيمنع إثبات وجود التصرف أو إنقضائه بالقرينة القضائية مالم يوجد إتفاق أو قانون ينص على خلاف ذلك، وتقدر قيمة الإلتزام وقت تمام التصرف القانوني لا وقت الوفاء، فإذا كانت قيمته في ذلك الوقت لا تزيد على خمسة آلاف دينار يجوز إثباته بالقرائن القضائية حتى لو زادت قيمته على خمسة آلاف دينار بعد خصم الفوائد والملحقات، وإذا اشتملت الدعوى على طلبات متعددة ناشئة عن مصادر متعددة، وجاز الأثبات بالقرائن في كل طلب لا تزيد قيمته على خمسة آلاف دينار حتى لو كانت هذه الطلبات في مجموعها تزيد على هذه القيمة، أو كان منشؤها تصرفات قانونية في كل وفاء يتعلق بتلك الطلبات التي لا تزيد قيمتها على خمسة آلاف دينار[1]

2-يمنع قبول القرائن القضائية لإثبات ما يخالف الكتابة أو ما يجاوزها، حتى لو كان التصرف القانوني المطلوب إثباته لا تزيد قيمته على خمسة الأف دينار[2].

3-تمنع الاستعانة بالقرائن القضائية للإثبات في التصرف القانوني إذا كان التصرف المطلوب إثباته جزءاً من حق لا يجوز إثباته بالشهادة، حتى لو كان الجزء هو الباقي من الحق[3]

4-لايجوز للقاضي قبول القرائن القضائية، إذا طلب أحد الخصوم في الدعوى بما تزيد قيمته على خمسة الأف دينار، ثم عدل عن طلبه إلى مالا يقل عن هذه القيمة[4].

ويجدر بالذكر أن نص المادة (79) تم إلغاؤه بموجب المادة (10) من قانون رقم (46) لعام 2000 وهذا التعديل ساري التنفيذ في إقليم كورستان – العراق [5].

1المادة (77) الفقرة (ثانياً وثالثاً ورابعاً) من قانون الأثبات العراقي رقم (107) لعام 1979 المعدل، وتجدر بالإشارة أن هذه المادة ألغيت بموجب المادة (8) من قانون رقم (46) لعام 2000 المنشور في الوقائع العراقية العدد (3837) في 31/ 7/ 2000 ص 450، وحل محلها النص الآتي: أولاً – يجوز إثبات وجود التصرف القانوني أو انقضائه بالشهادة إذا كانت قيمته لا تزيد على خمسين ديناراً. ثانياً: إذا كان التصرف القانوني تزيد قيمته على خمسين ديناراً، أو غير محدد القيمة فلا يجوز إثبات هذا التصرف أو إنقضائه بالشهادة مالم يوجد اتفاق أو قانون ينص على خلاف ذلك. ثالثاً: تقدر قيمة الإلتزام وقت تمام التصرف القانوني لا وقت الوفاء به، فإذا كانت قيمته في ذلك الوقت لا تزيد على خمسين ديناراً تصح الشهادة لإثباته حتى لو زادت قيمته على خمسين ديناراً بعد ضم الفوائد والملحقات. رابعاً: إذا اشتملت الدعوى على طلبات متعددة ناشئة عن مصادر متعددة جاز الأثبات بالشهادة في كل طلب لاتزيد قيمته على خمسين ديناراً، حتى لو كانت هذه الطلبات في مجموعها تزيد على هذه القيمة أو كان منشؤها تصرفات قانونية ذات طبيعة واحدة بين الخصوم أنفسهم، وكذلك الحكم في كل وفاء يتعلق بتلك الطلبات لا تزيد قيمته على خمسين ديناراً ".

وهذا التعديل ساري في الإقليم والجدير بالملاحظة أننا هنا نشير إلى إمكانية الأثبات بالقرائن القضائية بموجب المادة (77) من قانون الأثبات العراقي رقم (107) لعام 1979 المعدل، وذلك بالإستناد إلى المادة (102) الفقرة (ثانياً) من القانون المذكور وقد جاء فيها: " للقاضي إستنباط كل قرينة لم يقررها القانون، وذلك في نطاق ما يجوز إثباته بالشهادة "، وهذه المادة تقابله المادة (505) من القانون المدني العراقي رقم (40) لعام 1951 المعدل.

2 المادة (79) الفقرة (أولاً) من قانون الأثبات العراقي رقم (107) لعام 1979 المعدل، ويقابله المادة (61) الفقرة (أ) من قانون الأثبات المصري رقم (25) لعام 1968 المعدل.

3المادة (79) الفقرة (ثانياً) من قانون الأثبات العراقي رقم (107) لعام 1979 المعدل، ويقابله المادة (61) الفقرة (ب) من قانون الأثبات المصري رقم (25) لعام 1968 المعدل.

4 المادة (79) الفقرة (ثالثاً) من قانون الأثبات العراقي رقم (107) لعام 1979 المعدل، ويقابله المادة (61) الفقرة (ج) من قانون الأثبات المصري رقم (25) لعام 1968 المعدل.

5 وحل محله النص الآتي: " لا يجوز الأثبات بالشهادة في التصرفات القانونية حتى لو كان التصرف المطلوب لا تزيد قيمته على خمسين ديناراً: أولاً – فيما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي، ثانياً – فيما إذا كان هذ الجزء هو

ثانياً ـ حالات يجوز فيها الأثبات بالقرائن القضائية: وهنا نتكلم عن حالات يجوز فيها الأثبات بالقرائن القضائية أصلاً وحالات يجوز فيها الأثبات بالقرائن القضائية إستثناءً وهي كالآتي:

1-حالات يجوز فيها الأثبات بالقرائن القضائية أصلاً وهي:

أ-إثبات الوقائع المادية: يتم إثبات الوقائع المادية، فتكون لها القوة المطلقة فيها، وأغلبية من الوقائع المادية التي تحدث آثاراً قانونية، فيتم إثباتها بالشهادة والقرائن [1]، فالوقائع المادية يجوز إثباتها بجميع طرق الأثبات من أوراق أو قرائن وشهادة الشهود وهذه الوقائع لا يمكن توقعها في غالب الأحيان فلا يمكن تحضير وسيلة تحقيق خاصة بها، كما هو الحال بالنسبة للتصرفات القانونية، ومثل هذه الوقائع الزلزال والحرائق والحوادث الطبيعية الأخرى، وحوادث المرور والحوادث الإجرامية [2]

ب-التصرفات القانونية التي لا تزيد قيمته على خمسة آلاف دينار وذلك بموجب المادة (77) الفقرة (أولاً) المعدل، بالمادة (8) من قانون رقم (46) لعام 2000 المذكور آنفا والذي يبقنا الذكر آنفاً، والمادة (102) الفقرة (ثانياً) من قانون الأثبات العراقي رقم (107) لعام 1979 المعدل.

ج-إثبات حالات الغش والإحتيال في التصرفات القانونية إذ أشارت إليها المادة (103) من قانون الأثبات العراقي النافذ وقد جاء فيها " يجوز الأثبات بالقرائن القضائية للطعن في التصرف القانوني، إذا قام الطعن على وجود غش أو احتيال في ذلك التصرف".

2-حالات يجوز فيها الأثبات بالقرائن القضائية إستثناءً وهذه الحالات هي:

أ-وجود مبدأ الثبوت بالكتابة وهذا ماجاء في المادة (78) من قانون الأثبات العراقي [3]، وكذلك المادة (102) الفقرة (ثانياً) من قانون الأثبات العراقي النافذ، إذ جاء فيها " ثانياً – للقاضي استنباط كل قرينة لم يقررها القانون، وذلك في نطاق ما يجوز إثباته بالشهادة".

ب-وجود مانع من الحصول على دليل كتابي، إذ نصت المادة (18) الفقرة (ثانياً) من قانون الأثبات العراقي النافذ على أنّه:" إذا وجد مانع مادي أو أدبي حال دون الحصول على دليل كتابي " فيجوز إثبات التصرف القانوني بالقرائن القضائية" [4]

ج-في حالة فقدان السند الكتابي بسبب أجنبي، وهذا ما نصت المادة (18) الفقرة (أولاً) على أنّه " إذا فقد السند الكتابي بسبب لا دخل لإرادة صاحبه فيه "، ففي هذه الحالة يجوز الأثبات بالقرائن القضائية، فيما يجب إثباته بالكتابة[5]

الباقي من الحق. ثالثاً- فيما إذا طلب أحد الخصوم في الدعوى بما تزيد قيمته على خمسين ديناراً، ثم عدل عن طلبه إلى مايقل عن هذه القيمة "

1 عبدالرزاق السنهوري، مصدر سابق، ص340 وما يليها.

2أوشن سمية، سلطات القاضي الإداري في التحقيق، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية،2016، ص139.

3إذ تنص المادة على أنّه: " يجوز الأثبات بالشهادة في التصرفات القانونية حتى لو كان التصرف المطلوب تزيد قيمته على (5000) خمسة آلاف دينار، إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة، ومبدأ الثبوت بالكتابة هو: " كل كتابة تصدر من الخصم يكون من شأنها أن تجعل وجود الحق المدعى به قريباً من الإحتمال "، وتم إلغاء هذه المادة بموجب المادة (9) من قانون رقم (46) وحل محلها النص الآتي:" يجوز الأثبات بالشهادة في التصرفات القانونية، حتى لو كان التصرف المطلوب تزيد قيمته على خمسين ديناراً، إذا وجد مبدأ الثبوت بالكتابة، ومبدأ الثبوت بالكتابة = كل كتابة تصدر من الخصم يكون من شأنها أن تجعل وجود الحق المدعى به قريباً من الإحتمال " وهذا التعديل سار في الإقليم، وهذه المادة تقابلها المادة (62) من قانون الأثبات المصري رقم (25) لعام 1968 المعدل.

4 تقابلها المادة (63/ أ) من قانون الأثبات المصري رقم (25) لعام 1968.

5تقابلها المادة (63/ ب) من قانون الأثبات المصري رقم (25) لعام 1968 المعدل.

د-إذا وجد قانون أو اتفاق يجيز الأثبات بالقرائن القضائية، وهذا ما أشارت إليه المادة (77) الفقرة (ثانياً) من قانون الأثبات العراقي، التي تنص على أنه ".... فلا يجوز إثبات هذا التصرف أو إنقضائه بالشهادة، مالم يوجد إتفاق أو قانون ينص على خلاف ذلك " [1]
وتجدر الإشارة أن قوة الأثبات بالقرائن بموجب القاعدة العامة في التصرفات المادية مطلقة أما في التصرفات القانونية فهي مقيدة وتجوز الإستعانة بها في الأثبات بما يجوز إثباته بالشهادة وهي تطرح سؤالاً فحواه هل هذه القاعدة العامة من النظام العام؟
ولابد لنا للإجابة عن هذا السؤال أن نرجع إلى آراء الفقه وإجتهاد القضاء في هذا المجال، وبالنسبة للفقه والقضاء الفرنسي فهم مختلفان، فأغلب الفقهاء الفرنسيين يعدون هذه القاعدة من النظام العام [2]، وهذا يلاحظ في امر مولان (Moulins) وهو أول سند تشريعي لهذه القاعدة، أما بالنسبة للقضاء الفرنسي فيذهب إلى أن القاعدة وإن كانت تتعلق بالمصلحة العامة، إلا أنها لا تعد من النظام العام [3]. ويتضح لنا مما سبق أنّ القاضي الإداري يقوم بدور موضوعي، يسعى من خلاله إلى التوازن بين طرفي الدعوى الإدارية وذلك عن طريق استخلاص القرائن القضائية التي لها أهمية بالغة في تكوين وبناء الإقتناع للقاضي الإداري في حسم النزاع، وتعد بدورها من المصادر الأساسية للإثبات في مجال الخصومة الإدارية وفي كثير من الأحيان تستنتج منها القرائن القانونية عن طريق إطّراد القضاء الإداري واستقراره على الأخذ بها فينص المشرع على هذه القرينة ويقررها، والقاضي الإداري عند استنباطها للقرائن القضائية والقيام بدوره الإيجابي يجب عليه أن يكون دقيقاً في تقدير الأدلة وبناء عقيدته وتفسير الأدلة بما يتلاءم مع طبيعة الخصومة الإدارية، للوصول إلى القرينة التي تسهل عليه البت في الدعوى لكون القرينة القضائية تسهم في ترسيخ ما يتولد لدى القاضي الإداري من قناعة، الا أنه يجب أن لا يقوم على الأفتراض وإنما لابد أن تكون أكيدة في دلالاتها، وفضلاً عن ذلك يجب أن يكون إستخلاص الأمر المجهول بالتوصل إليه من خلال الاستنتاج من الأمر المعلوم وذلك وليد عن عملية منطقية رائدها الإدراك اليقظ والدقة.

المطلب الثاني

ماهية القرينة القضائية وحجيتها في الأثبات الإداري

تعد القرينة القضائية في مقدمة أدلة الأثبات غير المباشر أمام القضاء الإداري، نظراً لعدم تقنين القانون الإداري، علماً أنّ أساس هذا القانون هو القضاء، والقرائن القضائية شائعة الإستخدام في الخصومة الإدارية، فضلاً عن تلاؤمها مع ظروف الدعوى الإدارية، وإبراز الدور الإيجابي للقاضي الإداري في إستنباط هذا النوع من القرائن من خلال ظروف وملابسات ملف القضية، عليه نبحث في هذا المطلب عن مفهوم القرينة القضائية

1تقابلها المادة (60/ أولاً) من قانون الأثبات المصري رقم (25) لعام 1968 المعدل
2 توليبه 9 فقرة 36- فقرة 41، ماركاديه م 1348 فقرة 8 لارومبير م 1347 فقرة 1 – فقرة 2، ديمولومي 30 فقرة 213، كولان و كابيتان وموراند بير2 فقرة 773، جوسران 2 فقرة 302، ليبال(Liballe) في إتفاقات الخاصة بطرق الأثبات في القانون المدني، رسالة من باريس 1923، مشار إليه لدى: عبدالرزاق السنهوري 2، مصدر سابق، ص360.
3يقول القضاء الفرنسي في هذا المعنى: L art.B41 est bien d interet general , mais non d order puplic. نقض فرنسي 24 أغسطس عام 1880 وداالوز 80-1-477- 21 ابريل عام 1886دالوز86 -1-393 – 17 ديسمبر سنة 1900 دالوز 1903 -1-76 أول أغسطس عام 1906 دالوز 1909 مشار إليه لدى: عبدالرزاق السنهوري، مصدر سابق، ص362

في الأثبات الإداري في الفرع الأول ومن ثم نتطرق إلى الحجية القانونية للقرينة القضائية في الأثبات الإداري في الفرع الثاني، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول

مفهوم القرينة القضائية في الأثبات الإداري

إنّ القرائن هي ما يستنبطه القاضي من ثبوت معلوم للدلالة على أمر مجهول[1]، ويستنتجها القاضي من وقائع الدعوى وملابساتها، ليكون مؤسساً لحكمه أو ليكمل بها دليلاً ناقصاً ثبت لديه لينشئ إقتناعه بثبوت الحق بإصدار الحكم، على أن يبين وجه دلالة القرينة [2]،وتعد القرائن أهم طرق الأثبات في القانون الإداري بعد الأوراق والمحررات، فالأوراق الإدارية تقوم على عدّ كونها قرائن مكتوبة فيعد الأثبات الإداري، إثبات إقناعي في موضوعه، وإن كان مقيداً في شكله ومن الضروري أن تستنبط القرائن من وقائع موضوعية[3]، فالخصم لا يقوم بإثبات الواقعة القانونية التي هي مصدر الحق، وإنما يثبت واقعة أخرى ليستخلص منها الواقعة المراد إثباتها، لذلك إنّ الأثبات بالقرائن ينصب على وقائع متعلقة بموضوع القضية المعروضة أمام القضاء فثبوتها يؤدي إلى ترجيح ثبوت الواقعة المتنازع عليها [4]. والقرينة القضائية، عبارة عن أدلة يستخلصها القاضي الإداري باجتهاده وذكائه، وإعمال فكره، بناءً على ما يراه من وقائع في موضوع الدعوى وظروفها المختلفة، فهذه القرائن لم ينص عليها المشرع، بل ترك أمر تقديرها للقاضي يستنبطها من خلال دراسته لأوراق ومحررات الدعوى للدلالة على واقعة مجهولة [5]، فإذا لم يقم الدليل عليها بعد، تبقى مجهولة إلى أن يستنبطها القاضي من واقعة ثابتة معلومة له[6]، ويمكن للقاضي الإداري إستنباط أي قرينة لم يقررها القانون إلا أنه مقيد في هذه السلطة أن يستنبط القرائن في الأحوال التي يجوز فيها الأثبات بشهادة الشهود [7].

وتجدر الإشارة إلى أن القرائن القضائية قد تسمى بالقرائن الموضوعية، لإنها تنصب على واقعة من وقائع موضوع الدعوى، أو سميت بالقرائن الشخصية لأنها تنصب على واقعة تكونت من صفة في شخص أو قد تسمى بالقرائن البسيطة لأنها قابل لإثبات العكس[8]، وفي السياق ذاته فإن القرائن القضائية من وسائل الأثبات غير المباشر، كما أشرنا إليه سابقاً وتلعب دوراً مهماً في كل نظم الأثبات، إذ يستحيل في بعض الأحيان إثبات الوقائع الشخصية المعروضة أمام القضاء الإداري بوسائل الأثبات المباشرة وحسم القضية، لذلك يستعين القاضي بالقرائن القضائية ويمكن من خلالها إثبات كل الوقائع وذلك بإثبات وقائع

1 حبيب رياح محيي حصيني، التحقيق الإداري مع موظف العام ودوره في الأثبات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2021، ص144.

2 فوزي أحمد إبراهيم حتحوت، دور القرائن القضائية في الأثبات الإداري، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، العدد 67، ديسمبر2018، ص 691.

3 محمود عبد علي الزبيدي، دور القاضي الإداري في تحقيق الموازنة بين سلطة الإدارة وحقوق المتقاضين في المرافعات الإدارية، ط1، دار المسلة، بغداد، 2021، ص 191.

4 محمد احمد محمد زكي، نظام الأثبات أمام القضاء الإداري، دار النهضة العربية القاهرة، بدون سنة النشر، ص234

5 شريف أحمد بعلوشة، إجراءات التقاضي أمام القضاء الإداري، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، 2016، ص 529.

6 همام محمد محمود و عصام أنور سليم، مصدر سابق، ص265.

7وهذا ما نصت عليه المادة (102) الفقرة (ثانياً) من قانون الأثبات العراقي رقن (107) لعام 17979 المعدل إذ جاء فيها: " للقاضي إستنباط كل قرينة لم يقررها القانون، وذلك في نطاق ما يجوز إثباته بالشهادة "

8 مايسة غنيم، القرائن ودورها في الأثبات الجنائي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2019 ص 373 وما يليها.

أخرى ذات صلة سببية منطقية [1]. وتجدر الإشارة أن القرينة تقوم على فكرة تحويل الأثبات من المصدر المنشئ للحق إلى واقعة مجاورة، وبذلك تعد دليل إثبات استنتاج غير مباشر، وفكرة الأثبات المباشر وغير المباشر تعد جوهرية في نظرية الرجحان، والقرينة القضائية بدورها تعدّ من الأدلة غير المباشرة لذا تعد من تطبيقات الأثبات غير المباشر، فتدخل في إطار الأثر الغريب لنظرية الرجحان [2]، ويجب علينا أن نشير إلى أن للقرينة القضائية عنصران:

أولهما – عنصر مادي يتمثل في الواقعة الثابتة التي يختارها القاضي من بين وقائع الدعوى، وتسمى هذه الواقعة بالدلائل أو الأمارات [3](2Indices)، ويحقق القاضي من ثبوتها بكل طريق من طرق الأثبات، وهذه الوقائع المراد إثباتها لا بد أن يثبت هذا الأساس بصورة قاطعة حتى يكون الإستنباط الذي يبنى عليه سليماً، فإذا كانت واقعة غير ثابتة بيقين، فإنها لا تصلح مصدراً للاستنباط[4] وقد تكون الواقعة التي اختارها القاضي ثابتة بيمين نكل الخصم عن حلفها أو بالشهادة أو بورقة مكتوبة، أو بإقرار من الخصم، أو بقرينة آخرى فيكون القاضي حراً في اختيار الواقعة التي يقف عندها ويراها أكثر ملائماً وأيسر في استباط القرينة [5]

وثانيهما – عنصر معنوي، هو الإستنباط الذي يقوم به القاضي على أساس العنصر المادي ومصدره فطنة القاضي وذكاؤه، ويفسر القاضي الإداري تلك الوقائع الثابتة أو الدلائل مستخدماً عقله وقواعد المنطق ليصل من هذه الواقعة الثابتة إلى الواقعة المراد إثباتها، ويتطلب ذلك من القاضي بذل مجهود ذهني لتكوين اعتقاده لكي يستنبط القرينة، من الواقعة المعلومة لجعلها قرينة على الواقعة المجهولة[6]، ويجب أن يكون هذا الإستنباط سائغاً مقبولاً عقلاً مؤدياً إلى النتيجة التي وصل إليها في غير تعسف في الإستنتاج وإلا شاب حكمه بالبطلان[7]، والقرائن القضائية لكي يحتج بها القاضي الإداري ويستعين بها في إصدار الحكم، ضروري أن تتوفر فيه الشروط الآتية:

1-أن تكون قرينة قوية واضحة: يجب أن تكون القرينة التي يستند إليها القاضي في إصدار حكمه واضحة، ومن الجائز أن تكون القرينة التي يعتمد عليها القاضي واحدة بحيث يراها كافية وقوية بذاتها ويقتنع القاضي بأصدار حكمه بموجبها، وقد تتضافر عدة قرائن ويشكل إجتماعها قوة في الأثبات، وهذا ما يؤدي بالقاضي إلى الاستناد إليه في حكمه والبت في القضية [8].

2-أن تتوفر صلة بين القرينة والواقعة محل الأثبات، فتمسك القاضي بالقرينة يتطلب الإتصال الوثيق بين القرينة والواقعة محل الأثبات.

1 محمد أحمد محمد زكي، مصدر سابق، الصفحة نفسها.
2 عصمت عبد المجيد بكر، شرح قانون الأثبات، طبعة مزيدة ومنقحة، مكتبة السنهوري، بيروت،2018، ص414.
3 عبدالزاق السنهوري، مصدر سابق، ص330.
4 عصمت عبدالمجيد بكر، مصدر سابق، ص 408.
5 عبدالزاق السنهوري، مصدر سابق، ص330وما يليها.
6 عصمت عبد المجيد بكر، مصدر سابق، ص 410.
7 همام محمد محمود وعصام أنور سليم، مصدر سابق، ص269.
8 عبد العزيز عبد المنعم خليفة، الأثبات أمام القضاء الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص157.

3-أن يكون استخلاص القاضي الإداري لهذه القرينة من الوقائع مؤدياً مباشرة إلى النتيجة التي ينتهي إليها في حكمه[1]، وتمتاز القرينة القضائية كدليل من أدلة الأثبات بخصائص تجعلها ذاتية خاصة وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

1-القرينة القضائية دليل مقيد: إن حرية القاضي الإداري بالإستناد إلى القرينة ليست مطلقة إذ يجوز الالتجاء إليها في الأحوال التي يجوز الأثبات فيها بشهادة الشهود.

2-القرائن القضائية غير قاطعة الدلالة ويجوز للخصم دحض ما ثبت بالقرينة القضائية بكافة طرق الأثبات، نظراً لقيام القرينة القضائية على استنباط القاضي الإداري ووقوع القاضي في الخطأ أمر وارد[2]،ولذلك نظر المشرع بحذر إلى الأستدلال بالقرائن القضائية وأنزلها من طرق الأثبات منزلة الشهادة [3].

3-القرائن القضائية ذات الحجية المتعدية، فقد تمتاز القرائن القضائية بأنها ذات طابع موضوعي، والقاضي يستنبطها من الوقائع المادية بعد أن يقتنع أن لها دلالة معينة، وتكون ثابتة على وجه اليقين، فأثرها تتعدى إلى الغير ولا يقتصر على أطراف الدعوى فقط، أي هي حجة على الكافة بسبب عدم اتسامها بطابع شخصي، وتنتهي بذلك شبهة اصطناع أحد الخصوم دليلاً لنفسه [4].

4-القرائن القضائية دليل إثبات غير مباشر، شأنها شأن القرائن القانونية، إذ لايرد الأثبات فيها على الواقعة المراد إثباتها وإنما يرد على واقعة أخرى مرتبطة بالواقعة الأولى برابطة سببية، ويمكن الإستنتاج منها بحكم اللزوم الفعلي بثبوت الواقعة الأولى[5].

5-لايمكن حصر القرينة القضائية لأنها تستنبط من وقائع وظروف كل قضية، وهذه الوقائع والظروف لا تنتهي بتنوعها وتعددها، نظراً لتعدد وتنوع التصرفات القانونية في المجتمع[6].

6-القرائن القضائية لا تتسم بطابع إلزامي، فهي من مسائل الواقع التي يستقل القاضي بتقديرها، فمن الجائز أن يقرر القاضي الإداري القرينة في دعوى، ثم يعدل عن تطبيقها في دعوى أخرى، وإن تماثلت الظروف في الدعويين، وذلك على خلاف القرينة القانونية التي تكون ملزمة للقاضي الإداري[7].

7-القرينة القضائية دليل عقلي، إذ يحتاج إلى جهد عقلي لكي يستطيع استنباط الواقعة المراد إثباتها من الواقعة الثابتة عن طريق التحري والإستقراء[8]، وقد منح المشرع الحرية الكاملة للقاضي في عملية الإستنباط ولم يخضعها لأي شرط، فكل ما يقتنع به القاضي بحكم اللزوم العقلي والمنطقي يحكم بمقتضاه[9].

8-القرائن القضائية على سبيل المثال وليس الحصر، هي القرائن التي تقوم على اختيار واقعة معلومة، سواء كانت ضمن وقائع الدعوى المطروحة أو خارجها، مادامت تفيد

---

1 هشام عبد المنعم عكاشة، دور القاضي الإداري في الأثبات، دار النهضة العربية،2003، ص135.

2 عبد العزيز عبد المنعم خليفة، أصول الأثبات وإجراءاته في الخصومة الإدارية، مصدر سابق، ص65 وما يليها.

3 سليمان مرقس، في أصول الأثبات وإجراءاته–الأدلة المقيدة، ط5، الوافي13، المنشورات الحقوقية،2019، ص76.

4 أياد احمد سعيد الساري، مصدر سابق2020، ص 308، وسليمان مرقس، المصدر السابق،85.

5 محمد أحمد محمد زكي، مصدر سابق، ص242.

6 أياد احمد سعيد الساري، مصدر سابق، الصفحة نفسها.

7 محمد أحمد محمد زكي، مصدر سابق، ص242وما يليها.

8قدري عبد الفتاح الشهاوي، نظرية الأثبات في المواد المدنية والتجارية، ط1، دار النهظة العربية، القاهرة، 2006، ص486، ومحمد أحمد محمد زكي، مصدر سابق، ص242.

9 أياد احمد سعيد الساري، مصدر سابق، ص 309.

الفصل في الدعوى الأصلية، وذلك من الطبيعي أن تختلف القرائن لأن الوقائع عديدة ومتنوعة ولا يمكننا حصرها[1]. بصرف النظر على أن القرائن القضائية أدلة غير مباشرة، فإن لها أهمية علمية كبيرة بسبب تنوعها وعدم حصرها، والسلطة التقديرية للقاضي في الاستنباط لا يشك في أنها تكرار ورود دلائل بعينها في قضايا من نوع معين وإطراد إستنباط القضاء لمعنى معين من هذه الدلائل، فإن هذا الإطراد يحصل لهذه الدلائل عملاً بقوة تعدل قوة القرائن القانونية، وعلى الرغم من عدم ورود النص عليها في القانون، يمكن مع مرور الزمن بأن يكون هذا القضاء عرفاً قضائياً يعد مصدراً منشئاً للقرينة القانونية [2]، ولكن لا يفوتنا أن ننوه قد يتدخل المشرع لرفع القرينة القضائية المطردة إلى منزلة القرينة القانونية وذلك بنص صريح عليها، كقرينة قانونية على خطأ الحارس النباء تقوم على مجرد تهدم البناء في القانون المدني [3]، وفي السياق ذاته يقول بارتان إنّ" القرينة القانونية ليست في واقع الأمر إلا قرينة قضائية قام القانون بتعميمها وتنظيمها " [4]
وبناءاً على ما تقدم فالقرينة القانونية هي في الأصل القرينة القضائية التي تواترت وإطّراد وقوعها فاستقر عليها القضاء ولم يتغير دلالتها من قضية إلى أخرى، فرأي المشرع أنها جديرة بأن ينص عليها وتوحيد دلالتها فتصبح بذلك قرينة قانونية [5] وعلى الرغم من التشابه بين القرينة القانونية والقرينة القضائية في كونها يقومان على فكرة واحدة متمثلة بالإستنباط، وانهما من طبيعة واحدة من حيث التكيف وكل منهما يحتوي على نقل محل الأثبات من واقعة متنازع فيها إلى واقعة أخرى وأيضاً تعدان من الأدلة غير المباشرة فإنهما يختلفان [6]ومن أهم هذه الإختلافات، هي أن القرائن القضائية أدلة إيجابية أما القرائن القانونية فهي من الأدلة السلبية، أي تعفى من تقديم الدليل، علماً أن القرائن القضائية فيستنبطها القاضي أما القرائن القانونية يستنبطها المشرع، والقرائن القضائية كثيرة ومتنوعة ولا يمكننا حصرها، أما القرائن القانونية فمذكورة على سبيل الحصر [7]
وتجدر الإشارة إلى أن هناك نوعاً آخر من القرائن لاتعد قرائن قانونية أو قرائن قضائية، وهي القرائن التي أطلقت عيلها (القرائن الطبيعية) [8]، وإذا كانت القرائن القضائية من ضمن أدلة الأثبات غير المباشرة أمام القضاء العادي، فإنه تعد من مقدمة أدلة الأثبات غير المباشرة، التي يستند إليها القاضي الإداري، إذ لم يحدد القانون الأدلة المقبولة أمامها ويتمتع القاضي الإداري بسلطة تقديرية واسعة كما ذكرنا سالفاً [9]

1 مايسة غنيم، مصدر سابق، ص 394.
2 سليمان مرقس، المصدر السابق، ص 86 وما يليها.
3 سليمان مرقس، المصدر السابق، ص 87 وما يليها.
4 نقلاً عن: عبد الرزاق السنهوري، مصدر سابق، ص337.
5 عبد الرزاق السنهوري، مصدر سابق، الصفحة نفسها.
6 علي حسن العامري، الدعوى الإدارية، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،2022، ص773.
7نقلاً عن: عبدالرزاق السنهوري، مصدر سابق، هامش الصفحة 339.
8هذه القرائن لم ينص عليها القانون لذلك لا يمكننا عدها قانونية، إضافة إلى أنّ هذه القرائن لا تخضع لتقدير القاضي أي أن القاضي لم يقم باستنباطها لذلك لا يمكن عدها قضائية، كثبوت حياة الإنسان في تأريخ معين، ومن الأمثلة على هذه القرائن مرور (200) سنة على ولادة الشخص إذ يعد قرينة قاطعة على أنه متوفى، و هذه القرينة طبيعية قاطعة على أنه كان حياً قبل هذا التأريخ، على الرغم من عدم النص عليها في القانون، وهذه الصورة من القرائن غير قابلة لإثبات العكس بطبيعتها كقرائن قانونية قاطعة، ويلزم القاضي بأخذها وإلا وجب حكمه للنقض، للتفصيل علي حسن العامري، مصدر سابق، الصفحة نفسها.
9 أحمد كمال الدين موسى، نظرية الأثبات في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة،2012، ص413.

وبالنسبة للقرائن القضائية المستنبطة أمام القضاء الإداري الفرنسي، فقد استمر مجلس الدولة الفرنسي في قبول سكوت الإدارة الرد على إدعاءات المدعي التي لا تنفيها الأوراق مما يستفاد منه إقرار ضمني بصحة الوقائع والإدعاءات التي تبرر الإعتداد بها[1]، وكذلك مجلس الدولة الفرنسي عد امتناع الإدارة عن الإستجابة إلى طلب المحكمة الإدارية الخاص بتقديم المحررات التي من الضروري وجودها في ملف القضية المعروضة أمام القضاء الإداري، وخاصةً عند نظر الطعن في قرار العقوبة الصادر ضد المدعي قرينةً على صحة الوقائع التي يدعيها صاحب الشأن، وهذا أكد عليه في قضية (Ministre de Interieurc. Mottard) بتاريخ 1958[2] /10/17

أما القرائن القضائية التي استنبطها القضاء الإداري المصري فهي كثيرة ومتنوعة ونذكر فيها على سبيل المثال، نكول الإدارة عن تقديم الأوراق والمحررات المتعلقة بالدعوى الإدارية إذ تقيم الإدارة قرينة لصالح المدعي وتنقل عبء الأثبات على عاتق المدعى عليه الذي في أغلب الأحيان يكون الإدارة، وهو ما جاء به حكم المحكمة الإدارية العليا التي قضت بأن " الأصل أن عبء الأثبات يقع على عاتق المدعي، وهذه القاعدة لا تستقيم في مجال المنازعات الإدارية العليا، ومن ثم نكول جهة الإدارة عن تقديم سائر الأوراق والمستندات المنتجة في الدعوى يقيم قرينة بصحة إدعاء الطاعن بعدم قيام القرار المطعون فيه على سببه المبرر له الأمر الذي يصم القرار بعيب مخالفة القانون ويتعين الحكم بإلغائه وتسقط القرينة، وتستبعد النتيجة المترتبة عليها إذا قدمت الجهة الإدارية الأوراق والمستندات أثناء النظر في الطعن" [3] أما بخصوص القرائن القضائية المستنبطة أمام القضاء الإداري العراقي فقد جاء في أحد قرارات مجلس الدولة " أن المدعي قد تم ترفيعه بالراتب إلى راتب الدرجة السادسة وهذا دليل على أنّ شروط الترفيع متوفرة فيه، ومن ثمّ فإنّ الإدارة قد جانب الصواب في عدم ترفيعه للدرجة التي يستحقها ولاسيما أن مدة خدمته تؤهله للترفيع إلى الدرجة المذكورة... " [4] وبدورنا نتفق مع ما ذهب إليه (ماهر عباس ذيبان الشمري) بأن القاضي الإداري في إستنباطه للقرائن القضائية لم يستخدم مصطلح (القرينة) بل لجأ إلى الإستعانة بعبارات أخرى كدلالة على هذا المعنى واستبعد إيراد اللفظ قرينة في أحكامها، لذا نرى أنه من الضروري أن يكون القضاء الإداري في العراق أن يكون أكثر دقة ووضوحاً في إختيارها لمفردات القرارات وهي خلط بين وسيلة الإقرار وبين وسيلة القرينة القضائية، إذ ذهبت في إحدى قرارتها " وحيث إنّ أشغال الموظف المعترض من جهة التعيين، بعد إقرار منها بصحة التعيين... " [5]

ونرى أن القضاء الإداري في العراق لم يكن موفقاً، وكان الواجب أن يشير في القرار المذكور إلى (قرينة) بدل (إقرار) لكنه خلط بينهما، وهذا يعد إخلالاً في الأحكام القضائية،

1 حكم مجلس الدولة الفرنسي في 1957/10/23 في قضية (Chailloux) المجموعة، ص 548 ؛ وحكمه في 1958/2/13 في قضية (Vetzelter) مجلة R.D.P 1958، ص541، اشار إليها: أحمد كمال الدين موسى، مصدر سابق، ص414.

2مشار إليه لدى: ماهر عباس ذيبان الشمري، وسائل الأثبات في الدعوى الإدارية، مكتبة السنهوري، بيروت، 2018، ص231.

3حكم محكمة الإدارية العليا في الطعن رقم (5) لعام 35 ق، في جلسة 1992/5/26، مشار إليه لدى احمد سلامة بدر، طرق الأثبات أمام القضاء الإداري، مصدر سابق، ص357.

4القرار رقم(254/إنضباط) بتأريخ2012/2/23 قرارات وفتاوي مجلس الشورى الدولة العراقي لعام2012، ص306.

5القرار الصادر بالرقم (16 / تقاعد / تمييز / بتأريخ 2007/11/15) مجموعة فتاوي مجلس شورى الدولة العراقي لعام 2007، ص 360، مشار إليه لدى: ماهر عباس ذيبان الشمري، المصدر السابق، ص 233.

ويجدر بالقاضي الإداري أن تلافي هذا النقص والإخلال من خلال إيراد المصطلحات الأكثر دقة والأوضح الدلالة، والنطق بكلمة القرينة في قراراتها، وذلك لأن القرينة القضائية تبرز الدور الإيجابي للقاضي الإداري وكيفية تعاملها مع أدلة الأثبات المقدمة أمامها وإستنباطها للقرينة القضائية من خلالهما. وفي السياق نفسه ذهبت الهيئة العامة لمجلس الشورى في إقليم كوردستان–العراق، إلى بناء أحكامه على القرينة القضائية، إذ قضت"... فضلاً عن أن من شروط الطلب الولائي الاستعجال والجدية، ولكون طلب إيقاف العمل في المشروع قدم بعد عدة جلسات، وهذا ما يشكل قرينة على افتقاده لكل من الاستعجال والجدية، وعليه فإنّ المحكمة قد أصدرت أمرها الولائي دون مراعاة ما تقدم بيانه...لذا تقرر نقضه وإعادة إضبارة الدعوى إلى المحكمة الإدارية في أربيل..."[1]وفي قرار آخر لها، أشارت إلى القرائن القضائية في منطوق حكمها، إذ قضت "... بخصوص الشخصية المعنوية، هو أن مصدر القرار المطعون فيه تصح خصومته سواء أكان متمتعاً بالشخصية المعنوية أم لا، وأن هذا الاستنتاج من جانب الهيئة... يفتقر إلى الدقة والقراءة الصحيحة لمضمون ومغزى القرار..."[2]ونلاحظ أنّ القرار المذكور أشار إلى القرائن القضائية من خلال إيراد اصطلاح " هذا الاستنتاج.." إلّا أن الهيئة المذكورة لم تكن دقيقة، وكان من الأحسن أن تستخدم اصطلاح القرينة بصورة واضحة الدلالة، لكي تتفادى الانتقادات الموجهة إلى مجلس الدولة العراقي في حكمه المذكر آنفاً.

الفرع الثاني

الحجية القانونية للقرائن القضائية في الأثبات الإداري

تعد القرينة القضائية ملاذاً للقاضي الذي يستعين بها إذا لم تعسفه الوسائل الأخرى في الوصول إلى حقيقة الإدعاء، وله دور بارز في الدعاوي الإدارية والمدنية على حد سواء[3]، ويرى الدكتور عبدالرزاق السنهوري أن القرائن لها قوة مطلقة في إثبات الوقائع المادية والتصرفات القانونية التجارية، أما بالنسبة للتصرفات المدنية فإنها تتمتع بقوة إثبات محدودة، والقاعدة العامة هي أن التصرفات القانونية المدنية التي تزيد قيمتها على عشرة جنيهات، لا يجوز إثباتها بالقرائن والبينة فيتم إثبات هذه التصرفات بالكتابة فقط إضافة إلى التصرفات القانونية المدنية التي لا تزيد قيمتها على عشرة جنيهات فإذا كانت ثابتة بالكتابة، فلا يجوز إثبات ما يخالف هذه الكتابة إلا بالكتابة [4]، وفي هذا الإطار جعل لها القانون المدني المصري حجية مقيدة [5] ويتبن لنا أن حجية القرائن في التصرفات القانونية ذات قوة محدودة جداً، أما إذا كان محل الأثبات واقعة مادية فقد يمكننا إثباته بالقرائن القضائية ودور القرائن القضائية فيه واسعة ومطلقة، أما بالنسبة للتصرفات القانونية

1قرارها المرقم (47/ الهيئة العامة/ إدارية/ 2022) بتأريخ (4/5/ 2022) قرار غير منشور.

2قرار الهيئة العامة لمجلس الشورى في إقليم كوردستان – العراق المرقم (181/ الهيئة العامة/انضباطية / 2022) بتأريخ (2022/11/14) قرار غير منشور.

3 مرعى محمد عبدالله الفلاح، الأثبات بالقرائن أمام القضاء الإداري، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية،2019، ص103.

4 عبدالرزاق السنهوري، ج2، مصدر سابق، ص 354.

5 نصت المادة (100) من قانون الأثبات المصري رقم (25) لعام 1968 المعدل أنه:" لايجوز الأثبات بهذه القرائن إلا في الأحوال التي يجوز فيها الأثبات بشهادة الشهود "، وكذلك، بين المادة (60) منه المعدلة بقانون رقم (18) لعام 1999 (المنشور في الجريدة الرسمية العدد 19 في 17/مايو /1999 لعام 42)، وهذه الحالة بنصها: " في غير المواد التجارية إذا كان التصرف القانوني تزيد قيمته على خمسمائة جنيه، (إذ زاد المشرع القيمة من مائة جنيه على خمسمائة جنيه بموجب القانون رقم (18) لعام 1999)، أو كان غير محدد القيمة، فلا تجوز شهادة الشهود في إثبات وجوده أو إنقضائه، إلا إذا وجد نص أو اتفاقي قضي بغير ذلك ".

الإدارية فالأمر يختلف، فيرى (د. احمد كمال الدين موسى) بأنّه " تعد القرائن القضائية في مقدمة "طرق الأثبات أمام القضاء الإداري"، وما المستندات و غيرها من الأوراق الإدارية إلا قرائن مكتوبة قابلة لإثبات العكس وتتألف بعضها مع بعض وتترابط لإثبات الوقائع المتنازع عليها، لذلك ومن الطبيعي أن إقامة القاضي حكمه في الكثير من الأحيان على القرائن القضائية وحدها إشتراط دليل آخر"[1]،هذا إذا كانت الواقعة محل الأثبات واقعة مادية، أما إذا كانت تصرفاً قانونياً فإنّ الأمر يختلف [2]، وبناءاً على ذلك فإن الأثبات بالقرائن القضائية أمام القضاء الإداري يعد أمراً مألوفاً وتحتل دوراً بارزاً، ويتسع مجال إستخدامه وذلك بسبب الأمــور التالية:

أ-الدور الإيجابي للقاضي الإداري وتمتعه بسلطة تقديرية واسعة في أثناء نظره إلى الدعوى الإدارية وعدم تقيده بدليل محدد.

ب-غالبية وقائع القضاء الإداري تعد وقائع مادية.

ج-الخصومة الإدارية تنشأ بين الطرفين غير المتساويين وينبغي إطلاق يد القاضي في استنباط القرائن القضائية وتخفيف عبء الأثبات على عاتق المدعي[3]، ولذلك يعد أهم وسائل لتحقيق التوازن بين طرفي الخصومة الإدارية.

وإنّ مايثبت بالقرائن القضائية له حجية متعدية ويعد ثابتاً بالنسبة إلى الكافة، لأن أساسه وقائع مادية ثابتة يتحقق منها القاضي شخصياً فيبنى عليه إستباط فتنتفي بذلك شبهة إصطناع أحد الخصوم دليلاً على نفسه أو تسليمه بحق عليه لخصمه إقراراً بالغير[4]، وفي الصدد نفسه يستند القضاء الإداري إلى القرائن القضائية كحجة في إثبات المنازعات الإدارية، وفي الغالب يقيم القاضي الإداري حكمه على القرائن القضائية وحدها[5]

ومجلس الدولة الفرنسي اعتمد على القرائن القضائية في كثير من أحكامه سواء كان في نطاق دعوى القضاء الكامل أو دعوى الإلغاء[6]،وهذا ما ذهب إليه في قضية (Chailloux) التي جاء فيها سكوت الإدارة عن الرد على إدعاءات المدعي التي لا تنفيها الأوراق مما يستفاد منه إقرار ضمني بصحة الوقائع والإدعاءات التي تبرر الإعتداد بها [7]

أما في مصر فإن مجلس الدولة المصري اعتمد على القرائن القضائية في الأثبات، سواء في مجال دعوى الإلغاء أو القضاء الكامل إذ تقول المحكمة الإدارية العليا في أحد قراراتها "... ملف خدمة الموظف هو الوعاء الطبيعي لكل ما يتصل به من قرارات وهو الوعاء الصادق لتصور حالته، فإن كان الملف نظيفاً خالياً من الشوائب فإن هذا الوضع يقيم قرينة

1 أحمد كمال الدين موسى، مصدر سابق، ص413.

2 إلياس جوادي، الأثبات في المنازعات الإدارية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2018، ص281.

3 إذا كانت محل الأثبات، التصرفات القانونية، فإنه يسري عليها ما يسري على التصرفات القانونية في القانون المدني من القواعد، ومن ثم فإن القرائن القضائية حجة في الأثبات أمام القضاء الإداري قولاً واحداً سواء كان ذلك في قضاء الإلغاء أو قضاء الكامل أو قضاء التأديب، حكم المحكمة الإدارية العليا في 1972/2/23، مجموعة سنة 3، ص 3449، مشار إليه لدى: محمد نصر محمد، الوافي في حجية الأثبات بالقرائن وتطبيقتها في القانون الإدارية، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014، ص198.

4 فوزي أحمد إبراهيم حتحوت، مصدر سابق، ص711.

5 مرعى محمد عبدالله الفلاح، مصر سابق، ص109 وما يليها.

6 عبير موسى محمد عابد، الأثبات القانوني أمام القضاء الإداري، رسالة ماجستير، في القانون العام بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2017، ص97.

7حكم مجلس الدولة الفرنسي في 1957/10/23، المجموعة ص 548، مشار إليه لدى: احمد كمال الدين موسى، مصدر سابق، ص414.

في مصلحة الموظف تكفي لنقل عبء الأثبات إلى عاتق الإدارة التي يتعين عليها في هذه الحالة أن تثبت الأسباب القانونية التي استند إليها القرار الإداري...."[1]

وتجدر الإشارة إلى أنّه عندما يخلو ملف الدعوى الإدارية من أدلة الأثبات الكافية لحسم القضية أو يتعذر على الطرف المكلف بالأثبات تقديم الأدلة والبيانات التي تؤيد طلباته، يتجه القاضي الإداري في هذه الحالة إلى بناء حكمه إستناداً إلى الشاهد والأدلة الأخرى التي تظهر من أوراق ملف القضية المعروضة أمامه وبذلك يقوم باستنباط القرائن القضائية ويصدر حكمه بناءً عليها[2]، وهذا إذا كانت الواقعة محل الأثبات واقعة مادية أما إذا كانت تصرفاً قانونياً فإنه يسري عليها م ايسري على التصرفات القانونية في القانون المدني من قواعد[3]، وهناك أمثلة كثيرة للقرائن القضائية التي إعتمدها القضاء الإداري في مصر منها" إنّ دخول البضائع إلى البلاد مروراً بالدائرة الجمركية هو مثل قرينة قضائية على سداد الرسوم الجمركية عنها، مالم تثبت الإدارة خلاف ذلك"[4]، وكذلك في قرار آخر" في مجال إثبات مدة الخدمة السابقة بالشهادات المقدمة من الموظفين فإن التحقق منه بالبحث في ملفات المدارس المذكور وردوها في الشهادات، يبين الخدمة في مدرستين من هذه المدارس في بعض المدد، يعد قرينة قضائية مطمئنة على صحة ماورد في الشهادات وإن لم تثبت جميع المدد الواردة فيها"[5] وبالنسبة للقرائن القضائية في العراق فإنها في نطاق الأثبات المدني والتجاري تتمتع بدور مهم يعد وسيلة من وسائل الأثبات، وقد عرف قانون الأثبات العراقي النافذ القرائن القضائية بأنها:" إستنباط القاضي أمراً غير ثابت من أمر ثابت لديه في الدعوى المنظورة "[6]،ونص أيضاً على أن" للقاضي إستنباط كل قرينة لم يقررها القانون وذلك في نطاق ما يجوز إثباته بالشهادة "[7]، وبناءاً على ما سبق، يتضح لنا أن المشرع العراقي قد ساوى بين القرينة القضائية والشهادة من حيث الحجية في الأثبات ويترتب على ذلك أن جميع القواعد المطلوبة لقبول الأثبات بالشهادة تنطبق على القرائن. ونحن نرى بأن هذا النص يمكن تطبيقه على المنازعات التي تثار أمام القضاء العادي بصورة مطلقة، إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للمنازعات الإدارية، فلا يمكننا أن نطبق المادة بصورة مطلقة في الدعاوي الإدارية، وذلك بسبب الطبيعة الخاصة للدعاوى الإدارية التي تختلف عن الدعاوي العادية. والقرينة القضائية أمام القضاء الإداري، تعد من وسيلة في غاية الأهمية، وذلك بسبب السلطة الإيجابية للقاضي الإداري لاستنباطه القرينة القضائية، فقد تقوم القاضي بتخفيف عبء الأثبات على المدعي ونقله إلى عاتق الإدارة ولو بصورة مؤقتة، وهذا كله بسبب القرينة القضائية التي يستنبطها القاضي الإداري فضلاً عن عدم تقيده يأخذ وسلية معينة للإثبات في الخصومة الإدارية والقاضي

1 عبدالعزيز عبدالمنعم خليفة، الأثبات أمام القضاء الإداري، ط1، دار الفكر الجامعي، الأسكندرية، 2008، ص155 وما يليها.

2 هشام عبدالمنعم عكاشة، مصدر سابق، ص141.

3 محمد علي عطا الله، الأثبات بالقرائن في القانون الإداري والشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الأسكندرية، 2013، ص189.

4 حكم محكمة القضاء الإداري بجلستها 1967/2/7، مجموعة أحكام السنة 21، ص64، مشار إليه لدى: عبد العزيز عبدالمنعم خليفة، أصول الأثبات وإجراءاته في الخصومة الإدارية، مصدر سابق، ص69.

5حكم محكمة الإدارية العليا بتاريخ 1966/3/6، س11، ص509 مشار إليه لدى: علي سلمان المشهداني، قواعد الأثبات في الدعوى الإدارية، مكتبة السنهوري، بيروت، 2017، ص561 ؛ وهشام عبدالمنعم عكاشة، مصدر سابق، ص142.

6 المادة (102) الفقرة (أولاً) من قانون الأثبات العراقي رقم (107) لعام 1979 المعدل.

7المادة (102) الفقرة (ثانياً) من قانون الأثبات العراقي رقم (107) لعام 1979 المعدل.

حر في بناء عقيدته في إصدار حكمه باستناده على كل الأدلة التي يعتمدها، وهذا النص برأينا يتعارض مع طبيعة الدعوى الإدارية والقاضي الإداري غير ملزم بأخذها بصدد القضية المعروضة عليه. إلا أنّ هناك إتجاهاً في القضاء الإداري يرى أن حرية القاضي الإداري في أخذه القرينة القضائية مقيدة بمحل الأثبات، فإذا كان محل الأثبات عبارة عن وقائع مادية فإن سلطته مطلقة بالأخذ بهذه القرائن، أما إذا كان محل الأثبات تصرفاً قانونياً فإن حجيته تكون مقيدة في نطاق ما يجوز إثباته بالشهادة [1] وتلعب القرائن القضائية دوراً بارزاً أمام القضاء الإداري وتوجد تطبيقات على هذه الوسيلة أمامه إذ ذهب مجلس الإنضباط العام سابقاً (محكمة قضاء الموظفين حالياً) بأنّ" تأييد العقوبة المفروضة بحق الموظف من قبل اللجنة التحقيقية ونقله إلى فرع آخر من فروع الهيئة العامة للضرائب بسبب قيامه بالإجابة على كتاب دائرة التسجيل العقاري على الرغم من أنّ هذه المعاملة لا تخص الوحدة التضمينية التي تقوم عادةً بتدقيق معاملاتها ومن دون أن يجيز الوحدة التضمينية المختصة وحفظ أوليات الكتاب بعيداً عن أولويات المعاملة المنجزة إلى حين طلبها من اللجنة التحقيقية فقد أثبتت اللجنة التحقيقية مسؤوليته الإدارية في تمشية هذه المعاملة وإخفائها أوليات الكتاب [2] ويتضح لنا من خلال دراستنا للقرار المذكور أنّ القاضي الإداري لم يشر إلى لفظ (القرينة) بصورة صريحة و واضحة بل استخدم ألفاظ أخرى تدل على القرينة (فقد ثبتت للجنة التحقيقية المسؤولية الإدارية...) مصطلح (ثبت) يدل على (قرينة) ولكن القاضي الإداري لم يكن موفقاً في هذا الأمر ولم يشر إليه بصورة واضحة، وفضلاً عن ذلك لم يكن دقيقاً في صياغة قراره لوكان من الأجدر له أن يقوم بإيراد مصطلح (قرينة) بدلاً من (ثبت)، والقرار المذكور يدل على تعسف الإدارة في إستخدام سلطتها بفرض إجراء علم الموظف كالعقوبة إلى جانب العقوبة الأصلية وهي (النقل) وهذه العقوبة غير قانونية وغير منصوص عليها في قانون إنضباط موظف الدولة[3]،لهذا يطلقون على هذا النوع من العقوبات بالعقوبات المقنعة [4]وبناءاً على ما سبق فإننا نرى أنّ القرائن القضائية أدلة إيجابية يستنبطها القاضي الإداري، ولا يمكن حصرها في أنّ تستنبط من ظروف كل قضية وتعد غير قاطعة فهي دائماً قابلة لإثبات العكس، وتتمتع بدور بارز في الدعاوي الإدارية، فالقرائن القضائية له حجية في الأثبات أمام القضاء الإداري سواء كان في قضاء الإلغاء أو قضاء التعويض أو قضاء التأديب وتخضع حجيتها في الأثبات لتقدير القاضي الإداري في القضية المعروضة أمامه، وتعد بمنزلة القرينة القانونية غير القاطعة.

1 محمد علي عطا الله، مصدر سابق، ص187.

2 قرار مجلس الإنضباط العام المرقم (2/ جزائية / 2005) بتأريخ 2005/6/5 (قرار غير منشور).

3 نصت المادة (8) من قانون إنضباط موظفي الدولة رقم (114) لعام 1991 على أن العقوبات التي يجوز فرضها على الموظف هي: " أولاً – لفت النظر، ثانياً –الإنذار، ثالثاً– قطع الراتب، رابعاً-التوبيخ، خامساً –إنقاص الراتب، سادساً – تنزيل الدرجة، سابعاً – الفصل، ثامناً – العزل ".

4العقوبات المقنعة هي: فرض الإدارة عقوبات لاوجود لها في القانون علة الموظف العام ، أو قد تستخدم الإدارة نصوصا وسلطات تتمتع بشكل " مخالف: للغاية التي وضعت من أجلها هذه النصوص والسلطات، إذ إنّ الظروف السياسية تؤدي إلى تشريع وإقرار قوانين تسمح للإدارة بفصل موظفين من الخدمة، فيحمل ذلك بعض رؤساء الدوائر على تفسير هذه القوانين بشكل واسع، ومعاينة بعض الموظفين، دون إتباع الإجراءات الإنضباطية الصحيحة وفق القانون، وقد كشف القضاء عن بعض من هذه العقوبات ومنها (النقل والإعفاء من مهمات الوظيفة)، للتفصيل: سعد محمد سعيد العنبكي، العقوبات المقنعة ورقابة القضاء الموظفين، بحث منشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 12، العدد1، حزيران / 2021، ص22 وما يليها.

المبحث الثاني

تطبيقات قضائية للقرائن في الإجتهاد القضائي الإداري

أشرنا سابقاً إلى أنّ القاضي الإداري يتمتع بسلطات واسعة، ويتمكن بمقتضاها من إعادة التوزان بين خصمين غير متكافئين، وهذه السلطة تخوله لإمكانه التوفيق بين النصوص إذا تضاربت، والقدرة على إنشاء القواعد القانونية عند وجود النقض في التشريع في القضية المعروضة عليه والقاضي الإداري عند قيامه بهذا الأمر يستخلص القرائن القضائية التي لا حصر لها في مجال الخصومة الإدارية، عليه في هذا المطلب نشير إلى بعض من هذه القرائن القضائية التي لها دور كبير في مجال الأثبات الإداري و قد أصبحت مثل أمر ثابت لدى القاضي الإداري يعمل بها كلما توفرت أسبابها وظروفها لما لها من ثبات في عقيدة القاضي الإداري التي ترسخت بمرور الزمن لديه وهذه القرائن تتمثل في قرينة الإنحراف بالسلطة وقرينة العلم اليقيني [1]، ونبحث عن هذه القرائن في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول قرينة الإنحراف بالسلطة

في هذا المطلب نبين مفهوم الانحراف بالسلطة في الفرع الأول، ومن ثم القرائن التي يستنبط منها القاضي الإداري الإنحراف بالسلطة في الفرع الثاني وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول مفهوم الإنحراف بالسلطة: الإنحراف بالسلطة [2]يرجع أساسه إلى إجتهاد مجلس الدولة الفرنسي[1]ومن الملاحظ أن لفقه القضاء سواء كان في فرنسا أو في مصر أو

---

1 يجب أن نشير إلى أن القرائن القضائية ليست محددة ولا تقع تحت الحصر، لأن القاضي يستنبطها من ظروف القضية المعروضة عليه فهي كثيرة ومتنوعة و يعتمد عليها القاضي الإداري كأدلة الأثبات في الدعوى الإدارية وهي " قرينة الخطأ في المسؤولية الإدارية، وقرينة الإنحراف بالسلطة، وقرينة العلم اليقيني بالقرار الإداري، وقرينة الصحة للقرارات الإدارية وغيرها من القرائن القضائية"، وهذه القرائن تعد أشهر القرائن القضائية تطبيقاً أمام القضاء الإداري، ونحن نتكلم فقط عن قرينة الإنحراف بالسلطة وقرينة العلم اليقيني للقرار الإداري لعدم الإطالة في موضوع دراستنا.

2 اختلف الفقه والقضاء في تسمية هذا العيب، فيرى جانب من الفقه أنه يطلق على هذا العيب اصطلاح (الإنحراف في إستعمال السلطة) منهم، د.سليمان الطماوي، نظرية التعسف في إستعمال السلطة، ط3، مطبعة جامعة عين الشمس، 1982، ص65 وما يليها و د. طعيمة الجرف، رقابة القضاء لإعمال الإدارة العامة – قضاء الإلغاء، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977، ص259 و د. عبدالعزيز عبد المنعم خليفة، الأثبات أمام القضاء الإداري، مصدر سابق، ص174 و د. خالد خلف القطارنة، إثبات دعوى الإلغاء، مصدر سابق، ص190.

وهناك فريق آخر يستخدم اصطلاح (سوء استعمال الحق أو التعسف في استعمال الحق) ومنهم: د. فوزي أحمد إبراهيم حتحوت، مصدر سابق، ص723 ,وزانا رؤوف حمه كريم ودانا عبدالكريم سعيد، المبادئ العامة في القانون الإداري – الكتاب الثاني، مطبعة يادكار، سليمانية،2017،ص85، وكذلك المشرع المصري أخذ بهذا المصطلح في قانون مجلس الدولة المصري رقم (47) لعام 1972 المعدل في المادة (العاشرة) وجاء فيه: " ويشترط في طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية أن يكون مرجع الطعن عدم الإختصاص أو عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة إستعمال السلطة، ويعد في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو إمتناعها عن إتخاذ قرار كان من الواجب عليها إتخاذه وفقاً للقوانين واللوائح " وهناك فريق آخر إستخدم الاصطلاحين السابقين الإنحراف في إستعمال السلطة وسوء إستعمال السلطة للدلالة عل هذا العيب منهم: إسماعيل إبراهيم البدوي، القضاء الإداري، مصدر سابق، ص240، و عبير موسى محمد عابد، مصدر سابق، ص130، و مازان ليلو راضي، أصول القضاء الإداري، ط1، دار النيبور للطباعة والنشر والتوزيع، العراق - بغداد، 2016، ص321 وما يليها، وكذلك ماهر صالح علاوي الجبوري، مبادئ القانون الإداري، شركة العاتك لصناعة الكتب، بغداد، دون سنة النشر، ص190.

أما بالنسبة للمشرع العراقي فلم يستخدم مصطلح الإنحراف بالسلطة بل إستعمل الأصطلاح (إساءة إستعمال السلطة، والتعسف في إستعمال السلطة) وذلك في المادة (7– ثانياً – ه) من قانون التعديل الثاني لعام 1989 لقانون مجلس الشورى الدولة رقم (65) لعام 1979 المعدل وهذا محل نقد، وكان من الأجدر أن يستقر على مصطلح معين ومحدد ومن الأفضل أن يكون هو (الإنحراف)، أما بالنسبة للقضاء فلم يبق على استخدام مصطلح معين، فقد استخدم جميع الإصطلاحات السابقة وبدورنا نتفق مع ما ذهب إليه محمد نصير محمد و الأخذ بالمصطلح (الإنحراف بالسلطة) وذلك لأنّ لغوياً إنحراف أقرب إلى الدلالة على هذا العيب الذي ينصب على هدف تسعى إليه الإدارة وسوء توجيهها

العراق لم يتفق على تعريف موحد لعيب الإنحراف بالسلطة، وأدى ذلك إلى تباين تعريفات ونذكر بعضاً منها على سبيل المثال:

ففي فرنسا تعددت التعريفات التي ذكرها الفقهاء وبذلك يرى (An dre de laubadere) أنّ الإنحراف هو " إستهداف غرض غير صحيح من جانب متخذ القرار، والقرار في ذاته صحيح فيه ناتج من الباعث عليه" [2]، وذهب فالين (Waline) إلى القول " ترتكب الإدارة عيب الإنحراف حينما تستعمل سلطاتها لتحقيق أغراض غير تلك التي يحددها المشرع لهذه السلطات" [3]ويعرف (بونار – Roger Bonnard) أن عيب الإنحراف هو" نوع من عدم المشروعية ينحصر في أن عملاً قانونياً يكون سليماً في جميع عناصره عدا عنصر الغرض المحدد له "[4] أما بالنسبة للفقهاء في مصر، فقد عرف (د. سليمان الطماوي) الإنحراف بأنه "إستعمال رجل الإدارة سلطته التقديرية لتحقيق غرض غير معترف له به " [5] وهذا التعريف يعد من أدق التعريفات فهو جامع ومانع ويرى أنّ السلطة التقديرية [6]، التي يتمتع بها الإدارة من الممكن أن يستخدمها رجل الإدارة لتحقيق غرض غير معترف

لسلطتها، إضافة إلى مصطلح سوء إستعمال السلطة أو التعسف في إستعمال السلطة يفهم منه أن الإدارة عندما تلجأ إلى هذا العيب تكون سيئة النية وتدل على ذلك فقط وهذا غير صحيح لأن نظرية الإنحراف أوسع مدى و أشمل من التعابير الأخرى، فهي تشمل صور قد تصدر الإدارة القرار عن أنبل الإنحراف، ومع ذلك يعد عمله معيباً ومخالفاً لركن الغاية، لأنها خالفت مبدأ تخصيص الأهداف، والقضاء بدوره يستخدم هذا المصطلح بكثرة في أحكامها للتفضيل: محمد نصير محمد، مصدر سابق، ص667 وما يليها.

1وقد إعتراف مجلس الدولة الفرنسي بهذا العيب في بداية الأمر بصدد الرقابة على الأعمال الصادرة من السلطات المحلية، إذ أنّ هذه السلطات لديها إستعداد لإستخدام سلطاتها لتحقيق أغراض خاصة ومن أوائل قرارات مجلس الدولة =بهذا الشأن ترجع إلى قضية (Vernhes) في 1858/5/19 وحكما أيضاً في قضية (Clesbats) في 1864/2/25، مشار إليه لدى:

Anby et prago – traite de contentieux administrative – tome 2- 1984, p411.

ومن ثم أصبحت هذه الدعوى مفتوحة ضد جميع القرارات الصادرة من الجهات الإدارية ومنها المركزية لقرار الصادر في قضية (Pariset) وتتعلق وقائع هذه القضية بقرار محافظ منطقة (Oise) القاضي في حينه بإغلاق معمل لصنع أعداد الثقاب يعود لسيد المذكور، الذي قدم طعناً في هذا القرار ليست لعلة بسنده القانوني، بل لمطعن في غايته، وجاء في منطوق الحكم " من حيث أنه ثابت من إجراءات الطعن أن المدير " المحافظ أمر بإغلاق مصنع ثقاب السيد (Pariset) بمقتضى سلطات الضبط التي يستخدمها من القوانين واللوائح الخاصة بالمنشأت الخطرة والمقلقة لراحة أو غير الصحية من أجل هدف آخر، غير ذلك عهدت به إليه لتحقيقه فيكون السيد (Pariset) على حق في طلب إلغاء القرار المطعون فيه لقوانين (7-14) تشرين أول / اكتوبر /1790 و24/آيار / مايو /1872 إلغاء....." حكم مجلس الدولة في 1875/11/26 في قضية (Pariset)، مشار إليه لدى: قتيبة نزار قاسم العنكبي، عيب إساءة إستعمال السلطة أو الإنحراف بها، أطروحة الدكتوراه، مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة عين الشمس،2018،ص 130 وما يليها.

2 Andre de Laubadaere , manual de droit administrative ,dixime edition ,L.G. D.J, 1986, P117.

3) Mrcel Walin , Parecis de droit administrative , paris ,1969 , P.348.

4) Roger Bonnard , parecis de droit administrative – parte Generade , Recueil Sirey m Paris , 1935 , P22.

5 سليمان الطماوي، نظرية التعسف في إستعمال السلطة، ط3، مطبعة جامعة عين الشمس، 1987، ص69.

6السلطة التقديرية للإدارة تعني أن تتمتع الإدارة، بقسط من حرية التصرف عندما تمارس إختصاصاتها القانونية، بحيث يكون للإدارة تقدير إتخاذ التصرف أو الإمتناع عن إتخاذ، أو إتخاذه على نحو معين، أو إختيار الوقت الذي =تراه مناسباً للتصرف أو السبب الملائم لإتخاذه أو في تحديد محله " للتفصيل: سامي جمال الدين، قضاء الملائمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010، ص25.

وكذلك السلطة التقديرية هي " أن تكون للإدارة حرية الإختيار اعطيت لها بموجب القانون إذ لها حرية الإختيار من بين حلول أو مسالك عدة كل منها جائز ومشروع، ويكون لها أن تختار القرار بما يناسب أو يلائم الظروف الواقعية " للتفصيل: حسن عبدالزهرة موسى الدلفي، السلطة التقديرية للإدارة ومدى رقابة القضاء الإداري، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية، 2019، ص60.

به له قانوناً وهذا يعد إنحرافاً في سلطتها، وعرف أيضاً (د. طعيمة الجرف) أنّ الإنحراف بالسلطة هو " أن تصدر الإدارة قراراً إدارياً لغير الغرض المقرر له قانوناً " [1]

وتجدر بالذكر أنّ الفقهاء العراقيين قد قدموا تعريفات عدة للإنحراف بالسلطة قد لا تختلف عما ذكرنا آنفاً، وفي هذا الإتجاه ذهب(د.عبدالرحمن نورجان) إلى أنّ الإنحراف بالسلطة هي " أن يستعمل رجل الإدارة، سلطته التقديرية لتحقيق غرض غير معترف له به "[2]، وعرفه (د. ماهر صالح علاوي) بأنّه " لكي يقوم هذا العيب في القرار يجب أن يكون رجل الإدارة قد تعمد إستخدام اختصاصه لتحقيق أغراض آخرى غير الأغراض التي حددها القانون أي أن الموظف قد قام بالعمل بإرادته، ويقصد مخالفة الهدف الذي منح الإختصاص لتحقيقه "[3] وبعد أن أوردنا بعض التعريفات الفقهيه يجب علينا أن نشير إلى أهم التعريفات التي قام بها القضاء الإداري للإنحراف بالسلطة، إذ إنّ مجلس الدولة الفرنسي لم يقم بتعريفها، وذلك خوفاً من أن يلزم نفسه بهذا التعريف و تقيد نفسه بها،فقد أشار إلى عدم مشروعية القرار الإداري بسبب إنحراف السلطة[4] أما بالنسبة للقضاء الإداري المصري فنبعد أن محكمة القضاء الإداري عرفت عيب الإنحراف بقولها: " إنّ سوء إستعمال السلطة، نوع من سوء إستعمال الحق، فالموظف يسيئ إستعمال سلطته كلما إستعمل نصوص القانون بقصد الخروج على أغراض القانون، وأهدافه. وبهذا النوع تكون إساءة إستعمال السلطة ضرباً من تعمد مخالفة متعمدة لأهدف القانون بل للقانون نفسه لتعذر التفرقة بين نصوص القانون وأهدافه " [5] أما بخصوص القضاء الإداري في العراق فمن خلال دراستنا لهذا الموضوع والتمعن في قرارات مجلس الدولة العراقي لم نجد تعريفاً للإنحراف بالسلطة بل قام القضاء الإداري باستخلاص القرائن التي تتعلق بالإنحراف وإلغاء القرار الإداري الذي يقترن بعيب الإنحراف بالسلطة إذ ذهب في أحد قراراته إلى أنّ "..... وحيث إنّ هذا السبب لم يرد في أي نص من نصوص قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي رقم (14) لعام 2008، وإنّ السبب يعد ركناً من أركان القرار الإداري، والقرار المطعون فيه شابه التناقض في سبب طرد المدعي، ولأكثر من سبب بما أخل بصحته وسلامته ومجانبته الصواب، وتأشير التعسف في استعمال السلطة فما يستوجب التعدي له ينغي إلغاؤه لذا قرر بالإتفاق إلغاء الأمر المرقم (241 /462) في 2010/1/26 الفقرة (1) ت / 8 منه قدر تعلق الأمر بالمدعي وإعادته إلى وظيفته وإلغاء القرارات التي ستند إليها.... " [6] ويتبين لنا أن المحكمة الإدارية العليا في العراق في

1 طعيمة الجرف، القضاء الإلغاء، دار النهضة العربية القاهرة، 1877، ص259.

2 عبدالرحمن نورجان الأيوبي، القضاء الإداري في العراق حاضره ومستقبله، دار مطابع الشعب / الإتحاد الإشتراكي العربي، بغداد، 1965، ص148.

3 ماهر صالح علاوي الجبوري، مصدر سابق، الصفحة نفسها.

4 وقد ذهب مجلس الدولة الفرنسي إلى أنه (في حال قامت الإدارة بتنفيذ قرارتها بسرعة غير مبررة تكشف عن أن هذه السرعة قرينة على إنحرافها بالسلطة في هذا الشأن يرى المجلس أن قرار الفصل من الخدمة من جانب الرئيس المعين حديثاً، قبل تسلمه لعمله، ثم تنفيذه لهذا القرار بسرعة غير عادية، وذلك في يوم التالي لمباشرته العمل هو مثل قرينة على الإنحراف بالسلطة، مشار إليه لدى: مرعى محمد عبدالله الفلاح، مصدر سابق، ص252. وكذلك قضى مجلس الدولة الفرنسي في قراره الأخر "بوجود انحراف من جانب الإدارة في قرار تعينها أحد الموظفين لأنها نظرت بعين الاعتبار إلى النيابة الانتخابية التي يمارسها" مشار اليه لدى مصطفى عبدالعزيز الطراونة،مصدر سابق، ص220.

5 حكم محكمة القضاء الإداري، في جلستها 7 / يونية / 1949 المجموعة س3، ص 93، مشار إليه لدى: مرعى محمد عبدالله الفلاح، مصدر سابق، ص 249.

6 قرار المحكمة الإدارية العليا المرقم (19 / قضاء إداري/ 2013) بتأريخ 2013/1/30، لفتة هامل العجيلي، من قضاء المحكمة الإدارية العليا، ج1، مصدر سابق، ص51.

قرارها المذكور آنفاً قد أشارت إلى مصطلح (التعسف في إستعمال السلطة) ولم يعرفها، بل حدد عدم مشروعية القرار الإداري بسبب إقترانه بتعسف في إستعمال السلطة، ونرى انه كان من الأجدر أن يقوم القاضي الإداري بتبيان " التعسف في إستعمال السلطة " وكان من الأفضل أن يستخدم إصطلاح " الإنحراف بالسلطة ". وفي قرار آخر للمحكمة الإدارية العليا بشأن هذه القرينة ذهب إلى إلغاء القرار الإداري المطعون فيه بسبب سوء إستعمال الإدارة لسلطته التقديرية، إذ تقول ".... وحيث إن أسباب عدم ترقية المدعي تعود إلى شمول المدعي بقانون المساءلة والعدالة، لكونه كان يعمل ضابط توجيه سياسي في الجيش العراقي المنحل، ولا توجد أسباب أخرى تحول دون ترقية المدعي أو على الرغم من أن الترقية هي سلطة تقديرية للإدارة، غير أن هذه السلطة ليست مطلقة، وأن من واجب المحكمة أن تراقب عدم إنحراف الإدارة في إستعمال السلطة التقديرية أو إساءة إستعمالها أو التعسف في إستعمالها، وحيث إنّ المدعى عليه قد أضاف شروطاً جديدة لترقية الضباط فإن قانون الهيئة الوطنية العليا للمسائلة والعدالة لم ينص على ذلك، عليه يكون المدعى عليه قد تعسف في إستخدام سلطته التقديرية الممنوحة له لترقية المدعي مما يوجب الحكم بإلزام المدعى عليه بترقية المدعي....." [1]

ويتبين لنا أن القاضي الإداري في قراره لم يكن موفقاً، إذ إستخدم اصطلاحات متعددة للدلالة على قرينة الإنحراف بالسلطة وكان من الضروري أن يكون هناك توحيد في الاصطلاحات التي يستخدمها القضاء الإداري في هذا الشأن وذلك بهدف تحسين أحكام القضاء الإداري، إذ إستخدم القاضي في هذا القرار لفظ (إنحراف الإدارة في إستخدام السلطة التقديرية، وإساءة إستعمال السلطة تعسف في إستخدام السلطة)، وهذا غير جائز لابد من إستخدام لفظ واحد في كل قرار إداري للدلالة على قرينة الإنحراف بالسلطة فضلاً عن عدم بيان وتوضيح هذه الإصطلاحات في قرارها. وبدورنا نعرف الإنحراف بالسلطة وهو " إنحراف الإدارة بالسلطة المخولة لها، وإستخدامه لتحقيق غرض مغاير للغرض الذي تقررت هذه السلطة من أجله". وتعد قرائن الإنحراف بالسلطة من أكثر القرائن القضائية تطبيقاً في دعوى الإلغاء، وذلك بسبب طبيعة هذا العيب التي تتفق مع دور القاضي الإداري في استخلاص القرينة وبناء الحكم عليها، وفضلاً عن ذلك فأنّ هذه القرائن ليست محددة على سبيل الحصر، نظراً لإمكانية القاضي الإداري بأستخلاص هذه القرائن في الدعوى المطروحة أمامه، ولايقيده بذلك شيء[2]، ويعد إثبات عيب الإنحراف بالسلطة من الأمور الصعبة مقارنة بغيره من العيوب الأخرى المؤدية لإلغاء القرار الإداري، وذلك لإتسامه بالطابع الشخصي، إذ يرتبط بنية مصدر القرار يعد من العيوب القصدية الذي هو عمل سليم في الظاهر من جميع نواحيه، وإلى تحقيق الغرض المحدد للسلطة الممنوحة له، ولذلك يحتاج إلى البحث في نية مصدر القرار والعوامل النفسية والداخلية لصدوره وهذا يعد امرأ صعباً للقاضي الإداري [3]ولذلك يعد من العيوب الإحتياطية في تدرج العيوب الموجبة للحكم بعدم مشروعية القرار الإداري نظراً لخفاء

1 حكم المحكمة الإدارية العليا المرقم (161 / قضاء إداري/ 2013) بتأريخ 2013/6/4، لفتة هامل العجيلي، من قضاء المحكمة الإدارية العليا، ج1، مصدر سابق، ص53.

2خالد خلف القطارنة، إثبات دعوى الإلغاء، ط1، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 191.

3عايدة الشامي، خصوصية الأثبات في الخصومة الإدارية، المكتب الجامعي الحديث، بدون مكان النشر،2008 ص 194.

هذا العيب ومخافة القانون في روحه وليس في الظاهر القرار الإداري[1]،عماً أن هذا العيب لا يعد من النظام العام ويجب على صاحب الشأن أن يثيره وأن يقدم ما لديه من أدلة على الإنحراف بالسلطة الذي يدعيه، وليس للقاضي أن يستند إليه من تلقاء نفسه، إذ أن عيب الإنحراف بالسلطة لا يفترض[2] نظراً لصعوبة إثباته بدليل قاطع، يجب للمدعي إثباته بتقديم قرائن قوية ومحددة تؤدي إلى إقتناع القاضي بجدية الإدعاء حتى يزيل الإلتزام الواقع عليه نتيجة تحمله عبء الأثبات. ونظراً للدور الإيجابي للقاضي الإداري في الدعوى الإدارية وتقديرها للأدلة في إثبات الخصومة الإدارية ودراستها العميقة لظروف وملابسات القضية التي يمكن الوصول إلى إثبات صحة إدعاءاته[3]،ويحاول القاضي عند لجوئه للقرائن إثبات الإنحراف بالسلطة إلى إعلاء مبدأ المشروعية، من خلال تجاوزه في إثبات هذا العيب لملف الدعوى إلى قرائن، من شأنها التشكيك في نوايا الإدارة وسلامة غايتها من وراء إصدار القرار، إذ ينتقل عبء الأثبات بخلاف هذه القرينة إلى عاتق الإدارة [4]

ولعل من المفيد أن نؤكد أنّ القاضي الإداري يواجه صعوبة في الكشف عن عيب الإنحراف بالسلطة لإرتباط هذا العيب لنوايا ومقاصد مصدر القرار الإداري كما ذكرنا آنفاً، وذلك بسبب أن العمل الإداري سليم من جميع نواحيه الظاهرية فهذا العيب ليس من العيوب الشكلية في القرار الإداري وكذلك لا يعد من العيوب الموضوعية لأنه متعلق بنوايا ومقاصد رجل الإدارة والهدف الحقيقي (المخفي) الذي يسعى إلى تحقيقه فالطاعن يتهم الإدارة بسوء نيتها عمداً وهذا ينال من إحترام الإدارة ويشل حركتها[5]، لذلك من الضروري أن يقوم القاضي الإداري بالبحث عن الدوافع والبواعث الشخصية التي دفعت للإدارة إلى إصدار القرار الإداري المطعون فيه، وكذلك إعتبارات موضوعية فالإدعاءات والوقائع الثابتة وجميع وسائل الأثبات ذات الصفة الموضوعية، في كثير من الأحيان تعد دلالة قاطعة على الأمور الخفية، فالأمور الظاهرة في الغالب دليل على الباطن[6] والقاضي الإداري في فرنسا وهو بصدد بواعث الإدارة الخفية و دوافعها للإصدار ليس بمقدوره إستجواب رجل الإدارة لإستجلاء أمر غمض عليه، وذلك لإحترام مبدأ الفصل بين السلطات، وقيام القاضي بهذا الأمر والبحث من الباعث، يعد بأن القاضي الإداري قد أحل نفسه محل الإدارة، وهذا بخلاف القضاء الإداري في مصر والعراق[7]، إذ يجوز للقاضي

1 زانا رؤوف حمة كريم وعبدالكريم، المبادئ العامة في القانون الإداري كتاب الثاني، مصدر سابق، ص86.

2 حمدي ياسين عكاشة، موسوعة المرافعات الإدارية والأثبات – الكتاب السادس، منشأة المعارف، الاسكندرية،2010، ص77.

3عايدة الشامي، مصدر سابق، ص 195.

4 عبدالعزيز عبدالمعم خليفة، الأثبات أمام القضاء الإداري، مصدر سابق، ص175.

5فكير جهود علي، عيب الإنحراف في إستعمال السلطة وآثاره على القرار الإداري، دار الجامعة الجديدة، ط1، الإسكندرية، 2020، ص135 وما يليها.

6 ورود سالم خلف الشمري، سلطة القاضي الإداري في تقدير أدلة الأثبات، ط1، هاتريك للنشر والتوزيع،أربيل، 2023، ص139 وما يليها.

7 ذهبت المحكمة الإدارية العليا في إحداث قراراتها إلى أنّ " ليست للمحكمة أن تحل محل الإدارة، أو تأمرها للقيام بأمر معين لا تقتضيه تطبيق مبدأ المشروعية، قرارها المرقم (279 / قضاء موظفين – تمييز /2018) بتأريخ 2018/2/11، لفتة هامل العجيلي، ج3، مصدر سابق، ص207 وما يليها.

إلا أننا نرى أنّ القضاء الإداري في =العراق يتمتع لسلطات واسعة لا يملكها نظيره في فرنسا ومصر، وهي سلطة تعديل القرار المطعون فيه، ويلاحظ من خلال تطبيقات القضاء الإداري العراقي لسلطة تعديل القرارات الإدارية التي خولها له المشرع، أن هذا القضاء يتوسع في هذه السلطة في بعض الحالات فلا يتوقف عند التعديل الجزئي للقرار المطعون فيه، بل يتعداه بتعديل القرار بشكل كلي، وهذا يعني محواً كلياً للقرار الإداري المطعون فيه وإحلال قرار جديد محله من ذلك قرار المحكمة الإدارية العليا الذي جاء فيه: "... وبذلك تكون عقوبة تنزيل الدرجة المفروضة

الإداري إستجواب الجهات الإدارية الحصول على جميع البيانات واستدعاء الخصوم لإستجوابهم [1]، وبهذا الاتجاه ذهبت هيئة إنضباط موظفي الإقليم(محكمة قضاء موظفي الإقليم) حديثا في مجلس الشورى لإقليم كوردستان –العراق إلى أنّه ".. فقد تبين للمحكمة أنّ مدير عام التجارة إضافة لوظيفته قد قام بتوجيه عقوبة لفت النظر إلى المدعية دون تشكيل لجنة تحقيقية أو استجواب المدعية تحريرياً مخالفاً بذلك أحكام البند(أولاً وثانياً) من المادة(10) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم 14 لعام 1991 النافذ...لذا فإن القرار المطعون فيه مشوب بعيب مخالف القانون..."[2] وتجدر بالملاحظة أنّ إثبات الإنحراف بالسلطة إذا كان مهمة صعبة بالنسبة للقاضي الإداري فإن صعوبتها بالنسبة للمدعي أكثر بكثير، وذلك بسبب موقفه الضعيف تجاه الإدارة وعدم حيازته لأوراق والمستندات التي تثبت إنحراف الإدارة بسلطتها وإخفاء بعض من هذه المستندات من قبل الإدارة وهذا ما يدل على إنحرافها ويترتب على ذلك عدم لجوء المدعي إلى هذا العيب لإلغاء القرار الإداري المطعون فيه والإستعانة بأوجه الطعن الأخرى وذلك خوفاً لفشله في إثباتها، نظراً لعد هذا العيب عيوباً إحتياطية [3] ونظراً لأن إكتساب عيب الإنحراف بالسلطة لصفته الإحتياطية يرجع إلى خطورة حكم إلغاء القرار الإداري المنسوب إلى الجهة الإدارية التي أصدرت القرار والآثار المترتبة عليها، فضلاً عن كونه يؤدي إلى التقليل من هيئة الإدارة وزعزعة ثقة الأفراد بها، وإضافة إلى السياسة القضائية المتبعة من القضاء الإداري بغية الوصول إلى تحقيق العدالة، عند إصدار الحكم بوسائل موضوعية واضحة، لا يكتنفها الغموض وتكون أكثر يسراً في الأثبات، وهي التي تقتضي إختفاء الوصف على عيب الإنحراف [4]،وقد ذهبت المحكمة الإدارية العليا في العراق، برد الدعوى لعدم إمكانية إثبات التعسف الإدارة في قرارها الصادر بنقل الموظف العام، وتقول ".... وحيث إنّ نقل الموظف من مكان إلى آخر سلطة تقديرية للإدارة تمارسها وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة، دون التعسف أو بعد أمر النقل عقوبة مقنعة، ولما كانت محكمة قضاء الموظفين، قضت في ذلك، ولم تجد فيه ما يشوب أمر النقل المطعون فيه وموافقته للقانون، وحيث إنّ المحكمة التزمت بوجهة النظر القانونية المقدمة، بقرار الحكم المميز رد الدعوى " [5] ومن الضروري أن نشير إلى أنّه وفقاً للقاعدة العامة فإن إثبات عبء الإنحراف بالسلطة يقع على المدعي(الفرد)، فيجب أن يقوم بتقديم القرائن القوية والمحددة والمتطابقة، حتى يقتنع

على الموظفة شديدة ولا تتناسب مع الخطأ الذي أرتكبها..."، قرار المحكمة الإدارية العليا المرقم (591 / قضاء موظفين / تمييز /2014) بتأريخ 2016/3/9 قرار منشور في قرارات مجلس الدولة وفتاوى لعام 2016، ص378 وما يليها.

1 فكير جهور علي، مصدر سابق، ص136.

2 قرارها المرقم (236/ ف/2023) بتأريخ (11/12 /2023) قرار غير منشور. وفي قرار آخر لهيئة انضباط موظفي الإقليم (محكمة قضاء موظفي الإقليم) في مجلس الشورى لإقليم كوردستان العراق حديثا، قضت انّه"... وبعد إستماع المحكمة إلى أقوال ودفوع الطرفين ولتدقيق لائحة عضو الادعاء العام، فقد تبين للمحكمة أنّ المدعى عليه إضافة لوظيفته قد قام بتوجيه العقوبة إلى المدعية دون تشكيل لجنة تحقيقية أو استجواب المدعية تحريرياً مخالفة بذلك أحكام البند (اولا) من المادة (10) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم 14لعام1991 النافذ، الذي الزم تشكيل لجنة...لذا إنّ القرار المطعون فيه مشوب بعيب مخالفة القانون ويستوجب الإلغاء.." قرارها المرقم (178/ ف/ 2023)، بتأريخ (2023/10/1) قرار غير منشور.

3فكير جهور علي، مصدر سابق، ص138.

4 علي عبدالرحمن منغر، التعسف في إستخدام السلاطة من قبل الموظف العام، ط1، هاتريك للنشر والتوزيع، أربيل، 2023، ص57.

5 قرار المحكمة الإدارية العليا المرقم (1157 / قضاء موظفين / تمييز /2014 بتأريخ 2015/3/12، لفتة هامل العجيلي، ج1، مصدر سابق، ص251وما يليها.

القاضي بحجية الإدعاء وينتقل عبء الأثبات بمقتضى هذه القرائن من عاتق الفرد المدعي إلى عاتق الإدارة المدعى عليه فهنا يبرز الدور الإيجابي للقاضي الإداري وسلطته في الدعوى الإدارية [1]

ويجب أن نبين مدى سلطة القاضي الإداري في نقل عبء الأثبات فيختلف دور القاضي إذا كان القانون قد حدد للقرار غاية معينة أو طبيعة الهدف الواجب إستهدافه وهي قاعدة "تخصص الأهداف" فدور القاضي الإداري هنا يقتصر على مقارنة هذا الغرض الذي قصدت منه الإدارة إستعمال سلطتها والغرض أو الهدف الذي حدده المشرع فيظهر بصورة واضحة وجود الإنحراف بالسلطة من عدمه[2]، أما في حالة تمتع الإدارة بالسلطة التقديرية في التصرف أو عدم التصرف في الحالات التي لم ينص المشرع لتحقيقها هدفاً معيناً على وجه التخصيص وأعطى للإدارة تقدير المصلحة العامة المتوخاة من قرارها، والمصلحة العامة هنا مفترضة، إذا كان القرار بعيداً عن المصلحة العامة، فيجب على الطاعن أن يثبت إنحراف الإدارة وسوء نيتها والقاضي إذا إقتنع بهذا الأمر فلا ينتظر اعتراف الإدارة بخطئها ويكفي أن يقدم الطاعن (المدعي) قرينة من شأنها أن تشكك في نوايا الإدارة والقاضي يقوم بنقل عبء الأثبات على عاتق الإدارة، فإذا كانت الإدارة لم تقدم الأدلة الكافية أو دلائلها غير مقنعة للقاضي، فهذا دليل على إثبات الإنحراف بالسلطة وهذا ما يؤدي إلى إلغاء القرار[3]وقد أكد القضاء الإداري في العراق على اقتران عيب الإنحراف بالسلطة على السلطة التقديرية للإدارة ومن قراراته بهذا الشأن "..وحيث إن الترقية تعد من السلطات التقديرية للإدارة في تطبيق الشروط القانونية وفق ضوابط محددة، فقد لاحظت المحكمة عدم وجود تجاوز أو انحراف في استخدام تلك السلطة وهذا ما يؤكد صحة وسلامة إجراءات الترقية...." [4]. والجدير بالإشارة، إلى أنّ الإدارة عندما تصدر قراراً بمقتضى سلطته التقديرية لا يعني ذلك سلطة مطلقة وتحكمية بل تخضع سلطته لقواعد المشروعية، التي تسهر على كفالة احترام القضاء الإداري من خلال دوره في الرقابة على أعمال الإدارة [5]، وهذا ما قضت به محكمة القضاء الإداري في أحد قراراتها إذ تقول ".... وعلى الرغم من أنّ الترقية هي السلطة التقديرية للإدارة، غير أن هذه السلطة ليست مطلقة وأنّ من واجب المحكمة أن تراقب عدم إنحراف الإدارة في استعمال السلطة التقديرية أو إساءة استعمالها أو التعسف في استعمالها، حيث إنّ المدعى عليه قد استند إلى أسباب لم يرتب القانون أثراً عليها في استحقاق المدعي للترقية... " [6].

ويتبين لنا من خلال دراستنا للقرار المذكور أن القاضي الإداري أشار بصورة واضحة ودقيقة بوجود علاقة قوية بين السلطة التقديرية للإدارة وبين الإنحراف بالسلطة، ومن خلالها تقوم الإدارة بإصدار القرار الإداري الذي يتسم بالإنحراف، وذلك بتحقيق أغراض سياسية أو دينية أو طائفية أو أي غرض آخر بعيداً عن المصلحة العامة أو تحقيق الغرض

1عايدة الشامي، مصدر سابق، ص 195.
2 فكير جهور علي، مصدر سابق، ص145.
3 فكير جهور علي، مصدر سابق، ص146.
4 قرار المحكمة الإدارية العليا (1/ قضاء إداري / 2013) بتأريخ 2013/1/9، لفة هامل العجيلي، ج1، مصدر سابق، ص148 وما يليها.
5 قرار محكمة القضاء الإداري المرقم (462 / قضاء إداري) بتأريخ 2012/5/23، قرار منشور في مجموعة قرارات وفتاوي مجلس الشورى الدولة العراقي لعام 2012، ص336.
6 مازن ليلو راضي وزانا رؤوف حمة كريم ودانا عبدالكريم سعيد، القضاء الإداري، ط1، مطبعة يادكار، السليمانية، 2020، ص21.

المخصص والمحدد الذي يهدف المشرع إلى تحقيقه من خلال صدور القرار الإداري من قبل الإدارة، ويجب أن نشير إلى أنّ القاضي الإداري كان غير موفق في استخدام إصطلاح يدل على الإنحراف وقد استخدم أكثر من لفظ ليدل على ذلك وهو " إنحراف الإدارة في إستعمال السلطة، وإساءة إستعمال السلطة، والتعسف في إستعمال السلطة " وقد نرى هذا الأمر في أغلب القرارات لمجلس الدولة العراقي لكون القضاء الإداري يمارس دوره الفعال في الرقابة على أعمال الإدارة ويجب أن يعمل على توحيد المصطلحات المستخدمة من قبلها والعمل على صياغة قراراتها بصورة أفضل، وبعيداً عن التفاصيل في الألفاظ وعدم توحيد إستخدامها. وبخصوص مجلس الشورى في إقليم كوردستان، فقد أشار في العديد من قراراته إلى الانحراف بالسلطة ومنها قرار الهيئة العامة لمجلس شورى الإقليم بصفتها التمييزية، إذ قضت بأنّه: "...حيث وجد أن القرار الإداري المطعون فيه معيب بعيب إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها، وهو من العيوب القصدية التي قوامها أن يكون لدى الإدارة قصد إساءة استعمال السلطة، حيث يؤدي ذلك إلى حرمان المدعيين من المخصصات المالية وصعوبة التنقل إليه..." [1]

ويجدر بالذكر، أنّ لتحقيق الإنحراف بالسلطة يجب أن تتوفر بعض الشروط التي هي[2] :

1-أن يكون عيب الإنحراف في القرار نفسه: يجب أن يكون هذا العيب في القرار نفسه لا في الوقائع سابقة عليه أدت إلى صدوره ولا في وقائع اللاحقة بعد صدوره.

2-أن يكون العيب مؤثراً في توجيه القرار، ويشترط لتحقيق عيب الإنحراف بالسلطة أن يكون العيب مؤثراً في توجيه القرار، كما لو صدر القرار بعيداً عن المصلحة العامة أو خروج على الغاية المحددة التي أوجب المشرع تحقيقها وكان الهدف الشخصي بارزاً على الإدارة في إصدار القرار الإداري وتوجيهه توجيهاً منحرفاً عن هذه الغاية.

3-أن يقع الإنحراف ممن أصدر القرار ويستوي في ذلك أن يكون هو الذي أصدر القرار أو اشترك في إصداره أو كان له تأثير فعلي في توجيه الإنحراف للقرار الإداري.

4-أن يتوفر في الإنحراف عنصر القصد: لكي يتم عيب الإنحراف بالسلطة يجب أن يقصد مصدر القرار الخروج عن الهدف الذي حدده المشرع لإصدار القرار الإداري، ومن ثم فهو من العيوب القصدية التي لا تفترض وإنما يجب أن تكون بتوجيه إرادة مصدر القرار إلى ذلك، ويستوي في ذلك أن يكون الهدف المبتغى من وراء المخالفة عاماً أو خاصاً.

ويجدر بالذكر، أن القاضي الإداري يباشر بإثبات الإنحراف بالسلطة من خلال البحث عن نص القرار المطعون فيه والذي قد تنبئ عباراته عن إنحراف الإدارة بسلطة لإصداره، فإذا لم يتمكن القاضي من الوصول على إثبات إنحراف الإدارة يجوز اللجوء إلى فحص الوثائق و البيانات لملف الدعوى وإستنباط القرائن التي تدل على إنحرافها في سلطتها، فإذا لم يتمكن يلجأ إلى الشهادة لإستخلاص واستنباط القرينة لدلالة الإنحراف بالسلطة، لكون القرائن القضائية والشهادة في مرتبة واحدة في الأثبات [3] وبناءاً على ما تقدم فإن القاضي الإداري إما أن يعتمد في أثبات الإنحراف بالسلطة على الأدلة مباشرة من ملف الدعوى المعروض عليه، وهذه الأدلة قليلة لكون الإدارة تعمل على إخفائها إذا كان القرار قد صدر بسوء نية ويقصد من ورائه إنتقام للمدعي أو أي غرض آخر، أو أن يعتمد على الأدلة غير المباشرة، وهنا نقصد القرائن القضائية الدالة على الإنحراف بالسلطة، وقد

1(قرارها المرقم (77 / الهيئة العامة/ انضباطية/2022) بتأريخ (2/6/ 2022) قرار غير منشور.
2محمد علي محمد عطاالله، مصدر سابق،ص636 وما يليها؛ و فكير جهور علي، مصدر سابق،ص187 وما يليها.
3 فكير جهور علي، المصدر السابق، ص147 وما يليها.

يثبت من هذه المصادر حصول وقائع ثابتة يمكن أن يستعان بها لإستنباط وقائع مجهولة متمثلة بالغرض الحقيقي من وراء صدور القرار المطعون فيه.

الفرع الثاني

القرائن التي يستنبط منها القاضي الإداري الإنحراف بالسلطة

أولاً- قرينة التمييز في المعاملة بين المتماثلين في المراكز القانونية

تتبين هذه القرينة بشكل واضح عندما لا يكون هناك مبرر أو أساس مشروع لهذا التمييز في المعاملة بين المراكز المتماثلة فوجود هذا التمييز يعد قرينة الإنحراف بالسلطة في إصدار القرار الإداري[1] وقد نصّ القانون الفرنسي الصادر في 1968/10/30 في المادة (6) الفقرة (2)، على حرمان النساء اللاتي لم تتوفر فيهن شروط معينة من العمل كمدرسات مساعدات في مدارس الذكور، وقد خول القانون مجلس المحافظة سلطة منح منع إستثناءات من هذا المبدأ، وقد تقدمت بعض المدارس العامة والمدارس الخاصة بطلبات إلى مجلس المحافظة تطلب إستثناءً لبعض النساء من تلك القيود لحاجة المدارس الخاصة بهم، وقرر ذلك المجلس إجابة طلبات مديري المدارس العامة، ورفض جميع طلبات مديري المدارس الخاصة، دون ذكر سبب لهذا التمييز، وقد رأى مجلس الدولة الفرنسي أن هذا الأمر يكشف عن روح التحييز لدى مجلس المحافظة وألغى الأمر بناءً على عيب الإنحراف بالسلطة [2] وفي قرار آخر لمجلس الدولة الفرنسي قضى بأن الإنحراف بالسلطة يتوفر في حالة إصدار قرار إداري في نطاق سلطة الضبط الإداري بمنع جميع المظاهرات فيما عدا إحداها، فقد صدر قرار العمدة بمنع المسيرات و المظاهرات باستثناء واحدة، وبيّن المجلس في قراره أن تلك الإستثناءات تنم عن إنحراف الإدارة بسلطتها وذلك بتمييزها بين طوائف وإنتماءات المتظاهرين[3]

أما في مصر فإن القضاء الإداري في العديد من أحكامه، قد الغى القرارات الإدارية المشوبة بعيب الإنحراف بالسلطة، ومنها ما ذهبت إليه الإدارة في إحدى قراراتها وقضت بإلغاء قرار صادر بتخصيص مساحة من أملاك الدولة لبعض المتضررين من إحدى الكوارث لبناء مساكن لهم عليها دون البعض الآخر، برغم إصابتهم بالأضرار نفسها التي خلفتها الكارثة إذ عدت المحكمة أن هذا القرار ينطوي على إنحراف بالسلطة لإخلاله بمبدأ المساواة [4] وفي قرار آخر للمحكمة الإدارية العليا في مصر في الصدد نفسه، إذ جاء في حكمها الصادر في 1960/4/16، إلغاء قرار غلق مطحنة دون غيرها من المطاحن الأخرى مع تساوي الظروف، وهذا ما يعد تمييزاً في المعاملة في حالة من الحالات المتماثلة، وجاء فيه "لئن كان حظر تشغيل المطحنة ليلاً لا يعدو أن يكون مجرد تنظيم، حتى لا يسبب تشغيلها في هذا الوقت قلقاً وإزعاجاً للسكان، وبهذا لا يعد في حقيقته إلغاءاً جزئياً للرخصة بالمعنى المقصود من المادة (14) من المرسوم التشريعي 382 الصادر في 1946/4/2، إلا أن المحكمة تسارع إلى التنبيه بأن مثل هذا التنظيم يجب أن يصدر من المحافظ بقرار عام، وعلى جميع المطاحن إلتزامه.... أما أن يقيد المحافظ مطحنة بذاتها

---

1 فوزي أحمد إبراهيم حتحوت، مصدر سابق، ص727.

2 مرعى محمد عبدالله الفلاح، مصدر سابق، ص 252 وما يليها.

3 C.E 1/8 /1972 stzde alympye chapenais rec. P.917.
مشار إليه لدى: عبدالعزيز عبدالمنعم خليفة، أصول إثبات وإجراءاته في الخصومة الإدارية، مصدر سابق، ص91.

4 المحكمة الإدارية العليا، طعن رقم 2509 لسنة 32 ق، جلسة 1993/8/22 مشار إليه لدى: عبد العزيز عبدالمنعم خليفة، أصول إثبات وإجراءاته في الخصومة الإدارية، مصدر سابق، ص 89.

ليحجز عليها التشغيل ليلاً بقرار فردي... فإن الدعوى والحالة هذه تكون على أساس من القانون ويتعين إلغاء القرار المطعون فيه لصدوره مخالفاً للقانون منطوي على مجاوزة السلطة "[1] وبالنسبة لمجلس شورى الإقليم ذهبت هيئة انضباط موظفي الإقليم إلى أن "..الأمر أعلاه مخالف للقانون ومجحف بحقها وينطوي على تعسف في استعمال السلطة وتجاوز على الصلاحيات الممنوحة له ويحرمها من الوظيفة، لذا طلبت دعوة المدعى عليه وزير التربية لإقليم كوردستان إضافة إلى وظيفته للمرافعة والحكم بإلزامه بإلغاء الأمر الإداري..."[2].

ثانياً- قرينة إنعدام الدافع المعقول لإصدار القرار: تدور هذه القرينة الدالة على الإنحراف بالسلطة حول صدور القرار الإداري في ظروف تشير إلى غياب المبرر القانوني، أو الدافع المقبول لإصدار القرار، وهو ما يعين المدعي في إثباتها توفر إنحراف بالسلطة [3].

ويستنبط القاضي الإداري قرينة اِلإنحراف بالسلطة من خلال الدوافع التي أدت إلى إصدار هذا القرار من خلال ما يبرره المدعي من عدم وجود الباعث الظاهر المعقول لدى الإدارة لإصدارها القرار الإداري المطعون فيه، وهذا الأمر يؤدي إلى نقل عبء الأثبات العكس على عاتق الإدارة [4] وتجدر الملاحظة أنّ الإدارة هنا تقوم باستخدام صلاحيتها الممنوحة لها بموجب القانون لتحقيق غاية، غير الغاية التي شرعت من أجلها هذه السلطة، نظراً لإصدار القرار مرفوعاً بعوامل خارجة عن المصلحة العامة أو الغاية التي حددها المشرع[5]وذهب مجلس الدولة الفرنسي إلى أنّه ".. ويتبين له في الوقت نفسه عدم وجود أي مبرر سائغ أو منطقي يدفع إلى إتخاذ القرار المطعون فيه، فإنه يقضي بإلغائه لإنعدام الدافع المعقول وهذا ما يجعل القرار مشوباً بعيب إساءة إستعمال السلطة [6]

وفي السياق ذاته ذهب القضاء الإداري في مصر إلى أنّه "... إذا كانت الإدارة حرة في اختيار أصلح الموظفين عند إجراء الترقية بالإختيار إلا أنها.... إذا وضعت قاعدة تنظيمية عامة لإتباعها عند الترقية بالإختيار، فلا جناح عليها في ذلك، طالما أن تلك القاعدة تهدف إلى تحقيق مصلحة وإلا وقعت في عيب الإنحراف وخضعت القاعدة نفسها لرقابة مجلس الدولة [7] وفي هذا الصدد ذهبت القضاء الإداري العراقي في تطبيقاته العديدة إلى إلغاء القرار الإداري الذي يصدر بناء على الدوافع الأخرى كالانتقام والنزوة الشخصية إذ ذهبت الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة سابقاً بصفتها التميزية إلى".... أن فصل الموظف من وظيفته يعد عقوبة إستناداً لقانون إنضباط الموظف موظفي الدولة رقم (14) لعام1991، فهي لا تفرض لمجرد الإنتقام أو النزوة الشخصية في نفس عميد كلية

1حكم المحكمة الإدارية العليا المصري رقم الطعنان 16، 19 لسنة 2 ق، جلسة 1960/4/16، س 9، ص780، دمشق، مشار إليه لدى: قتيبة نزار جاسم العنكبي، مصدر سابق، ص 634 وما يليها.

2قرارها المرقم (74 /هيئة انضباطية / 2022) بتأريخ (11/24 /2022) قرار غير منشور.

3 فوزي أحمد إبراهيم حتحوت، مصدر سابق، ص728.

4 مرعى محمد عبدالله الفلاح، مصدر سابق، ص 256.

5 خالد خلف القطارنة، إثبات دعوى الإلغاء، مصدر سابق، ص195.

6 حكم مجس الدولة الفرنسي في قضية (Barbier) في 1937/6/9، المجموعة ص 157، مشار إليه لدى: قتيبة نزار جاسم العنكبي، مصدر سابق، ص646، وفي قرار آخر نصت به مجلس الدولة الفرنسي أيضاً جاء أنّ: " نقل الموظف من عمله إلى عمل آخر لا وجود له في الواقع أو لمنعه من أداء واجبه كعمدة في المدينة المنقول منها، مما يفيد عدم مشروعية القرار على أساس الإنحرف بالسلطة..." 536,C.E,27avri 1928 ageorgin,Rec مشار إليه لدى: محمد نصر محمد، مصدر سابق، ص688.

7(حكم المحكمة الإدارية العليا في المصر بتأريخ 1963/3/21 في لقضية رقم (1260) لسنة 6 ق، مجموعة سنة 7، ص544، ن ق56 مشار إليه لدى " محمد نصر محمد، مصدر سابق، ص689.

الحقوق..." [1]وفي قرار آخر للهيئة العامة بصفتها التميزية لمجلس (الشورى سابقا) ومجلس الدولة حالياً إلى أنه "..... وعليه يكون فصله من الوظيفة بسبب خطأ الإدارة في تطبيق القانون وهذا ما يجعل قرارها غير مشروع... وحرمان المميز عليه (المدعي) من مستحقاته المالية عن مدة الفصل هو عقاب له عن خطأ الغير(الإدارة) وهو ما ينافي مبادئ العدالة والإنصاف....، وهنا قرر إلزام المميز (المدعى عليه) بصرف المستحقات المالية لمميز عليه (المدعي) للمدة المطالب بها....." [2]

ثالثاً- قرينة ظروف وملابسات إصدار القرار الإداري وتنفيذه:

قد يستخلص القاضي الإداري قرينة الإنحراف بالسلطة من خلال الظروف والملابسات المحيطة بإصدار القرار، وكيفية تنفيذه، إذ تعد الظروف والملابسات قرينة على عيب الإنحراف بالسلطة ومن ثمَّ الإستناد إليها للطعن في القرار الإداري بالإلغاء[3]

ومن هذا المنطق شرع مجلس الدولة في إرساء قواعد إكتشاف عيب الإنحراف بالسلطة، إذ تجوز من خلال الظروف والملابسات التي صدر في ظلها القرار الإداري معرفة وجود الإنحرف بالسلطة أولا، فهذا ما ذهب إليه مجلس الدولة الفرنسي في إحكامه بأن القرار الصادر برفض منح تراخيص لإحدى الشركات لتسير سيارات أجرة في المدينة، بمقولة عدم الحاجة إلى هذه السيارات، في حين أن الثابت في القرار قد صدر عقب اجتماع لنقابة سائقي سيارات الأجرة العامة بالمدينة لمعارضة طلب الشركة، وهذا ما يفيد أن الغرض من القرار هو حماية طائفة معينة من المنافسة [4] وساير قضاء مجلس الدولة المصري نظيره الفرنسي في الإعتداد بالظروف المحيطة بإصدار القرار الإداري بقوله"... قيام الإدارة بعدم ترقية المدعي دون وجه حق، وعندما التجأ إلى القضاء قامت بتسريحه من العمل، وهذا دليل على إساءة الإدارة في إستعمال سلطتها بتسريحه للتخلص منه بعد أن التجأ إلى القضاء، وحصل على حكم بإلغاء قراراتها، فالمحكمة أصدرت حكمها بإرجاعه إلى العمل بعد أن إستخلصت القرائن القوية من خلال الملابسات والظروف الواقعة " [5]

أما بالنسبة للقضاء الإداري في العراق فقد ذهب إلى أنّ الظروف والملابسات المحيطة بالقرار يدل على قرينة الإنحراف بالسلطة، لكن قرارته في هذا الشأن لم تكن بارزة على نحو نظيره في فرنسا وفي مصر، ففي أحد قرارات (مجلس الإنضباط العام سابقاً) ومحكمة قضاء الموظفين حالياً ذهب إلى الأثبات وفق القرينة القضائية الدالة على الإنحراف بالسلطة وهي قرينة الظروف المحيطة بإصدار القرار " إذ جاء في قراره المرقم (37 /1997) في 1997/10/5 من خلال رقابته على التناسب بين المخالفة والعقود الإنضباطية، وإستنبط المجلس قرينة التعسف في فرض العقوبة من وقائع القضية والظروف المحيطة بقرار الإدارة، إذ يقول "..... وحيث وجد المجلس أن ما اتخذ ضد المعترض يشكل سلسلة من الإجراءات التي تختفي تحتها عقوبات متعددة، ذات أقنعة ليس

1قرارها المرقم (333 / إنضباط / تمييز /2006) بتأريخ 2006/12/25، مشار إليه لدى: فكير جهور علي، مصدر سابق، ص87.

2قرار الهيئة العامة بصفتها التميزية المرقم (302 / إنضباط / تمييز / 2012) في 2012/9/27، قرار منشور في قرارات وفتاوى مجلس الشورى الدولة لعام 2012، ص257 وما يليها.

3 محمد نصر محمد، مصدر سابق، ص683.

4C.E. 10 / 2 /1928 ,Compagnie Pyrene enne de trans Ports Par taxi. Rec, P.204

5حكم محكمة القضاء الإداري المصري، في جلسة 1951/6/7 في القضية رقم (175) لسنة 5 ق، مجموعة المبادئ سنة 5، ص1026، مشار إليه لدى: مرعى محمد عبدالله الفلاح، مصدر سابق، ص 252.

لها وجود، قرار إلغاء التهمة والإفراج عن المعترض وإعادته إلى مركز..." [1]، وفي قرار آخر للمحكمة الإدارية العليا في العراق جاء بأنّه "...وحيث إن الأمر المطعون فيه لم يتضمن سبباً للنقل، ويمكن أن يبرر النقل على غير نحو، لا يتصل بالدعوى التي أقامها الموظف. وحيث إن وكيل المدعى عليه لم يقدم سبباً للنقل ينطوي تحت نطاق المصلحة، وحيث يستنتج من كل ما تقدم أن نقل المدعي كان رداً على دعواه التي أقامها ضد الوزارة، فيخرج الأمر الإداري عن نطاق المصلحة العامة ويفقد ركناً من أركان صحته.... حيث إن محكمة قضاء الموظفين راعت في حكمها المميز ما تقدم... لذا يكون الحكم صحيحاً قرر تصديق ورد الطعن التمييزي " [2] ويتضح من خلال أحكام القضاء في فرنسا ومصر والعراق، أنه من خلال الظروف والملابسات التي أحاطت بإصدار القرار الإداري المطعون فيه، إمكن إستخلاص عيب الإنحراف بالسلطة، وقيام الإدارة تحت تأثير ظروف معينة بأصدار قرار مشوب بالإنحراف وموجب للإلغاء.

رابعاً- قرينة عدم الملاءمة الظاهرة أو عدم التناسب بين الخطأ والعقوبة الإنضباطية (قرينة الغلو):

يقوم المشرع في مجال القانون الإداري بتبيان العقوبات التي يجوز توقيعها على الموظفينن المخالفين، وهي تتدرج في الشدة تدرجاً تصاعدياً [3]، فالقاعدة المطبقة في مجال العقوبات الإنضباطية في مجال المخالفة الإدارية، هي قاعدة (لا عقوبة إلا بالنص) وهذا على خلاف ما هو سائد في مجال القانون الجنائي إذ تطبق القاعدة (لا جريمة ولا عقوبة إلا بالنص)، لأن المخالفات الإدارية غير محددة على سبيل الحصر، فهو كثيرة ومتنوعة، وهذا أدى إلى منح الإدارة السلطة التقديرية في تقدير العقوبة المناسبة والملائمة للمخالفة الإدارية المرتكبة [4]،وهذه السلطة التقديرية للإدارة يجب أن لا تكون مطلقة، وأن تكون في إطار تحقيق المصلحة العامة مع الخضوع للرقابة القانونية للقضاء الإداري[5]، وإذا كانت العقوبة الإنضباطية تحقق هدفها من خلال الإيلام المادي والمعنوي لمرتكب المخالفة الإدارية، فإن نوع العقوبة المفروضة ومقداره يجب أن يكون متناسباً مع هذه المخالفة [6]، وعدم التناسب بين العقوبة الإنضباطية والمخالفة المرتكبة قرينة على إنحراف الإدارة بسلطة إصدار القرار، ومجرد الشدة في فرض العقوبة لا يعد قرينة الإنحراف بالسلطة وإنما يجب أن تكون تلك الشدة مفرطة تشكل شططاً ظاهراً في توقيع العقوبة، وبذلك يجعلها مخالفةً لروح القانون[7] ويعتمد على عدم الملاءمة الظاهرة في القرار الإداري في حالة عدم التناسب الواضح في العقوبات الإنضباطية، والقرارات الضبطية التي يلغيها القضاء الإداري الفرنسي إستناداً الى(فكرة خطأ الظاهر في التقدير)[8]، وكذلك القضاء

1مشار إليه لدى: قتيبة نزار جاسم العنكبي، مصدر سابق، ص643 وما يليها.

2 حكم المحكمة الإدارية العليا في العراق المرقم (1173 / قضاء موظفين / تمييز / 2014)، مشار إليه لدى: قتيبة نزار جاسم العنكبي، مصدر سابق، ص 645.

3 مصطفى أبو زيد فهمي، القضاء الإداري ومجلس الدولة، ط10، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2004، ص833.

4 مرعى محمد عبدالله الفلاح، مصدر سابق، ص 258.

5 حمدي ياسين عكاشة، مصدر سابق، ص 87.

6 عبدالعزيز عبدالمنعم خليفة، الموسوعة الإدارية الشاملة في الدعاوي والمرافعات الإدارية - أصول إجراءات التقاضي والأثبات في الدعاوي الإدارية، مصدر سابق، ص 407.

7 عبدالعزيز عبدالمنعم خليفة، أصول اثبات وإجراءاته في الخصومة الإدارية، مصدر سابق، ص93 وما يليها.

8نظرية الخطأ الظاهر من أهم النظريات الحاسمة لتحديد إنحراف الإدارة وتحكمها من خلال سلطتها التقديرية ويشير الفقه إلى أن بدايات ظهور هذه النظرية ترجع إلى عام 1953 مع توسيع رقابة القضاء الإداري على الوجود المادي للوقائع والزم الإدارة بأن تضع نفسها في أفضل الظروف والأحوال التي تكفل لها صحة تقديرها لملاءمة قرارها

الإداري المصري تطبيقاً لفكرة(الغلو) في إستعمال السلطة وعليه يعتمد القضاء الإداري بجعل هذه الفكرة قرينة لإثبات عدم مشروعية القرار الإداري لعيب الغاية [1]، وقد رفض مجلس الدولة الفرنسي في البداية بسط رقابته على خطورة العقوبة الإنضباطية ومدى تناسبها مع الخطأ المرتكب في مجال الوظيفة العامة [2] وكانت تفلت من رقابة التكيف القانوني للوقائع التي عليها هذه القرارات بعيداً عن الجدل الفقهي الواسع[3]4)،إذ بدأ العمل بهذه القرينة في مجال الوظيفة العامة، وخاصة في حالة فرض العقوبات الإنضباطية في مجلس الدولة الفرنسي في مدة متأخرة نسبياً تطبيقاً لفكرة الخطأ الظاهر أو الخطأ البين في التقدير وذلك في قضية [4] (Vinoloyet Cheval) ونرى أنّ الحكم السابق يعد التطبيق الإيجابي لمجلس الدولة الفرنسي، وتعددت بعد ذلك تطبيقات مجلس الدولة في هذا المجال لتؤكد المبدأ الذي أرساه المجلس في إقرار حقه في رقابته للتناسب بين الخطأ والعقوبة في المجال الإنضباط، وأجتهد حديثاً كثير من الأحكام على بسط رقابتها على القرارات الإدارية بصورة عامة وتقدير ملاءمتها، وذلك بصورة واضحة تظهر في مجال العقوبة الإنضباطية وقرارات الضبط الإداري وذلك للحد من تعسف الإدارة من خلال الخطأ الظاهر في التقدير، وهذا ما أدى بالتوسع للرقابة القضائية على السلطة التقديرية للإدارة بواسطة هذه القرينة والإعتماد على التناسب كمبدأ عام. أما بخصوص القضاء الإداري

الإداري، وبعيداً عن بواعث الشخصية والإنتقامية، للتفصيل: سامي جمال الدين، قضاء الملائمة، مصدر سابق، ص331.

توجد تعريفات عديدة لهذا الفكرة وعرفها كثيرون من الفقهاء في فرنسا ومصر والعراق. وعرف الفقيه الفرنسي (Vedel) الخطأ البين بأنه " الخطأ الذي يقفز أمامنا، بحيث تجوز الملاحظة بمجرد النظر إليه، من أول وهلة، دون حاجة ما إلى الإستعانة بأصل الخبرة والتخصص في إكتشافه"

Gwegevedel (G) Droit Administratif, P.U.F, Paris, 1982, P800

أشار إليها: حسن عبدالزهرة موسى الدلفي، مصدر سابق، ص225.

1 سامي جمال الدين، قضاء الملائمة، مصدر سابق، ص 330 ومالياها.

2 محمد أحمد محمد زكي، مصدر سابق، ص285.

3 إنقسم الفقه حول مدى عد قرينة (عدم ملاءمة الظاهرة) بين المخالفة الإنضباطية والعقوبة، قرينة على إنحراف بالسلطة إلى رأيين: الرأي الأول، يذهب إلى أن عدم الإنحراف بالسلطة وهو وجوب أنّ تكون العقوبة الإنضباطية ملاءمة للمخالفة المرتكبة من قبل الموظف العام. والرأي الثاني: يلجأ إلى أن عدم التناسب بين العقوبة الإنضباطية والمخالفة المرتكبة، لايعد قرينة على الإنحراف، وإنما هو عيب مستقل لأنه يرى بأنّ الإنحراف لايقتصر على حالة تتمتع فيها الإدارة بسلطة تقديرية فقط، وفضلاً عن ذلك يرى أنّ الإنحراف يشوب غاية القرار الإداري، أما فكرة (الغلو) فلا تتعلق بالغاية فقط بل تقع في العلاقة بين السبب والغاية ولهذا من الممكن أن تكون الغاية في القرار مشروعة ويتحقق (الغلو).

إلا أن الرأي الثاني لم يوفق في تبريره، وفي الحقيقة عدم ملاءمة الظاهرة وعدم التناسب بين العقوبة الإنضباطية والمخالفة المرتكبة أو في مجال قرارات الضبط الإداري فإنه يعد قرينة على الإنحراف بالسلطة، وهو ما أخذ به القضاء الإداري في فرنسا ومصر والعراق وأيدوا أصحاب الرأي الأول بأن (الغلو) أو (الخطأ الظاهر في التقدير) أو (عدم الملاءمة) يعد قرينة على الإنحراف بالسلطة، للتفصيل: محمد أحمد محمد زكي، مصدر سابق، ص278 وما يليها.

ونحن بدورنا أيضاً نؤيد الرأي الأول وهو أنّ وجود عدم التناسب بين العقوبة المفروضة والمخالفة المرتكبة في مجال الوظيفة العامة والقرارات الصادرة من قبل الإدارة لحماية النظام العام " قرارات الضبط الإداري" وعدم التناسب بين الواقعة الموجودة والتصرف الإداري، يعد إنحرافاً في السلطة، وعدّ عدم التناسب بين الوقائع الموجودة والقرار الإداري بقرينة الإنحراف يعد ضمانة مهمة للموظف العام وللأفراد من تعسف الإدارة من خلال إستخدام سلطتها في التدابير الضبطية أو القرار الإنضباطي، ويقيد الإدارة وعدم تجاوز سلطتها.

4C.E.26 / 7 /1978, Vinoloyet Cheval , b.315.

مشار إليه لدى: قتيبة نزار جاسم العنكبي، مصدر سابق، ص 661.

المصري فقد اعتنق فكرة عدم الملاءمة الظاهرة (الغلو)[1] بصورة واضحة ودقيقة واجتهدت المحكمة الإدارية العليا في إستخدام هذا الإصطلاح لتوصيف رقابة التناسب في مجال العقوبات الإنضباطية في حكمها الشهير الصادر في (1961/11/11) في الطعن رقم (563) وبعد هذا الحكم أرسى القضاء الإداري أساس فكرة (الغلو) في قضاءالتأديب بين العقوبة الإنضباطية والمخالفة المرتكبة بوصفها من صور هذا الغلو، وأصبحت أغلب أحكام القضاء الإداري تطبق هذه الفكرة في بسط رقابتها على القرارات الإنضباطية [2]

وتماشياً مع ما تم ذكره، ذهبت المحكمة الإدارية العليا في مصر إلى أنّ " تقدير العقوبة للذنب الإداري، الذي ثبت في حق الموظف هو من سلطة الإدارة، لا رقابة فيه عليها، إلا إذا اتسم بعدم الملاءمة الظاهرة، أي اتسم بسوء إستعمال السلطة " [3]3)، وفي حكم آخر للمحكمة الإدارية العليا أنّ " سلطة الإدارة التقديرية في تقدير الجزاء تجد حدها عند قيد عدم جواز إساءة إستعمال السلطة. ويكون ذلك عند ظهور عدم التناسب بين المخالفة التأديبية والجزاء الموقع عليها، وهو ما يعبر عنه بالغلو في تقدير الجزاء الذي يصم الإجراء التأديبي بعدم المشروعية فيجعله واجب الإلغاء[4]

وبالنسبة للقضاء العراقي فإنه يأخذ بهذه النظرية أسوة بمصر التي يعمل قضاؤها على صعيد فكرة الغلو، ويعمل القضاء في العراق في مجال العقوبات الإنضباطية بصورة أساسية وفي مجال الضبط الإداري، ولم يتم تعريف (خطأ الظاهر في التقدير) في العراق، كما فعله فقهاء القضاء الفرنسي والمصري، ولكن من خلال دراستنا لقرارات مجلس إنضباط العام سابقاً ومحكمة قضاء الموظفين حالياً، يتبين لنا أن مضمون النظرية هو نفسه ويطلق عليه (التناسب)، وفي تطبيقات القضاء الإداري لفكرة التناسب في العراق ذهبت المحكمة الإدارية العليا بصفتها التميزية لقرارات محكمة قضاء الموظفين إلى "..... أنّ سلطة المجلس في تخفيض العقوبة الإنضباطية تنعقد بالنسبة للعقوبة المفروضة، بناء على إجراءات أصولية صحيحة، لكن لا يوجد تناسب بين العقوبة المفروضة والفعل المعاقب عليه.... قررت الهيئة العامة نقض الحكم المميز، وإعادة الإضبارة إلى مجلس الإنضباط العام لمراعاة ما تقدم إصدار الحكم في ضوئه... "[5]، وفي قرار آخر ذهبت محكمة قضاء الموظفين إلى أنّه ".... وحيث أن المقتضى القانوني أن يكون جزاء المخالفة الإنضباطية هو العقوبة الإنضباطية، التي يتعين أن تكون متناسبة مع الفعل الذي يقترفه الموظف وما تحقق عنه من نتيجة.... " [6]وتوجد التطبيقات العديدة لقضاء الإداري العراقي في هذا

1الغلو هو:" الخطأ الذي يشوب مسلك الإدارة في تكيفيها وتقديرها للوقائع المتخذة كسبب للقرار الإداري ويكون مخالفاً للحقيقة والواقع، والتجاوز به حد المعقول، لذا يجعل القرار الإداري عرضة للإلغاء: للتفصيل: حسن عبد الزهرة موسى الدلفي، مصدر سابق، ص227.

2قتيبة نزار جاسم العنكبي، مصدر سابق، ص 663.

3 حكم المحكمة الإدارية العليا المرقم (1153) لسنة 8 ق، جلسة 1963/1/5، المجموعة السنة 8، ص638، مشار إليه لدى: فوزي أبراهيم حتحوت، مصدر سابق، ص733.

4المحكمة الإدارية العليا طعن رقم (205) لسنة 35 ق، جلسة 1990/5/19، طعن رقم791 لسنة 24 ق، جلسة 1984/4/1، مشار إليه لدى: عبد العزيز عبد المنعم خليفة، أصول الأثبات وإجراءاته في الخصومة الإدارية، مصدر سابق، ص93.

5رقم القرار (219 / إنضباط / تمييز /2013) بتأريخ (2013/7/1) منشور لدى: لفتة هامل العجيلي، ج 1، مصدر سابق، ص409 ومايليه.

6 قرارها المرقم (487 / قضاء موظفين / تمييز /2013) بتأريخ 2014/8/18 لفتة هامل العجيلي، ج1، المصدر السابق، ص348 وما يليها.

الشأن[1] ويتبين لنا من خلال القرارات المذكورة أنّ القضاء الإداري في العراق يتخذ مسلك القضاء الإداري الفرنسي والمصري لنفسه، إذ يؤكد وجوب وجود تناسب بين العقوبة المفروضة مع المخالفة المرتكبة في مجال الوظيفة العامة وفي كثير من أحكامه في هذا المجال تنتقد الإدارة عندما تفرض عقوبة أشد مقارنة بجسامة المخالفة المرتكبة وتقضي بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه بسبب عدم وجود التناسب، ونرى أنّ هذا الإتجاه للقضاء الإداري في العراق إتجاه صحيح وفي غاية الأهمية وأنه من الضروري تعميم هذه الحالة على جميع القرارات الإدارية، التي من الممكن أن تقوم الإدارة بالإنحراف في إستخدام سلطتها، أضافة إلى أنه تجب على الإدارة مراعاة بعض الضوابط لتحقيق التناسب بين العقوبة والمخالفة إذ بعضها متعلق بالموظف المخالف كخدمته وحسن سلوكه والشكر والتقدير الذي حصل عليه خلال مسيرته الوظيفية، سواءً كانت هذه المخالفة المرة الأولى للموظف أم لا، وفضلاً عن ذلك هناك بعض ضوابط الأخرى تتعلق بالمخالفة نفسها، كسوء تنظيم المرفق العام ومدى دور الإدارة في ارتكاب المخالفة أو ارتكبه في حالة الإكراه التي تعد من موانع المسؤولية، والقضاء الإداري يأخذ بنظر الإعتبار تلك الضوابط لتحقيق التناسب.

5-قرينة الموقف السلبي من الادعاء:

يقصد بالموقف السلبي من الإدعاء، عدم إنكار الإدارة للإدعاءات والوقائع التي تعد كقرينة الإنحراف بالسلطة، ولاتقوم الإدارة بتقديم ما يبرر عدم قيامها بالإنحراف بالسلطة[2]،والوقائع تتعذر على الإدارة دفعها أو تتقاعس في إنكارها والرد عليها، وتقديم ما يدحضها وهذا ما ذهب إليه مجلس الدولة الفرنسي في قراراته وأكدتها[3]

وبخصوص القضاء الإداري المصري فذهب إلى أنّ الإدارة بتراخيصها في الرد وتقديم المستندات، طوال مدة التحضير قد أهملت في استعمال حقها في الدفاع، دون مقتضى ولم تقم بتنفيذ ما أوجبه القانون عليها ومن ثم فإنها ترى الحكم للمدعي بطلباته [4]،وفي قرار آخر لمجلس الدولة المصري الذي قضى بأن موقف الإدارة السلبي من الإدعاء المقام ضد قرارها لكونه مشوباً بأنحراف السلطة بمنزلة قرينة على قيام هذا العيب، وبناءً على ذلك يقول" أن تقاعس الإدارة عن تقديم الأوراق المتعلقة بموضوع الدعوى يقيم قرينة لمصلحة المدعي تجعل المحكمة أمام الأخذ بما قدمه من أوراق" [5]. أما بخصوص القضاء الإداري في العراق فإنه ذهب بإتجاه القضاء الإداري المصري وأكد ذلك في العديد من أحكامه كقراره الصادر من محكمة القضاء الإداري المرقم (1330/ م/2018) بتأريخ 2/25/

1 ومنها: قرار المحكمة الإدارية العليا المرقم (652/قضاء الموظفين- تمييز/ 2017) بتأريخ (2017/3/23)، منشور لدى: لفته هامل العجيلي، ج2، مصدر سابق، ص405 وما يليها. وقرارها آخر المرقم (1289/ قضاء موظفين – تمييز/2017) بتأريخ (2017/11/23) منشور لدى لفته هامل العجيلي، ج2، مصدر سابق، ص491 وما يليها.

2 علي سلمان المشهداني، مصدر سابق، ص576.

3حكم المجلس في 28 / مايو /1954 (Barel)، المجموعة، ص308، مجموعة G.A 1969، ص412، وحكمه في Rioux 1960/10/26، المجموعة، ص558، وحكمه في Enard 1961/3/22-، المجموعة، ص202، مشار إليه لدى: أحمد كمال الدين موسى، مصدر سابق، ص438.

4حكم محكمة القضاء الإداري في1969/12/18، س24،ص148،مشار إليه لدى: علي سلمان المشهداني، مصدر سابق،ص577.

5 حكم محكمة القضاء الإداري المصري، قضية المرقم (1148) لسنة 21 ق، جلسة 1970/4/15، لسنة24، مبدأ 2016، ص 876. مشار إليه لدى: مرعى محمد عبدالله الفلاح، مصدر سابق، ص 266.

2019[1] ويتبين لنا من خلال ما تقدم أنّ قرينة الإنحراف بالسلطة يعد من أبرز التطبيقات أمام القضاء الإداري، والإنحراف بالسلطة له علاقة مباشرة بالسلطة التقديرية للإدارة، ولكن الإدارة ليست سلطة تقديرية مطلقة، وتخضع لرقابة القضاء الإداري، ويجب أن تصدر الإدارة القرار بعيداً عن الإنحراف وتبني قناعتها لإصدار القرار من الأدلة والوقائع الموجودة وبناء قناعتها بشكل أصولي ومنطقي بعيداً عن الميول الشخصية والمخالفة للقانون، والقضاء يراقب الرجل الإداري على مدى إلزام الإدارة بحيثيات كل قرار وظروف ملابسات إصدار القرار وكيفية تكوين قناعته في إصدار القرار على أسس منطقية يقبلها العقل السليم، ومن الضروري ان يقوم به القضاء الإداري في العراق بالرقابة على كيفية تكوين قناعته ويجب على مصدر القرار أن يستخلص السائغ من الأدلة الثابتة المعروضة أمامه في بناء قناعته فإذا كان الرجل الإداري لم يستخلص القرار من وقائع في بناء قناعته إستخلاصاً سائغاً صحيحاً من الأوراق الموجودة أمامه، فإن عمله يعد إنحرافاً بعيداً عن تحقيق المصلحة العامة أو الأهداف المخصصة التي يتطلبها المشرع من مصدر القرار الإداري موجود في قراره.

المطلب الثاني قرينة العلم اليقيني بالقرار الإداري: في هذا المطلب نبحث عن مفهوم قرينة العلم اليقيني في الفرع الأول، أما في الفرع الثاني فنتناول الشروط اللازمة في العلم اليقيني وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول
مفهوم قرينة العلم اليقيني

إنّ الوسيلة المتبعة للعلم بالقرار الإداري في بادئ الأمر هو النشر والأعلان، وهي قرينة على العلم بالقرارات الإدارية التي لاتقبل إثبات العكس، دون أن تشير إلى العلم اليقيني [2]. ويقصد من العلم اليقيني، أن العلم الحقيقي الشامل الذي يتبين به الوضع القانوني لصاحب الشأن فيما مسه القرار، ويتبين به مركزه تجاه القرار ومقدار تأثير القرار فيه ويعد قرينة على سريان ميعاد الطعن بالإلغاء في القرار الإداري، شأنه شأن النشر والإعلان[3]، فإذا كان نشر القرار الإداري أو إعلانه لصاحب الشأن يعد قرينة قانونية لا تقبل إثبات العكس سواء كان قراراً تنظيمياً أو فردياً، فلا يوجد ما يمنع قانوناً من تحقق العلم بالقرار بدون أي منهما بأية وسيلة من وسائل الأخبار الكافية وذلك لتوفر العلم اليقيني[4]وهناك تعريفات عديدة لقرينة العلم اليقيني سنذكر بعضاً منها على سبيل المثال:

فقد عرفها بعض من الفقهاء الفرنسي، ومنهم من يرى أنّه " علم صاحب الشأن بالقرار الوارد في حيثيات الحكم قضائي، أعلن دون إعلامه بالقرار ذاته " [5] وقد عرفه الفقيه

---

1 مشار اليه لدى: أحمد جدوع حسين التميمي، قضاء الإلغاء وتطبيقاته العملية في محكمتي القضاء الإداري والموظفين، ط2، مكتبة القانون المقارن، بغداد، 2021، ص216وما يليها.

2يختلف العلم اليقين عن الإعلان، وذلك أن العلم اليقيني ينتج اثره في سريان الميعاد، إذا تحقق لدى صاحب الشأن كامل الأهلية أو لدى نائبه القانوني، إذا كان ناقص الأهلية أو عديمها، ولكنه لا ينتج أثره إذا تحقق لدى الوكيل الأتفاقي لصاحب الشأن أما الإعلان فينتج أثره في سريان الميعاد إذا تم لصاحب الشأن أو نائبه القانوني أو وكيله الأتفاقي، وسند هذه القرينة هو أن العلم اليقيني أمر شخصي لا يرتب أثره إلا إذا تحقق حدوثه لدى صاحب الشأن أو نائبه القانوني، أما الإعلان فهو إجراء يرتب أثره حين يتم سواء في مواجهة صاحب الشأن نفسه أو في مواجهة نائبه القانوني أو وكيله الأتفاقي، للتفصيل: محمد نصر محمد، مصدر سابق، ص718.

3 محمد علي محمد عطاالله، مصدر سابق، ص618 وما يليها.

4د هشام عبدالمنعم عكاشة، مصدر سابق، ص148 وما يليها.

5R.D,P 1952 ,508 NOT " V-line" 1952 "Gerbaud " Rec 211 et 4 Avr C.E

مشار إليه لدى: محمد نصر محمد، مصدر سابق، ص722.

المصري الدكتور(عبدالعزيز عبدالمنعم خليفة) بأنه "هو علم المخاطبين بالقرار بصدوره علماً مؤكداً غير قائم على الظن أو الإحتمال بحيث ينطوي هذا العلم على جميع عناصر القرار الإداري التي من شأنها التأثير في مركز صاحب الشأن مع ثبوت هذا العلم في تأريخ معيين"[1]، ويعرف ايضاً بأن العلم اليقيني هو" وسيلة للعلم بالقرار الإداري بغير طريق النشر والإعلان، بحيث يتحصل على أساسية تحديد بدء ميعاد الطعن " [2]. أما في العراق فعرف بأنه" وسيلة تقوم مقام النشر أو الاعلان للعلم بمضمون القرار الإداري المطعون فيه، فإذا علم صاحب المصلحة بمضمون القرار وفحواه علماً يقيناً نافياً للجهالة، فإن ذلك يقوم مقام الوسيلتين السابقتين، ويبدأ سريان الميعاد من تأريخ هذا العلم اليقيني"[3].وبدورنا نعرف العلم اليقيني بأنه علم صاحب الشأن بمضمون القرار الإداري دون نشره وإعلانه من قبل الإدارة، وتبدأ سريان ميعاد الطعن بالإلغاء، ويجب أن يكون هذا العلم حقيقاً لا إفتراضياً وشاملاً لجميع عناصر القرار الإداري. وقد استقر القضاء الإداري في فرنسا ومصر والعراق على هذه القرينة ومن إبتداع القضاء الإداري، ويثبت العلم اليقيني من كل واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معين، وهذا ما قضت به المحكمة الإدارية العليا في مصر[4] وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الدولة لم يستقر في الاعتماد على هذه القرينة كوسيلة من وسائل الأثبات واستنباط القرينة القضائية منها، ونظهر أنه قد أخذ بها في بادئ الأمر وقضى بأنه العلم اليقيني وسيلة من وسائل العلم بالقرار الإداري ويقوم مقام النشر والإعلان، وعدّ في أحد أحكامه أنّ أعضاء الهيئات القائمة بالمداولة كأعضاء المجالس البلدية والمشاركين في جلسات المحافظات لديهم العلم بالقرارات البلدية، التي اتخذتها هذه الهيئات أو حالة إعتراف الطاعن بسبق عمله بالقرار المطعون فيه، أو حال كون الطاعن موظفاً مكلفاً بتنفيذ قرار معين وأراد أن يطعن في هذا القرار، أو في حالة طلب الطاعن تنفيذ القرار المطعون فيه ممن أصدره أو حالة تنفيذ الإدارة لقراراتها جبراً على أحد الأفراد [5] إلا أنه بعد عام 1921 غيّر مجلس الدولة الفرنسي وجهته وقرر تطبيق العلم اليقيني في حالات محددة وعلى سبيل الإستثناء[6]، فالقضاء الإداري الفرنسي لا يعتد كأصل عام إلا بوسيلتي النشر والإعلان وهذا العدول يرجع إلى الرغبة في التيسير على المتقاضين، وذلك بمراعاة التطور الحاصل في وسائل النشر والإعلان، مما لا مجال للعمل بوسيلة العلم اليقيني[7]،وعلى الرغم من عدول المجلس بالتوسع في تطبيق هذه النظرية فإنّه لايزال يطبقها في بعض الحالات ونرى أن ذلك واضح في العديد من أحكامه إذ قضى بأن التوقيع على محضر إستلام الوظيفة يفيد العلم بالقرار الإداري[8]، وفي قرار آخر لمجلس الدولة الفرنسي ذهب إلى أنّه " علم من يتظلم

1 عبدالعزيز عبدالمنعم خليفة، أصول الأثبات وإجراته في الخصومة الإدارية، مصدر سابق، ص74.

2عبير موسى محمد عابد، مصدر سابق، ص132.

3مجموعة باحثين بإشراف حنان محمد القيسي، إجراءات التقاضي أمام القضاء الإداري، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2021، ص 65.

4 المحكمة الإدارية العليا 1962/4/14 السنة 7، ص601، مشار إليه لدى: محمد عبد الحميد مسعود، مصدر سابق، ص 320 وما يليها.

5C.E: NOV 1901 ,Union Mutuella de Proprietaires lgonnois ,Rec. P 804.
مشار إليه لدى: مرعى محمد عبد الله الفلاح، مصدر سابق، ص188.

6 فوزي أبراهيم حتحوت، مصدر سابق، ص737.

7 أحمد كمال الدين، مصدر سابق، ص442 وفوزي أبراهيم حتحوت، المصدر سابق، الصفحة نفسها.

8 C.E, 20 / 1 /1932 ,Cordier ,Rec P.67
مشار إليه لدى: مرعى محمد عبدالله الفلاح، مصدر سابق، ص 189.

إلى الجهة الإدارية من القرار الإداري، بطريقة تدل على علمه بكافة محتوياته مما يفيد العلم اليقيني به " [1] أما بالنسبة لقضاء الإداري في مصر فقد أقر بقرينة العلم اليقيني منذ إنشائه، وقد قضت المحكمة الإدارية العليا في هذا الشأن بأن " يثبت هذا العلم من كل واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة، والقضاء الإداري في أعمال رقابته القانونية يحقق في قيام هذه القرينة، وتلك الواقعة أو عدم قيامها، وتقرير الأثر الذي يمكن ترتيبه عليها من حيث غاية العلم أو قصوره، وذلك حسبما تستبينه المحكمة من الأوراق وظروف الحال " [2]، وفي قرار آخر لمحكمة الإدارية العليا في مصر جاء انّ" نظرية العلم اليقيني، هي نظرية من خلق القضاء الإداري ومؤداها إذا علم صاحب الشأن بمضمون القرار الإداري ومحتوياته علماً حقيقاً يقينياً يقوم مقام النشر والإعلان، ويبدأ من تأريخ ثبوت ذلك العلم سريا ميعاد الطعن بالإلغاء، ويجب أن يكون ذلك العلم يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً، وأن يكون شاملاً لجميع محتويات القرار" [3]

ويظهر لنا من خلال القرار أنّه لا يكفي لقيام قرينة العلم اليقيني تجاه صاحب الشأن ما يترتب عليه من أثر علمه في صدور القرار، بل إضافة إلى ذلك يجب أن يكون له العلم بجميع عناصره ومحتويات القرار الإداري وعلى هذا الأساس يحدد موقفه منه.

ويجدر بالملاحظة أن للقضاء الإداري في فرنسا ومصر أن يطلب العلم اليقيني في حالة لا يستطيع فيها صاحب الشأن دون سوء نية، أن يدعى أنه لم يكن يعلم بالقرار، ومن العلم اليقيني تقديم التظلم الإداري ضد القرار، أو تقديم البيانات مرفقة بتظلمه تفيد علمه الشامل للقرار المطعون فيه، أو كقيامه بالتوقيع على محضر يفيد توليه أعماله، فهذا كله يدل على علمه بالقرار الإداري[4] وفي السياق ذاته يجب ان نشير إلى أن القضاء الإداري وحده له سلطة بتحديد وجود العلم اليقيني من عدمه، ويقتنع بتحققه وفي بناء عقيدته في هذا الأمر ولا يعتد برأي جهة الإدارة [5]،وهذا ما قضت به المحكمة الإدارية العليا في مصر في أحدى قراراتها إذ تقول " تقديم المدعي لبينات دقيقة في تظلمه، تفيد علمه بالقرار علماً يقينياً شاملاً لجميع عناصره التي تمكنه، ومن تبين مركزه القانوني بالنسبة لهذا القرار يستطيع معه أن يحدد طريقه في الطعن فيه، وقد يكون قد فوت على نفسه المواعيد، ويكون التظلم الذي قدمه مقدماً منه بعد الميعاد القانوني ويتعين الحكم بعدم قبول لطلب إلغاء هذا القرار لرفعه بعد الميعاد " [6] ويجدر بالإشارة إنّ القضاء الإداري في العراق قد اعتمد على العلم اليقيني بالقرار الإداري كقرينة قضائية يمكن للقاضي الإداري أن يستند إليها في بناء عقيدته وإصدار حكمه بناء عليها، إذ قضت محكمة القضاء الإداري بـ ".... أنّ المدعي قد تظلم من الأمر المطعون فيه لدى رئيس وأعضاء مجلس قضاء الشطرة

1 الحكم الصادر من مجلس الدولة الفرنسي بتأريخ 1952/4/4 (Gerbaud)، المجموعة، ص211، مشار إليه لدى: ماهر عباس ذيبان الشمري، مصدر سابق، ص242.

2حكم المحكمة الإدارية العليا طعن رقم 37، س 19، ق19، جلسة 1974/2/16، مجموعة السنة التاسعة عشر، ص143.

3حكم المحكمة الإدارية العليا في المصر رقم (70) لسنة الحادية عشرة القضائية، الصادر بجلسة 1966/3/21 مشار إليه لدى: إسماعيل البدوي، القضاء الإداري، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية،2015، ص420.

4 محمد عبد الحميد مسعود، اشكاليات إجراءات التقاضي أمام القضاء الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009، ص322.

5 إسماعيل البدوي، القضاء الإداري، مصدر سابق، ص426.

6 حكمها في قضية رقم (444) للسنة 16 ق، الصادر بجلسة 17 من مارس 1974، مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا السنة 19، ص215، مشار إليه لدى: إسماعيل البدوي، مصدر سابق، ص227 وما يليها.

بتأريخ 2012/9/12، بحسب ما أورده المدعي في عريضة الدعوى وأرفق نسخة من التظلم تحمل التأريخ نفسه، وبذلك يكون هو تأريخ العلم اليقيني للمدعي بالأمر بتأريخ 2012/11/7، فتكون مقامة خارج المدة القانونية المنصوص عليها في البند (ثالثاً) من المادة (6) من قانون المحافظات غير منتظمة في إقليم رقم (21) لعام 2008 وهذا ما يقتضي رده شكلاً..." [1]

وفي قرار آخر لمجلس الإنضباط العام (سابقاً) و(محكمة قضاء الموظفين حالياً) جاء"... وحيث إن المدعي أقر في جلسة المرافعة المؤرخة 2008/11/9 أنه تسلم راتب الدرجة المعترض عليها في شهر السادس من عام 2008 فيكون بهذا التأريخ قد حصل لديه علم اليقين بها..." [2] وفي قرار آخر لمحكمة الإدارية العليا في العراق قضت المحكمة برد دعوى للمدعي بسبب علمه بعد إحتساب خدمته السابقة بناء على التعهد المقدم منه، فتقول ".... وحيث إن المدعي (المميز عليه) أقام دعواه أمام محكمة قضاء الموظفين بتأريخ 2019/1/28، لذا تكون الدعوى مقامة بعد مرور أكثر من (30) يوماً على علمه بعدم إحتساب خدمته السابقة في قوى الأمن الداخلي وإحتسابها لأغراض التقاعد حظراً بناءً على التعهد المقدم منه... " [3] ويتبين لنا من خلال القرارات السابقة أنّ مجلس الدولة العراقي يأخذ بالعلم اليقيني في القرار الإداري متى وجد الدليل القاطع وفقاً لمقتضيات ظروف النزاع وطبيعته على علم صاحب الشأن بالقرار علماً يقنياً، ويجوز للقاضي الإداري أن يثبت علم اليقين والتحقق من قيامه واستباط هذه القرينة بحسب ظروف وملابسات القضية. أما بالنسبة لمجلس الشورى في إقليم كوردستان، فإن هيئة إنضباط موظفي إقليم كوردستان –العراق (محكمة قضاء موظفي الإقليم) أشار في أحد قراراته الحديثة إلى الأخذ بالعلم اليقيني كقرينة للعلم بالقرار الإداري من خلال ظروف وملابسات صدور القرار الإداري، إذ جاء فيه "... وبعد التدقيق لاحظت المحكمة أن القرار المطعون فيه صادر في 2023/3/7، ولإقرار المدعي في جلسة المرافعة اليوم 2023/7/3 بأنه علم بصدور القرار المطعون فيه بتأريخ 2023/4/17، وأنه قدم تظلما إلى المدعى عليه / إضافةً لوظيفته في 2023/4/17، ولعجز وكيل المدعى عليه عن تقديم ما يثبت تأريخ تبليغ المدعي بالقرار المطعون فيه استناداً إلى قاعدة الحدث إلى أقرب أوقاته المنصوص عليها في البند (أولاً)من المادة (99) من قانون الأثبات العراقي النافذ، ولإقامة وكيل المدعي الدعوى في 2023/5/15، لذا تكون الدعوى مقامة ضمن المدة القانونية المحددة للطعن في الأوامر والقرارات الإدارية الصادرة من الموظفين والهيئات في الإقليم..." [4] وتماشياً مع ماتم ذكره فإن عبء إثبات العلم اليقيني يمكن إستنباطه مع كل واقعة أو قرينة تفيد حصوله، ويمكن أن يستفاد من إقرار المدعي بعلمه القرار الإداري، وهذا ما قضت به

1القرار لمحكمة قضاء الإداري العراقي المرقم (370 / قضاء إداري) بتأريخ 2012/12/17، مجموعة قرارات وفتاوى مجلس شورى الدولة العراقي لعام 2012، ص354.

2القرار الصادر المرقم (1 / إنضباط / تمييز) بتأريخ 2010/1/27، مجموعة قرارات وفتاوى مجلس شورى الدولة العرقي لعام 2010، ص353 وما يليها.

3قرار المحكمة الإدارية العليا رقم (2738 / قضاء موظفين / تمييز /2019) بتأريخ 2019/12/19، لفتة هامل العجيلي، ج3، مصدر سابق، ص415 وما يليها.

4 قرار هيئة انضباط موظفي الإقليم (محكمة قضاء موظفي إقليم كوردستان) المرقم (126/ ف/ 2023) بتأريخ (2023/9/25) قرار غير منشور.

محكمة القضاء الإداري في مصر[1]،مع الأخذ بنظر الإعتبار أن تنفيذ الإدارة للقرار الإداري في حق صاحب الشأن على وجه يفيد العلم الكامل بمحتويات القرار ويستنتج من ذلك علم صاحب الشأن بالقرار الإداري، إذ يسري عليه ميعاد الطعن بالإلغاء [2]وقد قضى المحكمة الإدارية العليا في هذا الشأن بأن" تنفيذ القرار الصادر بالتجنيد يفيد علم من صدر بشأنه هذا القرار علماً يقيناً يسري من تأريخ ميعاد الطعن بالإلغاء [3]، وفي السياق ذاته إذا نفذت الجهة الإدارية القرار الإداري وإشترطت إحاطة صاحب الشأن علماً بالقرار وسببه، وهذا التنفيذ يعد علماً يقينياً بمضمون القرار و محتوياته ومن ثمّ يبدأ سريان ميعاد الطعن من وقت تنفيذ القرار الإداري، وتجدر الملاحظة أن تنفيذ الإدارة للقرار تنفيذاً مادياً، لا يكفي وحده ليكون بداية لسريان ميعاد الطعن بالإلغاء في هذا القرار الذي لم يتم نشره ولا إعلانه لصاحب الشأن، إلا إذا كان هذا التنفيذ المادي يفيد علماً يقيناً بمحتوى القرار وكافة عناصره[4]، وهذا ما قضت به المحكمة الإدارية العليا في مصر إذ تقول: " لا يجوز الإحتجاج بتأريخ القبض على المدعي بسريان ميعاد رفع دعوى الإلغاء في حقه من هذا التأريخ من جهة أنه علم فيه حتماً بالقرار المطعون فيه علماً يقيناً، إذ لا دليل في الأوراق على الأسباب التي دعت إلى إصداره بما يتحقق معه علمه بمحتوياته وفحواه علماً يقيناً نافياً للجهالة يمكنه من تحديد موقفه إزاء من حيث قبوله أو الطعن فيه، لا ظنياً ولا إفتراضياً ومن ثم ميعاد الطعن في القرار المذكور يكون والحالة هذه تزال مفتوحة حتى يوم إقامة الدعوى..." [5] ويجدر بالإشارة أن إنقضاء زمن طويل على صدور القرار يقوم مقام العلم، وأستقر القضاء الإداري على أنّ إستطالة الزمن بين صدور القرار الإداري والطعن عليه بالإلغاء يرجع من علم الطاعن يقينياً به [6]، إلا أن هذا ليست بصورة مطلقة وفي بعض الحالات لا يعد علماً يقينياً بقرار ونحن نتفق مع ما ذهب إليه (صالح حسب الله)، في بعض الأحيان إذ تقوم إستطالة المدة على صدور القرار ولا يدل على توفر العلم اليقيني لصاحب الشأن بالقرار الإداري، إذ إنّ فوات مدة طويلة على صدوره لايكفي وحده دليلاً حاسماً على العلم اليقيني بالقرار وإنما يجب أن تتوفر قرائن وأدلة آخرى بحسب ظروف كل حالة على توفر هذا العلم وهذا متروك لسلطة التقديرية لقاضي الإداري الذي يستخلصه من ظروف النزاع المعروض عليه وكل ذلك بشرط التقيد بالمدة المقررة لسقوط الحقوق بصفة عامة وهي (15) خمسة عشرة عاماً من تأريخ صدور القرار، وهذا ما أكدته المحكمة الإدارية العليا في طعنها رقم (11225) الصادر بتأريخ 2003/5/8 [7] وكما أشرنا غليه آنفاً فإن المدة يرجع معه علم الطاعن يقيناً بالقرار الإداري الذي يخضع

1 إذ جاء في قراره " أنّ توقيع المدعي على الطلبات المقدمة منه، لإعطائه شهادة عن مدة خدمته السابقة يدل على علمه بالقرار الصادر بقبول إستقالته على وجه اليقين في تأريخ تقديمه لهذه الطلبات "، قرار محكمة القضاء الإداري المرقم (1542) لسنة 5 ق، في جلسة 1953/1/18، مشار إليه لدى: عبد العزيز عبد المنعم خليفة، الموسوعة الإدارية الشاملة في الدعاوي والمرافعات الإدارية، مصدر سابق، ص398.

2 عبير موسى محمد عابد، مصدر سابق، ص 133.

3المحكمة الإدارية العليا طعن رقم (663) لسنة 27 ق، جلسة 1994/3/18، مشار إليه لدى: عبد العزيز عبد المنعم خليفة، الموسوعة الإدارية الشاملة في الدعاوي والمرافعات الإدارية، مصدر سابق، ص399.

4صالح حسب الله، الرقابة القضائية على أعمال الإدارة، ط1، مركز المحمود لتوزيع الكتب القانونية، القاهرة، 2003، ص81.

5 المحكمة الإدارية العليا في مصر بالطعن رقم (1720) لسنة، 6 ق، جلسة 1963/3/23، س 8، ص872، مشار إليه لدى: صالح حسب الله، المصدر السابق، الصفحة نفسها.

6 عبدالعزيز عبدالمنعم خليفة، مصدرسابق، ص399.

7 صالح حسب الله، مصدر السابق، ص 82 وما يليها.

لتقدير القاضي الإداري إذ يخضع التقدير في هذا الشأن بمراعاة الظروف وملابسات كل حالة في تنفيذ القرار الإداري بصورة يتحقق معه العلم به، نظراً لثبوت وجود صاحب الشأن خارج البلاد أو قيام القوة القاهرة أو أي ظروف آخر، من الممكن أن تؤدي إلى إمتناع تحقق العلم اليقيني بالقرار في حينه [1] وفي السياق ذاته فإن الجهة الإدارية هي الملزمة بإثبات العلم اليقيني بالقرار الإداري لدى صاحب الشأن فإذا عجزت عن إثبات علمه في تأريخ معين ولم يقم بالنشر والتبليغ للقرار الإداري كما هو معمول به، فإن ميعاد الطعن بالإلغاء يكون مفتوحاً [2]،وهذا ما ذهبت إليه المحكمة إذ تقول ""..... ولم تبلغ الدائرة المدعية بأمر الإستقالة، لا شفوياً ولا تحريرياً، برغم مراجعتها للهيئة إنما عمل به مكتب المفتش العام، وطلبت تحريرياً التبليغ به والإطلاع عليه وتزويدها بنفسه منه، في حالة وجوده فامتنعت الهيئة عن ذلك، لذا يتحصل للمحكمة أنّ المميز
(المدعى عليه)، قد امتنع عمداً عن تبليغ المدعية بالقرار الصادر الذي يعدّها مستقيلة، وإمتنع أيضاً عن تمكينها من الإطلاع عليه وتزويدها بنسخة منه برغم المطالبة، فتكون المدعية بذلك غير مبلغة بقرار الإستقالة، ولا يجدي دفعه بعلمها بالأمر مادام لم ينصب العلم بالقرار على حقيقته، وإنما يقتضي لصحة التبليغ علم الموظف بالقرار على حقيقته، بأن يحيط العلم بجميع العناصر الجوهرية التي يشتمل عليها هذا القرار وبخلافه يبقى حق الموظف بالطعن قائماً ومصوناً مهما طال به الزمن..." [3] وتبين لنا من القرار المذكور للمحكمة الإدارية العليا بأنه يجب على الإدارة التبليغ بالقرار الإداري للموظف العام أو نشره وإذا لم يقدم نشراً أو التبليغ للقرار فإنه يجب أن تتوفر قرائن تدل على تحقق العلم اليقيني بالقرار الإداري بصورة كاملة وصحيحة أي أن يعلم صاحب الشأن بمحتوى القرار الإداري وجميع عناصره، وإذا لم توجد قرائن لتحقيق العلم اليقيني فإن علم صاحب الشأن بالقرار ينتفي. علما أن ميعاد الطعن يكون مفتوحاً أمام صاحب الشأن وهذا الإتجاه ذهب إليه القضاء الإداري في العراق إتجاهاً صحيحاً وموافقاً للقانون، إذ ليست من العدالة أن تمتنع الإدارة تبليغ الموظف العام بالقرار الإداري الذي يمس مركزهم القانوني ولم يعلم به علماً يقينياً ولم يتم نشره بكونه وسيلة قانونية وينتهي بحقه ميعاد الطعن ليتمكن من الدفاع عن مركزه القانوني أو حقه وفي جانب آخر نرى أنّ القاضي الإداري في إستخدامه المصطلحات لم يكن موفقاً وكان من الأجدر أن يكون ملاحظاً ودقيقاً جداً إذ جاء في منطوق الحكم ".. مما يتحصل للمحكمة...." وهذه العبارة يدل على إستنباط القاضي الإداري للقرينة ويدل على أنه لم يكن موفقاً باختيار المصطلح الدقيق الذي يدل على هذا، وكان من الأفضل أن يقول (... وتستنبط المحكمة أو يستنتج للمحكمة من خلال قرائن موجودة...). وبدورنا نطالب القضاء الإداري في العراق والإقليم أن يستخدموا المصطلح المطلوب والذي يدل بصورة دقيقة على معان مطلوبة وتوحيد المصطلحات في جميع القرارات القضائية ليدل بصورة واضحة على نية المشرع في إنشاء القضاء الإداري في العراق والإقليم. إذ من أحد الأسباب لإنشاء مجلس الدولة العراقي ومجلس شورى الإقليم هو توحيد المصطلحات بصورة أساسية في التشريعات وفي القرارات القضائية أيضاً.

1 عبد العزيز عبد المنعم خليفة، مصدر سابق، ص401.
2 صالح حسب الله، مصدر السابق، ص 94.
3قرار المحكمة الإدارية العليا في العراق رقم (1650 / قضاء موظفين / تمييز /2018) بتأريخ 2018/9/13، منشور في قرارات مجلس الدولة وفتاوى لعام 2018، ص481 وما يليها، مشار إليه لدى: بشار أنجاد الجميلي، دور القضاء الإداري العراقي بإحلال التوازن في الخصومة الإدارية، ط1، مكتبة القانون المقارن، بغداد، 2022، ص476.

أما بخصوص الوسائل الحديثة ودورها في العلم اليقيني، فإنه يجب أن نشير إلى أن القضاء الإداري في فرنسا قد يأخذ بقرينة العلم اليقيني على سبيل الإستثناء كما ذكرنا سابقاً، ويعتد بالعلم اليقيني كوسيلة تقوم مقام النشر والتبليغ لإثبات العلم بالقرار الإداري، إذا قامت قرينة على وجود العلم اليقيني بمحتويات القرار حتى إن لم يتم نشره أو تبليغه إلى صاحب الشأن[1]1)، وتطبيقاً لذلك أخذت محكمة الإستئناف القرارات الإدارية بقرينة العلم اليقيني عام 2000، وذلك بخصوص مداولات المجلس البلدي، الذي تحقق من خلال الطعن الإداري من اللحظة التي أنطوت خلالها هذه المداولات على طابع القرارات الفردية[2].وقد أخذ القضاء الإداري في فرنسا بالوسائل الحديثة لإثبات الخصومة الإدارية منها قرينة العلم اليقيني في إثبات علم صاحب الشأن بالقرار الإداري. وفي مصر فإنه يأخذ بالوسائل الحديثة في إثبات العلم اليقيني بالقرار الإداري إذ ذهبت الى:

" أن حجية الرسائل الألكترونية مشروطة بتحديد وقت وتأريخ الرسائل وأن يكون متاحاً لتيقن من مصدرها، وفيما عدا ذلك لا حجة لتلك الرسائل...." [3]

وفي العراق فإن القضاء الإداري أخذ بالوسائل الحديثة في إثبات الخصومة الإدارية في مجال قرينة العلم اليقيني بالقرار الإداري وفي هذا الصدد ذهبت المحكمة الإدارية العليا الى".... أنّ ما جاء بالتكيف هو عن طريق وسائل الإتصال الإجتماعي الفايبر من خلال موقع يضم عدد التدريسين وإن أوامر التكليف بحسب ما ورد في قرار المحكمة.... وإن عدم ذهابه في هذه اللجنة هو إمتناع عن أداء واجباته الوظيفية وأن الحجة التي أوردتها المحكمة بأن أمر بالتكليف، الذي هو قرار إداري صادر من الإدارة يجب أن يكون مكتوباً لاسند له من القانون، فإذا لم يحدد المشرع شكلاً معيناً للقرار الإداري، فإنه يمكن أن يصدر بأي شكل تختاره الإدارة لإبلاغ المعينين، بما لا يدع مجالاً للبس حول مضمونه فيمكن أن يصدر مكتوباً أو شفاهاً أو إشارة أو حتى عن طريق التواصل الإجتماعي أو بأية طريقة أخرى يمكن أن تعبر بها الإدارة عن إرادتها فكل هذه الأشكال تعد مظاهر خارجية إيجابية لإعلان القرار وإظهاره إلى العالم الخارجي لإعلان إرادة الإدارة... "[4]

ويتبين لنا من خلال القرار المذكور أنّ القضاء الإداري يأخذ بالوسيلة الحديثة لإثبات القرار الإداري ويشير إلى إعلان القرار عن طريق الفايبر الذي يعد تعبيراً عن إرادة الإدارة، ويستنبط من خلال القرينة وملابسات إصدار القرار الإداري أنّ بيان القرار الإداري عن طريق وسائل التواصل الإجتماعي يدل على قرينة وجود العلم اليقيني لكل الموجودين من التدريسيين على الموقع فايبر ولا عبرة بعدم علمهم بهذا القرار لكونه لا يعد من القرار الإداري الصادر من الإدارة، إذ إنه بموجب التغيرات الحاصلة في الحياة الإجتماعية أصبحت للوسائل الحديثة دور بارز في الخصومة الإدارية وإثبات الدعوى الإدارية.

الفرع الثاني

1 علي سلمان المشهداني، مصدر سابق، ص،58.

2 C A A Nantes ,10 Fevrier 2000, Commune de Chateauneuf –Surloire C I M AJDA ,2000, P276

مشار إليه لدى: مرعى محمد عبد الله الفلاح، مصدر سابق، ص226.

3حكم محكمة النقض المصرية في طعنها المرقم (17051) لسنة 87 قضائية، جلسة 2019/3/28، مشار إليه لدى: صالح حسب الله، مصدر السابق، ص 97.

4القرار الصادر من قضاء الموظفين المرقم (133 / قضاء الموظفين /تمييز/ 2019) بتأريخ 2019 / مشار إليه لدى: علي حسن العامري، مصدر سابق، ص790 وما يليها.

الشروط اللازمة في العلم اليقيني

لكي يعد العلم اليقيني قرينة قضائية، فقد وضع القضاء الإداري بعض الشروط والضوابط لتطبيق قرينة العلم اليقيني وهذه الشروط التي تم إستنباطها من أحكام القضاء يمكن حصرها فيما يلي:

أولاً- أن يكون علماً يقينياً مؤكداً لا ظنياً ولا افتراضياً:

إستقر القضاء الإداري على وجود هذا الشرط لتحقيق العلم اليقيني وهو أن يكون علماً حقيقاً مؤكداً على جميع عناصر القرار الإداري ومحتوياته وإذا توفر هذا الأمر فإن العلم اليقيني يقوم مقام النشر وتبليغ (الإعلان) في سريان ميعاد الطعن [1] فإذا علم صاحب الشأن بمضمون القرار علماً يقينياً لا افتراضياً أو ظنياً، فإن ميعاد الطعن يبدأ من تأريخ هذا العلم اليقيني [2]، وقد حرص القضاء الإداري في الدول المقارنة في جميع أحكامه على أن تتوفر هذه الصفات في العلم اليقيني، إذ يكاد يخلو أي حكم من أحكام القضاء الإداري من تأكيد هذا الشرط [3]

ثانياً-حصول العلم اليقيني بغير طريق النشر والتبليغ:

قد يحصل صاحب الشأن عن القرار الإداري عن طريق الصدفة أو عن طريق شخص آخر أو عندما تتخذ الإدارة إجراءات تنفيذ القرار قبل تبليغ صاحب الشأن، ولا تقوم الإدارة بنشر القرار أو التبليغ به، فهنا تحقق العلم اليقيني الإداري [4]، وهذا الشرط من الشروط الأساسية لكي يتمكن من تطبيق العلم اليقيني ويعد من الشروط البديهية، إذ لو حصل العلم عن طريق وسيلتي النشر والتبليغ، فإن صاحب الشأن قد علم أساساً بالوسائل التي نص عليها القانون للعلم بالقرار الإداري، ومن ثم فلا داعي باللجوء إلى وسيلة أخرى متمثلة بالعلم اليقيني[5]، ويعتمد على وسيلة النشر بالنسبة للقرارات التنظيمية ويجب أن يكون النشر كاملاً ويحتوي على جميع عناصر القرار الإداري ومضمونه، والتبليغ يتبع عادة بالنسبة للقرارات الفردية عن طريق الإدارة والأصل أن الإدارة ليست ملزمة بالإستناد إلى وسيلة محددة لتبليغ الأفراد بالقرار الإداري [6]

ثالثا-أن يكون العلم بالقرار الإداري شاملاً لجميع عناصره:

ويجب أن يشمل العلم بالقرار الإداري جميع محتويات القرار الإداري فيتضمن عناصره وظروفه وأسبابه ومؤداه، وينبغي لصاحب الشأن أن يعرف كل تفاصيل القرار الإداري،

---

1 رائد محمد يوسف العدوان، نفاذ القرارات الإدارية بحق الأفراد، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012 -2013، ص59.

2 منصور إبراهيم العتوم، القضاء الإداري، مصدر سابق، ص107.

3 ذهب محكمة القضاء الإداري في مصر على أن:" المعمول عليه في بدء سريان ميعاد الطعن هو إعلان الأمر أو نشره، وإنها لا تقيم وزناً في حالة إفتراض العلم، إذ إنّ العلم الذي يقوم مقام الإعلان، هو العلم الحقيقي الذي يسمح لصاحب الشأن بمعرفة مؤدي القرار ومحتوياته، معرفة يقينية لا ظنية ولا افتراضية " طعنها رقم (33) لسنة 4 ق، جلسة 1952/5/20 مجموعة السنة 6، ص 484، وفي حكم آخر لمحكمة الإدارية العليا المصرية تقول:

=" أنّ ميعاد الطعن بالإلغاء على القرارات الإدارية الفردية يسري من تأريخ علم أصحاب الشأن بها، إما بإعلانهم أو بعلمهم بها علماً يقينياً كاملا لا ظنياً ولا افتراضياً وهذا العلم اليقيني الشامل يثبت من كل واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة"، قرارها المرقم (11099) السنة 46 ق، بجلسة 2007/7/9 مجلة هيئة قضايا الدولة، السنة (5) العدد 4، أكتوبر – ديسمبر /2007، العدد رقم 204، ص162 وما يليها، مشار إليه لدى: مرعى محمد عبد الله الفلاح، مصدر سابق، ص192.

4 رائد محمد يوسف العدوان، مصدر سابق، ص58.

5 مرعى محمد عبد الله الفلاح، مصدر سابق، ص197.

6 زانا رؤوف حمة كريم ودانا عبد الكريم سعيد، المبادئ العامة في القانون الإداري، الكتاب الثاني، مصدر سابق، ص104 وما يليها؛ ومرعى محمد عبد الله الفلاح، مصدر سابق، الصفحة نفسها..

حتى يحدد مركزه القانوني تجاه القرار، ويبين له أن القرار مس مصلحته وتعرّف عيوبه وأماكن الضعف منه [1]، وفي هذا الصدد ذهبت المحكمة الإدارية العليا في مصر إلى ".. أن يكون شاملاً لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة إلى هذا القرار، ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقة إلى الطعن فيه، ولايجري الميعاد في حقه إلا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل[2]

رابعاً-أن يثبت حدوث علم اليقين في ميعاد معين:

إذا كان ميعاد الطعن لا يبدأ في سريان إلا من تأريخ نشر القرار تبليغه، وعلم صاحب الشأن بالقرار قائم مقام التبليغ والنشر في هذا الخصوص، واشترط القضاء ان يكون هذا العلم على وجه اليقين في تأريخ معين، ويمكن حساب الميعاد منه ويتطلب القضاء الإداري إثبات حصول هذا العلم في تأريخ محدد، واستقر القضاء الإداري المقارن على هذا الأمر[3]، وفي السياق ذاته لا يبدأ سريان ميعاد الطعن بالإلغاء إلا من اليوم الذي يثبت فيه العلم اليقيني، وحينئذ يقوم مقام التبليغ في القرارات الإدارية الفردية، والنشر في القرارات الإدارية التنظيمية [4] وأكد ذلك القضاء الإداري في مصر في أحد قرارات المحكمة الإدارية العليا إذ ينص على"....أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على ميعاد رفع دعوى الإلغاء التي لا تجري في حق صاحب الشأن، إلا من ـالتأريخ الذي يتحقق معه إعلامه عما تضمنه القرار المطعون فيه، ومن ثم يتعين أن يثبت علمه يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وان يكون هذا العلم شاملاً لجميع العناصر التي تطوع لها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه، وأن يحدد على مقتضى ذلك طريقة لطعن عليه ويتعين أن يثبت ذلك من تأريخ معلوم يمكن حساب الميعاد منه "[5] ويتضح لنا من خلال ما تقدم أن العلم اليقيني قرينة في إثبات العلم بالقرار الإداري يبدأ سريان ميعاد الطعن بالإلغاء الذي يتمتع بأهمية في القضائيين المصري والعراقي ويؤخذ به في كافة المجالات ويؤكدان توفر شروط تحقق العلم اليقيني، وهذا بخلاف مجلس الدولة الفرنسي الذي يأخذ بهذه القرينة في حالات محدودة وعلى سبيل الإستثناء وذلك بسبب التطورات الحديثة الحاصلة للإستناد إليها للتبليغ والنشر والأعلان لصاحب الشأن ولم يبق دور فعال للعلم اليقيني كوسيلة للعلم بالقرار الإداري. إلا أننا نؤيد إتجاه القضاء الإداري المصري والعراقي، بأعتماده على العلم اليقيني كوسيلة لعلم صاحب الشأن وذلك لمرونته وأعتماده على الواقع العملي، وذلك بالنسبة للقرارات الفردية دون التنظيمية، إذ لا يجوز إعمالها بخصوص القرارات التنظيمية التي يجب نشرها، ولا يصح القول بالعلم بشيء إلا بوجوده قانوناً، والقرارات التنظيمية لا توجد قانوناً إلا بنشرها، وعن طريق العلم اليقيني يفتح باب الطعن لصاحب الشأن أمام القضاء الإداري، عندما تمنع الإدارة تبليغه بالقرار الإداري

الخاتمة:

1 صالح حسب الله، مصدر سابق، ص70.

2حكم محكمة الإدارية العليا في الطعن رقم (1113) لسنة 7 ق، جلسة 1965/2/7، مجموعة سنة 10، ص618، مشار إليه لدى، محمد نصر محمد، مصدر سابق، ص726 وما يليها.

3 مرعى محمد عبد الله الفلاح، مصدر سابق، ص202.

4 زانا رؤوف حمة كريم ودانا عبد الكريم سعيد، المبادئ العامة في القانون الإداري، الكتاب الثاني، مصدر سابق، ص108.

5حكم المحكمة الإدارية العليا في لطعن رقم (2176، 1683) لسنة 30 ق، جلسة 1986/1/26 مجموعة س 31، ص985، ق 132 , حكمها آخر في الطعن رقم (3484) لسنة 39 ق، جلسة 1995/6/25، الموسوعة 46/720 وما بعدها، ق271، مشار إليه لدى: محمد نصر محمد، مصدر سابق، ص 728.

بعد أن فرغنا من بحث موضوع بحثنا، تبقى لنا في نهاية التوضيح جملة من أهم النتائج التي توصلنا إليها، وأهم التوصيات التي نوصي بها، هي على النحو الاتي:

أولاً: الاستنتاجات

1-القرائن القضائية تعد في مقدمة الأثبات غير المباشر أمام القضاء الإداري، وتحتل المكانة في غاية الأهمية بعد الأدلة الكتابية، إذ يستنبطها القاضي الإداري في أثناء نظر الدعوى من خلال الظروف والملابسات المحيطة بها.

2-القرينة لا تكون قضائية إلا بعد أن يعتد بها القاضي الإداري، أي حين يستنتج العلاقة المنطقية التي تربط الواقعة المعلومة بالواقعة المجهولة المراد إثباتها، وتوجد القرينة القضائية بعد إعتماد القاضي عليها ويعول عليها في حكمه ويصدر في تسبيب الحكم أسباب الإقتناع ولا رقابة عليه في اختيار القرينة وبناء أحكامه عليها ولكن يراقب على سبب الإقتناع.

3-تعد القرينة القضائية في مجال الأثبات أمام القضاء الإداري أوسع بكثير أمام القضاء العادي، نظراً الدور العملي الذي تؤديه هذه القرائن في المجالات التي من الصعب الحصول على أدلة الأثبات.

4-خصوصية الدعوى الإدارية ولاسيما فيما يتعلق بعدم المساواة بين طرفي الخصومة الإدارية، تؤثر في حجية القرائن القضائية، ومهمة القاضي الإداري في هذه الحالة مهمة شاقة إذ يبحث عن الأدلة التي يبني عليها حكمه، وغالباً يعد عدم المساواة سببا في بروز دور القرائن القضائية للوصول إلى الحقيقة وإعادة الحق إلى صاحبه.

5-القاضي الإداري يتمتع بسلطة واسعة في الأثبات، وهذا ما أدى إلى تمتع القرائن القضائية بالحجية المطلقة في التصرفات القانونية التي تتمثل في العقود والقرارات الإدارية، وتتمتع بالحجية المطلقة في الوقائع المادية أيضاً من جهة أن أغلب الوقائع الإدارية هي وقائع مادية، لهذا فإن حجية القرائن القضائية مطلقة في التصرفات القانونية والوقائع المادية على حد سواء.

6-أن حجية القرائن القضائية في الأثبات المدني حجية مقيدة في التصرفات القانونية، إذ لا يستطيع القاضي المدني الإستعانة بالقرائن القضائية عندما يزيد التصرف على مبلغ معين، ويلتزم في هذه الحالة بوسيلة الأثبات الكتابية، وهذا ناتج عن الدور المحدود للقاضي المدني بخلاف القاضي الإداري، أما في التصرفات والوقائع المادية فإن حجيتها مطلقة، ويرجع ذلك إلى أن هذه الوقائع تحدث بصورة مفاجئة ومن الصعب تهيئة الدليل السابق بشأنها.

7-يقوم القاضي الإداري باستنباط القرائن القضائية من خلال ظروف وملابسات القضية، وفضلاً عن ذلك يقوم بخلق وإنشاء القاعدة القانونية في حالة عدم وجود النص بالإستناد إلى دوره الإجتهادي في الخصومة الإدارية.

8-عدم قدرة القضاة في العراق وإقليم كوردستان –العراق، القيام بدوره الإجتهادي بالصورة التي نرجوها ويرجع ذلك إلى عدم وجود معاهد مختصة لتأهيل القضاة المتخصصين في المجال الإداري وإلمامهم على الوجه الكامل بخصوصية الدعوى الإدارية والطبيعة الخاصة للمنازعات الإدارية بصورة عامة وفي مجال الأثبات بصورة خاصة.

9-توجد التطبيقات العديدة للقرائن القضائية مثل: قرينة الإنحراف بالسلطة وقرينة العلم اليقيني، وأصبح التقدم العلمي في مجال التكنلوجيا دور بارز في ظهور أنواع مختلفة

ومتنوعة للقرائن القضائية وللقاضي الإداري الإستعانة بالوسائل الحديثة لإستنباط القرائن القضائية.

10-الإنحراف بالسلطة كقرينة قضائية يستند إليها القاضي الإداري لأجل الوصول إلى الحقيقة كدليل للإثبات في المنازعة الإدارية ونقل عبء الأثبات على أساسها، وذلك عندما يلتمس القاضي بوجود الإنحراف من خلال ظروف إصدار القرار الإداري والوقائع المحيطة به، وأخذ مجلس الدولة الفرنسي والمصري والعراقي بقرينة الإنحراف بالسلطة وأعتمدوها في العديد من قراراتهم.

11-العلم بالقرار الإداري لا يقتصر على النشر وتبليغ (الإعلان) فقط، وإنما أعتمد القضاء الإداري على الوسيلة الأخرى للعلم بالقرار الإداري وهي قرينة العلم اليقيني بالقرار الإداري وبدء سريان ميعاد الطعن أمام القضاء الإداري ويجب على الإدارة إثبات توفر العلم اليقيني.

12-لم يأخذ مجلس الدولة الفرنسي بقرينة العلم اليقيني إلا في حالات محددة وعلى سبيل الإستثناء وذلك بسبب تطور وسائل التكنلوجيا والتقدم العلمي الحديث لعلم الصاحب الشأن بالقرار الإداري، وعلى خلاف ذلك فإن مجلس الدولة المصري ومجلس الدولة العراقي تبناها في عدة مجالات ولهما تطبيقات متعددة عليها.

ثانيا: التوصيات

1-نهيب بالمشرع العراقي بإصدار قانون خاص بإجراءات التقاضي الإداري، ويحدد فيه وسائل وطرق الأثبات المقبولة أمام القضاء الإداري، وتنظيم أحكام القرائن القضائية كوسيلة الأثبات على وجه الخصوص، نظرا لكونها أكثر وسيلة يستعين بها القاضي الإداري في الخصومات الإدارية بعد الوسائل المكتوبة.

2-نرجو من المشرع العراقي النص على القرائن القضائية التي يتم تكرارها بصورة مستمرة في الأحكام الإدارية، وأن يرتقي بها إلى مرتبة القرائن القانونية.

3-نوصي المشرع العراقي أنّ يعالج الأساس الذي تقوم عليه القرائن القضائية، وأن يبين أركانها بدقة وأن ينظم الأحكام الإجرائية الخاصة الواجب اتباعها عند الأثبات بالقرائن القضائية.

4-من الضروري إعطاء القاضي الإداري السلطة في تقدير القرينة القانونية كما هو في القرينة القضائية، وذلك لتحقيق أكبر قدر من التوازن بين طرفي الخصومة الإدارية.

5-من ضروري إدخال مناهج علمية مختصة بتطوير كفاءة ومهارة القاضي الإداري، نظرا لأن القرائن القضائية تعتمد على عملية الإجتهاد التي هي عملية فكرية وعقلية للقاضي الإداري وتتطلب بدورها الفطنة والذكاء.

6-نوصي المشرع العراقي باستحداث معهد خاص لإعداد القضاة الإداريين المتخصصين، لتأهيل القاضي الإداري في الاستنباط المنطقي العلمي للقرائن القضائية التي يستند إليها في حكمه، ومما لا شك فيه أن قدرة القاضي على استنباط القرائن ترجع إلى ثقافته العلمية ومعرفته واطلاعه، وهي من الأمور المفترضة في كل من يجلس على منصة القضاء لتعزيز العدالة، ولا يتحقق ذلك إلا بتأهيل القاضي الإداري بصورة علمية وفهمه العالي في خصوصية الدعوى الإدارية وطبيعتها المتميزة.

7-على مجلس الدولة جمع الإجتهادات الخاصة بالمنازعات الإدارية بمجلدات خاصة، وتمكين كل الباحثين والمهتمين بالموضوع من الرجوع إليها والإطلاع عليهما، وتحديد جميع القرائن القضائية التي استخلصها القاضي الإداري من خلال التطبيقات القضائية.

8-نرجو من المشرع العراقي والقضاء الإداري باستخدام مصطلح موحد يدل على قرينة التعسف في إستخدام السلطة، ومن الأفضل تبني مصطلح (الإنحراف بالسلطة) الأعم والأشمل.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب القانونية

1-أحمد كمال الدين موسى، نظرية الأثبات في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة،2012.

2-إسماعيل إبراهيم البدوي، القضاء الإداري، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الأسكندرية،2015.

3-أوشن سمية، سلطات القاضي الإداري في التحقيق، ط1. مكتبة الوفاء القانونية، الأسكندرية، 2016.

4-بشار حمد انجاد الجميلي، دور القضاء الإداري العراقي بإحلال التوازن في الخصومة الإدارية، ط1، مكتبة القانون المقارن، بغداد،2022.

5-حبيب رياح محيي حصيني، التحقيق الإداري مع الموظف العام ودوره في الأثبات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2021.

6-حسن عبد الزهرة موسى الدلفي، السلطة التقديرية للإدارة ومدى رقابة القضاء الإداري، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية، 2019

7-حمدي ياسين عكاشة، موسوعة المرافعات الإدارية والأثبات، الكتاب السادس، منشأة المعارف الاسكندرية، 2010.

8-خالد خلف القطارنة، إثبات دعوى الإلغاء، ط1، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان،2006.

9-علي سلمان المشهداني، قواعد الأثبات في الدعوى الإدارية، مكتبة السنهوري، بيروت، 2017.

10-زانا رؤوف حمه كريم ودانا عبد الكريم سعيد، المبادئ العامة في القانون الإداري- الكتاب الأول، ط1 مكتبة يادكار، السليمانية،2016.

11-زانا رؤوف حمة كريم ودانا عبدالكريم سعيد، المبادئ العامة في القانون الإداري – الكتاب الثاني، مطبعة يادكار، سليمانية،2017

12-سامي جمال الدين، قضاء الملائمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010

13-سليمان مرقس، في أصول الأثبات وإجراءاته – الأدلة المقيدة، ط5، الوافي 13، المنشورات الحقوقية،2019

14-شريف أحمد بعلوشة إجراءات التقاضي أمام القضاء الإداري، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، 2016.

15-صالح حسب الله، الرقابة القضائية على أعمال الإدارة، ط1، مركز المحمود لتوزيع الكتب القانونية، القاهرة، 2003.

16-طعيمة الجرف، القضاء الإلغاء، دار النهضة العربية القاهرة، 1877

17-عايدة الشامي، خصوصية الأثبات في الخصومة الإدارية، المكتب الجامعي الحديث، بدون مكان النشر، 2008.

18-عبد الرحمن نورجان الأيوبي، القضاء الإداري في العراق حاضره ومستقبله، دار مطابع الشعب الإتحاد الاشتراكي العربي، بغداد، 1965

19-عبد العزيز عبد المنعم خليفة، الأثبات أمام القضاء الإداري، ط1، دار الفكر الجامعي، الأسكندرية،2008
20 عدنان محمد عباس دبو الزيدي، دور القضاء الإداري العراقي في إرساء المبادئ العامة للقانون، ط1، مكتبة القانون المقارن، بغداد، 2022
21-عزالدين الديناصوري وحامد عكاز، التعليق على قانون الأثبات، مركز الدلتا للطباعة، بدون مكان وسنة النشر.
22-عصمت عبد المجيد بكر، شرح قانون الأثبات، طبعة مزيدة ومنقحة، مكتبة السنهوري، بيروت، 2018.
23-علي حسن العامري، الدعوى الإدارية ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع 2022.
24-علي عبد الرحمن منغر، التعسف في إستخدام السلطة من قبل الموظف العام، ط1، هاتريك للنشر والتوزيع، أربيل، 2023
25-فكير جهود علي، عيب الإنحراف في إستعمال السلطة وآثاره على القرار الإداري، دار الجامعة الجديدة، ط1، الأسكندرية، 2020
26-قدري عبد الفتاح الشهاوي، نظرية الأثبات في المواد المدنية والتجارية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006
27-مازن ليلو راضي، أصول القضاء الإداري، ط1، دار النيبور للطباعة والنشر والتوزيع، العراق - بغداد، 2016
28-مازن ليلو راضي، القانون الإداري، ط3، مطبعة جامعة دهوك، 2010
29-مازن ليلو راضي وزانا رؤوف حمة كريم ودانا عبد الكريم سعيد، القضاء الإداري، ط1، مطبعة يادكار، السليمانية، 2020
30-ماهر صالح علاوي الجبوري، مبادئ القانون الإداري، شركة العاتك لصناعة الكتب، بغداد، دون سنة النشر.
31-ماهرعباس ذيبان الشمري، وسائل الأثبات في الدعوى الإدارية، مكتبة السنهوري، بيروت،2018.
32-مايسة غنيم، القرائن ودورها في الأثبات الجنائي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2019.
33-محمد احمد محمد زكي، نظام الأثبات أمام القضاء الإداري، دار النهضة العربية القاهرة، بدون سنة النشر
34-محمد شكري سرور، موجز أصول الأثبات في المواد المدنية والتجارية، دار الفكر العربي، القاهرة،1986
35-محمد عبد الحميد مسعود، إشكاليات إجراءات التقاضي أمام القضاء الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009.
36-محمد علي الخلايلة، القانون الإداري، ط 1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010
37-محمد علي عطا الله، الأثبات بالقرائن في القانون الإداري والشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013
38-محمد نصير محمد، الوافي في حجية الأثبات بالقرائن وتطبيقاتها في القانون الإداري، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014.
39-محمود عبد علي الزبيدي، دور القاضي الإداري في تحقيق الموازنة بين سلطة الإدارة وحقوق المتقاضين في المرافعات الإدارية، ط1، دار المسلة، بغداد،2021.

40-مرعى محمد عبد الله الفلاح، الأثبات بالقرائن أمام القضاء الإداري، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية، 2019.
41-مصطفى عبد العزيز الطراونة، القرائن القضائية لإثبات عدم مشروعية القرار المطعون به، ط1، دار الثقافة للشر والتوزيع، عمان،2011
42-هشام عبدالمنعم عكاشة، دور القاضي الإداري في الأثبات، دارالنهضة العربية،القاهرة، 2003.
43-همام محمد محمود وعصام أنور سليم، النظرية العامة للإثبات في المواد المدنية والتجارية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.
44-ورود سالم خلف الشمري، سلطة القاضي الإداري في تقدير أدلة الأثبات، ط1، هاتريك للنشر والتوزيع، أربيل، 2023
45-الياس جوادي، الأثبات في المنازعات الإدارية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2018.
46-مجموعة باحثين بإشراف أ.د.حنان محمد القيسي، إجراءات التقاضي أمام القضاء الإداري،ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2021.

المتون والقوانين

الدستور العراقي لعام 2005
القانون المدني العراقي رقم (40) لعام 1950 المعدل
القانون الأثبات المصري رقم (25) لعام 1968 المعدل
القانون الأثبات العراقي رقم (107) لعام 1979 المعدل
القانون المرافعات المدني العراقي
قانون مجلس الدولة العراقي رقم (65) لعام 1979 المعدل
قانون رقم (46) لعام 2000
قانون مجلس شورى إقليم كوردستان – العراق رقم (14) لعام 2008.

الرسائل والاطاريح

1-إيمان أحمد يعكوب، دور القاضي الإداري في إنشاء القاعدة القانونية، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2022
2-رائد محمد يوسف العدوان، نفاذ القرارات الإدارية بحق الأفراد، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2012 -2013
3-عبيرموسى محمد عابد، الأثبات القانوني أمام القضاء الإداري، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2017.
4-عمار حسين على المرسومي، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى كلية القانون، جامعة بغداد، 2019.
5-قتيبة نزار قاسم العنكبي، عيب إساءة إستعمال السلطة أو الإنحراف بها، أطروحة الدكتوراه، مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، 2018.

الموسوعات والقرارات القضائية

1- قرارا وفتاوى مجلس الدولة العراق لعام 2010
2- قرارات وفتاوى مجلس شورى العراق لعام 2012
3- لفتة هامل العجيلي، من قضاء المحكمة الإدارية العليا، ج1 مكتبة السنهوري، بيروت،2019

4- لفتة هامل العجيلي، من قضاء المحكمة الإدارية العليا، ج2 مكتبة السنهوري، بيروت،2019
5- لفتة هامل العجيلي، من قضاء المحكمة الإدارية العليا،ج3 مكتبة السنهوري، بيروت،2019
6- أحمد جدوع حسين التميمي، قضاء الإلغاء وتطبيقاته العملية في محكمتي القضاء الإداري والموظفين، ط2، مكتبة القانون المقارن، بغداد،2021.

البحوث القانونية

1-سعد محمد سعيد العنبكي، العقوبات المقنعة ورقابة القضاء الموظفين، بحث منشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 12، العدد1، حزيران / 2021
2-فوزي أحمد إبراهيم حتحوت، دور القرائن القضائية في الأثبات الإداري، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، العدد 67، ديسمبر2018.

المصادر الأجنبية

Anby ET prago – traite de contentieux administrative – tome 2- 1984.
Mrcel Waling, Parecis de droit administrative, Paris, 1969
Roger Bonnard, paresis de droit administrative – parte Generade, Recueil Sirey m Paris, 1935
Andre de Laubadaere, manual de droit administrative, Dixie edition, L.G. D.J, 1986,
C.E. 10 / 2 /1928, Companies Pyrene enne de trans Ports Par taxi. Rec,

المصادر الألكترونية

محمد خليفة جبودة، سلطات القاضي الإداري في سد النقض التشريعي توجيه الإدارة، بحث منشور على الموقع الألكتروني: https // supreme court.gov.ly.، ص3، تأريخ الزيارة 2023/11/6.
د. صعب ناجي عبود، الآلية المتبعة من قبل القاضي الإداري في خلق القاعدة القضائية، بحث منشور على المقع الألكتروني الآتي:
https//www.iasj.net –iraqi academic scietfic journals ص6 ومايليها، تأريخ الزيارة 2023/11/7
د.عثمان ياسين علي، التطور التشريعي للقضاء الإداري في العراق ومواكبته في إقليم كوردستان، بحث منشور على الموقع الألكتروني الآتي: https//conferences ,tiu, edu.iq /ilic/wp-content بتأريخ 2023/11/8

The authority of the administrative judge in deducing judicial evidence and its authority in proof in administrative litigation (analytical - comparative study)

Prof. Dr. Dana Abdul Karim Saeed
College of Law/University of Sulaymaniyah
Lecturer: Razan Saeed Hama Sharif
College of Law/University of Sulaymaniyah
dana.saeed@univsul.edu.iq

Abstract:

The judicial presumption is one of the indirect evidence in the administrative proof, because it is not directly focused on the fact to be proved, but rather deduced from the methods of deduction, and it focuses on another incident closely related to the incident to be proved, and the second incident is an alternative proof of the first incident as an original fact deduced and the administrative judge with his diligence, knowledge and intelligence deduces it from the subject of the lawsuit and its circumstances, and the importance of this type of evidence in the administrative proof is highlighted because of the privacy of the administrative lawsuit and this has been reflected in his role and its authority in proof.

Keywords: authority, judicial evidence, administrative litigation.

القبيلة ودورها السياسي في ليبيا

أ.د منى حسين عبيد
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد
Mona.obaid@cis.uobaghdad.edu.iq

المستخلص:
تعد ليبيا واحدة من الدول التي تتميز بالتنوع القبلي، اذ تمارس دورًا فاعلًا في العملية السياسية وفي صنع القرار السياسي؛ وذلك كونها أي القبيلة قادرة على احتضان الأفراد والتحكم في مساراتهم السياسية، ولعل هذا ما جعلها تحظى بالاهتمام من قبل النظام الملكي الذي اعتمد كثيرًا على القبيلة في إدارة شؤون الدولة ومنح العديد منهم الكثير من الامتيازات والمناصب العليا في الدولة. إلا أن توظيفها السلبي في عهد معمر القذافي كأساس لاستمرار الحكم وكسب الولاء للقذافي كان سببا في عدم تكوين دولة مؤسساتية، حتى أن تأثير القبيلة انعكس سلبًا بعد ثورة شباط 2011، على الوضع السياسي في ليبيا، إذ أدت الصراعات القبلية إلى حدوث الانقسامات بين القبائل الليبية وتحديدا بين قبائل الشرق والغرب مما كان لذلك تأثيره في تحديد شكل ومسار الدولة الليبية.

الكلمات المفتاحية: القبيلة، التنوع القبلي، النظام الملكي، الانتفاضة، العملية السياسية.

المقدمة: introduction

كانت القبيلة وما زالت تمثل الكيان الجامع لكل تجمع بشري متجانس، فقد مارست القبيلة دور فعال في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقد كان للقبيلة مكانتها في المجتمعات العربية فهي تتفرع إلى بطون وأفخاذ، وكان لاتساع نطاق تأثيرها دور في أن يصبح لها دورها المؤثر سواء من حيث قيادة أفراد القبيلة وتوفير الحماية لهم، أو من خلال سن القوانين وتشريعها بالشكل الذي تكون فيه محط احترام من قبل أفراد القبيلة نفسها. وبالرغم من أن القبيلة قد اختفت في بعض دول العالم إلا أنها مازالت تؤدي دوراً مؤثراً في العديد من المجتمعات البدوية والفقيرة ولاسيما تلك الموجودة في أفريقيا، إذ أن لها دور كبير في صنع القرار السياسي. وتعد ليبيا واحدة من اهم الدول التي أدت فيها القبيلة دور فاعل فالمعروف أن المجتمع الليبي مجتمع قبلي رغم أن معظم سكانه يعيشون في المدن إلا أن القبيلة فيه بارزة وبشكل كبير ولاسيما في العملية السياسية، فقد كان الدور السياسي للقبيلة واضح منذ فترة الاستعمار إذ قادت القبيلة الكفاح المسلح ضد الاستعمار الإيطالي، وتعزز دورها خلال العهد الملكي الذي قدم الدعم للقبائل ومنح الكثير منها مناصب عليا في الدولة. وفي عهد الرئيس معمر القذافي نجد أن دور القبيلة اخذ بالتراجع وذلك بسبب ولاء العديد منها للنظام الملكي، ولكن مع مرور الوقت عمل الرئيس الليبي معمر القذافي على منح القبيلة مكانة مهمة في المجتمع الليبي بل وفي الحياة السياسية بالشكل الذي أخذت تلك القبائل تؤثر وبشكل كبير في مجريات الشأن الليبي.

أهمية البحث: تنبع أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي تقوم به القبيلة في ليبيا وتأثيرها في العملية السياسية، إذ تم التركيز على دراسة الواقع القبلي في ليبيا، وطبيعة علاقتها بالأنظمة السياسية التي تعاقبت على الحكم في ليبيا.

هدف البحث: تهدف الدراسة بيان مدى تأثير القبيلة في الحياة السياسة الليبية وكيفية تعامل النظام الليبي معها.

إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في أن ليبيا شهدت بعد سقوط نظام معمر القذافي حالة من التصعيد والحرب بين القبائل الليبية بسبب غياب المؤسسة السياسية وفقدان الأمن في الداخل الليبي.

فرضية البحث: وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن العامل القبلي له تأثير كبير في المجتمع، ولا يمكن لاي سلطة سياسية تتولى الحكم في ليبيا أن تتجاهل دور القبيلة في العملية السياسية، أي أن هناك علاقة تفاعلية بين القبيلة وأداء النظام السياسي في ليبيا.

منهجية البحث: لبيان دور القبيلة السياسي في ليبيا فقد تم الاعتماد على عدة مناهج منها المنهج التاريخي للوقوف على دورها التاريخي في مقاومة الاحتلال الإيطالي فضلا عن المنهج الوصفي وذلك لوصف طبيعة علاقتها بالأنظمة السياسية في ليبيا إلى جانب المنهج المقارن وذلك لمقارنة السياسة التي اعتمدتها الأنظمة السياسية تجاه القبيلة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للقبيلة

The conceptual framework of the tribe

القبيلة هي رابط اجتماعي تقوم أساساً على رابطة دم حقيقية أو رابطة مكتسبة في الغالب ينتسب معظم أفراد القبيلة إلى جد واحد لكن ذلك لا يمنع من انتماء أخرين إلى القبيلة لاعتبارات أخرى تم التعرف عليها من قبل ما فسره ابن خلدون بقوله" اعلم انه من البين ان بعض من أهل الأنساب يسقط إلى أهل نسب أخر بقرابه الدم أو حلف أو ولاء أو الفرار من قومه بجناية أصابها فيدعى بنسب هؤلاء ويعد منهم في ثمراته لأنه لا معنى لكونه من هؤلاء أو هؤلاء إلا جريان أحكامهم وأحوالهم عليه وكأنه التحم بهم ثم انه قد يتناسى النسب الأول بطول الزمان" ويذهب إلى أهل العلم فيخفى على الأكثر ولم يتغير المفهوم الخلدوني للقبيلة رغم مرور عدة قرون فالقبيلة في ابسط تعريف لتكوينها هي مجموعه من العشائر أو الأفخاذ أو اللحمات (كما تسمى في ليبيا) وتوجد في ليبيا لدى معظم القبائل أفخاذ أو لحمات أو عائلات لا ترتبط بالقبيلة برابطه الدم وإنما انظموا لها لأسباب أخرى كالتي ذكرها ابن خلدون غير انه مع مرور الزمن والتزاوج والتفاعل اصبحوا جزءا من كيان القبيلة[1]. وجهت العديد من الانتقادات لهذا التعريف كونه تجاهل البعد السلالي للقبيلة الذي يبعث نوع من الإحساس السلالي العرقي الذي يزيد من التلاحم والانسجام بين مكوناتها كون الجميع ينحدرون من سلف واحد وتربط بينهم أواصر الدم والقربى. والواقع إن البعدين السلالي والاجتماعي يتحدان لمفهوم القبيلة والانتماء القبلي، فالقبيلة تشتق من التقابل والانتماء والتجاوز في بقعه أرضية مشتركة متقاربة، فالعشيرة مشتقة من لفظ المعاشرة أو الاختلاط الحميم والالتصاق والتماسك[2].وشاع استخدام مفهوم القبيلة في أبحاث الأنثروبولوجيا على وجه التحديد، وهي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي التقليدي على غرار الأسرة والعشيرة يتميز أفراد القبيلة بعدد من الملامح والخصائص المشتركة تأتي في مقدمتها صله القرابة أو الرابطة الدموية فضلا عن اللغة والدين وعناصر أخرى والقبيلة انتماء يحمله الأفراد لها يجد من خلالها انتمائهم الاجتماعي والثقافي والسياسي والعصبية تمثل احد سمات التلاحم القبلي كما يؤكد البعض

1 - البشير علي الكوت، الدور السياسي للقبيلة في ليبيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، العدد17، 2018، ص94-95.

2- بلال اوصيف، الصراع القبلي وإشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد 2011، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد

الأخر منهم على أن القبيلة تعني ذلك التنظيم الاجتماعي القائم على القرابة والعصبية لكن هذه الرابطة بين أعضاء المجموعة القبلية العربية لم تحدد بالقرابة الدموية فقط بل كثيرا ما حددتها" الرابطة السيكولوجية" وفقا لتعبير ابن خلدون وتحكم فيها "التضامن الألي" كما صوره الفرنسي دوركايم[1]. ويتعداه إلى المجال الجغرافي و الثقافي (اللغوي خاصه) كروابط تجعل من القبيلة وحدة متماسكة وقد يأخذ الرابط القبلي شكلا سياسيا عندما تكون في القبيلة سلطة مركزية تمارس سلطات سياسية، كما كان عليه الحال عند الكثير من القبائل الأفريقية جنوب الصحراء قبل الاحتلال الأوروبي للقارة، فقد تمتع رئيس القبيلة أو كبيرها بسلطات سياسية الطابع في مرحله ما قبل الدولة أو شبه الدولة ومن هذه السلطات إعلان الحرب واستقبال الضيوف الأجانب و جبايه الضرائب والقضاء والتصرف في الأراضي وغيرها، كما كان للقبيلة مؤسسات سياسية من قبيل مجالس المستشارين أو الحكماء(كبار السن) ومجالس البلاط (أقارب الحكام) والتي لها دور سياسي كونها تشكل ضوابط لممارسة السلطة وتقديم الاستشارات لرئيس القبيلة[2]. القبيلة ليست اختيارا بقدر ما هي نتاج بيئة بدوية بدائية تقوم فيها العلاقات على الأبوية والرعوية. فهي الحاضنة في زمن لم تعرف أو لم تمارس فيه القوانين والمؤسسات التي يمكن أن توفر للأفراد الرعاية وتحمي مصالحهم بل كانت الأعراف القبلية هي المهيمنة وذلك أيضا في غياب العلاقات المهنية التي يمكن أن تكون بديلا للقبيلة ورغم التحول الرسمي نحو الدولة والتحديث الذي شهدته الكثير من المجتمعات القبلية ومنها ليبيا، إلا أن القبلية كسلوك وممارسة مازالت تسم سلوك الأفراد بما فيها السلوك والممارسة السياسية [3].

أولاً: خارطة التوزيع القبلي في ليبيا

Map of tribal distribution in Libya

تضم ليبيا العشرات من القبائل الليبية التي تتوحد في اللغة العربية والديانة الإسلامية بالأغلبية المطلقة لكنها تتمايز وتختلف من حيث العرق والأصل من خلال الاختلاف في رابطه الدم وهو ما انعكس على طبيعة المستوى المعيشي والرقعة الجغرافية فضلا عن الظروف التاريخية التي جعلت قبيلة ترتكز شرقا دون التوجه غربا وهي المعادلة التي أفرزت التنوع العرقي (الأصل) وكرست التوزيع والانتشار القبلي في ليبيا كما تحكم الموارد الاقتصادية أيضاً في الإمدادات الجغرافية بين القرب والبعد بين القبائل الليبية [4].

ويقوم المجتمع الليبي على المركب القبلي ولا تقوم القبيلة فيه على رابطة الدم فحسب بل هي مظلة اجتماعية يتعايش تحتها مختلف الأعراق والجماعات وقد تضم القبيلة الواحدة من أصل أمازيغي عربي أو تركي أو أفريقي حيث توفر الأمن والحماية لأفرادها وتضمن فرص العيش الكريم لهم ويعد عنصر القبيلة مكونا أساسياً للمجتمع في ليبيا وعاملاً مهما في أركان النظام الليبي السابق (معمر القذافي) الذي يقوم على التحالفات القبلية اكثر من التحالفات السياسية [5].

1- بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2021، ص47.
2- المصدر نفسه، ص47-48.
3- البشير علي الكوت، المصدر السابق، ص95.
4- المصدر نفسه، ص95.
5- بلال اوصيف، المصدر السابق، ص75.
1-المصدر نفسه، ص76.

تعد ليبيا أكثر البلدان التي تتواجد فيها القبائل إذ يصل عددها إلى 500 قبيلة وتتوزع القبائل في ليبيا في ثلاث مناطق وهي كالآتي [1]: -

أ- القبائل الليبية في المنطقة الغربية

A- Libyan tribes in the western region

تعد المنطقة الغربية في ليبيا من أكثر المناطق التي تضم القبائل الليبية حيث تقع العاصمة طرابلس وتتوزع القبائل الليبية فيها كالآتي: -

- قبيلة ترهونه: من اهم وأكبر القبائل في المنطقة الغربية الليبية والتي تنقسم إلى 63 قبيلة فرعية وتتواجد في العاصمة طرابلس وهي تشكل حوالي ثلث سكان ليبيا.

- قبيلة ورفلة من القبائل الليبية الكبرى والتي يتجاوز عدد أبناء القبيلة إلى مليون ليبي وهم يشكلون سدس سكان ليبيا

-هذا إلى جانب عدد كبير من القبائل المختلفة وذلك مثل قبائل سرت وجادو ويفرن ونالوت وقبائل الرجبان والزنتان وقبيلة المشاشية والاصابع والعربان وولاد بريك والقوا ليش وقبائل زليتن، ومن القبائل الأخرى في المنطقة الليبية هي قبائل الصيعان والنوايل والنواحي الاربع والعجيلات والزاوية.

ب- القبائل الليبية في المنطقة الشرقية

B- Libyan tribes in the eastern region

- أما عن القبائل التي تقطن في الشرق الليبي ومن بينها قبيلة برقة وهي من أشهر واهم القبائل التي تدعم النظام والحكومة والجيش في ليبيا.

-وتنقسم القبائل الليبية بالمنطقة الشرقية إلى أربعة أقسام وهم قبائل الجبارنة قبائل الحرابى قبائل المرابطين قبائل لحضور.

ج-القبائل الليبية في المنطقة الجنوبية

C-Libyan tribes in the southern region

- يقطن عدد كبير من القبائل في المنطقة الجنوبية الليبية ومن أشهر تلك القبائل قبيلة فزان وهي من أكبر القبائل الليبية في المنطقة

-ويتواجد عدد من القبائل الأخرى مثال قبائل أولاد سليمان والمقارحة وتحضيرات والتبوا والحساونة وقبائل وادي الحياة

-وكذلك قبيلة أولاد سليمان وهي واحده من اهم وأشهر قبائل الجنوب المتواجدة في مدينة سبها

-وكذلك قبيلة الطوارق وهي تتواجد في الصحراء الكبرى والتي ينتمي إليها القائد المسلم فاتح الأندلس طارق بن زياد واغلب من ينتمون إلى قبيلة الطوارق من الأمازيغية لذلك لقيت القبيلة تهميش كبير من الحكومة الليبية وليس لهم الحق في الهوية الوطنية أو امتلاك جواز السفر [2].

2- خارطة توزيع القبائل في ليبيا، نقلاً عن شبكة الإنترنت الموقع:- https://www.fekera.com/

3- المصدر نفسه، ص1.



خارطة توزيع القبائل الليبية نقلا عن الموقع: https://www.fekera.com/

المطلب الثاني: دور القبيلة في العهدين العثماني والإيطالي

The role of the tribe in the Ottoman and Italian eras

أدت القبيلة دوراً محوريا خلال مختلف العهود التي مرت في المجتمع الليبي عندما كانت ليبيا ضمن أقاليم الإمبراطورية العثمانية فقد اضطرت الإدارة المركزية في العاصمة إلى التعاون مع القبيلة لتتمكن من حكم البلاد فقدمت لبعض القبائل التي أرادت الاستعانة بها عددا من المزايا مثل تعيين المشايخ في احدى الوظائف الإدارية التي كانت معروفة في حينه (متصرف، قائممقام، ومدير) وولت بعضهم مهمات جمع الضرائب وأعفت بعض القبائل من دفع الضرائب، وكانت الضرائب هي المورد الرئيس لتدبير شؤون الإدارة المحلية وترسل نسبه منها إلى عاصمة الإمبراطورية في إسطنبول. وفي الحالات التي كان الجيش العثماني يضطر فيها إلى شن حرب على قبيلة تحدت السلطة المركزية كأن تمتنع عن دفع الضرائب مثلا. كان يطلب من القبائل المتعاونة مع السلطة المركزية مساعدتها في الحرب، ولم تثر تلك الإدارة عداوات جديدة وإنما استغلت العداوات التقليدية القديمة بين القبائل فكانت تختار جانبا وتنحاز إليه [1]. كانت بعض القبائل الليبية القوية تتمتع بشهرة تاريخية بالمحافظة على الاستقلال في مناطقها وفرض سلطتها على القبائل الضعيفة ورفضها الخضوع لسلطة مركزية وهذه القبائل إما أنها تستقر في مناطق بعيدة من العاصمة وإما إنها تتحرك في محيط واسع. واشتهرت قبائل عدة بمعاداتها الحكم العثماني، ودخلت معه في ثورات وحروب دامت سنوات عدة ولا يعني هذا أن النشاط العسكري الذي تقوم به قبائل كهذه موجه نحو الجيش العثماني، بل نحو قبائل أخرى بسبب علاقتها بالسلطة المركزية، ويأمر شيخ القبيلة اتباعه بالإغارة على قبيلة مستقرة في

1-مصطفى عمر التير، الثورة الليبية: مساهمة في تحليل جذور الصراع وتداعياته، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2020 ، ص42

واحه أو بلده للانتقام بسبب حادث معين، أو قد لا يسمح لقبيلته بمشاركه قبائل أخرى في صد هجوم خارجي، كما حدث خلال الحرب الليبية الإيطالية، بحجه إن الإيطاليين لم يصلوا بعد إلى مناطق نفوذه، فالوطن عند شيخ القبيلة هذا يعني منطقة جغرافية يتمتع فيها بنفوذ[1]. خطط الإيطاليون لاحتلال ليبيا ومهدوا لذلك بسلسلة من الإجراءات لكن الهجوم العسكري بدا في تشرين الأول 1911 عندما حاصرت قطع الأسطول الإيطالي المدن الساحلية الرئيسة، وخلال الأسبوعين الأولين تمكنت جيوش إيطاليا من الحصول على موطئ قدم في اغلبيه المدن الساحلية المهمة. في الواقع لم تنعم إيطاليا بفترة استقرار طويلة في ليبيا لاسيما إن أجزاء من البلاد لم تنته فيها المقاومة الوطنية إلا في بداية ثلاثينيات القرن العشرين لذلك لم تترك أثراً كبيرا في البناء الاجتماعي الليبي. كما إن التأثير الثقافي كان محدودا هو الأخر، وان ظهرت أثاره بصورة أوضح في مدينة طرابلس والمراكز الحضارية في الغرب الليبي لذلك عندما بدأت الإدارتان العسكريتان تسيير شؤون البلاد، وجدتا أن لشيوخ القبائل التقليديين مكانة اجتماعية، فتعاونت معهم وأقحمتهم في لجانها الاستشارية، للمحافظة على استقرار السكان في مناطقهم، ولتطبيق القانون والمحافظة على السلم الاجتماعي، اضطر كثير من الليبيين، لاسيما القبائل التي لم تهادن الإيطاليين ولم تقبل بالعيش في ظل الاستعمار إلى الهجرة في اتجاه البلدان المجاورة، واستمرت إيطاليا في بناء استعمار استيطاني، باعتبار إن بقائها على الأراضي الليبية سيستمر إلى الأبد، وعندما بدأت الحرب العالمية الثانية، شكل الليبيون في المهجر فرقا عسكرية ساعد جيوش الحلفاء الآتية من مصر، وكذلك التي دخلت البلاد من الجنوب[2]، وفي 24 كانون الأول 1951 أصبحت ليبيا دولة مستقلة باسم المملكة الليبية المتحدة[3].

المبحث الثاني: دور القبيلة ما بعد استقلال ليبيا 1951.

المطلب الأول: دور القبيلة في العهد الملكي

The role of the tribe in the royal era

التكوين القبلي يعد من أبرز العوامل التي أثرت في تشكيل الحياة السياسية في ليبيا على مر تاريخها. فقد قامت القبائل وزعماؤها بقيادة الكفاح المسلح ضد المستعمر الإيطالي ما بين عامي 1911 و1943، وعندما نجحت المقاومة في إجبار المستعمر الإيطالي على الخروج قامت عائلة الأدريسي بتمثيل ليبيا في اجتماعات الأمم المتحدة بداية من العام 1949. و قام رؤساء القبائل بعقد عدة اجتماعات كممثلين للشعب في بني غازي للتوصل إلى دستور للبلاد يؤطر لأول ملكية دستورية [4].رغم أن ليبيا استقلت عام 1951 كدولة دستورية [5]على أسس دستور المملكة الليبية الصادر في 7 تشرين الأول 1951 إلا أن

1-المصدر نفسه،43.

2- المصدر نفسه، ص46.

3- عادل عبد الحفيظ كندير، العملية السياسية في ليبيا في ضوء قرارات مجلس الأمن، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 511، 2021، ص 37.

4- تأثير القبلية على العملية السياسية في ليبيا: دراسة حالة لقبل وبعد ثورة فبراير 2011 ، نقلا عن شبكة الإنترنت الموقع: -https://www.afrigatenews.net/article

1-حصلت ليبيا على الاستقلال بعد مرحلة احتلال عرفت بشراسة المقاومة مع المناضل (عمر المختار)، وفظاعة انتهاكات المستعمر الإيطالي، انتتجت دولة استقلال ذات نظام ملكي (الملكية السنوسية) مفككة بين ثلاث ولايات كبرى (طرابلس، فزان، برقة)، لم تتمكن إلا في العام 1964 من التوحد وتعديل الدستور، للمزيد ينظر سهام الدريسي، مأزق الانتقال السياسي في ليبيا، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات،2018، ص10.

العامل القبلي كان حاضر بشكل مباشر وغير مباشر في تسيير شؤون الدولة ومؤسساتها، فقد أعطى الدستور للملك سلطة تعيين كل أعضاء مجلس الشيوخ البالغ عددهم 24ً عضواً (ثمانية أعضاء عن كل إقليم من أقاليم ليبيا الثالثة)، ومن خلال هذه السلطة أمكن للملك أن يراعي الطابع القبلي والجهوي للمجتمع الليبي، إذ يقوم باختيار أعضاء المجلس بناء على اعتبارات قبلية، وغالبا ما يقع الاختيار على أشخاص ذوي مكانة اجتماعية متميزة بين قبائلهم، وذلك لإرضاء القبائلً وخاصة الكبيرة بوجود ممثلين لهم في مؤسسات الدولة، في المقابل تم حظر تشكيل الأحزاب[1]. من ناحية أخرى شكلت القبيلة خلال فترة الحكم الملكي أصغر وحدة إدارية في إدارة الدولة، وأدى ظهور النفط في ليبيا وتصديره بكميات تجارية منذ مطلع ستينيات القرن الماضي إلى إحداث تغييرات كثيرة في أنماط الحياة والعلاقة بين النظام السياسي والقبيلة، فقد أصبح للنظام السياسي قدرة مادية توزيعية أكثر من ذي قبل، ولعل ذلك كان أحد الأسباب التي أدت إلى إلغاء النظام الفيدرالي في ليبيا بموجب التعديل الدستوري الذي تم عام1963 فكان التوجه نحو سلطة مركزية بغرض السيطرة على العائدات المالية الجديدة وإنفاقها بشكل مركزي، وساعد ظهور النفط على فرض التواصل بين أقاليمً ليبيا الثلاث المتباعدة (طرابلس وبرقة وفزان)، فتأثير العامل الاقتصادي كان كافيا لأحداث تغييرات سياسية واجتماعية، فقد تراجع التأثير القبلي لصالح السلطة المدنية المركزية، ولكن لا يمكن الزعم بنهاية هذا التأثير بالكامل. ولقد ارتبط تصدير النفط بكميات تجارية في ليبيا منذ العام 1963 ببرامج للتنمية طالت الكثير من القطاعات مثل التعليم والصحة والإسكان، ومهما يكن من تأثير لهذه البرامج التنموية [2]، إلا أن البلاد شهدت انقلاب عسكري قادة معمر القذافي من أيلول 1969 حينما كان الملك إدريس السنوسي في اليونان ومنها غادر إلى مصر وعاش لاجئا سياسيا في عهد الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر [3].

المطلب الثاني: دور القبيلة في عهد الرئيس معمر القذافي

The role of the tribe during the era of President Muammar to **AL- Gathafi**

ومع استلام القذافي الحكم على اثر انقلاب عام 1969 وإعلان الجمهورية بدلا عن الملكية حاول أن يكون في بداية حكمة إصلاحياً، وقد رفع شعارات رافضة ومعادية للقبيلة وقد عدها وقتئذ بحسب قوله(القوات الرجعية) لكن الواقع أن العامل القبلي لم ينتهي تأثيره على العملية السياسية، أي أن نظام القذافي كان مستندا على القبيلة في مجال عمله من خلال تقسيم العمل السياسي وتوزيع الأدوار والمهام وهذا الحال انتج بان تكون الحياة السياسية، تعاني من فراغ دستوري في تطبيق دولة المؤسسات، وانعدام القدرة على تكوين الأحزاب والنقابات، بسبب الاعتماد على القبلية وحدها بالمظلة الوطنية الرئيسة، واحيانا المنفردة التي يستطيع من خلالها المواطنون ممارسة أوجه النشاط العام بصورة شبه مستقلة وهو الأمر الذي أوجد قيادات قبلية اجتماعية تعمل على توفير الحماية وتحصيل الحقوق والوظائف في دوائر الدولة كلا حسب قربه وولائه للنظام الحاكم [4].

2- البشير علي الكوت، المصدر السابق، ص106.

المصدر نفسه، ص106-107.

3- إيناس مرشد، رسائل عمر المختار وإدريس السنوسي: سنوات اللجوء والمقاومة، القاهرة، كنور للنشر والتوزيع،2020، ص145

1-ناظم نواف إبراهيم، التفاعلات القبلية وأثرها في الحياة السياسية الليبية قبل وبعد 2011، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد45، 2020، ص63.

وضمن سعي القذافي الدائم لتوظيف القبيلة في الشأن اليومي لإدارة البلاد، قرر توسيع مجال المسؤولية الجماعية للقبيلة، إذ تتجاوز المجالات التقليدية التي اعتادت الاهتمام بها لتصل إلى مجال الأجهزة الأمنية والقضائية، فطلب أولا من كل قبيلة أن توقع وثيقة شرف تتعهد بموجبها تشديد المراقبة على أبناء القبيلة بهدف منعهم من الإنحراف، وأنحصر الانحراف بالنشاطات السياسية المعارضة لسياسته، سواء وُجد المعارض في الداخل أوفى في الخارج .وبعبارة أخرى، تتولى القبيلة المهمات نفسها الموكلة إلى جهازي الأمن الداخلي والخارجي .ليس هذا فحسب، بل تُضاف إليها مهمات تقع في مجال وزارة العدل ممثلة في محاكمة المتهم بالأسلوب التقليدي وتنفيذ العقوبة المقررة .وفي حالة عدم تنفيذ القبيلة للمهمة، فإن العقاب سيكون جماعيا، وستتحمّله القبيلة بجميع أفرادها [1].

وفي العام 1975 رجع الرئيس القذافي إلى القبيلة بقوة تمثلت في اللقب، إذ أضاف لقب القذافي، وكذلك فعل بعض المحيطين به من قبيلة القذاذفة .قد يرجع السبب في ذلك التغيير الجذري إلى المحاولة الانقلابية التي شارك فيها أربعة من أعضاء مجلس قيادة الثورة تبنّى القذافي برنامجًا جديدًا توجه نحو تعزيز مكانة قبيلته من طريق تقوية علاقاتها بقبائل أخرى، موظفا الأساليب التقليدية نفسها التي عرفتها القبائل الليبية منذ زمن بعيد .ولأن البرنامج كان تحت رعايته خصصت وسائل الإعلام المحلية مساحات كبيرة لتسليط الضوء على النشاطات التي قام بها القذافي، ولفتت الأضواء الإعلامية التي سُلّطت على ذلك البرنامج انتباه الليبيين فتسابقوا نحو التعبير عن انتماءاتهم القبلية بمختلف الوسائل . فبعد أن كان الولاء القبلي يُحتفظ به ضمن المسكوت عنه من الموجودات، أصبح يُعبَّر عنه بطرائق تجعل أضواء برامج الإذاعة المرئية تنجذب نحوه؛ فخُصصت ساحات في المدن لشباب كل قبيلة يبرز فيها اسمها بوضوح، كما نُظمت نشاطات اجتماعية ورياضية باسم القبيلة وتحت رعايتها .وفي مجال العمل، يتجلّى الولاء القبلي بوضوح من دون خوف أو وجل .وإذا وجد كثيرون في القبيلة فوائد مادية ونفسية واجتماعية، فإنها في المقابل تضع على الفرد ضغوطا منوّعة نتيجة مطالبته بمساعدة أخيه، ظالماً أو مظلومًا .ولتطبيق هذا المبدأ، يخترق الولاء القبلي حدود القانون، فيتدخل أعضاء القبيلة للإفراج عن محكوم بالسجن مثلًا، أو حتى إسقاط عقوبة الإعدام عمّن صدر عليه الحكم، وهو في انتظار التنفيذ كما كانت القبيلة تتدخل لتسوية خلافات وحلّ مشكلات بين مدن أو قبائل متنازعة وحتى متحاربة، تعجز الحكومة المركزية عن معالجتها [2].

وفقا لذلك ازدهر دور القبيلة طول فترة حكم القذافي وتحت هيمنة الأخير .وعليه فان دور القبيلة في مرحلة حكم القذافي مر بمرحلتين: الأولى – مرحلة التذويب والتهميش، والتي بدلت مع بداية حكمه والتي عمد فيها إلى تحجيم دور القبائل. والثانية: كانت في مرحلة الاحتواء والتوظيف، أي استغلال القبيلة من خلال جعلها تتحكم في عموم الحياة السياسية [3]. وقد مارس الرئيس الراحل معمر القذافي خلال مدة حكمه الممتدة ما بين العامي (1969 -2011) دوراً كبيراً على وتر استثمار (القبيلة) لتثبيت أركان نظامه واستمرار حكمه لأطول فترة ممكنة من خلال تقريب بعض القبائل ذات الثقل في المجتمع من حاشيته، وكان يغدق أو يبذخ عليهم الهدايا والمزايا، لضمان ولائهم الخاص لحكمه، من

2- مصطفى عمر التير، المصدر السابق، ص52-53

3-المصدر نفسه، ص55

1-ناظم نواف إبراهيم، المصدر السابق، ص2.

اجل فرض السيطرة على بلاده وقبائلها المتعددة، وهذا ما حصل لمدة (أربعة) عقود من التحكم المفرط، بجميع المحيطين به، هذا السلوك أو التصرف من لدن القذافي قد افرز إلى اعتماد الليبيين على قبائلهم، لإيجاد الحماية وتحصيل الحقوق من وظائف في أجهزة الدولة، كل بحسب قوته وعلاقاته القبلية أو درجة قربه، وولائه لنظام الحكم في وقتها. الملاحظ أن القذافي كان يتعامل مع القبائل بخطين، **الأول**: كان يتظاهر بالإطاحة بسلطة القبائل. أما **الثاني**: وهو ما يشير إليه الواقع الفعلي، والقائم على تعزيز مكانة ودور القبائل في ليبيا. وعليه فقد حظيت القبائل في عهد القذافي بمكانة مهمة من خلال توظيفها في حماية نظامه السياسي وقتها، بشكل يشبه تقريبا نظام (المحاصصة) القائم على الأمر والطاعة، لرأس النظام(القذافي) !، اذ كان يتعامل مع القبائل بطريقة تشبه (العصا والجزرة)، فالقبائل الموالية أو المطيعة للنظام، كانت تحظى بمكانة ومتميزة ولها الامتيازات المادية والمعنوية الممنوحة لها، فضلا عن المناصب السياسية والأمنية في دوائر الدولة بينما تعامل عكس ذلك مع القبائل المعارضة وأصابها التهميش والحرمان من تلك الامتيازات والهدايا[1] مثال لذلك فقد اعتمد القذافي في تجنيد الضباط على ثلاث قبائل وهي (القذافة، والمقارحة، وورفلة) وكانت هذه القبائل الساندة لنظامه السياسي، أي إن القبائل التي كانت موالية للقذافي يعطي لها المال وفرص العمل، من اجل شراء وكسب ودها للوقوف في وجه أي معارضة داخلية لاسيما في الإقليمين الجنوبي والشرقي من ليبيا في الجانب الأخر كانت القبائل غير الموالية أو المعارضة للنظام تواجه (العقوبات والقمع والحرمان) من ابسط الحقوق السياسية والمدنية، وهذا يؤشر إلى أن فترة حكم الراحل معمر القذافي تشير إلى الحضور الكبير للفاعل أو العامل القبلي في سياسة توظيف القبائل في خدمة مصالحه الخاصة على حساب المصلحة الوطنية، وهو كان يعلم بثقافة القبيلة المرسخة فعمد على استغلالها لصالحه وإعادة إنتاجها، بشكل يحقق طموح استمراره بالحكم[2]. إزدهرت القبلية طوال حقبة القذافي التي أمتدت اكثر من أربعين عاما تحت عباءة نظامه السياسي الفاشي من خلال المؤتمرات الشعبية، واللجان الشعبية، ومن خلال عمليات التصعيد والاختيار الشعبي للقيادات. فقد انتشر في ليبيا إبان عهد القذافي عملية "الكولسة"، وهي التنسيق والتشاور والاتفاق بين القبائل لتسمية أمين مؤتمر أو شعبية (محافظة) في الخفاء. وهو ما يعني أن الفائز بالمنصب لن يكون من خارج القبيلة في أغلب الحالات.[3] عمل على تأسيس مؤسسة تعرف ب (القيادات الشعبية الاجتماعية) والتي تضم اغلب القيادات القبلية، والغرض من نشأة تلك المؤسسة هو لمراقبة أي معارضة كما أسلفنا، من اجل مواجهتها والغرض الرئيس هو محاولة اختراق القبائل الليبية، وكسب ولائها، أيضاً بأي ثمن، لأجل إفشال أي مخطط أو ظهور أصوات معارضة، تنادي بها القبائل أيضاً حصل إنشاء ما يسمى (بتنظيم الحرس الشعبي) والذي ضم كبار السن من القبائل المتطوعين لحمل السلاح، والدفاع عن النظام السياسي وقتئذ، مقابل الحصول على الامتيازات المادية. والمعنوية وكذلك فرض العقوبات على أفراد أي قبيلة تعارضه، وإبعاد أبناءها من مؤسسات الجيش والسلطة، مثال تم نفي العديد من أبناء (مدينة الوليد)عندما حاول أبنائها بحركة الانقلاب ضد القذافي في العام (1996) اثر تلك

2- المصدر نفسه، ص64.

3- المصدر نفسه، ص65.

1-تأثير القبلية على العملية السياسية في ليبيا: دراسة حالة لقبل و بعد ثورة فبراير 2011، نقلا عن شبكة الإنترنت الموقع:- https://www.afrigatenews.net

المحاولة قام القذافي بإعدام الجناة القائمين بتلك المحاولة عام 1997، الأمر الذي أنتج حالة من التوتر والنزاع بين نظام القذافي، وتلك القبيلة وتم حرمان وإبعاد أبناء تلك القبيلة من جميع مؤسسات ودوائر الدولة وهذا يؤشر إلى ان فترة حكم الراحل معمر القذافي تشير إلى الحضور الكبير للفاعل أو العامل القبلي في سياسة توظيف القبائل في خدمة مصالحه الخاصة على حساب المصلحة الوطنية، وهو كان يعلم بثقافة القبيلة المرسخة فعمد على استغلالها لصالحه وإعادة إنتاجها بشكل يحقق طموح استمراره بالحكم. وفقا لذلك لم يكتفي القذافي عند ذلك الحد، من استثمار القبائل، فقد اصدر ما يسمى ب (وثيقة الشرف) والتي صادق عليها مؤتمر الشعب في 1997، ووقعت عليها القبائل وتعهدوا بموجبها بتقديم الدفاع والولاء للنظام السياسي، ضد أي تهديد يشكل خطر لآمن، النظام وديمومته، فضلا عن الوقوف بوجه أي قبيلة تقوم باي معارضة، والتأكيد على أحقية هذا النظام بتطبيق العقوبات الجماعية [1] للقبائل المعارضة للنظام من خلال الحرمان من الخدمات الحكومية وإبعاد أبنائها من العاملين هذا السلوك قد أصبحت القبائل بموجبه وسيلة ناجحة للتوظيف السياسي اكثر من كونها تركيبة مجتمعية تسكن في ليبيا، أي القبيلة في فترة حكم القذافي تحولت إلى وسيلة يعتمد عليها الفرد للاحتماء من الدولة ووسيلة للدولة للاحتماء من الأفراد وهذا الحال بمجمله قد حول القبيلة إلى شريك، رسمي في العملية السياسية الليبية[2].

وقام القذافي باستخدام عائدات النفط الهائلة ـ والتي مثلت معظم أوجه الدخل للدولة الليبية منذ اكتشاف حقول النفط في نهاية الخمسينيات ـ في شراء ولاء القبائل من خلال توزيع بعض عوائد النفط مباشرة عليهم وعلى أعضاء قبيلتهم، وأيضاً من خلال توفير نظام دعم مالي ومادي يقوم بتوفير معظم متطلبات الحياة اليومية من غذاء ووقود وفرص تعليم وعمل بصورة شبه مجانية لجميع المواطنين. وعلى هذا الأساس استطاع القذافي طيلة عهده توظيف قبائل كبيرة وصغيرة في الشرق والغرب والجنوب حتى إنها تعهدت بالدفاع عنه إلى آخر لحظة في حكمة [3]. وتذكر بعض الكتابات خلال السنوات الأخيرة من عمر النظام السابق إلى اشمئزاز واضح من دور القبيلة في تجيير آليات النظام السياسي لصالحها، وذلك على حساب المواطنة والمساواة والكفاءة والإنصاف وغيرها من المعايير المدنية السامية التي اكتسحتها القبيلة، فالبعض على سبيل المثال، يرى أنه لابد من وضع حد للمحاصصة القبلية والولاء للنظام لصالح الكفاءة والمواطنة [4]، إن تراجع معدلات التحديث والتنمية لصالح شعارات تدعو للتقشف وتمجد القبيلة والبادية على حساب المواطنة والقانون والتحضر كانت مجرد شعارات واهية انتهى مفعولها، لقد تحول نظام القذافي إلى نظام متخشب لا يستجيب للمطالب الضرورية في الداخل أو للتحولات الحاصلة في العالم، وقد كان النظام مزهوا بقوته وسيطرته على الأوضاع في الداخل بعد أربعة عقود من الحرب على كل أنواع المعارضة التي ظن أنه أخرسها إلى الأبد، ولعله من المفارقات أن يكون الحراك القبلي الذي استقوى به النظام في السابق هو نفسه الذي ساهم في إسقاط نظامه، فبينما كان هذا النظام يقوم بمخاطبة القبائل واستنهاضها وتحشيدها للدفاع عنه ومواجهة "الغزو الصليبي" كما يسوق له كانت القبائل تصطف ضده على

2- ناظم نواف إبراهيم، المصدر السابق، ص64.
3- ناظم نواف إبراهيم، المصدر السابق65.
4- المصدر نفسه، ص1.
1-البشير علي الكوت، المصدر السابق، ص107.

الجانب الأخر المعارض، صحيح أنه لم يكن هناك شكل مؤسسي للقبائل ساهم في الإطاحة بنظام القذافي لكن الحراك المعارض له وبعد أن أعلن خروجه عليه احتمى بقواقعه القبلية، ففي الشرق قبائل برقة الكبيرة تناصر الثورة ضد النظام وفي الوسط قبائل مصراتة وفي الغرب قبائل الزاوية وفي الجبل قبائل الزنتان والرجبان وقبائل الأمازيغ، وبعض القبائل الأخرى كانت على الحياد أو منقسمة بين مؤيد ومعارض لاستمرار حكم القذافي[1]، وكان حتما أن تصل الأمور إلى درجة الانفجار في أول شرارة، ولم يعد مخاطبة القبائل للاصطفاف إلى جانبه مجديا فقد اكتشفت هذه القبائل أنه لا شيء جديد لدى النظام ليقدمه لها غير الوعود المفلسة، فكانت نهاية متوقعة لنظام لا يستجيب للتحولات والمطالب في البيئة المحلية المحيطة[2]

المطلب الثالث: ـدور القبيلة في الانتفاضة الليبية

The role of the tribe in the Libyan uprising

ساعدت تركيبة المجتمع الليبي القبلية على إنقاذ البلاد من التفكك الاجتماعي بعد انتفاضة شباط 2011[3]في ظل غياب مؤسسات الدولة وأجهزتها وانهيار النظام السياسي، فقد كان النسيج القبلي المتماسك الذي تسوده قيم التضامن الاجتماعي والقيم الدينية المعتدلة التي ترفض مختلف أشكال التفرقة والتشدد حصنا منيعا ضد تفكك المجتمع وانهياره وقد بدأت الإرهاصات الأولى للأزمة الليبية في منتصف كانون الثاني من العام 2011 تأثرا بالأحداث في تونس وكبديل لاحتواء بوادر الانتفاضة الشعبية منع القذافي التجمعات، وسعى إلى تخفيض أسعار المواد الغذائية، لكن دون جدوى إذ حدثت تظاهرة كبرى في بنغازي يوم 15 شباط 2011 وتدخلت على إثرها الشرطة وجرح أكثر من 38 شخص ولاسيما الشباب الذين نزلوا للتعبير عن احتجاجاتهم، وتواصلت الاحتجاجات دون سلاح، وفي 17 شباط واجهت الشرطة المتظاهرين بالنار برمي الرصاص على ركب المتظاهرين، فقط العديد من القتلى، وقد قدرت المنظمات الإنسانية أنه في بضعة أيام سقط على الأقل 300 قتيل[4].وقد فشلت أجهزة القذافي في قمع المظاهرات[5]، فحاولت دعاية

2- تشير المعلومات الليبية إلى أن الاستخبارات الإيطالية حذرت القذافي مبكرا من احتمالية الفوضى واحتمالية التدخل الدولي وكانت توقعاتها تشير إلى أن ليبيا ستكون بعد تونس مباشره وان جهات ليبية رصدت حراك غير طبيعي في تونس قبل الثورة التونسية بشهرين ما دفع القذافي للاستعجال في الحصول على معدات عسكريه خلال فترة قصيرة وقيام القذافي بأتخاذ قرار بإنشاء صندوق تنموي اجتماعي وقيامها بعمليات تحويل مالية كبيره تهدف الي معالجه الوضع الداخلي حيث سحبت ليبيا ما لا يقل عن 100 مليار دولار من أرصدتها الخارجية. وفي الوقت ذاته بدأت الاستخبارات الليبية بدعوة بعض الميليشيات الأفريقية وفصائل من المقاومة في الصومال و اطلقت العديد من أعضاء تنظيم القاعدة وسمحت لبعضهم بدخول ليبيا فيما اشرف القذافي على عقد تحالفات قبليه مع قبائل أفريقية ومع الطوارق وبعض الجماعات السلفية المقاتلة في الجزائر و جرى التفاهم معها على تسليم السلطة في المناطق التي تحدث فيها أعمال شغب وطلب من وحدات الجيش الليبي في المنطقة الشرقية ترك مواقعها والاستعداد للمعركة الكبرى، للمزيد من المعلومات ينظر باولو باقانيني نيقولا ستاريكوف، تاريخ ليبيا من عمر المختار إلى معمر القذافي، القاهرة، كنوز للنشر والتوزيع، 2012،ص286-287.

3-المصدر نفسه، ص108.

4- إن ما حدث في أوائل عام 2011 من انتفاضه شعبيه كان بدافع التخلص من الاستبداد والظلم والمطالبة بسياده العدل والديمقراطية وحقوق الأنسان، للمزيد ينظر: ـمحمد خليفة إدريس، ليبيا والحياد الدولي الأطر الإعلامية للأخبار وتحليلها، مصر، العربي للنشر والتوزيع، 2020، ص82.

1-خلايف سفيان، دور القبيلة في العملية السياسية في ليبيا بعد 2011، رسالة ماجستير غير منشورة جامعه العربي التبسي، تبسه، كليه الحقوق والعلوم السياسية،2021، ص40.

2- حصر اكثر من مفكر وباحث عربي الأسباب التي أدت في نهاية العام 2010 ومطلع العام 2011 إلى خروج الجماهير العربية إلى الشارع في مظهر احتجاجي مثل انفجارا لم يشهده الشارع العربي منذ زمن سارع محمد حسنين هيكل إلى وصف ما حدث بانه عمل خارجي تقف وراءه الدول العظمى بهدف أعاده رسم خارطة الشرق الأوسط

النظام إعطاء الحركة صيغة الانفصالية مستغلة بذلك الانقسام التقليدي في ليبيا بين الشرق والغرب، في محاولة حشد الغرب ضد الشرق، مع ذلك أضعف انضمام سكان المناطق الغربية في الزنتان وانضمام سكان المدن الساحلية مثل: مصراتة والزاوية إلى الاحتجاجات الأساس المنطقي لادعاءات النظام .كان حجم المشاركة في الانتفاضة كبيراً إلى درجة عجزت أجهزة الأمن عن مواجهتها ففتح القذافي سجون منطقة بنغازي كلها وأخرج مجرميها وأصحاب السوابق ووزع عليهم السلاح ومنح كل واحد منهم مبلغ 5000 دينار كما قام أحد رجاله بتوزيع سيارات لتفريق المتظاهرين. ثم تصاعدت الاحتجاجات بين صفوف المتظاهرين وقابلوا عنف النظام بالعنف فأحرق المتظاهرون الغاضبون من رد فعل قوات الأمن العنيف والخسائر التي تكبدوها، مراكز الشرطة مرددين عبارة " يسقط النظام " وهتافات تطالب برحيل النظام وإقامة نظام ديمقراطي. وخلال ثلاثة إلى أربعة أيام كانت جميع المدن من بنغازي إلى الحدود المصرية شرقا قد أصبحت في يد المنتفضين ثم خرجت مظاهرات في طرابلس تاجوراء والزاوية وثالوث، ونتيجة للصدام بين كتائب النظام والمنتفضين تحولت المظاهرات والاحتجاجات إلى نزاع مسلح بين الشرق والغرب [1]. وظل الاستقطاب السياسي للمعطى القبلي منذ اندلاع ثورة 17 شباط، عنصرا فاعلا متأثرا بما فرضته فترة ما بعد الاستقلال وبعد انقلاب عام 1969 في علاقة الدولة بالمجتمع الليبي، وبمقدار ما تنهض المشاعر الوطنية وتتوحد المطالب الشعبية في خضم ثورة متأثرة بمحيطها الإقليمي، نلمس بعض الحضور لهذا المعطى وتدخلاته السياسية، وهو حضور نلمسه لدى النظام أكثر مما نلمسه لدى المعارضة، وهذا الأمر طبيعي لان خاصية التوظيف السياسي للبنى التقليدية ظلت متلازمة لطبيعة سياسات النظام خلال مرحلة حكمه .وتجلى هذا الاستقطاب من خلال استنزاف الرصيد القبلي إعلاميا وعسكريا وسياسيا لتحريك المدن، فانطوى خطاب الأعلام الرسمي خلال الثورة على دعوة صريحة إلى هذا الاتجاه معتمدا على إثارة النعرات، وعلى عد الثائرين على النظام " مجموعة إرهابية ومتواطئة تهدد استقرار ليبيا". كما تندرج في هذا الاتجاه ظاهرة " المؤتمرات القبلية " التي كانت تعد دوريا وتصدر بيانات الموالاة وإشارات التأييد ورفض الاصطفاف وراء الثوار متوسلة عدة ذرائع، أهمها رفض التدخل الغربي [2]، ولعل في هذا التوجه ما يدفع إلى تحليل استراتيجيات الحشد السياسي لدعم الدولة، بالاستناد للبعد الديني، الذي يمثل نقطة حمراء لدى الشعب الليبي، يسعى النظام من خلالها إلى إحراج خصومه وجيرانه .كما ينسحب التوظيف السياسي للمعطى القبلي على علاقات النظام بالخارج، وبخاصة المحيط الأفريقي حيث أدت عمليات التجنيد الواسع وحشد

وبعبارة أخرى نسخه جديدة من سايكس بيكو و حدد خير الدين حسيب أربعة عناصر عدها أساسية لضمان انطلاق الانتفاضة في المقام الأول ثم يحتمل نجاحها أو فشلها وهذه العناصر هي كسر حاجز الخوف السيكولوجي سلمية الطابع، حد ادنى من التماسك الاجتماعي ومشاعر مشتركة للوحدة الوطنية، موقف الجيش أو القوات المسلحة من التمرد الشعبي المدني. وفي رأي حسيب، بالنسبة إلى انتفاضات الربيع العربي التي حدثت كلها توافرت العوامل الأربعة في حالتي تونس ومصر فحسب، لذلك حققت الانتفاضتان نتائج إيجابية، وفي رايه أيضاً، لم يتوفر للانتفاضة الليبية سوى عامل واحد وهو العامل الأول لذلك عانت الانتفاضة الليبية مشكلات معقدة ولم يستطع الثوار الليبيون تحقيق الهدف رقم واحد إلا بتدخل اجنبي مسلح، للمزيد من المعلومات انظر، مصطفى عمر التير، الثورة الليبية مساهمة في تحليل جذور الصراع وتداعياته، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020،ص 31 -32.

3- خلايف سفيان، المصدرالسابق، ص40-41

1-نبيل بوغازي، القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جـامعة 08 مـــاي 1945، كلية الحقوق والعلوم السياسة،2020، ص61.

مواقف الدعم إلى تحريك رصيد علاقات النظام القائمة على ما يمكن تسميته "سوق المواقف السياسية" التي أصبحت تتوازى عسكريا مع عمليات حشد المقاتلين المرتزقة. [1]

المطلب الرابع: -دور القبيلة بعد أحداث شباط 2011

The role of the tribe after the events of February 2011

أدت أحداث شباط 2011 وسقوط نظام القذافي إلى فراغ كبير على الصعيد السياسي، وهو فراغ كان يشغله ديكتاتور استطاع أن يجمع خيوط اللعبة السياسية في يديه على مدى أكثر من أربعة عقود من التمدد والتمادي، وكانت القبيلة خيط من الخيوط التي يتلاعب بها، أما وقد انهار هذا النظام فقد كان الفراغ شاملا ، فلا دستور يمكن الاحتكام إليه ولا تقاليد أو مؤسسات سياسية أو عسكرية أو أمنية أو بيروقراطية قادرة على السيطرة على الاوضاع، القبيلة لم تكن قادرة على لعب دور اجتماعي أو سياسي فاعل لاسيما بعد القضاء على زعاماتها التقليدية منذ أمد طويل، كانت القبيلة في كل تاريخ ليبيا السابق. تلعب دورا مسانداً أو ثانوياً لاسيما على الصعيد السياسي وهي مازالت كذلك تقريباً [2].

لم تتغير الأوضاع بعد فبراير/شباط،2011 بعض القبائل تخندقت وراء ميليشياتها ومجموعاتها المسلحة لتحقيق مصالحها، وبعض الأفراد احتموا بقبائلهم لتحقيق منافع شخصية، بعض القبائل دخلت في حروب مع قبائل أخرى لاسيما في غرب وجنوب ليبيا لأسباب غير مهمة في الغالب، ومنها على سبيل المثال الحرب بين قبائل الزنتان والمشاشية في جبل نفوسه، والحرب بين قبائل أولاد سليمان والقذاذفة في فزان، واقتحام ورشفانة عام 2014 من قبل تيار فجر ليبيا الذي ضم جماعات ينتمون لعدة مدن وقبائل أبرزها الزاوية، وهو ما خلف عداوة شديدة بين قبائل ورشفانة وقبائل الزاوية المتجاورة[3].

وفي اطار الانفلات الأمني في الجنوب تحولت مدينه اوباري الواقعة في جنوب غرب ليبيا إلى ساحة للحرب بين قبائل التبو والطوارق من اجل السيطرة على طرق التهريب وبيع النفط بطريقه غير رسميه والأشراف حقول النفط، يعد التبول اقليه في مدينه اوباري مقارنه بالطوارق الذين يشكلون الأغلبية هناك بعد سقوط نظام معمر القذافي استطاعت قبيلة التبو من توسيع نفوذها على حساب غريمتها قبيلة الطوارق وذلك بعد ان تحالفت مع ميليشيات الزنتان (المكون أساسي في قوات كرامه ليبيا التابعة لـ خليفة حفتر)[4]، فسيطروا على حقل الشرارة النفطي وتمكنوا من التحكم في طرق التهريب هناك. وقد برزت ردة فعل الطوارق في العام 2014 عندما تحالفت مع ميليشيات مصراته (القوة

2-المصدر نفسه، ص62.

3-البشير علي الكوت، المصدر السابق،ص108.

4- المصدر نفسه، ص108-109.

[1]- خليفه حفتر:- هو خليفه بلقاسم حفتر ولد عام 1943 في مدينه اجدابيا الواقعة في شرق ليبيا، التحق بالكلية العسكرية الملكية في بنغازي وتخرج منها في العام 1964 متخصصا في سلاح المدفعية كان احد الضباط الذين شاركوا مع القذافي في الإطاحة بالنظام الملكي عام 1969 انقلب بعد ذلك على القذافي أيام الحرب الليبية التشادية عندما وقع في الآسر عام 1987 ليغادر بعدها إلى الولايات المتحدة الامريكيه اعلن بعد ذلك (تأسيس الجيش الوطني) الليبي كجناح عسكري معارض للقذافي يعمل في الخارج، ونظم في العام 1993 محاولة للإطاحة بالقذافي بائت بالفشل عاد إلى ليبيا في أذار 2011 بعد ان تم استدعائه من قبل المعارضة الليبية، ذلك لقيادة القوات المسلحة التي انشقت عن القذافي، للمزيد ينظر:- عبد الله ناهض عباس تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا الأهداف والتداعيات، عمان، دار امجد للنشر والتوزيع، 2019،ص 142.

الأساسية في قوات فجر ليبيا) [1] لتدخل في صراع مسلح مع منافستها. نتج عن هذا الصراع العديد من القتلى والنازحين، كما أدى إلى وقف إمدادات النفط الأتية من حقل الشرارة. وفي العام 2015 تم التوصل إلى اتفاق سلام بين الطرفين برعاية دوله قطر، لكنه يبقى اتفاقا هشا بسبب استمرار العوامل نفسها المحركة للاقتتال بين الطرفين [2].

وفي شرق ليبيا لم نشهد حرب قبلية محددة الأطراف كما هو عليه الحال في غرب ليبيا وجنوبها، ويعود ذلك ربما لأكثر من سبب، وأولها هو انهيار النظام في الأيام الأولى من انتفاضة فبراير 2011 وزوال نفوذه مما أتاح لقبائل المنطقة البعيدة عن مركز تواجد النظام في طرابلس وتأسيسها لسلطتها المحليةً الخاصة بها والتي أصبحت نواة سلطة لليبيا بكاملها لاحقا، من ناحية أخرى مازالت القبيلة وزعاماتها فيً برقة أكثر تماسكا وتحظى بتأثير اجتماعي على أفرادها، ولذا لم نشهد حروب قبلية في الشرق كماً هو عليه الحال في الغرب والجنوب[3]. وهكذا ظهرت بعد فبراير/شباط 2011 تحولات جديدة في علاقات التحالف القبلي تشبه الصفوف القبلية وهي ما يمكن أن نطلق عليه "التحالف القبلي المناطقي"، وفي هذا السياق نشير إلى تحالف قبائل برقة، وتحالف قبائل مصراتة، وتحالف قبائل الزاوية، وتحالف القبائل الأمازيغية، ورغم ذلك لا يبدو محتوى المشهد لهذه الظاهرة الجديدة بهذه البساطة، فليست قبائل برقة أو مصراتة أو الزاوية أو غيرها وحدة متجانسة لقبائلها، ففي تفاصيل المشهد التحالفي يوجد تنافر قبلي، وقبول على مضض بالأخر بدافع المصالح المشتركة من ناحية أخرى لا يبدو المشهد ورديا، ولا تبدو سطوة القبيلة على أفرادها بهذه القوة والتأثير، صحيح أن المجتمع الليبي ليس مجتمعا مدنيا لكنه في المقابل ليس مجتمعا قبليا بالمطلق، لان القبيلة ليست مؤسسة، ويبدو أن قوة تأثيرها تعود إلى كونها الكتلة التي يلجأ إليها الفرد لحماية نفسه وتحقيق مصالحة[4].

الخاتمة: Conclusion

نلحظ مما سبق أن المجتمع الليبي عرف بالتنوع القبلي، فقد مارست القبيلة فيه دورا كبيرا في مواجهة الاستعمار الإيطالي، فضلاً عن دورها الفاعل في العملية السياسي وفي عملية صنع القرار السياسي والاجتماعي وحتى الأمني، إذ تمتلك القبيلة نفوذا واسعا ومؤثر في المشهد السياسي الليبي مما أعطاها مكانة مهمة في مختلف العهود التي حكمت ليبيا ومنها العهد الملكي الذي منح القبيلة مكانة مهم سواء في العملية السياسية أو من خلال منحها العديد من الامتيازات والمناصب العليا في الدولة، إلا أن دورها اخذ بالتراجع في عهد الرئيس الليبي معمر القذافي وذلك كون أغلبية القبائل الليبية كانت تدين بالولاء للنظام الملكي، إلى جانب تراجع دور قبيلته قبيلة القذاذفة قبالة سطوة بقية القبائل الليبية. إلا أن سياسته تلك أخذت بالتراجع اتجاه القبائل نتيجة فاعلية دورها وقدرتها على التأثير في الشارع الليبي واخذ بمنحها الامتيازات والمناصب هو الأخر بعد توقيعها على وثيقة الشرف التي تدين فيها بالولاء للرئيس الليبي معمر القذافي. وبعد أحداث فبراير عام

2- فجر ليبيا: - اسم عملية عسكرية موحد أطلق على مجموعه من الكتائب العسكرية المناهضة لحفتر وتضم غرفه عمليات الثوار- مرتبطه بمصراته- وتعد اقوى الجماعات المسلحة الموجودة في ليبيا، وغرفه عمليات الثوار-فرع بنغازي- من لواء ثوره 17 فبراير، وكتيبه عبد الله السحاتي، ولواء الشهيد عمر المختار، ولواء شهداء ليبيا الأحرار. تتبع هذه الكتائب إلى قوة درع ليبيا التابعة لوزاره الدفاع في حكومة الإنقاذ، دون ان يكون هنالك سيطرة من قبل وزاره الدفاع. للمزيد ينظر: عبد الله ناهض عباس، المصدر نفسه، ص 142.

3- صادق حجاج، ليبيا وإشكاليه بناء الدولة - الأمة 1951- 2017، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، 2017،ص 129.

4- المصدر نفسه، ص109.

1-المصدر نفسه، ص110.

2011 وسقوط نظام القذافي نرى أن القبيلة كانت حاضرة أيضاً سواء في قيادة الانتفاضة ضد العقيد معمر القذافي أو من خلال تخندقها وراء ميليشياتها ومجموعاتها المسلحة لتحقيق مصالحها، ومنافعها الشخصية، مما دفع البعض منها لخوض الحروب ضد بعضها البعض بهدف الحصول على المناصب العليا في الدولة. وبالرغم مما تشهد ليبيا من صراعات سياسية وقبلية إلا أننا نجد أن دور القبيلة مهم في حفظ السلم الاجتماعي في المرحلة الراهنة لاسيما في ظل الانفلات الأمني وانتشار السلاح وغياب القبضة الأمنية القوية للدولة، فضلاً عن ضرورة الاصطفاف بين القبائل وتوحيد كلمتها لخدمة الشعب الليبي اجمع وضرورة تغليب المصلحة العامة على الخلافات الجانبية والتفكير في الحلول الليبية – الليبية. ولاسيما أن القبيلة قادرة على الفتك بالدولة متى مارست دورا سياسيا يقدم المصالح القبلية على المصالح العليا للدولة.

المصادرSources

أولاً: -الكتب

1-ايناس مرشد، رسائل عمر المختار وادريس السنوسي: سنوات اللجوء والمقاومة، القاهرة، كنور للنشر والتوزيع،2020.

2-باولو باقانيني نيقولا ستاريكوف، تاريخ ليبيا من عمر المختار إلى معمر القذافي، القاهره، كنوز للنشر والتوزيع، 2012.

3- سهام الدريسي، مأزق الانتقال السياسي في ليبيا، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات،2018.

4-صادق حجاج، ليبيا وإشكالية بناء الدولة - الأمة 1951- 2017، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2017.

5-عادل عبد الحفيظ كندير، العملية السياسية في ليبيا في ضوء قرارات مجلس الأمن، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 511، 2021.

6-عبد الله ناهض عباس تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا الأهداف والتداعيات، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2019.

7-مصطفى عمر التير، الثورة الليبية: مساهمة في تحليل جذور الصراع وتداعياته، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2020.

8-محمد خليفة ادريس، ليبيا والحياد الدولي الأطر الإعلامية للأخبار وتحليلها، مصر، العربي للنشر والتوزيع، 2020

ثانيا: -الأطاريح الجامعية

1-بلال اوصيف، الصراع القبلي وإشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد 2011، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامع' محمد بوضياف، كليه الحقوق والعلوم السياسية،2021.

2- خلايف سفيان، دور القبيلة في العملية السياسية في ليبيا بعد 2011، رسالة ماجستير غير منشورة جامعه العربي التبسي، تبسه، كليه الحقوق والعلوم السياسية،2021.

3- نبيل بوغازي، القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جـامعة 08 مـــاي 1945، كلية الحقوق والعلوم السياسة،2020.

ثالثا: -الدوريات

1-البشير علي الكوت، الدور السياسي للقبيلة في ليبيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، العدد17، 2018.

2- ناظم نواف إبراهيم، التفاعلات القبلية وأثرها في الحياة السياسية الليبية قبل وبعد 2011، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد45، 2020.

رابعا: -الإنترنت

1=تأثير القبلية على العملية السياسية في ليبيا: دراسة حالة لقبل وبعد ثورة فبراير 2011 ، نقلاً عن شبكة الإنترنت الموقع: -https://www.afrigatenews.net/article

2-تأثير القبلية على العملية السياسية في ليبيا: دراسة حالة لقبل و بعد ثورة فبراير 2011، نقلا عن شبكة الإنترنت الموقع: -https://www.afrigatenews.net

3- خريطة توزيع القبائل في ليبيا، نقلاً عن شبكة الإنترنت الموقع:- https://www.fekera.com/

The Tribe And Its Political Role In Libya

Prof. Dr. Muna Hussein Obaid
Center for Strategic and International Studies/University of Baghdad
Mona.obaid@cis.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

Libya is one of the countries characterized by tribal diversity, as it exercises an active role in the political process and in political decision-making because it is capable of embracing individuals and controlling their political paths. Perhaps this is what made it receive attention from the monarchy, which relied greatly on the tribe in managing the affairs of the state and granting many of them privileges and high positions in the state. However, their negative use during the era of Muammar Gathafi as a basis for continuing rule and gaining loyalty to AL- Gathafi was the reason for not forming an institutional state, even the influence of the tribe was negatively reflected after the February 2011 revolution, on the political situation in Libya, as tribal conflicts led to divisions between the Libyan tribes, specifically between the tribes of the East and the West, which had an impact in determining the form and path of the Libyan state.

Keywords: tribe, tribal diversity, monarchy, uprising, political process.

حماية المال العام بين التضخم التشريعي وغياب التطبيق

أ.م. د. علي حمزة عباس
جامعة الإسراء / كلية القانون
ali.hamza@esraa.edu.iq

مستخلص البحث:
انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة الاعتداء المستمر على المال العام، في أغلب مفاصل الدولة، على الرغم من التضخم التشريعي الذي تناول موضوع حماية المال العام، وفقدت ثقة المجتمع بهذه الحماية، كونها لا تحقق النتائج التي يطمح اليها المجتمع، وعلى ضوء ذلك تناولنا التشريعات العراقية التي تضمنت نصوص قانونية خاصة بحماية المال العام، إذ تم ذكر هذه النصوص القانونية سواء كان ذلك بالتشريع الدستوري الذي اصبغ المال العام بحرمة عدم جواز التعدي علية أما ما ورد بالتشريعات العادية المدنية والإدارية والجنائية، وذلك للوقوف على قوة هذه النصوص، فتوصلنا من خلال البحث أن القصور في عدم توفير الحماية الأزمة للمال العام؛ هو ليس في نصوص القانونية، بل في عدم تطبيق هذه النصوص بشكل الصحيح، على الرغم من وجود هيئات متعددة تعنى بحماية المال العام إلا أنه لا يوجد تنسيق بينها في العمل، مما أدى إلى تداخل وإرباك في عملها مما فقدها الفعالية المطلوبة.

الكلمات المفتاحية: تشريعات قانونية، المال العام، الحماية القانونية، القانون الدستوري، ديوان الرقابة المالية، هيئة النزاهة.

أولاً: أهمية البحث:

تستعين الدولة بكافة مؤسساتها وإداراتها أثناء قيامها بنشاطاتها المختلفة في سبيل تقديم خدماتها للمنتفعين وإشباع الحاجات الأساسية الضرورية وتحقيق النفع العام، بوسيلتين: احدهما المال العام، إذ تحتاج الأشخاص الإدارية المختلفة في إدارتها للمرافق العامة والمؤسسات العمومية إلى أموال متنوعة، منها الثابت ومنها المنقول، تستعملها للأنفاق لأغراض مختلفة للقيام بوظائفها، وقد تكون هذه الأموال خاصة أو عامة، وكلما ازداد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، اتسع مفهوم الأموال العامة، من خلال ما تستحدثه من مؤسسات وهيئات عامة تعدها من أشخاص القانون العام، فالأموال العامة بشكل عام هي الأموال التي تعود ملكيتها للدولة، تقوم الدولة بتوفير الحماية لها، وقد اهتم المشرّع العراقي بموضوع الحماية من خلال النصوص المتعدة التي تناولت موضوع الحماية؛ وتعني الحماية الإجراءات أو الأفعال التي يمكن للدولة أو لأشخاص القانون العام اتخاذها لحماية الأموال العامة الموجودة تحت تصرفها والتي تكون مخصصة للنفع العام، وقد تكون هذه الحماية دستورية أو مدنية أو جزائية، فضلاً عن وجود هيئات متخصصة لحماية المال العام بموجب قوانين هذه الهيئات.

ثانياً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى معرفة القوانين التي اهتمت بحماية المال العام في العراق، وكذلك معرفة الهيئات الرقابية المختصة بحماية المال العام بموجب قوانينها المنظمة لأعمالها.

ثالثاً: إشكالية البحث:

تكمن وتتلخص إشكالية البحث في معرفة الإجابة عن الأسئلة التي تطرح من قبل اغلب الشعب العراقي؛ والتي تركز على الأسباب التي جعلت المال العام في العراق أشبه بالمباح لضعفاء الأنفس من الفاسدين، فهل هناك قصور في التشريعات العراقية المتعلقة بحماية

المال العام؟ أم هناك قصور في عمل الهيئات المتخصصة بحماية المال العام؟ أم أن السبب يكمن في انعدام التطبيق السليم لهذه التشريعات؟ وهل أن تعدد الهيئات الرقابية يمثل حالة إيجابية أم سلبية في الحماية؟ هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة سنجد الإجابات عليها في ثنايا البحث.

رابعاً: فرضية البحث:

تنطلق فرضية هذه الدراسة من وجود اختلال عامودي وافقي في تطبيق التشريعات العراقية السابقة والحالية المتعلقة بحماية المال العام، وكذلك وجود قصور تشريعي في تنظيم الاختصاص المالي في القانون العراقي على أساس المعايير السليمة، فضلاً عن وجود تداخل في أعمال الهيئات الرقابية المتعددة.

خامساً: منهجية وخطة البحث

إن المنهج الذي سيتم اتباعها في هذا البحث هو المنهج الاستقرائي لنصوص التشريعية التي تناولت حماية المال العام، لذا ستكون دراستنا شاملة ومحيطة بكل ما يخص حماية المال العام بالتشريعات العراقية على نحو يتفق والنهج القانوني السليم، وبغية الإحاطة بالموضوع من كافة جوانبه القانونية سنقسم هذا البحث على ثلاثة مطالب، سنفرد الأول منه لبيان مفهوم الأموال العامة، وسنخصص الثاني لتوضيح حماية الأموال العامة بالتشريعات العراقية المختلفة، أما المطلب الثالث سنبحث به الهيئات المختصة بحماية أموال الدولة على النحو الآتي:

المطلب الأول

تعريف الأموال العامة [1]

تعود جذور ظهور فكرة الأموال العامة لأول مرة إلى القانون المدني الروماني، إذ تم تقسيم الأشياء في ظله إلي أشياء داخلة في التعامل وأخرى خارجة عن دائرة التعامل، ومنها ما هو مخصص للمنفعة العامة للجماعات العامة ككل، ومنها ما هو مخصص للمنفعة العامة لكل الأفراد، ثم انتقلت هذه الفكرة إلى فرنسا، إذ أطلق القانون المدني الفرنسي الصادر سنة 1804 مصطلح الدومين العام لأول مره على أموال الدولة من دون أن يميز بين الأموال العامة والأموال الخاصة، بعد أن أصبحت ممتلكات التاج الملكي ممتلكات للأمة الفرنسية بعد قيام الثورة الفرنسية، واستمر الوضع على ذلك حتى بدأ الفقه بالمناداة بالتفريق بين المال العام والمال الخاص، من خلال شروحاته وتعليقاته على المواد(538) وما بعدها من هذا القانون، وعلى ضوء ذلك نشأت النظرية التقليدية للأموال العامة في فرنسا في القرن التاسع عشر، ولاسيما سنة 1833م، إذ نادى لهذه التفرقة للأول

(1) يعود جذر كلمة الأموال إلى المصدر (مول) فالميم والواو واللام كلمة واحدة، والمفرد مال والجمع أموال: ولهذا قال الخليل بن احمد الفراهيدي المال معروف وجمعه أموال وهو: كلّ ما يملكه الفردُ أو تملكه الجماعةُ من متاع أو عروض تجارة أو عقار أو نقود أو ما تملكه من جميع الأشياء، خرَج فلانٌ إلى مالِه استثماره، والأصل كلمة المال اطلقت على ما يملك من الذهب والفضة، ومن ثم اطلق على كل ما يقتنى ويمتلك من الأعيان، واكثر ما يطلق المال عند العرب على الابل والخيل، وبذلك يقول سبحانه وتعالى {وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا}، لذلك فإن المال حسب قول الفراهيدي: معروف لدى اغلب أصحاب المعاجم العربية أي أن العربي عندما يسمع كلمة مال يفهم المقصود منها، ولهذا فإن المال العام هو ما تملكه الدولة وينقسم على قسمين: المال المنقول هو الذي يمكن نقله كالبضائع والأثاث والسّيّارات، والمال غير المنقول الشّيء المملوك الذي لا يمكن نقله كالأبنية والعقارات؛ ولذلك فإن المال العام يطلق أيضاً على ما تملكه الدولة من جميع الأشياء سواء كانت من الأعيان ام من المنافع؛ وبذلك يتضح لنا أن الأموال العامة public wealth هي ما تملكه الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة من عقارات ومنقولات، وقد تملك هذه الجهات أيضاً أموالاً خاصة، وتسمى أموال الدولة الخاصة، ولكل من الأموال العامة والخاصة العائدة للدولة أحكام تنفرد بها.

مرة الفقيه الفرنسي (proudhon برودون في كتابه" Traite du domain public " ويعد هذا الكتاب من أكثر الكتب أهمية في إرساء التفرقة بين الأموال العامة عن الأموال الخاصة للإدارة، وقد طبق القضاء الفرنسي هذا التمييز في العديد من أحكامه، ومن ثم انتقلت هذه الفكرة إلى العالم العربي الذي يتبنى المذهب اللاتيني القانوني، وعلى ضوء ذلك صدرت قسم من التشريعات العربية تضمنت هذا النوع من التميز بين المال العام والمال الخاص، ومن أول هذه التشريعات التشريع الجزائري الصادر في 26 /تموز/ 1851 بخصوص الملكية العقارية، وبعدها انتقلت هذه الفكرة إلى مصر بعد صدور القانون المدني المختلط في 28 /تموز/ 1875، في حين تولى المشرع العراقي تحديد المعنى المقصود بالأموال العامة بنص المادة (71) من القانون المدني ذي العد(40) لسنة 1951، فالأموال الخاصة هي أموال تملكها الدولة أو الأشخاص الإدارية تديرها بذات الطريقة التي يدير بها الأفراد أموالهم الخاصة، بهدف استغلالها والحصول على ما تنتجه من موارد مالية، لذا فهي تخضع من ناحية اكتسابها واستغلالها والتصرف فيها لأحكام القانون الخاص، أما الأموال العامة فيقصد بها الأموال التي تخصص للنفع العام أي لاستعمال الجمهور مباشرة مثل الطرق والجسور أو التي تخصص لخدمة مرفق عام، فهي بذلك تستهدف غرضا يخالف ذلك الذي تهدف إليه الأموال الخاصة.

ترجع أهمية تعريف الأموال العامة إلى أن القانون يسبغ عليها نوعاً من الحماية القانونية باعدها مخصصة لتحقيق المنفعة العامة ويخضعها لمجموعة من القواعد القانونية التي تكفل لها الحماية اللازمة[1]، وكما هو معلوم للجميع أن المشرعين يحجمون غالباً عن وضع تعاريف محددة للمفاهيم والمصطلحات، ولهذا لم تضع اغلب التشريعات الحديثة تعريف جامع مانع للمال العام في الدولة، وتقتصر جهودهم غالباً على إعطاء معنى المال العام الذين تسري عليه أحكام القوانين النافذة، وذلك على نحو يتفق والهدف الذي يتوخاه المشرع في إطار مقاصد ومفاهيم محل قانون منها وبالنتيجة قد يعدُّ مال عام وفقاً لإحكام القانون الإداري مثلا، وليس كذلك تبعاً للقانون الجنائي[2]، وعلى الرغم من كثرة التشريعات المعاصرة للدول المتعلقة بالمال العام، إلا أننا لا نكاد نجد من بينها تشريعاً واحداً يعطي تعريفاً شاملاً ودقيقاً لمصطلح المال العام، بل هناك اختلاف واضح بين هذه التشريعات في البلد الواحد ويعود سبب هذا الاختلاف إلى طبيعة الأنظمة السياسية والعقيدة الاقتصادية السائدة، فضلاً عن النظرة إلى الملكية العامة والخاصة والحرية الاقتصادية ومكانة القطاع العام والخاص في الدولة، إذ يقتصر كل تشريع على تحديد المقصود بالمال العام في نطاق تطبيق أحكامه فقط، وترجع صعوبة تحديد المال العام إلى اختلاف النظرة إليه في تحديد نطاق القانون الإداري عنها في القوانين الأخرى من جهة، وإلى اختلاف الأنظمة الإدارية داخل الدولة الواحدة من جهة أخرى، فضلاً عن الطبيعة المتطورة لقواعد القانون الإداري التي يتميز بها كنتيجة لتطور فلسفة الإدارة والحكم.

وان الهدف من وراء كل ذلك هو خلق منهاج واضح ومتوازن لحماية المال العام من الفاسدين والمفسدين والعابثين بممتلكات الدولة ومن سيطرة التدخل الأجنبي والاحتلال؛ تشارك في تحمل مسؤولية هذه الحماية الحكومة والمجتمع في آن واحد في نطاق والمشروعية ودولة الحق والقانون، وعلى ضوء ذلك نجد أن المشرع الفرنسي قد وضع

(1) د. احمد حافظ نجم، القانون الإداري، ج2، ط1، 1981، ص271.

(2) د. سامي جمال الدين: أصول القانون الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص 249.

معيار محدد للتميز بين الأموال العامة والخاصة، وكذلك أورد تعريف المال العام في المادتين الأولى والثانية من القانون ذي العدد(1336) لسنة 1957م، قانون مجموعة دومين الدولة، إذ جاء في المادة (الأولى) منه: " يتكون الدومين القومي من جميع الأموال والحقوق المنقولة والعقارية المملوكة للدولة"، أما المادة الثانية فإنها وضعت معيار للتفريق بين الأموال العامة والخاصة عندما نصت على: (إن الأموال المشار إليها في المادة أعلاه التي لا تقبل الملكية الخاصة حسب طبيعتها أو بسبب التخصيص المرصودة من أجله وتعد من توابع الدومين العام، وما عداها من أموال تعد من الدومين الخاص)، وبهذه الطريقة قد وضع المشرع الفرنسي تعريف للأموال العام بأنها:" الأموال التي لا تقبل التملك الخاص بسبب طبيعتها أو بسبب التخصيص الذي عدت له"، وبما أن توجه الدولة العربية، ولاسيما الجمهورية منها بعد النصف الثاني من القرن الماضي كان اشتراكياً، وانسجاماً مع هذا التوجه برز تنامي دور الدولة والملكية العامة، إذ جاءت قوانينها بصبغة اشتراكية تقريباً موحدة، فقد تطابق القانون المدني السوري في المادة /90/ منه، والقانون المدني البحريني في المادة(26) منه مع القانون المدني المصري المادة /87/ في تحديد مفهوم الأموال العامة كما يلي: " تعتبر أموال عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة العامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرارا من الوزير المختص" [1]، أما القانون المدني الجزائري الصادر عام 1975م، فقد حددها في المادة (688) بأنها: "الأموال التي تعود إلى المؤسسات العمومية والهيئات ذات الطابع الإداري أو المؤسسات الاشتراكية، أو لوحدات التسيير الذاتي أو التعاونيات الزراعية" أما القانون المدني الكويتي فعرفها في المادة (23) منه على أنها: "كل شيء تملكه الدولة أو أي شخص اعتباري عام ويكوم مخصص للنفع العام بالفعل أو بمقتضى القانون....."، أما العراق فقد مر بمراحل مختلفة من التطور من ابرزها تبني الفكر الاشتراكي بعد قيام النظام الجمهوري بالعراق عام 1958م، وعلى ضوء ذلك اصدر المشرع العراقي العديد من التشريعات أدت من ناحية الواقع العملي والقانوني على عدم جدوى التفرقة بين الأموال العامة والخاصة للدولة، فالمشرع العراقي في العهد الملكي قبل ثورة 1958 قام بتحديد وصف الأموال العامة من دون أن يعرفها في المادة (71) من القانون المدني ذي العد(40) لسنة 1951، إذ جاء في الفقرة الأولى منه:(تعد أموالاً عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص المعنوية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى القانون).

المطلب الثاني

حماية الأموال العامة بالتشريعات العراقية المختلفة

على الصعيد التشريع العراقي فقد أوجد المشرع العراقي حماية للأموال العامة تتمثل بالحماية الدستورية والمدنية والجنائية وهي على النحو الآتي:

أولاً: الحماية الدستورية:

اتجه المشرع الدستوري منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة نحو توفير الحماية الدستورية للأموال العامة من خلال تضمين نصوص الدساتير العراقية المتعاقبة نصوصا توجب حماية هذه الأموال ودرء أي اعتداء عليها[2]، فلقد نص دستور عام 1925 أو ما يعرف

(1) ينظر المادة (87) من القانون المدني المصري ذي العدد (131) لسنة 1948 المعدل.

(2) د. رشا محمد جعفر، أطروحة مقدمة إلى كليه القانون جامعه بغداد كجزء من متطلبات درجه الدكتوراه في القانون، مكتبه الكلية، 2014، ص55.

ب(القانون الأساسي) في المادة (93) منه علي تقرير هذه الحماية للأموال العامة فجاء فيها: " لا يجوز بيع أموال الدولة، أو تفويضها، أو إيجارها، أو التصرف بها بصوره أخرى إلا وفق القانون"[1]، أما الدساتير المؤقتة ومنها دستور 1958م، فإنه لم يتكلم عن الأموال العامة، وكان دستور 1963م، اكثر وضوحاً منه عندما ذكر حماية المال العام في المادة مادة (11): منه عندما نصت:" للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن باعتبارها مصدراً لرفاهية الشعب وقوة الوطن"، وهذا النص مقارب لما جاءت به المادة (15) من دستور 1964، إذ جاء بها: "للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن"، أما دستور 1968 فنص على هذه الحماية في المادة (16) منه، إذ تضمنت أن: " للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب"، وكذلك تضمن دستور 1970 نصا خاصا يوضح فيه الحرمة الخاصة للأموال العامة في المادة (15) منه التي تنص على:" للأموال العامة، الممتلكات القطاع العام، حرمه خاصه على الدولة وجميع أفراد الشعب صيانتها والسهر على امنها وحمايتها، وكل تهريب فيها أو عدوان عليها يعد تخريبا في كيان المجتمع وعدوان عليه"، ولم يخلو قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنه 2004 من هذه الحماية فقد نص في الفقرة (أ) من المادة (16) منه علي حرمه المال العام ووجوب حمايته[2]، وكذلك أشار إلى هذا المبدأ الدستور الدائم للعراق دستور 2005 في الفقرة(الأولى) من المادة(27) وإن هذه الفقرة هي مشابه لنص المادة (15) من دستور 1964، إذ نصت على: " أولا: للأموال العامة حرمه وحمايتها واجب على كل مواطن، ثانيا: تنظم بقانون الأحكام الخاصة بحفظ أملاك الدولة وإدارتها وشروط التصرف بها، والحدود التي لا يجوز النزول عن شيء من هذه الأحوال"، ويظهر من النص أن المشرع الدستوري العراقي قد اكد على حرمه المال العام ووجوب على كل مواطن حمايتها، ولدينا ملاحظة على هذا الفقرة، إذ نرى أن على المشرع إعادة صياغتها بتوسيع نطاق هذا الواجب وجعل واجب الحماية على كاهل الحكومة والدولة أيضا، لكي يؤكد أهمية الأموال العامة في بناء الاقتصاد الوطني وكذلك يبين اتساع وتطور دور الدولة واضطلاعها بالعديد من الواجبات منها حماية الأموال العامة؛ باعدها الأداة الفعالة في الحماية وهي تمتلك كل الوسائل لتوفير هذه الحماية، فضلاً عن ذلك أن النص على الزام الدولة بالحماية من شانه أن يعزز مكانه وحرمه هذه الأموال، واضح من النصوص الدستورية أعلاه أنها تؤكد على حمايه المال العام وحرمته، وأولى المشرع الدستوري هذه الحماية لهذه الأموال بسبب تخصيصها للمنفعة العامة، وكذلك أراد غل اليد عن كل عدوان أو تعدي أو تخريب أو نهب عليها.

ثانياً: الحماية القانونية:

فعلى الصعيد التشريع القانوني فإن الأموال العامة تتمتع بحمايه قانونيه متعددة تضمنتها نصوص قوانين مختلفة وعلى النحو الآتي:

1- القانون المدني:

باعده واحد من أهم واقدم التشريعات العراقية النافذة، فقد نظم أحكام حماية الأموال العامة من ناحية طريقه إدارتها والانتفاع بها، بموجب الفقرة (الثانية) من المادة (71)، ويقصد بالحماية المدنية للأموال العامة وفقاً لهذه المادة هو: "إخراج الأموال العامة من دائرة

(1) المادة (93) من الدستور العراقي (القانون الأساسي) لعام 1925، وانظر كذلك المواد (94، 95، 96) من الدستور نفسه التي أشارت إلى المال العام وحمايته

(2) م /72/ أولا وثانياً من دستور العراق الحالي لعام 2005.

التعامل القانوني التي يعترف بها القانون المدني للملكية الفردية فلا يكون المال العام قابلا للتصرف فيه أو الحجز عليه أو تملكه بالتقادم"، وسنبين هذه القواعد بإيجاز:

أ- عدم جواز التصرف بأموال الدولة العامة:

توغل هذه القاعدة في القدم إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر لتجد اصلها القانوني في (أمر دي مولان) الصادر في فرنسا عام 1655 الذي قيد سلطان الملك في التبذير والتصرف في هذه الأموال لتصبح بعد ذلك قاعدة (عدم جواز التصرف) من القواعد القانونية المستقرة، وأساس هذا المبدأ أو هذا الوجه من أوجه الحماية المدنية يتجسد في أن الأموال العامة تتأبى عن الخضوع لأي من التصرفات العينية الواردة في القانون الخاص (مثل البيع والرهن والإجازة ..... الخ) لأنها من متعلقات النظام العام. وكل تصرف (بيع، رهن، هبة وغير ذلك) يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً ولكل ذي مصلحة أن يدفع ويتمسك به؛ وهذا القاعدة نتيجة حتميه لتخصيص تلك الأموال للمنفعة، إذ بدونها لا يمكن الانتفاع بالمال العام على وجه الثبات والاستقرار فيمتنع على الإدارة أن تنقل مالا عاماً إلى ذمة احد الأفراد أو أشخاص القانون الخاص بشكل عام سواء ببدل أو بدون بدل إلا بعد تجرده من صفته العامة[1]، وهذا يعد قيد حتى على الإدارة ووسيله وقائية تحول من دون التعدي على المال العام، وتكمن علة عدم جواز التصرف بالأموال العامة في وجوب المحافظة على سير المرافق العامة للدولة (التي يشكل المال العام أحد عناصرها المهمة)، هذا ما جاء بحكم للمحكمة التمييز بالدعوى رقم (151/ب/2013)[2].

ب-عدم جواز الحجز على الأموال العامة:

وهو مبدأ يتعلق بالنظام العام، وكل مخالفة تؤول إلى عد الإجراءات التنفيذية باطلة بطلاناً مطلقاً، وهذه العبارة تشير إلى عدم إمكانية الحجز عليها أو رهنها، وبمعنى أدق أي لا يمكن حجزها حجز أو رهنا تأمينيا أو حيازيا، وكذلك لا يجوز الحجز على المال العام واتخاذ طرق التنفيذ الجبري بحقه؛ ذلك لان الحجز يتنافى مع مبدأ تخصيصها للمنفعة العامة، وعدم جواز ترتيب حقوق عينية تبعية كالرهن التأميني أو الرهن الحيازي أو حق الامتياز على هذه الأموال؛ ضمانا للديون التي تشغل ذمة الدولة، وإيمانا من المشرّع

---

(1) المادة (71/ 2) من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 وتعديلاته.

(2) المميز المدعي / وزير الداخلية – إضافة لوظيفته / وكيله الرائد الحقوقي / (ح. ع) المميز عليه / المدعى عليه / (ح. ع. ص) – إضافة لتركة المتوفي / (ا. ع. ص) ادعى وكيل المدعي لدى محكمة بداءة أبي صيدا أن المتوفي ش.م (ا. ص. م) المنسوب إلى مديرية شرطة محافظة ديالى والتابعة إلى دائرة موكلي – إضافة لوظيفته وكان بذمته المسدس الحكومي المرقم GFN656 نوع كلوك مع ملحقاته والبندقية المرقمة 401238 نوع كلاشنكوف مع ملحقاتها وقيمتها احدى عشر مليون وسبعمائة وخمسة وعشرون الف دينار طلب دعوة المدعى عليه والحكم عليه إضافة للتركة وتحميله كافة المصاريف. أصدرت المحكمة بالعدد 151/ب/2013 في 2013/12/22 حكماً حضورياً برد دعوى المدعي – إضافة لوظيفته وتحميله المصاريف. طعن وكيل المدعي بالحكم تمييزاً بلائحته المؤرخة في 2014/1/19.

القـــــرار

لدى التدقيق والمداولة وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية، قرر قبوله شكلاً، ولدى النظر في الحكم المميز، فقد وجد انه غير صحيح ومخالف للقانون، ذلك أن الثابت من أوراق الدعوى أن بذمة مورث المميز عليه قبل وفاته مسدس وبندقية مع ملحقاتها وهي من المال العام ولا يجوز التصرف فيها أو تملكها بالتقادم عملاً بأحكام المادة 71 من القانون المدني وبالتالي لا يحق للمديرية العامة لشرطة محافظة ديالى شطبها من ذمته فكان على المحكمة الاستماع إلى دفوع المميز عليه / المدعى عليه حول وقائع الدعوى وتصدر حكمها وفق ما يتراءى لها من نتائج وحيث أن المحكمة قد أغفلت ذلك مما اخل بصحة حكمها المميز عليه قرر نقضه وإعادة إضبارة الدعوى إلى محكمتها لاتباع ما تقدم واصدار الحكم وفق القانون على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في 18/ربيع الثاني/1435 هـ الموافق 2014/2/18م.

العراقي بحماية المال العام فقد تضمن القانون ذي العدد(13) لسنة 2019 قانون التعديل السادس لقانون التنفيذ بأن يتم تأخير التنفيذ، اذا كان القرار متعلقا بالدولة حتى اكتساب القرار الدرجة القطعية، ويقصد بهذا أن ملاءة الدولة مفترضة ابتداءً؛ ومن ثم لا يجوز الحجز على أموالها لضمان إيفاءها بديونها.

ت-عدم جواز اكتساب المال العام بالتقادم:

وهي قاعدة قانونية مطلقة، فلا يجوز اكتساب حق ملكية أو تصرف أو انتفاع عن طريق التقادم، والأموال العامة بحكم طبيعتها وامتدادا للقاعدتين السابقتين لا يمكن تملكها بالتقادم وكذلك لا تسري عليها قاعدة الالتصاق لاكتساب ملكية المال العام بالتقادم، فضلاً عن ذلك لا يمتلك الأفراد القدرة على تملك الأموال بغض النظر عن المدة التي تمت فيها وضع اليد، وهذه تعد من القواعد المهمة في حماية الأموال العامة والتي تعطى للدولة الحق في استرداد الأموال المعتدى عليها في أي وقت [1].

ونستنتج من القواعد أنفاً أن المشرع المدني العراقي اتبع نهج أغلب المشرعين العالم بإضفاء حماية خاصة للمال العام تمنع كل التصرفات به كونه مخصص للمنفعة العامة.

2- القانون الإداري:

أما الحماية الإدارية للأموال العامة فهي لا تقل أهمية عن الحماية المقررة في القانون المدني، إذ تضمنت القوانين ذات العلاقة بالوظيفة المدنية نصوص قانونية الهدف منها حماية المال العام [2] سواء كان من قبل الإدارة أم ممن يتصف بصفه الموظف العام أو من الذين يتمتعون بهذه الصفة من دون اللجوء إلى القضاء تجنباً للطرق القضائية التي تكون شاقة وعسيرة وطويلة وتهدف من ورائها إلى إزالة التعدي الواقع على هذه الأموال ومن هذه القوانين: -

أ- قانون الخدمة المدنية رقم (24) لسنه 1960، المعدل، فالقاعد ة العامة المعروفة في القانون المدني تقضي أن التعويض عن الأضرار يكون من قبل القضاء، إلاَّ أن المشرع العراقي قد خلاف الأجماع وخرج من هذا القاعدة ومنح الإدارة في المادة (61) من هذا القانون سلطه تضمين الموظف الأضرار التي تلحق بالأموال العامة، إذ نصت المادة على: (للوزير المختص أن يضمن الموظف الأضرار التي تكبتها الخزينة سبب إهماله أو مخالفته القوانين والأنظمة والتعليمات المرعية..)، إن منح القانون للإدارة سلطة القاضي لإزالة التعدي الحاصل من قبل الموظف أو الذي يتمتعون بهذه الصفة من دون اللجوء إلى القضاء يمثل استثناء، من الأصل الذي يقضي بعدم جواز الجمع بين صفتين الخصم والحكم في آن واحد.

ب- انضباط موظفي الدولة والقطاع العام ذي العدد (14) لسنة 1991 المعدل[3]، فقد عد من جمله الواجبات التي يلتزم بها الموظف، والذي يترتب على مخالفتها فرض العقوبات الانضباطية وهو واجب المحافظة على المال العام وهذا ما أكدته الفقرة(سادساً) من المادة (4) التي نصت على:" المحافظة على أموال الدولة التي في حوزته أو تحت تصرفه واستخدامها بصوره رشيده"، وكذلك في الفقرة (تاسعاً) من ذات المادة والتي تضمنت

(1) د. وليد بدر نجم الراشدي، عادل فتحي الحالي، الحماية القانونية للمال العام من أثار الفساد، بحث مقدم ضمن أعمال المؤتمر السنوي لعينة النزاهة، الطب2008، ص163 وابعدها.

(2) د. محمد علي احمد قطب، الموسوعة القانونية والأمنية في حمايه المال العام، ابتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص163 وابعدها

(3) منشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد: 3356، تاريخ العدد :03-06-1991، ص 87،

على: "الامتناع من استغلال الوظيفة لتحقيق منفعة أو ربح شخصي له أو لغيره"، أما الفقرة الثانية عشر فإنها تنص على: "القيام بواجبات الوظيفة حسبما تقرره القوانين والأنظمة والتعليمات"، أما في نطاق المحظورات فنجد أن المادة (5) تحضر على الموظف الكثير من الأعمال، فمثلاً الفقرة(خامساً) حضرت على الموظف:" استعمال المواد والآلات ووسائل النقل وغيرها العائد إلى دوائر الدولة والقطاع العام لأغراض خاصه"، وكذلك الفقرة (سادسا) تنص على عدم: استعمال أي ماكنه أو جهاز أو أي اله من الآت الإنتاج لا يكلف رئيسه المباشر باستعماله لها"، وثامنا التي تنص على: "العمل بالمشروع أو أتلاف آلاته أو المواد الأولية أي الأدوات أو اللوازم"، أما الفقرة (تاسعاً) فنصت على منع: "التعمد في انقاص الإنتاج أو الأضرار به".

ت-التعليمات الخاصة بقواعد السلوك الخاصة بموظفي الدولة، ومنها التعليمات ذي (1) لسنة 2006، والتي تنص في الفقرة (11) على ما يأتي: (عدم إدخال معلومات غير صحيحه أو مضلله في قيود الحكومة لأي سبب كان، والتي تؤدي إلى التصرف بأموال الدولة وموجوداتها وعدم التصرف بتلك الأموال والموجودات دون تخويل صريح بذلك) والفقرة (15) منها التي تنص على ((عدم استخدام السلطة الممنوحة بموجب القانون وعدم تسخيرها من اجل الحصول على مكاسب شخصيه أو ماليه أو الإساءة بالأخرين [1].

ث- قوانين التضمين: ومن هذه القوانين قانون التضمين ذي العدد(12) لسنة 2006،إذ نصت المادة (1) منه على: " يتحمل الموظف أو المكلف بخدمه عامه أو الشركة العامة أو الخاصة أو المقاول مسؤوليه التعويض عن الأضرار التي تكبدها المال العام بسبب إهماله وتقصيره أو مخالفته القوانين أو الأنظمة أو التعليمات"، فضلاً عن جاءت به المادة (1) من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون التضمين ذي العدد (3) لسنة 2007، والتي جاء فيها :" تسري أحكام هذه التعليمات على الموظف أو المكلف بخدمه عامه... الذي يتسبب في أحداث أضرار بالمال العام"[2]، وهذا ما أكدته أيضاً المادة (1) من قانون التضمين الجديد ذي العد (31) لسنة 2015 التي جاء بها: "يضمن الموظف أو المكلف بخدمة عامة قيمة الأضرار التي تكبتها الخزينة العامة بسبب إهماله أو تقصيره أو مخالفته القوانين والقرارات والأنظمة والتعليمات"[3]. وهناك من يرى أن المشرع العراقي لم يوفق في صياغة هذه المادة لأن عباره (المال العام) يوجد بها للبس وغموض وتتحمل أكثر من تأويل وتحتاج إلى المعالجة التشريعية باستبدالها بعبارة (أموال الدولة) وهي اصح من وجهة نظرنا من (المال العام) لا نها تشمل أموال الدولة العامة والخاصة والتي تستعمل لتنمية المستدامة وعبارة (... مخالفة القوانين والأنظمة والتعليمات...) التي وردت في نهاية المادة فهي لم ترد على سبيل الحصر وإنما على سبيل المثال[4]، وبينت المادة (2) من قانون التضمين ذي العدد(12) لسنة، اختصاصات اللجان التحقيقية في تحديد (مبلغ التضمين)، والمادة (4) من القانون ذاته تناولت آلية تسديد (مبلغ التضمين) دفعه واحده، إلاَّ أن المشرع لم يضمن قانون التضمين ذي العدد(12) لسنه 2006 أيه إشارة لمساله وقت تقدير التعويض، لكن تعليمات رقم(3) لسنه 2007 جاءت لتنص على تحديد مبلغ

(1) الفقرة (11) و(15) من التعليمات الخاصة بقواعد السلوك الخاصة بموظفي الدولة رقم (1) لسنة 2006.
(2) منشور في جريدة الوقائع العراقية، بالعد 4028، تاريخ العدد 13- 11-2006.
(3) منشور في جريدة الوقائع العراقية، بالعد 4380، تاريخ العدد 14- 9-2015.
(4) د. غازي فيصل مهدي، مدى فاعليه قانون التضمين رقم (12) 2006 في حمايه أموال الدولة، ص4، متاح على الموقع الإلكتروني بتاريخ 2014/3/2، الساعة 5:8ص، www.nazaha.ip.

التعويض وفق الأسعار السائدة وقت وقوع الضرر[1]، وكذلك لم يبين القانون مقدار التعويض، ومعروف أن التعويض من ناحية وظيفته وسيله لمحو الضرر أو التخفيف منه، ويدور مع أضرار وجوداً وعدماً، ويجب أن يكون موازيا للضرر بوصفه وسيله لإصلاحه ومحوه قدر الإمكان، والمفترض أن لا يكون للخطأ أو وصافه تأثير على مقدار التعويض، لاسيما زيادته خشيه من الإثراء بلا سبب على حساب المدين؛ فعلى القاضي أن يتحرى في حكمه عدم تجاوز التعويض حجم الضرر، غير أن تعليمات تسهيل تنفيذه جاءت بمبدأ لم ينص عليه القانون، ويتلخص هذا المبدأ بمضاعفة مبلغ التضمين اذا ثبت أن الخطأ الذي اقترفه الموظف عمدياً، وقد أيد مجلس شورى الدولة سابقاً مجلس الدولة حالياً هذا الاتجاه قضائيا بموجب حكم له في أحدا القضايا والذي جاء فيه: "يجب التفرقة بين الخط العمدي وغير العمدي عند التضمين ومضاعفه مبلغ التضمين اذا ثبت أن الخطأ عمدي"[2]، وقد استند المجلس إلى أن قانون التضمين فرق بين العمد وغير العمد، وبذلك ولا يمكن المساواة بينهما عند النظر في موضوع التضمين، فضلا عن ان الشريعة الإسلامية والتشريعات المعنية بهذا فرقت ما بين ما هو متعمد وغير متعمد من الأضرار، ولكن يمكن الرد على المشرع أن هناك مبدا ثابت في نطاق المسؤوليتين الإدارية والمدنية، هو أن قرار التضمين أو الحكم القضائي المؤيد له اليسا بمنشئنا للحق في التعويض، بل هما كاشفان له، وبدورنا ندعو المشرع العراقي بعدم الأخذ بالتعويض المضاعف؛ وذلك لان قانون التضمين هو قانون - إصلاحي - وليس عقابيا، بمعنى أن الهدف منه هو إصلاح الأضرار التي لاحقت بالمال العام، لأن فلسفة التضمين تكمن في جبر الضرر وإصلاحه لا العقاب والاقتصاص هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن هذا الأمر يتنافى مع المبادئ العامة روح القانون والأنصاف والعدالة، ويخلع عن التضمين غايته وفلسفته ويلقي به في صنف الانتقام والاقتصاص من الموظف.

يتضح لنا من نصوص القوانين الإدارية المتعلقة بالوظيفة العامة بأنها هي الأخرى وفرة حماية للمال العام من الموظف الحكومي وشددت عليه العقوبات وعدتها ظرف مشدد في حالة إذا سولت له نفسه التعدي على المال العام.

3- الحماية الجنائية:

ولم يكتف المشرع العراقي بقواعد الحماية المقررة للأموال في القانون الدستوري والمدني والإداري وما يتعلق بوسائل الحماية الإدارية، وإنما تعداه إلى تقرير حمايه خاصه للأموال العامة في قانون العقوبات أو في التشريعات الأخرى؛ إذ تضمنت التشريعات القانونية العراقية العديد من القوانين التي عالجت موضوع الفساد المالي والحفاظ على المال العام منها ما قبل سنة 2003[3]، مثل (قانون الكسب غير المشروع على حساب الشعب) ذي العدد (5) لسنة 1958، **وقد جرت على القانون المذكور عدة تعديلات في ظل الحكومات المتعاقبة, منها قانون التعديل ذي العدد (85) لسنة 1969, وقانون التعديل ذي العدد (120) لسنة 1969**، وقد تم إلغاء هذا القانون ؛ وبقى قانون العقوبات العراقي ذي العدد

(1) ينظر نص الفقرة (ب(من البند (أولاً) من المادة (4) من تعليمات رقم (3) 2007.

(2) ينظر في تفاصيل هذه القضية في قرار مجلس شورى الدولة رقم (16 في 29/3/2009، قرارات وفتاوى مجلس شورى الدولة لعام 2009، ص 69-71

(3) أصدر المشرع العراقي (ثلاثة) قوانين للانضباط موظفي الدولة العراقية..الأول قانون رقم(41) لسنة 1929، والثاني رقم(69) لسنة 1936، والثالث القانون النافذ حالياً قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم(14) لسنة 1991.

(111) لسنة 1969 المعدل[1] إذ عالج هذا القانون الأحكام العامة للجرائم والعقوبات، وقد نص في القسم الخاص منه على الأحكام الخاصة لكل جريمة على انفراد، ولعل من أهم الجرائم التي تناولها المشرع الجرائم المضرة بالمصلحة العامة أو ما تسمى بجرائم الفساد المالي والإداري[2]، والتي افرد لها الباب السادس تحت عنوان "الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة" وتتعلق قسم منها بالمال العام، ومنها الفقرة (6) من المادة (21) التي عدة قسم من جرائم الاعتداء على المال العام جرائم مخلة بشرف، إذ جاء فيها:" الجرائم المخلة بالشرف كالسرقة والاختلاس والتزوير وخيانة الأمانة والاحتيال والرشوة وهتك العرض"، أما الفقرة (1) من المادة (197) التي نصت: (يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من خرب أو هدم أو اتلف أو أضر أضرار بليغا عمدا مباني أو أملاكا عامة أو مخصصة للدوائر والمصالح الحكومية أو المؤسسات أو المرافق العامة أو للجمعيات المعتبرة قانونا ذات نفع عام أو منشآت النفط أو غيرها من منشآت الدولة الصناعية أو محطات القوة الكهربائية والمائية أو وسائل المواصلات أو الجسور أو السدود أو مجاري المياه العامة أو الأماكن المعدة للاجتماعات العامة أو لارتياد الجسور أو أي مال عام له أهمية كبرى في الاقتصاد الوطني وذلك بقصد قلب نظام الحكم المقرر بالدستور"، وتناول المشرع العراقي الرشوة أيضاً في المواد(307_314) من قانون العقوبات النافذ[3]، والرشوة بشكلها التقليدي تعني :"أعمال المتاجرة بالوظيفة من أجل التماس أو قبول منفعة للموظف أو لغيره للقيام بعمل شرعي من أعمال الوظيفة أو بعمل منافٍ لها أو يدعي أنه داخل في اختصاصه أو ليهمل عملاً واجباً عليه"[4] ، وتعد صورة صريحة من صور الفساد المالي والإداري، كما تناول جريمة الاختلاس، إذ عرفه في المادة(315) بأنه : "هو إدخال الموظف مالاً لذمته وجد في حيازتهِ بحكم الوظيفة ويستوي أن يكون المال مملوكاً للدولة أو لأي شخص آخر"، وإن عقوبة الموظف الذي يرتكب جريمة الاختلاس هي السجن، من خلال استقراء المادة سالفة الذكر يُلاحظ أن هذه الجريمة لا يمكن ارتكابها إلا من قبل موظف، وهي جريمة عمدية بصورة مطلقة ولا يمكن أن ترتكب بطريق الخطأ، والجريمة الأخرى التي تناولها قانون العقوبات العراقي هي جريمة الاستيلاء على الأموال العامة وهي تعد احدى صور جرائم الانتفاع المادي من الوظيفة العامة والتي نصت عليها المادة (316) [5] منه، ويشترط ان ترتكب الجريمة بواسطة موظف أو مكلف

---

(1) نشر في جريدة الوقائع العراقية، بالعدد 1778، تاريخ نشر العدد 15-9-1969، ص1.

(2) د. ماهر عبد شويش الدره، شرح قانون العقوبات القسم الخاص، المكتبة القانونية، بغداد، بدون تاريخ نشر، ص5-9.

(3) نصت المادة (307) على: " 1- كل موظف أو مكلف بخدمة عامة طلب أو قبل لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة أو ميزة أو وعدا بشيء من ذلك لأداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه أو الأخلال بواجبات الوظيفة يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنين أو بالحبس والغرامة على ان لا تقل عما طلب أو اعطي أو وعد به ولا تزيد بأي حال من الأحوال على خمسمائة دينار 2- وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالحبس اذا حصل الطلب أو القبول أو الأخذ بعد أداء العمل أو الامتناع عنه أو بعد الأخلال بواجبات الوظيفة بقصد المكافأة على ما وقع من ذلك".

(4) فاديا قاسم بيضون، الجريمة المنظمة (الرشوة وتبييض الأموال)، ط2، منشورات الحلبي، بيروت، 2012، ص 38.

(5) يعاقب بالسجن كل موظف أو مكلف بخدمة عامة استغل وظيفته فاستولى بغير حق على مال أو متاع أو ورقة مثبتة لحق أو غير ذلك مملوك للدولة أو لأحدى المؤسسات أو الهيئات التي تسهم الدولة في مالها بنصيب ما أو سهل ذلك لغيره. وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين إذا كان المال أو المتاع أو الورقة أو غيره مملوكا لغير من ذكر في الفقرة المتقدمة..

بخدمة عامة عن طريق استغلال نفوذ وظيفته لتحقيق منافع خاصة تعد اخلالاً بواجبات الوظيفة، وكذلك تناول وكما عالج المشرع في المادة (340) استغلال الموظف للوظيفة العامة مثل اشتراك الموظف بالمزيدات أو المناقصات الخاصة بالمؤسسة التي يعمل بها والحصول عليها بثمن بخس، وبالتالي يكون فعله سبب أضرارا بأموال الدولة عمداً وعدها المشرع من جرائم الإهمال الجسيم:" وقد اتجهت محكمة التمييز الاتحادية على عدم اطلاق سراح المتهم في جرائم الإضرار بأموال الدولة وعدم شمولها بقانون العفو العام ذي العدد(19) لسنة 2008 وذلك لتعلقها بالمال العام والمحافظة عليه استناداً على نص المادة (341)[1] من القانون، وكذلك حكمت محكمة جنح تكريت على المدان(أ.ي.خ) بالحبس البسيط لمدة سنة وستة اشهر وفق أحكام المادة(341) بسبب تلاعبه برواتب الموظفين في مديرية شبكة الحماية الاجتماعية في صلاح الدين، أما المادة (444) فقد عدتها في الفقرة (11) ظرفا مشددا لعقوبة جريمة السرقة اذا ارتكب لشيء مملوك للدولة أو احدى المنشاة العامة أو احدى الشركات التي تساهم بها الدولة. إذ نصت على (إذا ارتكبت على شيء مملوك للدولة أو احدى المؤسسات العامة أو احدى الشركات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب) مما يدل على أن النصوص التي تجرم الاعتداء على أموال الدولة جاءت مطلقة دونما تمييز وهذا الأمر يحسب لصالح التشريع الجنائي العراقي.

4- القوانين الخاصة:

فلا يفوتنا أن نذكر القوانين الخاصة التي نصت على الجرائم التي تشكل مساسا بالمال العام، ومنها قانون العقوبات العسكري ذي العدد (19) لسنة 2007[2]، إذ نصت المادة (62) منه على: "أولا- يعاقب بالحبس مده(5) خمس سنوات كل من ترك أو اتلف وأضر بماده من المواد الخاصة في الخدمة العسكرية عمدا أو استعمالها لمنفعته الشخصية، ثانيا- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على (3 سنوات) كل من فقد أو اتلف واضر ماده من المواد الخاصة بالخدمة العسكرية إهمالا، ثالثا- باسترداد المواد يحكم باسترداد المواد المنصوص عليها في البندين (أولا) و(ثانيا) من هذه المادة اذا كانت موجوده أما اذا كانت غير موجوده كل أو جزء فيحكم عليه بتعويض، والمادة (63) من القانون ذاته التي تشدد العقوبة لمرتكب الأفعال التي تمثل اعتداء على المواد العسكرية".

5- قانون استرداد أموال العراق

اصدر المشرع العراقي قانون صندوق استرداد أموال العراق ذي العدد (9) لسنة 2012[3]، بينت المادة(1) منه طبيعة شخصية الصندوق عندما نصت على:" يؤسس صندوق يرتبط بمجلس الوزراء يسمى (صندوق استرداد أموال العراق) يتمتع بالشخصية

(1) إذ نصت على: "يعاقب بالحبس كل موظف أو مكلف بخدمة عامة تسبب بخطئه الجسيم في الحاق ضرر جسيم بأموال ومصلحة الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال أو مصالح الأشخاص المعهودة بها إليه إذا كان ذلك ناشئا عن إهمال جسيم بأداء وظيفته أو عن إساءة استعمال السلطة أو عن إخلال جسيم بواجباته وكذلك استغلال الوظيفة في وقف وتعطيل أوامر صادرة من الحكومة أو أحكام القوانين النافذة أو امر صادر من المحاكم والامتناع عمدا وبغير وجه حق عن أداء عمل من أعمال وظيفته أو اخل عمدا بواجب من واجباتها نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة أو لأي سبب أخر غير مشروع ومخالفة الموظف لواجبات وظيفته أو امتناعه عن أداء عمل من أعمالها بقصد الإضرار بمصلحة احد الأفراد أو بقصد منفعة شخص على حساب أخر أو على حساب الدولة".

(2) نشر في جريدة الوقائع العراقية، بالعدد 1404، تاريخ نشر العدد 9-5- 2007.

(3) نشر في جريدة الوقائع العراقية، بالعدد 3231، تاريخ نشر العدد 27-2- 2012.

المعنوية ويمثله رئيس مجلس إدارة الصندوق أو من يخوله" بينما ذكرت المادة (2) أهداف الصندوق، إذ جاء بها : "يهدف الصندوق إلى استرداد الحقوق المالية لجمهورية العراق كافة التي حصل عليها الغير(من العراقيين والأجانب) بطرق غير مشروعة نتيجة سوء استخدام برنامج النفط مقابل الغذاء أو الحصار أو التهريب أو التخريب الاقتصادي أو استغلال العقوبات المفروضة على العراق في حينه لتحقيق مكاسب مالية على حساب الشعب العراقي وتسلم أي تعويض يترتب لجمهورية العراق جراء أي قرار شرعي ومعترف به". إذ قدمت الرئاسة العراقية مشروع هذا القانون إلى البرلمان العراقي بشأن استرداد أموال العراق المسروقة والتي قدّرتها بنحو 150 مليار دولار، إلا أن التقديرات السياسية تشير إلى أن حجم الأموال المسروقة داخل وخارج العراق تقدّر بنحو 300 مليار دولار، لكون حجم الأموال التي دخلت الخزينة العراقية منذ عام 2004 من استئناف تصدير النفط العراقي إلى اليوم أكثر من تريليون دولار أميركي يذهب منها ما نسبته 70% إلى الموازنة التشغيلية كالرواتب والأجور فيما يتبقى نحو 300 مليار دولار لم يُعرَف مصيرها، ويتبين لنا من قراءة نصوص القانون أنه يهدف إلى حماية المال العام، واسترداد جميع أموال العراق المنهوبة سواء كانت في الداخل أم الخارج، فضلاً عن قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ذي العدد (39) لسنة 2015[1].

نحن نضم صوتنا إلى صوت كتاب القانون في العراق الذين يؤيدون بان التشريعات العراقية المختلفة التي ذكرنها أنفاً لم يكن بها قصور من ناحية حماية المال العام، على الرغم من وجود تعارض في بعض النصوص أو نقص [2]، إلاَّ أنها وفرة حماية قانونية بالقدر الكافي لهذه الأموال لو تم تطبيقها وتنفيذها بالشكل السليم ؛ فقد اهتمت التشريعات العراقية المختلفة بالمال العام وشملته بالحماية، ابتداء من الدستور الذي يعد أعلى القواعد القانونية في الدولة كونه يمثل الإطار العام والقاعدة التي يستند عليها صرح التشريع في كل دولة، ونظرا لأهمية الأموال العامة ودورها المؤثر في كيان الدولة ونشاطها فقد نالت اهتماما كبيرا من لدن المشرّع الدستوري العراقي منذ صدور الدستور الأول الذي صدر عام 1925، ومروراً بالدساتير المؤقتة 1958، ودستور 1964 ودستور 1968، 1970 حتى دستور 2005، كلها جعلت للمال العام حرمة خاصة بنصوص صريحة واضحة، فضلاً عن القوانين العامة الأخرى، مثل القانون المدني النافذ ذي العدد(4) لسنة 1950 الذي منع التصرف أو الحجز أو تملك المال العام بتقادم، وقانون العقوبات العام النافذ قانون الردع والزجر الذي وفر حماية كافية للمال العام عندما تضمن عقوبات مشدة على من يعتدي على المال، وكذلك القوانين الأخر كلها لم تتهاون في حماية المال العام، ولكن المشكلة الكبرى تكمن في عدم تقديم الفاسدين إلى القضاء، وكذلك عدم تفعيل وتطبيق هذه النصوص التشريعية من قبل القضاء سواء كان بقصد أم من دون قصد، وبما أن للأموال العامة حرمة خاصة وان واجب حمايتها يقع على الحكومة أولاً، والمواطنين ثانياً، فالعبارة بحماية المال ليس بكثرتها، بل في أمكانية تطبيقها على الجرائم الماسة بالمال العام، لذى ندعوا المشرع العراقي توحيد الأحكام الخاصة بحمايه الأموال العامة من خلال سن قانون

(1) نشر في جريدة الوقائع العراقية، بالعدد 4387، تاريخ نشر العدد 16-11- 2015.

(2) رشا محمد جعفر: مدى فاعلية الإصلاحات التشريعية في حماية أموال الدولة في العراق، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العدد (5) الخاص بحوث مؤتمر الإصلاح الدستوري والمؤسساتي الواقع والمأمول، 2018. والقاضي كاظم عبد جاسم الزيدي: الحماية الدستوريَّة والقانونيَّة للمال العام

لحماية المال العام تطبيقا لأحكام الدستور العراقي النافذ، ولاسيما في المدة الحالية لما يمر به العراق من ظروف أمنية صعبة وأزمات اقتصادية وسرقات على المال العام، وكذلك تفعيل القوانين ذات العلاقة ومنها قانون تحصيل الديون الحكومية وقانون التضمين وتفعيل دور الممثل القانوني في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة لإقامة الدعاوى المدنية والشكاوى الجزائية في حالة الاعتداء على المال العام، وتعزيز الدور الرقابي للجهات التنفيذية، ولاسيما ديوان الرقابة المالية وجهاز الدعاء العام.

المطلب الثالث

الهيئات المختصة بحماية أموال الدولة

ان المشرع العراقي لم يكتفي بإصدار التشريعات الخاصة بحماية المال فقط، بل اتجه إلى استحداث عدة جهات تختص في حماية المال العام بشكل مباشر، منها ديوان الرقابة المالية، هيئه النزاهة، مكاتب المفتشين العمومين سابقاً، وهناك جهات خرى تمارس حماية المال العام، ولكن بشكل غير مباشر منها، جهاز الدعاء العام، مجلس النواب ومجالس المحافظات، مجلس القضاء،

كل هذه التي تتولى التحقيق في قضايا الفساد، وأحاله الموظفين إلى المحاكم المختصة وإنشاء مكاتب المفتشين العامين لغرض أداء الوزارات إلى المراجعة والتدقيق والكشف عن كل إساءه استعمال السلطة [1].

1- ديوان الرقابة المالية ودوره في حماية المال العام:

وهو أول وقدم جهة رقابي يعنى بحماية المال العام، ويعد من المؤسسات الرسمية الدستورية في العراق، إذ بدأ الاهتمام بحماية المال العام في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921، فقد أنشأ هذا الديون بموجب المادة (104) من القانون الأساسي الذي يعد بمثابة الدستور الأول للدولة القانونية في العرق صدر عام 1925م، وأشارت هذه المادة منه إلى تأسيس دائرة تقوم بتدقيق المصروفات وترتبط بالسلطة التشريعية، وتم التأكيد عليه في المادة (70) من دستور 1964 (الملغى)[2]، وكذلك جاءت به المادة (69) من الدستور المؤقت لعام 1968م(الملغى)[3]، وتكرر هذا النص في المادة (46) من الدستور المؤقت لعام 1970م (الملغى)[4]، أما قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة 2004 فقد أبقى اغلب القوانين الصادرة قبل 2004/6/30 نافذة ألا إذا نص هذا الأمر على خلاف ذلك[5]، أما دستور العراق النافذ لعام 2005 فقد أعاد النص على إنشاء ديوان الرقابة المالية وجعلة مستقلا ومرتبطاً بالسلطة التشريعية وفقا للمادة (103)منه[6]، ومن هذه النصوص الدستورية تتولد لدينا قناعة بأن المشرع العراقي اهتم بحماية المال العام وضمان فاعلية أداء الإدارة، وأول قانون صدر لتنظيم عمل هذا الديون

---

(1) تم إنشاء هيئة النزاهة بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (155) لسنة 2004 الملغي بموجب القانون رقم 30 لعام 2011، المنشور في الوقائع 1732، ص35، تشرين الثاني، قانون المفتشين بموجب القانون رقم (57) لسنة 2004.

(2) نشر هذا الدستور في جريدة الوقائع العراقية، بالعدد :949، تاريخ صدور العدد 1964/5/10.

(3) نشر هذا الدستور في جريدة الوقائع العراقية، بالعدد :1625، تاريخ صدور العدد 1968/9/21.

(4) نشر هذا الدستور في جريدة الوقائع العراقية، بالعدد: 1900، تاريخ صدور العدد 1970/7/17.

(5) نشر هذا القانون في جريدة الوقائع العراقية، بالعدد :3981، تاريخ صدور العدد 2003/12/31.

(6) نصت المادة (103- أولاً) من دستور جمهورية العراق النافذ لسنة 2005 على (أولاً: يعد كل من البنك المركزي العراقي، وديوان الرقابة المالية، وهيئة الأعلام والاتصالات ودواوين الأوقاف، هيئات مستقلة ماليا وإدارياً، وينظم القانون عمل كل هيئة منها).

هو القانون ذي العدد (17) لسنة 1927 (الملغى) [1]، إذ تضمن هذا القانون في المادة (3) على إن" مراقب الحسابات العام مسؤول أمام مجلس الأمة عن أعماله وأعمال دائرته"، وبهذا فإنه منذ تأسيسه كانت مهمته هي حماية الأموال العامة، ومن ثم صدر قانون ديوان الرقابة المالية ذي العدد(42) لسنة 1968 (الملغي)[2]، وبعد ذلك صدر قانون ديوان الرقابة المالية رقم (149) لسنة 1980 (الملغي)[3] ثم بعد ذلك صدر قانون ديوان الرقابة المالية رقم (6) لسنة 1990 (الملغي)[4] الذي لا يختلف كثيراً عن سابقه باعتباره سلطة الرقابة المالية العليا في الدولة وارتباطه بمجلس قيادة الثورة (المنحل)، أما بعد عام 2003 فقد تم حله بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (2) لسنة 2003 بعده احد تشكيلات مجلس قيادة الثورة (المنحل)[5]، ولكن سرعان ما تم إعادة تشكيله من جديد بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة ذي العدد (77) لسنة 2004 (الملغي)[6]، ثم صدر قانون ديوان الرقابة المالية ذي العدد(31) لسنة 2011 (المعدل)[7]، الذي يعد الأساس القانوني للديوان في الوقت الحاضر، والذي عدل بموجب القانون ذي العدد (104) لسنة 2012 (قانون التعديل الأول لقانون ديوان الرقابة المالية رقم 31 لسنة 2011)[8] ويعد ديوان الرقابة المالية اعلى هيئة رقابية ومالية في العراق تقوم بتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لها والتحقق من سلامة التصرف في الأموال العامة وهي بذلك تمارس مهمة الرقابة اللاحقة. ترتبط بمجلس النواب. وحدد قانونها رقم (31) لسنة 2011 المعدل في المادة (4) منه الأهداف التي يسعى الديوان لتحقيقها "- أولا – الحفاظ على المال العام من الهدر أو التبذير أو سوء التصرف وضمان كفاءة استخدامه".

2- هيئة النزاهة ودورها في حماية المال العام:

بسبب الازدياد المتنامي لظاهرة الفساد الإداري، وتورط الكثير من كبار المسؤولين بالدولة بالمشاركة بارتكابه، إذ أن هذه الظاهرة لم تعد تقتصر على العراق فقط، وإنما انتشرت عالمياً مما دعي الأمم المتحدة إلى تبني (اتفاقية لمكافحة الفساد) عام 2003، ودخلت حَيّز التنفيذ سنة 2005، وقعت عليها (145) دولة، وتهدف هذه الاتفاقية لحماية المال العام واسترداد - ألموجودات أي الأموال- من خلال التعاون الدولي لمكافحة الفساد، وبما أن العراق صادق على الاتفاقية بموجب القانون ذي العدد (35) لسنة 2007[9]، ووفقاً لهذا القانون اصبح العراق ملزما من الناحية القانونية بإحكام الاتفاقية، وصدر أول تشريع في العراق لحماية المال والوقاية من الفساد قانون "مفوضية النزاهة" بموجب أمر سلطة الائتلاف ذي العدد (55) لسنة 2004 "، وبعد ذلك صدر قانون هيئة النزاهة العدد (30) لسنة 2011[10]، والذي صدر استنادا لأحكام المادة (102) من الدستور العراقي التي استحدثت هيئة النزاهة: هي جهاز إداري مستقل يختص بالتحقيق في قضايا الفساد

(1) نشر في جريدة الوقائع العراقية، بالعدد: 515 بتاريخ: 1927/2/23.
(2) نشر في جريدة الوقائع العراقية، بالعدد:1561 بتاريخ :1968/4/27.
(3) نشر في جريدة الوقائع العراقية، بالعدد:2807 بتاريخ :1980/12/15.
(4) نشر في جريدة الوقائع العراقية، بالعدد:3293 بتاريخ: 1990/2/5.
(5) نشر في جريدة الوقائع العراقية، بالعدد :3977، بتاريخ :2003/6/17.
(6) نشر في جريدة الوقائع العراقية، بالعدد :3983 بتاريخ: 2004/6/1.
(7) نشر في جريدة الوقائع العراقية، بالعدد:4217 بتاريخ: 2011/11/114.
(8) قانون التعديل الأول لقانون ديوان الرقابة المالية رقم 31 لسنة 2011 رقم (104) لسنة 2012، نشر في جريدة الوقائع العراقية، العدد :4265 بتاريخ: 2013/1/28.
(9) نشر في الجريدة الرسمية الوقائع العراقية بالعدد (4047) في 2007/8/30.
(10) نشر في الجريدة الرسمية الوقائع العراقية بالعدد (4217) في 2011/11/14

وحماية المال العام، وأحاله الموظفين إلى المحاكم المختصة والكشف عن كل أساءه استعمال السلطة لمنع ومكافحة الفساد الإداري وترتبط بمجلس النواب وتعمل وفق قانونها رقم (30) لسنة 2011 المعدل[1]، وأُلزم المشرع العراقي بمقتضى المادة (17) من القانون الجديد، القيادات العليا في الدولة بتقديم تقرير عن ذمهم المالية وذمة زوجته وأولاده إلى هيئة النزاهة[2].

3- مكاتب المفتشين العمومين

نقلت لنا سلطة الائتلاف تجربة الولايات المتحدة الأمريكية بمجال حماية المال واستحداث ما يعرف بمكاتب المفتش العام. إذ تشكلت هذه المكاتب بموجب القسم الأول من امر سلطة الائتلاف المنحلة ذي العدد (57) لسنة 2004، إذ نصت الفقرة(1) من المادة (2) على: "ينشأ بموجب هذا الأمر برنامجاً فعالاً يتم بموجبه إخضاع أداء الوزارات لإجراءات المراجعة والتدقيق والتحقيق بُغية رفع مستويات المسؤولية والنزاهة والأشراف في إدارة الوزارات وبُغية منع وقوع أعمال التبذير والغش وإساءة استخدام السلطة والحيلولة دون وقوعها، والتعرف عليها وعلى الأعمال المخالفة للقانون"[3]، وإن القسم(السادس) من القانون منح مكاتب المفتشين السلطات والصلاحيات الكاملة للوصول إلى كافة الوثائق والمعلومات حتى لو اتسمت بسرية، وقد أكد المشرع العراقي على هذه المهام بمقتضى القانون رقم (30) لسنة 2011(قانون هيئة النزاهة) بإبراز دور مكاتب التفتيش وضرورة التعاون معها من خلال المادة (21/أولاً) منه ونصها: "أولاً. تؤدي الهيئة واجباتها في ميدان منع الفساد ومكافحته بالتعاون مع ديوان الرقابة المالية ومكاتب المفتشين العامين). وبمقتضى المادة (21) أنفاً فإن الجهة المعنيّة بالكشف عن أعمال الفساد والغش والتبذير وإساءة التصرف هي ديوان الرقابة ألمالية بصفتها الجهة العليا للتدقيق المالي والمحاسبي. إذ تقوم بتقديم الأدلة عن الأفعال المخالفة إلى مكتب المفتش العام المختص وعلى ضوء ذلك يقدم المفتش العام نتيجة تحرياته وتحقيقاته إلى الوزير لمعني وعلى المفتش أن يحيل إلى هيئة النزاهة والجهات المختصة الأخرى بكل ما يعد جريمة وفق أحكام القوانين النافذة. علماً أن هيئة النزاهة هي المختصة قانوناً بالتحقيق في قضايا الفساد، وقد خطا البرلمان العراقي خطوة إيجابية عندما الغى جميع مكاتب المفتشين العموميين؛ ايماناً منه في عدم فاعليته نتيجة تشابه الأعمال التي تقوم بها أجهزة

(1) تم إنشاء هيئة النزاهة بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (155) لسنة 2004 الملغي بموجب القانون رقم 30 لعام 2011، المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعد 1732، تاريخ العدد، 2011، ص35

(2) إذ نصت هذه المادة على: "يكون كل شخص يشغل أحد الوظائف أو المناصب التالية مكلفاً بتقديم تقرير الكشف عن الذمم المالية: أولاً: رئيس الجمهورية ونوابه. ثانياً: أعضاء السلطة التشريعية. ثالثاً. رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ومن هم بدَرجتهم ووكلائهم، والموظفين بدَرجة خاصة. رابعاً. رئيس مجلس القضاء الأعلى والقضاة. خامساً. رؤساء الأقاليم ورؤساء وزراءها ووكلائهم. سادساً. المحافظون وأعضاء مجالس المحافظات. سابعاً. رؤساء الهيئات المستقلة ووكلائهم أو نوابهم. ثامناً. السفراء والقناصل والملحقين. تاسعاً. قادة الفيالق والفرق ورؤساء الأجهزة الأمنية. عاشراً. المدراء العامون ومن هم بدرجَتِهم ومحقق الهيئة. الحادي عَشر. الضباط في القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي والأجهزة الأمنية من رتبة مقدم فما فوق. الثاني عَشر. كل من ترى الهيئة ضرورة بالكشف عن مصالحه".

(3) الأمر رقم (57) لسنة 2004 هو الأمر الخاص (بالمفتشين العموميين العراقيين). الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة).

الرقابة الداخلية وغيرها من الأجهزة الرقابية وكذلك لعدم استقلاليته، وبالتالي يعد حلقة زائدة في العملية الرقابية [1].

4- جهاز الادعاء العام

هو جهاز قضائي ويتمتع بالاستقلال المالي والإداري بموجب قانونه ذي العدد (49) لسنة 2017[2]، إذ جعل المشرع من أهداف القانون المحافظة على أموال الدولة والقطاع العام حيث نصت الفقرة (أولا) من المادة (2) منه على "حماية نظام الدولة والحرص على المصالح العليا للشعب والحفاظ على موال الدولة والقطاع العام" واقر في المادة (5) منه على وجود ممثلين له في جميع دوائر الدولة لتحقيق هذا الهدف، إذ نصت الفقرة (ثاني عشر) من المادة (5) على : "التحقيق في جرائم الفساد المالي والإداري وكافة الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة المنصوص عليها في قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ (المعدل) طبقاً لإحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل على ان يحيل الدعوى خلال (٢٤) اربع وعشرين ساعة إلى قاضي التحقيق المختص من تاريخ توقيف المتهم"، بينما نص الفقرة (ثالث عشر) على : " تستحدث دائرة في رئاسة الادعاء العام تسمى دائرة المدعي العام الإداري والمالي وقضايا المال العام يديرها مدعي عام لا تقل خدمته عن (١٥) خمس عشرة سنة تتولى الإشراف على مكاتب الادعاء العام المالي والإداري في دوائر الدولة.

رابع عشر: يؤسس مكتب للادعاء العام المالي والإداري يرأسه مدعي عام لا تقل خدمته عن (١٠) سنوات في الوزارات والهيئات المستقلة يمارس اختصاصه طبقاً لإحكام الفقرة (ثاني عشر) من هذه المادة"، ومن التعديل الأخير لقانون الادعاء العام في العراق يتضح أن مجلس النواب تلافى الغموض الذي شاب قانوني ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة، إذ انه نص صراحة على حماية أموال الدولة خلافا لقانوني الهيئتين، إذ نص على عبارة المال العام وليس أموال الدولة.

5- رقابة السلطة التشريعية ودورها في حماية المال العام

من أشهر آليات العمل الرقابي البرلماني والتي يمارسها مجلس النواب وتؤدي في نهاية المطاف إلى حماية المال العام هي المساءلة ونقصد بها: السؤال البرلماني والاستجواب، إذ يمارسهما البرلمان على الحكومة ليس بصفتها سلطة حكم وإنما بصفتها إدارة مسؤولة عن انتظام سير المرافق العامة بشكل منتظم، وتحقيق النفع العام، ومؤتمنة على المال العام وسنتولى توضيح كل منها في إيجاز بنقطتين الآتيين:

أولاً: السؤال البرلماني

يعد السؤال البرلماني السلاح الأكثر فعالية لرقابة البرلمان على أعمال الإدارة، ويستعمل البرلمان حقه في السؤال للحصول على توضيح الإدارة حول موضع محدد كثرة حوله الشكوك وهو استيضاح لا ينطوي على اتهام[3]، وقد نظم الدستور العراقي لعام 2005 موضوع "السؤال البرلماني "كأحد آليات الرقابة التي يمارسها مجلس النواب على أعمال الحكومة وذلك في المادة(61) التي بينت اختصاصات مجلس النواب العراقي، إذ نصت

(1) قانون إلغاء امر سلطه الائتلاف المؤقتة ذي العدد (57) لسنه 2004 (إلغاء مكاتب المفتشين العموميين) بالقانون ذي العدد (24) لسنه 2019.

(2) نشر في الجريدة الرسمية الوقائع العراقية بالعدد (4437) في 2017/3/6

(3) مصطفى أبو زيد فهمي: الدستور المصري فقهاً وقضاءاً، ط9، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة، 1996، ص619.

الفقرة(السادسة) منها على :"مساءلة رئيس الجمهورية ونصت الفقرة(سابعاً/أ)من المادة (61)على: "لعضو مجلس النواب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء والوزراء، أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصهم، ولكل منهم الإجابة عن أسئلة الأعضاء....." بينت الفقرة على أن من حق أي عضو من أعضاء مجلس النواب على توجيه الأسئلة إلى كل من: "رئيس الوزراء أو الوزراء "ويشترط فيه أن يكون متعلقاً بمواضيع داخلة ضمن اختصاصاتهم، ومن التطبيقات العملية للسؤال البرلماني في مجلس النواب العراقي: توجيه السيد النائب (زينب ثابت) سؤالاً إلى وزير البلديات والأعمار السيدة (آن نافع) وكان موضوع السؤال حول معرفة أسباب التلاعب بالأوامر الإدارية وعدم متابعة شبهات الفساد في جلسة مجلس النواب رقم(34) بتاريخ 2017/5/14 [1].

– الاستجواب:

يمثل الاستجواب اقوى الوسائل الرقابية التي تمارسها السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، كونه يحمل في ثناياه اتهاماً للحكومة، أو لأحد أعضاءها عن مآخذ ومثالب في شأن من الشؤون التي تدخل في اختصاص عمله، فضلاً عن أنه ذو أثر عقابي، إذ ينتج عنه تحريك المسؤولية الوزارية بالحكومة أو طرح الثقة بالوزراء [2] وعدَّ الدستور العراقي لسنة 2005 الاستجواب وسيلة رقابية تمارسها السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس النواب على أعمال السلطة التنفيذية والتي يمثلها رئيس الوزراء والوزراء، إذ نصت المادة(61) في فقرتها(السابعة/ج) على: "لعضو مجلس النواب وبموافقة خمسة وعشرين عضواً توجيه استجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل ضمن اختصاصهم، ولا تجري المناقشة إلا بعد سبعة أيام في الأقل من تقديمه"[3]، والأثر المترتب على الاستجواب يتمثل بطرح الثقة بالوزير وهذا ما نصت عليه الفقرة (ثامنا) من المادة(61)[4]، وقد أستعمل مجلس النواب العراقي سلطته بالاستجواب وطرح الثقة بالوزراء في عدة جلسات نذكر منها: "جلسة مجلس النواب رقم(15) بتأريخ/2016/8 الخاصة باستجواب وزير المالية السيد (هوشيار زيباري)، بناءً على طلب النائب (هيثم الجبوري) بسبب تهم تتعلق بإهدار المال العام، وبعد مناقشة الاستجواب والاستماع لإجابات الوزير، ولعدم قناعة المجلس بالإجابات المقدمة من قبل الوزير قرر المجلس وبعد تصويت أعضائه على سحب الثقة من الوزير في جلسة البرلمان رقم (17) في 2016 /9/21.

يلاحظ مما سبق: أن السؤال البرلماني والاستجواب يمثلان الوجه الأخر للمساءلة الإدارية المتعلقة بحماية المال العام، والسبب في ذلك يرجع إلى أن مساءلة أعضاء السلطة ناتج عن تقصيرهم في أداء أعمالهم وهذا التقصير يعد من أهم الأسباب التي تؤدي عدم تطبيق النصوص القانونية الخاصة بحماية المال العام مما أدى هدر غير مبرر بالمال العام، ونأمل من المشرع العراقي نقل التجربة البرلمانية في المساءلة إلى كافة مفاصل الدولة، لأنه سمح بتطبيقها على كبار المسؤولين في الحكومة، فيكون من باب أولى تطبيقها على المسؤولين في الدرجة الأدنى، فضلاً عن للجنة النزاهة الموجودة في البرلمان، وهذا الحال

(1) ينظر موقع البرلمان العراقي الإلكتروني - المهام الرقابية على الشبكة المعلومات الدولية على الرابط-www.ar-parliament.iq/catgory

(2) محسن خليل: القانون الدستوري والنظم السياسية، بدون مكان نشر، 1987، ص440.

(3) نص المادة (61) الفقرة (7) من الدستور العراقي لسنة 2005.

(4) نص المادة (61) الفقرة (7) من الدستور العراقي لسنة 2005.

ينطبق على المجالس المحلية- مجلس المحافظة، مجلس القضاء- بموجب قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم ذي العدد (21) لسنة 2008، إذ نصت الفقرة (الثانية) من المادة (7) على: " إقالة رئيس المجلس أو نائبه من المنصب بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس في حالة تحقق احد الأسباب الواردة في الفقرة (8) من هذه المادة بناء على طلب ثلث الأعضاء"، وقد نصت الفقرة (8) من هذه المادة على: "1 – استجواب المحافظ أو احد نائبيه بناء على طلب ثلث أعضائه وعند عدم قناعة الأغلبية البسيطة بأجوبة المستجوب يعرض للتصويت على الإقالة في جلسة ثانية ويعتبر مقالا بموافقة الأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس ويكون طلب الإقالة أو التوصية بها مستندا على احد الأسباب الحصرية الآتية: (أ- عدم النزاهة أو استغلال المنصب الوظيفي. ب- التسبب في هدر المال العام. ج- فقدان أحد شروط العضوية. د- الإهمال أو التقصير المتعمدين في أداء الواجب والمسؤولية) ". وكذلك ما نصت الفقرة (ثانياً) من المادة (8) من القانون، إذ جاء بها:" ثانيا: إعفاء رئيس مجلس القضاء من المنصب بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء في حالة تحقق أحد الأسباب الواردة في المادة (7) / الفقرة (8) من هذا القانون بناءً على طلب ثلث الأعضاء"، فضلاً عن للجان النزاهة الموجودة في مجالس المحافظات المعطلة حالياً.

6- رقابة مجلس القضاء الأعلى ودوره في حماية المال العام:

حاول القضاء العراقي حماية المال من خلال دور المجلس في مكافحة الفساد الإداري من خلال اتجاهين:

- **الاتجاه الأول:** أستحدث محاكم عديدة متخصصة في حماية المال العام، إذ استحدث محاكم تحقيق للنزاهة في كافة لمحافظات ومحكمة جنح النزاهة والجرائم الاقتصادية وغسل الأموال في مقر محكمة استئناف بغداد/الرصافة الاتحادية. كما أُستحدث أخيراً وبمقتضى (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015) محكمة جنايات متخصصة بقضايا غسل الأموال. وبما أن جرائم الفساد المالي والإداري تمس كيان الدولة السياسي والاقتصادي والإداري في ألصميم، فضلاً عن أن ركن (الاختصاص) هو من النظام العام فإن للقاضي أن يثره من تلقاء نفسه [1].
- **الاتجاه الثاني:** التشدد مع مرتكبي جرائم الفساد أملاً في ردعهم وردع الآخرين ومنعهم من ارتكابها من خلال:

أولاً: اتجه القضاء في أحكامه إلى عدم شمول مرتكبي جرائم الفساد الإداري من الاستفادة من نظام وقف التنفيذ. ومن التطبيقات القضائية على عدم شمول المتهمين بقضايا الفساد من وقف التنفيذ حكم لمحكمة التمييز لإقليم كوردستان العراق في الدعوى رقم (215/ الهيئة الجزائية / 2008 في 2008/11/12) [2].

(1) قرار محكمة التمييز العراقية الاتحادية رقم 1320/الهيئة الموسعة الجزائية/2015في 2015/12/29(غير منشور).

(2) إذ جاء فيه: (لدى التدقيق والمداولة..كما وجد بأن قرار العقوبة هو الآخر صحيح، وأن العقوبة المحكوم بها على المتهم المذكور جاءت مناسبة ومتوازنة مع الجريمة المرتكبة وملابساتها قرر تصديقه، أما بخصوص قرار إيقاف تنفيذ العقوبة الصادر في الدعوى أعلاه، فقد وجد بأنه غير صحيح ومخالف للقانون، لأن المحكمة المذكورة استدلت بالمادة (3/132) من قانون العقوبات لفرض العقوبة مخففة، فلا مبرر قانوناً للجوء إلى الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة لأن ذلك يعد من قبيل تخفيف آخر للعقوبة، ولا يجوز قانوناً تخفيف العقوبة مرتين لصالح المحكوم، لذا قرر نقض الفقرة الحكمية المتعلقة بإيقاف التنفيذ وإعادة إضبارة الدعوى إلى محكمتها لإصدار أمر القبض

ثانياً: اتجه القضاء إلى عدم شمول مرتكبي جرائم الفساد الإداري المتعلقة بالمال العام من الاستثناءات المنصوص عليها في قانون العفو العام رقم(19) لسنة 2008 وقد عملت المحكمة الاتحادية بهذا الاستثناء في قرارها رقم (223/الهيئة الموسعة الجزائية/2008 في2008/11/19)[1]، وقد اتخذ القضاء العراقي خطوات عملية أخرى كثيرة لمكافحة الفساد الإداري من خلال اتخاذ إجراءات منع سفر المتهمين بقضايا الفساد الإداري والمالي وإصدار مذكرات أمر القبض بحق الكثير من المسؤولين ممن هم بدرجة وزير ومدراء عام في مختلف الوزارات وإحالة الكثير من المتهمين على محاكم الجنايات والجنح وإصدار إحكام بحقهم وإلزامهم بإعادة الأموال المسروقة أو المختلسة والمساهمة في استعادة الأموال المنهوبة خارج العراق، وعلى الرغم من ذلك كله فإن هناك أضعاف من هذه القضايا موجود أمام القضاء لم تحسم. وبدورنا نحن نؤيد الفقه العراقي الذي يدعو إلى توحيد الأجهزة المختصة بحماية المال العام، لأن كثر الجهات قد يولد ضغط كبير وبالتالي تكون النتائج عكسية[2]، إذ تضمنت المنظومة الرقابية في العراق تعدد وتنوع الأجهزة المختصة بحماية أموال الدولة، بين أجهزة تنفيذية وتشريعية وقضائية ومستقلة والمتمثلة بـ: "ديوان الرقابة المالية الاتحادي، هيئة النزاهة، مكتب المفتش العام (الملغى)، جهاز الادعاء العام، لجنة النزاهة البرلمانية، لجنة النزاهة في مجالس المحافظات، والمحاكم المختصة"[3] وعلى الرغم من هذا التعدد فإن تلك الأجهزة لم تحقق الغاية المطلوبة في حماية المال العام، بسبب اتسام هيكلية هذه الأجهزة بطابع الترهل الذي يؤدي إلى تشتت جهود مكافحة الفساد وضخامة الأموال التي تصرف على الأجهزة والعمليات الرقابية، فضلاً عن صعوبة محاسبة المقصر، ولا سيما أن قوانين إنشاء قسم منها جعلها بمستوى الوزارات، وطبيعة أعمالها تولد تكراراً نتيجة ضعف التنسيق بين هذه الأجهزة وعدم وجود سياسة واضحة للأجهزة الرقابية في العراق، ودائماً يولد التكرار ضغطاً على الجهات الخاضعة للرقابة في الاستجابة لتوفير متطلبات رقابة تلك الأجهزة، وتعداد هذه الأجهزة يقتضي توافر أبنية ومصروفات ومناصب إدارية مختلفة اغلبها تخضع لتتدخل المحاصصة السياسية المقيتة في الاختيار لتلك المناصب هذا من جهة، ومن جهة آخر فإن التعدد سيولد تقاطع بالتوجيهات والمخاطبات، وبالتالي سيؤدي إلى إرباك للإدارة في حماية المال العام، وتقتل روح الحماس والاندفاع لدى موظفيها وسينعكس هذا سلبا على أداءها، كما أن من مقتضيات "مبدأ الفصل بين السلطات" يتطلب أن تمارس كل جهة إدارية اختصاصها الممنوحة لها وفق القانون بعيداً عن اختصاص الجهات الأخرى أو تدخلها، إذ منحت قوانين اغلب الجهات الرقابية منها الديوان وهيئة النزاهة صلاحية قبول الشكاوى والاخبارات، ولكن لم تعالج القوانين مسألة تقديمها لأكثر من جهة، وبما أن

بحق المحكوم المذكور (ب) وفق المادة أعلاه، والقبض عليه وإيداعه في الحبس بموجب مذكرة أمر بالعقوبة...). مجلة التشريع والقضاء، السنة الأولى، العدد الثالث، 2009، ص167- 168.

(1) إذ جاء فيه: "لدى التدقيق والمداولة من قبل الهيئة الموسعة الجزائية... وحيث أن تخريب أموال الدولة عمداً يُعد وسيلة من وسائل الأضرار بتلك الأموال، وبالتالي تكون الجريمة مُستثناة من أحكام قانون العفو العام المشار إليه أعلاه..."مجلة التشريع والقضاء، السنة الثالثة، العدد الأول 2010، ص 207-208.

(2) سعدي فري شنيخر جبر: تعدد الأجهزة الرقابية ودورها في الكشف والحد من الفساد الإداري، أطروحة دكتوراة في المحاسبة القانونية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2011، ص3. د. عدنان قادر عارف الزنكنة : الفساد الإداري في العراق "الأسباب والحلول"، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية – جامعة كركوك، مج3،ع11، 2014، ص473.

(3) د. سليمان محمد الطماوي: النظم السياسية والقانون الدستوري، مطبعه جامعه عين شمس، القاهرة، 1988، ص468.

الرقابة وسيلة لتحقيق غاية وهي المصلحة العامة وانتظام سير المرافق العامة خدمة للمواطنين، وهذا يتطلب توحيد الأجهزة المختصة بحماية المال العام، وان هذا التوحيد سيؤدي في النهاية إلى توحيد جهودها للقضاء على الفساد وسهولة محاسبة المعتدين على المال العام، وكذلك تقلل من النفقات المصروفة على الأجهزة لأنها ستؤدي إلى توحيدها في جهاز إداري واحد تكون له سياسة رقابية واضحة من خلال مركزية ووحدة التعليمات التي يصدرها، وكما أن تقليص الإجراءات يقلل من فرصة إفلات الفاسدين من المحاسبة لكونها تجنب انتقال ملفات الفساد في حلقات متعددة، وقد قامت الحكومة سابقاً بإلغاء ودمج قم من الوزارات في عام 2015 [1]، ومن الأسباب الموجبة التي أوردها مشروع قانون دمج وإلغاء وزارات هو: "بغية تحقيق الإصلاح والحد من الترهل الإداري وتقليصاً للنفقات تم إلغاء ودمج الوزارات ذات النشاطات المتشابهة" [2]، وكذلك الغى المشرع عندما مكاتب المفتشين العموميين عام 2019، وبهذا ندعو المشرع إلى توحيد الأجهزة الرقابية في جهاز واحد لتحقيق الفاعلية في الأداء الرقابي والاقتصاد في الجهد والنفقات ومنع التعارض.

الخاتمة:

بعد الانتهاء من دراستنا لا بد أن نوجز أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وما ينبغي أن يكون عليه نظام حماية المال العام من خلال مقترحات نأمل أن تساهم في الارتقاء بتطبيق النصوص القانونية بشكل سليم، وإضافة أو تعديل بعض النصوص وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة.

أولاً: الاستنتاجات:

1- إن العبرة بحماية المال في العراق ليس بكثرة النصوص القانونية، بل بتطبيق هذه النصوص بشكل صحيح، وأيمان القيادة العليا بضرورة الحفاظ على المال العام.

2- القوانين التي صدرت بالعراق الخاصة بحماية المال العام، على الرغم من وجود مأخذ عليها، إلاَّ أنها كافية لتوفير حماية المال العام في كل الدولة، إذ تم العمل بموجبها.

3- كثرة الجهات المختصة بالرقابة على حماية المال العام، يسبب إرباك وتعارض في عمل هذه الأجهزة.

4- عدم وجود إرادة سياسية حقيقية لحماية المال العام.

5- رغم التضخم التشريعي والجهات المتعددة لحماية المال العام في العراق، إلاَّ أن كلها لم تجدي نفعاً في الحفاظ على المال العام.

ثانياً: المقترحات:

1- ندعوا المشرع العراقي إلى تعديل الفقرة (الأولى) من المادة (27) من الدستور الحالي وإسناد مهمة حماية المال العام أولاً للحكومة ومن ثم المواطنين، ونقترح أن تكون

(1) الأمر الديواني رقم (312) لسنة 2015 الصادر بموجب كتاب مكتب رئيس الوزراء المرقم (م.ز.و/11688/74) في 2015/8/16، غير منشور، الذي تضمن على إلغاء وزارات (وزارة حقوق الإنسان، وزارة الدولة لشؤون المرأة، وزارة الدولة لشؤون المحافظات وشؤون مجلس النواب، وزارة الدولة) وتم دمج وزارات (وزارة العلوم والتكنولوجيا بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة البيئة بوزارة الصحة، وزارة البلديات بوزارة الأعمار والإسكان، وزارة السياحة والآثار بوزارة الثقافة).

(2) مشروع قانون دمج وإلغاء وزارات في 2016/7/17، متاح على موقع البرلمان العراقي على الرابط التالي : https://arb.parliament.iq/، أخر زيارة في 2021/4/24.

بصيغة الآتية: (يتمتع المال العام بحرمة خاصة وتتحمل السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية بكل مستوياتها مسؤولية حماية المال العام مع المواطنين)

2- ندعوا المشرع العراقي إلى عد جميع جرائم الفساد الإداري العمدية المتعلقة بالأموال العامة المذكورة بكافة القوانين جرائم مخلة بالشرف.

3- ندعوا مجلس القضاء الأعلى ومجلس الدولة من منع جميع المحاكم المختصة بجرائم الفساد المالي والإداري من الاستدلال بأحكام المادة (144) من قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969.

4- ندعوا المشرع العراقي إلى أضافة مادة إلى قانون العقوبات تنص على حرمان جميع المتهمين بجرائم الفساد المالي والإداري العمدية من حق الاستفادة من أحكام الإفراج الشرطي وقوانين العفو.

5- ندعوا المشرع إلى إضافة مادة إلى قانون انضباط موظفي الدولة ذي العدد (14) لسنة 1991، تلزم الجهات الإدارية بأن يكون من بين أعضاء اللجان التحقيقية عضو من الدعاء العام مهمته إحالة أي قضية بها فساد مالي إلى المحاكم الجناية المختصة.

6- ندعو المشرع العراقي على إلغاء نص المادة (136/ب) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي النافذ، المتعلقة بشرط استحصال موافقة الوزير على إحالة الموظفين من مرتكبي جرائم الفساد المالي الإداري إلى المحاكم المختصة

7- ندعوا المشرع العراقي إلى إعادة صياغة المادة (1) من قانون التضمين، وإحلال عبارة (أموال الدولة) بدلا من المال العام لأهمية ذلك من اجل أفراد مكانه لأموال الدولة وبسط الحماية على أموال الدولة العامة والخاصة.

المصادر

أولاً: الكتب

1- احمد حافظ نجم، القانون الإداري، ج2، ط1، 1981.

2- سامي جمال الدين: أصول القانون الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.

3- سليمان محمد الطماوي: النظم السياسية والقانون الدستوري، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، 1988.

4- القاضي كاظم عبد جاسم الزيدي: الحماية الدستوريَّة والقانونيَّة للمال العام.

5- ماهر عبد شويش الدره، شرح قانون العقوبات القسم الخاص، المكتبة القانونية، بغداد، بدون تاريخ نشر.

6- محسن خليل: القانون الدستوري والنظم السياسية، بدون مكان نشر، 1987.

7- محمد علي احمد قطب، الموسوعة القانونية والأمنية في حماية المال العام، ابتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

8- مصطفى أبو زيد فهمي: الدستور المصري فقهاً وقضاءاً، ط9، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة، 1996.

ثانياً: الرسائل والاطاريح:

1- رشا محمد جعفر: سلطة الإدارة في تضمين الموظف في القانون العراقي – دراسة مقارنة، أطروحة مقدمه إلى كليه القانون جامعه بغداد كجزء من متطلبات درجه الدكتوراه في القانون، مكتبة الكلية، 2014.

2-سعدي فري شنيخر جبر: تعدد الأجهزة الرقابية ودورها في الكشف والحد من الفساد الإداري، اطروحة دكتوراه في المحاسبة القانونية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2011.

ثالثاً: البحوث والمؤتمرات:

1-رشا محمد جعفر: مدى فاعلية الإصلاحات التشريعية في حماية أموال الدولة في العراق، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العدد (5) الخاص بحوث مؤتمر الإصلاح الدستوري والمؤسساتي الواقع والمأمول، 2018.

2-عدنان قادر عارف الزنكنة: الفساد الإداري في العراق "الأسباب والحلول"، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية – جامعة كركوك، مج3، ع11، 2014.

3-وليد بدر نجم الراشدي، عادل فتحي الحالي، الحماية القانونية للمال العام من أثار الفساد، بحث مقدم ضمن أعمال المؤتمر السنوي لهيئة النزاهة، 2008.

Protecting Public Money Between Legislative Inflation And The Absence Of Implementation

Assistant Professor Dr. Ali Hamza Abbas

College of Law / Al-Esraa University

ali.hamza@esraa.edu.iq

Abstract:

The phenomenon of continuous assault on public money has recently spread in most parts of the state, despite the legislative inflation that dealt with the issue of protecting public money, and the society has lost confidence in this protection, as it does not achieve the results that society aspires to, and in light of that we discussed the Iraqi legislation that It included legal texts related to the protection of public money, as these legal texts were mentioned, whether it was in the constitutional legislation that sanctified public money that it should not be infringed, or what was stated in the ordinary civil, administrative and criminal legislation, in order to stand

On the strength of these texts, we found through research that the shortcoming in not providing the necessary protection for public money; It is not in the legal texts, but rather in the lack of application of these texts correctly, despite the presence of several bodies concerned with the protection of public money, but there is no coordination between them at work, which led to overlap and confusion in their work, which lost the required effectiveness.

Key words:

Legal legislation, public money, legal protection, constitutional law, the Office of Financial Supervision, the Integrity Commission.

العامل النفسي واثره في صيرورة الحركة التاريخية عند المفكر العراقي (على الوردي)

ا.م.د. كاوه عزيز برايم
جامعة صلاح الدين / كلية الآداب
Kawa.braim@su.edu.krd\07504549886

مستخلص البحث:
منحت المدارس المختلفة لماهية فلسفة التاريخ قيمة وقوة علمية كبيرة خلال العصر الحديث، من خلال منحها تفاسير متنوعة لكيفية سير العملية التاريخية، وكانت احدى تلك المدارس تلخص في المفهوم النفسي المرتبطة بذاتية الإنسان التي تعتبر العامل والمحرك الرئيسي للحياة إلى جانب العامل الزماني والمكاني التي تتشكل منها سير العجلة التاريخية ككل، بالتالي يمكن القول انه بتوظيف أُسس ومرتكزات هذه المدرسة قد يتم الحصول على الكثير من التعقيدات والألغاز المرتبطة بمفهوم ومادة التاريخ وكذلك تحليل الإشكاليات الموجودة في التاريخ.

الكلمات المفتاحية: الصيرورة التاريخية، العامل النفسي، تفسير التاريخ، مفهوم النزاع والصراع، على الوردي

المقدمة: -

أن الحديث عن المدارس الفكرية المتباينة لتفسير التاريخ يحتاج إلى الكثير من الجهد والمثابرة، لما لها من أهمية قصوى، لاسيما أن تلك المدارس قد منحت التاريخ منطلق علمي كبيرة بعدما كانت مجردة من تلك الأُسس والمرتكزات العلمية فيما مضى، إذ تعتبر المدرسة النفسية ذات البعد الإنساني سواء عند الأفراد أو الجماعات، واحدة من تلك المدارس التي أغنت ومنحت المفهوم التاريخي قيمة علمية جعلتها في عداد المواد العلمية التي يمكن للإنسان والبشرية الاستفادة منها خلال مسيرتها في الوجود، من خلال شرح الكثير من الأحداث والأسباب التي وجدت في التاريخ البشري على مر العصور والتي كانت فيها الكثير من الألغاز والتعقيدات من الصعب إيجاد تفاسير علمية وأكاديمية دقيقة لها، إلا انه عند توظيف المفهوم النفسي وماهية اثره في الصيرورة التاريخية قد عالجت الكثير من تلك الالتباسات، لاسيما عند المجتمعات المتطورة التي عن طريق توظيف تلك المعطيات النفسية تم الحصول على شروحات علمية لتاريخها بعيدا عن روح العواطف والخرافات التي وجدت عند المجتمعات المتخلفة التي سادت فيها، بحيث اصبح العقل والفكر التي بنيت عليها الحياة ممزوجة بالكثير من العواطف والمغالطات للحياة البشرية، خلال هذا السياق اكد الأستاذ الدكتور على الوردي الذى اعتبره احد المفكرين البارزين في عصرنا، على ماهية اثر العامل النفسي لكيفية الصيرورة التاريخية من خلال إعطائه الشرح الوافي لذلك، لاسيما انه أشار وبكل وضوح أن الطبيعة الإنسانية تتسم بالشر كما هي متميزة بالخير، بمعنى أخر يمكن القول انه في الوقت الذي تعمل فيها الإنسانية على التعاون والحوار، تكون الخصومة والنزاع شيء فطرى عندها، بل أن هذه الفطرة هي التي دفعت الإنسان إلى الجهد والمثابرة بهدف البقاء والانتصار على الأخرين، والحال كذلك مع النزعات والأبعاد والدوافع الإنسانية الأخرى من الحب والشجاعة والخوف والقلق والطمع، وما إلى ذلك من تلك الغرائز التي وجدت بغية بقاء الإنسان ضمن دائرة الصراع المشروع البعيدة عن الأنانية والشرور الإنساني في هذه الحياة، بمعنى أخر أن تلك الدوافع من حيث المبدأ مشروعة لدى الإنسان بهدف التقدم والتطور، إذ لولا ذلك لبقي

الإنسان على ما كان في العصور الأولى، أو بالأحرى ما كانت لها من وجود حتى يومنا هذا، وقد تميزت الكثير من الشعوب والأمم الإنسانية في هذا العصر بهذا النوع من الأفكار التي جعلت من الكينونة الإنسانية مزدوجة المعايير والمفاهيم خلال مسيرتها في الوجود من خلال الادعاء أن الشر المطلق يكمن في المال والثروة، وفي الوقت نفسه تعمل المحرمات وتخرج من القواعد الدينية بغية الوصول إليها، كل ذلك نابع من الفهم الخاطئ للذات الإنسانية وماهية الدوافع والغرائز المشروعة التي يتميز الكينونة البشرية بها. فيما يخص طبيعة البحث فقد تم تقسيمها إلى مبحثين أساسين، في المبحث الأول يتضمن ماهية مفهوم الصراع ما بين البشر وأثرها في صيرورة الحركة التاريخية عند المفكر العراقي على الوردي، فيما يتناول المبحث الثاني الكينونة الإنسانية ما بين قوة الغرائز ومنطق العقل واثرها في سير العجلة التاريخية، هذا بالإضافة إلى أهمية الخاتمة في نهاية البحث والتي يمكن تلخيصها في بعض من النقاط الرئيسية والتي تكون بمثابة استنتاجات سياق البحث بشكل عام.

المبحث الأول:

ماهية مفهوم الصراع ما بين البشر وأثره في صيرورة الحركة التاريخية عند على الوردي.

في بادئ الأمر يشير الأستاذ على الوردي([1]) إلى أن الطبيعة البشرية تقتضى مفهوم النزاع والصراع فيما بينهم خلال سير عجلة الحياة، إذ لا يمكن للإنسان الاستمرار في المسيرة التاريخية من خلال مفهوم الوحدة والاتفاق والانسجام الاجتماعي وفق منطق أحادي وبصورة مطلقة التي تميزت بها المجتمعات الإنسانية في العصور القديمة الماضية عندما شعروا انه بالاتفاق والوحدة يمكن تحقيق السعادة والتوجه نحو الأمام، حيث نظروا إلى الأمر من زاوية واحدة بغض النظر عن الزوايا الأخرى للحياة، إذ تحتاج البشرية إلى الأخذ بمبدأ الخصومة والنزاع بغية تحقيق التطور والتقدم بنفس درجة الوحدة والاتفاق، لا سيما أن مفهوم الوحدة بقدر ما يوفر للمجتمعات الإنسانية الصلابة والتماسك، يوفر بالقدر نفسه منطق الجمود والخمول للبشرية، إذ يمكن القول انه لا يمكن وجود تطور إنساني في الوقت الذي تتواجد فيها الانسجام والوحدة الاجتماعية للأفراد والقوة التي تتشكل جراء ذلك، بحيث أن الجمود والركود لدى الإنسان هي توأمة الاتحاد فيما بينهم لا يمكن وجود لاحدهما دون الأخر([2]). هذا ما جعل من البعض أن يعتقد أن منطق الحرب والصراع فيما بين البشر، إنما هي في حقيقة الأمر منطق نهوض وارتقاء الإنسان من خلال عملية البعث والاستنارة التي تؤدى في النهاية جراء كل ذلك إلى إعادة نفسية المجتمعات الإنسانية للتكيف مع الواقع والحياة الطبيعية الجديدة([3])، التي يمكن ملاحظتها عند دراسة التاريخ البشري التي تتميز بوجود أنظمة ومؤسسات متباينة ومختلفة شكلتها الطبيعة الإنسانية المختلفة أصلاً من اجل توظيفها في الحياة، إذ لاوجود للدول والإمبراطوريات والأقوام

[1]. ولد على حسين الوردي في الكاظمية سنة ١٩١٣، ثم تخرج من الجامعة الأمريكية في بيروت سنة ١٩٤٣، واستمر الحال إلى أن حصل على شهادة الماجستير من جامعة تكساس الأمريكية سنة ١٩٤٨، وبعد سنتين بالتحديد سنة ١٩٥٠ حصل على شهادة الدكتواره من الجامعة نفسها ومن ثم رجع إلى العراق واشتغل بالتدريس إلى أن وصل إلى مرتبة الأستاذ سنة ١٩٦٢ في علم الاجتماع: للتفاصيل أكثر ينظر، على الوردي، شخصية الفرد العراقي، منشورات دار ليلى، لندن- المملكة المتحدة، ط٢ ٢٠٠١، ص٨٠

[2]. على الوردي، مهزلة العقل البشري، دار كوفان للنشر، لندن- المملكة المتحدة، ط٢ ١٩٩٤، ص٢٠.

[3]. كينث.ن.والتز، الإنسان والدولة والحرب، ت: عمر سليم، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، أبوظبي- الإمارات، ط١ ٢٠١٣،ص٥٢

والأجناس وحتى القبائل والمجتمعات الصغيرة دون الأخذ بمفهوم الصراع و الحروب التي كانت الأساس في قيام كل ما ذكرناه بمعنى أدق يمكن القول انه مهما حاول الإنسان إبعاد منطق الحرب عن نفسه وفي الواقع، فانه من المستحيل تطبيق ذلك كونها غريزة أساسية مزروعة في الذات البشري بصورة عميقة وجذرية(1). لاسيما أن حركة الإنسان وقوة قدرتها في النشاط الحيوي خلال وجودها مرتبط اشد الارتباط بمفهوم والية الدفاع والهجوم بغية ضمان بقاء وإدامة البشرية كهدف نهائي وأخير لها وتحقيق سبيل التقدم والتطور المرجوة بنوع من الاطمئنان من خلال الأخذ بالمزيد من الطرق والوسائل الضرورية بغية تحقيق ذلك والحصول على المنطق والفهم الصحيح للنفسية الإنسانية، نظراً لكونها الأساس عند تعاملها مع البيئة والطبيعة الخارجية لها، من خلال مفهوم ومبدأ الأخذ والعطاء التي تنتج جراء التفاعلات ما بين الكينونة الإنسانية والطبيعة الخارجية لها(2) بحيث أن الطبيعة الإنسانية وفق منطق يجعلها في حالة من المشاكل والعوائق المختلفة والمتتابعة في الحياة وتفرض على كل تلك الأنواع المشاكل والقضايا العالقة حلول وترتيبات جيدة تتفق مع قدراتها النفسية(3).

هذا ما يمكن رؤيته في عصرنا هذا، إذ أن الإنسان لم يعد كما كان في السابق يرضى بظروف الحياة التي كان تعشها الأجيال الماضية على اعتبار إنها ثابتة لا تتغير، بل تكونت لدى الأجيال المعاصرة مفهوم المحاولة والجهد بغية تحقيق حالة أفضل من خلال فرض إرادتهم على الواقع بهدف ضمان مستقبل أفضل تتطابق وتتلاءم مع الرغبات المشروعة لديهم (4). بل أكثر من ذلك يتبين من خلال الأُسس التي قام عليه النظام العالمي في الزمن المعاصر من خلال المبادئ التي أكد عليها كبار قادة الحضارة الغربية، انه من الضروري أن لا تقع هذه المنظومة بيد الأمم والشعوب الفقيرة التي تتميز بكونها جائعة، مما يخلق بطبيعة الحال الخطر المحدق علينا باستمرار (5). ومن هنا تظهر حقيقة أن الصراع متأصل في ذاتية الإنسان وكينونتها، إذ لا يمكن القول إن المجتمعات الإنسانية يسودها الود والأمان بقدر ما يسودها الخصومة والنزاع وهذا ما دفع بزعماء الحضارة الغربية الحديثة إلى الخوف على وجودهم من الأخرين الذين يتربصون بهم للانقضاض عليهم في أيه لحظة وهي سنة الله في الحياة التي لا يستطع أحد إنكارها إلا اذا كان جاهلاً بثوب المتعلم المثقف الساذج. ثم يستمر الوردي في طرح أفكاره اكثر، إذ يشير إلى أن منطق التنازع لا يعني وجود صراع واختلاف ما بين الكينونة الإنسانية نفسها، بل يجب أن تتصف النزاع على العرف والتقاليد والأفكار المورثة، إذ أن المجتمعات المتخلفة حضارياً تتميز بالكثير من الاختلافات العميقة المتجذرة أصلاً لكونها قائمة على أُسس الطابع الشخصاني بعيداً عن روح الأفكار والنظم والمؤسسات الاجتماعية، بل الأسوأ من ذلك أن أسباب النزاع نابعه من تنافس الأفراد والجماعات على أداء تلك الأعراف والقيام

---

1. جون ديوي، الطبيعة البشرية والسلوك الإنساني، ت: محمد لبيب، مؤسسة الخانجي، القاهرة- مصر، ط١ ١٩٦٣، ص١٣٣-١٣٤

2. الفرد ادلر، الطبيعة البشرية، ت: عادل نجيب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة- مصر، ط١ ٢٠٠٥، ص٣٠

3. ارنولد جوزيف توينبي، بحث في التاريخ، ج١، ت: طه باقر، دار الوراق للنشر، بيروت- لبنان، ط١ ٢٠١٤، ص٣٥

4. انطونى جيدتر، الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة، ت: اديب يوسف، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق- سوريا، د.ت، ص١٣

5. نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ت: عاطف معتمد عبد الحميد، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، ط١ ٢٠٠٧، ص١٠

بوظائف تدبير تلك الأنظمة والمؤسسات بغية توقفها على الأخرين، عكس المجتمعات المتطورة التي يكون النزاع فيها مبنياً على أُسس الاختلاف ما بين المحافظين على الإرث القديم والداعين إلى التجديد والتحول الفكري الحديث، مما يؤدى في نهاية المطاف إلى غلبة القوة الحديثة وتنتج عنها ماهية منطق ومفهوم التقدم الحقيقي، إذ من سمات المجتمعات المتطورة وجود الاختلاف والتنازع حول ماهية الفكر والمبادئ الموجودة التي قامت عليها([1]).

وهذا ما اطلق عليها البعض بمفهوم التنافس ما بين الإنسان على شرط أن يكون متوسط القوة للدوافع بمعنى أخر انه لا يكون وفق مفهوم التعاون والمحبة الخالصة بين البشر أو وفق منطق الكراهية والشر المطلق وهي الحد التي تتوسط بين المفهومين أن جاز القول([2])،فالتاريخ الإنساني متميز بكونه أشبه ما يكون بعمل مسرحي ذو سيناريوهات متباينة بفعل وقوة الصراعات القائمة وفق منطق الفكر والأمر الواقع والتي يمكن تسميتها في بعض الحالات بالمفهوم الجدلي عند الأخذ بمبدأ الحروب و الثورات ونوع من الفوضى والاضطرابات الإنسانية التي تشهدها مختلف الأمم والشعوب المختلفة من الناحية الثقافية، لاسيما مع حدوث نوع من التراجع والانتكاس الاجتماعي التي تفرض ذلك المبدأ الثوري ذو منطق التغير الذي لا مفر منه في حياة البشر([3]). لأنه في الأساس أن الإشكالية لا تكمن في ذات الإنسان بقدر ما تكون في المنطلق الفكري لديها، إذ لا يمكن لشعب أو أمة أو أيه مجتمع أن يفهم في الإشكالية والالتباسات عندها ما لم يدخل ساحة ومنطق الميدان الفكري بغية حلها والوصول بها إلى المجد الإنساني من خلال تعمقها والخوض في غمارها من اجل التقدم والتطور الحضاري المنشود([4])، لأنه كما هو معلوم أن الطبيعة البشرية تفرض عليها الابتكار والتحول في المجالات السياسية والثقافية والمنطق الأخلاقي بمعزل عن التحولات البيولوجية والوراثية لذاتية الإنسان وكينونتها الداخلية، إذ يتم إيصال ونقل تلك الابتكارات إلى الأجيال القادمة عن طريق الأعراف والتقاليد التي تتميز بكونها من الأُسس والأنماط الإنسانية التي تجعلها قابلة للتكيف مع الواقع وتكوين الأُسس الجديدة للمجتمعات من خلال خضوعها للابتكارات الجديدة([5]).الشيء الجدير بالذكر أن ماهية قوة الإنسان في مسيرتها الوجودية إنما تأتي من خلال قوة وعظمة الأفكار والعقائد التي تحملها، بالتالي فان الأساس في أحداث التغيرات يأتي من تغير وتطوير الأفكار التي بدورها تعمل على منح الإنسانية الاطمئنان النفسي وإرشادها بصورة تكون متوافقة لما يريدها الفكر والمنهج التي تسير عليها، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار المنطق الإيجابي أو السلبي لماهية الفكر بالأساس الذي يتوقف على ذاتية الإنسان نفسها من حيث مدى فهمها وتصورها وتفسيرها للأُسس والمرتكزات التي قامت عليها تلك الأفكار والعقائد([6])، إذ يمكن القول أن هذا المنطق النفسي للتاريخ يمكن ملاحظتها بصورة واضحة خلال الأحداث التي وقعت أبان الثورة الفرنسية وما بعدها،

1. على الوردي، مهزلة العقل البشري، ص٢١
2. جوزيف فرانكلين، العلاقات الدولية، ت: غازي عبد الرحمن، مطبوعات تهامة، جدة –السعودية، ط٢ ١٩٨٤، ص٨٩
3. ازيا برلن، ضلع الإنسانية الاعوج، ت: محمد زاهي، المركز القومي للترجمة، القاهرة- مصر، ط١، ٢٠١٣، ص٣٣.
4. مالك بن نبي، شرط النهضة، ت: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط١ ١٩٨٦، ص١٩.
5. ول ديورانت، دروس في التاريخ، ت: علي شلش، دار المعارف الصباح، الكويت، ط١ ١٩٩٣، ص٧٥-٧٦.
6. مجموعة من المؤلفين، فلسفة التاريخ، ابن النديم للنشر والتوزيع، وهران- الجزائر، ط١ ٢٠١١، ص٥٨٤

لاسيما من خلال الصراعات الاجتماعية والانقسامات الفكرية التي تشكلت وتمخضت عنها ومنحت سمة فكرية واضحة لأوربا الحديثة(1)،التي هي من مميزات المجتمعات الحية التي تؤمن بضرورة وجود التنافس والصراع والسخط على المنظومة السياسية والاقتصادية من حيث القوانين والتشريعات الفكرية، إذ لاوجود للمجتمعات المنسجمة والسوية من الناحية الفكرية في الحياة البشرية(2).عند الحديث عن هذه النقطة يظهر لنا مدى المغالطات التي وقع فيها الكثير من الباحثين والدارسين للتاريخ الحديث سواء للمجتمع العراقي أو المجتمعات الأخرى في ما يسمى بشعوب العالم الثالث التي غالباً ما كان تنادي بضرورة الصف الواحد وان التخلف نابع من الاختلاف والانقسامات ما بين أفراد وطبقات المجتمع الواحد، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل اكدوا انه من الضروري لنجاح أيه دولة أو مجتمع في العالم إنما يكون وفق منطق الرؤية الواحدة حصراً التي تجعل من الشعوب متقدمة حضارياً، وان عكس ذلك أي وجود للتنوع الفكري إنما يشكل كارثة وتخلف حضاري يكون من ثمراتها، والشيء الذى أريد طرحه هنا أن الكثير من الناس في العراق كانت ترى أن سبب تخلف هذا البلد إنما هي بسبب كثرة الانقسامات والصراعات السياسية وقد يكون ذلك صحيحاً من حيث النظرة السطحية للأشياء، إلا أن ذلك لم يكن السبب ولم يكون هنالك في العراق أو أي بلد أخر في هذا العالم وحدة فكرية على مر العصور، ولم تكن ذلك سبباً في تخلفها وإنما هنالك عوامل ومسببات أخرى لا نود الخوض في غمارها كثيراً.

بالتالي فان الصراع المشروع ما بين الإنسانية أن جاز القول هو الأساس في أحداث التحول والتطور المنشود من خلال أن الإنسان يجد فيها كينونته الحقيقية ويصبح سيد نفسه من خلال البناء والتشييد الحضاري وبعكس هذا المنطق تفقد ماهيتها وتتجه صوب الانحدار من خلال فقدان السيطرة والتحكم بمفهوم الصراع أصلاً كما هو معلوم، إذ أن الصراع موجودة في المجتمعات الإنسانية سواء كان بين التمدن والحضر وبين البداوة والريف، أو ما بين الظلم والعدالة وغيرها من المكونات الأساسية للمجتمع الإنساني في هذا الوجود (3). إذ يؤكد الأستاذ على الوردي على انه من المستحيل أن تسير المجتمعات وهي في حالة من الانسجام والوحدة الفكرية نظرا لكونها فاقد لاحد اطراف القوة المحركة من خلال تشبيه المجتمع بالإنسان الذي يكون مربوط لاحد قدميه بالأخر وهي تحاول أن تيسير في الطريق فكيف يكون ذلك، والأمر ينطبق على سير المجتمعات الإنسانية إما أن يبقى ضمن العرف والتقاليد القديمة التي تجعل منها مقيدة ومربوط القدمين أو تعمل على ضرب تلك المفاهيم التقليدية التي تتمخض عنها الصراع الإنساني ذو الطبيعة الاجتماعية والفكرية مما يمهد الطريق امام القوى الاجتماعية فصل حبل الارتباط والسير نحو الأمام والتحول الحضاري(4).حيث تقتضي طبيعة الإنسان أن يكون في سعي ونضال مستمر ومتصل بغية الوصول إلى الكمال المقصود، إذ لا يمكن أن يتوقف التحول والتطور والسعي الإنساني على فترة أو جيل محدد، وإنما يجب على كل الأجيال المتلاحقة

1. نورمن هامبسن، التاريخ الاجتماعي للثورة الفرنسية، ت: فؤاد اندراوس، مطبعة دار الكتب القومية، القاهرة- مصر، ط١ ٢٠١١، ص٢٦٩.

2. كرين بريتون، دراسة تحليلية للثورات، ت: عبد العزيز فهمي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة- مصر، ط١ ٢٠١١، ص١٩-٢٠.

3. على حسين الجابرى، فلسفة التاريخ والحضارة في الفكر العربي، دار الكتاب الثقافي، اربد- الأردن، ط١ ٢٠٠٥، ص٤٠.

4. على الوردي، مهزلة العقل البشري، ص٢١.

الاستمرار بالسعي والنضال من اجل الحياة، لاسيما أن كينونة الإنسان تحوي في طياتها الكثير من القوة والعناصر الناشئة للتطور والتحول وظيفتها مساندة الإنسان في هذا السير والاستمرار بها أن أراد ذلك[1]، إذ أن الإنسان قد حاز الكثير من المميزات والصفات النفسية والذاتية من قبل العناية الإلهية تجعله قادراً على أحداث التغيرات المنشودة والمطلوبة والوصول إلى اقصى عمليات التطور والتحول في الحياة التي يمكن تسميتها ذروة الكمال البشري[2].نظراً لكون الطبيعة البشرية من الداخل متميزة بنوع من المفهوم الحضاري على اعتبار أن سير الحركة التاريخية عند الإنسان تأخذ نهجاً علمياً تؤكد على أن دور الكينونة البشرية في الأساس خلق من اجل التطور والتقدم الحضاري بمعزل عن دراسة تطور الجنس البشري[3]،لا سيما إذ ما أخذنا بنظر الاعتبار أن التحولات والتغيرات الاجتماعية لا يتم إلا عن طريق توظيف ماهية مفهوم التنافس والصراع كأساس في أحداث ذلك وفق المنطق النفسي للإنسانية بشكل عام ومن سمات ذلك التنافس منطق الحروب بين البشرية التي تندلع جراء ذلك كقاعدة عامة للحياة[4]. يمكن القول إن الطبيعة النفسية للإنسان مركبة بشكل لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تأخذ منحى التراخي والخمول، بل يجب أن يكون لمنطق التنافس والصراع الأساس والمرتكز التي يمكن بناء مفهوم التغير والتحول نحو الأمام بغية تحقيق المأرب الإنسانية الداعية إلى التجديد والتحديث كفطرة بشرية لا يمكن للإنسان التغاضي عنها وتجاوزها لأنها تؤدي في نهاية المطاف إلى تكوين إشكاليات كبيرة ومعقدة تذهب بالمجتمعات الإنسانية إلى الهاوية والانحدار على كافة المستويات والجوانب المتعلقة بالحياة. يستمر على الوردي في طروحاته النفسية، فيشير إلى أن الإنسان البدائي الخالي من المفاهيم المدينة والتحضر كان يعيش في جو من الود والسعادة والاطمئنان النفسي وفق منطق القناعة التامة بذلك العيش البسيط، إلا أن الأمور قد تغيرت مع التحولات التي شهدتها البشرية نحو التمدن والتطور الحضاري، والتي فرضت عليها من الناحية الذاتية النفسية الكثير من الجهد والعمل بغية إيجاد الحلول المناسبة للمسائل والمشكلات المعقدة التي ظهرت مع تلك التحولات والتي لم تكن معروفة في عهد السابقين من الآباء والأجداد، إذ يمكن القول أن الطبيعة الإنسانية سار في طريق ذو اتجاهين مختلفين احدهما تمثلت في كونه اصبح مبدعاً خلاقاً من جهة، ومتعب وشاقا كادحاً من جهة أخرى[5].بمعنى أخر يمكن القول أن سير وحركة الإنسان في هذا العالم تكون وفقاً لضغوط يتميز بكونها مجهولة المعالم في احد أوجهها من الناحية النفسية للإنسان، بينما تتحرك الأطراف المعلومة بالوعي والإرادة البشرية على أساس السببية لمبدئي المكان والزمان[6]، إذ أن الفطرة البشرية تتحتم ذلك من خلال أن ذات الإنسان وكينونتها لا تعني شيء دون أن يكون لها قيمة ملكية تجد البشرية ذاتها في هذا الوجود بصورة متدرجة شيئاً فشيئاً إلى أن تكتمل القيمة والمنطق الذاتي للإنسان من خلال قوة الملك والتي يطلق عليها البعض بمفهوم (الأنا) التي تكون مجردة ولا شيء دون

1 هاشم يحيى الملاح، المفصل في فلسفة التاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١ ٢٠٠٧، ص٢٥٨.
2. مسلم الجابرى، العقل والتاريخ، دار مكتبة الهلال، بيروت- لبنان، ط١ ٢٠٠٥، ص٢٣٤.
3. قيس ماضر فرو، المعرفة التاريخية في الغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، بيروت- لبنان، ط١ ٢٠١٣، ص٤٦.
4. مجموعة من المؤلفين، ما التاريخ الان، ت: قاسم عبدة قاسم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة- مصر، ط١ ٢٠٠٦، ص٧٢.
5. على الوردي، مهزلة العقل البشري، ص٢٦.
6. ليوتولستوي، الحرب والسلم،ج٢، مكتبة مدبولى، القاهرة- مصر، ط١ ١٩٩٥،ص٥٨٢.

امتلاكها للماديات في هذا العالم[1]. وقد ظهر المفهوم خلال العصر بصورة واضحا جداً من خلال التغيرات التي حصلت في الذات والنفس الإنساني، التي تميزت بكونها أصبحت مرتبط اشد الارتباط بمفهوم الملكية حتى ظهرت معها الشعارات والأفكار التي تؤكد أن ذاتية الإنسان تظهر وتكون لها الوجود الحقيقي من خلال حجم وقوة الملكية التي بحوزتها وليس في ماهية كينونتها الطبيعة[2]، إذ يمكن اخذ الكثير من الاعتبارات والأُسس للمنطق الخارجي المتمثلة بالطبيعة والبيئة التي يتواجد فيها من خلال ماهية التفاعل ما بين ذات الإنسان وبيئتها الخارجية التي تؤثر في الإنسان وتتأثر بقدراتها وفق مبدأ الأخذ والعطاء المتبادل[3]،والتي يمكن اعتبارها احد المميزات المغروسة في الذات الإنسانية باعتبارها ذو كينونة تجذرت في نفسيتها الانطلاق نحو الأمام وتكوين القدرات الحضارية المنشودة بنوع من العناية الربانية لله سبحانه وتعالى في هذا الكون[4].

هذه النقطة تحتاج إلى شيء من التفسير، إذ تقتضى الطبيعة البشرية أن يكون للإنسان خياران احدهما يتمثل في بقائها ضمن دائرة الطور البدائي بمعزل عن التطور والتحول الحضاري المتمدن من اجل حالة نفسية مريحة ومطمئنة بعيداً عن روح القيم والمفاهيم المادية التي تجلب معها الكثير من الضوضاء والمشاكل النفسية، أو أن يعمل الإنسان على أحداث التغيرات والتوجه نحو الأمام بغية الوصول إلى الكمال الحضاري المطلوب، وحينذاك عليه تقبل الأمور السلبية التي تنتج عنها والتي تظهر في حياتنا اليومية وبصورة اكثر من واضحة، بحيث تحول العالم رغم البعد فيما بينها بألاف الأميال، إلا انه بفعل قوة التكنلوجيا الحديثة أصبحت بمثابة قرية صغيرة، إلا أن التطورات التقنية تلك جلب معها الكثير من الأمراض النفسية المعقدة معها للإنسان، وهذا ابسط مثال على المساوئ التي تكون وفق اكثر المتفائلين بالتطور الحضاري متساوية مع الإيجابيات الناتجة عنها.

ثم يأتي الأستاذ على الوردي إلى مفهوم أخر يتمثل في انه من السذاجة والبساطة أن يعتقد الكثير من أصحاب الرأي والفكر أن بمقدورهم تفكيك وتجزئة البنية المدنية والحضارية، إذ يعتقد هؤلاء المفكرين انه من الممكن الأخذ بالمبادئ والقيم الحضارية المفيدة من القدرة الأبداعية والتجديدية وطرح القيم الأخرى المضرة من القلق والشقاء إلى خارج حدود التطورات البشرية تلك، أن المنطق والواقع العلمي الحديث تثبت بطلان حقيقية ذلك الأمر، إذ انه من المستحيل التنعم بخيرات المفهوم الحضاري دون الأخذ بالمساوئ الناجمة عنها في الوقت نفسه، إذ لا يمكن تجزئة المعطيات المدنية بأي شكل من الأشكال كما يدعها هؤلاء المفكرين[5].لاسيما أن المنطق العلمي يوحي إلينا أن الحضارة ذو بعدين أساسين احدهما تخص الجانب النفسي للإنسان والتي تشمل كل ما يتعلق ويخص السلوك البشري للأفراد والأنظمة التي بنيت عليها، فيما يخص البعد الأخر الجانب والظواهر المادية لها[6]،بحيث أن احدهما تكون صورة مكتملة للأخر من خلال القيام بالوظائف والمهام الحضارية المطلوبة التي قد تتميز بكونها متضاربة ومتضادة في أن

1. جون ديوي، الطبيعة البشرية، ص١٣٨.
2. اريك فروم، الإنسان من اجل ذاته، ت: محمود منقذ الهاشمي، د.م، ط١ ٢٠٠٧، ص١٦٩.
3. الفرد ادلر، الطبيعة البشرية، ص٣٠
4. ابي الحسن الندوي، اهمية الحضارة في تاريخ الديانات، مكتبة العلامة الحسيني، د.م، ط١ ١٤٠٢ ه، ص٢٧
5. على الوردي، مهزلة العقل البشري،ص٢٦
6. رالف لنتون، الاصول الحضارية للشخصية، ت: عبد الرحمن اللبان، دار اليقظة العربية، بيروت- لبنان، ط١ ١٩٦٤، ص٦١

واحد ضمن بوتقة واحدة رغم التنافر الواضح بينهما[1]، وهذا ما يفرض على الإنسان خيارات لا مفر منها تتمخض حول ماهية الركود والاستقرار الحركي التي تتسم بكونها تبعث الانهيار الفكري للمجتمع الإنساني وما بين التقدم والتحول الحضاري التي تتميز بكونها ممزوجة بالكثير من الصعاب والشعور بالألم والخوف[2].

يعتقد البعض أن مفهوم المجتمع المثالي وجدت في العصر الحاضر بمعزل عن التصورات السابقة للأمم والمجتمعات الإنسانية خلال العصور الماضية الذي كانت ذو أحلام واقعية لماهية وجود وكينونة القوى الاجتماعية بعكس التصورات المعاصرة، التي أرادت تكوين بنية اجتماعية مثالية خالية من الشرور المتمثلة بالطمع والجشع والشقاء الإنساني وكذلك الخطر والخوف والفقر وصولاً إلى الأعمال الوحشية وفقدان الأمن والأمان للبشرية ككل، بمعنى أخر تكوين نوع من الطوبائية التي تميزت بنوع من الأعمال الأدبية المتميزة بالسخرية والهجاء[3] إذ تكمن الإشكالية في أن الإنسانية تفتقد إلى الكثير من معاني الوعي والفهم لماهية عملية التقدم والتطور، الذي يحتاج فيها البشرية إلى الفهم العميق و المتجذر لمعرفة العوامل والأسباب التي تدفع نحو الأمام بمعزل عن العوامل التي تتسبب في تراجعها في الوقت نفسه، بمعنى أخر انه على البشرية رفع مستوى القوة الفكرية لديها بغية معرفة الأحداث التي تتشكل في مسيرتها الوجودية[4] وهذا ما يتطلب من الإنسان أن يعرف حقيقته وطبيعة وجوده وكيفية سير عجلته في هذا العالم فأن استطاع أن يصل إلى هذه الدرجة من الوعي و الإدراك لاسيما من قبل المفكرين وأصحاب الرأي يمكن حل هذه المعضلة التي قال عنها الأستاذ على الوردي انه لا يمكن أن يتواجد الاطمئنان و السعادة مع التقدم و التطور المتميزة أصلاً بالكثير من السلبيات الممزوجة مع الإيجابيات كما هو معلوم، عكس ما يدعها البعض من المفكرين الذين يرون انه بالإمكان الجمع ما بين المعطيات الحضارية والراحة والسعادة البشرية في أن واحد، والتي تعتبر فهم غير علمي وغير سليم بمقاييس الأمر الواقع. بغية إيضاح اكثر يعطي الأستاذ على الوردي تفاصيل ادق لطروحاته حيث يشير إلى أن الطبيعة البشرية تقتضى انه عند حدوث تغير جذري في حياة الإنسان بمعيار التحرر والخروج على التقاليد الموجودة في المجتمع، قد تخرج الأمور عن السيطرة والتحكم الإنساني في الحياة، بحيث ينظر الإنسان بالريبة والشك لكل ما يحيط من مسائل وأمور حياتية، بالتالي تتشكل نوع من الفهم والوعي ترى الأمور بمجملها سيئة ولا تصلح للحياة بكونها أصبحت غير مفيدة وغير صالحة جملة وتفصيلاً، بمعنى أخر أن ماهية الشك تعمم على أمور الحياة كلها ولا تقتصر على جانب واحد من الحياة، لأنه كما يشير الأستاذ الوردي انه اذا وقع الشك والريبة على مفهوم واحد بكونها ضار قد تعمم على كافة الأمور وان كانت بعض منها ذو قدرة إيجابية وهو ما يجعل تلك التغيرات مفيدة من ناحية وكارثية ومضرة من ناحية أخرى للإنسانية بصورة عامة[5].هذا التصور الخاطئ عند الإنسان عندما يشعر بنوع من النقص في كينونته ومسيرته في الوجود، مما يخلق نوع من الحالة النفسية بحيث تتكون عنده الشك حول كل ما يحيط به من أمور سياسية واقتصادية واجتماعية بغية سد هذا

1. ارنست كاسيرز، فلسفة الحضارة الإنسانية، ت: إحسان عباس، دار الاندلس، بيروت- لبنان، ط١ ١٩٦١، ص٣٧٩
2. اريك فروم، المجتمع السوي، ت/ محمود منقذ الهاشمي، د.م، ط١ ٢٠٠٩، ص١٣٣
3. ازيا برلن، ضلع الإنسانية الاعوج، ص٤٧
4. مالك بن نبي، شروط النهضة، ت: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق – سوريا، ط١ ١٩٨٦، ص١٩
5. على الوردي، مهزلة العقل البشري، ص٢٧

النوع من النقص التي تتميز بأنها تشبه المرض المعدي للإنسان بصورة عامة والوصول إلى منطق علمي يخلصها من ذلك[1]،نظراً لكون الكينونة البشرية قد تميزت بوجود دوافع وغرائز تمنحها القوة والقدرة على القيام بنوع من السلوكيات وفقاً لمنطق تلك الدوافع التي تعطي في مجملها ما يعرف بالخبرات والعادات التي تشكلت عند نفسية القوى الاجتماعية[2]التي تتميز بأنها الأساس في الوجود الإنساني الذي يسعى إليها في مسيرته للحياة، نظراً لكونها هي التي تنمح البشرية ماهيتها في هذا العالم، إذ لو فشلت في تحقيق هذا الهدف فأن حياة الإنسان تتصف بنوع من اليائس وعدم الاطمئنان والفوضى الوجودي للقوى الاجتماعية تلك، والتي تتمخض عنها في الكثير من الأحيان الدمار والخراب جراء ذلك الفشل في الحياة[3]. والشيء الجدير بالذكر انه في كثر من الأحيان يعتقد أن الذات البشري انه يسير في حركته بنوع من الوعي والإدراك الحسي التي تجعل من الإرادة البشرية وكأنها المسيطرة على الحياة، وهو غير صحيح في واقع الأمر فهنالك الكثير من التصرفات الإنسانية تكون نابعة من قوى غير واعية تتواجد في أعماق النفس والذات الإنساني[4]،والدليل كما يؤكد عليها البعض أن الكثير من التغيرات الثورية شهدت فيها القتل والدمار والخراب للمجتمعات الإنسانية، رغم أن الذين تسببوا في ذلك كانوا في الحقيقة شخصيات مسالمة لم تمارس القتل والوحشية في حياتها الطبقية الاجتماعية، إذ كانوا قضاة خلال الفترة التي سبقت تلك التغيرات[5]. بمعنى أخر أن المجتمعات الإنسانية في كثير من الأحيان تؤثر فيها معطيات من الدوافع تتميز بكونها غير واقعية، والغريب في الأمر أن قوة تلك الدوافع تكون بمقدار قوة الأمور الواقعية وهذه هي طبيعة الكائن الإنساني في هذا الوجود التي تريد العزوف عن مفاهيم خارج عن طاقتها [6].

بالمجمل يمكن القول أن التغيرات البشرية غالباً ما تتشكل فيها صراعات ما بين القوى التي كانت لها الهيمنة والمتمثلة بمصالح مجموعة من الأفراد، والقوى التي باتت هي المسيطرة والمكونة من قبل أفراد أخرين ذو مصالح معينة والمتحكمة في عقل المجتمع أثناء عملية التغير تلك، هذا فضلاً أن الكثير من الأمور خلال الصراع بين الطرفين تكون خارج عن التحكم والسيطرة الفعلية للإنسان، رغم إنكارها لذلك بأعتبار عملية التغير تلك إنما هي في المجمل تحت تصرف العقل والإدراك البشري، وهو غير دقيق في حقيقة الأمر وبعيدة عن المنطق العلمي. يستمر الأستاذ على الوردي في طروحاته ثم يأتي إلى ذكر نقطة أخرى تتلخص في أن حركة المجتمعات البشرية تتميز بكونها تسير على ماهية مفهوم الصراع فيما بين المصالح المتباينة للأفراد والجماعات الإنسانية المختلفة ضمن المجتمع الواحد، وتكون المنافسة على شاكلة التجار الذين يتنافسون فيما بينهم بغية تحقيق الأرباح الممكنة، تكون الحالة التنافسية فيما بين الأفراد على نفس النمط والشكل بغية

1. هشام الشرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، دار المتحدة للنشر، بيروت- لبنان، ط٣ ١٩٨٤، ص٨٧
2. كامل محمد محمد، سيكولوجية العقل البشري، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١ ١٩٩٦، ص٩
3. عبد الرحمن العيسوي، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية – مصر، ط١ ٢٠٠٢، ص١٨٥
4. روبرت غرين، قوانين الطبيعة البشرية، ت: إبراهيم محمد المالكي، دار المالكي للدراسات والنشر، د.م.ت، ص٤
5. غوستاف لوبون، فلسفة التاريخ، ت: عادل زعيتر، مؤسسة الهنداوي، لندن- المملكة المتحدة، ط١ ٢٠٢٠، ص٤٣
6. سيغموند فرويد، علم النفس الجماهير، ت: جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط١ ٢٠٠٦، ص٣٧

تحقيق المصالح والمنفعة الذاتية لهم وهو ما يشكل في نهاية المطاف تنمية القدرات العلمية والاقتصادية والسياسية لأبناء تلك المجتمعات التي تميزت بذلك النوع من الصراعات(1).

بالتالي يمكن القول أن الإنسان بطبيعته وفطرته ذو نزعات في مجملها يتشكل عندها الاعتقاد إنها قادرة على التأثير في المسار الإنساني لهذا العالم والوجود، وخير مثال على ذلك الأثر ما نتج عن المسار السياسي التي تأثرت بالمنطق والسلوك البشري ككل(2)، إذ ترجع فكرة الصراع عند الإنسان منذ أن طرد من الجنة واصبح يمتلك وفقاً لذلك القدرة والحيوية على صنع التغيرات من خلال تسخيرها للطاقات الموجودة في كينونتها الخلقية التي تساعدها على تكوين نوع القدرة بغية تكوين أرضية مناسبة عند التعامل مع أبناء جلدتها أو تعاملها مع المحيط الخارجي المتمثلة بالطبيعة(3)،وهي تفسير للميزة التي ينفرد بها الكائن البشري والمتمثلة بماهية الارتقاء والتطور، من خلال توظيف دوافع المتعة في ممارسة مهاراتها وتحسين أوجه تلك القوة المهارية عندها في هذا الميدان(4).

كل ما ذكرناه في الأسطر السابقة تبين وجهة نظر البعض، الذين يعتقدون أن المجتمعات الخالية من الصراع تعتبر في الواقع غير موجودة مطلقاً، إذ أن ذلك يعني مجرد قوالب وتركيبات صناعية لا تمت إلى الطبيعة البشرية بشيء، إنما يمكن إيجاد تلك التصورات عند المعادن والمكونات المادية فقط التي تتميز بصفة واحدة، بينما عند الإنسان الأمور والكينونة تكون مختلفة تماماً، إذ أن اخذ الحيطة والحذر وماهية التدبير إلا دلائل واضح على أن البشرية في حالة صراع لا يمكن إنكارها باي شكل من الأشكال، فضلاً عن الشعور بالنقص وعدم الكمال لبشرية وان زعموا ذلك(5). إذ يشير الكثير من المفكرين إلى أن تلك العمليات التطورية ذو الصبغة العدائية في المجتمعات إنما هي نابعة من قوة نفسية يتملكها الإنسان والتي تتخذ أشكال ومراحل مختلفة وفق المنطق والمفهوم الحضاري التطوري للبشرية والتي تتلخص بالتحول من البدائية إلى حالة التمدن والتحول نحو الأفضل على أسس من القواعد والقوانين الثابتة(6)، لأنه من الثابت والمعلوم عن الإنسانية انه يسلك كل الطرق ويوظف كافة الأساليب بغية تحقيق السعادة الذاتية لهم سواء كانوا أفراداً أو جماعات أو حتى شعوب وكيانات اجتماعية بأكملها، الذي يحتاج إلى الكثير من العمل و الجهد بهدف ضمان ونجاح تلك العميلة والدفاع عنها الوصول بها إلى اقصى الغايات البشرية(7).عند الحديث عن هذه الطرح يمكننا القول وفق علمنا المتواضع أن مسألة الصراع فيما بين البشر قد تأتي بالكثير من الجوانب المفيدة للإنسان، إذ أكدت الكثير من التعاليم للأديان السماوية من خلال النصوص المقدسة التي أكدت على انه هنالك خير وفادة لكثير من الحروب والصراعات الإنسانية وعلى مر العصور والواقع تعلمنا وتنمحنا الكثير من الأدلة التي قد اعتقدنا أن تلك الأمور تبدو سيئة من حيث المظهر إلا

1 على الوردي، مهزلة العقل البشري، ص٨٨

2. دايفد باتريك هوتون، علم النفس السياسي، ت: ياسمين حداد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دوحة – قطر، ط١، ٢٠١٥، ص٢٠

3. ايريش فروم، جوهر الإنسان، ت: سلام خيري، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية- سوريا، ط١، ٢٠١١، ص١٦

4. ج. برونوفسكي، ارتقاء الإنسان، ت: موفق شخاشيرو، المجلس الوطني للثقافة والادب، الكويت، العدد (٣٩) لسنة،١٩٨١، ص٦٢

5. حسن الملطاوى، فلسفة التقدم عند العقاد، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، ط ١٩٩٦، ص٧٢

6. عطيات ابو السعود، فلسفة التاريخ عند فيكو، منشاة المعارف، الإسكندرية- مصر، ط١ ١٩٩٧، ص٩٣

7. عبد الحميد صديقي، تفسير التاريخ، ت: كاظم الجوادي، دار القلم، الكويت، ط١ ١٩٨٠، ص١٨

أنها كانت مفيدة وذو أبعاد إيجابية للبشرية ككل، والمشكلة تكمن أن الإنسان دائما ما ينظر إلى الأمور من الناحية الظاهرية بمعزل عن الخفايا والنتائج التي تظهر مع الزمن أنها كانت في صالح البشر رغم انهم شعروا بأنها مضرة في بادئ الأمر.

إلا أن تلك التطورات وفق منظور وطروحات الأستاذ على الوردي كما يشر إليه هو انه لا يكون بهذه السهولة والبساطة، بل يتطلب الكثير من التضحيات الإنسانية بالدماء والخراب والقتل والتدمير النفسي وحرق الأكباد والأفئدة، كما هو التاريخ الحقيقي من الناحية العلمية والمليئة بتلك التصورات، إذ يقول أن الحياة الإنسانية قد علمتنا انه لا تمنح الأشياء دون مقابل، بل على البشرية دفع الأثمان الباهظة عند الطلب الكبير والمفيد، بمعنى أدق أن التضحية يجب أن تكون وفق حجم الطلب الحضاري للإنسان ([1]).

ذلك أن الفعل الإنساني في ذلك الطلب إنما هو متميز بحرية الاختيار، على أساس انه رغم اثر الماديات والطبيعة في حركة التاريخ ككل، إنما يكون الكينونة البشرية هي العامل الرئيسي والحاسم في أحداث ذلك ورسم ملامحها وجوانبها المتعددة([2])،والطبيعة البشرية تلك إنما تتميز بالكثير من الدوافع والغرائز تكون متباينة ومختلفة من حب الغنيمة والخوف والشك والغضب والكراهية والتحرر من التقاليد والعرف القديمة وتكوين الأرضية المناسبة للمفاهيم الجديدة والوصل إلى المكانة والشهرة والمال وغيرها من الأمور التي يحاول فيها الإنسان إثبات ذاتها([3])،وهذا ما يتطلب التضحية التي يحتاجها الإنسان عند القيام بالعمل الحضاري نظراً لكون تلك المميزات متباينة وهذا ما يعطي مفهوم أن المصالح الإنسانية تكون مختلفة قد يعتقد البعض أن بعض تلك المفاهيم قديمة وتحتاج إلى أصلاح أو تغير بينما يعتقد الأخرون عكس ذلك مما يولد نوع من الصراع لا ينتهي إلا بالتضحية وتقديم القرابين بهدف إنجاح العملية والتحكم ببقية أفراد وطبقات المجتمع. لأنه كما هي مثبت عند البشرية أن عملية التغير الحضاري في أكثريتها لا تأتي من فراغ، لاسيما في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل تتميز التحولات تلك بأنها متعمقة الجذور النفسي والفكري للقدرة الإنسانية التي تعمل بكل جهد بغية تحقيق الأهداف النهائية لهذا المسار التقدمي([4])، التي تتميز مع الإيجابيات الحميدة للإنسانية بنوع من المساوئ وتنامي ماهية الشر والظلم وخلق النزاعات ذات الطبيعة التدميرية داخل المجتمعات، والتي تكون نتائجها مأساوية في اغلب الأحيان، نظراً لمحاولة بعض الطبقات التي تتسم بانها طفيلية أنانية تحاول سرقة تلك الإنجازات من بقية أفراد الشعب([5])،بمعنى أخر أن ماهية مفهوم الانسجام بين أفراد وطبقات المجتمع تعتبر من المسائل الطوباوية أصلاً، إذ لاوجود لها في منطق العلم والواقع بغية التفسير والشرح لحركة التاريخ الإنساني، نظراً لكون الصراع متجذرة في الذات الإنساني ولها استمرارية مستدامة نابعة من الرغبات والغرائز الإنسانية([6])، لذا يمكن القول أن كل تلك الشروحات تعطينا منطق علمي دقيق أن عملية التغير عند الإنسان تتطلب منها التضحية ونكران الذات وتقديم

1. على الوردي، مهزلة العقل البشري، ص٨٨
2. صائب عبد الحميد، فلسفة التاريخ في الفكر الإسلامي، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط١ ٢٠٠٧، ص٦٠٠
3. جون ديوي، الطبيعة البشرية، ص١٣٥
4. عبد الوهاب المسيري، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط٢ ٢٠٠٢، ص١٩٦
5. طارق احمد حسن، العلاقة بين الحضارة والأخلاق، دار المكتبة المصرية، الإسكندرية- مصر، ط١ ٢٠١٣،ص١٤-١٥
6. ازيا برلن، ضلع الإنسانية الاعوج، ص٧١

القرابين بالدماء وتحمل المصائب والكوارث الناجمة عنها، نظراً لوجود معالم الشر والظلم والطغيان عند مجموعات كبيرة من الناس وهذا ما يتطلب تلك التضحيات أن اردنا تجاوزهم والوصول إلى المجد البشري. يستمر الأستاذ على الوردي في إعطاء آرائه وأفكاره، إذ يؤكد على أن البشرية في الزمن الراهن قد تخلت عن الصراعات البدائية التي تميزت بكونها بسيطة ودخلت في نوع من الصراعات الكبيرة ذو النتائج الكارثية، والدليل على تلك التحولات الخطيرة في الصراع إنما تكمن في محاولة وميل الإنسان المعاصر إلى التقليل من الجرائم الاجتماعية من القتل والاغتصاب والنهب مقارنة بتاريخهم القديم، وفي المقابل ظهرت الحروب العالمية الكبيرة المدمرة للبشرية جمعاء التي كانت من ثمرة تلك النزاعات الحديثة بين البشر خلال التاريخ المعاصر([1]).قد نختلف مع الأستاذ على الوردي عندما اكد أن الإنسان المعاصر حاول أن يقلل من الجرائم الصغيرة وتحول إلى الأعمال العدوانية الكبيرة، لأنه من المعلوم أن الجرائم الصغيرة هي جزء من الأعمال الوحشية الكبيرة من خلال الحروب الكبيرة التي تتميز في معظم الأوقات إنها عبارة عن عمليات النهب والسرقة والاغتصاب الجماعي والقتل والتدمير الممنهج، هذا فضلا عن انتشار ظاهرة القتل والاغتصاب عند الأمم الراقية من حيث المظهر المادي والمفلس أخلاقياً، كما هي معدل الجرائم في أمريكا وأوربا التي تعطينا أرقام قياسية عند مقارنتها بالشعوب والمجتمعات المتخلفة ماديا بالمقارنة مع هؤلاء الأمم الغربية.

إذ تكمن الإشكالية أن التاريخ المعاصر للإنسانية قد حولت الكثير من الخيال العلمي إلى منطق واقعي أدت في نهاية المطاف إلى كوارث وكوابيس للحياة الإنسانية، تمثلت في إنتاج أجود واقوى أنواع الأسلحة المدمرة توجت في القنبلة النووية أخر المطاف([2])، وبالتالي فتح باب المحرمات من العبودية والإبادة الإنسانية المعممة حتى وصل الأمر إلى تدمير الكوكب بعينه، هذا فضلاً عن العمل على إخضاع النفس والطبيعة البشرية للتغير بغية التحكم بها([3])،ولم تقف عند هذا الحد بل أن الإنسانية المعاصرة أصبحت مهددة في المجتمعات المتطورة من الناحية النفسية من خلال انتشار عوامل وظواهر القلق والكأبة والجنون والانتحار والانحراف والتشرد وغيرها من المساوئ الإنسانية([4]).

إذ لم تختلف ذاتية الإنسان عن ما كان عليها البشرية من ميول خلال العصر الحديث بالمقارنة مع العالم القديم، بل حسب اعتقادنا المتواضع أصبحت البشرية أكثر عدوانية من السابق. وهذه هي الحقيقة والواقع المؤسف الذى وصلت إليها البشرية من خلال الأسلحة الفتاكة، إذ يمكن القول أن الإنسان المعاصر اثبت انه قادر على الاختراع والأبداع بهدف الموت وليس بغية الحياة والكرامة الإنسانية ([5])، إذ يشير البعض على أن تلك الظواهر إنما هي مجرد بداية الكارثة، إذ أن الإنسان المعاصر إنما ينتظره كوارث وفاجعات اكثر وفقاً للأعراض الدالة على وجود مرض نفسي خطر عند القوى الاجتماعية في الزمن

1. علي الوردي، مهزلة العقل البشري، ص٨٩
2. اريك هوبزباوم، أزمنة متصدعة، ت: سهام عبد السلام، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت- لبنان، ط١ ٢٠١٥، ص٢٨٩
3. ادغار موران، إلى أين يسير العالم، ت: احمد العلمي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت- لبنان، ط١ ٢٠٠٩، ص٣٧
4. على الوردي، في النفس والمجتمع، مكتبة بساتين المعرفة، بيروت– لبنان، ط١ ٢٠١١، ص٣٧
5. فؤاد زكريا، التفكير العلمي، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، العدد (٣) لسنة ١٩٧٨، ص١٥٣

المعاصر تجلت في خلق القدرات النووية، بدل أن يعمل على إلغاء وتفنيد ظاهرة الحروب ([1]).

بل يشير أخرون إلى أن المفهوم السائد والمتحكم بعقول المجتمعات الغربية المتطورة خلال العصر الحديث، قد بنيت على أساس النزعة اللاإنسانية المبنية وفق المنظور المادي الصرف التي تجلت في حركة الاستعمار واستعباد الشعوب الأخرى حول العالم عن طريق الحروب وسفك الدماء أو باختصار عن طريق نزعة الإبادة البشرية([2])، إذ أن البشرية مع كل تطور وتقدم حضاري يفقد المميزات الخاصة بالإنسانية بصورة تدريجية وعلى مراحل إلى أن تصل إلى قمة تلك التطورات التي تتسم بكونها تحمل معها صفات ومقومات الشرور بعينها([3]).في نهاية المطاف يمكن القول أن الإنسان المعاصر تمكن من الوصول إلى قمة المجد الحضاري والتطوري للبشرية، إذ لم تصل الجماعات الإنسانية إلى تلك المستويات خلال العصور القديمة، إلا أن ذلك لم يسعفها في جعلها ذو كينونة وذاتية تعمل بغية تحقيق اكبر قدر ممكن من الإنجازات المفيدة التي تكون في صالح الوجود العام، بل اختار الجانب والطريق الأخر المتمثلة بتطور النزعات الحربية وإيجاد نوع من الصراعات العالمية بهدف ضمان مصالحها المادية وان كانت على حساب دماء الشعوب والمجتمعات الأخرى حول العالم والتي يمكن ملاحظتها بشيء من التدقيق والدراسة السطحية للأحداث.

المبحث الثاني

الكينونة الإنسانية ما بين قوة الغرائز ومنطق العقل وأثرها في سير الأحداث التاريخية.

يستمر الأستاذ على الوردي في طروحاته، إذ يشير إلى أن الطبيعة الإنسانية خلق وفق منطق معين لا يمكنها التمتع والتلذذ بالنعم والخيرات على نفس النمط والصورة بشكل دوري مستدام إلى ما لا نهاية خلال وجودها في الحياة، بل انه من الطبيعي أن تنتقص تلك النعم والخيرات عند توظيفها من قبل الإنسان بصورة متدرجة شيئاً فشيئاً، والتي يمكن أن نعرفها بقانون المنفعة المتناقضة كما يؤكد على ذلك منطق علم الاقتصاد الحديث في عالمنا المعاصر ([4]). هذه الإشكالية تنبع من ذاتية الإنسان نفسها، إذ إنها تتميز بنوع من التعقيد في الوجود، لاسيما أن النشاط الإنساني مرتبط بفعل القوة النفسية التي تتميز بوجود أليات متعددة الأغراض والوظائف سواء وفق منطق الهجوم أو الدفاع التي تمنح الإنسانية صفة الاستمرار والقدرة على النمو والتطور بنوع من الأمان، لاسيما عند تعاملها مع البيئة الخارجية المتمثلة بالطبيعة والمؤثرات الناجمة عنها([5])،هذا فضلاً عن العامل الأخلاقي التي هي كذلك من الأُسس والركائز الرئيسية في ديمومة التطور الإنساني ومقدرة الإنسان على التنعم بالخيرات المبتكرة، إذ أن القيم الأخلاقية لها الأثر البالغ في ديمومة وإغناء القدرات النفسية ومنحها القوة اللازمة للاستمرار في الحياة المدنية، وفي نفس الوقت عندما يتم أبعاد المفاهيم الأخلاقية تلك، يتجه المزاج النفسي للإنسان نحو الانهيار، وبالتالي يفقد التطور القوة اللازمة له، بالتالي تنتهي ماهية النعم والخيرات

1. ارنولد توينبي، الحضارة في الميزان، ت: أميم محمود، منشورات وزارة الثقافة، دمشق- سوريا، ط٢ ٢٠٠٦، ص٢١٨
2. عبد الوهاب المسيرى، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، ص١٩٧
3. حسين مؤنيس، الحضارة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (١) لسنة ١٩٧٨، ص٢٧٠
4. على الوردي، مهزلة العقل البشري، ص٩٢
5. الفرد ادلر، الطبيعة البشرية، ص٣٠

للإنسانية[1].وهذا ما يؤكد عليه ابن خلدون كذلك عندما يتحول الخير إلى ماهية الشر في النفوس الإنسانية بفقدانهم للقيم الأخلاقية وسياد مفهوم الترف إلى اقصى الحدود وهى من اكثر العلامات الدالة على تبديل وفناء النعم والخيرات للبشرية، لاسيما عندما تتصف النفوس الإنسانية بالقيم المتناقضة على اعتبار إنها من سنن الله سبحانه وتعالى في خلقه من البشر[2]،الذين يحاولون الاستمرار والديمومة في التنعم بالخيرات الحضارية وفق مسلك أحادي الجانب والمتمثل بالقيم المادية بمعزل عن المفاهيم الحقيقة للتطور والتقدم الإنساني والمتمثل بالأعمال والقدرات الفنية والفكرية للحياة وهي من مميزات المراحل النهائية لأية عملية حضارية للإنسان[3]. يمكن القول أن قصد الأستاذ على الوردي في فناء النعم والخيرات هي الجزئيات بينما تكمن الأمر في العموميات في انهيار وتدهور الحضارات البشرية ،التي لا يمكن أن تستمر إلى الأبد ضمن حضارة إنسانية واحدة، بل تنتقل الأمر إلى مجتمع حضاري أخر يقود المسيرة من جديد وهكذا هي الحياة سواء اعتقدنا بصحة ذلك أم حاولنا إنكار ذلك وهذا ما ذهب إليه الكثير من الفلاسفة وكبار رجال الفكر في مختلف الأزمنة عندما جعلوا المعطيات الحضارية ضمن مراحل مختلفة من الولادة والنمو والشيخوخة ومن ثم الموت أن جاز القول، وينطبق ذلك الأمر على الأفراد خلال سير عجلة حياتهم اليومية المختلفة لكل واحد منهم، قد يصل الفرد إلى مراتب متقدمة في حياتها إلا أن ذلك لا يستمر إلى مالانهاية.

وفي سياق طروحاته يأتي الأستاذ على الوردي إلى نقطة أخرى والتي تتمثل في ماهية كينونة الإنسان ومدى ضعفها النفسي أمام قوة ومغريات الطبيعة المحيطة بها، إذ تتميز تلك المغريات بأنها كثيرة ومتنوعة ذو الألوان متعددة، وفائقة القدرة في الجمال والبراقة والخلابة بمستويات عالية، إذ لو استطاع الإنسان التفكير والتأني فيها بنوع من القوة العقلية المتواجدة عندها لوجدها إنها الشر بعينها باعتبارها مكيدة وضعت لها في هذا الحياة إلا أن طبيعتها تفرض عليها عدم التفكير في ذلك في اغلب الأحيان نظرا لكثرة الانشغال والركض وراء الحياة بصورة مستمرة، إذ لا يمكن معرفة أن ذلك من حسن حظها أو انه من سوء حظها، يمكن القول أن الإنسان يركض وراء بعض الأمور لو تامل وفكر بصورة فردية لشعر بتفاهة ذلك الأمر أصلاً، ولفهم انه لا يستحق كل ذلك التعب والعناء والجهد، إلا انه اندفع نحو ذلك بنوع من الأيحاء والعقل الجماعي التي يمكن تعريفها اليوم بالتنويم المغناطسي[4].هنالك بعض التفسيرات الخاصة بالحالة الذكائية والعقلية للإنسان، إذ يمكن القول أن الطبيعة البشرية تحوي في ذاتيتها أنواع مختلفة من القدرات تلك، بعضها يتم توظيفها في شرح وتحليل الأشياء وإيجاد الحلول لها، البعض الأخر يستخدم في مسألة الابتكارات، فيما هنالك قوة ذكائية لدى الإنسان وظيفتها إيجاد نوع من التوازن ما بين متطلبات الإنسان ومراعاة المحيط الخارجي[5]،إلا أن كل ذلك لا يفيدها، بل أن الغرائز تفرض نفسها على المنطق العقلي بحيث يتم تحويل المطالب والنماذج البدائية وكأنها

1. غوستاف لوبون، السنن النفسية لتطور الامم، ت: عادل زعيتر، مؤسسة الهنداوي، القاهرة- مصر، ط١ ٢٠١٤، ص١٢٩-١٣٠
2. ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، اعتنى به مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت- لبنان، ط١ ٢٠٠٥،ص١٧٨
3. جان فاتيمو، نهاية الحداثة، ت: نجم ابو فاضل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت- لبنان، ط١ ٢٠١٤، ص٥٠
4. على الوردي، مهزلة العقل البشري، ص٩٢-٩٣
5. محمد طه، الذكاء الإنساني، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (٣٣٠) لسنة ٢٠٠٦، ص١٧٥

متطلبات ومفاهيم عقلية مبنية على أساس قوة نابعة من منطق الدوافع العقلية[1]،لاسيما أن كل شيء في هذا الوجود لها مكانة وقيمة عند الإنسان لابد أن يكون وفق نوع من الغرض والدوافع المتصلة بهذه الغرض في الحياة، وهذا ما يجعل الكينونة الإنسانية تتحرك بقواها العقلية بغية إيجاد منطق وقاعدة خلاقة لها تتمثل في القيم الأخلاقية التي عن طريقها يفسرون ويحددون طبيعة وحقيقية الخير والشر في هذا الوجود، بالتالي يبررون الحركة والجهد بغية تحقيق الهدف المطلوب[2].هذا فضلاً عن تأثير العقلية الجماعية في حركة الأفراد نحو هدف محدد، قد تكون هذا الهدف لها قيمة ومكانة بارزة ضمن مرحلة معينة وفق العقلية الجماعية، وان كانت الحركة تلك بمعزل عن منطق فكري وذو معنى محدد، والجدير بالذكر أن الإنسانية بحاجة ماسة إلى منطق فكري دقيق تساندها في تجاوز إيحاءات العقل الجماعي بغية التغلب على تلك التأثيرات بقدر المستطاع[3]. يمكن القول أن الإنسان دائما ما ينكر ماهية الأهواء والغرائز التي تؤثر في سير حركته للحياة، إذ أن الأدلة التاريخية كثيرا للأفراد الذين تبين حقيقة تأثير العوامل النفسية تلك في مجريات الأحداث حتى وان كانت الأفراد تلك في مراكز القيادة والزعامة، إلا انهم يتصرفون بدافع الغرائز في الكثير من الأحيان بمعزل عن الحركة وفق منطق العقل، والأمر تنطبق على بقية الأفراد وان كانت بمستويات متباينة وفي مجالات مختلفة من الحياة، والتي يمكن إيجاد تفسيرات لها من خلال التعاليم الدينية السماوية، إذ تؤكد على أن الإنسان ذو قدرة عقلية محددة نظراً لوجود الغرائز التي غالباً ما تؤثر على القدرات العقلية تلك وتبطل مفعولها.

يعطي الأستاذ على الوردي شرح أخر لمسألة إذ يؤكد على أن الإنسانية يزعم أن يسير وفق المنطق العقلي بدرجة كبيرة، وبطريقة فكرية سليمة لأبعد الحدود، إذ لو نظرت إلى احاديثها وأقولها لشعرت أن ذلك في غاية الدقة والكمال العقلي، بل هي في مستوى الحكماء والمفكرين أصلاً، همهم الأول والأخير توظيف المنطق العقلي في الحياة، بينما الشواهد والوقائع على الأرض تثبت عكس ذلك تماماً، إذ يمكن القول في نهاية هذه النقطة أن الإنسانية تحاول توظيف ماهية الخداع النفسي على ذاتها وكينونتها في الوجود لهذه الحياة[4].على ضوء ذلك يمكن القول أن فرض القوانين العمومية على سير الحركة التاريخية فيها الكثير من الإشكالية العلمية، نظراً لتحكم الغرائز والأهواء في كثير من الأحيان بالمزاج النفسي للبشرية، قد تختلف تلك التأثيرات كذلك من مجتمع إلى أخر ومن زمان إلى أخر، بمعنى أخر انه من الصعب تحديد العلاقة ما بين عالم الإنسان الذاتي وعالمها الموضوعي الواقعي[5]، إذ يمكن القول أن النشاط الإنساني لا يتوقف على ماهية العقل لوحدها رغم أهمية ذلك، بل أن المؤثرات الخارجية من البيئة المحيطة تفرض مؤثراتها في الكائن البشري التي لها ميزة التكيف والانسجام مع العالم الخارجي عن ذاتيتها الوجودي[6]،هذا فضلاً عن أهمية المشاعر والأحاسيس الموجودة التي تكون ذات

1. يونغ، البنية النفسية عند الإنسان، ت: نهاد خياطة، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية- سوريا، د.م.ت، ص٧١
2. ولتر ستيس، الدين- العقل الحديث، ت: أمام عبد الفتاح أمام، مكتبة مدبولى/ القاهرة- مصر، ط١ ١٩٩٨، ص١٢٨
3. جون ديوي، الطبيعة البشرية، ص١٤٤
4. على الوردي، مهزلة العقل البشري، ص٩٣
5. كلود ليفي شتراوس، الانثروبولوجيا البنيوية، ت: مصطفى صالح، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق- سوريا، ط١ ١٩٧٧، ص٢٣-٢٤
6. جوزايا روس، العالم والفرد، ت: احمد الأنصاري، المشروع القومي للترجمة، القاهرة- مصر، ط١ ٢٠٠٨، ص٣٢٧

اثر كبير في منح البشرية القوة والقدرة اللازمة بغية تحقيق طريقة العيش للإنسان على وجه العموم([1]).بمعنى أخر أن المنطق العقلي لوحدها لا يمكن أن يعطي الدافع النهائي لسير الحركة الإنسانية وإنما هنالك عوامل خارجية تعطي ملامحها لماهية الغرائز و الدوافع الأخرى التي بدورها تؤثر في سير تلك الحركة إلى جانب القوى العقلية والتي قد تختلف ماهية الأثر لتلك الدوافع من إنسان إلى أخر. لاسيما أن الغرائز والأهواء الإنسانية تعكس في العديد من المجالات الصورة الحقيقة للإنسان والكائن الحي، سواء كانت مفيدة لها أو تعمل على تصدع وانهيار البنية التواجدية لها، إذ أن لتلك المفاهيم الأثر الكبير كما يعتقد البعض في إيجاد الأرضية الجيدة للتعايش الجماعي فيما بين البشرية وفق منطق التوازن الاجتماعي بعيداً عن المنطق العقلي الإنساني كما يشير إليها البعض([2])، والإشكالية تكمن كما يؤكد على ذلك علم النفس الحديث في ماهية الأهداف التي تسعى الإنسان الوصول إليها والتي تتميز بكونها ذو أبعاد متغيرة تختلف من حين لأخر وهي غير ثابت في ماهيتها بالأساس، مما يعطي أو يمنح الإنسان بنية من الاستعدادات المختلفة تتوافق مع ماهية المستقبل لها التي تمتاز بانها من الغيبيات الغير معلومة أن جاز القول([3]).

حسب ما هو معروف عن الطبيعة الإنسانية إنها معقدة نوع ما، لاسيما من حيث الدوافع والقوى المؤثرة فيها والمحركة لها بصورة دقيقة، إذ يمكن القول أن المنطق العقلي تؤثر في الإنسان في كثير من الأحيان إلى جانب المؤثرات الأخرى من الغرائز المختلفة وهذا من الأمور الطبيعة، إذ لو فكر الإنسان بمنطقها العقلي لما وجد الخسارة والضرر أصلاً، أو بالأحرى لما إنهارات الحضارات وحصل ما حصل من كوارث، إلا أن زعم الإنسان انه يسير وفق المنطق العقلي في مسيرتها شيء من الخيال ليس إلا. ثم يأتي الأستاذ على الوردي إلى نقطة أخرى تتمثل في ماهية التقليد عند الإنسان وأهميتها في سير الأحداث التاريخية من خلال أن الكينونة البشرية قد لا يرى أيه قيمة أو مكانة لشيء ما في هذا الوجود إلا انه قد يتكالب عليها ويندفع نحوها عندما يرى الأخرين يتجهون نحو ذلك الهدف على اعتبار إنها اكثر أحقية وجدارة من هؤلاء البشر، إذ يمكن القول أن الاندفاع والتكالب على الأشياء وماهية حب الذات والأنانية عند الكائن البشري صورة متكاملة احدهما للأخر، أو بمعنى أدق انه عندما يكون احدهما سبباً يكون الأخر نتيجة حتمية لها([4]).ويظهر ذلك جلياً من خلال الدراسات الحديثة التي تؤكد على أهمية تلك الدوافع النفسية للأفراد، لاسيما عندما يتفاعل بشكل كبير مع بقية الأفراد للمجتمع الواحد، مما يولد نوع من التغيرات الاجتماعية وفق منطق تلك التفاعلات القائمة بين أبناء المجتمع الواحد([5])، بحيث أن الأساس في عملية التغير الاجتماعي هم الأفراد وفق اعتبارات نفسية تساندهم في ذلك الأمر وتجعل منهم ذو قدرات قابلة للحركة والاندفاع نحو الابتكار والأبداع وفق ألية ديناميكية ضرورية لسير الحركة التاريخية([6])، هذه الألية تتشكل عند

1. اريك فروم، المجتمع السوي،ص١٧٣
2. محمد الهلالي وعزيز لزرق، الشخصية، دار توبقال، الدار البيضاء- المغرب، ط١ ٢٠١٠، ص٣٨
3. الفرد ادلر، الطبيعة البشرية، ص٣١-٣٢
4. على الوردي، مهزلة العقل البشري، ص٩٥-٩٦
5. سليمان عبد الواحد إبراهيم، علم النفس الاجتماعي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط١ ٢٠١٤، ص٢٠٤
6. دلال ملحس استيتية، التغير الاجتماعية والثقافي، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، ط٤ ٢٠١٤، ص١٣٨-١٣٩

توافر قوة النفوذ وحب الذات للإنسان والأفراد من خلال الرغبة والتصميم التي تمنحها الكثير من المعطيات بهدف ضمان النجاح والوصول إلى الأهداف المنشودة للمجتمع([1]).

إذ يمكن القول أن تلك الدوافع النفسية من حب الذات والأنانية والطمع والكراهية وما إلى ذلك من غرائز ودوافع كانت العامل الرئيسي في تكوين الأحداث الإنسانية على مر العصور والأزمان، بحيث لو نظرنا إلى التاريخ الإنساني لوجدناها مليئة بالمشاهد القائمة على ذلك([2])،كل ذلك تحقق النجاح شريطة أن تكون الأفراد بمعزل عن تأثير القوى الاجتماعية من خلال مفهوم الإيحاء وظاهرة التقليد، إذ أن ذلك تعني أن ماهية الأفراد قد تأثرت بطابع وفكر تلك القوى التي تتميز بكونها غير منتظمة أصلاً وغير قابلة حتى يكون بمقدورها العطاء الفكري للأفراد بغية السير في الحياة([3]).وفق ما ذكرناه من تفسيرات قد تكون معقدة ومتضادة في أن واحد، أن مسألة المحاكاة موجودة كغريزة بشرية لا يمكن إنكارها تحت أيه ذرائع فكرية أو منطقية، ولها من الأهمية الكبيرة في التأثير على مستوى الأحداث التاريخية، إلا أن ذلك لا يعني أن تلك التأثيرات كانت إيجابية بالمقارنة مع الحركة البشرية القائمة وفق منطق العقل والفكر والتمعن والتحليل، إذ انه من المعلوم أن ماهية التقليد والإيحاء تعني الاندفاع نحو الهدف دون تخطيط معين، بالتالي تكون الثمار الناجمة عن ذلك القليل من العطاء والمنفعة للإنسانية ككل في هذا الوجود.

ثم يشير الأستاذ على الوردي إلى انه من الطبائع التي يتميز به الإنسان لهذا الوجود تكمن في رؤية الفرد البشري بأنها صاحبة الفضل والمكانة ولها من العظمة ما هو فوق الطاقة الاعتيادية من بين سائر الأفراد الأخرين الذين هم دون ادنى مراتب الحياة منه، وبالتالي يمنح نوع من الأحقية والمشروعية في هذا الحياة ولمختلف مجالات والجوانب المختلفة، مما يعني أن هذا الفرد أو ذاك تطلب من الحقوق والمصالح ما هو غير مستحق بالنظر إلى طاقاتها الحقيقة، وهذا ما يولد نوع من الصراع والاحتجاج من قبل الأخرين الذين يشعرون أن بأن حقوقهم سرقت منهم من قبل هؤلاء الأفراد الغير المستحقين لما هم عليها([4]).يعتقد البعض أن مسألة الدوافع هي خارج نطاق مفهوم ماهية النفس الإنساني من خلال التأثيرات الخارجية والتي تظهر بصورة واضحة من خلال محاولة الفرد التأثير في عمل ووظائف وسلوك الأخرين من الأفراد والتدخل في أعمالهم حتى يمهد الطريق لأحداث تغيرات مطلوبة لسلوكها الشخصية أصلاً([5])،وهذه من البديهات في الكينونة الإنسانية التي تمتاز بكونها في صراع دوري مستمر وفق محرك الفكر والواقع التي تفرض على الإنسان القوة اللازمة بهدف الاستمرار والديمومة التنافسية التي يمكن تعريفها في كثير من الأحيان بالصراع الجدلي الديالكتيكي للبشرية([6])، التي تتميز بكونها متوازن من خلال أن الأفراد ضمن المجتمع الواحد، إذ أن العلاقات القائمة فيما بينهم تكون وفق منطق مرن وذو أبعاد وأشكال مطاطية متغيرة أو بمعنى أخر إلا تكون وفق الحب الخالص ولا الكراهية المطلقة بغية ديمومة الحياة وسير مجريات الأحداث

1. سوزان كويليام، الدوافع المحركة للبشر، مكتبة جرير، الرياض- السعودية، ط١ ٢٠٠٤، ص٩
2. ديفيد هيوم، مبحث في الفاهمة البشرية، ت: موسى وهبة، دار الفارابي، بيروت- لبنان، ط١ ٢٠٠٨، ص١١٩
3. نيقولاى بردياٮف، العزلة والمجتمع، ت: فؤاد كامل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة- مصر، ط١ ١٩٦٠، ص٢٣٨-٢٣٩
4. على الوردي، مهزلة العقل البشري، ص١٠٢.
5. جون ديوي، الطبيعة البشرية والسلوك الإنساني، ص١٤١.
6. ازيا برلن، ضلع الإنسانية الاعوج، ص٣٣.

التاريخية[1].بمعنى أخر يمكن القول أن الحركة الإنسانية وان حاولوا إنكارها تتأثر ببعض القوى الكامنة في أعماق نفوسنا ومتجذرة فيها، رغم أن البعض يحاول إنكار ذلك من خلال ماهية الحرية في الإرادة والاختيار التي يتميز بها الإنسان كذلك، إلا إنها ومع وجود ذلك الحرية الاختارية فقد تخضع الكينونة الإنسانية من الناحية النفسية لتلك القوى من الغرائز والدوافع الموجودة عند الإنسان[2]، التي تتمز بكونها مؤثرة تحمل في طياتها الكثير من المفاهيم والمدلولات المفيدة سواء للعالم الخارجي الذي نعيش فيه أو حتى للكينونة الذاتية للإنسان والأدلة والشواهد التاريخية للبشرية خير مثال على ذلك[3].

يمكن القول أن الله سبحانه وتعالى قد خلق الإنسان بشكل يليق بهذه الحياة بغية الاستمرار في الحياة الذي لا يمكن لها أن تستمر بدون تلك المميزات والتي تسمى اليوم بالدوافع والغرائز كما هي مع ماهية الصراع التي يرى فيها الكثيرون إنها من الشرور، ولكن أن نظرت إليها بإمعان ومنطق علمي دقيق لوجدتها إنها في صالح البشرية، فيما يتعلق الأمر بالدوافع فأنها هي الأخرى تخلق عملية الصراع تلك، لولا تلك الدوافع لما حصلت صراعات ما بين الخير والشر أصلاً، إذ باختصار يمكن القول أن هذه الحياة هي بمثابة امتحان للبشر ولا يمكن إجراء ذلك الامتحان بمعزل عن ماهية الخير والشر.

يستمر الأستاذ على الوردي في إعطاء المزيد من الشرح لهذه النقطة، إذ يؤكد على أن ماهية الصراع عند الإنسان تكمن في أحداث عمليات التطور، ومن أجل إثبات صحة ذلك يأتي إلى ذكر دليل في غاية الأهمية من خلال مملكة النحل الذي يحكمها كائن واحد تسمى الملكة التي لا تشعر بالخوف والقلق على عرشها المصان أصلاً بصورة طبيعة خارج أرادتها وقوتها، حيث يسود مجتمع النحل نوع العمل المنظم وكأنها ألة مسيرة بمعزل عن أرادتها وحريتها، من خلال انه يؤدى كل فرد من النحل وظيفتها دون التدخل في أعمال ووظائف الأخرين، وهذا ما منحها البقاء ضمن بوتقتها منذ ملايين السنين دون تطوراً أو تحول إلى الأمام، وإنما بقيت ساكنة ومستقرة من غير احتجاج أو تذمر اجتماعي[4].

إذ انه من الصفات التي تجعل من الذات البشرية متميزة ومختلفة عن الكائنات الأخرى تكمن في المعرفة التي بحوزتها التي تجعل منها قابلة لماهية الخلق والأبداع في هذه الحياة، حيث أن الإنسان هو الكائن والمخلوق الوحيد الذى لها تلك القدرة المعرفية[5]، والفكرية التي تمنحها القوة الكافية بغية الإنتاج والسير في عملية التطور بخبراتها وموهبتها التي بحوزتها والتي تساندها في أحداث ما يمكن تسميتها بالتطور والبناء الحضاري[6]، لاسيما أن الطبيعة البشرية مزدوجة المعيار، أو بمعنى أخر انه قد تحدث عملية تطورية إيجابية بقوة تلك الدوافع، أو أن العملية تكون معاكسة تماما وتحدث نوع من التراجع والتخلف التي بدورها تنتج الصراع والقلق والكرب وما إلى ذلك من أشياء يتميز بها الإنسان فقط دون الكائنات الأخرى في هذا الوجود من الحياة[7].

1. حوزيف فرانكلين، العلاقات الدولية، ص٨٩.
2. روبرت غرين، قوانين الطبيعة البشرية، ص٤.
3. دايفد باتريك هوتون، علم النفس السياسي، ص٢٠.
4. على الوردي، مهزلة العقل البشري، ص١٠٢
5. اريك فروم، المجتمع السوي، ص١٤٣
6. سيد عبد الحميد مرسي، العلاقات الإنسانية، مكتبة وهبة، القاهرة- مصر، ط١ ١٩٨٦، ص١٣
7. لورانس.ا. برافين، علم الشخصية، ج١، ت: عبد الحليم محمود السيد، المركز القومي للترجمة، القاهرة- مصر، ط١ ٢٠١٠، ص٢٥٦-٢٥٧

بمعنى أخر يمكن القول أن هذه الازدواجية تتكون بفعل تأثير القيم والمفاهيم الاجتماعية في الكينونة الإنسانية من جهة وبفعل قدرة الإنسان النابعة من حرياته في الاختيار والتقدير وكذلك تميزه بماهية الإرادة والوعي من جهة أخرى خلق لها هذه الازدواجية في الحياة بغية تحقيق التطور والتغير لهذا العالم الذي يتواجد فيها، إذ يمكن القول أن ذاتية الإنسان مجبرة على ترك بصماتها وأثارها في هذه الحياة من خلال الأهداف التي تريد الوصول إليها[1]،نظراً لكونها الكائن الفريد التي يمكن عن طريق قواها الداخلية معرفة العوائق والمشاكل التي تعترض طريقها والتي يحاول فيها الإنسان جعل تلك العوائق متلائمة مع ما يتفق ذاتيتها في مجال التطور والتقدم المطلوب[2].

اجمالاً يمكننا القول أن الطبيعة الإنسانية تختلف عن بقية الكائنات من حيث وجود بعض الصفات والمميزات التي تفتقد إليها بقية الكائنات الحيوية، وان هذه الميزات جعلت من البشرية مسؤولة عن حركاتها في هذا الوجود، إذ تؤخذ عليها الخطايا والتخلف والتراجع وما إلى ذلك من سلبيات، نظراً لوجود مفهوم الاختيار وحرية العمل بمعزل عن الكائنات الأخرى التي لا تتمتع بهذه الخاصية، إذ أن تلك الكائنات مسيرة بنوع من الألية الديناميكية بمعزل حرية الاختيار. يستمر الأستاذ على الوردي في طروحاته الفكرية فيشير إلى أن ذاتية الفرد فيها من الغرائز النفسية ما يجعلها تعمل وتجهد بغية اكتساب المكانة والعظمة والشهرة الشخصية من جهة والحصول على الثروات والمنطق المادي من جهة أخرى، وفي مجمل تلك المحاولات والجهد والخدمات الفردية تنتج مجتمعات إنسانية متطورة بصورة طبيعية والتي تقع على عاتقها تقديم الحقوق والجزاء المادي لتلك الأفراد التي تدعي أن أعمالها تلك إنما كانت في سبيل خدمة المجتمع، وان كانت في حقيقة الأمر لتحقيق مصالحها الفردية، وان صبت في نهاية المطاف في مصلحة الأمة ككل[3].

من البديهيات أن تطلب الكينونة الإنسانية حقها خلال مسيرتها في الحياة، إذ انه من المعروف أن القوانين التي وضعت للبشرية كانت مستمدة من ماهية العقاب والثواب التي تمنح البشرية الطاقة اللازمة وتشجعها في أعمالها وحركاتها بصورة منتظمة إلى حد كبير، لاسيما أن تلك الحوافز تجعل من ذاتية الإنسان في حال من الاستمرارية الإيجابية وفي الوقت نفسه درء المخاطر والسلبيات[4]، لأنه كما هو معلوم أن الطبيعة الإنسانية تفرض عليها ضرورة الانفتاح على هذه العالم من خلال العوامل النفسية الموجودة من حب التطلع والاكتشافات والبحث عن الحقائق والمعرفة التي تتجلى على الصعيد الإنساني من خلال المشاعر والأحاسيس الفردية للإنسان[5]. إذ أن تلك الأحاسيس إنما تحقق نوع من السعادة والراحة النفسية لهؤلاء الأفراد أو حتى الجماعات الذين يحاولون أثبات ذلك من خلال قيامهم بالأعمال التي تؤدي في نهاية المطاف إلى توفير مقومات الدفاع عن سعادتهم في الحياة التي يتطلب المزيد والكثير من الجهد والعمل من قبل الإنسان بغية تحقيق مكاسب اكثر تؤمن عيشهم في هذه الحياة[6]، لاسيما كما يشير إليها البعض بتواجد الغرائز المتنوعة التي قد تكون بعضها إيجابية و البعض الأخرى سلبية تمنح الإنسان القوة

1. ايريش فروم، جوهر الإنسان،ص٣٤
2. كريستين نصار، الإنسان و التاريخ،جروس بروس، طرابلس- لبنان، ط١ ١٩٩١، ص١٠٣
3. على الوردي، مهزلة العقل البشري، ص١٠٢
4. ديفيد هيوم، مبحث في الفاهمة البشرية، ص١٣٦
5. ادغار موران، النهج (الإنسانية البشرية)، ت: هناء صبحي، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، أبوظبي- الإمارات، ط١ ٢٠٠٩،ص٥٢
6. عبد الحميد صديقي، تفسير التاريخ، ص١٨

الكافية بهدف ضمان وصيانة الحياة والاستمرار في هذا الوجود وتحمل التقلبات والتحديات التي تظهر في طريقها من اجل البقاء([1]).تعتبر هذه النقطة من النقاط الأساسية لاسيما عند الشعوب والأمم المتخلفة التي ترى أن كل عمل إنساني فردي يجب أن تكون بدون جزاء مادي، إلا أن ذلك غير منطقي وغير صحيح في ماهية عملية تطورات المجتمعات، والدليل عند المجتمعات الاشتراكية التي غالباً ما كانت تنادي بحقوق العامة وتتجاهل حق الأفراد المبدعين والمبتكرين والتي وصلت في نهاية المطاف إلى إفلاس طاقات الفرد جملة وتفصيلاً، عكس العالم الرأسمالي التي منحت الأفراد كامل حقوقهم المادية من خلال القوانين التي حفظت تلك الحقوق لهم، مما ساهمت بشكل كبير في ثراء تلك العالم، بحيث صبت تلك الثراء في صالح العامة من الناس، كما نراها في العالم الرأسمالي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المظالم الموجودة هنالك نابعة عن فقدانهم للقيم الاخلاقية التي تسببت في كوارث كبيرة لا نريد الخوض فيها بأعتبارها موضوع أخر.

ثم يذكر الأستاذ على الوردي أن بنية وتركيبة الإنسان النفسية تجعلها في حالة من حب الذات والأنانية قد تصل به أو تدفعها نحو منطق فكري ذاتي وكأنه الفرد التي تتوقف عليه مسيرة المجتمع البشري، بحيث انه القائد أو الزعيم الذي بحوزته الكثير من المبادئ والقيم الهادفة للأصلاح من خلال الآراء والطروحات الفكرية المبنية على أصلاح حال الأمة والمجتمع والسير بها نحو بر الأمان والتكوين والتطور الحضاري على أساس أن تلك المفاهيم الفكرية التي جاءت بها إنما وحدها هي الكفيل والراجح في أحداث التغيرات المطلوبة لحال المجتمع بمعزل عن أراء الأخرين الذين يفتقدون إلى ماهية الأصلاح مقارنة الآراء الذي جاء به هو بحد ذاته، إذ يمكن القول أن سير تطور المجتمع إنما يتوقف عليه لوحدها بمفرده دون أيه اثر للأفراد الأخرين([2]).هذه كما يشير بعض المؤلفين إلى انه نوع من الحالة الذي يقع فيها ماهية الإنسانية النفسية الذي يجعل من كينونتها في حال من الإيجابية والمنطق العلمي من خلال الحركة و التصرفات الصادرة عنه والتي تسير كما يتصور هو عن نفسه وفق ميزان الخير، بينما الأفراد الأخرون يسيرون وفق ماهية الشر، كأن الشر والخير مفهوم ثابت عند الإنسان وغير قابلة للتغير أصلاً، والغرض من ذلك إيجاد نوع من الرضى النفسي وتبرير الأعمال التي يقوم بها في الحياة وتكوين نوع من الصورة والمشهد المبهج المتنور بمعزل عن بقية الأفراد الأخرين([3])، إذ أن من المميزات التي يحاول الإنسان أو الفرد التباهي بها عن الأخرين هي انه يملك خير الأفكار الفلسفية، لاسيما أن ماهية الفكر تمنح الفرد القوة والقدرة اللازمة وتجعل من كينونتها النفسية في احسن الحالات([4]). وهذا ما يجعل الفرد يحاول أن يثبت وجودها من خلال ذلك، على أساس أن أكثر الأفكار الداعية والمطالبة بالتغيرات المفيدة إنما تكمن عنده، وهذا ما يؤهله لقيادة المسيرة الأصلاحية للمجتمع الذي ينتمي إليها. هذا فضلاً عن أن الكثير من الدراسات التاريخية تشير إلى دور عاملين مؤثرين أساسين في سير الأحداث الإنسانية، أحدهما يتمثل في البيئة والمفهوم الاجتماعي لذلك، بينما المؤثر الأخر تكمن في عامل

1. ول ديورانت، دروس التاريخ، ص٧١-٧٢
2. على الوردي، مهزلة العقل البشري، ص١٠٩
3. كاثلين تايلور، القسوة وشرور الإنسان والعقل البشري، ت: فردوس عبدالحميد البهنساوي، المركز القومي للترجمة، القاهرة- مصر، ط١ ٢٠١٤، ص٣٨
4. حسين سلامة، ميشال فوكو(الفرد والمجتمع)، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، تونس- تونس، ط١ ٢٠٠٩، ص٤٧

الأفراد المتميزين بنوع من المميزات يمكن تسميتهم بالأبطال عند المجتمعات البشرية ([1])، وهي الفكرة والتفسير الأكثر انتشاراً للأحداث التاريخية، والتي ارتبط فيها الحركة الإنسانية بقوة وعظمة القادة والزعماء منذ العصر اليوناني القديم وصولاً إلى العصر الحديث ([2]). وهذا ما جعل الأفراد من الناحية النفسية تظهر فيهم تلك الميول التي يحاولون فيها أثبات الذات الفردي أمام الأخرين وان كانت في غير محلها، بحيث انه من المسلمات في حركة التاريخ وجود دور مؤثر للكينونة البشرية وعلى مختلف المستويات والجوانب الحياة من السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية وغيرها من الأمور التي يمكن للإنسان أن تبرز دورها وتأثيراتها بكل وضوح من خلال المشاهد و الوقائع التاريخية، رغم أن بعض المدارس التفسيرية للتاريخ تحاول بمزاعم غير منطقية وعلمية وعلى أُسس من المفهوم العاطفي نفي دور الفرد. ومن ثم يحاول الأستاذ على الوردي تبيان اكثر لهذه الفكرة، إذ يؤكد أن دور الأفراد تختلف ما بين المجتمعات المتطورة والمجتمعات المتخلفة، حيث أن المجتمع الأول يتميز فيها الأفراد بنوع من الصراعات الجيدة والمفيدة، تؤدي إلى العمل من اجل الإنتاج اكثر وتقديم خدمات اكبر بغية خلق رفاهية وسعادة مطلوبة لأبناء المجتمع، بينما الحال مختلف عند المجتمعات المتخلفة، إذ يتميز الصراع ما بين الأفراد في الأمور الخارجية للحياة بعيداً عن جوهر وماهية التطور، ومثال على ذلك تكمن الصراع على الجاه والوجود الشخصي لهم بمعزل عن الإنتاج والأبداع المنطقي للحياة، إذ أن كل ذلك مفادها أن سيطرة العقل الجماعي على الأفراد هي السائدة لا اكثر([3]).وهذه حقيقة يمكن ملاحظة ذلك عند النظر إلى ماهية المجتمعات البشرية في هذا الوجود، إذ يمكن القول أن النشاط الإنساني مرتبط بالعوامل الخارجية، لا سيما البيئة والمحيط الخارجي الذي يعيش فيها الأفراد من خلال مفهوم الأخذ والعطاء فيما بينهم، وهي مفهوم بالغ الأهمية عند تفسير حركة الأفراد، سواء كان التأثير إيجابية أو تميزت بالسلبية للحياة والوجود البشري([4])، إذ انه من المعلوم أن علاقة الأفراد بالمجتمعات إنما يكون وفق منطق التأثير والتأثر، وهي من اكثر المميزات التي يمتاز بها الإنسان في الوجود من الناحية، فإذا ما حصل فيها نوع من الفشل لتلك العلاقة قد تخلق نوع من العيش التي تتسم باليائسة والصعبة تعاني فيها المجتمعات اشد المعاناة من خلال سوء التكيف والإدارة، إذ بدل أن يخلق الأفراد الأبداع والإنتاج يخلقون البؤس والمعانة لغيرهم وهذا ما يمكن تسميتها بالحالة الاجتماعية الفاشلة للحياة التي تظهر في المجتمعات الإنسانية([5]).اذ انه من المميزات المؤثرة للمجتمعات المتطورة ظهور أفكار وأراء جديدة لم تكن لها وجود في الماضي لا سيما في مجال الحياة البشرية الذي يتصفون فيها([6])،بحيث أن النظرة إلى العالم في هذا الوجود تكمن في معرفة ماهية الأفكار التي قامت عليها الأفراد الذين يشكلون في نهاية المطاف العقل الجماعي للامة والشعوب الذي ينتمون إليها، لأنه من خلال معرفة ماهية المنطق الفكري الذي يسيرون عليها من خلال مفهوم ماهية الوجود أصلاً، وكذلك ماهي الإمكانات التي يمكن للإنسان أن يستخلصها من

1. صائب عبد الحق، فلسفة التاريخ في الفكر الإسلامي، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت- لبنا، ط١ ٢٠٠٧، ص٦٠١
2. احمد محمود صبحي، في فلسفة التاريخ، دار الوفاء والنشر، الإسكندرية- مصر، ط١ ٢٠٠٤، ص٧١
3. على الوردي، مهزلة العقل البشري، ص١١١
4. الفرد ادلر، الطبيعة البشرية، ص٣٠
5. عبد الرحمن العيسوي، سيكولوجية التنشة الاجتماعية، ص١٨٣-١٨٥
6. ميشيل مافيزولى، تأمل العالم، ت: فريد الزاهي، المشروع القومي للترجمة، القاهرة- مصر، ط١ ٢٠٠٥، ص٢٤

هذا الوجود والواجبات التي تقع على عاتقها بغية القيام بذلك الأمر، والتي يمكن الوقوف على تلك المعاني من خلال معرفة شيء واحد والتي تظهر من مفهوم الروح التي تفسر كل شيء، سواء الروح الفردي أو الجماعي([1]). وهذا هو عين التفسير الصحيح لهذه النقطة من الطرح الفكري للأستاذ على الوردي، إذ يمكن القول أن روح الفرد أو حتى الروح الجماعي لا يمكنها السير في المجال الأبداع والتطور دون الوقوف على ماهية الروح وماهية تغذيتها من خلال نوع الآراء والأفكار التي يحملها والتي قد تمنحها القوة والقدرة الكافية لسير نحو الهدف المطلوب بشكل مفيد تكون في نهاية الأمر في صالح العام، أو قد تكون محملة بأفكار غير صالحة تجعل من المجتمع الإنساني في تخلف مستمر كما هي الواقع الذي نعيشه في هذا الزمان، بمعنى أخر أن الحالة النفسية للإنسان تتأثر بالقيم والأفكار التي تحمله جملة وتفصيلاً. يستمر الأستاذ على الوردي في طروحاته، إذ يشير إلى أن المجتمعات المتطورة تظهر فيهم التكالب والصراع كماهي عندنا نحن الأمم والشعوب المتخلفة، إلا أن الفرق يكمن في أن التخاصم والاختلاف إنما هي بهدف ضمان التنمية والتطور أصلاً من خلال الأبداع والإنتاج في شتى المجالات منها الفكري والمادي وهذه هي الأساس التي تحاول فيها الفرد أثبات قدراتها والبرهان على حقها في القيادة والزعامة على الكيان الاجتماعي، بينما تكون الأمور عندنا أن الفرد تحاول فرض نفسها من خلال بعض التسميات والرموز بمعزل عن ماهية الأبداع أصلاً منها على سبيل المثال مفهوم المشيخة والقيادة المزيفة، والدليل على ذلك التزيف يظهر من خلال كون تلك الأفراد وهابين وفي الوقت نفسها هم نهابين ولصوص بمعزل أن تكون قوة وهبهم هذه إنما جاءت من قوة ابداعهم وإنتاجهم أصلاً([2]). لأنه من طبيعة المجتمعات الإنسانية هي التمحور على الذات بغية توليد طاقة تكون مناسبة لأحداث ماهية التطور، إذ أن ذلك يؤدى في نهاية الأمر إلى تكوين مفاهيم تتسم بنوع من المثالية التي تكون قادرة على منح البشرية هذا التجيش الذهني الكبير بغية تحقيق التطور المنشود([3])، التي تاتي من تميز تلك الذهنية بنوع من الصحة والسلامة الفكرية، بأعتبارها منبع القدرات الإنسانية القائمة على أساس الحب والأبداع والخروج من عباءة المفاهيم الضيق والذهاب نحو مفاهيم موضوعية تعكس ارض الواقع بمعزل عن الروابط القبلية والقومية المجردة([4]).

تكمن الإشكالية في الذاتية الداخلية للإنسان التي تحوي طياتها الكثير من الطاقة لأحداث تلك التطورات أو بمعنى أخر انه من الضروري أن تفرغ الإنسان طاقاته تلك إلى الخارج وعلى ارض الواقع، فأن اتسم الوضع الذي يعشه تلك الأفراد بوجود العوائق لتلك الطاقات فأنه من الضروري أن تجد تلك الطاقة مسالك وطرق أخرى بغية الخروج قد تكون في صورة هدفها الدفاع عن الذات والمحاولة لفعل شيء ما للحالة التي يتواجد فيها، باختصار يمكن القول أن تلك الطاقة قد تذهب سدى ولا تنفع في شيء من حياة الإنسان، أو لا يكون لها نتائج إيجابية ومفيدة للمجتمع الإنساني([5])، ذلك وفق المنطق العلمي لماهية الإنسان التي تتميز بنوع من التعقيد والتشابك الذاتي، لاسيما مع العناصر المزدوجة التي تتكون شخصيتها في العالم، إذ أن تلك العناصر هي في الواقع دوافع تدفع الإنسان نحو

1. البرت اشفيتسر، فلسفة اتلحضارة، ت: عبد الرحمن بدوي، دار الاندلس، بيروت- لبنان، ط٣ ١٩٨٣،ص٦٧
2. على الوردي، مهزلة العقل البشري، ص١١١
3. ا. ايفنز- برتشارد، الاناسة المجتمعية، ت: حسن قبيسي، دار الحداثة، بيروت- لبنان، ط١ ١٩٨٦،ص٢٢٧
4. اريش فروم، المجتمع السوي، ص١٧٧
5. لورانس. ا. برافين، علم الشخصية، ج١،ص٢٥٩-٢٦٠

مجريات التطور والتحول البشري[1].هذه هي الصفات والمميزات التي تعطي التعريف الحقيقي للإنسان، لأنه كما هي معروف مؤكد عليها أن ماهية الإنسان إنما يكون وفق الذاتية والنفسية الداخلية للإنسان، أي أن ذلك من اهم واكثر العوامل المؤثرة في تيسير الأحداث لما تقتضيها الطبيعة البشرية[2]، رغم انه هنالك في الكثير من الأوقات قد تصاب تلك الطبيعة بنوع من الأفكار وتندفع تحت تأثير بعض الدوافع يغير من الاتجاه الصحيح التي من الواجب على البشرية أن تسلكها في سيرها خلال هذا الوجود من الحياة، أو بمعنى أخر أن تأثر الحالة والذات النفسية قد تحدد الطريقة والمسالك التي تقع عليها اتباعها في المسيرة الحياتية[3]. التي هي في الواقع من سنن الله سبحانه وتعالى في خلقه إلى يوم الدين، من خلال الدوافع المغروسة في الإنسان، إذ يمكن القول انه لا تحقيق للنصر دون صعوبات ودون اللام[4].بغية اعطاء المزيد من الشرح لهذه النقطة وفق معرفتنا المتواضعة، يمكن القول أن المفارقة في الأفراد عند المجتمعات المتطورة انهم يتميزون بقدرات ابداعية قوية تجعلهم قادرين في التأثير على عقلية المجتمع واقناعها للسير وفق هذا المسلك أو تلك بغية تحقيق النصر المنشود والتطور والتحول المطلوب التي يؤمن الرفاهية الحقيقة للمجتمعات تلك على ارض الواقع، عكس الأفراد الذين يدعون الموهبة والطاقة الأبداعية عند المجتمعات المتخلفة، إذ انهم واقعين تحت تأثير العقلية الجماعية، أو بالاحرى انهم غير قادرين على فرض اراائهم أن كانت لهم رؤيا حضارية أصلاً على المجتمع واقناعيها لتيسر في تلك الطريقة أو ذاك، لان المجتمع غير مقتنع بهم كزعماء وابطال وان تنادوا هم في ذلك كما يقول الأستاذ على الوردي انهم وراء المشيخة وفق المنطق العقل الجماعى لا اكثر. لاسيما أن ماهية الفرد كانت دوماً الشغل الشاغل للكثير من الدراسات المختصة بعلم التاريخ خلال العصر الحديث، من خلال أن العلوم الأخرى كانت تحاول اثبات صدق مادته العلمية من خلال القوانين، حاولت المعرفة التاريخية من خلال الفرد كغاية أساسية لها اثبات الكثير من الأحداث التاريخية وتفسيرها على وجه الدقة والمنطق العلمي[5]، إذ أن ذلك يساعد الدراسات التاريخية في فهم الكثير من الحقائق والشواهد من خلال دراسة الحالة النفسية للأفراد والجماعات البشرية التي تتميز في الكثير من الاحيان بوجود حالات النقص والكبت والانطواء على الذات عند الأفراد والقوى الاجتماعية لهذه الوجود، هذا بالاضافة إلى سائر الأمراض النفسية الأخرى التي تساعد الباحثين في التاريخ لمعرفة الحقائق قدر المستطاع[6]. لان الفرد هو في امر الواقع جزء من المنظومة الاجتماعية التي تكونت وتشكلت من خلال التنازل عن جزء من حقوقها وحرياتها ليتواكب مع الحقوق و الحريات العامة التي يمكن تسميتها بالحقوق الاجتماعية والحرية المدنية التي يحملها الفرد خلال المسيرة كنوع من القيود التي

1. كريستين نصار، الإنسان و التاريخ، ص١٠٣-١٠٤
2. برنارغروتويزن، فلسفة الثورة الفرنسية، ت: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت- لبنان، ط١ ١٩٨٢، ص١٣٢
3. مجموعة من المؤلفين، فلسفة التاريخ، ص٥٨٠
4. جاسم سلطان، فلسفة التاريخ، مؤسسة ام القرى للترجمة والنشر، الرياض- السعودية، ط٤ ٢٠١٠، ص١٥٥
5. ريمون ارون، فلسفة التاريخ النقدي، ت: حافظ الجمالي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق- سوريا، ط١ ١٩٩، ص١٢٤
6. سيد احمد على الناصري، فن كتابة التاريخ، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، ط١ ١٩٨٢، ص٢٣٢

تتعامل معها[1]. وهذه هي الواقع إذ أن الفرد هم جزء من المجتمع يؤثرون في المجتمع ويتأثرون بها في الكثير من الحالات، لاسيما من حيث التركيبة النفسية التي تتشكل عند الأفراد والقوة الاجتماعية ككل وهي من الأمور المسلم بها عند العلوم الإنسانية خلال العصر الحديث والمعاصر.

الخاتمة:

وفي الختام هذا البحث التي كانت حول طروحات المفكر العراقي الوردي، يمكن القول انه تمكنا من الوصول إلى بعض الاستنتاجات العامة والتي يمكن أن نلخصها على شكل نقاط متعددة أهمها:

1- يمكن القول أن العامل النفسي للإنسان و المتمثلة بالدوافع والغرائز المتباينة والموجودة ضمن التركيبة الداخلية لها من الأثر الواضع في سير الأحداث وتشكيلها من خلال وجود العديد من الشواهد والأحداث التي تؤكد على صدق ذلك الأمر.

2- يعتقد الكثير من الناس المنطق العقلي للإنسان هي التي تحدد طبيعة سير الأحداث، لاسيما عند المجتمعات المتطورة، وقد يكون ذلك صحيح بمقدار ما، أن الأصح تكمن في أن للعوامل النفسية قدر كبير من الأهمية حتى وان كانت المجتمعات في أطوار حضارية متقدمة، من خلال التأثر بماهية الحب والكراهية والطمع والجشع والأنانية وغيرها من الأمور التي كانت هي منتشرة عند الأمم التي تدعي التطور الحضاري.

3- أهمية مفهوم الصراع في حياة الشعوب والمجتمعات التي تندفع تحت تأثير هذه المفهوم نحو الأمام إذ لا وجود للحياة دون ماهية مفهوم الصراع بين البشر التي قد تنتج عنها الحروب والدمار والخراب وغيرها من المفاهيم السلبية عن الحياة وهي في الواقع أمور إيجابية، إذ لم هنالك نهوض لأية أمة حضارية بمعزل عن ماهية الصراع والحروب بين البشر كما تؤكد على ذلك الشواهد والأدلة التاريخية في الحياة.

4- يختلف الكائن البشري عن بقية الكائنات الأخرى من الناحية والشعور النفسي والإرادة وحرية الاختيار، إذ أن الكائنات الأخرى من الحيوانات والنباتات لا تتميز بمفهوم التخير في الحياة، بل إنها كائنات مسخرة لها مسلك واحد من الحياة والتي يمكن تشبيها بنوع من الالة الميكانيكة تسير وفق منهج محدد، عكس الإنسان التي لها حرية الاختيار والتفكير خلال المسيرة، بمعنى انه حر في اختيار أيه مسلك أو طريق للوصول إلى مبتغاها الوجودي.

5- لا يمكن لنا نحن البشر تحقيق المصلحة والرفاهية المطلقة من الناحية النفسية والجسدية في أن واحد، إذ أن الإنسان أما أن يخلد للراحة والاطمئنان النفسي، وبالتالي يكون الجانب المادي منها واقعة في الصعوبات والمتمثلة بالكيان الجسدي، أو يخلق المنطق الحضاري التي تصاحب معها القلق والتعب النفسي بينما يجد المفهوم الجسدي المادي الراحة والاطمئنان أن جاز القول.

[1]. جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ت: عادل زعيتر، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط١ ٢٠١٢، ص٣٧

قائمة المصادر والمراجع

1. ا. ايفنز- برتشارد،١٩٨٦، الأناسة المجتمعية، ت: حسن قبيسي، ط١، دار الحداثة، بيروت- لبنان
2. ابن خلدون،٢٠٠٥، مقدمة ابن خلدون، اعتنى به مصطفى شيخ مصطفى، ط١، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت- لبنان
3. ابي الحسن الندوي،١٤٠٣ه، أهمية الحضارة في تاريخ الديانات، ط١، مكتبة العلامة الحسيني، د.م،ت
4. احمد محمود صبحي،٢٠٠٤، في فلسفة التاريخ، ط١، دار الوفاء والنشر، الإسكندرية- مصر
5. ادغار موران،٢٠٠٩، النهج (الإنسانية البشرية)، ت: هناء صبحي، ط١، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي- الإمارات
6. ادغار موران،٢٠٠٩، إلى اين يسير العالم، ت: احمد العلمي، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت- لبنان
7. ارنست كاسيرز،١٩٦١، فلسفة الحضارة الإنسانية، ت: إحسان عباس، ط١، دار الاندلس، بيروت- لبنان
8. ارنولد توينبي،٢٠٠٦، الحضارة في الميزان، ت: أميم محمود، ط٢، منشورات وزارة الثقافة، دمشق- سوريا
9. ارنولد جوزيف توينبي،٢٠١٤، بحث في التاريخ، ج١، ت: طه باقر، ط١، دار الوراق للنشر، بيروت- لبنان
10. اريك فروم،٢٠٠٧، الإنسان من اجل ذاته، ت: محمود منقذ الهاشمي، ط١، د.م.ت
11. اريك فروم،٢٠٠٩، المجتمع السوي، ت/ محمود منقذ الهاشمي، ط١، د.م
12. اريك هوبزباوم،٢٠١٥، ازمنة متصدعة، ت: سهام عبد السلام، ط١، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت- لبنان
13. ازيا برلن،٢٠١٣، ضلع الإنسانية الاعوج، ت: محمد زاهي، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة- مصر
14. انطونى جيدتر،د.ت، الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة، ت: اديب يوسف، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق- سوريا
15. ايريش فروم،٢٠١١، جوهر الإنسان، ت: سلام خيري، ط١، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية- سوريا
16. البرت اشفيتسر،١٩٨٣، فلسفة الحضارة، ت: عبد الرحمن بدوي، ط٣، دار الاندلس، بيروت- لبنان
17. برنارغروتويزن،١٩٨٢، فلسفة الثورة الفرنسية، ت: عيسى عصفور، ط١، منشورات عويدات، بيروت- لبنان
18. ج. برونوفسكي،١٩٨١، ارتقاء الإنسان، ت: موفق شخاشيرو، العدد (٣٩)، المجلس الوطني للثقافة والادب، الكويت
19. جاسم سلطان،٢٠١٠، فلسفة التاريخ، ط٤، مؤسسة ام القرى للترجمة والنشر، الرياض- السعودية،
20. جان جاك روسو،٢٠١٢، العقد الاجتماعي، ت: عادل زعيتر، ط١، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان

21. جان فاتيمو،٢٠١٤، نهاية الحداثة، ت: نجم ابو فاضل، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت- لبنان
22. جوزايا روس،٢٠٠٨، العالم والفرد، ت: احمد الأنصاري، ط١، المشروع القومي للترجمة، القاهرة- مصر
23. جوزيف فرانكلين،١٩٨٤، العلاقات الدولية، ت: غازي عبد الرحمن، ط٢، مطبوعات تهامة، جدة –السعودية
24. جون ديوي،١٩٦٣، الطبيعة البشرية والسلوك الإنساني، ت: محمد لبيب، ط١، مؤسسة الخانجي، القاهرة- مصر
25. حسن الملطاوى،١٩٩٦، فلسفة التقدم عند العقاد، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر
26. حسين سلامة،٢٠٠٩، ميشال فوكو (الفرد والمجتمع)، ط١، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، تونس- تونس
27. حسين مؤنيس،١٩٧٨، الحضارة، العدد (١)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت
28. دايفد باتريك هوتون،٢٠١٥، علم النفس السياسي، ت: ياسمين حداد، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دوحة – قطر
29. دلال ملحس استيتية،٢٠١٤، التغير الاجتماعية والثقافي، ط٤، دار وائل للنشر، عمان- الاردن
30. ديفيد هيوم،٢٠٠٨، مبحث في الفاهمة البشرية، ت: موسى وهبة، ط١، دار الفارابي، بيروت- لبنان
31. رالف لنتون،١٩٦٤، الأصول الحضارية للشخصية، ت: عبد الرحمن اللبان، ط١، دار اليقظة العربية، بيروت- لبنان
32. روبرت غرين،د.ت، قوانين الطبيعة البشرية، ت: إبراهيم محمد المالكي، دار المالكي للدراسات والنشر، د.م
33. ريمون ارون١٩٩٩، فلسفة التاريخ النقدي، ت: حافظ الجمالي، ط١، منشورات وزارة الثقافة، دمشق- سوريا
34. سليمان عبد الواحد إبراهيم،٢٠١٤، علم النفس الاجتماعي، ط١، الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الاردن
35. سوزان كويليام،٢٠٠٤، الدوافع المحركة للبشر، ط١، الرياض- السعودية، مكتبة جرير
36. سيد احمد على الناصري،١٩٨٢، فن كتابة التاريخ، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر
37. سيد عبد الحميد مرسي،١٩٨٦، العلاقات الإنسانية، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة- مصر
38. سيغموند فرويد،٢٠٠٦، علم النفس الجماهير، ت: جورج طرابيشي، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان
39. صائب عبد الحق،٢٠٠٧، فلسفة التاريخ في الفكر الإسلامي، ط١، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت- لبنان
40. صائب عبد الحميد،٢٠٠٧، فلسفة التاريخ في الفكر الإسلامي، ط١، دار الهادي للطباعة والنشر،بيروت- لبنان

41. طارق احمد حسن،٢٠١٣، العلاقة بين الحضارة والأخلاق، ط١، دار المكتبة المصرية، الإسكندرية- مصر
42. عبد الحميد صديقي،١٩٨٠، تفسير التاريخ، ت: كاظم الجوادي، ط١، دار القلم، الكويت
43. عبد الرحمن العيسوي،٢٠٠٢، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية – مصر
44. عبد الوهاب المسيري،٢٠٠٢، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، ط١، دار الفكر، دمشق- سوريا
45. عطيات ابو السعود،١٩٩٧، فلسفة التاريخ عند فيكو، ط١، منشاة المعارف، الإسكندرية- مصر
46. على الوردي،١٩٩٤، مهزلة العقل البشري، ط٢، دار كوفان للنشر، لندن- المملكة المتحدة، ط٢
47. على الوردي،٢٠٠١، شخصية الفرد العراقي،ط٢، منشورات دار ليلى، لندن- المملكة المتحدة
48. على الوردي،٢٠١١، في النفس والمجتمع، ط١، مكتبة بساتين المعرفة، بيروت– لبنان
49. على حسين الجابرى،٢٠٠٥، فلسفة التاريخ والحضارة في الفكر العربي، ط١، دار الكتاب الثقافي، اربد- الأردن
50. غوستاف لوبون،٢٠١٤، السنن النفسية لتطور الامم، ت: عادل زعيتر،ط١، مؤسسة الهنداوي، القاهرة- مصر،
51. غوستاف لوبون،٢٠٢٠، فلسفة التاريخ، ت: عادل زعيتر،ط١، مؤسسة الهنداوي، لندن- المملكة المتحدة
52. الفرد ادلر،٢٠٠٥، الطبيعة البشرية، ت: عادل نجيب،ط١، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة- مصر
53. فؤاد زكريا،١٩٧٨، التفكير العلمي، العدد(٣)، الجلس الوطني للثقافة والاداب، الكويت
54. قيس ماضر فرو،٢٠١٣، المعرفة التاريخية في الغرب،ط١، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات، بيروت- لبنان
55. كاثلين تايلور،٢٠١٤، القسوة وشرور الإنسان والعقل البشري، ت: فردوس عبدالحميد البهنساوي،ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة- مصر
56. كامل محمد محمد،١٩٩٦، سيكولوجية العقل البشري،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان
57. كريستين نصار، الإنسان و التاريخ،١٩٩١،الإنسان والتاريخ، ط١، طرابلس- لبنان، جروس بروس.
58. كرين بريتون،٢٠١١، دراسة تحليلية للثورات، ت: عبدالعزيز فهمي،ط١، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة- مصر
59. كلود ليفي شتراوس،١٩٧٧، الانثروبولوجيا البنوية، ت: مصطفى صالح،ط١، منشوراة وزارة الثقافة و الارشاد، دمشق- سوريا

60. كينث.ن.والتز،٢٠١٣، الإنسان والدولة والحرب، ت: عمر سليم،ط١، هيئة ابوظبي للسياحة والثقافة، ابوظبي- الامارات
61. لورانس.ا. برافين،٢٠١٠، علم الشخصية،ج١، ت: عبدالحليم محمود السيد،ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة- مصر
62. ليوتولستوي،١٩٩٥، الحرب والسلم،ج٢،ط١، مكتبة مدبولى، القاهرة- مصر
63. مالك بن نبي،١٩٨٦، شرط النهضة، ت: عبدالصبور شاهين،ط١، دار الفكر، دمشق- سوريا
64. مجموعة من المؤلفين،٢٠٠٦، ما التاريخ الان، ت: قاسم عبدة قاسم،ط١، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة- مصر
65. مجموعة من المؤلفين،٢٠١١، فلسفة التاريخ،ط١، ابن النديم للنشر والتوزيع، وهران- الجزائر
66. محمد الهلالي و عزيز لزرق،٢٠١٠، الشخصية،ط١، دار توبقال، الدار البيضاء- المغرب
67. محمد طه،٢٠٠٦، الذكاء الإنساني، العدد(٣٣٠)، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والاداب، الكويت،
68. مسلم الجابرى،٢٠٠٥، العقل والتاريخ،ط١، دار مكتبة الهلال، بيروت- لبنان
69. ميشيل مافيزولى،٢٠٠٥، تأمل العالم، ت: فريد الزاهي،ط١، المشروع القومي للترجمة، القاهرة- مصر
70. نعوم تشومسكي،٢٠٠٧، النظام العالمي القديم والجديد، ت: عاطف معتمد عبدالحميد،ط١، نهظة مصر للطباعة والنشر، القاهرة- مصر
71. نورمن هامبسن،٢٠١١، التاريخ الاجتماعي للثورة الفرنسية، ت: فؤاد اندراوس،ط١، مطبعة دار الكتب القومية، القاهرة- مصر
72. نيقولاى برديائف،١٩٦٠، العزلة و المجتمع، ت: فؤاد كامل،ط١، مكتبة النهظة المصرية، القاهرة- مصر
73. هاشم يحيى الملاح،٢٠٠٧، المفصل في فلسفة التاريخ،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان
74. هشام الشرابي،١٩٨٤، مقدمات لدراسة المجتمع العربي،ط٣، دار المتحدة للنشر، بيروت- لبنان
75. ول ديورانت،١٩٩٣، دروس في التاريخ، ت: علي شلش،ط١، دار المعارف الصباح، الكويت
76. ولتر ستيس،١٩٩٨، الدين- العقل الحديث، ت: امام عبد الفتاح امام،ط١، مكتبة مدبولى/ القاهرة- مصر
77. يونغ،د.ت، البنية النفسية عند الإنسان، ت: نهاد خياطة،د.ت، دار الحوار للنشر و التوزيع، اللاذقية- سوريا، د.م

The Psychological Factor And Its Impact On The Process Of The Historical Movement According To The Iraqi Thinker Ali Al-Wardi

Assist.professor.Dr. Kawa Azeez braim
Saladin University\College of Arts
Kawa.braim@su.edu.krd\07504549886

Abstract:

The various schools of history gave great value and scientific power to the nature of the philosophy of history during the modern era, by giving it various interpretations of how the historical process proceeds. One of those schools was summarized in the psychological concept related to human subjectivity, which is considered the main factor and driver of life, in addition to the temporal and spatial factor from which the course of life is formed. The historical wheel as a whole, therefore it can be said that by employing the foundations and foundations of this school, many of the complexities and puzzles associated with the concept and subject of history have been obtained, as well as the analysis of the problems existing in history.

Keywords: historical process, psychological factor, interpretation of history, concept of dispute and conflict, by Ali Al-Wardi

أهلية الزواج بين الفقه والقانون

الباحث: إبراهيم محسن علي — **أ. د احمد رضا رفيعي**
الجامعة المستنصرية — كلية القانون/ جامعة آزاد الإسلامية / أصفهان
ibraahiim266@gmail.com — Sajede_rf@yahoo.com

مستخلص البحث:

الزواج رباط مقدس، إذا تمّ على النحو الصحيح يؤدي إلى نمو وتقدم الفرد والمجتمع، حيث يحتل عقد الزواج أهمية خاصة بين بعض العقود، وقد رتب عليه المشرع قواعد معينة، لصحة الزواج. لكل معاملة شروط ضرورية، ومن هذه الشروط أهلية أطراف المعاملة المنصوص عليها في المادة 210 من القانون المدني، وقد نص المشرع في هذه المادة على: أن يكون أطراف المعاملة متمتعين بالأهلية؛ الزواج، كعقد، يخضع للشروط العامة لصحة العقود، لذا يجب أن يتمتع طرفا عقد الزواج بالأهلية القانونية أيضاً؛ الأهلية تعني أن تكون شخصًا بالغًا وناضجًا وحكيمًا؛ سعينا في هذه الرسالة التي تعتمد على المنهج المكتبي إلى تطبيق ودراسة مسائل النضج والعقل والنمو في الزواج بين القواعد الإسلامية والضوابط الشرعية. تشير نتائج هذا البحث إلى أنه فيما يتعلق بالبلوغ، ينبغي القول إنه وفقا للمادة 1041 من القانون المدني، يخضع زواج الفتاة قبل بلوغها سن 13 سنة والصبي قبل بلوغها سن 15 سنة للزواج. إذن الولي (الأب والجد للأب) بشرط الالتزام بحكم المحكمة المختصة. وفي حالة صفية، لم يضع المشرع حدا للزواج، لأنه وفقا للقانون لا يجوز لصفية تملك أموالها، أما عقد الزواج فهو عقد غير مالي. إلا في المهر لأن له وجها ماليا، فيشترط إذن ولي البريء. وأما المجنون، لعدم وجود نية في عقد الزواج، فلا يصح نكاحه. إذا كان جنونه موجوداً قبل البلوغ واستمر، ولكن يمكنه أن يعقد له عقد الزواج عنه؛ أما إذا أصبح مجنوناً بعد بلوغه سن البلوغ، فيمكن لوليه أن يعقد عنه بإذن المدعي، لذلك لا تعارض بين استحقاق الزواج شرعاً وقانوناً.

الكلمات المفتاحية: الأهلية، الزواج، السجناء، الحقوق النسبية.

المقدمة: -

يعدّ عقد الزواج من الروابط المقدسة التي نظمها الدين الإسلامي، وتأكيداً أهمية تلك الرابط فقد وصفها القرآن الكريم بالميثاق الغليظ بقوله جلّ وعلا :﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: 21]، كذلك فهو العقد الذي تستمر به البشرية إلى ما شاء الله، وتعمر الأرض التي سخرها الله جلّ وعلا للإنسان يستعمرها كما في قوله تعالى: ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَاقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ [هود: 61].فمن أجل استمرار الحياة وبقاء النوع الإنساني، شرع الله الزواج إذ يجتمع الجنسين الذكر والأنثى لبناء الأسرة والتي هي النواة الرئيسية للمجتمع، فكلما كانت الأسرة قوية مترابطة وأفرادها متفاهمون فيما بينهم كان المجتمع قوياً ومتماسكاً ورصينا. والذي جاء قوله جل وعلا مصداقاً لما ذكرناه ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل: 72].كذلك ما ينطوي على الزواج من أثر نفسي ينعكس بصورة إيجابية على حياة الفرد وبالتالي المجتمع بصورة عامة والذي يمثله قوله جل وعلا ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ

يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: 21]ومن هنا استمد عقد الزواج أهميته لأنه السبب الشرعي لاستمرار البشرية إلى يومنا هذا وهو نفس السبب الذي يبقيها إلى ما شاء الله.

أهمية البحث:

استمد البحث أهميته من الموضوع الذي تطرق إليه، فالموضوع يرتبط ارتباطاً مباشراً بالأسرة وما تمثله من أول نواة في تشكيل المجتمع، فإذا صح بناء هذه اللبنة صح بناء المجتمع ككل، كذلك وقف الموضوع على أركان الزواج ومبطلاته، على وفق ما جاء في المذاهب الإسلامية الخمسة، وتبيّن الآراء الفقهية التي طرحت بشأنها، ومن ثم بيان المواد القانونية التي وقفت على مسألة الزواج وبيان ما جاء فيها من أحكام.

مشكلة البحث:

عالج البحث مشكلة الزواج من حيث الأركان من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1- هل يعد الإشهار ركناً أساسياً في الزواج؟
2- هل تعد مسألة القبول والإيجاب أساسا لشرعية الزواج؟
3- هل يشترط وجود الولي لإتمام عملية الزواج؟

منهجية البحث

تكونت منهجية البحث من المقدمة التي عرضت فيها أهمية البحث والأسئلة المطروحة عليه، والتي مثلت مشكلة البحث، وتكون البحث من مبحثين تناول المبحث الأول التعريف بمفهوم عقد الزواج، وفيه بيان التعريف اللّغويّ والاصطلاحيّ لعقود الزواج، أما المبحث الثاني فقد عرضت فيه أحكام الزواج، وفيه عرضنا مسألة الولاية، ومسألة الإكراه والإشهاد، وصيغة كتابة العقد، وحكم تقدم القبول على الإيجاب، ولغة العقد، والشهادة، في حين عرض المبحث الثالث مسألة فسخ العقد والمسائل القانونية التي وقفت على هذه المسألة، ليختتم البحث بخاتمة موجزة مع قائمة بالمصادر والمراجع التي تم الاستعانة بها في كتابة البحث.

المبحث الأول: عقد الزواج من حيث المفهوم

يعدّ عقد الزواج من أبرز العقود التي تمرّ على حياة الإنسان، إذ بهذا العقد تنشأ الوحدة الأولى في المجتمع والتي تحدّ الأهم في تكوينه ألّا وهي الأسرة، لذلك اهتم المشرع في بيان تعريف هذا العقد وشروطه وأركانه، مستمدين مرجعيتهم تلك من آي القرآن الكريم وما جاءت به السنة النبوية المطهرة. التعريف بعقد الزواج: الزواج في اللغة وَالزَّوْج: زوج الْمَرْأَة، وَالْمَرْأَة زوج الرجل وكل اثْنَيْنِ زوج وكل أُنْثَى وَذكر فهما زوجان كَذَلِك فِي التَّنْزِيل: ﴿قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [هود: 40] وَالزَّوْج: ضد الْفَرد[1].

الزواج في اللّغة العربيّة هو الاقتران والازدواج، يقال: زوج الرجل إبله إذا قرن بعضها ببعض. ومنه قوله تعالى: {احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ} أي: وقرناؤهم، والفعل يتعدى بنفسه وبالحرف، يقال: تزوجت فلانة وتزوجت بها، وزوجنيها وليها وزوجني بها. ومما ورد في كتاب الله العزيز قوله جل وعلا ﴿ احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [الصافات: 22]، وله تبارك اسمه ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَى سُرُرٍ مَصْفُوفَةٍ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الطور: 20] وفي الشريعة الإسلامية هو عقد الغرض منه تحليل استمتاع كل واحد من الزوجين بالآخر على الوجه المشروع، ويجعل لكل منهما حقوقا وواجبات عليه

[1] جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م: 473/1.

الالتزام بها فهو من عقود التمليك، والملك فيه وارد قصداً على متعة كل واحد من الزوجين بالآخر، ولذا عرفه بعض الفقهاء بقوله: هو عقد يرد على ملك المتعة قصدا[1].

وقد ورد تحليل للناس في كتاب الله تعالى بقوله جل جلاله ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا﴾ [النساء: 3] وقوله تعالى ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور: 32]، ووجه الدلالة في الآيتين الكريمتين أن الله تعالى أمر فيها بالنكاح فدل ذلك على مشروعيته، إذ لو لم يكن مشروعاً لما أمر به تعالى والأصل في هذا الأمر أن يكون للوجوب فيكون النكاح واجباً[2].

المبحث الثاني: أحكام الزواج

أولاً: الولاية: ذهب جمهور المسلمين من السلف والخلف، وما ذهب إليه الشافعيّ، وابن حنبل من أنه لا يصح النكاح إلا بولي ولا تملك المرأة تزويج نفسها ولا غيرها سواء أكان بإذن الولي أم بغيره وسواء أصغيرة كانت أم كبيرة[3].

والمذهب الثاني إن المرأة إذا زوجت نفسها أو وكلت رجلاً بالتزويج فزواجها جائز النكاح، سواء أكانت بكراً أم ثيباً، وسواء أكان الزوج كفئاً لها أم وإليه ذهب أبو حنيفة والإمامية[4].وذهب الإمامية إلى أن "يشترط في الزواج أهلية الزواج العقل والبلوغ ولا يصح العقد إلا مع الولي، وأيضاً خلو الزوجين من المحرمات السببية والنسبية الأولى هي سبعة أصناف التي تشمل التحريم المؤبد. واتفقوا على أن النساء اللاتي يحرمن من النسب مع الأم. وتشمل الجدات لأب أو لام، البنات وتشمل بنات لابن والبنت وان نزلن، الأخوات لاب أو لام، العمات وتشمل عمات الآباء والأجداد، الخالات وتشمل الآباء والأجداد، بنات الأخ وان نزلن، بنات الأخت وأن نزلن، أما أصناف المحرمات بالسبب التي اتفقوا عليها فهي:

1- المصاهرة: وهي العلاقة بين الرجل والمرأة والتي تستلزم تحريم الزواج وتتمثل بكل من زوجة الأب تحرم على الابن، وبالمقابل فزوجة الابن تحرم على الأب، واتفقوا على أن زوجة تحرم أيضاً، اتفقوا على بنت زوجة لا تحرم على العاقد [5] وهذه المحرمات التي تكون مانعة الزواج بين الطرفين، واتفقوا فقهاء المذاهب على وجوب التعيين في الزواج فلا يصح القول زوجت أحد هذين الرجلين، ولا زوجتك إحدى هاتين البنتين وأيضاً وجوب الرضا والاختيار وعدم انعقاد الزواج مع الإكراه إلا الحنفية [6].

[1] أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، عبد الوهاب خلاف (ت ١٣٧٥هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٥٧هـ ١٩٣٨م: 13.

[2] بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م: 309/3.

[3] المهذب في فقه الإمام الشافعي: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية: 426/2.

[4] الزواج العرفي وموقف الشريعة الإسلامية منه، مجلة كلية العلوم الإسلامي، نافع حميد صالح، العدد30، 2012: 165.

[5] الفقه على المذاهب الخمسة، محمد جواد مغنية (ت:1979هـ)، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، ط 5، 1441هـ1398 ش-2019م.٣٠٧- ٣٠٨.

[6] بدائع الصنائع، الكاساني، المصدر السابق،7/ 182.

2- الرضاعة: إِذْ ذَكَر اللهُ تَعالى تَحْريمَ الأُمِّ والأُختِ مِن الرَّضَاعَة، فأقامها في التحريم، مقامَ الأُمِّ والأختِ مِن النَّسَب، أن تكون الرَّضَاعةُ كُلُّها، تقوم مَقَام النَّسبِ، فما حَرُم بالنَّسب: حَرُم بالرَّضَاعة مثله[1].

ثانياً: الإكراه والإشهاد

قالوا يصح العقد بالإكراه، وأتفق فقهاء المذاهب على أنّ الزواج بالعقد المشتمل على الإيجاب والقبول، من المخطوبة الخاطب، أو من ينوب عنهما كالوكيل أو الولي، ولا يتمّ بمجرّد المراضاة، واتّفقوا أيضاً على أنّ العقد يصحّ إذ وقع بلفظ زوّجت أو أنكحت من المخطوبة أو من ينوب عنها، وقبلت أو رضيت من الخطب، أو من ينوب عنه. وأتفق فقهاء المذاهب على أن العقد يتم بغير العربية مع من عجز عنها، وأيضاً على أن الزواج لا يصح إلا في حضور الشهود عند فقهاء الجمهور [2]. ماعدا الأمامية إذ قالوا يستحب الأشهاد على العقد[3].

ثالثا: صيغة كتابة العقد

وقد اختلف الفقهاء في صحة العقد إذا لم يقع بصيغة الماضي، أو وقع بألفاظ غير مستقرة من مادتي النكاح والزواج كالبيع والهبة والإجارة وغيرها من الألفاظ[4].

وقال الأمامية[5]:- يشترط في النكاح الصيغة بمعنى الإيجاب والقبول اللفظيين، فلا يكفي التراضي الباطني ولا "الإيجاب والقبول" الفعليين، وأن يكون الإيجاب بلفظ زوجتُ وأنكحتُ، بصيغة الماضي ولا ينعقد الزواج بغيرها، ولا بغير مادة الزواج والنكاح لأنهما يدلان على المقصود بدلالة الوضع. وقالوا: -يجوز في القبول (قبلت) أو (رضيت) بصيغة الماضي [6].

إذ قال الحنفية[7].:- ينعقد الزواج عند الحنفية بكل لفظ يدل على التمليك،كلفظ البيع والهبة الإباحة والعطاء والإحلال إن كان العقد مصحوباً بالقرينة الدالة على الزواج ولا ينعقد بلفظ العارية والإجارة، لأنّهما لا يفيدان الدوام،واستدلوا على ذلك بما جاء في صحيح مسلم :- "عن مِن أنّ امرأة جاءت إلى النبي وقالت له :- يا رسول الله، جئت لأهب لك نفسي، فطأطأ النبي رأسه ولَم يجبها، فقال بعض مَن حضر : إن لَم يكن لك بها حاجة

---

[1] أحكام القرآن، أبو بكر أحمد بن الحسين الخسروجردي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، ميزه وجمعه من كلام: الإمام أبي عبد الله المطلبي محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ)، حققه وعلق عليه: أبو عاصم الشوامي، دار الذخائر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م: 236.

[2] درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، علي حيدر خواجه أمين أفندي (ت ١٣٥٣هـ)، فهمي الحسيني، دار الجيل، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، 1/ 233؛ فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ1414هـ: 241/5؛ بدائع الصنائع، الكاساني، المصدر السابق: 233/2؛ الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ، وَهْبَة بن مصطفى الزُّحَيْلِيّ، أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلاميّ وأصوله بجامعة دمشق - كلّيَّة الشَّريعة، دار الفكر - سوريَّة – دمشق، الطبعة: الرَّابعة المنقَّحة المعدَّلة بالنِّسبة لما سبقها لزحيلي: 7/ 47.

[3] الفقه على المذاهب الخمسة، محمد جواد مغنية، المصدر السابق: ٢٩٣- ٢٨٩.

[4] الفقه على المذاهب الخمسة، محمد جواد مغنية، المصدر السابق:293.

[5] شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، المحقق احلي أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن، تحقيق السيد صادق الحسيني الشيرازي، دار القارئ، الطبعة الحادية عشرة، 2004: 2/ 499.

[6] الفقه على المذاهب الخمسة، محمد جواد مغنية، المصدر السابق :294.

[7] بدائع الصنائع، الكاساني، المصدر السابق، ٢/ ٢٣٠- ٢٣٢.

فزوجنيها :- فقال له " هل عندك مِن شيء " قال :- لا والله.فقال له :- "ماذا معك مِن القرآن "قال:- كذا :فقال النبي(t)- (لقد ملكتها بما معك مِن القرآن) [1].

أما في مسألة لفظ الهبة فقد ورد قوله تعالى ﴿وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: 50] الْآيَةَ; فِيهَا نَصٌّ عَلَى إبَاحَةِ عَقْدِ النِّكَاحِ بِلَفْظِ الْهِبَةِ لِلنَّبِيِّ (t). وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ بِلَفْظِ الْهِبَةِ لِغَيْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ وَزُفَرَ وَمُحَمَّدٍ وَالثَّوْرِيِّ وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ: "يَصِحُّ النِّكَاحُ بِلَفْظِ الْهِبَةِ وَلَهَا مَا سَمَّى لَهَا، وَإِنْ لَمْ يُسَمِّ شَيْئًا فَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا". وَذَكَرَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ قَالَ: "الْهِبَةُ لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدَ النَّبِيِّ (t) وَإِنْ كَانَتْ هِبَتُهُ إيَّاهَا لَيْسَتْ عَلَى نِكَاحٍ، وَإِنَّمَا وَهَبَهَا لَهُ لِيُحْصِنَهَا أو لِيَكْفِيَهَا، فَلَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا". وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: "لَا يَصِحُّ النِّكَاحُ بِلَفْظِ الْهِبَةِ[2].

قال المالكية[3]والحنابلة[4]:- ينعقد الزواج عندها بلفظ التزويج والنكاح، وينعقد عندهم أيضاً بلفظ الهبة فقط بشرط ان يكون مقروناً بذكر الصداق، ولا ينعقد بلفظ والإجارة والتمليك وغيره :-واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: 50]. ووجه الدلالة في قوله تعالى بأن:- الرسول(ρ) قال كان يجب عليه إعطاء المهر أولا، وذلك لأن المرأة لها الامتناع إلى أن تأخذ مهرها والنبي (ρ) ما كان يستوفي ما لا يجب له، والوطء قبل إيتاء الصداق غير مستحق وإن كان حلالا لنا وكيف والنبي عليه السلام إذا طلب شيئا حرم الامتناع عن المطلوب والظاهر أن الطالب في المرة الأولى، إنما يكون هو الرجل لحياء المرأة فلو طلب النبي عليه السلام من المرأة التمكين قبل المهر للزم أن يجب وأن لا يجب وهذا محال ولا كذلك أحدنا[5].

اما الشافعية :-لا ينعقد الزواج عندهم بصيغة المضارع، وإنما لا بد عندهم من لفظ بصيغة الماضي مشتق من النكاح والزواج، بأن يقول الزوج:-" تزوجت أو نكحت أو قبلت نكاحها أو تزويجها"[6].

رابعاً: حكم تقدم القبول على الإيجاب في عقد الزواج.

ذهب الإمامية إلى أن يقع القبول عقيب الإيجاب [7]والشافعية[1] والحنابلة[2] فلا يجوز عندهم تقدم الإيجاب على القبول.

---

[1] صحيح مسلم، أبو الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ - ٢٦١ هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية: فيصل عيسى البابي الحلبي - القاهرة (وصَوَرتْها: دار إحياء التراث العربي - بيروت): ٢/ ١٠٤٠.

[2] أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م: 478/3.

[3] بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت ٥٩٥هـ)، دار الحديث – القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م: 3/ 32.

[4] المغني، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي (٥٤١ - ٦٢٠ هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م: 7/ 210- 79.

[5] مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ: 25/ 220.

[6] فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير [وهو شرح لكتاب الوجيز في الفقه الشافعي لأبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ)، عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (ت ٦٢٣هـ)، دار الفكر، 7/ 492.

[7] تذكرة الفقهاء، العلامة الحلي الحسين بن يوسف بن المطهر، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، 1416ه: ٢/ ٥٨٣.

وعند الحنفية[3]:- لا يُشترط ويعدون القبول هو ما يذكره الطرف الثاني في العقد يدل على رضاه، أو بما أوجبه الطرف الأول، فهم يعتبرون أن الكلام الذي يصدر أولاً هو الإيجاب – والكلام الذي يصدر ثانياً هو القبول، فلو أرسل رجل إلى امرأة كتاباً يخطبها فيه وهو غائب، فأحضرت شهوداً وقرأتْ عليهم الكتاب وقالت (زوجته نفسي)، يتم الزواج.

قال المالكية[4]:- لا يضر الفاصل اليسير بين القبول والإيجاب، كما إذا فصل بخطبة يسيرة وغيرها.

ذهب الحنفية[5]:- يجوز التعبير عن عقد الزواج بأي لغة عربية كانت أو غيرها، سواء كان العاقدان قادرين على لغة عربية أم عاجزين عنها، وأيضاً يصح عندهم العقد بالكتابة اذا لم يكن الخاطب والمخطوبة في نفس المكان، واتفقوا أيضاً على أن الأخرس يكتفى بالإشارة الدالة على عقد الزواج إذا كانت إشارته معلومة أون لم يتقن الكتابة، وأن احسن الإشارة والكتابة فالأولى الجمع بينهما في الزواج، ودليلهم على ذلك:- أن الزواج ليس أمرا تعبديا-.محضا بحيث تشترط فيه لغة بعينها أو صيغ بعينها، بل هو كسائر العقود، أن المقصود من الصيغة هو التعبير الواضح

خامساً: لغة العقد

اتفق فقهاء المذاهب على صحة استعمال اللغة العربية للتعبير عن الإيجاب والقبول واختلفوا في غيرها من اللغات مع العجز عنها والقدرة عليها، واختلفوا أيضاً في صحة العقد بالكتابة. لصريح عن إرادة العاقدين، وذلك يصح بأي لغة كانت.

وأما الأمامية[6] والشافعية[7] والحنابلة[8]:-فالذي يعرف لغة العربية أن يعقد بالعربية ولا يجوز في غيرها، أما من لا يتقن العربية، فيصح منه عقد النكاح بلسانه لأنه عاجز عما سواه فسقط عنه" كالأخرس" ويحتاج أن تكون بمعناهما الخاص، بحيث يشتمل على معنى اللفظ العربي، إذا كان أحد المتعاقدين يتقن العربية دون الآخر أتى الذي يتقن العربية بها والآخر يأتي بلسانه. فإن كان أحدهما لا يتقن لسان الآخر، احتاج أن يعلم أن اللفظة التي أتى بها صاحبه لفظة النكاح، وقالوا أيضا لا يصح العقد بالكتابة. ودليلهم على ذلك قالوا:- أن الزواج من ناحية العبادات فهو أشبه بالصلاة، فكما أنها الصلاة لا تصح بغير العربية للقادر عليها،انه عدول عن لفظ الزواج أو النكاح مع القدرة عليهما، وهما اللفظان اللذان يصح بهما عقد الزواج.

---

(1) الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، اشترك في تأليف هذه السلسلة: الدكتور مُصطفى الخِنْ، الدكتور مُصطفى البُغا، علي الشّرْبجي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الرابعة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م: ٤/ ٥٥.

(2)المغني، ابن قدامة المصدر السابق، 7/ 80.

(3) بدائع الصنائع، الكاساني، المصدر السابق: ٢/ ٢٣٢.

(4)مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (ت ٩٥٤هـ)، دار الفكر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ٣/ ٤٢٢.

(5) بدائع الصنائع، الكاساني، المصدر السابق: ٢/ ٢٣١ - ٢٨٥

(6) شرائع الإسلام، المحقق الحلي، المصدر السابق:٢/ ٤٩٩.

(7) الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، المصدر السابق:4/ 56- 57.

(8) المغني، ابن قدامة، المصدر السابق: 79/7.

وعند المالكية[1].:- يصح التعبير عن عقد الزواج بأي لغة عربية كانت، ولا ينعقد الزواج بكتابة في حضور أو غيبة، لأن الكتابة كناية، فلو قال:- الولي لغائب:- زوجتك ابنتي، أو قال: -زوجتها من فلان، ثم كتب، فبلغه الخبر، فقال: قبلت، لم يصح عقد الزواج عندهم وهكذا يتبين لنا في حكم هذه المسألة أن الأمامية والشافعية الحنابلة من أكثر المذاهب التي اشترطت صحة العربية في صحة العقد ولا يجوز في غيرها ومن لا يعرف العربية فيصح عندهم بلسانه وتسقط عن الأخرس، أما الحنفية والمالكية يصح عندهم عقد الزواج بأي لغة عربية كانت

سادساً: الشهادة

الإشهاد في اللغة هو الإخبار بما عمله الشاهد على الزواج [2]، واتفق فقهاء الشافعية والحنفية والحنابلة على أن الزواج لا ينعقد إلا بشهود، أما أبو حنيفة اكتفى بحضور رجلين أو رجل وامرأتين ولا يشترط العدالة في الشهود وأيضاً لا تصح عندهم شهادة النساء منفردات على عقد الزواج، وقال المالكية لا تجب الشهادة عند عقد إنما تجب عند الدخول، ويحضر الشاهدين عند الدخول، فإذا دخل دون شهود وجب فسخ العقد، والأمامية يستحب الأشهاد على عقد الزواج ولا يجب عندهم [3].

فذهب الأمامية[4]:- إلى عدم اشتراط الشهادة على الزواج وأنه مستحب، وليس واجباً، وذلك لعدم وجود دليل من القرآن الكريم والسنة النبوية عندهم على وجوب الشهادة على عقد الزواج، ثم تحدث القرآن الكريم عن الأشهاد على الدين في قوله تعالى ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: 282] ثم تحدث على الأشهاد على الطلاق في قوله تعالى ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ﴾ [الطلاق: 2] ولم يذكر القرآن الكريم الأشهاد على عقد النكاح...أما في السنة لم يثبت عندهم حديث من السنة النبوية بوجوب الأشهاد على عقد النكاح، بل وردت أحاديث عن الأئمة (عليهم السلام) بعدم اشتراط الأشهاد على عقد الزواج... عن الإمام موسى الكاظم (υ) أنّه قال لأبي يوسف القاضي:- "إن الله تعالى أمر في.كتابه.بالطلاق، وأكد فيه شاهدين، ولم يرض بهما إلّا عدلين،وأمر في كتابه.بالتزوج.، فأهمله بلا شهود، فأثبتم شاهدين فيما أهمل،وأبطلتم الشاهدين فيما أكد" [5].

والمذاهب الأربعة الحنفية [6]. والمالكية [7].والشافعية [8].والحنابلة[1].:- على أن الزواج لا ينعقد إلا بشهود، ويرون أن الشهادة على عقد الزواج أمراً لازماً لصحته، ولا يصح عقد

---

(1) فقه السنة، سيد سابق (ت ١٤٢٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م،3/ ٣٧.

(2) الروض المربع شرح زاد المستقنع، منصور بن يونس البهوتى، تحقيق: عبد القدوس محمد نذير، دار المؤيد - مؤسسة الرسالة١/ ٤٧٣.

(3) الفقه على المذاهب الخمسة، محمد جواد مغنية، المصدر السابق: 296- 297.

(4) مسالك الإفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، زين الدين بن علي العاملي، الشهيد الثاني (1965)، تحقيق: مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الرابعة، 1429: 14/ 261.

(5) أصول الكافي، محمد بن يعقوب الكليني (ت329ه)، منشورات الفجر، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2007: 5/ ٣٨٧.

(6) المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت ٤٨٣هـ)، دار المعرفة – بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ٥/ ١٦ .

(7) المدونة، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ٤/ ٢٥.

(8) البيان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (ت ٥٥٨هـ)، المحقق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج – جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م: ٩/ ٢٢٢.

الزواج بدونها، أما أبو حنيفة اكتفى بحضور رجلين أو رجل وامرأتين ولا يشترط العدالة في الشهود وأيضاً لا تصح عندهم شهادة النساء منفردات على عقد الزواج،وقال المالكية لا تجب الشهادة عند عقد إنما تجب عند الدخول، ويحضر الشاهدين عند الدخول، فإذا دخل دون شهود وجب فسخ العقد :-ودليلهم على ذلك من السنة النبوية عن رسول الله، كما روت عنه عائشة أنه قال:-"لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل"[2].

وتبين من ذلك: - إنّ الإشهاد على الزواج لم يكن واجباً لدى الأمامية ومنهم الشيخ مغنيه فقد اتفق مع فقهاء الأمامية في هذه المسألة وخالف جمهور السنة، في قولهم يجب الإشهاد عند عقد النكاح ولم يشترطوا عند الطلاق. لتحديد ماهية فسخ عقد الزواج سنبين معناه في اللغة وفي اصطلاح الفقهاء إذ يعرف الفسخ في اللغة "فسخ الشيء أي فرقه وكذلك فسخ البيع أي فرق البيع وكذلك فسخ النكاح"[3]. ويقال فسخت العقد فسخاً أي رفعته وتفاسخ القوم العقد أي توافقوا على فسخه وفسخت الشيء أي فرقته[4]. أي ان الفسخ يطلق في اللغة على معانٍ كثير ومتقاربة وهي النقض، الرفع، التفريق، وهذه المعاني بينها قاسم مشترك وهو نقض الشيء والمعنى الأقرب للفسخ مما تقدم هو التفريق. أما من الناحية الفقهية فقد أورد الفقهاء تعريفات للفسخ وهو لا يختلف من عقد إلى آخر وهو تحلل المتعاقدين من الالتزامات المترتبة عليهما وإرجاعها إلى الحالة التي كانا عليها قبل أبرام العقد سواء أكان العقد في إطار المعاملات المالية مثل البيع والشراء أو كان في إطار العلاقات الأسرية مثل الزواج، وقد عرفه الكاساني بانه رفع العقد من الأصل وجعله كأنه لم يكن[5].

وقد حاول الفقه القانوني ان يضع تعريفاً لفسخ عقد الزواج يحدد معناه بشكل وافٍ، فقد عرفه البعض بأنه "عبارة عن رفع عقد الزواج ونقضه وإزالة ما يترتب عليه من أحكام في الحال"[6]. وذهب الشارع إلى تعريفه بأنه "انحلال عقد الزواج بسبب من الأسباب وهي على قسمين هما الفسخ بسبب خلل في العقد ينشأ لطارئ يمنع ويقطع استمراره وبقاءه مثل ارتداد أحد الزوجين، والسبب الثاني بسبب خلل رافق العقد فيكون فسخاً للعقد ونقض من أساسه مثل عدم الكفاءة"[7]. ولفسخ العقد شروط، وحتى يتسنى للزوج أو للزوجة طلب فسخ العقد لابد من توافر شروط فسخ عقد الزواج وهي واحدة من الأسباب أو سبب يقتضي بالضرورة بطلان عقد الزواج، وإلا فإنه لا يمكن لا للزوج ولا للزوجة طلب فسخ العقد دون ذلك وبعدها يرجع الأمر للقاضي الذي تعرض عليه القضية ليحدد ما كان هذا الشرط يوجب فسخ العقد أو لا، ومن هذه الشروط تخلف شروط الكفاءة تطرح كفاءة أحد الزوجين للآخر قدراً من الاعتقاد بأن الخلو من بعض الأوصاف بالنسبة للرجل أو المرأة تعد سبباً

---

(1) المغني، ابن قدامة: ١٠/ ٢٤٣.

(2) السنن الصغير للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، ٣/٢٠.

3 لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ: 3032/3.

4 مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ) المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م: 571.

5 بدائع الصنائع، الكاساني، المصدر السابق: 282/5.

6 فسخ العقد في ضوء القضاء والفقه، عبد الحميد الشواربي، دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية، القاهرة: 114.

7 أحكام انحلال العقد، نظام الدين عبد الحميد، طبع على نفقة جامعة بغداد، 1989: 6.

لإعطاء أحدهما حق الفسخ وتخلف الكفاءة التي قيل عنها بأنها المماثلة بين الرجل والمرأة في عدة جوانب منها المادية والاجتماعية والتي ينظر إليها وقت إبرام العقد كي لا ترهن العلاقة الزوجية بالمتغيرات التي تطرأ على أطراف العقد مع مرور الزمن، وتخلف الكفاءة يعطي الحق بفسخ عقد الزواج للمرأة ووليها، وقد اختلفت اراء الفقهاء باعتبار الكفاءة فعرفت الكفاءة على انها المماثلة بين الزوجين في خصوص أمور مخصوصة وهي مساواة الزوج للمرأة في حسبها ودينها ونسبها ومالها، وقد عرفت أيضا بأنها المماثلة في الدين والحال. ولم يتطرق قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (188) لسنة 1959 إلى موضع الفسخ للكفاءة ولم يفرد له أي نص قانوني إلا أنه في المادة التاسعة منه يمكن القول بانه اعتبر الكفاءة حقاً للزوجة وحدها أخذاً لما ذهب إليه الفقه الإسلامي وعليه إذا زوجت المرأة البالغة العاقلة نفسها من غير كفء لم يكن لأوليائها الحق في الاعتراض أو طلب فسخ عقد الزواج لأنه بموجب اطلاق نص المادة التاسعة يعتبر هذا الاعتراض منعاً من الزواج ويترتب على هذا المنع العقوبة المنصوصة، كما أنه يمكن الاستدلال على أحكام الكفاءة اعتماداً على أحكام المادة (1) فقرة (2) التي أحالت المسائل التي لا يوجد فيها نص تشريعي في هذا القانون إلى مبادئ الشريعة الإسلامية الأكثر ملائمة لنصوص هذا القانون. وقد يكون فسخ العقد للعل، فقد يصاب أحد الزوجين بعلة أو مرض يؤثر في تحقيق أهداف الزواج وغاياته وتمنع احد المتعاقدين من استيفاء حقه في الاستمتاع الذي أجازه الشارع المقدس من خلال عقد الزواج.

الخاتمة:

تعدّ عقود الزواج من المواضيع التي ركز عليها الإسلام من خلال ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ووصل البحث إلى أن عقد الزواج أركان تتمثل بما يلي:

1- الولي: وجوب وجود الولي لصحة عقد الزواج فلا يصح عقد النكاح إلا بولي.
2- الإيجاب والقبول: أوجب الفقهاء مسألة الإيجاب والقبول أو من ينوب عنهما كالوكيل أو الولي.
3- صيغة العقد: اختلف الفقهاء في صيغة كتابة العقد واتفقوا على ان صيغة العقد يجب ان تكون بصيغة زوجت وأنكحت وبصيغة الماضي.
4- تقديم القبول على الإيجاب: وهو ما اختلف عليه فقهاء المسلمين فذهب الإمامية إلى أن يقع القبول عقيب الإيجاب وهو ما ذهب إليه الحنابلة والشافعية فلا يجوز عندهم تقديم الإيجاب على القبول، في حين ذهب الحنفية إلى ان القبول ما يبدو من الطرف الأخر بالموافقة والقبول.

المصادر:

📖 القرآن الكريم

1- أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، عبد الوهاب خلاف (ت ١٣٧٥هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٥٧هـ- ١٩٣٨.
2- أحكام القرآن، أبو بكر أحمد بن الحسين الخسروجردي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، ميزه وجمعه من كلام: الإمام أبي عبد الله المطلبي محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ)، حققه وعلق عليه: أبو عاصم الشوامي، دار الذخائر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م.

3- أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
4- الزواج العرفي وموقف الشريعة الإسلامية منه، مجلة كلية العلوم الإسلامي، نافع حميد صالح، العدد30، 2012.
5- المهذب في فقه الإمام الشافعي: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية.
6- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
7- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.
8- شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، المحقق احلي أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن، تحقيق السيد صادق الحسيني الشيرازي، دار القارئ، الطبعة الحادية عشرة، 2004.
9- المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت ٤٨٣هـ)، دار المعرفة – بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
10- الروض المربع شرح زاد المستقنع، منصور بن يونس البهوتى، تحقيق: عبد القدوس محمد نذير، دار المؤيد - مؤسسة الرسالة١/ ٤٧٣.
11- درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، علي حيدر خواجه أمين أفندي (ت ١٣٥٣هـ)، فهمي الحسيني، دار الجيل، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، 1/ 233؛ فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ-1414هـ: 241/5؛ بدائع الصنائع، الكاساني، المصدر السابق: 233/2؛ الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ، وَهْبَة بن مصطفى الزُّحَيْلِيّ، أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلاميّ وأصوله بجامعة دمشق - كلّيَّة الشَّريعة، دار الفكر - سوريَّة – دمشق، الطبعة: الرَّابعة المنقَّحة المعدَّلة بالنِّسبة لما سبقها لزحيلي.
12- فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير [وهو شرح لكتاب الوجيز في الفقه الشافعي لأبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ)، عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (ت ٦٢٣هـ)، دار الفكر، 7/ 492.
13- أصول الكافي، محمد بن يعقوب الكليني (ت329ه)، منشورات الفجر، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2007.
14- البيان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (ت ٥٥٨هـ)، المحقق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج – جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠ م.
15- السنن الصغير للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

16- الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، اشترك في تأليف هذه السلسلة: الدكتور مُصطفى الخِنْ، الدكتور مُصطفى البُغا، على الشّرْبجي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الرابعة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م: ٤/ ٥٥.
17- الفقه على المذاهب الخمسة، محمد جواد مغنية (ت:1979هـ)، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، ط 5، 1441هـ-1398 ش-2019م.٣٠٧- ٣٠٨.
18- المدونة، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
19- المغني، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي (٥٤١ - ٦٢٠ هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
20- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت ٥٩٥هـ)، دار الحديث – القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
21- تذكرة الفقهاء، العلامة الحلي الحسين بن يوسف بن المطهر، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، 1416ه.
22- صحيح مسلم، أبو الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية: فيصل عيسى البابي الحلبي - القاهرة (وصَوّرتْها: دار إحياء التراث العربي - بيروت).
23- فقه السنة، سيد سابق (ت ١٤٢٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
24- مسالك الإفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، زين الدين بن علي العاملي، الشهيد الثاني (1965)، تحقيق: مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الرابعة، 1429: 14/ 261.
25- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ: 25/ 220.
مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (ت ٩٥٤هـ)، دار الفكر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ٣/ ٤٢٢.

Eligibility For Marriage Between Jurisprudence And Law

Researcher: Ibrahim Mohsen Ali
Mustansiriyah University
ibraahiim266@gmail.com
Prof. Dr. Ahmed Reda Rafii
College of Law/Islamic Azad University/Isfahan
Sajede_rf@yahoo.com

Abstract:

Marriage is a sacred bond which, if done properly, will lead to the growth and advancement of the individual and the community. Since the marriage contract is of special importance among certain contracts, the legislator has arranged certain rules on it, for the sake of correctness. Every transaction is a necessary condition, and one of these conditions is the competence or competence of the parties to the transaction stipulated in Article 210 of the Civil Law, In this article, the legislator has stipulated: the parties must be qualified for the transaction; Marriage, as a contract, follows the general conditions of the validity of contracts, so the parties to the marriage contract must also have legal capacity; having legal capacity means being an adult, mature and sane person; In this thesis, which has been done with a library method, we have sought to compare and examine the issues of maturity, intellect and growth in marriage between Islamic rules and legal regulations. The findings of this research indicate that regarding puberty, it should be said that according to Article 1041 of the Civil Code, the marriage of a girl before reaching the age of 13 and a boy before reaching the age of 15 is subject to the permission of the guardian. father and paternal ancestor), on the condition of complying with expediency with the judgment of a competent court. In the case of Safiya, the legislator has not set a limit for marriage, because according to the law, Safiya is not allowed to take possession of her property, but the marriage contract is a non-financial contract. Except in the case of dowry, because it has a financial aspect, the permission of the guardian or guardian of a foolish person is required. In the case of an insane person, because there is no intention in the marriage contract, her

marriage is not valid. If his insanity existed before reaching the age of puberty and continues, but he can conclude a marriage contract for him on his behalf; However, if an insane person becomes insane after reaching the age of puberty, his guardian can conclude a contract on his behalf with the permission of the prosecutor, so there is no conflict between the jurisdiction of marriage in jurisprudence and law (Sharia).

Keywords: Eligibility, Marriage, Prisoners, Comparative right.

أثر العوامل المناخيّة على جسم الإنسان وسلوكه الإجرامي

الباحثة: رشا عبد الكريم شاكر الدليمي
الجامعة المستنصرية / قسم الشؤون القانونية
rashaaldoliame@gmail.com
أ.د محمد ميري **أ.م. د. علي شريفي**
الجمهورية الإسلامية الإيرانية / جامعة الأديان والمذاهب /كلية القانون

مستخلص البحث:
يهدف البحث الحالي إلى التعرف على أثر العوامل المناخية على جسم الإنسان وسلوكه الإجرامي، أن الدافع هو القوة المناخية التي تؤثر على جسم الإنسان وروحه التي تقوم عليها النية الإجرامية، وبالتالي فإنّ النية هي الإرادة الواعية التي تؤدي إلى السلوك المطلوب منه يؤدي، حيث تبرز أهمية البحث في بيان أثر العوامل المناخية في تشكيل السلوك الإجرامي دراسة من منظر علم البيولوجيا الجنائي، وتكمن إشكالية البحث في يتسع هذا البحث لاستكشاف تأثير التغيرات المناخية على جسم الإنسان وسلوكه الإجرامي، حيث تعتبر التحديات البيئية الراهنة جزءاً لا يتجزأ من الواقع اليومي، وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات الأتية:

1. القانون الجنائي وفقًا للمدرسة الوضعية هو مجمل السياسة الجنائية الصحيحة التي تهدف إلى الدفاع الاجتماعي ضد الظاهرة الإجرامية، والتي تستمد عناصرها من بيانات علم الجريمة.
2. لا يهم ما يختلف المجرمون من حيث سيكولوجيتهم وطبيعتهم ودرجة خطورتهم، أو من حيث الدوافع المختلفة التي أدت بهم إلى الجريمة.
3. يجب أن ندرك أن القوانين لها أكثر من غرض واحد، والتي قد تختلف بين الأغراض الأخلاقية، مثل تحقيق العدالة والردع من كلا النوعين، أو قد تكون مادية، مثل تعويض المتضررين من السلوك الإجرامي.
4. إن واقع الدراسات الإنسانية والاجتماعية يثبت بما لا يدع مجالا للشك، أن لا وجود لخط فاصل بين الفرد والمجتمع، بل إن التفاعل بينهما يبلغ من القوة ما يجعل التفسير القائم على فكرة العامل الواحد قاصراً مشوباً بالعوار.

الكلمات المفتاحية: الأثر، العوامل المناخية، جسم الإنسان، السلوك الإجرامي، النية الإجرامية، البيولوجيا الجنائية

المقدمة: -

تعدّ العوامل المناخية من الجوانب المهمة التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الإنسان، وتشكل جزءاً أساسياً في تشكيل سلوكه وأنماط تفاعله مع البيئة المحيطة. يتناول هذا البحث عنوانًا مهمًا وهو "أثر العوامل المناخية على جسم الإنسان وسلوكه الإجرامي"، حيث يقدم رؤية شاملة حول كيفية تأثير الظروف الجوية والمناخية على الجانبين الصحي والسلوكي للإنسان. يتساءل البحث حول التداخلات المعقدة بين تغيرات الطقس والظروف المناخية، وكيف يمكن أن تلعب دورًا حاسمًا في تكوين نمط الحياة والميل نحو السلوك الإجرامي. من خلال استكشاف هذا الموضوع، يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على التأثيرات المتبادلة بين العوامل المناخية وسلوك الإنسان، مما قد يسهم في تفسير الديناميات الاجتماعية والجغرافية للظاهرة الإجرامية.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال بيان أثر العوامل المناخية في تشكيل السلوك الإجرامي دراسة من منظر علم البيولوجيا الجنائي حيث أن الدافع من الناحية النفسية و القانونية فضلا عن بيان أنواعه من الناحية النفسية لمعرفة مدى انعكاس ذلك على السلوك الإنساني الظـاهر إلى الحيز الخارجي وما هو دور الدافع من الناحية الجنائية، واذا كان السلوك الإنساني بشكل عام والسلوك الإجرامي بشكل خاص لا يمكن إرجاعه إلى عامل محدد فأنه يتطلب منا معرفة العوامل الدافعة للنية نحو السلوك الإجرامي.

مشكلة البحث:

يتسع هذا البحث لاستكشاف تأثير التغيرات المناخية على جسم الإنسان وسلوكه الإجرامي، حيث تعتبر التحديات البيئية الراهنة جزءاً لا يتجزأ من الواقع اليومي. يهدف البحث إلى فحص التأثيرات البيئية للتغيرات المناخية على الصحة البشرية وكيف يمكن لهذه التأثيرات أن تتسبب في تغييرات في السلوك الإنساني نحو الجريمة. يستند البحث إلى استعراض الأدبيات وتحليل إحصائي للبيانات لفهم العلاقة المحتملة بين ظروف التغير المناخي وزيادة معدلات الجريمة. من خلال هذا النهج الشمولي، يتوقع البحث أن يسلط الضوء على الروابط القائمة بين العوامل المناخية والسلوك الإجرامي، مع التركيز على تطوير سياسات وتدابير وقائية تعزز الاستدامة وتقليل تأثيرات التغيرات المناخية على الصحة والسلوك الإنساني.

هدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على أثر العوامل المناخية على جسم الإنسان وسلوكه الإجرامي.

منهج البحث:

تم الاعتماد على منهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة عن طريق تحديد جملة من الضوابط التي تحدد أثر العوامل المناخية في تشكيل السلوك الإجرامي دراسة من منظر علم البيولوجيا الجنائي وقد حاولت أن أوظف المنهج التحليلي للوصول إلى المعنى الحقيقي للسلوك الإجرامي للكشف عن كل ما يخص موضوعنا.

هيكلية البحث:

يستعرض هذا البحث أثر المناخ في الظاهرة الإجرامية، حيث يركز المبحث الأول على دراسة جرائم فصل الصيف وكيف يمكن أن تتأثر بتغيرات الطقس والظروف المناخية في هذا الوقت من العام. بالإضافة إلى ذلك، يتناول المطلب الثاني جرائم فصل الشتاء والعوامل المناخية التي قد تلعب دورًا في زيادة معدلات بعض الجرائم خلال هذا الفصل. ينتقل المبحث الثاني لاستكشاف البيئة المجالية وأثرها على الإجرام، حيث يتناول المطلب الأول المناطق الصحراوية وتأثير الظروف البيئية على الظواهر الإجرامية في تلك المناطق. بالمثل، يتطرق المطلب الثاني إلى المناطق السهلية وكيف قد تؤثر الظروف البيئية في هذه المناطق على نمط الجريمة. وأخيرًا، يناقش المطلب الثالث التأثيرات المحتملة للبيئة في المناطق الجبلية والمائية على السلوك الإجرامي، حيث يسلط الضوء على الروابط بين الظروف الجغرافية والجرائم في هذه المناطق.

المبحث الأول: أثر المناخ في الظاهرة الإجرامية

من الواضح أن التغيرات في الغلاف الجوي غالبًا ما تؤثر على تقلص الروح أو استرخاءها وتؤثر على الوظائف العضوية والنفسية للأفراد، وهو تأثير ينعكس في حالة الانفعالات والطاقة الجسدية والإنتاج الفكري. لذلك، قد تحدث تغيرات في الهواء في الشخص الذي يكون جهازه العصبي ضعيفًا في المقاومة، ويتجلى خلل طارئ في وظائف جسمه العضوي والعصبي في سلوكه غير الطبيعي الذي قد يصل إلى مستوى الجريمة، خاصة إذا كان اللوم أصلاً، لأن الغلاف الجوي قد يلعب دور العامل المساهم والتأثير الإرشادي لهذا التكوين، لذلك ينقسم هذا الموضوع إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: جرائم فصل الصيف

لعوامل المناخ والطقس تأثير كبير على السلوك الإجرامي لدى الأفراد، وهذه حقيقة لا يمكن لأحد أن يجادل بها، فقد أدركها كل من كتب أو بحث في علم الجريمة، خاصة وأن عوامل الطقس والمناخ تؤثر على الجانب الفسيولوجي للإنسان من وجهة نظر نظامه العصبي والعقلي.[1] ساد الاعتقاد منذ فترة طويلة بأن هناك علاقة وثيقة بين درجة حرارة الهواء وسلوك الناس، وأن الجرائم ضد الناس تزداد في الطقس الحار وعادة في فصل الصيف، بينما تتزايد جرائم المال في أوقات الصيف. الشتاء. مع البعض ومع ارتفاع درجة حرارة الجو يزداد توتر الشخص واكتئابه ويزداد نشاطه البدني وبالتالي تحدث الجريمة وفي هذا الوقت من الصيف هناك انقطاع في الجامعات والمدارس ويزداد الالتباس بين هؤلاء الطلاب وبينهم وبين الآخرين وبالتالي تؤثر هذه المشكلة على زيادة معدل الجريمة..[2] من ناحية أخرى، يوجد خلال هذا الموسم ما يعرف بعودة المهاجرين أو العمال إلى الخارج، فتزداد نسبة الجريمة في بعض الحوادث على وجه الخصوص، مثل حوادث السيارات وطلقات الرصاص، مما يؤدي إلى عدد كبير من الحوادث. ترفيه. في هذا الموسم وهو الصيف.

المطلب الثاني: جرائم فصل الشتاء

في المناطق الباردة اهتمام الإنسان بتزويد الجسم بالحرارة التي لا يملكها واستخدامها كوقود، فيضيع بسبب هذا النشاط الذي قد يضر بالآخرين إذا كان الوضع مختلفًا، وهذا ما يفسر. قلة حدة الانفعالات والمشاعر في المناطق الباردة وقلة حساسية الروح للنار والغضب، وبشكل أوسع، يلقي الضوء على ظاهرة الجرائم المالية التي تسود على الآخرين، لأن هذه الجرائم تتطلب الهدوء والاعتدال. مهمتهم، على عكس العاطفة، هي ضبط النفس والإعداد والنهج الحسابي للغاية.[3] إذا زادت جرائم الاعتداء على الناس في فصل الصيف وموسم الحر. توجد العديد من جرائم السرقة في أشهر البرد، أي في فصل الشتاء، في إحصائية عن سرقات السيارات عام 1995، تبين أن عدد السيارات المسروقة (673) كانت سيارات، والحالات المتعلقة بها حسب الأشهر. أما جرائم غسيل الأموال فهي أكثر شيوعاً في الشتاء (موسم البرد) منها في الصيف (الموسم الحار).

1. أدلر الطبيعة البشرية. ترجمة نجيب بشرى، عادل. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. ص 235
2. أدلر، ألفريد. (1931). معنى الحياة. ترجمة نجيب بشرى، عادل. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ص117
3. عامود، بدر الدين. (2011). علم النفس في القرن العشرين. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ص92

بعضها يؤدي إلى جرائم المال لأن الجرائم أسهل، وخاصة جرائم السرقة المختلفة، ومعظمها جرائم اقتحام ودخول وسرقة، كما تتزايد سرقات العنف وسرقة الملابس. في هذا الموسم ولأن فرص العمل أقل مما كانت عليه في فصل الصيف.[1]

بعبارة أخرى، تلعب الأحوال الجوية دورًا في حدوث الجريمة، كما أن الارتباط بين الغلاف الجوي والجرائم أمر أكدته مراقبة الباحثين والأدلة الإحصائية. نود أن نذكر أن تأثير المناخ على ظاهرة الجريمة هو قاعدة عامة، وتأثير غير مباشر، أي من خلال وسيط، وقد يكون هذا الوسيط عاملاً اجتماعياً أو جسدياً أو نفسياً. [2]

هناك من يقول إن هناك علاقة مباشرة بين ظاهرة الجريمة ودرجات الحرارة المرتفعة والمنخفضة من جهة، ومن جهة أخرى بين طول وتقصير النهار والليل، وشرحوه. هذا بمذاهب مختلفة: يرى بعضهم أن ارتفاع درجة الحرارة يزيد من حيوية الشخص ونشاطه، ويهيئه للمشاعر والإثارة والمزيد من الرغبة في الجنس الآخر، مما يؤدي إلى زيادة الجرائم العنيفة والجرائم الفاسدة في الحر. المواسم والمناطق الدافئة في نفس الوقت، يعود سبب زيادة عدد جرائم غسل الأموال في فصل الشتاء إلى طول ليالي هذا الموسم من العام ولأن الظلام من العوامل التي ترتكب جرائم غسل الأموال. الاعتداء على الأموال، وصحيح القول إن جرائم الاعتداء على الأموال زادت في الشتاء.

هناك تفسيران لذلك: الأول تفسير أحادي البعد للجريمة، والثاني تفسير أحادي البعد، يهدف إلى ربط عدد كبير من العوامل التي تدعم وتتعاون في حدوث السلوك الإجرامي، مثل الناس. البلدان الحارة بشكل عام أقل نشاطًا وحيوية من البلدان ذات المناخ البارد والمعتدل، وأن الحرارة الزائدة تسبب الخمول، وتسبب الإجهاد، وعلى الرغم من ذلك، فإن ارتفاع درجة حرارة الهواء سيخلق نوعًا معينًا. العمل، لأن الحرارة المرتفعة ستثير المشاعر، ومضاعفة الحساسية للتواصل سيؤدي إلى تنفيذ أعمال عنف، وهذه الحقيقة تفسر ارتفاع جرائم العنف ضد الناس في البلدان ذات المناخ الحار أكثر من غيرها. البلدان ذات المناخ البارد. [3] تم إثبات وجود علاقة بين المتغيرات المناخية والسلوك الإجرامي، لذلك فقد ثبت أن لكل موسم من السنة نوع من الجريمة يظهر فيه أكثر من المواسم الأخرى، وأحد إحصائيات عام 1964 تظهر جرائم الدم. في أشهر الصيف، وتبلغ ذروتها في شهر آب، وفي أشهر الشتاء تصل إلى ذروتها في شهر كانون الثاني، فتنخفض هذه الجرائم، وتزداد الجرائم الجنسية في أشهر الربيع خاصة في الشهر. من "فبراير". "وهو ما يسمى بموسم الإخصاب وولادة المرأة الحامل، مما شجع البعض على تعريف جرائم الدم. جرائم الصيف وجرائم المال في الشتاء، والجرائم الجنسية في جرائم الربيع، وإن كان هذا لا يعني عدم وجود جرائم المال في الصيف، أو عدم وجود جرائم الدم في الشتاء، أو عدم وجود جرائم جنسية في البقية. الموسم، أي درجة الحرارة، لا يشكل سببًا للجريمة. [4] اختلف العلماء في تفسيرهم للعلاقة بين المناخ والجريمة، وظهرت ثلاث

---

1. عباس، فيصل. (1996). التحليل النفسي والاتجاهات الفرويدية. بيروت: دار الفكر العربي، ص93
2. عبد الستار، فوزية. (1985). مبادئ علم الإجرام والعقاب. بيروت: دار النهضة العربية، ص81
3. منصور، إبراهيم إسحاق. (1991). موجز في علم الإجرام وعلم العقاب. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص 116
4. **Raffaele, *La criminologie: étude sur la nature du crime et la théorie de la pénalité:* P. 44**

اتجاهات رئيسية في هذا الصدد. الأول يتخذ اتجاهًا طبيعيًا، والثاني يشير إلى التفسير الاجتماعي، والثالث يشير إلى التغيرات الفسيولوجية والنفسية.

1- النظرية الطبيعية: يتفق مؤيدو هذه النظرية على أن هناك علاقة مباشرة بين ظاهرة الجريمة من جهة وبين درجات الحرارة العالية والمنخفضة وبين الليل والنهار، الطويل والقصير من جهة أخرى.[1] يعتقد البعض منهم أن ارتفاع درجة الحرارة يزيد من حيوية الشخص ونشاطه، ويهيئه للعواطف والإثارة، ويجعله مرغوباً أكثر لدى الجنس الآخر، مما يؤدي إلى زيادة جرائم العنف وجرائم الفاحشة. يشرح أنصار هذه النظرية الزيادة في عدد جرائم التنقيب عن الأموال في فصل الشتاء بالقول إن ذلك يرجع إلى طول ليالي هذا الموسم من العام ولأن الظلام أحد العوامل. مما يجعل جرائم المال أسهل، يصح القول أن جرائم المال تزداد في فصل الشتاء.

تم نقد هذه النظرية من عدة جوانب:

أولاً: لا يؤدي بقاء الإنسان دائمًا إلى زيادة درجة حرارة ارتكاب جرائم عنيفة، فهذه الجرائم تُرتكب مع البقاء على قيد الحياة أو بدونه.

ثانيا: من ناحية أخرى، فإن القول بأن ارتفاع درجة الحرارة يؤدي إلى ضعف المقاومة يؤدي إلى زيادة الدافع لارتكاب جميع أنواع الجرائم وليس الجرائم العنيفة والجرائم الأخلاقية.

ثالثًا، إذا قبلنا بمنطق النظرية القائلة بأن هناك حاجة لزيادة عدد جرائم العنف والجرائم الأخلاقية في الصيف، فإن هذا المنطق ينفيه واقع إحصاءات الجريمة، لأن الجرائم الأخلاقية تتزايد أكثر من غيرها. في الربيع وابدأ في ذلك ينخفض في الصيف.

الجانب الرابع أن العلاقة بين طول ليالي الشتاء وزيادة عدد الجرائم ضد النقود، وخاصة جرائم السرقة، إذا كانت صحيحة إلى حد ما بالنسبة لبعض أنواع السرقة، ليست صحيحة. مع باقي أنواع السرقات. يتضح من الانتقادات السابقة أن النظرية الطبيعية لم تستطع تفسير تأثير المناخ على ظاهرة الجريمة وأن نصيبها من النجاح فيما يتعلق بجرائم العنف وبعض أنواع السرقة منخفض للغاية.

النظرية الاجتماعية: يعتقد أنصار هذه النظرية أن هناك علاقة غير مباشرة بين ظاهرة الجريمة ودرجات الحرارة المرتفعة والمنخفضة، تزداد فرص التواصل بينهما ونتيجة لذلك وجود ظروف تضارب المصالح والرغبات ثم تتزايد الصراعات. والصراعات [2]

يقول أنصار المدرسة الاجتماعية خلال فصل الشتاء إن انخفاض درجة الحرارة والشعور بالبرودة يتسببان في زيادة احتياجات الناس في هذا الموسم مقارنة بموسم الصيف.

إشباع هذه الحاجات يتطلب أموالاً طائلة قد لا تكون متاحة لبعض الناس مما قد يؤدي إلى جرائم مالية. هذه النظرية صحيحة إلى حد ما، لكنها لم تصمد أمام النقد. ولا يفسر بعض الجرائم كجرائم الولادة، لأن هذا النوع من الجرائم غالبا ما يرتكب في فصل الربيع، لذلك لا علاقة له بالحياة التي تفتح في الصيف وتغلق في الشتاء.

3- النظرية العضوية النفسية: يدعي مؤيدو هذه النظرية أن هناك علاقة غير مباشرة بين ظاهرة الجريمة وتعاقب مواسم العام.

---

1. إمام مرسي، عبد الواحد. (1999). البحث الجنائي التطبيقي. أبو ظبي: كلية الشرطة. ص 72
2. عصمت، شفيق. (د.ت). قاموس الشرطة. مكتبة لبنان، ص 118

وبحسب وجهة نظرهم، فإن عدد جرائم الولادة يتغير مع تغير الفصول ويصل إلى أعلى مستوى في فصل الربيع، ومن الخطأ هذه النظرية التي كانت مشغولة بشرح نوع واحد من الجرائم وهو جرائم الولادة. مما يقلل منها في شرح علاقة المناخ بأنواع الجرائم الأخرى..[1]ويستند هذا العلم إلى حقيقة أن أسباب الجرائم لا تقتصر على الخصائص الجسدية والعقلية للعوامل الإجرامية والاجتماعية لها تأثير كبير على هذه العوامل الداخلية وتفعيلها في إنتاج الجرائم والتعامل معها.

لذلك نمت أهمية الدراسات الإجرامية من جوانب مختلفة، ولعلم الإجرام أهمية كبيرة من نواح كثيرة من خلال دراسة العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم بطريقة علمية. [2]

المبحث الثاني: البيئة المجالية وأثرها على الإجرام

البيئة عبارة عن مجموعة من الظروف أو الظروف الخارجية التي تحيط بالفرد وتؤثر بطريقة ما على تعريف سمات شخصيته أو توجه سلوكه وتظهر علاقة خاصة بين شخص معين وبعض الظروف الخارجية، والبيئة الفردية. يقتصر على الظروف الخارجية التي تحيط به بشكل شخصي "بدون ما يحيط به وبالتالي فهو مختلف. تختلف عناصر البيئة بالنسبة للأفراد، لذلك إذا كان الفرد مرجحًا إذا لم تتأثر إحدى هذه الظروف الخارجية من حوله، فإن هذا الشرط ينشأ من العناصر التي تتكون منها بيئته.

لذلك سنطبق المتطلبات التالية لشرح تفسير الظواهر البيئية وتأثيرها على المجرمين والأجهزة.

المطلب الأول: المناطق الصحراوية

على مدى العقد الماضي، أصبح تفاقم عدم الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء مصدر قلق متزايد. كانت الحكومات الغربية قلقة من أن إضعاف سيطرة الدولة في المنطقة سيسمح لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والمنظمات الجهادية الأخرى بتوسيع نفوذها وإنشاء ملاذات آمنة خارج الحكومة. السيطرة. يبدو أن سيطرة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والمنظمات المرتبطة بها على شمال مالي قد بررت هذه المخاوف. [3] ركّزت تنتقد الحكومات الغربية بشدة وجود القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وقد قدمت المساعدة الفنية في محاولة لتعزيز قدرة إدارات الأمن والعدالة لمحاربة التنظيم. ومع ذلك، فقد استهانت الحكومات الغربية، إن لم تتجاهل، التأثير المزعزع للاستقرار للجريمة المنظمة في المنطقة. القاعدة تعتبر نفسها ولو جزئية شبكة إجرامية تختطف مواطنين غربيين بهدف الحصول على فدية مزدوجة وإطلاق سراح أعضاء الجماعة المسجونين. كان تعاون الدولة مع الجريمة المنظمة أهم عامل في نمو التنظيم ومحرك الصراع في شمال البلاد. الجهات الفاعلة الضالعة في الجريمة المنظمة تمارس الآن نفوذاً سياسياً وعسكرياً هاماً في شمال مالي. [4] كما فعلوا في الماضي، سوف تميل حكومات الساحل إلى استخدام الجريمة المنظمة كأداة سياسية من خلال السماح لحلفائها بالاستفادة من الأنشطة الإجرامية التي لها عواقب واضحة على خطط عملهم. إن

1. السباعي، محمود. (1986). تخطيط وإدارة عمليات الشرطة. القاهرة: مطابع كوستا، ص 214
2. النجار، احمد عبد العزيز. (د.ت). الظاهرة الإجرامية. أبو ظبي: إصدارات مركز البحوث والدراسات الأمنية والاجتماعية. الإدارة العامة لشرطة أبو ظبي، ص 93
3. سالم، عمر. (1999). مذكرات في قانون العقوبات الاتحادي. ابو ظبي: كلية الشرطة، ص 226
4. ذكريا، فؤاد. (1996). التفكير العلمي. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص 77

التركيز على بناء القدرات في قطاعي العدالة والأمن هو النهج الصحيح إذا أرادت الحكومات دعم جهود مكافحة الشبكات الإجرامية. لذلك، يجب على المانحين التركيز أكثر على المشاركة السياسية وتشجيع الاستراتيجيات التي تخلق يعتمد الاستيعاب السياسي للفاعلين المؤثرين على تجنبهم للاقتصاد غير القانوني والتزامهم بتهريب المخدرات والأسلحة. سيكون هذا صعبًا بشكل خاص في مالي، حيث يتعين على الحكومة عقد صفقات مع القوات المحلية، بما في ذلك تحالفات مؤقتة مع بعض الشبكات الإجرامية في الشمال، لاستعادة السيطرة على الإقليم. يتمثل التحدي هنا في ضمان ألا يؤدي حل النزاع هناك إلى تعزيز قوة الشبكات الإجرامية وتوسيع قدرتها على العمل. [1]

ومع ذلك، وبسبب الافتقار إلى مصادر دخل بديلة في المنطقة وعدم وجود أي مصادر يمكن أن تنافس المكاسب المحققة من النشاط الإجرامي، فإن اتخاذ خطوات قوية لتفكيك الشبكات الإجرامية يمكن أن يضر أكثر مما ينفع. ربما يكون أفضل ما يمكن أن تفعله الأطراف الخارجية هو المساعدة ببطء في إضعاف الشبكات الإجرامية في شمال مالي من خلال تطوير نهج دولي منسق لتقليل مدفوعات الفدية، والتي تعد أحد مصادر تمويل المجموعة الرئيسية، والمساعدة في تعزيز التعاون الإقليمي. منطقة الساحل والصحراء ليست نقطة محورية للجريمة المنظمة عبر الوطنية. تتبع أهمية نشاط الجريمة المنظمة هناك من حقيقة أن هناك العديد من الأنشطة البديلة التي تدر أرباحًا مماثلة والثراء السريع. وهذا ينطبق بشكل خاص على ثلاث بعثات توسعت بشكل كبير منذ حوالي عام 2003: تهريب الصمغ المغربي، وتهريب الكوكايين، والاختطاف من أجل الحصول على فدية. الأفراد والشبكات المنخرطة في هذه الأنشطة حولوا ثرواتهم إلى نفوذ سياسي وقوة عسكرية. وضعت التجارة في السلع المهربة المشروعة، والتي تطورت في جميع أنحاء المنطقة في العقود السابقة، الأساس المؤسسي لتطوير هذه الأنشطة المربحة للغاية.

المطلب الثاني: المناطق السهلية

تباينت العلوم الاجتماعية في تفسيرها للسلوكيات المنحرفة ومظاهر الجريمة، فمنها ما عزى ذلك إلى عوامل بيولوجية، ومنهم من أكد على العوامل البيئية، وذهب آخرون إلى أن الجريمة ظاهرة فردية يجب دراستها ضمن هذا الاتجاه. ومنذ بداية الثورات العلمية أكد العلماء والباحثون على دور العوامل البيئية على الجريمة، أي أن التفسير الجغرافي كان حاضراً في تفسير السلوك الإجرامي بشرط أن تدرس البيئة الجغرافية بجميع عناصرها، ولا يهمل جانب معين، إذ ربما يعزى السلوك الإجرامي لجانب مهمل في نظر الباحثين.

وقد ركز راتزل[2] على العوامل السياسية والعنصرية والاجتماعية. أما إلين سمبل[3] فقد ذهبت إلى أن الإنسان ابن البيئة يؤثر ويتأثر بها، وهي التي تطعمه وتحدد أفكاره ونظرته للحياة، وفي هذا تأكيد على أثر البيئة الطبيعية في السلوك البشري، بمعنى أن المزاج البشري والحضارة والدين والممارسات الاقتصادية يمكن أن تعود في أصلها إلى تأثيرات بيئية أما ريتر[4] فقد أكد على دراسة العوامل الاجتماعية وعلاقاتها بالمكان

[1] رحمو، محمد فؤاد. (1991). مذكرات في التحقيق الجنائي. مصر: كلية الشرطة. ص 39

[2] .رشوان، حسين عبد الحميد. (د.ت). الجريمة (دراسة في علم الاجتماع الجنائي). الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص154

[3] .سامية، محمد جابر. (2007). الجريمة والقانون والمجتمع. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ص46

[4] . سذرلاند، أدوين. دونالد، كريسي. (دت). مبادئ علم الإجرام. ترجمة السباعي، محمود والمرصفاوي. حسن. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، ص165

والعوامل البشرية الأخرى. وتؤكد الرؤى الحديثة على أهمية البيئة الاجتماعية وأثرها في تكوين الإنسان وسلوكه وتصرفاته وتوجهاته. إن دراسة المسرح الجغرافي للأحداث يعد من الموضوعات التي أكدت عليها الدراسات منذ القدم، فابن خلدون يعد من أوائل الذين أشاروا بوضوح إلى دور العناصر المناخية على سلوك الإنسان وتصرفاته، وأشار إلى أن طبائع بعض الأقوام ما هي إلا نتيجة لما يسود أقاليمهم من ظروف مناخية، كما أنه ربط بين السلوك المنحرف والمزاج الحاد والشعور بالحزن والظروف الطبيعية.

ولم يكتف علم الجغرافية بدراسة التوزيع الجغرافي للجرائم وتركيب الجناة ودراسة مستوياتهم التعليمية والثقافية والاقتصادية، بل ذهب إلى أبعد من ذلك من خلال دراسة عوامل توطن الجريمة وبيان تلك العوامل والاختلافات المكانية لها، وأسباب حدوثها بنسق واحد في بعض المناطق، ومن الطبيعي أن يوظف الجغرافي أدواته الإحصائية والبحثية لدراسة هذه الظاهرة وبيان تباينها وعلاقاتها المكانية وارتباطاتها البيئية.[1]

لقد جاءت القوانين التي وضعها المصلحون والفلاسفة لتعالج المشاكل والقضايا التي تنتشر في بعض المجتمعات، وانتشار تلك المشاكل ما هو الا انعكاس للظروف الطبيعية السائدة في منطقة ما، ففي المناطق التي تسود فيها حرفة الرعي جاءت القوانين لتعالج المشاكل المتعلقة بتوزيع الأراضي وأعداد الحيوانات ونوعها وتجاوزها على الأراضي المجاورة. في حين أكدت القوانين التي تسود مناطق صيد الأسماك على مشاكل السفن وأماكن الصيد والحدود الطبيعية لكل مقاطعة وأسعار الأسماك وما إلى ذلك، بمعنى آخر أن القوانين هي الأخرى تأثرت بما يفرضه الواقع الجغرافي.

ولا يخفى أن للمكان تأثيرات واسعة على نوع الجريمة ومدى انتشارها أو توزيعها الجغرافي، فالبيئة الصحراوية الخالية من السكان تساعد على ارتكاب الجريمة لصعوبة القبض على المجرمين ومحاسبتهم. والحال تنطبق على البيئة المائية ذات النباتات الكثيفة أو البيئة الجبلية ذات الطبوغرافية المعقدة. أما المناطق السهلية المحددة جغرافياً بحدود طبيعية فتقل فيها نسبة الجريمة لسهولة تتبع المجرمين وسهولة تطبيق القوانين وتشريعها. ولا شك أن هناك ارتباط بين المهددات الأمنية والمظاهر الجغرافية، وأبرز تلك المظاهر هي الحالة المناخية السائدة وإلى ذلك أشار ابن خلدون عند مقارنته بين سكان مصر وسكان مدينة فاس المغربية، إذ أشار إلى اختلاف طبائع الناس، ويظهر أثر المناخ إما بشكل مباشر من خلال الراحة الجسمانية والفكرية للإنسان، أو بشكل غير مباشر من خلال توفر الغذاء ونوع المهنة والنشاط الاقتصادي. وقد أكد الكثير من الباحثين الغربيين أمثال كتليه وأندريه جيري على أن بعض الجرائم أكثر انتشاراً وشيوعاً في الأقاليم الجغرافية الغربية من فرنسا في حين تقل في المناطق الشمالية، وأن تلك الجرائم تزداد صيفاً وتقل شتاء، وتنخفض في المناطق السهلية وترتفع معدلاتها في المناطق الجبلية الوعرة.[2] ويتأثر نوع الجريمة هو الآخر بالواقع الجغرافي للمنطقة، فالمناخ الذي ترتفع فيه درجة الحرارة يعد من العوامل المساعدة على ارتكاب الجريمة، فبعض الدراسات أثبتت أن الجريمة في بعض محافظات العراق ترتفع في أشهر تموز وآب وهي أشهر ترتفع بها

1. الشلش، علي حسين. (1981). «المناخ والحاجة إلى تكيف الهواء في العراق». مجلة كلية الآداب. جامعة البصرة، ص 47

2. الشاعر، عيسى موسى. (1996). «دور ايلين سمبل في البحث الجغرافي». رسالة الماجستير. الجمعية الجغرافية الكويتية. جامعة الكويت. ص 20

الحرارة لتصل إلى 50 درجة مئوية، ولاشك أن للارتفاع الكبير في درجة الحرارة أثره على الراحة الفسيولوجية للإنسان، وقد أثبت المختصون في هذا المجال أن ارتفاع الحرارة يجعل الإنسان أكثر تسرعاً وأكثر ميلاً للانفعال، فالشعور بالأجواء المناخية المريحة يعمل على خلق شعور بالاطمئنان والارتياح النفسي، إذ تعرف الراحة المناخية بأنها قابلية الفرد على تأدية جميع فعالياته الطبيعية في ضوء مناخ يتلاءم مع تلك الفعاليات بدون ترك أي أضرار على قابلية ذلك الفرد.

المطلب الثالث: المناطق الجبلية والمائية

ظهرت مقترحات هذه النظرية في بداية القرن التاسع عشر وأهمها العالم الفرنسي "جيري" أندريه ميشيل والعالم البلجيكي "كويتليت أدولف" والعالم الفرنسي "إنري إنريكو". الظواهر الجغرافية لها تأثير كبير على السلوك الإجرامي.

قام جيري، مدير الشؤون الجنائية بوزارة العدل الفرنسية، بفحص إحصائيات الجريمة المنشورة في فرنسا بين عامي 1826 و1833، حيث خلص إلى الحقائق التالية:[1]

- تتزايد الجرائم ضد المواطنين في المناطق الجنوبية لفرنسا خلال الموسم الحار.
- تزايد الجريمة ضد المال في المناطق الشمالية خلال مواسم البرد.

وقال في نهاية بحثه: هناك علاقة بين الموقع الجغرافي ودرجة الحرارة من جهة ومعدل الجريمة من جهة أخرى. ثم وضع قانونه المعروف باسم "قانون الجريمة الجنائية".

بناءً على هاتين النتيجتين، أنشأكويتيليت[2] قانونين، وهما:

الأول: قانون موازنة الجرائم، الذي يستفيد من استقرار الجرائم عامًا بعد عام ويوضح: "مثلما توجد ضرائب مالية في المجتمع، هناك أيضًا ضريبة جريمة يجب على المجتمع دفعها كل عام. يمكن تعريفه على أنه أي هي ضريبة، وجميع أنواع الجرائم التي سترتكب كل عام تدخل ضمن ميزانية الجرائم، على أساس أن الجرائم ترتكب كل عام بنفس العدد، وبنفس العقوبات، وبنفس النسبة، حسب تأثير نفس الدائرة الاجتماعية وظروف المجتمع.

ثانيًا: وهو نفس القانون الذي توصل إليه جيري وعممه في القارة الأوروبية وقال: "تزداد الجرائم الشخصية في مناطق جنوب أوروبا عندما يكون الطقس حارًا، وتزداد جرائم المال في مناطق شمال أوروبا الجو بارد، وبفضل أتباع هذه النظرية الذين انتشروا في جميع أنحاء قارة أوروبا وأمريكا، توسعت مجالات البحث، حتى أكد فيري أن ظروفًا طبيعية معينة مثل طبيعة التربة، وطبيعة الزراعة، يؤثر المناخ وفصول السنة المختلفة ودرجة الحرارة والظروف الجوية على تكوين السلوك الإجرامي.

كان الفيلسوف "مونتسكيو" (1689-1755) أول شخص أظهر وجود علاقة بين العوامل الجغرافية والجريمة، وهذا ما بينه في دراساته في مجال علم الاجتماع القانوني والفقه، وبيّن في كتابه "روح القوانين" أن مناخ الأرض وطبوغرافياها يؤثران على الناس، وهم سبب ظهور الفروق في الخصائص العقلية وعن الاتجاه السائد بين الناس، وقال إن جرائم العنف، خاصة الجرائم الجنسية، تتزايد في المناطق الاستوائية وقربها، فيما تتزايد جرائم المخدرات في المناطق القريبة من القدر. بل إنه يعتقد أن القوانين والأعراف وجميع أنواع

[1]. الألفي، محمد جبر. (2016). ماهية الجريمة الجنائية. الألوكة، ص 110

[2]. بن سهو، محمد سعيد. (1996). جناح الأحداث في دولة الخلافة. نظرة إسلامية إلى جناح الأحداث ورعايتهم. بيروت: دار البيارق.

الأنظمة هي نتاج عوامل جغرافية. يسمح؛ المناخ وموقع الدولة واستراتيجيتها وطبيعة البيئة الجغرافية في كل من المجتمعات لها تأثير على نوع الجريمة التي تظهرها دراسات وإحصاءات الجريمة كما سنبين باختصار.:[1]

ارتفاع درجات الحرارة في المناطق الحارة وغيرها خلال فصل الصيف يزيد من حيوية الجسم ودرجة حرارته، مما يجعله أكثر حساسية وحساسية للإثارة والتوتر والقلق، مع ضعف القدرة على التحكم في سلوكه، وعدم قدرته على الاستجابة لتلك المنبهات. وتسهيل اندفاعهم لارتكاب جرائم عنيفة مثل القتل والتهديد والتشهير مما يؤدي إلى ارتفاع معدل هذه الجرائم. لكن قلة الحرارة في المناطق الباردة في فصلي الصيف والشتاء تؤدي إلى ركود حركة الجسم وانخفاض مستوى الإثارة العصبية مما يمنع سرعة الانفعالات والعجز الجنسي ويقلل من ارتكاب الجرائم العنف، عندما تزداد جرائم الاعتداء النقدي مع زيادة الاحتياجات الشخصية من المأكل والملبس والمسكن ومعدات التدفئة.

الرطوبة الزائدة تضعف حيوية الفرد وتسبب حالة من الخمول، مما يؤثر على سرعة استجابته للمثيرات الخارجية، وبالتالي تتسبب في انخفاض احتمالية تعرضه للعدوانية، بينما انخفاض معدل الأسباب المعتدلة، وزيادة حيوية الفرد وحيويته. سرعة استجابته للمثيرات الخارجية التي تزيد من احتمالية اعتداءه عليه، فيرتكب جرائم عنيفة.

الشعور بالعاصفة يثير عواطف الإنسان وبسبب هذه الإثارة قد يرتكب جريمة.

زيادة سرعة الريح تجعل الإنسان يعتزل، وصمتها يدعوه إلى السكون، وفي كلتا الحالتين يتناقص نشاطه بما في ذلك النشاط الإجرامي، بينما يؤدي لطف الريح إلى زيادة الجرائم بشكل عام. في السهول المنبسطة ذات التربة الخصبة والمياه الوفيرة والوفرة الوفيرة، تتميز شخصية الناس عمومًا بالود والسلام والرضا، كما يتم تقليل عدد الأشخاص ذوي الميول الإجرامية ونادرًا ما يستخدمون العنف في هذا الحدث. في حين أن الجرائم تتزايد في الجبال ويطلق على معظمها اسم وحشي بسبب عنف طبيعة سكانها، لأنهم يعانون من عنف الطبيعة الذي ينعكس في التلوث وعزل الطرق والطرق. وقلة مصادر البضائع.

الجريمة - بغض النظر عن تأثير المناخ على الأفراد ومهما كانت أهمية البيئة الطبيعية في تنقية نفسية الجماعات والشعوب، فإن العامل الجغرافي بالتأكيد لا يظهر تأثيره بالإضافة إلى العوامل العقلية والجسدية والاجتماعية الأخرى. وهذا ما يجعلنا نرفض الفكرة التي تفسر السلوك الإجرامي المعقد بإحالته إلى العامل الجغرافي فقط، وتجاهل العوامل الأخرى التي لا تقل أهمية. غالبًا ما يختلف الأشخاص في علاقتهم بالمواقف الخارجية ودرجة تأثير هذه المواقف على حياتهم، لأن علاقتهم بالمواقف الخارجية لا تعتمد فقط على قرب هذه الظروف، ولكن أيضًا على مستوى قدرتهم. كما يعتمد على تواصل معها. لذلك تختلف بيئة المكفوفين والصم عن بيئة البصر والسمع، لأن النور والظلام وإن كانا قريبين من المكفوفين، إلا أنهما متماثلان، واللحن والنغمة الحلوة رغم قربهما من الصم.، هي نفسها. في الواقع الخارجي الذي يحيط بهم، ليس هو نفسه في النوع أو في مستواه، بل يختلف إلى حد كبير باختلاف الأشخاص.[2] هذا الشخص لا "يعيش دائمًا في بيئة ثابتة، ولكن بيئته تختلف باختلاف" اختلاف الزمان والمكان. تختلف بيئة الإنسان في طفولته عن

1. الراشد، سعد. (2015). أسباب الجريمة وطرق مكافحتها. الجماهير، ص 241

2. إمام مرسي، عبد الواحد. (1999). البحث الجنائي التطبيقي. أبو ظبي: كلية الشرطة، ص 105

بيئته في شبابه ويختلف كلاهما عن بيئته. البيئة في الشيخوخة وبين الشخص في حياة اليقظة وبيئته في النوم، كما أن بيئة الشخص في حالته تختلف عن بيئته أثناء رحلته، فبيئته في مكانه تختلف عن بيئته في المنزل. لذلك، يمكن للمرء أن يقول إن الكل غير قابل للتجزئة ووحدة لا تنفصل ولا يمكن للباحث أن يربط سلوك الأفراد في موقف معين بظروف بيئتهم والوضع، بغض النظر عن مدى خطورته. بنفسه لتحمل عواقب الحركة برمتها. تكوين شخصي بالتأكيد. يتطلب البحث عن تأثير الظروف البيئية على السلوك الفردي وعلاقتها بالسلوك الإجرامي دراسة أنواع مختلفة من الظروف البيئية، لأن كل نوع من هذه الأنواع له تأثير كبير على السلوك الفردي عندما يحدث في ظل تلك الظروف.، ويمكن تقسيم الظروف البيئية إلى:

من حيث النطاق

1. الظروف العامة: المحيطة بالفرد والمجموعة التي يتواجد فيها، كالطقس والوضع الاقتصادي العام والبنية الاجتماعية والعادات والتقاليد وأنظمة التعليم.
2. المواقف الخاصة: تلك المواقف التي تحيط بالناس بمفردهم أو معه أو بعدة أشخاص، كالحالة الأسرية والمستوى الاقتصادي وفرص التعلم.

من حيث طبيعتها[1]

1. الأوضاع الاجتماعية: المتعلقة بنظام وظروف الجماعة، مثل الظروف الاقتصادية والثقافية والدينية ومستوى التحضر والسكان.
2. الظروف الطبيعية: من بينها الطقس، وانسجام الفصول، وتغير النهار والليل، وطبيعة التربة، ونوع المنتجات الزراعية.

من حيث دور الإدارة في الحصول عليها وقبولها

1. الشروط المفروضة: على الفرد، مثل أسرته التي ينتمي إليها، وظلمه الذي يعيش فيه ويشترك معهم في العلاقات الاجتماعية.
2. المواقف العرضية: مثل مجتمع الدراسة أثناء الطفولة.
3. حالات مختارة: كمجموعة من الأصدقاء، رجال ونساء في المواقف العادية.

من حيث الاستقرار

1. الظروف الثابتة: وهي تمثل الجوانب الثابتة للبيئة، مثل الأنهار والسهول والجبال
2. المواقف المؤقتة: المواقف المؤقتة أو العرضية التي تحدث لشخص "الأم" ثم تختفي، مثل كارثة العمل، أو خيانة الصديق، أو الكلمة السيئة، أو موقف التشجيع والشرف، وتعتمد على سلوكه الخاص. الوقت، وبالتالي لا ينبغي إغفاله في علم الإجرام، خاصة عند دراسة ديناميات الجريمة ومتابعتها في مراحلها المختلفة، لأنها تشبه الفكرة التي تحدث في ذهنه حتى تصل إلى مستوى من الإدراك والسلوك، خرجت. ومن الحقائق الواضحة التي لا جدال فيها أنه لا جريمة تحدث في فراغ، وأنها ترتكب بشكل تعسفي أو ارتباك عشوائي. نعم، تحدث الجريمة دائمًا نتيجة تفاعل مجموعتين من العوامل، أي العوامل البيئية والعوامل الذاتية (الداخلية)، إذا أهمل الباحث، عدد هذه العوامل أو تلك أثناء التحقيق في حقيقة الجريمة قد تكون مرتبطة بشرح كامل. مجموع واحدة من هاتين المجموعتين. الحقيقة هي أن معظم الباحثين اليوم يعتبرون هذه الحقيقة أو تلك، لكنهم

[1]. ذكريا، فؤاد. (1996). التفكير العلمي. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 135

يختلفون فيما بينهم في الأهمية الرئيسية لهذه المجموعة أو تلك، أولئك الذين يهتمون بالأنثروبولوجيا يلومون في المقام الأول العوامل الشخصية، ويجعلون التركيب العامل المحدد وبيئة عامل يتبع في أهميته، عندما يسلط علماء الاجتماع الضوء على الظروف البيئية ويجعلونها عاملاً أساسيًا وإعطاء العوامل الشخصية دورًا ثانويًا. ومنهم من يقع في الجريمة بسبب لقاء عاملين بهيمنة الأول وبعضهم يقع في الجريمة بسبب لقائهم بهيمنة الثانية.[1]

الخاتمة:

الاستنتاجات

1. القانون الجنائي وفقاً للمدرسة الوضعية هو مجمل السياسة الجنائية الصحيحة التي تهدف إلى الدفاع الاجتماعي ضد الظاهرة الإجرامية، والتي تستمد عناصرها من بيانات علم الجريمة.
2. فإن هذه السياسة تنتهي بإخضاع المجرم لتدابير لها تأثير العقوبات، بغض النظر عما يقال عن اختلافها في الطبيعة والغرض. في هذه الحالة، يجب أن ينسب إليها نوع من "المسؤولية الجنائية"، كما هو الحال فيما يتعلق بالعقوبات
3. لا يهم ما يختلف المجرمون من حيث سيكولوجيتهم وطبيعتهم ودرجة خطورتهم، أو من حيث الدوافع المختلفة التي أدت بهم إلى الجريمة.
4. لا تهدف هذه السياسة إلى الوصول إلى الهدف النفعي للعقاب، لأنها غالبًا ما تفشل في إصلاح المجرم بطريقة تضمن عدم عودته إلى الجريمة. ويترتب على المبدأ الافتراضي المتقدم
5. إن هدم مبدأ الإرادة الحرة ونظرية المسؤولية الأخلاقية في نطاق القانون الجنائي يعني تحيز المدرسة الوضعية لمبدأ المطابقة أو الحتمية.
6. تفسير قادة المدرسة لذلك هو أن المجرم لا يرتكب الجريمة التقليدية باختياره، بل يتم دفعه إليها في الغالب تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية مختلفة تلغي في الواقع حريته واختياره

التوصيات:

1. يجب أن ندرك أن القوانين لها أكثر من غرض واحد، والتي قد تختلف بين الأغراض الأخلاقية، مثل تحقيق العدالة والردع من كلا النوعين، أو قد تكون مادية، مثل تعويض المتضررين من السلوك الإجرامي.
2. إن واقع الدراسات الإنسانية والاجتماعية يثبت بما لا يدع مجالا للشك، أن لا وجود لخط فاصل بين الفرد والمجتمع، بل إن التفاعل بينهما يبلغ من القوة ما يجعل التفسير القائم على فكرة العامل الواحد قاصراً مشوباً بالعوار.

المصادر والمراجع

1. أدلر الطبيعة البشرية. ترجمة نجيب بشرى، عادل. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة
2. أدلر، ألفريد. (1931). معنى الحياة. ترجمة نجيب بشرى، عادل. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة

[1]. سذرلاند، أدوين. دونالد، كريسي. (دت). مبادئ علم الإجرام. ترجمة السباعي، محمود والمرصفاوي. حسن. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، ص 311

3. الألفي، محمد جبر. (2016). ماهية الجريمة الجنائية. الألوكة
4. إمام مرسي، عبد الواحد. (1999). البحث الجنائي التطبيقي. أبو ظبي: كلية الشرطة.
5. بن سهو، محمد سعيد. (1996). جناح الأحداث في دولة الخلافة. نظرة إسلامية إلى جناح الأحداث ورعايتهم. بيروت: دار البيارق.
6. ذكريا، فؤاد. (1996). التفكير العلمي. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب
7. الراشد، سعد. (2015). أسباب الجريمة وطرق مكافحتها. الجماهير
8. رحمو، محمد فؤاد. (1991). مذكرات في التحقيق الجنائي. مصر: كلية الشرطة
9. رشوان، حسين عبد الحميد. (د.ت). الجريمة (دراسة في علم الاجتماع الجنائي). الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث
10. سالم، عمر. (1999). مذكرات في قانون العقوبات الاتحادي. ابو ظبي: كلية الشرطة
11. سامية، محمد جابر. (2007). الجريمة والقانون والمجتمع. القاهرة: دار المعرفة الجامعية
12. السباعي، محمود. (1986). تخطيط وإدارة عمليات الشرطة. القاهرة: مطابع كوستا
13. سذرلاند، أدوين. دونالد، كريسي. (دت). مبادئ علم الإجرام. ترجمة السباعي، محمود والمرصفاوي. حسن. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية
14. سذرلاند، أدوين. دونالد، كريسي. (دت). مبادئ علم الإجرام. ترجمة السباعي، محمود والمرصفاوي. حسن. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية
15. الشاعر، عيسى موسى. (1996). «دور ايلين سمبل في البحث الجغرافي». رسالة الماجستير. الجمعية الجغرافية الكويتية. جامعة الكويت
16. الشلش، علي حسين. (1981). «المناخ والحاجة إلى تكيف الهواء في العراق». مجلة كلية الآداب. جامعة البصرة
17. عامود، بدر الدين. (2011). علم النفس في القرن العشرين. دمشق: اتحاد الكتاب العرب
18. عباس، فيصل. (1996). التحليل النفسي والاتجاهات الفرويدية. بيروت: دار الفكر العربي
19. عبد الستار، فوزية. (1985). مبادئ علم الإجرام والعقاب. بيروت: دار النهضة العربية
20. عصمت، شفيق. (د.ت). قاموس الشرطة. مكتبة لبنان
21. منصور، إبراهيم إسحاق. (1991). موجز في علم الإجرام وعلم العقاب. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
22. النجار، احمد عبد العزيز. (د.ت). الظاهرة الإجرامية. أبو ظبي: إصدارات مركز البحوث والدراسات الأمنية والاجتماعية. الإدارة العامة لشرطة أبو ظبي
33-. Raffaele, La criminologie: étude sur la nature du crime et la théorie de la

The Effect Of Climatic Factors On The Human Body And Criminal Behavior

Rasha Abdul Karim Shaker Al Dulaimi
Al-Mustansiriya University / Legal Affairs Department
rashaaldoliame@gmail.com
Supervising Professor Dr. Muhammad Miri
Assistant Professor Dr. Ali Sharifi
Islamic Republic of Iran / University of Religions and Sects / College of Law

Abstract:

The current research aims to identify the impact of climatic factors on the human body and criminal behavior. Motivation is the climatic force that affects the human body and soul, on which the criminal intention is based. Therefore, intention is the conscious will that leads to the behavior required of it, which highlights the importance of research. In explaining the impact of climate factors in shaping criminal behavior, a study from the perspective of forensic biology. The problem of the research lies in expanding this research to explore the impact of climate changes on the human body and its criminal behavior, as the current environmental challenges are considered an integral part of daily reality. The researcher has reached a group The following conclusions and recommendations:

1. Criminal law according to the positivist school is the totality of correct criminal policy aimed at social defense against the criminal phenomenon, the elements of which are derived from criminological data.
2. It does not matter how criminals differ in terms of their psychology, nature, and degree of danger, or in terms of the different motives that led them to crime.
3. We must realize that laws have more than one purpose, which may vary between moral purposes, such as achieving justice and deterrence of both types, or they may be material, such as compensating those harmed by criminal behavior.
4. The reality of human and social studies proves beyond doubt that there is no dividing line between the individual and society. Rather, the interaction between them is so strong that the interpretation based on the idea of a single factor is deficient and flawed.

Keywords: impact, climatic factors, human body, criminal behavior, criminal intent, forensic biology

الدور الصينيّ في تصفير الخلافات في منطقة غرب أسيا وانعكاساتها على تفعيل مبادرة الحزام والطريق

م.د. عقيل حمدان عباس
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية / الجامعة المستنصرية
aqeelhamdan@uomustansiriyah.ed.iq

مستخلص البحث:
مثل الاتفاق بين إيران والسعودية على استعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما إنجازاً مهماً وحيوياً في المحادثات التي رعتها الصين في منطقة الخليج العربي، وبمساعدة سابقة مهمة من العراق وعُمان، قد توصل البلدان إلى صفقة تَعِد بتصفير الخلافات التي كانت متصاعدة بين البلدين. ثمة خصومة طويلة قائمة بين السعودية وإيران. من وجهة نظر السعودية، تُعد إيران قوة عأزمة على إعادة ترتيب الوضع القائم وبث القلاقل في الشرق الأوسط من خلال دعمها للجهات الفاعلة من غير الدول في العراق ولبنان وسورية واليمن. ومن منظور إيران، فإن السعودية تمثل خصماً ينافسها على الهيمنة الإقليمية وتستدرج القوى الأجنبية إلى الخليج. ويرغب كلا البلدان بأن يُنظر إليه على أنه البلد القائد لجميع المسلمين. وقد كانا على طرفي نقيض في الكثير من حروب المنطقة في العقود الأخيرة، ولا سيما اليوم في اليمن، حيث تدعم السعودية الحكومة اليمن المعترف بها من دول الخليج وكذلك بعض دول العالم وتدعم إيران الحوثيين. قطعت الرياض وطهران علاقاتهما في عام 2016، لذلك كانت الصين لها الدور البارز في التوصل إلى اتفاق نهائي بين الدولتين وقد أصبحت لاعب رئيسي في منطقة الشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج.

الكلمات المفتاحية: تصفير الخلافات، غرب أسيا، مبادرة الحزام.

المقدمة: -

منذ إطلاق الرئيس الصينيّ شي جين بينغ مبادرة الحزام والطريق عام 2013، وقد أخذت الصين تعمل على تسكين بيئة ملائمة وتحد من سخونة منطقة غرب أسيا نتيجة التناحر بين دول المنطقة بدوافع ايدلوجية ونتيجة بتنافس محاور الصراع الدولي لتأمين احتياجاتها الملحة بموارد الطاقة خصوصاً النفط والغاز مما يحسب ان منطقة غرب أسيا ذات أهمية كبيرة لمخزون للطاقة في العالم و تجعل من الصين ذات الاقتصاد المتنامي باضطراد إلى توجيه جهودها الدولية بحلحلة ومحاولة منها لتصفير الخلافات والمشاكل في منطقة غرب أسيا وقد تركزت اهم دولتين بتصدير النفط الخام كل من السعودية وإيران بما تمتلكه من احتياطات هائلة و موقع جيوبوليتك رابط بين قارات العالم أسيا، وأوربا، وأفريقيا وقد حققت الصين اختراقاً في خلاف شائك منذ سنوات طوال بين السعودية، وإيران وعدته الصين نصراً للحوار والسلام ولم يكن من السهل التوصل إلى هذا الاتفاق فكان هناك تدخل اطراف أخرى هم العراق وسلطنة عمان وكانت المبادرة والمساعي الصينية للنشاط السياسي الأول في منطقة غرب أسيا وقد كلل بنجاح مما أدى إلى تعزيز ثقة العالم ودول المنطقة بدور الصين بأعاده تفاهمات المجتمع الدولي بما يخدم الأمن والسلم والاستقرار في العالم.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من كون منطقة غرب أسيا هي منطقة ذو أهمية كبيرة ومورد لتزويد مراكز الإنتاج العالمي والاقتصادات المتقدمة والغنية بالطاقة من النفط الخام والغاز والموارد الأولية الأخرى، فضلاً عن موقعها الجيوبوليتيكي الذي يربط قارات العالم الثلاث أسيا وأفريقيا وأوربا مع بعضها البعض.

مشكلة البحث:

تعد منطقة غرب أسيا خزين استراتيجي عالمي تعتمد علية الدول الصناعية الكبرى في توريد الطاقة إليها في حين ترى الصين الخلافات في المنطقة عائق على الشروع في تمرير مبادة الحزام والطريق ضمن منطقة الشرق الأوسط

فرضية البحث:

إنّ تصفير الخلافات في منطقة غرب أسيا وخصوصاً بين الدول التي تمتلك ثروات النفط الخام الهائلة والموقع الجغرافي الحاكم تدفع إلى استقرار المنطقة ولو بصورة نسبية إلى رفع معدلات نمو الاقتصادات في المنطقة والعالم.

أهداف البحث:

- تسليط الضوء على أهمية حل المشاكل والخلافات المزمنة بين دول منطقة غرب أسيا باعتبارها المنطقة الحيوية بالطاقة لديمومة حركة الإنتاج العالمي.
- تسليط الضوء على الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحققها المبادرة الصينية في تخفيف التوتر والحد منه وتصفير الخلافات والمشاكل التاريخية.
- التوصل إلى حلول توافقية لإزالة التوتر وإيجاد تفاهمات لحل المشاكل على اقل التقديرات
- فهم المعادلة الإقليمية بعد الاتفاق السعودي الإيراني.
- تحليل الدوافع الصينية والسعودية والإيرانية لاستئناف العلاقات الدبلوماسية.

البعد المكاني للبحث:

يشمل البعد المكاني للبحث دور الصين في تصفير الخلافات في منطقة غرب أسيا.

البعد الزماني للبحث:

يشمل البعد الزماني للبحث دخول الصين دولياً سعياً من اجل حل خلافات دول غرب أسيا وخصوصاً منذ العام 2013 ولغاية الوقت الحاضر.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في التحليل وكذلك اعتمد المنهج الوصفي الغرض منه هو للوصول للهدف الصيني في تصفير الخلافات بين الدول التي تمتلك ثروات كبيرة من الطاقة وتفعيل مبادرة الحزام والطريق الصينية في منطقة الشرق الأوسط وخاصة غرب أسيا ومنها منطقة الخليج العربي.

هيكلية البحث:

قسم الباحث الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسة: -

المحور الأول: الأهمية الطاقوية لغرب أسيا وتوظيفها في مبادرة الحزام والطريق.

المحور الثاني: ملفات التوتر في المنطقة ودور الغرب فيها.

المحور الثالث: أدوات التفوق الدبلوماسية الصينية.

المحور الأول: الأهمية الطاقوية لغرب أسيا وتوظيفها في مبادرة الحزام والطريق.

أضحت الطاقة ثروة اقتصادية وقدرة قومية للعديد من دول العالم، ولها تأثير مباشر في العلاقات الدولية أكثر من أي وقت مضى، ولا تقتصر أهمية هذه المادة كطاقة فقط، بل تتعداها لتغطي احتياجات الجانب العسكري أيضا والنفط سلعة ذو استراتيجية خاصة وتعد منطقة غرب أسيا والشرق الأوسط الأرضية المثالية لدراسة الصراع المتمحور حول الطاقة، بوصفها اهم إقليم بترولي في العالم، فثروته البترولية لا تزال تترك بصماتها على مجمل السياسة الدولية، حيث بدأت عمليات التنقيب في الشرق الأوسط بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ففي بادئ الأمر تم التنقيب عن البترول في إيران إلا أن المنقبين سرعان ما حولوا أنظارهم باتجاه حوض دجلة والفرات والمملكة العربية السعودية وما اعظم المفاجئة ! فالبترول موجود في كل أرجاء الإقليم، وعليه فقد فتحت ارض هذا الإقليم الممتد من إيران إلى الجزيرة العربية بوجود ثروة بترولية يبلغ حجمها حوالي ٧٥٠ مليار برميل أي ما يقارب من ٤٠% من مجمل الرصيد العالمي للبترول التقليدي ويمكن القول ان موقع الشرق الأوسط في سوق النفط العالمي له وضع فريد لا يمكن ان يتوفر لأي منطقة أو دولة أخرى وتستحوذ هذه المنطقة الغنية بالثروات النفطية على ما يقارب من ٤٥% من احتياطي النفط المعروف عالميا منذ عام ١٩٤٥، و ٥٩% بنهاية ٢٠٠٣ حيث تقع الدول الست الأولى الكبرى في احتياطي النفط العالمي في منطقة الخليج، لذلك تمثل منطقة غرب أسيا اليوم اهم منطقة في العالم؛ لان من يسيطر عليها سوف يسيطر على العالم اجمع، ولهذا ومنذ نهاية الحرب الباردة وخروج الولايات المتحدة الأميركية منتصرة فيها، أصبحت هذه المنطقة مركز اهتمام هذه القوة، وخاصة المعسكر الغربي ولاسيما وجود إسرائيل، هذه الدولة التي تأسست بحماية بريطانية ثم أمريكية، الأمر الذي ولد ردود عربية نوعا ما فمسالة الطاقة مسألة حساسة تمس الأمن القومي بصفة مباشرة ولاسيما ان الطاقة.[1] ما كانت مصدرا للتنافس والنزاعات بين الدول على اعتبار ان الصين تعد واحده من القوى الصاعدة، لذا تعد مسالة الطاقة ذا أهمية عالية ولاسيما مع الحاجة المتزايدة للطاقة بشكل مستمر، وذلك في ظل التطور الذي يبلغه الاقتصاد الصيني الكبير مما يجعلها مستهلكا رئيسا للنفط الأمر الذي جعلها تهتم بهذه المنطقة من خلال سياستها الخارجية والتي تتبنى استراتيجيات من شأنها ان تخلق لها علاقات مع دول المنطقة تكون بالدرجة الأولى غنيه بالموارد الطاقوية لتتمكن من ضمان إمداداتها الطاقوية وبما إن المنطقة غنية بالموارد النفطية فأن الصين وضعتها ضمن اهم أولوياتها فقضية الطاقة قضيه محورية لا يمكن تركها لقوة السوق لاسيما إن سوق الطاقة العالمي يتسم بعدم الثقة والثبات بالتقلبات وبالأحداث المختلفة سياسياً واقتصاديا مما يتطلب قدرا اكبر من التحكم في وضع استراتيجيات دقيقه للمنطقة لضمان تدفق النفط إليها وكذلك إتاحة الصين الفرصة لدول المنطقة لمزيد من الإنتاج فضلا عن هذه الدول ترى في الصين سوقا ماليا مستقبليا لمنتجاتها النفطية وبمرور الزمن تكثر الصين من استهلاك النفط وعليه فأن منطقة غرب أسيا تعد من اهم مناطق الحقول النفطية العالمية وان من اهم الدول النفطية الغنية بالاحتياطات الكبيرة للبترول هي(السعودية العراق إيران الأمارات العربية المتحدة والكويت) إذ تمتلك هذه الدول الخمسة اكثر من (61%) من احتياطات النفط العالمية

[1] ـ سيبيل لويز: الجغرافية السياسية للبترول، ترجمة: نجاة الصليبي الطويل ، ط1، هيئة ابو ظبي للسياحة والثقافة ، ابو ظبي ، 2011 ، ص 329.

المثبتة وبذلك أصبحت منطقة غرب أسيا ذات مكانة استراتيجية منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين وقد بقيت مجالا للتجاذب والتصارع على النفوذ ما بين الدول الكبرى بحكم عوامل عدة، نذكر منها الاتي:- [1]

- مخزونها للطاقة النفطية حيث تحتوي على ثلثي الطاقة الأحفورية في العالم.
- تمتاز بموقع استراتيجي كبير من خلال موقعها، الذي يربط القارات القديمة والقريب من البحار الثلاث (أسيا، أوروبا، وأفريقيا) وان أي دولة تكرس قوتها في تلك المنطقة.

لذلك فإن القسم الأكبر من النفط المتدفق في الشرق الأوسط إذ أسهمت بحوالي ٦٠% من تجارة النفط الدولية في سنة ١٩٧٤ تليها منطقة الكاريبي، وبحسب الدراسات التي اعتنت بهذا الموضوع - ان الأقطار العربية والإسلامية في طليعة البلدان المصدرة للنفط في العالم والسبب يعود ليس إلى كمية إنتاجها الكبير واحتياطيها الضخم فحسب، بل كذلك إلى ما تنتجه من حركة تجارية بين المنتجين والمستهلكين، والجدير بالذكر ان الجزء الآخر من إنتاج هذه المادة موجه للتصدير ولا يستهلك منه محليا الا القليل بالمقارنة مع الدول المصنعة التي تستهلك معظم إنتاجها من النفط، وتستحق نفط الآخرين بدون انقطاع، لذلك بلغت الصادرات العربية من النفط حوالي ٧٠%% من مجمل إنتاجها النفطي في عام ١٩٨٤ وقد كانت هذه النسبة تتجاوز ٨٠% في عهد السبعينات، أما بالنسبة لمجموعة صادرات العالم من النفط الخام فقد تراوحت حصة النفط العربي خلال النصف الأول من عقد الثمانينيات ما بين ٦٠% إلى ٦٣ % وحسب التقرير السنوي للأوبك [2]. وبلغت صادرات النفط الخام في الأقطار العربية المصدرة للبترول من العام (٢٠١٤) والى العام (٢٠١٨) وعليه فقد اتخذت الصين منطقة غرب أسيا من اهم المناطق الطاقوية في العالم والمورد الرئيسي من استيراداتها السنوية من الطاقة، لذلك امتازت منطقه غرب أسيا وخاصة دول الخليج العربي بموقع ومكانة استراتيجية وجغرافية متميزة تربط قارات العالم الثلاث أسيا وأفريقيا واوربا، فضلا عن كون هذه الدول تمتلك ثروات مهمة ومتنوعة من مصادر الطاقة (النفط والغاز) وقد كانت محط أنظار العالم، وقد تكالبت عليها القوى الكبرى للسيطرة على ثرواتها وعليه فقد ادركت الصين أهمية هذه المنطقة لارتباطها بأمن الطاقة الصيني وكذلك فرص الاستثمارات الكبيرة ورؤوس الأموال التي يمكن أن توظفها الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق عبر شركاتها وقد بادرت الصين على عمل وثيقة سياسية من خلال خطط مبادرة الحزام والطريق تجاه الدول العربية وكان في عام ٢٠١٦ ركزت الصين على رؤية جديدة لعلاقاتها مع الدول العربية، حيث تناولت الوثيقة بشكل خاص استراتيجية مكونة من ثلاث مستويات في اطار مبادرة الحزام والطريق تضمن المستوى الأول في مجال الطاقة أما المستوى الثاني فقد تضمن إنشاء البنى التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار أما المستوى الثالث فقد نص على التعاون في الطاقة النووية والتقنيات الإبداعية والأقمار الصناعية والطاقة المتجددة حيث كانت هذه النقاط هي البوصلة للعلاقات الصينية العربية وقد رسمت معالمها في الاجتماعات الوزارية بين الجانب الصيني والعربي ضمن اطار منتدى التعاون الصيني العربي فكانت

1 - محمد خيتاوي، الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار رسلان، ط1، سوريا،2010،ص29، وللمزيد ينظر في :- الموقع الرسمي للمنتدى الصيني – العربي، على الرابط :- http://www.chinaarabic.org/ara.gylt/t556241.htm

2 - محمد خيتاوي، المصدر نفسه، ص 29.

منطقة غرب أسيا في استراتيجية الصين وضمن مشروع مبادرة الحزام والطريق وضمن فعاليات منتدى التعاون العربي - الصيني حيث قام الرئيس الصيني السابق (هوجيتناو) بزيارة إلى مقر جامعة الدول العربية في يوم 30 كانون الثاني من عام ٢٠٠٤ التقى الأمين العام لجامعة العربية آنذاك (عمرو موسى) و المندوبين الدائمين للدول الأعضاء للدول العربية البالغ عددهم ٢٢ عضو وبعد ذلك تم الإعلان عن تأسيس هذا المنتدى عن طريق وزاره الخارجية الصينية آنذاك (لي تشاو شينغ) والسيد عمرو موسى بإصدار بيان مشترك بشان تأسيس منتدى التعاون العربي الصيني ويهدف هذا المنتدى إلى تعزيز الحوار والتعاون بينهما ودفع السلام والتقدم. [1]

المحور الثاني: ملفات التوتر في المنطقة ودور الغرب فيها.

تولي الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لمنطقة غرب أسيا أهمية كبيرة في حساباتها الاستراتيجية كون هذه المنطقة تحتل مكانة بارزة في دائرة المصالح الحيوية الغربية التي لا يمكن التفريط بها إلى درجة أن الولايات المتحدة دائما ما تضع قواتها العسكرية على أهبة الاستعداد للتدخل الفوري والمباشر في حال تعرض مصالحها في الشرق الأوسط للتهديد، وتسعى الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية ثابتة هي، ضمان تدفق الإمدادات النفطية، وضمان أمن إسرائيل، وديمومة نفوذها في المنطقة، وهذه الأهداف لا خلاف عليها بين الإدارات الأمريكية المتعاقبة، رغم وجود تباين في آليات ووسائل تحقيقها بين رئيس وآخر، وعليه مازالت مقولة الرئيس الأميركي الأسبق (ريتشارد نيكسون) تشكل قاعده عمل لصانع القرار الأمريكي وهي ان الأمريكيين لا يذهبون إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية دفاعا عن الديمقراطية أو الشرعية أو لمحاربة الدكتاتورية بل لحماية المصالح الحيوية، لذلك كانت ثورات الربيع العربي قد تتابعت في موجات واحدة تلو الأخرى بعضها مع البعض الأخر يتخللها جملة من الدوافع الاقتصادية والسياسية والأمنية وهي متغيرات مزدوجة ومعقدة منها أمنية تقليدية على رأسها الصراع السياسي والاقتصادي بين الدول الكبرى تجاه المنطقة فضلا عن المتغيرات في البيئة الداخلية والتي تتمثل في الأزمات منها الأزمة السورية والأزمة اليمنية والملف النووي الإيراني حيث كان موقف الصين منها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم استخدام القوة في السياسة الدولية وكذلك معارضة التدخل الخارجي فيها في ما يخص أزمة البرنامج النووي الإيراني، ومجيء الثورة الإيرانية الإسلامية فما زال الهدف الإيراني يعمل لتعزيز قوته الإقليمية في منطقة انتشرت فيها الأسلحة النووية كما هو الحال في باكستان والهند والاتحاد السوفيتي السابق روسيا الاتحادية حاليا والصين الشعبية لذلك أرادت الحكومة الإيرانية تعزيز دورها في منطقه متميزة بعدم الاستقرار السياسي حيث يتميز الموقع الجيوبوليتيكي الإيراني بالأهمية الاستراتيجية فبدأت ببناء الطاقة النووية رغم الحظر الدولي على غرار باكستان والهند، وبذلك ازداد التوتر في منطقه الشرق الأوسط وخاصة دول الخليج فاصبح تدخل الدول الكبرى الغربية في شؤون المنطقة لحماية مصالحها وخاصة الاستثمارات فيها وامن الطاقة. [2] وعليه كانت الاستراتيجية الأمريكية في منطقة غرب أسيا تميل إلى منع أي دوله

1 - محمد خيتاوي، المصدر نفسه

2 - محمد حسن عيدروس، جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية (1921-2000)، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ص 336

بالمنطقة من امتلاك السلاح النووي وخاصة إيران أو امتلاك تطوير السلاح أو الحصول على التكنولوجيا النووية وتعمل على تقليص نفوذ إيران الإقليمي والحفاظ على الملاحة البحرية في الممرات البحرية في المنطقة وكذلك حماية مصادر الطاقة والحفاظ على أسواق مبيعات الأسلحة الأمريكية حيث أن دول منطقه الشرق الأوسط تحتل مرتبه متقدمة من حيث استيراد الأسلحة، وعليه فأن الأزمات التي تفتعلها الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وتقليص نفوذ أي قوة كبرى في الشرق الأوسط مثل روسيا والصين ومنع نفوذ الصين الساعي إلى تطبيق مبادرة الحزام والطريق من خلال الاستراتيجية الصينية من خلال مشاركة الدول العربية في مساعيها لتكريس التنوع الحضاري وتعزيز التواصل والاستفادة المتبادلة من خلال شق طريق الحرير القديم عبر مبادرة الحزام والطريق الصينية وتصفير الأزمات في المنطقة. [1]

ويبدو إنها حالة لانتقال الصين إلى الانخراط النشيط في الشرق الأوسط بعدما نأت بنفسها سنوات طويلة عن التدخل في نزاعات ومشكلات الشرق الأوسط، واكتفت بالحفاظ على مصالحها الحيوية الاقتصادية ستنخرط بكين في الشرق الأوسط في الوقت الذي اعتبرت وثيقة الدليل الاستراتيجي للأمن القومي الأميركي لإدارة بايدن أن الصين تمثل التحدي الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية، وفي خصوص الملف النووي الإيرانية ومدى تأثيره على مبادرة الحزام. [2]

١ـ الأزمة السورية:

بدأت الأزمة السورية مرتبطة بصيرورة ما أطلق عليه الغرب الربيع العربي وإلا أنها سرعان ما تحولت إلى صراع نفوذ بين الدول الإقليمية الكبرى ثم أخذت ترتبط بمستوى أعلى من التنافس بين القوى العظمى في النظام الدولي وتحديداً روسيا والصين من جهة والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى فطبيعة العلاقة الأمريكية مع روسيا والصين والتي توصف بالتعقيد الشديد منعكسة في مواقفها من الأزمة السورية التي أبرزت مدى التجاذب والتعارض في المصالح بين العمالقة الدوليين في ملفات مختلفة وبخلاف الاعتقاد السائر لا تشكل سوريا حالة مهمة بذاتها بالنسبة إلى روسيا أو الصين واتخاذ وسيلة للاحتجاج على سياسات أمريكية تجاهها أو جزء من استراتيجيه اوسع لمقايضتها في قضايا اكثر أهمية في مناطق اكثر حيوية في منطقة الشرق الأوسط. [3]

يبدو ان الموقف الصيني من الأزمة السورية ليس منفصلاً عن سعي صيني رد الفعل)محسوب على السياسات الأمريكية فان الهدف الاستراتيجي والذي جرى التعبير عنه من الطرف التحول الجيوستراتيجي للولايات المتحدة نحو جهة الهادئ الأسيوية) وهو الأمر الذي رات فيه الصين محاولة أمريكية لكبح تنامي الدور الصيني في منطقه الشرق الأوسط وافتعال الأزمات وكذلك تقويض دورها الاقتصادي في المنطقة لذلك سعت الصين لإبراز دورها في الشرق الأوسط، لذلك كان التوافق الصيني الروسي تجاه الأزمة

1 - بان غوانغ ، الحضور الصيني في الشرق الأوسط وتحولات الدور والمصالح ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الأمارات العربية المتحدة ، 2016 ، ص189.

2 - فرانسوا ميرفي : إيران والصين هناك مؤشرات على إحراز تقدم في المحادثات النووية، شبكة المعلومات الدولية على الرابط/ https://www.reuters.com/article/iran-nuclear-talks-aa`-idARAKBN°C{ • AV ~.

3 - عبد العال الديري ، تحديات السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا، مجلة السياسة الدولية، العدد 220، مؤسسة الاهرام ، 2020 ،ص30

السورية يبدو انه يأخذ بعدا استراتيجيا مهما لكلا الطرفين وبذلك مثل الموقف الصيني بتبني الفيتو ٤ مرات في الأزمة السورية التي بدأت في عام2011مع روسيا وهو احد ردود الفعل المباشر على الإعلان الأمريكي حول تحول الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة المحيط الهادئ الأسيوية ويستدل على توتر بين الطرفين في هذه المنطقة من خلال ادراك الصين ان الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بما اطلق عليه بغض الباحثين بالهندسة الجيوسياسية وهو ما دفع نائب الرئيس الصيني للقول أننا نأمل بأن تحترم الولايات المتحدة الأمريكية مصالح وهواجس الصين والدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط والصين تعمل على الرد. [1]

الأزمة اليمنية: -

فاقمت الحرب الأهلية منذ اندلاعها في ١٩ آذار، من التوتر في الشرق الأوسط وغرب أسيا حيث انقسمت ردود أفعال دول مهمة على مستوى الإقليم والعالم؛ فدول مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية، باستثناء عُمان، وبدعم من الولايات المتحدة الأميركية بادرت إلى تدخل عسكري من خلال توجيه ضربات عسكرية ضد الحوثيين ودعمت دول أخرى مثل مصر والأردن والمغرب والسودان الضربات الجوية بقيادة السعودية، بينما عارض كل من إيران وروسيا التدخل العسكري ودعتا إلى حل سلمي عبر المفاوضات متعددة الأطراف وقد حافظ كل من الصين وباكستان على حيادهما ودعت إلى وقف اطلاق النار وبذل جهود من اجل حل الأزمة من خلال المحادثات السياسية بدلا من الحرب يُظهر موقف بكين الرسمي كثيرًا من الحذر والانتقائية حيال الحرب في اليمن ؛ إذ كرر الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية دعوة بلاده جميع الأطراف إلى وقف إطلاق النار ودعوة الأمم المتحدة إلى لعب دور قيادي في حلّ الصراع من خلال المفاوضات السياسية، ولم تقدم بكين ما يكفي من التوضيح بشأن موقفها من الصراع، ورفضت أن تنحاز لأي جانب عند إلحاح المراسلين الصحفيين في السؤال عن موقف الصين من التدخل العسكري بقيادة السعودية. [2] واقتصر تأكيد بكين على أنها تدعم حلا سلميًّا يستند إلى قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، ومبادرات مجلس التعاون الخليجي، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني، واتفاقية السلم والشراكة الوطنية، ويُظهر مثل هذا الموقف أن بكين تعمدت أن تخفي ميولها السياسية وتسعى لأن تلعب دور وسيط السلام في الأزمة اليمنية، وهو موقف مقبول من جميع الأطراف وعلى الرغم من ذلك، مارست الصين تأثيرًا على السعودية من أجل وقف الضربات الجوية، ففي ١٨ نيسان نشرت وزارة الخارجية الصينية خبرًا على موقعها الرسمي يفيد بأن الرئيس الصيني (شي جين بينغ) أجرى اتصالا هاتفيًّا مع الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز) ليُعرب عن مخاوف الصين من الأزمة في اليمن ويحث على حلّ الصراع عبر الوسائل السياسية. [3]

إلا أن الصراع بقي على ما هو عليه ومن ذلك نرى أن أكثر ما يهم بكين هو وقف التدخل العسكري، إذ أن موقف الصين لا يُعدُّ محايدًا بالكامل دون أية مرجعيات سياسية، ولكنه

1 - كرار انور ناصر البديري، الصين بزوغ القوة من الشرق، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٧

2 - رايموند لي : الصين والحرب في اليمن.. عدم الانحياز والحل السلمي، مركز الجزيرة للدراسات، شبكة المعلومات الدولية، الإنترنت، على الرابط: - http:// studios.aljazerah.net/er/reports/2015/05/20155394114103997.htmi

3 – المصدر السابق.

بالأحرى يميل بشكل ضمني إلى وجهة نظر كل من إيران وروسيا، وهذا يفسّر الحذر الذي أبدته بكين في تعاملها مع هذه المشكلة. ترى الصين أن حماية استثماراتها الاقتصادية وسلامة عامليها في اليمن يمثل أكثر عرضة للتهديد نتيجة الحرب القائمة في البلاد، وبحسب إحصاءات نشرتها وزارة خارجية الصين، إن لديها ١٤ مشروعاً في اليمن يعمل فيها نحو ٤٦٠ عاملًا وتتركز على دعم مفاوضات بين الطرفين تكمن في حل الأزمة حفاظا على مصالحها بالإضافة إلى تهدئة المنطقة من أزمات كبيرة بشكل مؤقت منذ السادس من إبريل/نيسان (2015). [1] وتتخوف الصين من احتمال تعثر طرق إمداد النفط الخام في المنطقة، ليس بسبب إمكانية انقطاع واردات النفط من اليمن، إنما الخشية من سيطرة بعض الجهات المسلحة على ميناء عدن وإعاقتهم لممرات النقل البحري في خليج عدن، فمن الناحية الاستراتيجية، يعتمد ٥٠% من استهلاك الصين للنفط على الواردات، فهي تستورد ١٢% من استهلاكها من السعودية، و ١١% من إيران و ١٣% من كلّ من العراق والكويت وعُمان مجتمعةً، لذا تحرص الصين على علاقات جيدة مع كل الأطراف في هذه المنطقة، وتعد أن السيناريو الأسوأ هو تطور الصراع العسكري في اليمن بما يؤدي إلى عرقلة طرق نقل النفط عبر ممري هرمز وباب المندب، واستنادًا لخلفية الحرب القائمة في اليمن، يبدو في حكم المؤكد أن الصين تراقب باهتمام نمو "الإرهاب" داخل اليمن، وتحديدًا بعد أن فقدت حكومة الرئيس هادي سيطرتها الفعّالة على معظم أراضي البلاد، وعلى الرغم من التقاء مصالحها مع الولايات في محاربة الإرهاب، فإن الصين لم تنضم بشكل رسمي إلى التحالف العالمي الذي تقوده الأولى في الحرب" على الإرهاب"، لأن الصين ترى أن عليها أن تحتفظ باستقلالها في صياغة سياساتها في محاربة الإرهاب" دون أن تقع في فخ الصدام بين الغرب والعالم الإسلامي. [2] أما القضية الأخيرة في هذا السياق فتتعلق بسياسات الدول العظمى؛ إذ من المعروف أن الصين تتبنى استراتيجية توازن ضد السيطرة الغربية في الشرق الأوسط، ومن ذلك أن الصين اعتادت أن تصطف إلى جانب روسيا في الأمم المتحدة للحدّ من نفوذ الولايات المتحدة وحلفائها بشكل استراتيجي؛ فالصين لم تستخدم حق النقض فقط ضد إحالة القضية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية في الأمم المتحدة، ولكنها أيضا تتبنى وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بالعقوبات على إيران والقضية الفلسطينية. [3] كانت الصين قد بررت موقفها هذا بحرصها على الالتزام بالقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية بما في ذلك السيادة لكل بلد وكذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية والسعي لإسقاط الأنظمة وأثارة الفوضى للدول الواقعة في منطقه الشرق الأوسط وغرب أسيا لذلك إن تصفير الخلافات في غرب أسيا يهدف إلى نشأة نظام عالمي جديد مناهض للغرب تستبعد فيه الولايات المتحدة من أي ترتيب إقليمي جديد"، وهو ما سيخدم مصالح الصين وروسيا وحتى إيران. [4]

وكانت طهران والرياض أعلنتا في 10 مارس عن اتفاق بعد قطيعة استمرت سبع سنوات إثر مهاجمة البعثات الدبلوماسية السعودية في إيران على خلفية إعدام رجل الدين السعودي

1 - هشام الخولاني، مصالح الصين النفطية والاقتصادية مع الخليج تتجاوز اليمن العالق في الحرب، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية صنعاء، ٢٠٢١، ص ١٧.

2 - لماذا تتطلع الصين لتعزيز نفوذها في اليمن ترجمات موقع الخليج الجديد شبكة المعلومات الدولية نترنت) على الرابط https://thenewkhalij.news/article/175248/%D9%885%D9%86

3 - هشام الخولاني مصدر سبق ذكره،ص18

4 - هشام الخولاني ، المصدر نفسه

نمر النمر، وفي هذا الإطار أجرى مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية "سي أي أيه"، وليام بيرنز زيارة "غير معلنة" إلى السعودية بحسب تقرير نشرته شبكة "سي أن"، والتي أبدى فيها انزعاج واشنطن من التقارب مع إيران وعلاقات المملكة مع سوريا. واعتبر بعض الخبراء أن دور الصين في ترتيب الاتفاق يشير إلى تراجع نفوذ الولايات المتحدة مع السعودية وسط توترات بين واشنطن والرياض بشأن عدد من القضايا، بينها حقوق الإنسان وخفض إنتاج النفط السعودي، بحسب تقرير لوكالة رويترز، ورغم أهمية استعادة العلاقات مع السعودية" لطهران إلا أنها الجانب الأقل أهمية في الصفقة"، إذ أنها "علامة فارقة أخرى نحو تحقيق طموحات النظام الكبرى"، في الوقت الذي ينظر فيه إلى الولايات المتحدة والنظام الدولي الليبرالي الذي تقوده على أنهما "العقبة النهائية أو الشيطان الأكبر" الذي يحول دون تحقيق الطموحات حيث خاضت إيران والسعودية وهما خصمان إقليميان نزاعات بالوكالة مثل الحرب في اليمن. [1]

المحور الثالث: أدوات التفوق الدبلوماسية الصينية.

بقدر ما كان الإعلان عن استعادة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران مفاجئا، بقدر ما توقف الكثير من المحللين عند نقطة معينة، ألا وهي نجاح الدبلوماسية الصينية في منطقةً غرب أسيا وخاصة دول الخليج العربي من خلال رعاية الصين لهذا الاتفاق التاريخي الذي أنهى سبعة أعوام من القطيعة، وأعلنت إيران والسعودية الجمعة (10) آذار2023 استئناف علاقاتهما الدبلوماسية المقطوعة منذ 2016، إثر مفاوضات استضافتها الصين، في خطوة قد تنطوي على تغييرات إقليمية دبلوماسية كبرى، وأفردت الكثير من الصحف الأمريكية مساحات لهذه الجزئية وما تحمله من دلالات في مقدمتها تعاظم الدور الصيني اقتصاديا وسياسياً في الشرق الأوسط على حساب ضعف النفوذ الأمريكي في تلك المنطقة، حسبما رأت صحيفة نيويورك تايمز، وما تميزت به الصين من تفوق في المنطقة على حساب الدول الغربية من خلال الجدية في الحوار وعدم الهيمنة والاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة وكل ذلك بدون احتلال عسكري، ففي بيان الإعلان عن هذا الاتفاق، أبرزت السعودية الدور الذي اضطلعت به الصين وبمبادرة من الرئيس شي جينبينغ "التطوير علاقات حسن الجوار" واستضافة بلاده مباحثات بين الطرفين خلال الفترة من 6 إلى 10 آذار، برئاسة مساعد بن محمد العيبان مستشار الأمن الوطني في المملكة، وعلي شمخاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، كما ركزت صحيفة واشنطن بوست على دور الوساطة الذي قامت به الصين بالنسبة للاتفاق الذي تضمن الموافقة على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران وإعادة فتح سفارتيهما وممثليتاهما، خلال مدة أقصاها شهران، وكذلك التأكيد على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، فضلا عن الاتفاق على عقد لقاء بين وزيري خارجية البلدين، لتفعيل وترتيب تبادل السفراء ومناقشة سبل تعزيز العلاقات بينهما، كما نص الاتفاق على تفعيل اتفاقية التعاون الأمني الموقعة بينهما عام 2001، والاتفاقية الاقتصادية الموقعة عام 1998، ويبدو أن التفوق الصيني في السياسة الخارجية من أولويات الاستراتيجيات الجديدة للصين، وتصف إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن تعاظم دور الصين بأنه "أكبر تحد جيوسياسي للقرن الـ21، واعتبرت كاميل لونس الباحثة في مكتب

1 - عبد العال الديري: تحديات السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا، مجلة السياسة الدولية، العدد 220، مؤسسة الاهرام،القاهرة، 2020،ص30.

الشرق الأوسط بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية أن دور الصين مفاجئ جدا حتى للمحللين الصينيين، وأضافت أن الصين لطالما تجنبت التدخل سياسياً في الشرق الأوسط، مع التركيز بدلا من ذلك على العلاقات الاقتصادية، مشيرة إلى أن الاتفاق يبعث برسالة رمزية قوية جدا، نظرا لتوقيعها قبل أيام فقط من الذكرى العشرين للغزو الأمريكي للعراق.[1] إن الصين حلت حقا كلاعب استراتيجي في الخليج، وركزت صحيفة نيويورك تايمز على ما أعلنه كبير الدبلوماسيين الصينيين (وانج يي) في بيان على موقع وزارة الخارجية الصينية تعقيبا على الاتفاق، وتأكيده أن بلاده قامت بدور رئيس في استئناف العلاقات بين السعودية وإيران، كما وصف الدبلوماسي الصيني هذا التطور بأنه انتصار للحوار، وتحقيق دبلوماسية عالية وتفوق لدى المفاوض الصيني في صنع انتصار للسلام، وخبر إيجابي كبير للعالم المضطرب بشدة حاليا، ويرسل إشارة واضحة، وبعيدا عن حسابات الصين والولايات المتحدة الأمريكية ومصالحهما، يرى مراقبون أن الاتفاق السعودي الإيراني ربما يضع نهاية لسنوات من الخلافات بين قوتين لهما ثقلهما في المنطقة، الأمر الذي قد يخمد نار صراعات لم تعد دول الإقليم تتحمل تبعاتها في ظل أزمة اقتصادية غير مسبوقة، وذلك ما لم يكن لقوى عظمى أخرى رأي مغاير، إذ انقطعت العلاقات بينهما عام 2016، عندما هاجم محتجون إيرانيون البعثات الدبلوماسية السعودية في إيران بعدما أعدمت المملكة رجل دين شيعيا معارضًا يُدعى نمر النمر، ومنذ نيسان 2021 استضاف العراق سلسلة اجتماعات بين مسؤولين أمنيين من البلدين الخصمين لتقريب وجهات النظر، وكتب وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان في تغريدة أنّ عودة "العلاقات الطبيعية بين إيران والسعودية توفّر زخما كبيرا للبلدين".[2]

الاستنتاجات: -

من خلال البحث تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات التي تتعلق بفرضية البحث نذكر منها الاتي: -

1- تعد منطقة غرب أسيا مركز مهم لتدفق الطاقة التي تغذي مراكز الإنتاج الآسيوي والعالمي في ذات الوقت.

2- تعد منطقة غرب أسيا الممر الاقتصادي المختزل للمسافات الطويلة لطريق التجارة الصيني الحالي، لذا فهي تعمل جاهدة على تغيير جيوبولتيك المنطقة بما يوائم مع ديمومة استمرار واستقرار تدفق مخرجات الاقتصاد الصيني نحو الأسواق العالمية وخصوصا الأوربية والغربية.

3- كان للخلافات ما بين الصين وبعض دول غرب أسيا، دور في خلق حالة من عدم الاستقرار، فضلا عن إيجاد بيئة مشحونة بالخلافات والمشاكل، قبالة مؤثرات النمو الاقتصادي والاستثماري.

4-تسبب الخلافات في الحيلولة دون تمكين الصين من أعداد بلدان المنطقة في غرب أسيا للدور المستقبلي.

5- تسبب الخلافات بين بعض الدول الإقليمية الصاعدة في الحيلولة دون تنفيذ مشاريع مبادرة الحزام والطريق الصينية، وأبعادها التنموية العالمية.

1 - سيبيل لويز : مصدر سبق ذكره

2 - http://www.alhurra.com/arabic -

6- ان بلدان غرب أسيا بحاجة إلى دور الصين في إكمال وتحديث البنى التحتية لاقتصاداتها، لذلك استجابت لمبادرة الصين في تصفير الخلافات.

-الخاتمة:

لقد أعادت الصين الكرة أثناء زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى البلاد عام 2019، حيث عادت وأعلنت استعدادها للتوسط مع إيران.

هذه المبادرات جاءت ضمن محاولاتها في التعامل مع الضغط الواقع عليها بسبب الخلاف بين الدولتين، إذ يقول الباحث في الشؤون الصينية والآسيوية عامر تمام، إذ أن لدى الصين مصالح مع الجانبين، حيث إنها تعتمد على السعودية بشكل كبير في إمدادها بالطاقة، كذلك لديها ارتباطات اقتصادية قوية مع إيران، إلا أن كل تحرك صيني باتجاه أي من كلا الطرفين كان يُقابل بانزعاج أو ضغط من الطرف الآخر.

وفي أيلول الماضي، عقدت الصين ودول خليجية قمة شهدت عقد اجتماعات وتوقيع اتفاقيات اقتصادية، إلا أن إيران انزعجت من البيان الختامي الصادر عن القمة، بعدما تطرق لقضايا إقليمية مرّت الجزر المتنازع عليها مع الإمارات، كما صرح بان رد الفعل الصيني على الانزعاج الإيراني تمثل بزيارة دبلوماسية صينية لإيران، من أجل طمأنة الأخيرة بأنها لا تزال ثابتة على مواقفها تجاه إيران، لكنّه أيضاً شكّل دافعاً للمضي قدماً في المصالحة بين الأطراف، وذلك كي تتمكن الصين من التحرك بحرّية أكبر، دون أن يتم اعتبار أي من تحركاتها تجاه أي من الطرفين بمثابة "عداء" للطرف الآخر.

المصادر:

1-سيبيل لويز: الجغرافية السياسية للبترول، ترجمة: نجاة الصليبي الطويل، ط1، هيئة ابو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، 2011.

2-محمد خيتاوي، الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار رسلان، ط1، سوريا،2010، وللكزيد ينظر في: - الموقع الرسمي للمنتدى الصيني – العربي، على الرابط: - http://www.chinaarabic.org/ara.gylt/t556241.htm

3-محمد حسن عيدروس، جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية (1921-2000)، دار الكتاب الحديث، القاهرة.

4-بان غوانغ ، الحضور الصيني في الشرق الأوسط وتحولات الدور والمصالح ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الأمارات العربية المتحدة ، 2016.

5-فرانسوا ميرفي: إيران والصين هناك مؤشرات على إحراز تقدم في المحادثات النووية، شبكة المعلومات الدولية على الرابط/-https://www.reuters.com/article/iran nuclear-talks-aa`-idARAKBN°C{ • AV ·~

6-عبد العال الديري، تحديات السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا، مجلة السياسة الدولية، العدد 220، مؤسسة الاهرام ، 2020.

7-كرار انور ناصر البديري، الصين بزوغ القوة من الشرق، مصدر سبق ذكره.

8-رايموند لي : الصين والحرب في اليمن.. عدم الانحياز والحل السلمي، مركز الجزيرة للدراسات، شبكة المعلومات الدولية، الأنترنت، على الرابط: - http:// studios.aljazerah.net/er/reports/2015/05/20155394114103997.htmi

9-هشام الخولاني، مصالح الصين النفطية والاقتصادية مع الخليج تتجاوز اليمن العالق في الحرب، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية صنعاء، ٢٠٢١.

10- لماذا تتطلع الصين لتعزيز نفوذها في اليمن ترجمات موقع الخليج الجديد شبكة المعلومات الدولية نترنت) على الرابط 86
https://thenewkhalij.news/article/175248/%D9%885%D9%
11- عبد العال الديري: تحديات السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا، مجلة السياسة الدولية، العدد 220، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2020.
12- http://www.alhurra.com/arabic

The Chinese role in settling disputes in the West Asia region and its repercussions on activating the Belt and Road Initiative

Dr. Aqeel Hamdan Abbas
Al Mustansiriyah Centre for Arabic and International Studies Mustansiriyah University
aqeelhamdan@uomustansiriyah.ed.iq

Abstract:

The agreement between Iran and Saudi Arabia to restore full diplomatic relations between them represented an important and vital achievement in the talks sponsored by China in the Arabian Gulf region، and with important previous assistance from Iraq and Oman، the two countries may have reached a deal that promises to resolve the differences that were escalating between the two countries. There is a long-standing rivalry between Sudan and Iran. From Saudi Arabia's perspective، Iran is a power bent on rearranging the status quo and sowing unrest in the Middle East through its support for non-state actors in Iraq، Lebanon، Syria، and Yemen.

Saudi Arabia supports the Yemeni government recognized by the Gulf states as well as some countries around the world، and Iran supports the Houthis. Riyadh and Tehran severed their relations in 2016، so China had a prominent role in reaching a final agreement between the two countries and has become a major player in the Middle East region، especially the Gulf region.

Keywords: zeroing out differences، West Asia، the Belt Initiative.

الإدارة ودورها الفاعل في حماية المرأة من خطر الابتزاز الإلكتروني في العراق

م.د رشا عبد الله عبد الحسن
جامعة النهرين /كلية الحقوق
rasha.a@law.nahrainuniv.edu.iq

مستخلص البحث:
لقد اصبح واضحًا ومعلومًا أنّ جرائم المعلوماتية كما يطلق عليها في الوقت الحاضر تطورت بتطور الحياة التكنولوجية وكما إن لهذا الأمر إيجابياته المختلفة فإنّ لها من المساوئ ما لا يُعد ولا يحصى وأحد هذه المساوئ هي جريمة الابتزاز الإلكتروني التي ظهرت بظهور التكنولوجيا من دون وجود رادع لها فلقد اضحى العالم الكبير قرية صغيرة يستطيع فيها أي شخص من الحصول على المعلومات في أي وقت يشاء ونتيجة لذلك وجد بعض ضعاف النفوس غايتهم في استغلال الفئات المختلفة في سبيل تحقيق أهداف رخيصة تعمل على الابتزاز المالي أو الجنسي أو المعنوي مسببة أضراراً كبيرة لشخص المجنى عليه وأسرته بشكل خاص والمجتمع بشكل عام وخصوصا المرأة التي أضحت المجال الخصب في هذه الجريمة لذا لابد من وضع حدا لهذه الجريمة التي أضحت أداة تهدد الكيان الأسري والاجتماعي من كافة النواحي الأخلاقية والاقتصادية والنفسية وفي هذا البحث سنتطرق لهذه الجريمة تعريفها أنواعها وأسبابها ودور الإدارة الفاعل للتخلص من الجريمة أو الحد منها.

الكلمات المفتاحية: الابتزاز، المرأة، الجريمة، الإدارة، التصدي.

المقدمة: -

يعدّ الابتزاز الإلكتروني جريمة بالغة الخطورة على الأفراد بشكل عام وعلى المرأة بشكل خاص حيث ان التطور الذي لحق المجتمعات الحديثة اختصرت الجهد والوقت والمسافات حولت العالم إلى قرية صغيرة حيث يعد الابتزاز الإلكتروني أحد المخاطر الرئيسية التي تواجه العالم خصوصا بالنسبة للمرأة حيث نجدها الأشد تعرضا لهذا النوع من الابتزاز سواء ان كان هذا الابتزاز بالتهديد بصور عائلية أو مقاطع فاضحة أو محادثات أو مكالمات مسجلة بين المرأة وشخص المبتز. ولذلك نجد ان معالجة هذا النوع من الجرائم باتت ضرورة فعلية في ضل التطور الحاصل من حيث التكنولوجيا الحديثة وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي وفي ضل التحولات التي جعلت انتشار المعلومات والحصول عليها ونشرها أمراً سهلا بحيث لا يخفى كيفيه السرعة التي تنتشر بها المعلومات بحيث أصبح المبتز أداة خطيرة بما يملكه من معلومات للضحية.

كما انه لا يخفى الأثر الخطير الذي يسببه الابتزاز الإلكتروني على شخص الضحية وأسرتها كما يؤثر سلبا على العلاقات الاجتماعية فكم من عوائل أصبحت عرضة للتفكك والضياع بسبب انتشار صورا أو فيديوهات شخصية كما إن الابتزاز الإلكتروني دمر الكثير من العلاقات الاجتماعية والعديد من الأشخاص وأصبحوا عرضة أما للقتل أو الانتحار.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على خطورة الابتزاز الإلكتروني التي تعد فيه المرأة هي المجال الخصب وذلك بتهديدها ومحاولة الضغط عليها ومحاولة نشر معلومات أو صور شخصية لها أو لأسرتها وبعد ذلك يقوم المبتز بابتزازها ماديا أم معنويا في مقابل

عدم نشر شيء خاص بها وما ينتج عن ذلك من سلبيات ومشاكل تؤثر بشكل عام على المرأة وعلى عائلتها

مشكلة البحث

تدور مشكلة البحث في مدى إمكانية تفعيل دور الإدارة في مكافحة الابتزاز الإلكتروني في العراق ويثير هذا الموضوع إمكانية قيام الإدارة بدورها الفاعل في التصدي لظاهرة الابتزاز الإلكتروني ويثير هذه المشكلة تساؤلات عدة وهي

1- هل هناك دور فاعل للإدارة في الحد من الابتزاز الإلكتروني

2- دور القوى المساندة لعمل الإدارة في محاربة الابتزاز الإلكتروني

منهج البحث

لأجل علاج مشكلة البحث فلقد اتبعنا المنهج التحليلي للنصوص القانونية ودراسة كيفيه التصدي لهذه الظاهرة على الواقع العملي مع استقراء التشريعات القانونية التي جاء بها التشريع العراقي كما نتناول دراسة التشريعات المقارنة

المبحث الأول: ماهية الابتزاز الإلكتروني وأسبابه

في خضم تطور الحياة الاجتماعية ودخول التكنولوجيا جميع مجالات الحياة تطورت وسائل الابتزاز الإلكتروني في نطاق مواقع التواصل الاجتماعي واصبح يهدد العوائل والأسرة العراقية بحيث أصبحت كابوسا يهدد الحياه الاجتماعية بحيث اصبح أداة تضرب استقرار وامن العوائل المطمئنة وغالبا ما تكون ضحية الابتزاز هي المرأة فالمرأة باتت المجال الخصب الذي يغذي هذه الجريمة وخاصة أن المرأة تتمتع بالكيان العاطفي الذي يجعلها ترضخ للضغوط والتهديدات التي يقوم بها المبتز وفي كل ذلك لابد من معالجة هذه الظاهرة الخطيرة ومحاولة تجنبها وتفعيل الوسائل القانونية والضبطية والإدارية للتصدي لهذه الظاهرة .وفي البدء لا بد لنا من التعرف على ماهية الابتزاز الإلكتروني من حيث تعريفه وأنواعه المختلفة ثم سنتناول بالدراسة أسباب الابتزاز الإلكتروني وكما يأتي :

المطلب الأول

مفهوم الابتزاز الإلكتروني

لقد أدى الانتشار السريع للمعلومات عبر وسائل الاتصال المختلفة إلى تدفق هائل من المعلومات والأخبار والأبحاث التي يصعب على الإنسان الإلمام ومتابعتها بصورة دقيقة لولا وجود الشبكة المعلوماتية، ولكن مع هذا التطور الذي أصاب العالم إلا أنها عدت ركيزة في ارتكاب الجريمة وخاصة جريمة الابتزاز الإلكتروني. **وفي هذا المبحث سنتناول تعريف الابتزاز الإلكتروني وأنواعه.**

الفرع الأول

تعريف الابتزاز الإلكتروني

إنّ الابتزاز بشكل عام هو القيام بالتهديد بكشف معلومات معينة عن شخص أو فعله إن لم يقم الشخص المهدد بالاستجابة إلى بعض الطلبات وهذه المعلومات عادة ما تكون محرجة أو ذات طبيعة مدمرة والابتزاز يقصد به القيام بتهديد شخصا ما بكشف معلومات معينة عادة ما يكون الشخص حريص على عدم إعلانها أو فعل شيء من شأنه المساس بشرف واعتبار الشخص المهدد ما لم يقم الأخير بالاستجابة إلى شخص المبتز ويرى بعض الفقه إن الابتزاز الإلكتروني هو محاولة الحصول على مكاسب مادية أو معنوية من خلال التهديد بإيقاع أذى سواء بكشف أسرار أو معلومات خاصة أو الحاق الأذى بنفس أو مال الضحية أو شخص عزيز لديه وعرفه البعض بانه الضغط الذي يباشره شخص على

إرادة شخص أخر هدفه ارتكاب جريمة معينة وكذلك يمكن تعريف الابتزاز الإلكتروني على انه عملية تهديد وترهيب للضحية بنشر صور أو مواد فيلميه أو تسريب معلومات سرية للضحية مقابل دفع مبالغ مالية أو استغلال الضحية للقيام بأعمال غير مشروعة لصالح المبتز وكذلك عرف الابتزاز بانه الحصول على وثائق أو صور أو معلومات عن الضحية من خلال الرسائل الإلكترونية أو التهديد بالتشهير بمعلومات ووثائق خاصة عنه لتحقيق أهداف سعى إلى تحقيقها ([1]) ولقد اختلف في تحديد ووضع تعريف محدد وواضح للابتزاز الإلكتروني فلقد تمّ تعريفه بأنّه (الضغط الذي يباشره شخصا ما على إرادة شخص أخر لحمله على ارتكاب جريمة معينة([2]).كما ان هناك من عرفه بانه (الفعل الذي يقوم به الشخص بتهديد شخص أخر سواء كان هذا التهديد شفاها أم كتابة)([3])في حين ان هناك من عرفه بانه (فعل يتهدد به الشخص شخصا أخر ولا عبرة بنوع من التهديد ما دام من شأنها التأثير على الضحية وتبت في نفسه الخوف سواء كان هذا التهديد محققا أم لا)([4])كما يمكن تعريفه بانه نشاط إجرامي إيجابي أم سلبي تستخدم فيه تقنية متطورة أو تكنولوجيا حديثة كوسيله لتنفيذ الفعل الإجرامي .

ومن خلال هذه التعاريف يتضح لنا أنها تجمع على ان الابتزاز فعل يقصد به الجاني تهديد شخص سواء كان التهديد القصد منه هو الحصول على أغراض مادية أم معنوية أو مجرد إيقاع الخوف في نفس المجنى عليه ولقد تم تعريف جرائم الابتزاز الإلكتروني في عدد من التشريعات القانونية المختلفة فلقد عرفه المشرع الإماراتي في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 5 لسنة 2012(بأنها مكان أتاحه المعلومات الإلكترونية على الشبكة المعلوماتية ومنها مواقع التواصل الاجتماعي .([5]) وفي العراق فإنّ المشرع العراقي لم يضع قانون خاص بالجرائم المعلوماتية أو فيما يخص الابتزاز الإلكتروني إلا انه يمكن من قراءة نصوص قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 يتبين لنا ان المشرع قد استخدم لفظ التهديد في الفصل الثالث منه وقد قرر عقوبة السجن أو الحبس كل من هدد أخر بارتكاب جناية ضد النفس أو المال أو ضد الغير سواء كان في نفسه أو ماله ([6]).

اما الفقه فلقد عرف بعضا من الفقهاء بان الابتزاز هو عملية تهديد وترهيب وتشهير للضحية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام صورا أو معلومات خاصة بالضحية ([7]) كما عرفه البعض بانه استخدم تقنية المعلومات كأداة لإكراه شخص أو أشخاص بفضح معلومات خاصة مالم يحصل المبتز على منافع مادية أم معنوية ([8])

ومن جميع ما تقدم يمكن ان يعرف الابتزاز الإلكتروني (بانه أداة الضغط التي يمارسها شخص المبتز على ضحيته والتي ينبغي من خلالها تحقيق غرض مادي أم معنوي وذلك بتهديده بشكل مباشر أو غير مباشر وسواء كان التهديد محققا أم غير محقق.

---

[1] يوسف خليل والجرائم الإلكترونية في التشريع الفلسطيني، رسالة ماجستير، الجامعة السالمية، غزة، 2013، ص56.

[2] ـجمال عبد الباقي، القانون الجنائي والتكنولوجيا الحديثة، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة و 1992،ص4.

[3] ـد عبيد صالح، سياسة المشرع الإماراتي لمواجهة الجرائم الإلكترونية، بحث منشور في مجلة الفكر، العدد 95، 2015،ص28.

[4] ـد جمال عبد الباقي، مصدر سابق، ص24.

[5] ـد عبيد صالح، المصدر السابق، ص33.

[6] انظر قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969.

[7] علي جبار، جرائم الإنترنت، دار اليازوري للنشر، 2011، ص 66

[8] د جمال عبد الباقي، مصدر سابق، ص26

الفرع الثاني
أنواع الابتزاز الإلكتروني

تختلف صور وأنواع الابتزاز الإلكتروني باختلاف الزاوية التي يمكن ان ينظر إليها من خلالها للابتزاز ومن ابرز التقسيمات التي يمكن ان نشير إليها هو الابتزاز الذي يصيب الأموال والأشخاص فجرائم الابتزاز الإلكتروني قد تتمثل بجرائم الاعتداء على الأموال والاعتداء على الأشخاص الاعتداء على الأشخاص تتحقق من خلال التشهير بهم أو فضحهم بمواقع التواصل الاجتماعي وهي من اكثر جرائم الابتزاز الإلكتروني انتشارا وهذه الجريمة غالبا ما تكون المرأة اكثر تعرضا لها حيث يقوم المبتز بنشر صورا للضحية أو فيديو لها اذا لم تقم بتنفيذ ما أمرها به مما يسبب لها ضررا ماديا أو معنويا أو قد يتجاوز ذلك ليصل إلى تعريض حياتها للخطر فتتعرض للقتل من قبل أسرتها أو تقوم الضحية بالانتحار للتخلص من تهديدات المبتز[1] ويهدف مرتكب هذا النوع من الابتزاز إلى الاستفادة ماديا أو معنويا من الضحية حيث يحاول ابتزاز المرأة ماليا أو جسديا فاذا لم تقم بتنفيذ ما أمرها به أو لم تخضع لرغباته فأنها تجد نفسها تحت خطر محدق في حالة ما اذا قام المبتز بتنفيذ تهديده حيث يقوم المبتز بتشويه سمعتها عن طريق النشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي . أما الابتزاز المعنوي فانه يتحقق باستخدام وسائل غير ملموسة ولكنها تعد من قبيل الابتزاز الإلكتروني بحيث يعتقد المميز ان طلباته سوف تنفذ بطريقة أو بأخرى. ومن الجدير بالذكر ان الابتزاز سواء كلن ماديا أم معنويا وكأن من شأنه التشهير بسمعة المرأة أو المساس بشرفها فانه يعد قذفا يعاقب عليه القانون وهذا ما أشار إليه قانون العقوبات حيث قرر المشرع العراقي في المادة 433 بانه (يعد قذفا أسناد واقعة معينة للغير بأحدى طرق العلانية) وتكون العقوبة الحبس أو الغرامة أو بأحدى هاتين العقوبتين واذا وقع القذف بأحدى طرق الإعلان مثل الصحف وغيرها يعد ظرفا مشددا كما أشار القانون إلى جريمة السب وهو كل من رمى الغير بما يخدش شرفه أو اعتباره أو يجرح شعوره ولقد عاقب القانون هذه الجريمة بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على مائة دينار أو بأحدى هاتين العقوبتين .([2]) ومما تقدم نجدّ أنّ الابتزاز سواء كان ماديًا أم معنويًا فإنّه يقُصد منه المساس بالضحية وإيقاع التهديد عليها سواء كان التهديد نفسيًا أو ماديًا ولا يخفى ذلك من أثار سلبية تؤدي إلى دمارا نفسيا تقع فيه الضحية والذي يؤدي بها أما إلى تنفيذ رغبة المبتز والوقوع في الهاوية أو ان تقع ضحية للمجتمع في حال الإشهار بها في مواقع التواصل الاجتماعي

المطلب الثاني: أسباب الابتزاز الإلكتروني

ان الابتزاز الإلكتروني على مواقع التواصل الاجتماعي يستلزم استخدام تقنيات تكنولوجية حديثة فالابتزاز الإلكتروني أداة خطيرة يبرز فيها دور التكنولوجيا من خلال ان المبتز يستعمله في تحقيق أهدافه المختلفة ومما لا شك فيه ان الابتزاز الإلكتروني له أسباب عديدة يجب التعرف عليها وتناول اهم ما يدفع المبتز إلى القيام بجريمته وتختلف هذه الأسباب بين الأسباب المادية أو المالية أو قد تكون لأسباب لا أخلاقية أو قد يكون الابتزاز بقصد الانتقام وسنتناول هذه الأسباب تباعا.

[1] يوسف العفيفي، الجرائم الإلكترونية في التشريع الفلسطيني، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة البحوث الفقهية، العدد 36، 2021، ص44

[2] -انظر المادة 433من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969.

الفرع الأول
الأسباب المادية أو المالية

ان من اهم أسباب ارتكاب الجريمة الإلكترونية هو رغبة الجاني في الحصول على الأموال لتحقيق غاياته المختلفة ومن هذه الغايات غايته في الحصول على الأموال والانتفاع ماديا من ضحيته حيث يقوم المبتز بتهديد الضحية في سبيل الحصول على أموال أو أشياء أخرى ذات قيمة كالذهب والمجوهرات سواء كان طريقة الحصول على الأموال مباشرة أو غير مباشرة فيقوم المبتز بالضغط على الضحية من اجل الدفع بها إلى تسليمه الأموال المختلفة حيث تجد المرأة نفسها مضطرة لتسليمه الأموال والا أنها ستكون تحت رحمة المبتز الذي قد يقوم بنشر الاشاعات أو يقوم بنشر الصور أو الفيديوهات التي تخص الضحية . وتعد الأسباب المادية غالبا الدافع الرئيسي الذي يدفع المبتز إلى القيام بابتزاز ضحيته وخاصة عندما تكون المرأة هي الطرف الضعيف الذي قد تخضع لرغبات المبتز فتضطر إلى اللجوء لوسائل متعددة للحصول على المال الكافي لاسكات المبتز متبعةً في ذلك وسائل متعددة كالسرقة أو الاحتيال أو النصب وذلك من اجل ارضاء المبتز وتنفيذ رغباته.

الفرع الثاني
الأسباب اللاأخلاقية

ويعد السبب اللاأخلاقي سببا أخر يضاف إلى أسباب الابتزاز وذلك عندما يكون هدف المبتز هو اجبار المرأة على القيام بأفعال لا أخلاقية وينتشر هذا النوع من الابتزاز بين الشباب والمرهقين ويعد مثل هذا الابتزاز نوعا من أنواع السلوك الإجرامي الذي يوضح المستوى المتدني حيث يقوم الأخير باستغلال علاقته العاطفية ويقوم بأجبار المرأة على القيام بأفعال لا أخلاقية مستغلا علاقته العاطفية مع المرأة أو مستغلا حصوله على معلومات نخص الضحية([1]).وفي مقابل عدم نشر معلومات أو صور أو محادثات تخص الضحية يقوم الشخص المبتز باستغلال المرأة من الناحية الجسدية ولا تكون المرأة عرضة للفضيحة من خلال المعلومات والصور التي يملكها المبتز والذي قد يكون حصل عليها نتيجة استخدامه واستغلاله لوسائل التواصل الاجتماعي يساعده في ذلك سذاجة الضحية ([2]).وبغض النظر عن كيفيه حصول المبتز على المعلومات سواء كان برضا المجنى عليها أم بالاحتيال باستخدام وسائل غير مشروعة مثل الدخول بشكل غير مصرح لحساب المرأة المجنى عليها أو لهاتفها وهو غالبا ما يطلق عليه بالتهكير أو اذا حصل عن هذه المعلومات عن طريق وظيفته باعتباره قادرا على الوصول إلى هذا النوع من المعلومات كموظف استعلامات مثلا فانه في كل الأحوال يكون قد اقترف فعلا مخالفا للقانون وهو ما يعتبره القانون جريمة يحاسب عليها .ومهما يكن من طريقة قد حصل عليها المبتز على المعلومات من الضحية فان هذا النوع من الابتزاز غالبا ما يؤدي إلى أثار كارثية تؤدي إلى ضياع المجنى عليها([3]).

[1]-مريم عرب، جريمة التهديد والابتزاز الإلكتروني، مجلة الدراسات القانونية، المجلد السابع، العدد الأول، 2021، ص12.

[2] -محمد عبدالله، جرائم الكمبيوتر، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2006، ص34

[3] - مريم عرب، المصدر السابق،ص54

الفرع الثالث

الابتزاز بقصد الانتقام

ويتحقق هذا النوع من الانتقام في حالة قيام المبتز باستغلال المرأة وتهديدها لغرض الانتقام سواء كان قصد الانتقام لشخص المرأة بذاتها أم ان الانتقام كان من أحداً من عائلتها أو أقربائها فيقوم المبتز بتهديد الضحية بطرق مختلفة من اجل جعل الضحية تعيش في وضع غير مستقر مع حالة نفسية متأزمة بسبب تخوفها من أن يقوم المبتز بتحقيق ما يهدد به ([1])

ونجد في بعض الأحيان يقوم بتصوير الضحية أو إجبارها على القيام بأفعال مشينة أو ذكر اسمها أو اسم عائلتها ثم يقوم بنشرها على مواقع التواصل الاجتماعي قاصدا من ذلك الانتقام سواء كان هذا الانتقام لتدمير سمعتها أو سمعة عائلتها أو للانتقام من زوجها أو والدها أو بمنعها من الزواج ولاي سبب من أسباب الانتقام التي تكون في نفس الجاني ففي هذا النوع من الابتزاز تكون المرأة وسيلة لتحقيق الجاني أغراضه الانتقامية [2]

المبحث الثاني: دور الإدارة في الحد من الابتزاز الإلكتروني

تعتبر ظاهرة الابتزاز الإلكتروني من الظواهر الجديدة نسبيا حيث أنها لم تظهر إلا بظهور وتوسع شبكة الإنترنت ومع ظهور وسائل الاتصال والإنترنت تزايدت هذه الظاهرة وأصبحت تؤثر على فئات المجتمع العراقي بشكل عام والمرأة بشكل خاص.

ومع التطور الهائل في عالم تكنولوجيا المعلومات ودخول وسائلها إلى شتى مجالات الحياة والذي أدى إلى تعاظم دورها بشكل غير محدود فقد باتت الحواسيب الآلية والتقنيات الإلكترونية وشبكة الإنترنت لغة العصر التي لا يمكن الاستغناء عنها، وأصبح الاعتماد عليها كبيرا في أدق التفاصيل التي تتعلق بتسيير المرافق الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والطبية وغيرها. وقد أصبحت هذه الوسائل ذات أهمية حيث تعاظمت الضرورة في توفير اقصى درجات الحماية لما يحيط بها تجنبا لتعطيل سير تلك المرافق والمصالح الحيوية أو الاعتداء عليها بما يؤثر على المصالح الجوهرية للحياة العامة ومع انتشار هذه الوسائل الحديثة للتكنولوجيا بين أفراد المجتمعات وشيوع استخدامها والتوسع في التعامل من خلالها اضحى لدى كل فرد القدرة على التفاعل والتواصل دون مانع من حدود أو جغرافيا وتوفر القدرة على نقل وتلقي المعلومات والتقنيات والاضطلاع على البيانات والبرامج بكل سهولة ويسر ومع وجود الحسنات والفوائد الجمه إلا ان هناك العديد من السلبيات التي ظهرت بظهور التكنولوجيا ومن هذه السلبيات الابتزاز الإلكتروني خاصة الابتزاز الذي تتعرض له المرأة لذا وجب وجود الدور الفاعل للقضاء على هذه الظاهرة وسنتناول بالدراسة دور الإدارة في الحد من الابتزاز الإلكتروني في هذا الموضع من البحث.

المطلب الأول

التصدي لظاهرة الابتزاز الإلكتروني ومحاربته

من المعلوم ان منذ دخول وسائل التواصل الاجتماعي إلى العراق، انتشرت جرائم الابتزاز الإلكتروني بشكل واسع وتطورت مع مرور الوقت وخرجت منها عصابات منظمة، خاصة مع ضعف تطبيق القانون في العراق والتعامل غير الحازم مع هذه القضايا وإيجاد

[1] محمد علي العريان، الجرائم المعلوماتية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية و 2004،ص33

[2] ـفايز عبدالله، الابتزاز المفهوم والأسباب، جامعة الملك سعود، الرياض، 2011و ص23

تشريعات قانونية مجدية وحديثة مع التطور التكنولوجي الحاصل وإضافة إلى ضعف القانون، لذلك نجد ان الإدارة في محاولة الحد من ظاهرة الابتزاز الإلكتروني تجد الكثير من الصعوبات منها صعوبات على المستوى القانوني وصعوبات على الواقع الفعلي وفي هذا المطلب سنتناول اهم هذه الصعوبات

الفرع الأول

الصعوبات على المستوى القانوني

ان من أبرز الصعوبات التي واجهت الإدارة مع تطور هذا النوع من الجرائم هو عدم وجود تشريعات تكافح هذا النوع من الجرائم هو عدم وجود تشريعات تكافح هذا النوع من الجرائم من خلال نصوص عقابية فعالة ومما يتأسف له فقر التشريعات القانونية العراقية حيث لا يوجد للان قانون خاص يكافح هذه الجريمة مما جعل هناك صعوبة كبيرة تواجهها الإدارة عند مكافحتها الابتزاز الإلكتروني اذ انه لا بد من وجود تشريع فعال لمواجهة الانتهاكات التي يتعرض لها الشخص بشكل عام والمرأة بشكل خاص ([1]).

حيث يعد الابتزاز الإلكتروني أحد المخاطر الكبيرة التي تواجه مستخدمي الشبكة العالمية والأجهزة الذكية ممن لا يملكون أي معرفة عن امن المعلومات حيث أصبح بإمكان أي شخص وهو جالس في منزله الحصول على ما يريده من معلومات. كما ان ضعف الوعي والاستغلال الذي تتولد منه الجريمة نجد الضعف الحقيقي في مواجهتها هو عدم وجود قوانين عقابية رادعة لفعلها على عكس التشريعات المقارنة التي رفدت القضاء بنصوص عقابية لمكافحة الابتزاز والحد من هذا النوع من الجرائم فمثلا نجد المرسوم السلطاني لعام 2011في عمان والخاص بمكافحة (جرائم تقنية المعلومات) حيث عاقي عليها المشرع مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاث سنوات إضافة للغرامة ([2]).وكما نجد هذه الجريمة في القانون الإماراتي الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات بالحبس لمدة لا تزيد على سنتين والغرامة أو بأحد هاتين العقوبتين وقد شدد المشرع الإماراتي العقوبة اذا كانت التهديد بأسناد امور خادشه للشرف أو الاعتبار([3]). وكذا الحال بالنسبة للمشرع المصري جاء بالقانون 175لسنة 2018 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات لينظم تجريم الكثير من الجرائم الإلكترونية كالتعدي على القيم الأخلاقية وانتهاك حرمة الحياة الخاصة واختراق وسرقة الحسابات واختراق وسرقة الحسابات [4].بينما نجد ان التشريع العراقي يخلو من قانون يكافح الجرائم الإلكترونية بصورة عامة وجريمة الابتزاز الإلكتروني رغم وجود بعضا من التشريعات التي عالجت الابتزاز منها نص المادة 452 من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 قد عالجت جريمة الابتزاز الإلكتروني ([5]).

ونجد ان المشرع العراقي لم يورد كلمة ابتزاز في متن قانون العقوبات وعند التدقيق في مشروع قانون جرائم المعلوماتية فأننا نجد ان مسودة المشروع لم تعرف الابتزاز الإلكتروني بشكل صريح إلا انه يتضح من استقراء نص المادة (أولا -11-أ-ب) حيث ان

---

[1] اسامة فرج الله، الحماية الجنائية للمصنفات الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، 2016، ص45.

[2]- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات العماني رقم 12 لسنة 2011.

[3] - قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 5 لسنة 2012.

[4] سارة محمد، المسؤولية الجزائية عن التهديد عبر الوسائل الإلكترونية،رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2020، ص 43.

[5] انظر نص المادة 452 من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969.

المشرع العراقي لم يعرف كلمة الابتزاز في قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 ذلك ان القانون المذكور تم تشريعه منذ فترة طويله

" ورغم التطور الحاصل في هذا النوع من الجرائم نجد فقر المشرع العراقي من قانون عقابي واضح وصريح يلم بهذه الجريمة تاركا الموضوع ليعالج حسب القواعد العامة مسببا بذلك الكثير من الاضطرابات والمشاكل التي تستدعي وجود قانون واضح ليحكم الحالات التي تتعرض فيها المرأة للابتزاز الإلكتروني. وحيث ان جرائم الابتزاز الإلكتروني لها صورا مختلفة وأنواع متعددة يجب ان يكون لها قانون رادع يحتوي على كافة أنواع الابتزاز شاملا لكل الصور. والذي يهمنا في هذا البحث هو الابتزاز الذي يصيب المرأة وهو اكثر الأنواع من الابتزاز شهرة وانتشارا حيث يقوم بتهديدها بنشر صور فاضحة أو محادثات خادشه للحياء مع بيان ما يشكله مثل هذا النوع من الجرائم من تهديد وخطر لأمن المجتمع ويؤدي إلى التفكك الأسري وحدوث مشكلات تؤدي إلى وقوع الطلاق وفقدان الثقة بالإضافة إلى الأثار النفسية (القلق – الخوف – الاكتئاب).([1])

كما ان هناك تواجهها الإدارة هي صعوبة معرفة الجاني حيث ان الفاعل يستخدم فيها التقنية الحديثة في ارتكاب جريمته لذلك لابد من وجود قانون عقابي يحمي المرأة بشكل خاص من خطر الابتزاز الإلكتروني والتأكيد على تطوير أساليب الإدارة في إيجاد الجاني وعدم ترك الضحية تحت تهديد الضغط والابتزاز من قبل الجاني .

لقد أصبحت الجريمة في الوقت الحالي يستلزم تدخلا تشريعيا لانتشال المجتمع من السقوط في حافة الهاوية وفي هذه الأيام باتت الجرائم الإلكترونية خاصة جريمة الابتزاز الإلكتروني ترتكب جهارا وتضاعفت أعداد ضحايا تلك الجريمة وخصوصا من النساء في ظل قصور وضعف النصوص العقابية ولا يقف الأمر على تعرض المرأة فقط للابتزاز وإنما امتدت نتائجه لتهدم بيوتا وتدمر حياة ومستقبلا. بل ان الأمر وصل إلى ان الابتزاز اصبح ينهي حياة بعض ضحاياه واغلبيتهم من النساء التي لم تجد مفرا من الخلاص من الابتزاز الإلكتروني إلا الانتحار وهناك الكثير من الحالات على ذلك.

وهذه الصعوبات قد تجعل الإدارة مكتوفة الأيدي في الحد من الجرائم الإلكترونية أو كف أيدي الجاني أو ملاحقته لذا لابد من وجود نص عقابي يحوي ويشمل كافة صور وأنواع جرائم الابتزاز الإلكتروني. ومما تقدم نجد ان الإدارة واثناء عملها في الحد من جريمة الابتزاز الإلكتروني لا زالت في خضم تشريعات قديمة لا تستطيع ان تواكب التطورات الحاصلة حيث يجب ان تكون هناك مواد تنص بشكل خاص لهذه الظاهرة الخطيرة حتى تستطيع الإدارة قمع المعتدين من الدخول في ثغرات القانون للافلات من العقاب كون ان قانون العقوبات لم يتم تحديثه ليتلاءم والواقع الجديد فيما يتعلق بالابتزاز الإلكتروني ولا يوجد نص قانوني صريح ينص على مثل هذا المصطلح كون ان مصطلح الابتزاز الإلكتروني دخيل على اللغة والقانون فهو مصطلح غير واضح ودقيق كما انه غير وارد في قانون العقوبات العراقي رقم 111لسنة 1969.

الفرع الثاني

الصعوبات على مستوى الإجراءات الإدارية

ان محاولة الإدارة في التصدي للابتزاز الإلكتروني يقابلها صعوبة تكمن في الإجراءات التي يمكن ان تتبعها الإدارة عندما تحاول القضاء على جريمة الابتزاز

[1] ـسارة محمد، مصدر سابق، ص 44.

الإلكتروني مثل الكشف عنها والتفتيش والتحقيق حيث أثارت الجرائم المعلوماتية بشكل عام وجريمة الابتزاز الإلكتروني بشكل خاص صعوبة تتعلق في عدم كفاية قواعد الإجراءات الجزائية الخاصة بملاحقة الجريمة ومحاكمة مرتكبها والكشف عن هويته حيث اثبت الواقع العملي ضرورة وجود إجراءات خاصة في مجال جرائم الابتزاز الإلكتروني وخاصة في مجال الكشف عن الجاني وإثبات هويته وملاحقته ومعرفة أماكن وجوده وهذا يتطلب خبرة فنية ومرونة كبيرة تفتقدها الإدارة في الوقت الحالي حيث ان غالبا ما يحمل الجاني اسماءاً وهمية أو مستعارة ووقوع الابتزاز في نطاق الشبكة المعلوماتية التي ليس لها طبيعة مادية على ارض الواقع([1]).ومن المعلوم ان تجريم الابتزاز الإلكتروني لا يكفي للحد منها بل ان هناك كثيرة ستجد الإدارة نفسها مقيدة الأيدي منها كيفيه إثبات الجريمة نفسها والبحث عن الأدلة الكافيه وضبطها ، كما ان هناك تخوف من ان يطعن في صحة الأدلة الموجودة أو كيفيه الحصول عليها كما ان اقل خطأ قد ينتج عنه تدمير الأدلة ذاتها ،كما ان الأمر لا يتوقف على ذلك بل ان الإدارة تحتاج إلى أشخاص متمرسين من اختراق الحواسيب والكشف عن مواقع الجاني بدقة وبالسرعة الممكنة وبالتالي ان أي خطأ تجعل الإدارة عاجزة عن حماية المرأة من هذا الخطر أو التهديد الذي يلاحقها.

ومن المعلوم ان هذه الجريمة تتقدم كيفيه طرق ارتكابها بتقدم التكنولوجيا حيث أنها تسير جنبا إلى جنب مع التطور الحاصل في المجتمع حيث ان الجاني غالبا ما يتميز بأحترافيه كبيرة مما يساعدهم على الاختفاء والتنقل واتلاف الأدلة والأثار التي توصل إليهم لذا يجب على الإدارة التحضير لفريق فني متعدد المهارات قادرا على مواجهة هذا النوع من الجرائم .([2]) وفي ضوء ذلك فأنه يتطلب لمواجهة جريمة الابتزاز الإلكتروني التحقيق الفعال مع قدرة الإدارة على جمع الأدلة وتقفي الأثار وإثبات الجريمة جنائيا وذلك يتطلب تحديد إجراءات واضحة وفعالة وكذلك القدرة على الاستجابة لكل الحالات التي تقع فيها المرأة ضحية للابتزاز الإلكتروني مع القضاء على كافة المعوقات التي تعيق تنفيذ القبض على مرتكب هذه الجريمة ومن المعلوم ان جريمة الابتزاز تتصف بأنها جريمة صعبة الإثبات فليس من السهل العثور على الأثر المادي للجريمة بعد ارتكابها وذلك لأنها تتعلق بالمهارة الفنية والأسلوب المعقد الذي يتصف فيه السلوك الإجرامي للمجرم حيث ان ارتكاب الجريمة لا تتعدى بضعة ثوان كما انه يستطيع محو الدليل والتلاعب به كل ذلك يجعل من إجراءات القبض علية والعثور عليه صعب في هذه الحالة .[3]

فلا مادية الجريمة والسمات التي تتميز بها جريمة الابتزاز من حيث صعوبة الحصول على الدليل وصعوبة إثبات مرتكبيها ليست الصعوبة الوحيدة التي تواجهها الإدارة بل ان محل الجريمة ذاتها بكونه معلومات أو برامج متنقلة عبر الحاسوب يعطيها طابعا خاصا ليس في طريقة ارتكابها فحسب بل في وسيلة ارتكابها لذا من الصعب على الإدارة مما يثير صعوبة في اكتشاف الجريمة وإثباتها. كما ان الصعوبة تتحقق من خلال أحجام المجنى عليها من اخبار السلطات الأمنية عن الابتزاز التي تتعرض له خوفا من

[1] مصطفى خالد، جريمة الابتزاز الإلكتروني في القانون الاردني، رسالة ماجستير، جامعة اهل البيت، الاردن، 2019، ص 54.

[2] ـ عبد الغني جاد، دور الدليل الإلكتروني في الإثبات الجنائي و دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2019، ص56.

[3] كمال عبد السميع،الجوانب الاجرائية للجريمة الإلكترونية في مرحلة التحقيق الابتدائي، دار الجامعة الجديدة، مصر، الاسكندرية، ص 32.

الفضيحة أو خوفا من الجاني لأنها تخشى نشر معلوماتها أو صورها عبر مواقع التواصل الاجتماعي . كما انه من الصعوبات التي تعترض الإدارة قبول الأدلة حيث أنها يجب الحصول عليها بطريقة مشروعة والا كانت غير مقبولة ضمن الأدلة الجنائية كما ان هناك صعوبة تتعلق بالجانب الخاص بتطبيق القانون الواجب التطبيق من حيث مبدأ اقليمية تطبيق القانون الجنائي ومبدا العينية والشخصية والصعوبات الخاصة بالأنابة القضائية الدولية ([1]).ومما تقدم نجد انه من الضروري ان يأخذ المشرع دوره بان يساير التقدم في مجال مواجهة الصعوبات التي تتعلق بعمل الإدارة للحد من جريمة الابتزاز الإلكتروني حيث يجب تدريب السلطات المختصة في مكافحة الجريمة المعلوماتية بشكل عام وجريمة الابتزاز الإلكتروني بشكل خاص كما يجب تعديل القوانين الإجرائية ومنها قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971 المعدل بما يعطي للإدارة أولاً بالتفتيش الإلكتروني الشامل والولوج إلى حواسيب المتهمين حتى دون إذن قضائي كما يجب ان يعدل بحيث يسمح للقاضي الاستناد إلى الأدلة التي تقدمها الإدارة والمستخرجة من الحواسيب والإنترنت واعتماد المستندات الإلكترونية دليلا في الإثبات والتوسع في الاختصاص للإدارة لمواجهة كافة الصعوبات التي تواجهها عندما تحاول القضاء على جريمة الابتزاز الإلكتروني.

المطلب الثاني

تفعيل الجهود الداعمة لمكافحة الابتزاز الإلكتروني

يعد الابتزاز جريمة قديمة نوعا ما لكنها تطورت لتصبح من اكثر الجرائم قسوة خصوصا بعد ما اتخذت منحنى اكثر خطورة بسبب الثورة التكنولوجية حيث تم استغلال هذه التكنولوجيا للاعتداء على خصوصية الأخرين وتهديدهم بما يحقرهم أو او يضعهم في موقف صعب ضاربا بعرض الحائط أي خطوط حمراء مستغلا ما وصل إليه من معلومات والمرأة دائما ما تكون اكثر الأشخاص تضررا لذا لابد للإدارة ان تتخذ كافة الجهود الداعمة للحد من هذه الظاهرة مع التأكيد ان الإدارة لا بد من وجود من يشاركها ويساندها في محاولتها للتصدي لهذه الظاهرة ويمكن اجمال اهم الإجراءات التي تفعل الجهود التي تبذلها الإدارة لمكافحة الابتزاز الإلكتروني وذلك كالاتي:

أولا-تفعيل المراكز المتخصصة داخل أقسام الأمن والشرطة:

وذلك يتمثل بما يأتي :

1-وجود مراكز متخصصة داخل أقسام الأمن والشرطة من اجل الاستجابة السريعة للشكاوي المتقدمة وعدم تجاهلها وذلك لحساسية الضحية وكون المرأة تكون والحالة هذه تحت ضغط نفسي شديد لذا لابد من وجود أشخاص مهنيين مع التأكيد على التعامل بسرية مع الضحايا دون تعريض حياتهم للخطر و تفعيل المسائلة القانونية والبحث والتقصي عن الجاني من قبل أفراد الشرطة الضحية مع الحرص من قبل الجهات الأمنية في تقصي الجرائم أيًا كان نوعها حيث ان ذلك سيساعد المجني عليها من اللجوء القانون بشكل مباشر في حال تعرضها للابتزاز([2])

2-تفعيل دور المرأة في الشرطة المجتمعية حيث ان وجود العنصر النسوي في الشرطة المجتمعية لها القدرة في تحقيق الكثير من الأثار الإيجابية لكونها تستطيع الدخول والولوج

[1] ـ عبد الغني جاد، مصدر سابق، ص34.

[2] ـ حسين عباس، نحو اختصاص محكمة الكترونية خاصة بالجرائم المعلوماتية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، ص97.

داخل الأسرة والتعرف على مشاكل الضحية وخوض الغمار في خصوصياتها دون خوف أو تردد ([1]).

3-يجب على رجال الإدارة التعريف بالقوانين والتشريعات التي تعاقب الابتزاز مع إعطاءهم كافة الصلاحيات القانونية والحماية القانونية الكافية وخاصة في القضايا التي تتعلق بحياة المرأة وسمعتها مع الحفاظ على سرية هوية الضحية لاسيما اذا اقترن الموضوع بالتبليغ عن الجرائم الخطيرة والإبلاغ عن المجرمين والمساعدة في القبض عليهم.

4- العمل على تعميم الأرقام المجانية للشرطة من قبل الدولة في جميع المؤسسات كما يجب العمل على تأسيس آلية عمل تحت أشراف وزارة الداخلية مهمتها إلقاء القبض على المبتزين بالتعاون مع وزارة الاتصالات وكذلك العمل مع كافة الجهات ذات العلاقة

ثانيا – تفعيل الوعي الاجتماعي داخل الأسرة:

لا بد من ان يكون للإدارة دورا في زيادة الوعي عند المجتمع بشكل عام والأسرة العراقية بشكل خاص حيث لا بد من تفعيل دور الأسرة العراقية من خلال اعطاء المساحة التي تسمح لأفراد الأسرة بالحديث عن المشاكل التي قد تتعرض لها المرأة دون التخوف من أسرتها أو شعورها بعد الثقة الذي يجعلها فريسه سهلة للجاني أو شعور الحرمان الذي قد يجعلها تبحث عن الحب أو الاطمئنان خارج نطاق الأسرة والتقاليد كما يجب توجيه الأسرة في حالة شعور أحد فتياتها للخطر والابتزاز فلابد من تقديم يد العون والمساعدة للعائلة بشكل اجمع ، كما يجب رفع الوعي الاجتماعي لهذه الفئة المستهدفة سواء كانت فتيات ضغار أو كبارا وإعطاءهم المزيد من الدعم والاسناد لكونهم يمثلون العنصر الأساس للابلاغ عن أي ظاهرة سلبية داخل الأسرة سيما ظاهرة الابتزاز الإلكتروني.([2])

ثالثا- تفعيل الدور التوعوي ووسائل الأعلام:

يجب تكثيف الدور الإعلامي في التصدي لجريمة الابتزاز الإلكتروني من خلال البرامج التوعوية الإعلامية المختلفة التي تعمل على نشر الوعي حول مخاطر هذه الجريمة مع زيادة الوعي حول مخاطر هذه الجريمة وتبصير أفراد المجتمع بخطورة المبتز وأساليبه المختلفة وطرق التعامل معهم كي لا يكونوا غرضا سهلا للمبتز مع تعريفهم بكيفيه الإبلاغ عنهم ، حيث يجب أعداد الورش والندوات المختلفة التثقيفية لمختلف الفئات في المجتمع مع ضرورة تعاون المؤسسات الإعلامية الحكومية مع منظمات المجتمع المدني في القيام بهذه المهمة وكذلك الاستفادة من جهود وخبرات المتخصصين والأكاديميين في هذا الموضوع وتسخير كافة الجهود للحد من الابتزاز الإلكتروني. كذلك من خلال وسائل الأعلام والقنوات الفضائية يجب تسليط الضوء حول قضية الابتزاز الإلكتروني مع أهمية مد جسور الثقة بين المواطن والأجهزة الرسمية من خلال عرض عمليات القبض على المبتزين وبشهادة الضحايا ([3]).

[1] ـ. هديل سعد، جريمة الابتزاز الإلكتروني للنساء، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد العاشر العدد 2، جامعة الانبار، كلية القانون والعلوم السياسية، ص34

[2]ـ ممدوح رشيد، الحماية الجنائية للمجنى عليها من الابتزاز، المجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد 23، العدد70، الرياض.

[3] ـ عبد الغني جاد، مصدر سابق، ص44.

كما يمكن استغلال وسائل الأعلام في إيصال المعلومات إلى الفئات المختلفة لدى المجتمع حول آلية العمل في حالة وقوع الضحية في فخ المبتز بشكل سلس وعلمي مدروس يمكن الضحية من معرفة كيفية التعامل مع المبتز بشكل سليم وآمن.

رابعا – تفعيل الدور التوعوي لدى الجامعات والمؤسسات التعليمية كافة:

على الإدارة العمل على حث الجامعات والمراكز البحثية العربية والدراسة في الجرائم المعلوماتية ومحاولة عقد المؤتمرات التثقيفية ومحاولة نشر الوعي الاجتماعي داخل صفوف الطلبة سواء في المدارس والجامعات والحث على عدم الوقوع في فخ المبتز كما الحث على عدم حفظ أي صور شخصية أو فيديو عائلي داخل الهواتف والحواسيب وذلك لسهولة اختراق مثل هذا النوع من الحواسيب كما يجب الحفاظ على الوعي الثقافي والأخلاق العامة وحثهم على الالتزام الديني والتوعوي والتربوي مما يجعلهم بمنأى عن الأشخاص الذين يبغون استغلالهم وابتزازهم بأي شكل من الاشكال، كما يمكن عمل الندوات والورش داخل المدارس والجامعات لغرض التوعية من خطر الابتزاز الإلكتروني بالتعاون بين إدارة المدارس والجامعات وممثلين عن وزارة الداخلية وخبراء في مجال التقنيات الإلكترونية والاتصالات وبالاستعانة مع مختصين في مجال القانون وحقوق الإنسان[1]

الخاتمة:

بعد ان انتهينا من دراسة بحثنا الموسوم الإدارة ودورها الفاعل في حماية المرأة من خطر الابتزاز الإلكتروني في العراق فلقد توصلنا إلى عدة نتائج وكالاتي

النتائج:

أولا – يعد الابتزاز بشكل عام هو القيام بالتهديد بكشف معلومات معينة عن شخص أو فعله ان لم يقم الشخص المهدد بالاستجابة إلى بعض الطلبات وهذه المعلومات عادة ما تكون محرجة أو ذات طبيعة مدمرة والابتزاز يقصد به القيام بتهديد شخصا ما بكشف معلومات معينة عادة ما يكون الشخص حريص على عدم إعلانها أو فعل شيء من شأنه المساس بشرف واعتبار الشخص المهدد ما لم يقم ا المجني عليه بالاستجابة إلى شخص المبتز

ثانيا ان تطور الحياة الاجتماعية ودخول التكنولوجيا جميع مجالات الحياة أدى إلى تطور وسائل الابتزاز الإلكتروني في نطاق مواقع التواصل الاجتماعي وأصبح الابتزاز يهدد العوائل والأسرة العراقية بحيث أصبح كابوسا يهدد الحياه الاجتماعية واصبح أداة تضرب استقرار وامن العوائل المطمئنة وغالبا ما تكون ضحية الابتزاز هي المرأة، فالمرأة باتت المجال الخصب الذي يغذي هذه الجريمة وخاصة ان المرأة تتمتع بالكيان العاطفي الذي يجعلها ترضخ للضغوط والتهديدات التي يقوم بها المبتز.

ثالثا- يمكن ان نعرف الابتزاز الإلكتروني بانه أداة الضغط التي يمارسها شخص المبتز على ضحيته والتي ينبغي من خلالها تحقيق غرض مادي أم معنوي وذلك بتهديده بشكل مباشر أو غير مباشر وسواء كان التهديد محققا أم غير محقق

رابعا- تختلف صور وأنواع الابتزاز بحسب طريقة وهدف المبتز وغالبا ما يبتغي مرتكب هذا النوع من الابتزاز إلى الاستفادة ماديا أو معنويا من الضحية حيث يحاول ابتزاز المرأة

[1] **شريف حسين، الجريمة الإلكترونية معرفة وتفويض الجوانب الخطرة من التكنولوجيا، الاقتصاد والتجارة، العدد654، مصر، 2019،ص34.**

ماليا أو جسديا فاذا لم تقم بتنفيذ ما أمرها به أو لم تخضع لرغباته فأنها تجد نفسها تحت خطر محدق في حالة ما اذا قام المبتز بتنفيذ تهديده حيث يقوم المبتز بتشويه سمعتها عن طريق النشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي

خامسا- هناك الكثير من الصعوبات التي واجهت الإدارة مع تطور جريمة الابتزاز الإلكتروني ومن هذه الصعوبة هو عدم وجود تشريعات تكافح هذا النوع من الجرائم خلال نصوص عقابية فعالة ومما يتأسف له فقر التشريعات القانونية العراقية حيث لا يوجد للان قانون خاص يكافح هذه الجريمة مما جعل هناك صعوبة كبيرة تواجهها الإدارة عند مكافحتها الابتزاز الإلكتروني اذ انه لا بد من وجود تشريع فعال لمواجهة الانتهاكات التي يتعرض لها الشخص بشكل عام والمرأة بشكل خاص

سادسا- كما ان محاولة الإدارة في التصدي للابتزاز الإلكتروني يقابلها صعوبة تكمن في الإجراءات التي يمكن ان تتبعها الإدارة عندما تحاول القضاء على جريمة الابتزاز الإلكتروني مثل الكشف عنها والتفتيش والتحقيق حيث أثارت الجرائم المعلوماتية بشكل عام وجريمة الابتزاز الإلكتروني بشكل خاص صعوبة تتعلق في عدم كفاية قواعد الإجراءات الجزائية الخاصة بملاحقة الجريمة ومحاكمة مرتكبها والكشف عن هويته حيث اثبت الواقع العملي ضرورة وجود إجراءات خاصة في مجال جرائم الابتزاز

التوصيات

اولا- لقد أصبحت جريمة الابتزاز الإلكتروني في الوقت الحالي يستلزم تدخلا تشريعيا لأنتشال المجتمع من السقوط في حافة الهاوية وفي هذه الأيام باتت الجرائم الإلكترونية خاصة جريمة الابتزاز الإلكتروني ترتكب جهارا وتضاعفت أعداد ضحايا تلك الجريمة وخصوصا من النساء في ظل قصور وضعف النصوص العقابية ولا يقف الأمر على تعرض المرأة فقط للابتزاز وإنما امتدت نتائجه لتهدم بيوتا وتدمر حياة ومستقبلا.

ثانيا- عدم وجود مراكز متخصصة داخل أقسام الأمن والشرطة من اجل الاستجابة السريعة للشكاوي المتقدمة وعدم تجاهلها وذلك لحساسية الضحية وكون المرأة تكون والحالة هذه تحت ضغط نفسي شديد لذا لابد من وجود أشخاص مهنيين مع التأكيد على التعامل بسرية مع الضحايا دون تعريض حياتهم للخطر و تفعيل المسائلة القانونية والبحث والتقصي عن الجاني من قبل أفراد الشرطة الضحية مع الحرص من قبل الجهات الأمنية في تقصي الجرائم أيًا كان نوعها حيث ان ذلك سيساعد المجني عليها من اللجوء القانون بشكل مباشر في حال تعرضها للابتزاز

ثالثا- يجب على رجال الإدارة التعريف بالقوانين والتشريعات التي تعاقب الابتزاز مع إعطاءهم كافة الصلاحيات القانونية والحماية القانونية الكافية وخاصة في القضايا التي تتعلق بحياة المرأة وسمعتها مع الحفاظ على سرية هوية الضحية لاسيما اذا اقترن الموضوع بالتبليغ عن الجرائم الخطيرة والإبلاغ عن المجرمين والمساعدة في القبض عليهم. كما يجب العمل على تعميم الأرقام المجانية للشرطة من قبل الدولة في جميع المؤسسات كما يجب العمل على تأسيس آلية عمل تحت أشراف وزارة الداخلية مهمتها إلقاء القبض على المبتزين بالتعاون مع وزارة الاتصالات وكذلك العمل مع كافة الجهات ذات العلاقة

رابعا- لا بد من ان يكون للإدارة دورا في زيادة الوعي عند المجتمع بشكل عام والأسرة العراقية بشكل خاص حيث لا بد من تفعيل دور الأسرة العراقية من خلال إعطاء المساحة التي تسمح لأفراد الأسرة بالحديث عن المشاكل التي قد تتعرض لها المرأة دون التخوف

من أسرتها أو شعورها بعد الثقة الذي يجعلها فريسه سهلة للجاني كما يجب تكثيف الدور الإعلامي في التصدي لجريمة الابتزاز الإلكتروني من خلال البرامج التوعوية الإعلامية المختلفة التي تعمل على نشر الوعي حول مخاطر هذه الجريمة مع زيادة الوعي حول مخاطر هذه الجريمة وتبصير أفراد المجتمع بخطورة المبتز وأساليبه المختلفة وطرق التعامل معهم كي لا يكونوا غرضا سهلا للمبتز مع تعريفهم بكيفيه الإبلاغ عنهم

خامسا - على الإدارة العمل على حث الجامعات والمراكز البحثية العربية والدراسة في الجرائم المعلوماتية ومحاولة عقد المؤتمرات التثقيفية ومحاولة نشر الوعي الاجتماعي داخل صفوف الطلبة سواء في المدارس والجامعات

المصادر

أولا – الكتب

1-اسامة فرج الله، الحماية الجنائية للمصنفات الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة ، 2016.
2-جمال عبد الباقي ، القانون الجنائي والتكنولوجيا الحديثة ، الكتاب الأول ،دار النهضة العربية ،القاهرة و 1992.
3-سارة محمد، المسؤولية الجزائية عن التهديد عبر الوسائل الإلكترونية ،رسالة ماجستير ، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن ، 2020.
4-شريف حسين، الجريمة الإلكترونية معرفة وتفويض الجوانب الخطرة من التكنولوجيا ، الاقتصاد والتجارة ، العدد654، مصر، 2019.
5- -فايز عبدالله ، الابتزاز المفهوم والأسباب، جامعة الملك سعود، الرياض، 2011.
6-كمال عبد السميع،الجوانب الاجرائية للجريمة الإلكترونية في مرحلة التحقيق الابتدائي ، دار الجامعة الجديدة، مصر، الاسكندرية .
7-محمد عبدالله ، جرائم الكمبيوتر، منشأة المعارف، الاسكندرية ، 2006.
8-محمد علي العريان، الجرائم المعلوماتية، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية و 2004.
9-عبد الغني جاد ، دور الدليل الإلكتروني في الإثبات الجنائي و دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2019.
10-يوسف خليل و الجرائم الإلكترونية في التشريع الفلسطيني، رسالة ماجستير، الجامعة السالمية، غزة ، 2013.

ثانيا- الرسائل والاطاريح

1-سارة محمد، المسؤولية الجزائية عن التهديد عبر الوسائل الإلكترونية ،رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن ، 2020.
2-مصطفى خالد، جريمة الابتزاز الإلكتروني في القانون الاردني ، رسالة ماجستير ، جامعة اهل البيت، الاردن ، 2019.
3-حسين عباس، نحو اختصاص محكمة الكترونية خاصة بالجرائم المعلوماتية ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية،2018

ثالثا-البحوث والدراسات

1-مريم عرب ، جريمة التهديد والابتزاز الإلكتروني ، مجلة الدراسات القانونية ، المجلد السابع ، العدد الأول، 2021.
2-ممدوح رشيد ، الحماية الجنائية للمجنى عليها من الابتزاز ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، العدد 23، العدد70،الرياض، 2017.

3-هديل سعد، جريمة الابتزاز الإلكتروني للنساء، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد العاشر العدد 2، جامعة الانبار، كلية القانون والعلوم السياسية، 2017.
4-عبيد صالح ، سياسة المشرع الإماراتي لمواجهة الجرائم الإلكترونية ، بحث منشور في مجلة الفكر ، العدد 95، 2015.
5-يوسف العفيفي، الجرائم الإلكترونية في التشريع الفلسطيني ، دراسة تحليلية مقارنة ، مجلة البحوث الفقهية، العدد 36، 2021.

رابعا- القوانين

1- قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969
2- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات العماني رقم 12 لسنة 2011.
3- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 5 لسنة 2012.

The Administration And Its Effective Role In Protecting Women From The Danger Of Electronic Blackmail In Iraq

Dr. Rasha Abdullah Abdul Hassan
Al-Nahrain University / College of Law
rasha.a@law.nahrainuniv.edu.iq

Abstract:

It has become clear and known that cybercrimes، as they are called nowadays، have evolved with the development of technological life، and just as this matter has its various advantages، it also has countless disadvantages. One of these disadvantages is the crime of electronic blackmail، which appeared with the advent of technology without any deterrent to it. The world has become Al-Kabir is a small village where anyone can obtain information at any time he wants. As a result، some weak-minded people have found their goal in exploiting different groups in order to achieve cheap goals that work on financial، sexual، or moral blackmail، causing great damage to the person of the victim، his family in particular، and society in general. In general، especially women، who have become the victim of this crime، therefore، an end must be put to this crime، which has become a tool that threatens the family and social entity from all moral، economic، and psychological aspects. In this research، we will discuss this crime، its types and causes، and the effective role of the administration to get rid of the crime or reduce it.

Keywords: blackmail، women، crime، management، response.

الرئيس الأمريكيّ ليندون جونسون بين طموحه السياسيّ ونهجه الاجتماعيّ (أعمال الشغب في واتس عام1965 انموذجا)

م.د. مريم عبدعلي حمدان
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية / الجامعة المستنصرية
Marym.abd.ali@uomustansiriah.ed

مستخلص البحث:
حأول ليندون جونسون عندما تسلم الرئاسة بعد أغتيال الرئيس جون اف كينيدي 1963 تحقيق الرؤية الاجتماعية التي تركها سلفه وراءه، وفي الوقت نفسه استغلال الفرصة الفريدة لتأسيس سياساته الخاصة وكسب رضا الأمريكيين، بدءاً من إقرار قانون الحقوق المدنية لعام 1964، لكن السعي المتزايد ونضال الأمريكيين من أجل كسب حقوقهم المدنية، فضلا عن تأثير مارتن لوثر كينغ أيقظ ضمائر السياسيين من أجل قبول المزيد من تشريعات الحقوق المدنية، والتي بلغت ذروتها بإقرار قانون حق التصويت في 6 أب 1965. على الرغم من مشاعر التفاؤل بعد أقرار القانون في عهد جونسون إلا أن الأمر بدأ في التحول، فبعد خمسة أيام اندلعت أعمال الشغب في واتس من قبل الأمريكيين الأفارقة الذين يعانون من الفقر المزمن في الولايات المتحدة الأمريكية، ولعل لوس أنجلوس كانت أحدى هذه الولايات التي عانى سكانها من الأقليات من التفرقة العنصرية على الصعيد الاجتماعي والعرقي، وكانت النتيجة الكشف عن فشل نهج جونسون في الجانب الاجتماعي والعرقي، وبدلاً من أن يتمكن من تقديم حلول سهلة، بدء عصر من التشدد ضد الأمريكيين الأفارقة بسبب رد الفعل العنيف من قبل البيض.

الكلمات المفتاحية: جونسون، واتس، شغب، العنصرية، أمريكا

المقدمة: -

عندما تسلّم ليندون جونسون مقاليد السلطة التنفيذية في البيت الأبيض في عام 1963، كان قد ورث مهمة قوية تميزت بالخطورة على أرض الواقع من سلفه الرئيس الأمريكي جون إف كينيدي، فقد منحته الفرصة مستوى من الدعم على الصعيد الوطني، لكنه في الوقت نفسه واجه مصير لا مفر منه في عدم القدرة على الوفاء بالجانب السياسي والاجتماعي والمطالب العرقية للأقليات في أمريكا بشكل كامل ذلك الإرث الذي بدأه كينيدي لان مهمة اتباع رمز سياسي مثله محفوفة بالمخاطر بطبيعتها. لم تكن أعمال الشغب في واتس والتي هي جزء من الحركات المطالبة بإلغاء التمييز العنصري ضد الأقليات مجرد أحداث عشوائية على العكس من ذلك، فقد ساعدت في تسليط الضوء على مجموعة من الحسابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاطئة للرئيس جونسون التي أدت إلى الكارثة. قسم البحث إلى ثلاث محاور، تناول المحور الأول (البرنامج السياسي للرئيس ليندون جونسون في أنتخابات 1964) والتي أنعكست على خططه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لامست وضع الأمريكيين الأفارقة، أما المحور الثاني حمل عنوان (ليندون جونسون والسعي لقانون حق التصويت للأمريكيين الأفارقة) الذي كان من المفترض أن يمثل أنتصارا للرئيس جونسون لولا حوادث التمرد في لوس أنجلوس، وهذا ما سنتطرق له في المحور الثالث والأخير والمعنون (أحداث الشغب في لوس أنجلوس حي واتس 1965) معللين الأسباب وابرز النتائج التي خلفت هذه الأحداث والتي أثرت سلبا على طروحات الرئيس وبرنامجه السياسي والاجتماعي.

أولا: أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في تشخيص أسباب الحراك الشعبي في واتس وتحديد العوامل التي أسهمت في ممارسة العنف العنصري المتبادل بين الحكومة المحلية في لوس أنجلوس والشرطة والأمريكيين الأفارقة الذين عانوا من الفقر وضعف التوعية والتعليم وانعدام الأمن والاستقرار.

ثانيا: هدف البحث

هدف الدراسة يشير إلى فهم المشاكل التي واجهت جونسون منذ أغتيال الرئيس كيندي وحتى أعمال الشغب في لوس أنجلوس حي واتس التي رافقها أعمال عنف للحصول على أجابة ملموسة هل أن برامج الرئيس السياسية والاجتماعية وخططه الإصلاحية كفيلة في القضاء على العنصرية المجتمعية بين البيض والسود.

ثالثا: إشكالية البحث

تكمن إشكالية البحث في كيفية ربط ليندون جونسون نفسه بشكل وثيق بمرحلة جون ف. كينيدي من أجل كسب ثقة الشعب الأمريكي كوسيلة لتحقيق أهدافه السياسية وبهذا فهو اتبع نهج الميكافيلية في السياسية المعاصرة دون الأيمان بالقضية والمبدأ الذي دعى له، وهو حال أكثر الساسة في هذا الزمان.، ولعل نهجه الاجتماعي في كسب فئة حقوق الأمريكيين الأفارقة من خلال منحهم حقوقهم المدنية كانت من أبرز أهدافه لتحقيق غايته السياسية لكسب فئات الشعب الأمريكي.

رابعا: منهجية البحث

أعتمدت الدراسة على منهج البحث التأريخي الذي يعتمد على استقراء الأحداث وتحليلها لفهم تداعيات جزء مهم من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية في ستينات القرن العشرين والخاص بتوتر العلاقات العرقية في عهد الرئيس ليندون جونسون، لاسيما ان هذه المنطق الجزئي والمتمثل في الاضطهاد العرقي لايزال يلعب دوراً محورياً ما بين الحزبين الجمهورين الذين يؤيدون المنطق العنصري وان كانت مغلفة و الحزب الديمقراطي الذى يعارض تلك التصورات وان كانت صورية بمعزل عن ارض الواقع.

المحور الأول

(البرنامج السياسي للرئيس ليندون لجونسون في انتخابات 1964)

-أرث جون أف كيندي السياسي:

خلال الفترة التي قضاها كرئيس، كان جون.أف. كينيدي قادرا على إثارة حالة من الشعور بالتفاؤل لدى الشعب الأمريكي حول الإمكانيات المتاحة للبلاد للتحرك إلى الأمام على طريق التقدم لاسيما انه أول رئيس أمريكي من الكاثوليك الذين هم الأقلية المسيحية في أمريكا مقارنة مع البروتستانت، وهذا ما خلق التفاؤل لدى الأقليات والشرائح المتنوعة بأن التغيرات ممكن تحقيقها، واقتنع الأمريكيين بهذه الآمال والوعود بسبب تأكيده على خلق حياة أفضل لجميع الشرائح المتنوعة الأعراق، ومنح الأقليات الأمريكية أملاً جديداً [1] العديد من الأمريكيين كانوا يقدسون كينيدي باعتباره بطلاً سياسيا أستطاع إدخال أمريكا إلى حقبة جديدة من المجد الدولي، أما ليندون جونسون فقد تزعم أغلبية مجلس الشيوخ في عام 1955، وترشح عن الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية عام

[1] **Doris Kearns Goodwin، Lyndon Johnson and the American Dream (New York: St. Martin's Griffin، 1976)، p.170.**

1960، ولم ينجح فيها، ولكن تم اختياره من قبل جون كينيدي عن ولاية ماساتشوستش ليكون نائبه في سباق الانتخابات الأمريكية عام ١٩٦٠ وفاز الاثنان، وأدى جونسون اليمين كنائب للرئيس في 20 كانون الثاني 1961حتى 22 تشرين الثاني 1963، وخلف جونسون كنيدي رئيسا بعد اغتيال الأخير الذي أدى إلى خلق حالة من الفوضى والشعور باليأس، هذا الواقع وضع ليندون جونسون في موقف محرج فلم يكن من الواضح كيف سيكون رد فعل الجمهور عليه، لذلك كان الأخير حذراً للغاية بشأن الطريقة التي سيُنظر بها الشعب الأمريكي إليه قائلا في أحدى خطاباته : "لقد أصبحت رئيسا لكن بالنسبة لملايين الأمريكيين لا أزال غير شرعي،...." [1] ربط ليندون جونسون نفسه بشكل وثيق بمرحلة جون ف. كينيدي من أجل كسب ثقة الشعب الأمريكي، وفي الخطاب الذي ألقاه أمام الكونجرس في 27 تشرين الثاني 1963 استحضر كينيدي كوسيلة لتحقيق أهدافه السياسية ونهجه الاجتماعي فيما بعد، قائلًا : "....لا يمكن لخطاب التأبين أن يكرّم ذكرى الرئيس كينيدي بشكل أكثر من إقرار مشروع قانون الحقوق المدنية الذي ناضل من أجله لفترة طويلة." [2]

ـالانتخابات الرئاسية عام 1964:

بدء جونسون بتنفيذ خطط ونهج الرئيس السابق للتحضير إلى أنتخابات 1964 وأعلن استمراره ببرنامجه السياسي، وبدأ بالحرب على الفقر وأعلن خطته خلال خطاب حالة الاتحاد عام 1964، قائلا: "هذه الإدارة اليوم، تعلن الحرب غير المشروطة على الفقر في أمريكا... هدفنا ليس فقط تخفيف أعراض الفقر، بل علاجه قبل كل شي..."، أن الوفرة الاقتصادية التي كانت تتمتع بها الولايات المتحدة في عهده كانت كفيلة بجعل الأغنياء أكثر ثراءً، وجعل البلاد أكثر ازدهارا، لذلك طلب بذل الجهود من أجل تحسين الاقتصاد وسعى إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية من خلال دعم الحقوق المدنية للأقليات وتنفيذ برنامج التخفيض الضريبي وبناء المنازل والمدارس و المكتبات والمستشفيات [3].

أن تخفيض الضرائب الذي أقره كينيدي واتبع خطاه جونسون، والحرب على الفقر والحقوق المدنية كان بمثابة الخطوة المهمة لتحقيق أهدافه السياسية الطموحة، وإقناع الجمهور برؤيته، التي ذهبت إلى أبعد من رؤية كينيدي، من اجل حسم نتيجة انتخابات عام 1964 لصالحه سعيا منه لوضع بصمته الشخصية على تاريخ الولايات المتحدة من اجل انتخابه رئيسًا للفترة والولاية القادمة [4] لقد قام جونسون بعمل ذكي عندما ربط نفسه بجون كينيدي، لان السعي للانتخابات بمفرده دون انجازات سلفه سيتطلب منه الكثير من العمل لنيل ثقة الشعب الأمريكي من أجل أقناعهم بدوافعه وأهدافه السياسية ولحسن حظه فإن الشعب الأمريكي صوت له بالموافقة على انتخابه رئيسًا بأغلبية غير مسبوقة، ونتيجة هذا النصر الانتخابي تم اضفاء الشرعية على طموحاته الرئاسية في إدارة الشؤون البلاد وتأمين خططه الاصلاحية والاجتماعية [5]

---

[1] Robert Dallek، Lyndon B. Johnson: Portrait of a President (Oxford University Press، 2004)، p.145.
[2] Robert Dallek، op.cit p.146.
[3] Ibid، p.169.
[4] Joseph A. Califano، The Triumph and Tragedy of Lyndon Johnson: The White House Years،(College Station: Texas A&M University Press، 2000)، 11.
[5] Robert Dallek، op.cit، p.145.

من اهم الخطابات التي ألقاه جونسون كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية كان في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٦٥بعد أن أدى اليمين الدستوريّ لأول مرة بصفته الرئيس المنتخب بصورة شرعيّة، تحدث عن مصير جيل يسعى إلى التغيير الاجتماعيّ وقال : " لكل جيل قدر، بالنسبة للبعض التاريخ هو الذي يقرر هذا، يجب أن يكون الخيار خيارنا... لأن عصرنا هو عصر التغيير السريع والتغيير يجب أن يكون رائع...."، تفكيره في التغيير لم يكن مجرد حلم، بل كان حقيقة حتمية لان الأمريكيين كانوا بحاجة إلى تبني نهج التغير، بدلاً من محاربته بعد تصاعد دعوات تطهير الديمقراطية الأميركية كما فعل الآباء المؤسسون. [1]

فترة رئاسة ليندون جونسون الأولى: (1965)

سعى الرئيس خلال فترة رئاسته الأولى إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي و ناشد الأمريكيين إلا يهدروا الفرص من أجل تحقيق هذا الهدف من خلال جمع شرائح المجتمع الأمريكي وحل المشاكل الاجتماعية، لان النمو في المجال الاقتصادي يسهم في التقدم بالمجال الاجتماعي أيضا، وادرك ان عام 1965 قد يكون فرصته لتحسين وضع البلاد في ظل الازدهار الاقتصادي، حيث اضطر جونسون إلى الإسراع في تنفيذ مخططاته الإصلاحية لان التطورات والتحولات الاقتصادية تساهم في أحداث تحولات اجتماعية كبيرة ومؤثرة، واضطر جونسون إلى العمل بسرعة ليس فقط للحفاظ على دعم السكان البيض، ولكن أيضًا بسبب رد فعل الأمريكيين الأفارقة أيضاً الذين يمكن أن يثوروا في أي وقت مطالبين الرئيس الجديد بتغيير أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق مزيد من التشريعات الجديدة [2]. كان الرئيس يدرك أن الأمريكيين الذين هم من أصول أفريقية لم يعرفوا سوى القمع في هذا البلد، هذه الحقائق وضعت ليندون جونسون في موقف صعب للغاية، لذلك حاول سن تغييرات اجتماعية لم تشهدها البلاد منذ بداية القرن التاسع عشرة وبما أن التوتر العنصري كان له لهجة جنوبية بسبب تركز الأمريكيين الأفارقة في الجنوب بصورة أكثر من الشمال، فقد أعطت أصول ليندون جونسون والتي هي من تكساس الكثير من الخبرة ومعرفة واسعة بطبيعة الإشكالية والمشاكل العنصرية التي طالما أرقت الشعب الأمريكي لاسيما في مناطق وولايات الجنوب [3]

سعى جونسون إلى الاستعانة بقادة الحقوق المدنية الذين يمكن أن يثق بهم، من أجل حل المشاكل التي تعاني منها هذه الفئة أمثال أ. فيليب راندولف، ويتني يونغ وروي ويلكنز، لكنهم واجهوا أيضًا مشكلة فريدة كون أي مظاهرات من قبل الأمريكيين الأفارقة يتم قمعها من قبل الرئيس، وخير دليل على ذلك ما فعله مع جيمس فارمر رئيس منظمة مؤتمر المساواة الوطنية (CORE) صديقه المقرب الذي أتهمه بتنظيم المظاهرات وتورط منظمته فيها لذلك حذر بشكل قاطع عن تنظيم المظاهرات في الشوارع وهنا نجد ان بعض قادة الحقوق المدنية لم يظهروا ولائهم لجونسون بسبب مواقفه تجاه السعي لنيل مطالبهم ورفضه تنظيم المظاهرات. [4] ومن بين القضايا الأهم في هذه التشريعات الأخرى تمثلت في قانون حق التصويت الذي عالج مشكلة التمييز ضد الناخبين السود، وكانت مثل هذه

---

[1] Ibid، p.146.; Lyndon Johnson، Inaugural Address، January 20، 1965. Available at http://www.lbjlib.utexas.edu/johnson/inauguration/index.shtm.
[2] Robert Dallek، op.cit، p.169.
[3] Joseph A. Califano، Ibid،p. 11.
[4] Robert Dallek، op.cit، p.145.

القوانين لا تزال مثيرة للجدل للغاية بسبب صعوبة تمريرها عبر الكونغرس الأمريكي ومعارضة النواب الجنوبين لها. [1] نستنتج مما سبق،أن ليندون جونسون كان في ذروة نشاطه السياسي بدءاً من كانون الثاني 1965، بعد أن حصل على أصوات الأمريكيين في انتخابات 1964، وعلى الرغم من أنه كان يدير الوضع المتصاعد في فيتنام، وكذلك الحرب على الفقر، إلا انه سعى إلى تمرير كافة أنواع التشريعات الاجتماعية والتي هي مطالب اجتماعية تحتاج إلى قوانين وتشريعات صادرة من هيئات تشريعية للبلاد والمتمثلة في الكونغرس بمجلسيها النواب والشيوخ لأحداث تغيير حقيقي على أرض الواقع.

المحور الثاني: ليندون جونسون والسعي لقانون حق التصويت للأمريكيين الأفارقة

-البرنامج السياسي:

بحلول عام 1965 بدأت التغييرات التي أحدثها قانون الحقوق المدنية لعام 1964 بالظهور إلى حيز الوجود وأصبحت قابلة للتنفيذ، ولكن كانت هنالك حاجة إلى سن المزيد من التشريعات من أجل معالجة الثغرات القانونية الأخرى، وأكثر قوانين الحقوق المدنية التي سعى إليها الأمريكيين الأفارقة هو إقرار قانون حق التصويت على الرغم من أن القانون الأخير ساعد على تعزيز التكامل والحد من هذه الإشكالية، إلا انه لم يعالج مشكلة حق التسجيل للتصويت من جذورها وبقيت معرضة للكثير من العوائق و العراقيل كانت أحداها متمثلة في ماهية مفهوم (الأمية)التي كانت منتشرة عند الأفارقة بكثرة، وهذا يتطلب معالجة من قبل الكونغرس، وهذا ما لم يكن بالأمر الهين والسهل نظراً لطبيعة عمل تلك المؤسسات من الأساس بسبب شرط محو الأمية، وحل المشكلة يكمن في مشروع قانون حق التصويت، لان الحصول عليه من خلال الكونغرس لم يكن بالأمر السهل [2].أيقن ليندون جونسون أن عليه توخي الحذر بشأن إغضاب أعضاء مجلس الشيوخ الجنوبيين، لكي لا يعرض برامجه السياسية والاجتماعية في بداية تسلمه السلطة إلى الخطر، وابلغ مارتن لوثر كينغ [3] بالأمر عندما التقى به، وكان يحتاج إلى وسيلة

---

[1] Nicholas Katzenbach، Some of It Was Fun: Working with RFK and LBJ (New York: W. W.Norton & Company، 2008)،p.155.

[2] Nicholas Katzenbach، op.cit،158.

[3]مارتن لوثركينغ: وهو أبرز قادة حركة الحقوق المدنية، والمدافع الأول عن عن اللاعنف كوسيلة للتغيير الاجتماعي، ولد في الخامس عشر من كانون الثاني سنة 1929 في أتلانتا، وهو حفيد القس وليامز راعي كنيسة جورجيا، تخرج من كلية موهاوس للعلوم، ودرس اللاهوتية في جامعة بوسطن بولاية بنسلفانية، استلهم من إستراتيجية المهاتماغاندي اللاعنفية كوسلة للتغيير الاجتماعي، تزوج من كوريتاسكوت، وجعل على شهادة الدكتوراه في اللاهوت عام 1950، كانت أولى مشاركاته ضد الفصل العنصري في مونتغمري، فقد أسس جمعية تحسين مونتغمري، واكتسب شهرة وطنية بعد نجاح المقاطعة، أسس مؤتمر القيادة المسيحية، وذهب بجولة إلى الهند لفهم إستراتيجيات اللاعنف التي تبناها غاندي، شارك في موجة من الاحتجاجات والاعتصامات التي أدت إلى تشكيل حركات الحرية، حصل على جائزة نوبل للسلام عام 1963، جنباً إلى جنب مع عدة جوائز للسلام في أوسلو، وجهت لهُ انتقادات من قبل دعاة العنف في الحركة، مما سبب في انقسامات القوة السوداء، كما تقاعدت جملات مكتب التحقيقات (FBI) ضده خلال عام 1967، وفي اليوم الرابع من نيسان عام 1968 أعلن عن اغتياله في ممفيس بولاية تنيسي، وأصبح رمزاً لنضال الأميركيين الفارقة، لمزيد من التفاصيل ينظر:

Lerone Bennett، What Manner of Man: A Biography of Martin Luther King Jr، (Chicago: Johnson Publishing company، 1989)، pp. 5-16; Christine King Farns، My Bither Martin: A sister Remembers Luthering، Jr. (New york: Simon and Schuster، 2003)، pp. 183-190.

[3] Stewart Burns، ed.، op.cit، 43.

[3] Mills، J. Thornton، Op.cit، pp. 808.

لجعل قانون حق التصويت ذو أهمية سياسية وكان مارتن لوثر هو المحفز الذي أثار هذا الموضوع حيث قاد مجموعة سلمية من المتظاهرين السود من سلمى ألاباما في مظاهرات سلمية سعياً للحصول على حقهم العادل في التصويت، وعلى الرغم من الطبيعة السلمية للاحتجاج، إلا أنها قوبلت برد فعل عنيف من قبل الشرطة وحظيت الأحداث بتغطية تلفزيونية على المستوى الولايات المتحدة الأمريكية، الأمريكيين الأفارقة في جميع أنحاء البلاد كانوا غاضبين، ونظم إليهم بعض البيض الأمريكان لانهم مجموعة مسالمة من المواطنين سعوا إلى ممارسة حقوقهم المشروعة كونهم أصبحوا مواطنين أمريكان لهم حق التصويت، وعوملوا من قبل الشرطة بهذه الطريقة الهمجية ولم يعد بإمكان العديد من الأمريكيين البيض بما في ذلك أعضاء الكونجرس، أن يتجاهلوا الحاجة إلى تحقيق تقدم عاجل في حق التصويت. [1]نجح النهج السلمي الذي ركز عليه مارتن لوثر في مظاهرات سلمى المطالبة بإقرار الحقوق أن لفت أنتباه الأمة بأكملها، وكان على جونسون أقناع الأمة بالحاجة إلى تشريع قانون التصويت ووصف أحداث "الأحد الدامي" في تصريح له في الصحافة قائلا: "ما حدث في سلمى كان مأساة أمريكية ومن الخطأ ممارسة العنف ضد مواطنون مسالمون في شوارع مدينتهم ومن الخطأ حرمان الأمريكيين من حق للتصويت، ومن الخطأ حرمان أي شخص من المساواة الكاملة بسبب لون الجلد..." [2].لم يكن هناك أي ظلال على كلمات جونسون فحرمان المواطن من حق التصويت يفقده صفة المواطنة الأمريكية، وفي تصريح أخر له للصحافة في 4 شباط 1965، قال جونسون: " أود أن القول يجب أن يشعر الأمريكيون بالحزن عندما يُحرم أميركي وأحد من حقه في التصويت، لان فقدان هذا الحق لأي مواطن يقيد حرية كل مواطن أمريكي...، لماذا يجب علينا جميعًا أن نهتم بالجهود التي يبذلها الأمريكيين في سلمى للتسجيل للتصويت في ألاباما... لان حقوق التصويت الآن أصبحت قضية وطنية لجميع الأمريكيين..."[3].

-السعي لتشريع قانون حقوق التصويت:

أدرك جونسون أنه يجب اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ مشروع قانون حق التصويت الذي تعهد بإرساله إلى الكونغرس والذي سيزيل القيود المفروضة على التصويت بشكل عام علي الانتخابات - الفيدرالية والمحلية والتي حرم بموجبها أغلب الأمريكيين الأفارقة من هذا الحق، ولعل مشروع القانون هذا سيضع معيارًا بسيطًا وموحدًا يوفر للمواطنين تسجيلهم من قبل المسؤولين في حكومة الولايات المتحدة، وإذا رفض المسؤولين اتباع القانون تقدم الدعاوى القضائية بحقهم، ومن الواضح أن جونسون كان مصراً على تمهيد الطريق أمام الناخبين لممارسة حقهم في التصويت دون أي تدخل. [4]

بعض الأصوات من الولايات الجنوبية اختلفوا مع الرئيس في مسألة السماح للأمريكيين من أصل أفريقي بالتصويت، وعدوا هذا الأمر تدخل في شؤون الحكومات الفيدرالية واستحضروا زمن التدخل الفيدرالي في سلطة الولاية وذكريات الأوقات المظلمة من الحرب الأهلية ومع ذلك، عرض الرئيس جونسون على المدافعين عن حقوق هذه الولايات

(1) Martin Luther King، Jr.، The Autobiography of Martin Luther King، Jr.، Clayborne Carson (ed.) (New York: Warner Books، 1988)، p،270
(2) Ibid، p.271-272.
(3) Nick Kotz، Judgment Days: Lyndon Johnson، Martin Luther King، Jr.، and the Laws the Changed America، (New York: Mariner Books، 2005)،p. 307.
(4) Ibid، p.309.

حلاً قائلاً: "إلى أولئك الذين يسعون إلى تجنب اتخاذ إجراء من قبل الحكومة الوطنية في حياة المجتمعات الخاصة بهم، الذين يريدون ويسعون للحفاظ على السيطرة المحلية البحتة في الانتخابات، الجواب بسيط: افتحوا مراكز الاقتراع الخاصة بكم أمام جميع أبناء شعبكم وأسمحوا للرجال والنساء للتسجيل والتصويت مهما كان لون بشرتهم، فحقوق المواطنة مكفولة لكل مواطن في هذه الأرض."، لم يشاء الرئيس خوض معركة مع الجنوبيون من أجل حقوق الولايات لاسيما ان تلك الولايات مثل تكساس و فلوريدا وكاليفورينا والتي كانت ولايات غنية وتلعب دور كبيراً على الساحة السياسية لأمريكا، لكنه كان يريد حل القضية بهدوء لان هذه القضية بالذات لا تشكل تحديا لاستقلالهم ولم تكن سوى مسألة أخلاقية، وبالتالي لا ينبغي أن تكون هناك حاجة للاحتجاج على مثل هذه الحقوق. [1]

يبدو أن مناشدات جونسون للجنوبيين كان لها تأثير إيجابي عليهم فبحلول أذار عام 1965، بدأت مواقفهم تتغير ووفقًا لمذكرة بتاريخ 4 أذار 1965 إلى مساعد البيت الأبيض مارفن واتسون، تحدث فيها عضو الكونغرس الجنوبي راسل لونج بدعم مشروع قانون حقوق التصويت، وقال إنهم يخططون للحصول على (11) صوت من أصل (22) صوت جنوبيًا لدعم مشروع القانون، وسيكون تجمع حزبيا جنوبيا لهذه الأصوات الـ 11 على أمل إحباط أي محاولة لعرقلة القانون، وهذا يدل على أن العنصرية في الجنوب بدأت تضعف، على الأقل على مستوى أعضاء الكونغرس [2]

-خطاب جونسون في حفل تخرج جامعة هوارد:

طرح ليندون جونسون في خطابه الذي ألقاه في 2 آذار1965 في تخرج جامعة هوارد قبل شهرين من مشروع القانون موقفًا واثقًا جدًا من قانون حقوق التصويت وأعاد جملته الشهيرة "سوف نتغلب" لأنه كان يعلم أن الأمريكيين الأفارقة كانوا أمة محرومة من الحرية بسبب الكراهية، لكنه كان يسعى إلى التغيير لان إقرار قانون حق التصويت سيعني الكثير فيما يتعلق بتأمين حق الأمريكيين من أصل أفريقي في التصويت، لكنه كان يمثل بداية جديدة لأمريكا باعتبارها دولة الجميع لان الحرية هي الحق في المشاركة بشكل كامل وعلى قدم المساواة في جميع الحقوق.[3] وقف ليندون جونسون أمام الكونجرس في 15 أذار 1965 وقرر اطلاق مناشدات لحقوق الإنسان وذكر أحداث وذكريات الحرب الثورية الأمريكية ضد مملكة بريطانيا العظمى وقال في كلمته : "في بعض الأحيان يلتقي التاريخ والقدر في وقت وأحد ومكان وأحد ليشكل نقطة تحول في بحث الإنسان الذي لا ينتهي عن الحرية....، فما حدث في ليكسينغتون قبل قرن من الزمان مشابه لما حدث الأسبوع الماضي في سلمى، ألاباما..." [4] وصف مارتن لوثر كلمة الرئيس بانها وأحدة من أكثر الكلمات بلاغة ووضوحًا مدركا أهمية هذا التكتيك قائلاً: "متى أعلن الرئيس جونسون أن أحداث سلمى، ألاباما، انضمت إلى التاريخ الأمريكي ليكسينغتون، لم يكرّم

---

[1] Lyndon Johnson، Speech to Congress، March 15، 1965، http://www.lbjlib.utexas.edu/johnson/archives.hom/speeches.hom/650315.as p.12

[2] Lyndon Johnson، "Commencement Address at Howard University: "To Fulfill These Rights،" Available at: http://www.lbjlib.utexas.edu/johnson/archives.hom/speeches.hom/650604.as، p. 24

[3] Ibid، p26.

[4] Lyndon Johnson، "Remarks in the Capitol Rotunda at the Signing of the Voting Rights Act،" August، 6، 1965، Available at: http://www.lbjlib.utexas.edu/johnson/archives.hom/speeches.hom/650806.asp

زنوجنا المحاصرين فحسب، وإنما كرم الغالبية العظمى من الأمة زنوج وبيض، النصر في سلمى تتم كتابته الآن في الكونجرس وبعد فترة قصيرة، سيكون هناك أكثر من مليون زنجي من الناخبون الجدد،....،نحن على أمل إعطاء التصويت لأولئك الذين حرموا منه لفترة طويلة.."[1]. تناول ليندون جونسون في خطاباته استراتيجية الانتقال إلى المرحلة التالية من اجل الكفاح للوصول إلى المساواة والحقوق المدنية للأمريكيين الأفارقة وإتاحة الفرصة أمام هؤلاء وبمختلف بجوانب الحياة المختلفة لاسيما التعليم والعمل والمشاركة في المجتمع وتطوير القدرات العقلية والفردية والطريقة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف، كما ذكر جونسون، من خلال حث الأمريكيين على تقبل بعضهم البعض فعلياً، ليس فقط في القانون، ولكن في العمل والمحيط الاجتماعي، لان هذه الفئة عانت من التفاوت الطبقي الكبير.[2] لقد بحث جونسون في العديد من الأسباب الجذرية للفقر وكانت الأحياء الفقيرة هي مصدر القلق الأكبر، لأن معظم الأفارقة يعيشون معًا لكن كأشعب منفصل وعيشهم في الأحياء الفقيرة قيد من مهاراتهم وقدراتهم الفكرية والثقافية والاجتماعية، كما أشار جونسون إلى البطالة التي عانى الاغلب منها باعتبارها مشكلة تسبب أضرار مادية على دخل الفرد، فضلا عن افتقارهم للتعليم وتدني المستوى الصحي الذي يمكن ان يكون مصدرًا للتمرد وتنبأ بهذه التصريحات قبل شهرين من انفجار أعمال الشغب في واتس ذلك الحي الذي يعد من الأحياء الفقيرة في لوس أنجلوس، واعتقد الرئيس أن المشكلة الأكثر أهمية هي عدم الاستقرار الذي تعاني منه الأسرة الأمريكية ذوي الأصول الأفريقية وان تأثيره امتد إلى كل جزء من الحياة مما سبب في انهيار هيكل الأسرة عندهم [3]

-نتائج قانون حق التصويت:

كان قانون حق التصويت لعام 1965 ذروة الإنجاز المطلق للرئيس ليندون جونسون، لان التشريع كان بمثابة نصب تذكاري تم إنجازه بعد أن عمل القادة السياسيون السود والبيض بالتنسيق لتحقيق نفس الهدف، وكانت نتيجة تعاونهم تحقيق وعد عمره مائة سنة للأمريكيين من أصل أفريقي، وقد خطب الرئيس بالناس في قاعة الكابيتول عند التوقيع على قانون حقوق التصويت، ولم يركز على المشاكل التي لم يتم حلها بعد، بل ركز على النجاح في القضاء على التمييز بين الناخبين.[4] وقال جونسون: "اليوم هو انتصار الحرية الذي لا يقل أهمية عن أي انتصار أخر، يجب علينا أن نفهم معنى هذا اليوم عندما نتذكر الأوقات المظلمة، منذ ثلاثة قرون ونصف وصل الزنوج الأوائل إلى جيمستاون أولى المستعمرات البريطانية في أمريكا... لقد جاءوا في الظلام وجاءوا مقيدين بالسلاسل، واليوم تمت معالجة حق التصويت بشكل شامل....، فالقصة الأمريكية تندمج وتمتزج." [5]يعد مشروع قانون حق التصويت لعام 1965 بالغ الأهمية في قضايا حقوق الأمريكيين الأفارقة مثل إعلان تحرير العبيد أو قرار المحكمة العليا عام 1954 الذي

---

[1] The Autobiography of Martin Luther King، op.cit، p. 283.
[2] Ibid، p. 289.
[3] Lyndon Johnson، "Remarks in the Capitol Rotunda at the Signing of the Voting Rights Act،" August، 6، 1965، Available at: http://www.lbjlib.utexas.edu/johnson/archives.hom/speeches.hom/650806.asp. p.42
[4] Ibid. p.43
[5] Terrye Conroy، The Voting Rights Act of 1965: A Selected Annotated Bibliography، Library of Congress، American Memory، Today in History: March 7، http://memory.loc.gov/ ammem/today/mar07.html (last visited June 25، 2006) p.633.

اعلن أن الفصل العنصري في المدارس غير قانوني، وعند مقارنة الإصلاح في قضايا الفصل العنصري نجدها تتقدم ببطء لكن الشعب الزنجي في أقصى الجنوب تمتع بالشجاعة والتصميم وقد أدى إيمانهم الراسخ بالمبادئ الديمقراطية إلى تسليط الضوء على قضاياهم ولم يكن مشروع القانون هذا ممكنا لولا موافقة ودعم الحكومة لكن التصويت على القانون لم يكن نهاية النضال من أجل الحقوق المدنية وهذه المرة أنتقل مسار النضال إلى لوس أنجلوس.[1] صُدم العديد من المواطنين في جميع أنحاء البلاد من حدوث مثل هذا العنف العنصري على الساحل الغربي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن الأمريكيين أصبح من المألوف لديهم مثل تلك الاضطرابات في الجنوب باعتبارها ساحة معركة الحقوق المدنية، وأوضح قادة الحركة وجود شيء مشترك في الحرب ضد العنصرية وهو الفقر والتفرقة العرقية في مجمل الحياة الاجتماعية [2]يرى الباحث، الوجود والتفوق الأبيض على الصعيد السياسي والاجتماعي أثار مشاعر الفقراء المتألمين الذين يعيشون في حالة بائسة مقارنة مع حياة الأثرياء ومنازلهم ومنتجاتهم الاستهلاكية الوافرة، ونتيجة لذلك كان من الممكن أن تتوقع لوس أنجلوس أعمال شغب كأرد فعل للحياة الفاخرة للبيض التي يفتقر إليها السود.

المحور الثالث

أعمال الشغب في لوس أنجلوس حي واتس 1965

-الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأمريكيين الأفارقة في حي واتس:

حدثت أعمال الشغب في واتس وهو حي يقع وسط لوس أنجلوس كان يمثل المنطقة من شارع 92 إلى شارع 118 وتمتد بين شارع ألاميدا وشارع فيغيروا سكانها خليط من ولايات لويزيانا وتكساس وكانت حيًا للطبقة المتوسطة يقطنه أغلبية من السود هاجروا عندما انتقلت أعداد كبيرة من الأمريكيين من أصل أفريقي إلى مدن الشمال الشرقي والغرب الأوسط في الهجرة الكبرى الممتدة من عام 1915 -1940 مثل ديترويت وشيكاغو وسانت لويس ولوس أنجلوس من أجل الالتحاق بالوظائف في الصناعات الحديثة وتعزيز فرص العمل والتعليم ومن أجل فرص اجتماعية أفضل وكذلك الفرار من الفصل العنصري وقوانين جيم كرو [3]. والعنف والتعصب العنصري في الولايات الجنوبية [4]. خلال المرحلة الثانية من الانتقال والسكن في الأربعينيات، عندما هاجر العمال السود وعائلاتهم إلى الساحل الغربي بأعداد كبيرة استجابة لجهود التوظيف في صناعة الدفاع في بداية الحرب العالمية الثانية (1939) بعد أصدر الرئيس فرانكلين روزفلت 1933- 1945، الأمر التنفيذي رقم 8802 الذي يوجه بعدم التمييز في التوظيف

---

(1) **Ibid. p. 638-639.**

(2) **Laughlin McDonald، The Counterrevolution in Minority Voting Rights، 65 Miss. L.J. (1995) p.271.**

(3) **تبنت حكومات الولايات في الجنوب بعد سنة 1890 قوانين التمييز العنصري التي تفرض فصل العرقين في كل مظهر من مدارس عامة ومنفصلة وعربات قطار ومكتبات عامة ونوافير لمياه الشرب والمطاعم وفنادق منفصلة عرفت بصورة غير رسمية بـ(قوانين جيم كرو) العبارة مأخوذة من أغنية ظهرت عام 1828 في عرض موسيقي وتقول "اقفز يا جيم كرو" التي كان يؤديها ممثلين بيض يظهرون على المسرح بطلاء أسود على وجوههم بشكل كاريكاتوري يمثل الرجل الأسود غير المتعلم وذي المنزلة الدنيا،.ينظر: Elizabeth Grittier ،Black politics A dissertation submitted to ، 1865 to 1959، Tennessee،in the Ag of Jim Grow Memphis ، 2010، Doctor of philosophy Department of History، Carolina،the university North p.p 10-12.**

(4) **Gerald Horne، Fire This Time: The Watts Uprising and the 1960's (New York: Da Capo Press، 1997)، p.294.**

مما فتح فرصًا جديدة للأقليات وأسهم في ارتفاع عدد السكان السود في لوس أنجلوس بشكل كبير من حوالي 63.700 في عام 1940 إلى حوالي 350.000 في عام 1965، حيث ارتفع من 4% من سكان لوس أنجلوس إلى 14%. [1]

وضع السود في لوس أنجلوس كان معقد بسبب السلوكيات العنصرية من قبل سكان المدينة البيض والتي منعت الأقليات من استئجار وشراء العقارات في مناطق معينة، على الرغم من أن المحاكم أقرت بأن هذه الممارسات غير قانونية في عام 1948 وإقرار قانون الحقوق المدنية لعام 1964، لكن لوس أنجلوس أصبحت بموجب القيود العنصرية مقسمة جغرافيًا حسب العرق وكان 95% من المساكن في لوس أنجلوس وجنوب كاليفورنيا محظورة على بعض الأقليات ووجدوا الأمريكيين الأفارقة أنفسهم مستبعدين من الضواحي ومقتصرين على السكن في شرق أو جنوب لوس أنجلوس، الذي يشمل حي واتس وكومبتون ولعل مثل هذه الممارسات العنصرية التي تقيد امتلاك العقارات في المدينة قيدت بشدة الفرص التعليمية والاقتصادية المتاحة لمجتمعهم وهذا الأمر سبب في أرتفاع معدل البطالة فيها وأزدياد نسبة الفقر بين السكان، فضلا عن تاريخ طويل من الانتهاكات من قبل شرطة المدينة مع سكان من ذوي الأصول الأفريقية. [2]

-حادثة الشغب في حي واتس1965

كل تلك الأسباب مجتمعة سببت في تفاقم الوضع في واتس يوم الأربعاء 11 أب 1965 فقد تم إيقاف ماركيت فراي البالغ من العمر 21 عامًا، وهو رجل أمريكي أفريقي كان يقود سيارة طراز بويك 1955 وهو في حالة سكر، من قبل ضابط الدراجات النارية لي مينيكوس في دورية الطرق السريعة في كاليفورنيا بتهمة القيادة المتهورة وبعد أن فشل في اختبار الرصانة الميداني وضع قيد الاعتقال وحضرت والدته رينا برايس إلى مكان الاعتقال وعندما وصلت إلى تقاطع أفالون بوليفارد وشارع 116 في ذلك المساء، قامت الشرطة بالتعدي عليهم ولعل ما قامت به الشرطة سبب في تأزم الوضع وتشكلت حشود غاضبة وكان هذا بداية العنف في المدينة.[3] استمرت الحشود في تزايد على طول شارع أفالون بعد اعتقال برايس وأبنها، وجاءت الشرطة إلى مكان الحادث لتفريقهم عدة مرات في تلك الليلة، لكنها تعرضت للهجوم عندما قام الناس بإلقاء الحجارة وتم تحويل واتس وهي رقعة صغيرة من لوس أنجلوس تبلغ مساحتها 46 ميلاً مربعًا (120 كم2) إلى منطقة قتال خلال الأيام الستة التالية وأخذت الشرطة تعتقل السكان ووجهت حركة المرور في أغلاق الطرق المؤدية إلى وسط وجنوب لوس أنجلوس بسبب الحرائق التي نشبت عن أعمال الشغب في واتس .[4] عقدت شرطة المدينة وقادة المجتمع من الأمريكيين الأفارقة اجتماعًا يوم 12 أب لمناقشة خطة العمل والحث على الهدوء ولكن الاجتماع فشل، وطلب رئيس الشرطة باركر المساعدة من الحرس الوطني التابع لجيش كاليفورنيا لاعتقاده أن أعمال الشغب تشبه التمرد، وأصدر مرسومًا برد "شبه عسكري" على الفوضى وانضم حوالي 2300 من رجال الحرس الوطني إلى الشرطة في محاولة للحفاظ على النظام في الشوارع بعد أن اشتدت أعمال الشغب، وفي يوم الجمعة 13 أب حدثت حالة وفاة عندما

(1) Robert Mann، When Freedom Would Triumph: The Civil Rights Struggle in Congress، 1954- 1968 (Baton Rouge: Louisiana State University Press، 2007)،p. 251.
(2) Gerald Horne، op.cit،p، 296
(3) Ibid، p،298.
(4) The Autobiography of Martin Luther King، Jr.،op.cit،p، 293.

قُتل مدني أسود في تبادل لإطلاق النار بين الشرطة ومثيري الشغب، وخلال الأيام القليلة التالية انتشرت أعمال الشغب في مناطق أخرى، بما في ذلك مونروفيا، ولونج بيتش، باسادينا، وباكويما وحتى سان دييغو، على الرغم من أنها كانت طفيفة جدًا بالمقارنة مع واتس وتم إرسال حوالي 200 من رجال الحرس وشرطة لوس أنجلوس لمساعدة قسم شرطة المدينة للسيطرة على الحشود.[1] يوم السبت 15 أب تم حشد 16 ألف من أفراد إنفاذ القانون وقاموا بدوريات في المدينة، وتم إنشاء حواجز ووضع لافتات تحذيرية في جميع أنحاء مناطق الشغب تهدد باستخدام القوة المميتة وكرد فعل على أعمال الشرطة، انخرط سكان واتس في معركة واسعة النطاق وقام مثيرو الشغب بهدم الأرصفة وإلقاء الطوب على رجال الحرس والشرطة وتحطيم مركباتهم، وبدأ بالاشتراك بمعارك جسدية مع الشرطة ومنعوا رجال الإطفاء في لوس أنجلوس من استخدام خراطيم إطفاء الحرائق على المتظاهرين وإحراق المباني واقتصرت أعمال الحرق والنهب إلى حد كبير على المتاجر والشركات المحلية المملوكة للبيض والتي قيل إنها تسببت في الاستياء لدى السكان بسبب انخفاض الأجور[2].ولقمع أعمال الشغب بدأ باركر رئيس الشرطة بسياسة الاعتقال الجماعي بعد نشر الحرس الوطني، وتم إعلان حظر التجول لمنطقة واسعة من جنوب وسط لوس أنجلوس، وتم نشر 934 ضابطًا من شرطة لوس أنجلوس أثناء أعمال الشغب ووضعت واتس وجميع المناطق ذات الأغلبية السوداء في لوس أنجلوس تحت حظر التجول وأصبح جميع السكان خارج منازلهم في المناطق المتضررة بعد الساعة 8:00 مساءً عرضة للاعتقال، وتم اعتقال ما يقرب من 3500 شخص في المقام الأول بسبب انتهاك حظر التجول وبحلول صباح يوم الأحد 15 آب كانت أعمال الشغب قد تم احتوائها والسيطرة عليها. [3] على مدار الأيام الست لأعمال الشغب قدرت المصادر المختصة ان عدد المشاركين فيها كانت ما بين ٣٠ الف إلى ٣٥ الف شخص، وكان هناك 34 حالة وفاة وأكثر من الف إصابة، وثلاثة الف معتقل و أكثر من 40 مليون دولار من الأضرار التي لحقت بالممتلكات من 769 مبنى وشركة تضررت ونهبت و208 مباني دمرت بالكامل، بما في ذلك 14 مبنى عام متضرر ومبنى عام مدمر بالكامل وكان العديد من الأمريكيين البيض خائفين من انهيار النظام الاجتماعي في واتس، خاصة وأن سائقي السيارات البيض تم إيقافهم من قبل مثيري الشغب في المناطق المجاورة والاعتداء عليهم ومع ذلك، يعتقد الكثيرون في مجتمع السود أن مثيري الشغب كانوا يشاركون في انتفاضة ضد نظام قمعي تم تنفيذه بهدف واضح وهو التأكيد على أنهم لن يخضعوا بعد الآن للحرمان من الحياة في الأحياء الفقيرة. [4] وعلى الرغم من الادعاءات بأن "عناصر إجرامية" كانت مسؤولة عن أعمال الشغب، فإن الغالبية العظمى من المعتقلين لم يكن لديهم سجل إجرامي سابق، وأصيب رجل إطفاء عندما سقط عليه جدار مبنى ضعيف أثناء مكافحة الحرائق في أحد المتاجر، وأصيب ضابط بالرصاص بطريق الخطأ من قبل

(1) Memo، McGeorge Bundy to Lyndon Johnson، 8/22/65، Office Files of McGeorge Bundy، LBJ Library، for an example of how the Johnson Administration attempted to absorb the impact of the predicted white backlash. 27 Kotz، Judgment Days، 344 https://www.vassar.edu/vietnam/documents/doc10.html#g-search.،p.p،160-165.

(2) Ibid، p.169.

(3) Robert Conot، Rivers of Blood، Years of Darkness (New York: Bantam Books، 1967)،p.425.

(4)Ibid، p.426

ضابط أخر أثناء صراعه مع مثيري الشغب، وأصيب ضابط برصاص ضابط شرطة أخر أثناء شجاره مع مثيري الشغب وتم إطلاق النار على 23 شخصا قتلوا في أعمال الشغب على يد ضباط شرطة لوس أنجلوس أو الحرس الوطني. [1].

-نتائج حوادث العنف والشغب في واتس:

خلفت هذه الأحداث العديد من النتائج كان أبرزها حدوث تغيير ديمغرافي بسبب أن العديد من عائلات البيض غادرت الضواحي المجاورة مثل كومبتون وهنتنغتون بارك وساوث جيت بأعداد كبيرة، على الرغم من أن الاضطرابات لم تصل إلى هذه الضواحي أثناء أعمال الشغب، إلا أن العديد من السكان البيض في هنتنغتون بارك، على سبيل المثال غادروا المنطقة، وتدمرت البنى التحتية للولاية بسبب الدمار الكبير الذي لحق بالممتلكات السكنية بعد أعمال الشغب في واتس، وبدأت عائلات السود في الانتقال إلى مدن أخرى، وأحدة من هذه المدن كانت مدينة بومونا، كاليفورنيا، ومن المفارقات أن وصول العديد من العائلات السوداء إلى بومونا تسبب في هروب البيض من هناك، مما أدى إلى انتقال العديد من تلك العائلات البيضاء إلى المدن المجاورة في وادي بومونا. [2]

تباينت ردود الفعل حول أعمال الشغب بشكل كبير بناءً على وجهات نظر المتضررين من فوضى أعمال الشغب وسرعان ما تصاعد الجدل حول ما حدث في واتس، إذ كانت المنطقة معروفة بتعرضها لقدر كبير من التوتر العنصري والاجتماعي، وفي أول رد فعل للرئيس صرح ليندون جونسون في 14 آب ببيان بشأن أعمال الشغب في واتس وقال "إن الأحداث التي وقعت في لوس أنجلوس مأساوية وصادمة... وأحث كل شخص في موقع قيادي على بذل كل جهد ممكن لاستعادة النظام في لوس أنجلوس، أن أعمال القتل والشغب والنهب تتعارض مع تقاليد هذا البلد...." وتابع جونسون: "نحن ملتزمون بإيفاء الحقوق الدستورية لكل أمريكي وعملنا بجد لحماية تلك الحقوق، ولكن الحقوق لن يتم اكتسابها بالعنف لان الحقوق المتساوية تحمل مسؤوليات متساوية." [3]

-مارتن لوثر ورد الفعل على أعمال الشغب واتس:

شعر قادة الحقوق المدنية البارزون مثل مارتن لوثر كينغ بخيبة الأمل تجاه مثيري الشغب، وتحدث زعيم الحقوق المدنية بعد يومين من وقوع أعمال الشغب وعلل الأسباب جزئيًا هي جاءت ردًا على الاقتراح رقم 14، وهو تعديل دستوري رعته جمعية العقارات في كاليفورنيا يقيد مسألة الإسكان بالنسبة إلى الأقليات وتم إقراره، والذي ألغى في الواقع قانون رومفورد للإسكان العادل الذي يتيح للأمريكيين الأفارقة فرص عادلة في الإسكان.[4] قرر كينغ إجراء تحقيق مباشر عن واتس في أعقاب أعمال الشغب من خلال زيارة المدينة على الرغم من أن الناس هناك ليسوا في مزاج يسمح لهم بسماع الحديث عن اللاعنف الذي دعى إليه الأخير، وكان موقفه في البدء يتسم بالحذر والتعاطف والرغبة في

---

(1) Newspaper Article، Harry Golden، "The Los Angeles Riots،" 8/16/65، HU 2، ST 5، WHCF، LBJ Library https://www.latimes.com/opinion/story/2020-09-27/los-angeles-times-apology-racism،

(2) Mumia Abu-Jamal، We Want Freedom: A Life in the Black Panther Party (Philadelphia: South End Press، 2001)، p، 34.

(3) Ibid، p.35.

(4) Huey P. Newton in Toni Morrison(ed.)، To Die For the People: The Writings of Huey P. Newton (New York: Writers and Readers، Inc.، 1999)، P.62

تثقيف أهل واتس حول كيفية تحقيق التقدم بشكل صحيح [1]، لكنه في النهاية أدان أعمال العنف والأساليب التي اختارها المشاغبون الذين دافعوا عن عنفهم، قائلين له: "نحن نعلم أن أعمال الشغب ليست هي الحل، ولكننا عشنا هنا معاناة طويلة ولم يهتم أحد لنا، الآن على الأقل يعرفون أننا هنا. "، أدرك كينج أن هذا النوع من التفكير أمرًا خطيرًا، ليس فقط على سكان واتس، ولكن أيضًا على الأمريكيين من أصل أفريقي في جميع أنحاء البلاد لأنه يولد العنف من أجل تحقيق المطالب ولفت انتباه الحكومة والجماهير لذلك. [2]

نستخلص مما سبق، أن الأمريكيون الأفارقة الذين عاشوا في فقر وجدوا أن الانتصارات التشريعية التي تحققت كانت مجرد انتصارات سياسية ووعود فارغة وأن قانون التصويت لم يفعل شيئًا ملموسًا للتخفيف من معاناتهم التي تركزت على نقطتين أساسيتين: البطالة ووحشية الشرطة، فقد كانت البطالة السبب الجذري للمشاكل في واتس، ولكن السبب الفني لأعمال الشغب نشأ بالفعل من وحشية الشرطة.

-أدارة ليندون جونسون ورد الفعل على أعمال العنف في واتس:

إدارة جونسون وكذلك حكومة الولاية والحكومة المحلية في كاليفورنيا، صدموا بشدة من أعمال الشغب التي شهدتها واتس، كانت الخطوة الأولى هي تشكيل الحكومة اللجنة التي سيكون هدفها فهم هذه أسباب هذه الأحداث وتولى جون ماكون الرئيس السابق لوكالة المخابرات المركزية، رئاسة اللجنة بسبب موقفه المعتدل ونظرته المحافظة وطلب الحاكم من ماكون إعداد تسلسل زمني دقيق وصف أعمال الشغب للتحقيق بعمق في الأسباب المباشرة والكامنة وراءها ذلك ووضع توصيات لمنع تكرارها [3].

تشكلت لجنة ماكون برئاسة الحاكم بات براون بالتحقيق في أعمال الشغب، المعروفة باسم لجنة ماكون، والتي يرأسها مدير وكالة المخابرات المركزية السابق جون أ. ماكون. ومن بين أعضاء اللجنة الأخرين إيرل سي برودي، قاضي المحكمة العليا في لوس أنجلوس ووارن كريستوفر، محامي لوس أنجلوس الذي أصبح نائب رئيس اللجنة، وآسا في كول، الرئيس السابق لغرفة التجارة بالولاية والقس تشارلز كأساسا، رئيس جامعة لويولا في لوس أنجلوس والقس جيمس إي جونز من كنيسة وستمنستر وعضو مجلس التعليم في لوس أنجلوس السيدة روبرت ج. نيومان؛ والدكتور شيرمان إم ميلينكوف، عميد كلية الطب بجامعة كاليفورنيا، أما العضوان الوحيدان من الأمريكيين من أصل أفريقي هما جونز وبرودي. [4] أصدرت اللجنة تقريرًا من 101 صفحة في 2 كانون الثاني 1965، بعنوان "العنف في المدينة - نهاية أم بداية" وحددت لجنة الأسباب الجذرية لأعمال الشغب وهي ارتفاع معدلات البطالة، وسوء المدارس، والظروف المعيشية المتدنية التي عانى منها الأمريكيون من أصل أفريقي في واتس، وتضمنت التوصيات لمعالجة هذه المشاكل "برامج محو الأمية وبرامج ما قبل المدرسة في حالات الطوارئ، وتحسين العلاقات بين الشرطة والمجتمع، وزيادة الإسكان لذوي الدخل المنخفض، والمزيد من مشاريع التدريب الوظيفي، وتحديث خدمات الرعاية الصحية، وزيادة كفاءة وسائل النقل العام،...". وغيرها الكثير من المعالجات ولم يتم تنفيذ معظم هذه التوصيات على

---

[1] **Ibid، p.66**

[2] **Robert Fogelson (ed.)، Mass Violence in America: The Los Angeles Riots (New York: Arno Press & The New York Times، 1969)، 167.**

[3] **Ibid، p.168.**

[4] **Ibid، p.171.**

الإطلاق. [1] واستنتجت اللجنة في النهاية أن انتهاك القانون والنظام يفوق كل شيء، وكان تحرك اللجنة سريع ولم تستغرق وقت طويل في التحقيق وكان هذا أحد العوامل التي أدت إلى الشك في تقريرها الذي وصف بانه سطحي للغاية، يبدو أن الاستعجال مرتبط بالتداعيات السياسية، فقضية واتس يمكن أن تؤثر على حملة انتخابات حاكم الولاية لعام 1966 وقد مُنحت اللجنة يوم 1 كانون الأول 1965 موعدًا نهائيًا لاستكمال تقريرها وبالتالي لم يكن لديها سوى مئة يوم لتحليل حوادث العنف العنصري [2].

لقد كانت من بين الأسباب التي ذكرتها اللجنة عن أعمال شغب في لوس أنجلوس، هو الهجرة الجماعية للأمريكيين الأفارقة من الجنوب إلى الساحل الغربي في القرن العشرين حيث تضاعف عدد السكان الزنوج هناك ثلاث مرات، وزاد عددهم عشرة أضعاف تقريبًا من 75000 ألف في عام 1940 إلى 650.000 الف في عام 1965، وجاءت معظم الزيادة من خلال الهجرة من الولايات الجنوبية والتي سببت الكثير من المشاكل التي لانهاية لها. [3] كانت لجنة ماكون عازمة على إلقاء اللوم على الهجرة السريعة للزنوج من الجنوب والتي كانت السبب الرئيسي لأعمال الشغب، وأوضحت إن مثيري الشغب كانوا أشخاصًا هامشيين وأنهم لم يمثلوا مجتمعهم بشكل عام وكانوا من العاطلين عن العمل، وأن أعمال الشغب لم تكن ثورة بالمعنى الحقيقي، مما سبب الاعتقاد عند السياسيين وغالبية الأمريكيين البيض، لأنه سمح بأن أعمال الشغب في واتس لم تكن بسبب العرق بل بسبب الهجرة الفاشلة [4]وكانت المشكلة كبيرة لإدارة جونسون لأن رسالته ونهجه الاجتماعي في معالجة مشاكل الأمريكيين الأفارقة لم تجد آذاناً صاغية بسبب العقلية المتشددة للطرفين، فضلا عن العمليات التشريعية البطيئة التي هددت مصداقيته داخل المجتمع الأسود، كما أن رسالته الأبوية لم يكن لها صدى بعد أعمال الشغب في واتس وسبب هذا الأمر تراجع نفوذه داخل المجتمع الأمريكيين الأفارقة، فضلا عن المشاكل التي سببها رد الفعل العنيف للبيض.[5] يتضح مما سبق، أن الرئيس ليندون جونسون تحمل المسؤولية الكاملة بعد أن ارتقى إلى السلطة التنفيذية نتيجة لاغتيال جون كنيدي وحاول تنفيذ نهجه الاجتماعي إلا أن مهمة منح المساواة الاجتماعية والاقتصادية للأمة لم تكن واقعيًة بسبب عهد من الظلم والتمييز أثر سلبا على الواقع الاجتماعي في عدم تقبل الأقليات الأخرى، وكان عليه أن ينفذ خطته ويتخذ الإجراءات من الأعلى إلى الأسفل لكنه فعل العكس، وهذا الأمر أنعكس على توتر العلاقات العرقية في لوس أنجلوس وبالتالي أترث على تاريخ الأمريكيين وواقعهم الاجتماعي.

---

(1) The Moynihan Report، "The Negro Family: The Case for National Action،" Office of Policy Planning and Research، United States Department of Labor، March 1965، Available at: http://www.blackpast.org/?q=primary/moynihan-report-1965،p 46

(2) Ibid، p.69.

(3) Taylor Branch، At Canaan's Edge: America in the King Years 1965-1968 (New York: Simon & Schuster، 2006)، p.370 .

(4) Daniel Patrick Moynihan، "The President and the Negro: The Moment Lost،" Commentary، Riots (New York: Arno Press & The New York Times، 1967).p88

(5) Daniel Patrick Moynihan، op.cit،.p89

الخاتمة:

1 - على الرغم من تطلعات ليندون جونسون المتزايدة لصياغة أرث الرئيس السابق للولايات المتحدة، كانت النتائج الفعلية غير مرضية وكانت أهدافه مدعاة للنقد في التاريخ الأمريكي لان التشريعات التقدمية التي تمكن من تمريرها لم تنهي النزعات مع الحكومة المحلية بسبب التمييز العنصري المجتمعي الذي أثر سلبا على الواقع وسبب صدامات محلية.

2- لقد أثرت أعمال الشغب في واتس على رئاسة ليندون جونسون بشكل أساسي، وأخرجت حركة الحقوق المدنية عن مسارها، وأربكت جيلاً كاملاً من الأمريكيين ومع رفض جونسون الترشح لإعادة انتخابه في عام 1968، فقد كان يعلم أن أحلامه تبددت بسبب القوى الاجتماعية والسياسية المناهضة لتطلعاته الاجتماعية.

3- الهدف الأساسي من أحداث الشغب في واتس هو أنه مثل أول تمرد كبير للأمريكيين الأفارقة تم تنفيذه بهدف واضح وهو التأكيد على أن مجتمع الأقليات لن يخضعوا بعد الآن للحرمان من الحياة في الأحياء الفقيرة.

4- سلطت أعمال الشغب الضوء ليس فقط على المشاكل الاجتماعية التي عانت منها لوس أنجلوس، ولكنها كانت أيضًا بمثابة استجابة رمزية لغضب الفقراء، أولئك الذين كانوا يتلهفون للمساعدة هؤلاء الأفارقة الأمريكيون الذين كان من المفترض أن يستفيدوا من نهج جونسون وبرنامجه الاجتماعي، لكن كل ما فعله الأخير لم يكن ناجحًا بكل بساطة.

5- الرفض المباشر لتكتيكات إدارة جونسون وضحته الطريقة العنيفة التي احتج بها المواطنون، وكان التقدم الذي تحدث عنه الرئيس عند التوقيع على قانون حق التصويت ظاهريا ولم يؤدي إلى رفض العنف أو الحد منه وهذا يدل على أن قانون الحقوق المدنية لعام 1964 وحق التصويت بلا قيمة أو معنى بالنسبة للأمريكيين الأفارقة.

6- أن أعمال الشغب في لوس أنجلوس انعكست على المشاكل الاجتماعية المتأصلة في الأحياء الفقيرة للزنوج وليست مشاكل شخصية وما ترتب على أعمال العنف والاعتداءات والحرق والسرقة تعبيراً عن مظالم مشروعة، لان عدم وجود معاملة عادلة للأمريكيين من أصل أفريقي في المجتمع جعل المهاجرين من الجنوب غير قادرين على التأقلم مع الحياة في لوس أنجلوس ولعل أعمال الشغب والعنف، يُظهر مدى اليأس الذي كان عليه الوضع بالنسبة للفقراء السود المهمشين الذين يعيشون في معزل

7- أن انهيار الأسرة الزنجية هو السبب النهائي للحدث، فالتمييز العنصري والطبقة العاملة غير الماهرة وقلة التعليم في المدينة خلق نسيج اجتماعي تقليدي قائم على الفقر والحرمان في الأحياء الفقيرة الحضرية، وعلى الرغم من نوايا الرئيس الإصلاحية فإن الوضع كان بعيدة كل البعد عن وجهة نظر ليندون جونسون الأبوية في الإصلاح الاجتماعي بسبب التشدد الأبيض والنظرة العنصرية تجاه الأقليات الأخرى.

قائمة المصادر والمراجع:

الوثائق المنشورة

1- Lyndon Johnson, Inaugural Address, January 20, 1965. Available at http://www.lbjlib.utexas.edu/johnson/inauguration/index.shtm
2- Lyndon Johnson, Inaugural Address, January 20, 1965. Available athttp://www.lbjlib.utexas.edu/johnson/inauguration/index.shtm
3- Lyndon Johnson, Speech to Congress, March 15, 1965, http://www.lbjlib.utexas.edu/johnson/archives.hom/speeches.hom/650315.as p
4-Lyndon Johnson, "Commencement Address at Howard University: "To Fulfill These Rights," Available at: http://www.lbjlib.utexas.edu/johnson/archives.hom/speeches.hom/650604.as
5-Lyndon Johnson, "Remarks in the Capitol Rotunda at the Signing of the Voting Rights Act," August, 6, 1965, Available at: http://www.lbjlib.utexas.edu/johnson/archives.hom/speeches.hom/650806.asp
6-Lyndon Johnson, "Remarks in the Capitol Rotunda at the Signing of the Voting Rights Act," August, 6, 1965, Available at: http://www.lbjlib.utexas.edu/johnson/archives.hom/speeches.hom/650806.asp.
7-Terrye Conroy, The Voting Rights Act of 1965: A Selected Annotated Bibliography, Library of Congress, American Memory, Today in History: March 7, http://memory.loc.gov/ammem/today/mar07.html (last visited June 25, 2006)
8-Memo, McGeorge Bundy to Lyndon Johnson, 8/22/65, Office Files of McGeorge Bundy, LBJ Library, for an example of how the Johnson Administration attempted to absorb the impact of the predicted white backlash. 27 Kotz, Judgment Days, 344 https://www.vassar.edu/vietnam/documents/doc10.html#g-search.,
9-The Moynihan Report, "The Negro Family: The Case for National Action," Office of Policy Planning and Research, United States Department of Labor, March 1965, Available at: http://www.blackpast.org/?q=primary/moynihan-report-1965

الكتب الانكليزية –

1- Doris Kearns Goodwin, Lyndon Johnson and the American Dream (New York: St. Martin's Griffin, 1976)

2- Robert Dallek, Lyndon B. Johnson: Portrait of a President (Oxford University Press, 2004)
3- Joseph A. Califano, The Triumph and Tragedy of Lyndon Johnson: The White House Years,(College Station: Texas A&M University Press, 2000)
4- Martin Luther King, Jr., The Autobiography of Martin Luther King, Jr., Clayborne Carson (ed.) (New York: Warner Books, 1988)
5- Judgment Days: Lyndon Johnson, Martin Luther King, Jr., and the Laws the Changed America, (New York: Mariner Books, 2005)
6- Laughlin McDonald, The Counterrevolution in Minority Voting Rights, 65 Miss. L.J. (1995)
7- Gerald Horne, Fire This Time: The Watts Uprising and the 1960's (New York: Da Capo Press, 1997)
8- Robert Mann, When Freedom Would Triumph: The Civil Rights Struggle in Congress, 1954- 1968 (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 2007)
9- Robert Conot, Rivers of Blood, Years of Darkness (New York: Bantam Books, 1967)
10- Mumia Abu-Jamal, We Want Freedom: A Life in the Black Panther Party (Philadelphia: South End Press, 2001)
11- Huey P. Newton in Toni Morrison(ed.), To Die For the People: The Writings of Huey P. Newton (New York: Writers and Readers, Inc., 1999)
12- Robert Fogelson (ed.), Mass Violence in America: The Los Angeles Riots (New York: Arno Press & The New York Times, 1969)
13- Taylor Branch, At Canaan's Edge: America in the King Years 1965-1968 (New York: Simon & Schuster, 2006)
14- Daniel Patrick Moynihan, "The President and the Negro: The Moment Lost," Commentary, Riots (New York: Arno Press & The New York Times, 1967)
15- Christine King Farns, My Bither Martin: A sister Remembers Luthering, Jr. (New york: Simon and Schuster, 2003), pp. 183-190.

المقالات الانكليزية المنشورة

1-Newspaper Article, Harry Golden, "The Los Angeles Riots," 8/16/65, HU 2, ST 5, WHCF, LBJ Libraryhttps://www.latimes.com/opinion/story/2020-09-27/los-angeles-times-apology-racism

US President Lyndon Johnson Between His Political Ambition And His Social Approach (The Watts Riots Of 1965 As An Example)

Dr.marym abd ali hamdan
Al-Mustansiriyah Center for Arab and International Studies
Marym.abd.ali@uomustansiriah.ed

Abstract:

When Lyndon Johnson assumed the presidency after the assassination of President John F. Kennedy in 1963, he tried to achieve the social vision that his predecessor had left behind, and at the same time exploit the unique opportunity to establish his own policies and gain the satisfaction of Americans, starting with the passage of the Civil Rights Act of 1964, but the increasing quest and struggle of Americans for... Gaining their civil rights, as well as the influence of Martin Luther King, awakened the consciences of Americans to accept more civil rights legislation, which culminated in the passage of the Voting Rights Act on August 6, 1965. Despite the overwhelming feelings of optimism from the Johnson era, things began to turn. Five days later, riots broke out in Watts by African Americans who suffer from chronic poverty in the United States of America. Perhaps Los Angeles was one of these states whose minority residents suffered from racial discrimination on the social and ethnic levels. The result was the revelation of the failure of Johnson’s approach to The social and racial aspect, instead of being able to offer easy solutions, began an equal era of anti-black militancy due to the violent reaction by whites.

Keywords: Johnson, Watts, riot, racism, America.

ماوتسي تونغ وموقفه تجاه المسلمين في الصين (دراسة تأريخية)

م.د لقاء شاكر الشريفي
مركز أحياء التراث العلمي العربي / جامعة بغداد
s.leqaa@yahoo.com

مستخلص البحث:
تشكل طبيعة العلاقة بين مسلمي الصين والسلطات الحاكمة عبر العصور المحور الأساسي لهذا البحث، والذي تناول الوضع الخاص بالمسلمين في الصين من حيث الوجود التاريخي وطبيعة العلاقة مع الأسر والشخصيات الحاكمة من خلال مناقشة سياستهم تجاه مسلمي الصين في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة. ومن المعروف عبر التاريخ أن معظم المسلمين قد تركز وجودهم بمناطق شمال غربي البلاد مثل مقاطعتي قانسو وتشينغهاي ومنطقة شينجيانغ الذاتية الحكم لقومية الايغور ومنطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي فضلًا عن وجود مناطق تجمع أخرى في مقاطعة يونان بجنوب غرب البلاد، والحقيقة أن هذه التجمعات السكانية ماهي إلا رد فعل على سياسة الاضطهاد والتهميش الديني والقومي الذي مارسه بعض الأشخاص والحكومات مستندين في ذلك على تصور أن مسلمي الصين ليسوا صينيين في الأصل، بل وفدوا عبر حقب تأريخية متتالية على البلاد، وبالتالي فأن الوضع الخاص بهم لا يختلف عن وضع الجالية الأجنبية، في حين ساد رأي أخر في الأوساط الرسمية الصينية عد فيه المسلمين جزء أساسي ومكون أصيل من مكونات البلاد وأن هنالك ضرورة بأن يتمتعوا بكافة حقوقهم الدينية والثقافية ومن هنا جاءت فكرة البحث في تسليط الضوء على شخصية الزعيم السياسي ماوتسي تونغ (1893- 1976م) وموقفه تجاه مسلمي الصين

الكلمات مفتاحية: الصين، المسلمين، هوي، ماوتسي تونغ، الحزب الشيوعي.

المقدمة: -

أسس المسلمون الصينيون هوية انبثقت من تفاعل تبادلي بين التقاليد المشتركة للإسلام مع السياقات الاجتماعية والسياسية، وهي هوية متحركة يُعاد تشكيلها حسب التحوّلات في الواقع التاريخي بطريقة جعلت من المسلمين الصينيين مكوّناً رئيساً من النسيج الاجتماعي والسياسي في الصين، مع الحفاظ على هويتهم الدينية الخاصة وعلى الرغم من أن الصين دولة متعددة القوميات والأديان مثل (الكنفوشيوسية، الطاوية، البوذية، المسيحية والإسلام) وتتمتع بالتمايز الإيجابي في العادات والتقاليد، لكنها ترابطت في ما بينها بأواصر مشتركة بسبب دروس التاريخ والاندماج والانصهار الوطني، والسعي إلى التطور والتقدم بخطى كبيرة نحو المستقبل، لا سيما على الصعيد السياسي الذي دفع ببعض الحكومات والشخصيات السياسية مثل الزعيم السياسي ماوتسي تونغ (1893- 1976م) إلى أنتهاج دبلوماسية ناعمة وهادئة تجاه مسلمي الصين، ومن هنا جاءت فكرة البحث من خلال تسليط الضوء على سيرته وموقفه تجاه المسلمين الصينيين

أهمية البحث:

تعرض مسلمو الصين عبر التاريخ إلى محاولات عديدة لطمس الهوية الدينية من خلال تهميش وجودهم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة، من قبل الحكومات والسلطات المتعاقبة على حكم البلاد في الصين لغاية سقوط الملكية وقيام الحكم الجمهوري عام 1912م، أذ سمحت الحكومة الجديدة لمسلمي الصين بأسترداد

بعض حقوقهم وامتيازاتهم المصادرة ومن أهمها الهوية القومية وحرية ممارسة الشعائر الدينية، فكانت الفرضية الأساسية التي تمحور حولها البحث تتجلى بالكيفية التي تعاملت بها الحكومة الصينية لاسيما بعد ظهور الحزب الشيوعي الصيني بزعامة السياسي ماوتسي تونغ وموقفه تجاه مسلمي الصين القائم على الانسجام والتوتر في مرحلة مهمة من تاريخ الصين الحديث

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الأتية:

1- تسليط الضوء على معاناة مسلمي الصين في عهد أسرة تشينغ الملكية

2- التعريف بشخصية الزعيم ماوتسي تونغ والمواقف السياسية التي تبناها تجاه مسلمي الصين

3- كيف تعاملت الحكومات الصينية المتعاقبة مع الوجود الإسلامي في البلاد، وهل كان هذا الوجود بمثابة أثراء وغنى للثقافة الصينية، أم عاملا غذى طابع التعصب لدى الطرف الأخر ودفعه لأتباع سياسات تقوم على العنت والاضطهاد وسلب حقوق المسلمين

4- تفتقر المكتبات العربية إلى دراسات أكاديمية علمية توضح حجم المعاناة التي تعرض لها مسلمي الصين للحفاظ على هويتهم القومية والدينية فضلا عن روحهم الوطنية التي جعلتهم يسعون دائما للانصهار في المجتمع الصيني ونبذ التمايز العنصري

حدود البحث:

تقتصر دراسة البحث على نبذة مختصرة عن الصين، وعن تاريخ مسلمي الصين في عهد أسرة تشينغ الملكية فضلا عن سيرة الزعيم الصيني ماوتسي تونغ (1893- 1976 م) وموقفه تجاه مسلمي الصين

منهج البحث:

أن المنهج المتبع في البحث هو المنهج التأريخي والذي يستند على دراسة الجذور التأريخية للعلاقة التي ربطت مسلمي الصين بالسلطات الحاكمة في الصين عبر مرحلة تأريخية تتأرجح بين الملكية والجمهورية وطبيعة هذه العلاقة ومدى أنعكاس تأثيرها سلبا أو أيجابا على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي لمسلمي الصين

هيكلية البحث:

قسم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول (الملامح العامة عن الصين)، أما المبحث الثاني فقد تناول (أوضاع المسلمين في عهد أسرة المانشو حتى عام 1911م)، وتناول المبحث الثالث (ماوتسي تونغ سيرته ونشاطه السياسي حتى عام 1937 م، في حين ناقش المبحث الرابع ماوتسي تونغ وموقفه تجاه مسلمي الصين حتى عام 1949م)، وتبع ذلك خاتمة أحتوت على أهم الاستنتاجات التي توصل البحث إليها، فضلا عن قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول : الملامح العامة عن الصين

أولا: الموقع

تقع الصين في معظم اليابسة في شرق أسيا وتحديداً في الجزء الشرقي على الساحل الغربي من المحيط العادي أو أقصى الشرق بين خطي عرض 20 و40 درجة إلى الشمال وتقع الصين على مساحة 6. 9 مليون كيلو متر مربع ويبلغ طول حدود الصين البرية مع جيرانها بحدود (22, 117) كم و (13, 743) ميل وهي الأطول في العالم و تحتل المرتبة الثالثة من حيث المساحة بعد روسيا وكندا، وتقع حدودها مع منغوليا شمالا وروسيا في الشمال الشرقي ويحدها من الشمال الغربي مجموعة دول هي (أفغانستان، وباكستان، وطاجيكستان، وكازاخستان غرباً والهند والنيبال وبورما ولاوس وفيتنام جنوباً وكوريا الشمالية في الشمال الشرقي وعاصمتها بكين ومساحتها أكبر من مساحة الولايات المتحدة قليلا[1] وهنالك دول أخرى مجاورة للصين عبر البحار المشتركة أهمها اليابان وبروناي وماليزيا وأندونيسيا والفلبين، وكذلك تطل الصين على بحار عدة منها البحر الأصفر وبحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي وبحر بوهاي[2]

يتضح مما تقدم أن تطور الحضارة الصينية عبر الزمن يرجع للتضاريس الجغرافية وطبيعة الأرض والمناخ التي شكلت عنصرا مهما في توزيع السكان وأزدهار الحضارة الصينية لاسيما مع وجود الأنهار الطويلة التي قسمت الصين إلى قسمين مثل النهر الأصفر ونهر اليانغتسي [3]، كما ساهم وجود هذه الأنهار في أنتشار الزراعة لاسيما الرز الذي بات يشكل المورد الأساسي في الدخل الصيني.

ثانياً: المناخ

تقع الصين بين دائرتي عرض (18- 53) شمالا وبين خطي طول (74- 134) شرقا ونتيجة لذلك توسعت الطبيعة المناخية، ففي الجنوب يسود المناخ الموسمي أذ ترتفع الحرارة وتسقط الأمطار في فصل الصيف، وفي الوسط تقل الحرارة في الشتاء وترتفع في الصيف وفي الشمال يسود مناخ بارد جدا لدرجة الانجماد، والأمطار تختلف في الصين بين شتوية وصيفية وبين مناطق وفيرة وأخرى قليلة [4]

ثالثا: أبرز القوميات في الصين

الصين بلد متعدد القوميات يضم 56 قومية، وأكبر قومية هي الهان التي يشكل أبناؤها نحو 91% من عدد سكان الصين، ولغتها هي لغة البلاد الرسمية، فيما تمثل القوميات الأخرى 9% من عدد السكان الأصليين[5]. ويحتل عدد سكان قومية هان حوالي أثنين وتسعين بالمائة من إجمالي سكان الصين، والثمانية بالمائة المتبقية لأبناء الأقليات القومية الأخرى، وبسبب قلة عدد أفراد هذه القوميات ُيطلق عليها إسمُ الأقليات القومية الصينية. ويعيش أبناء هذه الأقليات القومية بشكل رئيسي في مناطق شمال غرب وجنوب غرب وشمال شرق الصين[6] وخلال مسيرة التقدم التاريخي ظهرت حالة التعايش السلمي بين أبناء قومية هان وأبناء القوميات الأخرى في كثير من المناطق الصينية إضافة إلى التعايش المشترك

---

[1]- شيوي قوانغ، جغرافيا الصين، ترجمة دار النشر باللغات الاجنبية، (بكين : دار المعرفة للنشر، 1987)، ص 10

[2]- أحمد حسنين أحمد، حضارة نهر اليانغتسي، (مصر: ط1، دار المعارف للنشر، 1990)، ص34

[3]- شيوي قوانغ، المصدر السابق، ص 54

[4] - أحمد حسنين أحمد، المصدر السابق، ص40

[5] - فرنك أوين، الصين ماضيها وحاضرها، ترجمة دار النشر واللغات، (بكين: ط1، 1994)، ص55

[6] - سلمى أبو الحسن، تاريخ نضال القوميات في الصين، (بيروت : ط1، منشورات الدار البيضاء، 1990)، ص 110

بين أبناء مختلف الأقليات القومية في بعض المناطق الصينية. وباستثناء قوميتي هوي المسلمة ومنشوريا اللتين يستخدم أبناؤهما لغة هان يستخدم أبناء سائر الأقليات القومية الثلاث والخمسين لغاتهم القومية الخاصة أو لغة هان أيضا في حياتهم [1].

وخلال سنوات طويلة يتعايش أبناء مختلف القوميات الصينية في سلام ووئام على أراضي الصين البالغة مساحتها تسعة ملايين وستمائة ألف كيلومتر مربع ويعملون بجد وإجتهاد لبناء وطنهم العظيم ذي التاريخ العريق والحضارة الباهرة [2].

وتعد قومية هان من أكبر القوميات الست والخمسين في الصين، كما هى أكثر قومية سكانا بين القوميات الموجودة في العالم، ويبلغ عدد سكانها حاليا مليارا ومائتي مليون نسمة، وكان أبناء قومية هان أصلا من السكان القدماء الذين يعيشون في مناطق الصين الوسطى في قديم الزمان، ويرجع تاريخهم الحضاري إلى أكثر من خمسة آلاف سنة.[3] وكان هؤلاء الناس يعيشون مع أبناء القوميات الأخرى في هذه المناطق ويتزوجون منهم ويتكاثرون مع مرور الوقت، ويوجد إلى جانب الهان مجموعة من المسلمين الذين ينتمون إلى قوميات مختلفة، ويقدر عددهم في الصين بـ 100 مليون نسمة· وهم يقسمون إلى عشر قوميات هي :

قومية صينية: وهي قومية الـ هوي المتمثلة في العرب والفرس القدماء الوافدين مع الفتح الإسلامي إلى الصين وهم ينتشرون في مقاطعات شينجيانغ وخوبي وينان وشاندونغ وإقليم منغوليا ذات الحكم الذاتي [4]

1. ثلاث قوميات تركية هي: الأوزبك، السالار، والإيغور.
2. قوميتان من المغول هما: دونغشيانغ، وباوان.

إضافة إلى أربع قوميات هي: القازاق، القيرغيز، التتار والطاجيك[5]

3. ينتشر المسلمون في ست مقاطعات في غربي الصين، وهي: (كانسو، شنغهاي، يونان، شانسي، نان تشا، سيشوان)، وفي أربع مقاطعات في جنوبي الصين، وهي: (غوانجو، غوانغ شي، هونان، هوبي)[6] فكما هو واضح، الإيغور أقلية عرقية مسلمة، جذورهم البعيدة تركية، ينتشرون بكثافة في منطقة إقليم شينجيانغ التي تشكل سدس مساحة الصين. كان لبعض هؤلاء ارتباطات خارجية بتركيا فيسمون أنفسهم التركستان، ويرفعون العلم التركي نفسه بعد تغيير اللون من الأحمر إلى الأزرق، واللغة الإيغورية من اللغات التركية القديمة[7]. ومنطقة شينجيانغ منطقة متعددة الأعراق، تعيش فيها العديد من المجموعة العرقية. من بينها أربع مجموعات عرقية يبلغ عدد سكانها أكثر من مليون نسمة، وهم: الإيغور والهان والكازاخ والهوي، ومجموعات عرقية أخرى. ويظهر الإحصاء الوطني السابع عام 2020 أن عدد الإيغور بلغ 11.6243 مليون نسمة [8]

---

[1] ـ المصدر نفسه، ص 88

[2] ـ شيوي يانغ، تاريخ القوميات في الصين، ترجمة دار النشر باللغات الاجنبية، (بكين، 1989) ص 65.

[3] ـ فيصل السامر، الاصول التاريخية للحضارة العربية في الشرق الاقصى، (باريس،1977)، ص 120

[4] ـ سلمى أبو الحسن، المصدر السابق، ص76.

[5] ـ فؤاد محمد شبل، حكمة الصين دراسة تحليلية لمعالم الفكر الصيني منذ أقدم العصور، ج2،(مصر، 1968)، ص89

[6] ـ تشيو شو لين، تاريخ القوميات المسلمة الصينية، ترجمة دار النشر باللغات الاجنبية،(بكين : ط1، 1996)، ص43

[7] ـ شيوي يانغ، المصدر السابق، ص67

[8] ـ رأفت غنيمي وأخرون، تاريخ أسيا الحديث والمعاصر، (مصر: ط2، دار الفكر الجديد، 2004)، ص33.

المبحث الثاني

الأوضاع العامة لمسلمي الصين في عهد أسرة المانشو حتى عام 1911م

كان المسلمون في عهد أسرة مينغ التي حكمت الصين للمدة من (1368- 1644م) ينعمون بالسلام والأمان ويتمتعون بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، فضلا عن منحهم الحرية الدينية في أقامة شعائرهم وبناء مساجدهم ومدارسهم وأعفائهم من الضرائب ومنحهم الأراضي، كما أسندت اليهم المناصب العسكرية والادارية في الدولة[1]، وتبدل حال المسلمون مع وصول أسرة المانشو (1644- 1911م)، أذ تغيرت أوضاعهم في هذا العصر فكان عهد ظلم واستبداد وذلك لجهل الكثير من الموظفين المنشوريين بعادات المسلمين وتقاليدهم وطقوسهم الدينية، فتعرضوا للأضطهاد والتعذيب وتفريق الشمل في مقاطعات تكاد تخلو من المسلمين [2]، وكذلك تعرضوا لمحاولات الإبادة من جانب الحكومة في عهد هذه الأسرة مما أضطر المسلمين إلى أن يقوموا ببضع ثورات للدفاع عن أنفسهم ودينهم وكان أبرزها ثورة مسلمو (قانصو) عام 1648م [3]، أذ ثار مسلمو هذه المدينة ضد الحكومة ورفعوا السلاح لأول مرة ضد السلطة مطالبين بالحرية الدينية ورفع الظلم والاضطهاد كما كان لهذه الثورة أهداف سياسية تلخصت في رغبة بعض القواد المسلمين في مساعدة أخر أمراء أسرة مينغ (بنجان وانج)، في ثورته ضد أسرة المانشو فرفع لواء العصيان ضد الإمبراطور المنشوري (هسيون جي)، في قانصو وأصبحت مدينة (كونجانج) تحت سيطرة الثوار [4]، لم يتمكن الثوار المسلمون من تحقيق أهدافهم، أذ سير الإمبراطور المنشوري جيشا بقيادة المارشال (مونغ جيو فانغ) لأخماد الثورة والقضاء عليها في مهدها حتى لا يستفحل خطرها ويمتد إلى المدن الصينية الأخرى [5]، ومع ذلك عاود المسلمون في مدينة (هامي) بشرقي تركستان الصينية أعلان العصيان ضد حكومة المانشو في عام 1649م، فما كان من الأخيرة إلا أن أرسلت الحكومة جيشا جرارا يفوق جيش الثوار المسلمين سلاحا وعدة وكان نهاية المعركة خسارة الثوار وقتل خمسة الأف من المسلمين [6]، ولقد كان لهذه الثورة مجموعة نتائج أبرزها :

1- غضب الأسرة الحاكمة على المسلمين في الصين وتركستان الشرقية، أذ تبنت حكومة المانشو تجاه المسلمين سياسة قمعية قائمة على الظلم والاضطهاد

2- قامت السلطات الصينية بأحتلال تركستان الشرقية عام 1760م[7]

3- قتلت الحكومة الصينية الكثير من المسلمين في مذبحة رهيبة لم تفرق فيها بين كبير وصغير ورجل وأمراة [8]

4- صادرت الحكومة الصينية أموال المسلمين وممتلكاتهم وفرضت عليهم أعمال السخرة

---

[1] - سعيد محمد يونس، محنة المسلمين في عهد أسرة مانشو، مجلة حولية كلية اللغة العربية، العدد 41، (مصر، 2002)، ص24

[2] - بدر الدين حي، العلاقات بين العرب والصين، (القاهرة : ط1، 1995)، ص12

[3] - دينغ مينغرن، الثقافة الإسلامية في الصين، مج (1)،، (بكين : دار النشر للثقافة الصينية، 2003)، ص155

[4] - سعيد محمد يونس، المصدر السابق، ص38

[5] - سيد عبد المجيد بكر، الأقليات المسلمة في أسيا وأستراليا، (السعودية : ط1، مكتبة نور، 1985)، ص90

[6] - سيد عبد المجيد بكر، المصدر السابق، ص 94

[7] - يانغلو لي، لمحة عن الاتصالات بين الصين والبلدان العربية في عهد أسرة مينغ الملكية، ترجمة مركز بابل للدراسات الانسانية، (بابل، 2020) ص 51

[8] - فهمي هويدي، الإسلام في الصين، (الكويت : ط1، عالم المعرفة،1981)، ص 23

5- هدمت الكثير من المساجد والمدارس وأجبروا المسلمين على السجود لصور الإمبراطور المنشوري وكهنته وموظفيه والأصنام الصينية

6- أجبار المسلمين على دفع العديد من الضرائب و أكل لحم الخنزير[1]

يتضح مما تقدم أن الأعمال الثورية للمسلمين كانت في الحقيقة أعتراض على سياسة التهميش والظلم والإبادة التي مارسها حكام المانشو تجاه مسلمي الصين، وهذا نابع من جهلهم بأوضاع المسلمين وأحوالهم وشعورهم بأنهم غرباء عن الصين، وقد أنتهز الكثير من الموظفين هذه الفجوة وأرسلوا تقارير يحرضون فيها السلطة ضد المسلمين [2]، ومثال ذلك التقرير الذي أرسله المفتش العام لولاية (شانتونغ) إلى الإمبراطور (يونغ تشنغ) عام 1724م، أذ كتب فيه ما نصه : "... يجب أن نمنع بتاتا بحكم القانون مزاولة الأعمال المعوجة التي تشوه أذهان الناس وعقائدهم، ومن هذا النوع الأعمال التي تزاولها جماعة (هوي) أي المسلمين أن هؤلاء لا يعبدون السماء والأرض ويأبون تقديم النذور إلى أرواح الأسلاف الصالحين، لقد أسسوا فرقا دينية خاصة بهم ويستخدمون تقويما غير التقويم الصيني، فكثر عدد أعضاء هذه الجماعة بزيادة الأعضاء فيها، وقاموا بدعوة الناس إلى أعمال الشر أفسادا لنفوسهم وعقولهم..." [3]

وفي الحقيقة أن التقرير المرفوع إلى الإمبراطور المانشوري ماهو إلا محاولة لتشويه صورة الإسلام والمسلمين، كما طالب حاكم شانتونغ من الإمبراطور بأتخاذ إجراءات حازمة تجاه المسلمين وكتب في ذلك ما نصه : "... التمس من مقام القصر العالي أصدار أمر إمبراطوري بشأن أخراج هؤلاء المسلمين، وتخريب مساجدهم من الأساس " [4]، وفي تقرير أخر رفعه رئيس شرطة ولاية (أنهوي) إلى الإمبراطور نفسه ذكر فيه: " أن المسلمين المقيمين داخل البلاد يسكنون في كل مكان وحيث يشاءون ويمارسون جميع أنواع الأعمال الحرة، ويعيشون بين الناس دون أي تفرقة، وعلى

الرغم من ذلك لا يراعون التقويم الذي تستخدمه الأسر الحاكمة في البلاد ولا يبالون بالسنة الكبيسة، فأنهم يستعملون تقويما خاصا بهم ويحتفلون برأس السنة الجديدة الخاصة بهم ويتبادلون التهاني والبركات فيما بينهم وطالت أنتقادات رئيس شرط ولاية (أنهوي) المسلمين في لباسهم وعبادتهم وذكر ذلك في تقرير أخر كتب فيه: "... يلبسون فوق رؤوسهم كوفيات بيضاء صباحا ومساء أذا كانوا يجتمعون في المعابد والمساجد، فلا أحد يعرف ماهي الأرواح التي يعبدونها، وكذلك أقاموا نظاما للصوم في رمضان " [5]

والواضح من ذلك أن المسلمين في ولاية (أنهوي) لم يكونوا يتمتعون بأي حقوق دينية أو مدنية، بدليل المطالب التي رفعها رئيس شرطة الولاية إلى الإمبراطور، والتي ذكر فيها ما نصه: " بالنظر إلى أنهم من رعايا جلالة الإمبراطور العاقل الحكيم فأنه يجب عليهم أن يراعوا نظاما موحدا صحيحا ويلبسون الملابس المألوفة في البلاد، ولا ينبغي أن يشذوا في عمل الحساب أو السجل بأتباعهم نظام تقويم خاص، أو يلبسون الكوفيات البيضاء ويسلكون طرق غريبة في شوؤن الحياة اليومية مخالفين لوحدة الشعار في البلاد " [6]

[1] ـ مي شو جيانغ، الإسلام والمسلمين في الصين، دار النشر للترجمة واللغات، (بكين: ط1، 2004)

[2] ـ مي شوجيانغ، الإسلام والمسلمين في الصين، دار النشر للترجمة واللغات،(بكين، 2004)، ص 34-35

[3] ـ محمد مهر علي، أنتشار الإسلام في الصين، (مصر: ط1، 2006)، ص 117

[4] ـ فوزي درويش، الشرق الاقصى – الصين واليابان (1853- 1972)، (مصر: ط1، 1985)، ص 211

[5] ـ أبراهيم نافع، الصين معجزة القرن العشرين، (مصر: دار المعرفة،2000)، ص 124

[6] ـ فهمي هويدي، المصدر السابق، ص 33

وتضمنت تقارير أخرى رفعها رئيس شرطة أنهوي إلى الإمبراطور بضرورة أصدار قوانين تحاسب المسلمين على زيهم وملابسهم وتمنعهم من ممارسة طقوسهم الدينية ويذكر بهذا الصدد ما نصه:"... أتوسل إلى جلالتكم بأصدار مرسوم يفرض عليهم مراعاة النظام الموحد الصحيح في تدوين الوقائع وتسجيل المعاملات وفي الزي واللباس، وأما مساجدهم فينبغي أن تغلق، فاذا أصروا على عدم الطاعة لحكم قانون البلاد يعاقبون وفق القانون الموضوع لمنع الأعمال المريبة ودفع الفتن " [1] ويستفهم من هذه التقارير أن كاتبيها مجموعة من الحاقدين والمتعصبين على الإسلام والمسلمين جاهلين بدينهم وعاداتهم وتقاليدهم وحبهم لوطنهم يدفعهم في ذلك العنصرية والتعصب الأعمى للقومية.

لم تتوقف سياسة العداوة تجاه المسلمين في الصين حتى مع وصول الإمبراطور من أسرة المانشو (بنج تشن)، أذ أرسل إليه حكام الولايات في بعض المدن الصينية طلبات يلتمسون فيها أن يصدر الإمبراطور مرسوما يقضي بأخراج المسلمين من دينهم وتعطيل المساجد ودور العبادة وتخريبها[2]، غير أن هذا الإمبراطور كان على درجة كبيرة من الثقافة والعقل أكثر من سابقيه فأخذ الأمور بروية وحكمة وتدبر، فوجد أن المسلمين لا يخشى منهم ولا يبدأون أحدا بعدوان وأنهم أسلم الطوائف ويمتازون بالأخلاق الفاضلة[3]

كشفت التقارير المكتوبة ضد المسلمين عن حقد دفين وجهل مطبق وأتهامات زائفة كالها أصحابها ضد المسلمين تقربا ونفاقا للسلطة الحاكمة من أسرة المانشو، وأستنادا إلى ذلك أصدر الإمبراطور مرسوما عام 1731م أوضح فيه سياسته تجاه المسلمين أذاعه على الشعب جاء فيه: " في كل ولاية من ولايات الإمبراطورية يوجد – منذ قرون كثيرة مضت عدد كبير من المسلمين يؤلفون جانبا من الشعب أعتبرهم كأبنائي وأنظر اليهم كما أنظر إلى بقية رعيتي تماما ولا أفرق بينهم وبين الذين لا يدينون بالإسلام " [4]

أن موقف الإمبراطور(بنج تشن) تجاه مسلمي الصين أتسم بالاعتدال وأحترام هذه القومية من حيث الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، وقد أوضح في خطاب له محاولات بعض الموظفين والمتنفذين في السلطة بتشويه صورة الإسلام والمسلمين من خلال أتهامهم بأنهم مصدر للفتن والاضطرابات الداخلية في الصين، ويذكر الإمبراطور بهذا الصدد ما نصه:"... وقد تسلمت من بعض الموظفين ظلامات سرية ضد المسلمين سببها أن ديانتهم تختلف عن ديانة غيرهم من أصل الصين وأنهم لا يتكلمون بلغة الصين، ويلبسون لباسا يختلف عما يلبسه سائر الأهالي، وهم متهمون بالعصيان والغطرسة والميول الثورية، وقد طلب مني أن أتخذ ضدهم تدابير صارمة " [5]، يتضح مما تقدم أدراك الإمبراطور (بنغ تشن) واستيعابه التام لمحاولات القضاء على الوجود الإسلامي في الصين والذي ينبع من عقلية قاصرة ومتعصبة، وبذلك الصدد يذكر ما نصه : "... فلما بحثت في هذه الظلامات والاتهامات لم أجد لها أساسا من الصحة، والواقع أن الدين الذي أتبعه المسلمون أنما هو دين أجدادهم، والحق أن لغتهم ليست كلغة الصين ولكن ما أكثر اللغات في الصين، أما فيما يتعلق بدور عبادتهم ولباسهم وطريقتهم في الكتابة

[1] ـ توماس أرنولد، الدعوة إلى الإسلام، تعريب حسن أبراهيم حسن، (القاهرة :، د. ت)، ص211

[2] ـ محمد حسن محمد، المصدر السابق، ص122

[3] ـ سعيد أحمد سلطان، محنة المسلمين في أسيا والقوقاز، (القاهرة : ط1، دار الشروق للنشر، 2005)، ص111

[4] ـ فهمي هويدي، المصدر السابق، ص40- 42

[5] ـ عفاف مسعد العبد، دراسات في تاريخ الشرق الاقصى، (الاسكندرية: ط1، مكتبة مدبولي، 2000)، ص101

وكلها مختلفة عن غيرهم من أهل الصين فهذه مسائل لا أهمية لها، وماهي إلا عادة من عادات المسلمين "[1]

وفي ضوء ما تقدم كون الإمبراطور الصيني صوره كاملة عن رأيه في الأقلية المسلمة في الصين، كونهم يتحلون بالأخلاق الفاضلة كغيرهم من أبناء الرعية، وليس هناك ما يدل على ميلهم إلى الثورة، كما أكد على ضرورة منحهم الحرية في أقامة شعائرهم الدينية لاسيما وأن هذا الدين يحترم النظم الأساسية للحكومة [2](3)

وفي الحقيقة أن ما تقدم هو أعتراف رسمي من الإمبراطور (بنغ تشن) بأهمية وجود القومية المسلمة في الصين وانهم يشكلون جزء مهم من المجتمع الصيني وفي ذلك ذكر ما نصه :" وقصارى القول أنهم أعضاء خلص في الأسرة الصينية العظيمة، وأنهم يجدون دائما في أداء واجباتهم الدينية والمدنية والسياسية، وحين ينظر القضاة قضية مدنية لا تعنيهم ديانة المتخاصمين، فليس هناك إلا قانون واحد لرعيتي، فمن عمل صالحا كوفئ، ومن عمل سيئا حق عليه العقاب " [3] نستنتج مما تقدم أن سياسة الاعتدال التي أتبعها الإمبراطور المانشوري (بنغ تشن) تجاه المسلمين قد أعطتهم الحق في العيش بحرية كاملة وأن ينعموا بالأمن والأمان في ظل هذا المرسوم الملكي ولمدة ثلاثين عام. ولقد تبدلت أحوال مسلمي الصين بعد وصول مجموعة من حكام أسرة المانشو السلطة أبتداء من عام 1800 م، وتبنيهم سياسة عنصرية تجاه المسلمين مما أفضى ذلك إلى قيام ثورات عديدة في المقاطعات التي يسكنها المسلمون أحتجاجا على سياسة الإقصاء والتهميش كانت أكبرها في (كاشغر) عام 1900، واجهها الإمبراطور بيد من حديد وقتل فيها عدد كبير من المسلمين تجاوز المليونان [4] يتضح مما تقدم الاوضاع العامة التي كان يعيشها مسلمي الصين تحت حكم أسرة المانش، الذي أمتاز بأظهار العداوة تجاه الإسلام والمسلمين من منطلقات عنصرية، فصادرت حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية مما أدى ذلك إلى قيام العديد من الثورات ضد ظلم وأستبداد الحكم المنشوري حتى سقوط الإمبراطورية وقيام الجمهورية عام 1912برئاسة الدكتور صن يات سن [5]

المبحث الثالث ماوتسي تونغ سيرته ونشاطه السياسي حتى عام 1937 م

أولا : حياته وتعليمه

ولد ماوتسي تونغ Mao Tse-Tung في عام 1893 لأسرة فلاحية فقيرة تعمل في زراعة الرز في قرية شاو شان Chao-Shan في مقاطعة هونان Hunan[6] (1)، و تسلسله الثالث في العائلة، وكان ماوتسي تونغ يحب والدته كثيرا ومتأثر بها لدرجة أنه أصبح بوذيا في طفولته رغم أن والده يعتنق الديانه الكونفوشيوسية[7]، وبهذا الصدد يذكر ماو ما نصه :" أنا عبدت والدتي وتبعتها أينما ذهبت، وبما أن والدتي أمنت ببوذا كذلك أمنت به أنا " وعلى

[1] ـ فهمي هويدي، المصدر السابق، ص20-22
[2] ـ سعيد محمد يونس، المصدر السابق، ص30
[3] ـ بدر الدين حي، المصدر السابق، ص 61
[4] ـ محمد مكين، تاريخ الإسلام في الصين، (القاهرة: ط1، 1934)، ص 14
[5] ـ قوه ينغ ده، تاريخ العلاقات الصينية العربية، دار اللغات للترجمة والنشر، (بكين: ط1، 2004)، ص93
[6] ـ كلود روا، حياة ماوتسي تونغ، ترجمة ضيف عبد الله، (القاهرة: ط1، 2010)، ص57
[7] ـ جورج مربك، قادة القرن العشرين، ترجمة سلسلة الدار العربية، (السعودية: دار جدة للنشر، 2022)، ص 88-89

النقيض من ذلك كانت علاقة ماو بوالده، الذي كان يجبره على العمل في المزرعة ولساعات طويلة أضافة إلى الضرب والتوبيخ والحرمان من الطعام مما جعل العلاقة بين الاثنين قائمة على الخصام والجدل المتكرر[1] تلقى ماوتسي تونغ تعليمه الأولي في مدارس القرية على الرغم من معارضة والده على تعليمه وأصر على الالتحاق بمدرسة ابتدائية في مقاطعة شيانغ، ومنها انتقل إلى مدرسة متوسطة في عاصمة المقاطعة حيث تلقى دروس في مبادئ الكونفوشيوسية[2]، و بعد ثورة 1911-1912 التي قادها الزعيم الوطني صن يات سن Sun Yat Sen لإطاحة حكم أسرة مانشو Manchu الإقطاعية وأعلان الجمهورية خدم ماو في جيش الثورة فترة قصيرة، وفي عام 1913 انتسب إلى مدرسة المعلّمين الرابعة في هونان، وتخرج منها في عام 1918. وفي هذه الفترة اطلع ماو على تاريخ الصين القديم وتراثها الثقافي، كما اطلع على الأفكار الغربية الحديثة، وتأثر بكتابات كونفوشيوس وصن ياتسن، وتولستوي Tolstoi وفلسفة (كانت) Kant وجدلية هيغل Hegel واهتم كثيرا بانتصار الثورة الاشتراكية في روسيا (1917) وبالأفكار التي جاءت فيها [3]، في نيسان 1918 أسس (المنظمة الشعبية الجديدة) في مقاطعة تشانغ شا Chang-Sha بهدف إيجاد السبل الحديثة لإحداث التغيير الجذري في الصين. وفي عام 1919 التحق بجامعة بكين حيث عمل أميناً للمكتبة إلى جانب دراسته فيها. وتزوج في أثناء دراسته الجامعية من كاي-هوي Kai-Hoy ابنة أحد أساتذته، وفي الجامعة تأثر كثيراً بأفكار أستاذه في الاقتصاد تشين Tchen الذي كان ماركسياً [4].

ثانيا: نشاطه الفكري والسياسي في الحزب الشيوعي الصيني

كان ماوتسي تونغ كغيره من الصينين، الذين يؤمنون بالعقيدة الكنفوشيوسية ويكنون الاحترام لأباطرتهم حتى أنهم عدوهم بمثابة الإلهة في الأرض، لكن هذه القناعة قد تغيرت عند الشاب الصغير في سن الحادية عشر[5]، على أثر حضوره الاحتفال السنوي الخاص بعيد ميلاد الإمبراطورة (تزو هسي) في مدينة تشانغشا عام 1904م، أذ أصدرت الأخيرة أوأمر ملكية بأعدام مجموعة من الفلاحين الجائعين الذين هاجموا مخازن الارز في مدينة تشانغشا، وكان ذلك على مرأى من الجميع مما أضطرت هذه الحادثة ماوتسي تونغ لتغير قناعته بالنظام الإمبراطوري والفكر البوذي، الذي لم يتمكن من حماية فلاحين أبرياء أعدموا في وضح النهار بأوأمر ملكية [6]وفي الحقيقة فقد مثلت تلك الاحداث وغيرها المواقف والجذور الفكرية المبكرة لدى ماوتسي تونغ، لاسيما بعد أندلاع الانتفاضة الأولى لثورة عام 1911 م في مدينة تشانغشا،و القسوة التي عامل بها جيش الإمبراطورة الثوار الفلاحين، مما جعل ماوتسي تونغ ينضم إلى صفوف الثوار وقص ضفيرته المتدلية من مؤخرة رأسه والتي تعني حسب تقاليد المانشو الطاعة والولاء للحكم

[1] ـ روبرت باين، ماوتسي تونغ حياته وعصره، (بيروت: ط1، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، 1976)، ص35

[2] -Jonathan Clement ,Mao Zedong Life and Times, (London, 2006),p10

[3] ـ أدغار سنو، النجم الاحمر فوق الصين (المراحل الأولى من تاريخ الثورة الصينية)، ترجمة كمال أبو الحسن، (بيروت : ط1، 1970)، ص128

[4] -Jonothan Spence ,Maozedong, Penguin Groog press, (New york) , 1999, p179

[5] ـ روي ماك جريجوري هاستي، ماوتسي تونغ حياته وعصره، ترجمة حسين الحوت، (د. م، د. ت)، ص58

[6] ـ روي ماك جريجوري، المصدر السابق، ص 29

الإمبراطوري [1]، مثلت تلك الأحداث والمواقف السياسية الجذور الفكرية الأولى الرافضة للظلم والاستعباد، والتي عبر عنها بمجموعة من المقالات التي علقها على لوحة الإعلانات في دار المعلمين، ولقد ساعده في ذلك أستاذه (تشانغ شي)، وهو أول شخص شجع ماو على القراءة وكتابة المقالات السياسية ذات الطابع الاشتراكي[2] مما أهله ذلك ليكون في صفوف الطلاب الذين شاركوا في حركة الرابع من أيار عام 1919 م، أحتجاجاً على موقف الحكومة الصينية الضعيف في معاهدة فرساي والتي سمحت لألمانيا بالاحتفاظ بإقليم شاندونغ، وفي عام 1920 التقى ماو في بكين مبعوث الثورة السوفييتية أدولف جوف، عن طريق أستاذه تشين، ولمس منه رغبة السلطة السوفييتية بإقامة علاقة متكافئة مع بلاده [3].وأدى تنازل الحكومة السوفييتية للصين عن شمالي منشورياالتي كانت تحتلها الحكومة القيصرية دوراً في إقناع ماو باختفاء النزعة الاستعمارية من روسيا الجديدة؛ مما زاده قرباً من الأفكار الاشتراكية وسرّع انتقاله إلى مواقع الماركسية [4] بدأ ماو منذ عام 1920 بتشكيل الخلايا الشيوعية. وفي تموز/يوليو 1921 شارك في الاجتماع التأسيسي للحزب الشيوعي الصيني، وأصبح أمينا للجنة الحزب في مقاطعة هونان. وفي المؤتمر الثالث للحزب انتخب ماو عضواً في اللجنة المركزية للحزب، وعُيّن رئيساً لتحرير مجلة الحزب السياسية الأسبوعية. وقد أقر الحزب في هذا المؤتمر سياسة التحالف مع الحزب الوطني (الكومنتانغ Kuomintang) بقيادة صن يات سن لتشكيل جبهة موحدة ضد الإمبريالية والإقطاعية من أجل تحرير الصين وتوحيدها [5]، في عام 1926 عُيّن أميناً للجنة الفلاحية التابعة للجنة المركزية للحزب، وفي عام 1927 نشر كتابين: (تحليل لطبقات المجتمع الصيني) و(تقرير عن تحقيقات في حركة الفلاحين في هونان) أوضح فيهما أفكاره حول الثورة الديمقراطية الجديدة في الصين، وحول المكانة المهمة للمشكلة الفلاحية، والأهمية الحيوية لانضواء الحركة الفلاحية تحت قيادة الطبقة العاملة، ولقد زاد هذا الأمر من قوة ماوتسي تونغ ومكانته في في أوساط الحزب الشيوعي من جهة، وبين طبقات الفلاحين الذين يشكلون غالبية المجتمع الصيني من جهة أخرى [6] أن الايدلوجية السياسية التي أتبعها ماوتسي تونغ تجاه طبقة الفلاحين جعلت منه رئيسا للجمهورية السوفيتية في الصين عام 1931 في المقاطعات التي سيطر عليها وهي (كيانغسي، فوجيان، هونان، هوبي، ووهان، انهوي، زيجيانغ) [7]، أذ قرر تطبيق برنامج أصلاح زراعي شامل للأسباب الأتية:

1- الفقر الذي يعاني منه أكبر عدد من الصينين والذي يعود بصورة رئيسية إلى الضرائب وأيجار الأراضي الزراعية التي يفرضها المالكون والتي لا يستطيع الفلاح الصيني تحملها

[1] ـ د. ج. كريل، الفكر الصيني من كونفوشيوس إلى ماوتسي تونغ، ترجمة عبد الحميد سليم، (القاهرة، 1971)، ص 47- 48

[2] ـ المصدر نفسه، ص 49

[3] ـ جورج ميدك، المفكر والزعيم ماوتسي تونغ، ترجمة دار الراتب الجامعية، (بيروت: ط1، دار الفكر الجديد، 1992)، ص 9

[4] - Stuart Shram, the thought of mao tse-tung. combridge university press, new york, 1989. P. 15

[5] ـ سها عادل عثمان، ماوتسي تونغ ودوره السياسي في الصين (1921- 1976)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل – كلية التربية، 2014، ص 55

[6] ـ ماوتسي تونغ، المؤلفات المختارة، ترجمة دار النشر باللغات الاجنبية، ج1، (بكين، 1968)، ص41

[7] - Agnes Smedley , Chinas Red Army , (new york, 1977) , p. 43

2- أن أصحاب الأراضي الزراعية أفضل حالا في الوجهة الاقتصادية والاجتماعية من الذين يستأجرون الأرض الزراعية

3- يجب أن يستند الأصلاح الزراعي على تقاسم الأرض الزراعية [1]

وبموجب هذه الإجراءات تمكن ماو من القضاء على الأقطاع في المناطق المحررة وتطبيق سياسة الحزب الشيوعي الذي يؤمن بالعمل الاشتراكي وفق أيدلوجية خاصة جعلته مقبولا في أوساط الشيوعيين، وأصبح أسمه يمثل رمزا للنضال والمقاومة عند الفلاح الصيني بغض النظر عن ديانته ومعتقده، وتكونت على أساس ذلك أكبر قاعدة للقوات الشيوعية بزعامة ماوتسي تونغ في إقليم كيانغسي للمدة من (1930- 1937)[2]، أذ نجح في تنفيذ أستراتيجته وبناء قواعد ثورية في الريف معتمدا في ذلك على الفلاحين الذين شكلوا الدعامة الأساسية في نضاله الثوري ضد القوى الرجعية في البلاد ليتحول زعيم الحزب الشيوعي الصيني من مرحلة التنظير السياسي إلى مرحلة المواجهة العسكرية[3].

المبحث الرابع: ماوتسي تونغ وموقفه تجاه مسلمي الصين حتى عام 1949 م

بعد إلغاء الإمبراطورية وتأسيس الحكم الجمهوري في الصين عام 1912م، أعلن الدكتور (صن يات سن) عن مبادئه تجاه القوميات بشكل عام ومسلمي الصين بشكل خاص، أذ أعلن أن كل أبناء القوميات الخمس المؤلفة للشعب الصيني وهم الهان والهوي (المسلمين) والمنغول والمانشو والتبتين يتمتعون بحقوق وحريات متماثلة كونهم مواطنين في بلد واحد[4]، وسعى المسلمين من قومية هوي لعد أنفسهم ممثلين عن كل مسلمي الصين من القوميات الأخرى وذلك حسب أجتماع الرابطة الإسلامية التقدمية في عام 1912 من قبل عدد من أمة المساجد في بكين وكانت أول جماعة تدعي تمثيل كل المسلمين في الصين وأشترطت على قادة مسلمي الايغور وزعاماتهم القبول بقيادة مسلمي هوي للرابطة وكانت الفكرة الأساسية التي تؤمن بها الجمعية هي الأيمان بمبادئ الجمهورية الوطنية وبضرورة أيمان المسلمين بهويتهم الوطنية كصينيين[5] رحب مسلمو الصين من ذوي النزعة الثورية بالنظام الجمهوري الجديد عام 1912 م، على الرغم من معارضة بعض المسلمون الصينيين المحافظين الذين كانوا يميلون لحكم الأباطرة من أسرة تشينغ أن الأسس والمبادئ التي وضعها الدكتور صن يات سن لاقت قبولا كبيرا بين غالبية مسلمي الصين الذين كانوا يتطلعون إلى الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات[6]

، فلقد أعلن سن يات سين منذ الخطوات الأولى لأعلان الصين الجمهورية بأن كل مواطن صيني يولد بحقوق متساوية سواء كان من الهان أو الهوي أو المسلمين أو المينغ وتعني شعب المغول وكذلك شعب التبت [7] (1)، ولقد أدت هذه الروح إلى تحسن في العلاقات بين

---

1 ـ ماوتسي تونغ، المؤلفات المختارة، ترجمة فؤاد أديب، ج2، (دمشق، 1966)، ص 97

2 ـ أبشتاين، مولد الصين الشعبية من حرب الافيون إلى حرب التحرير، ترجمة حسني تمام، (القاهرة، 1957)، ص 86

3 ـ المصدر نفسة، ص 91

4 ـعباس محمود العقاد، سن ياتسن أبو الصين، (بيروت، 1987)، ص20

5 ـ فرنك أوين، الصين في ماصيها وحاضرها، ترجمة دار النشر للغات الاجنبية، (لندن، 1945)، ص45

6 ـ ستار حامد عبد الله، الزعيم الصيني صن يات صن (1866- 1925)، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (بابل، 2011)، ص 18

7 - B. G. Boy , Communist Chinas Foreign Policy , (new york , 1962) ,p. 112-113

مختلف شعوب الصين وزيادة في أطر العلاقات بين الشعب الصيني ومختلف شعوب العالم الإسلامي، الأمر الذي كان مغلقا أو غير مسموح به لدى السلالات الملكية الحاكمة، يتضح مما تقدم أن النظام الجمهوري الجديد، قد سمح بفتح الأبواب المغلقة لسور الصين وزادت صلات الوصل بين مسلميها ومسلمي العالم ولاسيما منطقة الشرق الأوسط، أذ سمح لما يقارب 33 طالبا من مسلمي الصين بالسفر والدراسة في الأزهر الشريف، كما تأسست عصبة الاتحاد الإسلامي الصيني عام 1912، في بانغ وأفتتحت فرعا أخر لها في مدينة بكين عام 1922م، وفي مدينة شنغهاي عام 1925، وزادت الفرص المتاحة للمسلمين للسفر للديار المقدسة بقصد أداء مناسك الحج بين عامي 1923 ولغاية عام 1925م[1]، على الرغم من وفاة الدكتور سن يات سين في 12 أذار 1925، إلا أن سياسة الحكومة الصينية لم تتغير تجاه مسلمي الصين للأعتبارات التالية :

1- كثرة النزاعات والخلافات السياسية داخل حزب الكومنتانغ على تولي السلطة في الصين

2- أنشغال حزب الكومنتانغ بتوحيد البلاد من سلطة أمراء الحرب الذين رفضوا الانضواء تحت سلطة الحكومة المركزية

3- ظهور عدة حكومات في الصين حكومة الجنوب وعاصمتها كانتون بزعامة تشانغ كاي شيك وحكومة الشمال وعاصمتها بكين برئاسة تساو لين المتحالف مع أمراء الحرب[2]

لهذه الاعتبارات وغيرها، لم يكن هناك سياسة واضحة أو مواقف سياسية جديدة لحزب الكومنتانغ تجاه مسلمي الصين خارج المبادئ التي وضعها الدكتور صن يات سين، إلا أن الموقف أختلف مع وصول الأفكار الشيوعية وتأسيس الحزب الشيوعي الصيني بشكل رسمي عام 1921م في مدينة شنغهاي ومن أجل استقراء طبيعة المواقف السياسية التي تبناها الزعيم ماوتسي تونغ تجاه المسلمين في الصين كان لابد من تقسيمها إلى مرحلتين :

الأولى: ماوتسي تونغ وموقفه تجاه مسلمي الصين في أعقاب تأسيس الحزب الشيوعي الصيني عام 1921

كان ماوتسي تونغ أحد الأعضاء البارزين في الحزب الشيوعي بعد تأسيسه بشكل رسمي في مدينة شنغهاي 1921م، وقد أوكلت إليه مهمة قيادة أحد فروع الحزب في إقليم هونان، وقد حضر ماو أفتتاح المؤتمر التأسيسي الأول للحزب الشيوعي الصيني في السابع من تموز عام 1921[3]، والذي تمخض عنه القرارات التالية:

1- تأسيس الحزب الشيوعي الصيني بشكل رسمي في السابع من تموز 1921

2- تعيين تشن تو – هسيو بمنصب الامين العام للحزب

3- تعيين لي تاتشاو رئيسا لقسم الدعاية والاعلام

4- القضاء التام على الكنفوشيوسية وأقتلاعها من جذورها

5- الاهتمام بالطبقة العاملة من خلال تأسيس أتحادات ونقابات عمالية [4]

ومن الاطلاع على مبادئ المؤتمر التأسيسي للحزب الشيوعي الصيني عام 1921، نستشف موقفه من الدين بصورة عامة والكنفوشيوسية بصورة خاصة، إلا أن ذلك لا

[1] ـ ميلاد المقرحي، تاريخ أسيا الحديث والمعاصر، (بنغازي: ط1، 1997)، ص124

[2] ـ المصدر نفسه، ص 130

[3] ـ ماوتسي تونغ، الحكومة الائتلافية، ترجمة زكي خيري،، (بغداد: ط2، مكتبة الفكر الجديد، 1959)، ص 133

[4] ـ ماوتسي تونغ، المؤلفات المختارة، ترجمة دار النشر باللغات الاجنبية،، ج3، (بكين: ط1، 1970)، ص 171

يعني أن ماوتسي تونغ قد كان له رأي مغاير من الدين بعيدا عن المبادئ التي رسمها الحزب الشيوعي الصيني، أذ حرص على كسب وتسخير كل الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع الصيني وبهذا الصدد أعلن عن تأييده وقيادته لأضراب العمال في مدينة تشانغشا في الرابع والعشرين من نيسان 1927[1]، مما أضطر زعيم الكومنتانغ تشانغ كاي شيك لأصدار أوامر في الخامس والعشرين من نيسان 1927 بتصفية الحزب من الشيوعيين فأصدر لائحة تتضمن (197) شيوعيا مطلوبا من ضمنهم ماوتسي تونغ، لذلك قام مجموعة من أمراء الحرب المتعاونيين مع تشانغ كاي شيك بتنفيذ مذابح ضد الشيوعيين في مدن شنغهاي ونانكين، أذ قتل في شنغهاي وحدها ما لا يقل عن (400) شيوعي [2] فكانت تلك المذبحة بمثابة أعلان لأنتهاء التحالف بين الشوعيين والكومنتانغ والذي دام قرابة خمسة أعوام ومع بداية عام 1928 تحول ماوتسي تونغ من زعيم في الحزب الشيوعي الصيني إلى قائد ثورة في إقليم هونان، وأصدر أوامره إلى الجمعيات الفلاحية التي كان قد شكلها في مقاطعات ذلك الإقليم ولاسيما مدن (تشانغشا، ليلين، هسيانغ تان، هونغ شان) بالقيام بالثورة وقتال قوات الكومنتانغ لكن الفرق بالعدة والسلاح بين قوات الكومنتانغ والفلاحين وكذلك أشتراك ملاك الأراضي بالقتال إلى جانب الكومنتانغ حال دون تحقيق الانتصار مما أضطر ماوتسي إلى اللجوء إلى مدينة كيانغسي [3] ومن ملجئه في الجبال بدأ ماو - بمساعدة كل من تشوان لاي-Tchuen Lai وتشوته Tchu-Te - بتكوين جيش التحرير الشعبي الصيني، وأقام في تشرين الثاني/نوفمبر 1931 في كيانغسي ما سماه الجمهورية السوفييتية الصينية؛ وهي سلطة شعبية لتنظيم المنطقة وإدارتها بزعامة ماوتسي تونغ [4]، والسؤال هنا ما هو موقف مسلمي الصين من هذه الحكومة الجديدة ؟ وفي الحقيقة أن مسلمي الصين قد انقسموا إلى فريقيين:

الأول: كان يضم مجموعة من المسلمين المحافظين من الأقطاعين وملاك الأراضي الذين كانوا يقفون إلى جانب الحكومة الوطنية في نانكين بقيادة تشانغ كاي شيك [5]

الثاني: يضم مجموعة من الفلاحين المسلمين الذين يؤيدون حرب التحرير بقيادة ماوتسي تونغ في المناطق التي تم تحريرها من قبل الشيوعيين[6]

أن هذا التحول في موقف مسلمي الصين الداعم لماوتسي تونغ في المناطق المحررة قد جاء متزامنا مع السياسة التي تبناها الاخير مع المسلمين والقائمة على أحترام ديانتهم ومساجدهم، أذ أوعز ماوتسي تونغ إلى أتباعه بأحترام دور عبادة المسلمين ومساجدهم وعدم دخولها أو تخريبها وبهذا الصدد يذكر :"... وفي هذه المناطق لاتزال الاديان محمية " [7] يتضح مما تقدم أن الشيوعيين بزعامة ماو قد بدأو يشعرون بضرورة التعامل والتفاعل مع قضايا المسلمين في الصين، لاسيما بعد أن اضطرتهم ضربات حزب

---

[1] - ماوتسي تونغ، المؤلفات المختارة، ج2، المصدر السابق، ص 80

[2] - المصدر نفسه، ص 88

[3] - Chen Chang Feng , The long march with Chairman Mao , (peking, 1972) , p. 101

[4] - Ibid ,p. 10

[5] - علاء عبد الرزاق مطلك الفهد، مسلمو تركستان الشرقية (الايغور) والعلاقة مع السلطات الصينية (دراسة في اليات الاندماج والاستيعاب)، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 40، 2021، ص 294

[6] - المصدر نفسه، ص 300

[7] - فؤاد كرم، الإسلام والمسلمون في الصين الشيوعية، (مصر، ط1، دار الاسكندرية للنشر، 1980)، ص 17

الكومنتانغ الموجعة للتراجع للحدود الجنوبية للبلاد وهو ما جعلهم في تماس مباشر مع المسلمين لأول مرة وأضحت القضية الإسلامية ومشاكل المسلمين تحظى بأهتمام الشيوعيين وقادة الحزب لاسيما ماوتسي تونغ الذي كان مضطرا للتعامل معهم في المناطق المحررة من سيطرة الكومنتانغ[1] فقد كان ماوتسي تونغ يرى بأن عقائد المسلمين في الجزء الجنوبي الغربي من البلاد ليست سوى مجموعة من الخرافات والأساطير حسب رأيه[2]، لكنه على العكس من ذلك فقد وجد عند المسلمين عقيدة توحيدية ودينا أبراهيميا، وحينما أجتازت القوات الشعبية مناطق المسلمين في ميناء (كوانزو)،أصدر الحزب بزعامة ماو جملة من التعليمات التي أراد منها ضمان حصوله على تعاطف المسلمين وتأييدهم للحزب الشيوعي وكفاحه السياسي ولقد عرفت هذه التعليمات بأسم توجيهات للعمل السياسي في المناطق ذات الأغلبية المسلمة، وتم وضع برنامج العمل هذا في أيلول من العام 1935، ولقد وجه ماوتسي تونغ أتباعه بالتفاوض مع أئمة المساجد وتبيان أن القوات الشعبية تسعى لتوحيد الصين [3] على الرغم من تصريحات ماوتسي تونغ ورسائله المطمئنة للقوميات المسلمة، إلا هناك من عأرض سياسته ووقف ضدها وهم مسلمي الايغور، الذين كانوا يميلون في مشاعرهم إلى قوات الكومنتانغ وحكومة الصين الوطنية وقاموا بالعديد من الانتفاضات التي تهدف لعرقلة المسيرة الشيوعية في السيطرة على الأراضي الصينية أبتداء من عام 1935وحتى عام 1950 [4]، وفي عام 1935 كرر تشانغ كاي شيك الهجوم بجيش كبير حاصر فيه مقر قيادة الحزب الشيوعي في كيانغسي. وأدرك ماو أن جيشه الذي لم يكن يتجاوز مئة ألف مقاتل مهدد بالإبادة، فقرر الانسحاب إلى إقليم تشانسي في شمالي الصين؛ فيما عرف بالمسيرة الكبرى التي قطع الجيش خلالها 9000كم سيراً على الأقدام، وفقد نصف عدده تقريباً، وقد أتخذ من مدينة ينان عاصمة له[5].

[1] ـ دينغ مينغ، الثقافة الإسلامية في الصين، ترجمة دار النشر باللغات الاجنبية، (بكين : ط1، 1990)، ص 76
[2] ـ علاء عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص 302
[3] ـ فؤاد كرم، المصدر السابق، ص 23
[4] ـ فرنك أوين، المصدر السابق، ص 200
[5] ـ ماوتسي تونغ، المصدر السابق، ج2، ص245



صورة رقم (1) تمثل خارطة توضح المسيرة الطويلة بقيادة ماوتسي تونغ بأتجاه الحدود الغربية هروبا من محاصرة جيش الجنرال تشانغ كاي شيك عام 1934دفعت شراسة أحتلال القوات اليابانية للأراضي الصينية عام 1937،الى توحيد جميع صفوف الشعب الصيني والتجاوز عن الاختلافات السياسية والعقائدية والقومية وتم تشكيل جبهة الدفاع الوطني عام 1937 ضمت القوى الشيوعية والوطنية والجبهة الإسلامية، أذ لعبت الأخيرة دورا محوريا في تحشيد القوى الصينية للمسلمين من كافة القوميات من أجل مواجهة الاحتلال الياباني [1]، ولقدكان المسجد الخاص بمدينة ينان الذي أضحى مقر تدار فية خطط العمليات العسكرية مكانا يلتقي فيه كبير من القيادات الصينية ومنهم الزعيم ماوتسي تونغ، كما أصبح أمام المسجد (شاي دانغ شاو) أحد المسؤولين عن الخدمات الدينية في الجبهة المتحدة التي ضمت اليساريين والقوميين، ولقد عرف أمام هذا المسجد بأسم (الأمام الأحمر)، لأنه تولى فيما بعد مهمة الترويج للفكر اليساري وأصبح منسجما مع خط الحزب الشيوعي الصيني، وأمتدح السياسات التي كان الحزب يسعى لتحقيقها في المناطق ذات الغالبية المسلمة ورغم ذلك فلم يلقى ترويجه لأقامه حكم ذاتي في ينان تأييدا كبيرا من المسلمين، وذلك لعدم حصوله على مكانة علمية كبيرة وسط شيوخ الإسلام، فضلا عن أن ينان لم تكن مقصدا لعدد كبير من المسلمين في الصين[2]، وفي ضوء ما تقدم كان ماو حريصا على كسب المشاعر الوطنية لمسلمي الصين بقومياتهم كافة، الأمر الذي أراد الحزب الشيوعي أستغلاله لصالح معركته ضد اليابانيين، أذ أمر ماو جميع القوات الشيوعية بأحترام المسلمين وعقائدهم الدينية وتقاليدهم الاجتماعية وطقوس حياتهم الخاصة، كما منع أفراد الجيش الشعبي من الدخول للمساجد أو مس نسخ القرآن الكريم وتحريم أكل لحم الخنزير في قرى المسلمين[3]، فضلا عن العمل على الترويج لمبدأ

[1] ـ محمد علي فوزي، تاريخ الشرق الاقصى الحديث والمعاصر، (بيروت : ط1، دار نور للنشر، 2000)، ص 16
[2] ـ رايموند لي، المسلمون في الصين وعلاقتهم بالدولة، ترجمة مركز الجزيرة للدراسات،(أبو ظبي : ط1، 2015)، ص4
[3] ـ فؤاد كرم، المصدر السابق، ص 69

المساواة بين مختلف قوميات ومكونات الشعب الصيني وهو ما يدل على أن الحزب الشيوعي وزعيمه ماوتسي تونغ عامل المسلمين كقومية لها خصوصيتها، كما طالب أتباعه بأحترام مبدأ الملكية الخاصة للتجمعات المسلمة في البلاد، وتجنب العمل على أنشاء مجلس سوفييت لأي مدينة أو إقليم تدخله قوات ماوتسي تونغ تجنبا لأثارة المشاعر السلبية للمسلمين بشأن تجريدهم من ملكياتهم أو أقامة نمط إنتاجي على الطراز الشيوعي [1]

يتضح مما تقدم أن سياسة ماوتسي تجاه المسلمين ماهي إلا محاولة لكسب تعاطفهم مع الحزب وكفاحه السياسي، ولكن أثبتت الحوادث التاريخية بأن جهود ماوتسي تونغ وحزبه الشيوعي لم تأت بنتائج مثمرة، فقد ظل مسلمو الصين ينظرون إلى الحزب الشيوعي الصيني بأنه قائم على الألحاد وأن زعيم الحزب ما هو إلا شخص ملحد وهذا يتعارض مع العقيدة الإسلامية، لذلك فقد عد أغلب مسلمي الصين بأن كل ما يفعله ماوتسي تونغ ما هو إلا وسيلة للحصول على تأييدهم وتعاطفهم[2] والواضح أن ماو كان يحاول ضم المسلمين إلى قواته الشعبية، لاسيما أولئك القاطنين في الجزء الشمالي الغربي من البلاد، أذ كان يرى فيهم مقاتلين أشداء بإمكانهم تغيير مسار ونتائج الحرب لصالح الشيوعيين في قتالهم ضد القوات اليابانية، ولقد حاول التودد لهم في الخطاب الذي القاه في أيار من العام 1936 م، حينما دعاهم كأخوة أحباء إلى أستلهام الأنموذج التركي كبلد مسلم يسير في طريق الحداثة والتقدم وأنهم كمواطنين صينيين يواجهون أما الموت والخضوع وألا أستسلم لأراده الإمبريالية العالمية أو النصر وهو ما يعني العيش في حياة تقوم على العدالة والحرية والاستقلال الكامل [3]، أن أمال الشيوعيين وزعيمهم ماوتسي تونغ في أستمالة المسلمين إلى جانبهم لم تفتر، وعلى هذا الأساس فقد وعد الحزب الشيوعي الصيني المسلمين من قومية (هوي) بمنحهم منطقة حكم ذاتي تتبع لها أي منطقة محررة يتواجد فيها المسلمون في الأقاليم الشمالية والغربية، وعد الزعيم ماوتسي تونغ هذا الأجراء بمثابة تحفيز للمسلمين لمواجهة قوات الحزب الوطني والقوات اليابانية التي تحتل البلاد، وضمن الحزب بهذا الأجراء بأن يكون مشروع الحكم الذاتي هذا جامعا لكل الطبقات والفئات التي يتكون منها المجتمع المسلم ومنها التجار ورجال الدين والمحاربين، أي لم يقتصر على العمال والفلاحين أستجابه منه للأوضاع الاجتماعية السائدة في المجتمع المسلم في تلك الحقبة [4]، أدرك ماوتسي تونغ أهمية كسب دعم المسلمين في حربه ضد اليابان، وأستنادا لذلك قام بتشخيص العناصر المسلمة المتعاونة معه والعناصر التي عدها بمثابة قوى رجعية معارضة لأفكار وتطلعات الحزب والحركة التقدمية، ولذلك أعطى زعيم الحزب الشيوعي تعليمات لخطباء صلاة الجمعة، باستمالة مشاعر المسلمين في المناطق المحررة لصالح الحزب الشيوعي وزعيمه من خلال أدخال الموضوعات السياسية للحزب في خطب الجمعة، ولقد شكل ذلك بداية لتدخل ماوتسي تونغ في الشؤون الدينية للمسلمين، أنعكس فيما بعد من خلال سيطرة الحزب والفكر الشيوعي على مقاليد الحياة الثقافية

[1] ـ زكريا صادق الرفاعي، المسلمون والدولة القومية في الصين (1913- 1949) دراسة تأريخية، مجلة دراسات، السنة 12، العدد السادس والاربعون، (مصر، 2019)، ص 75

[2] ـ مرتضى عبد الحسين، الحرب اليابانية الصينية الثانية 1937- 1945، مجلة كلية التربية،(القرنة، 2021)، ص 44

[3] -فؤاد كرم، المصدر السابق، ص 11

[4] ـ علاء عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص 301

والدينية لمسلمي الصين [1]، استمرت الحرب ضد اليابان حتى هزيمتها في الحرب العالمية الثانية عام 1945. وكان الشيوعيون قد أسسوا في الجزء الذي حرروه من منشوريا وفي الأقاليم التي يسيطرون عليها حكومات شعبية محلية، وقاموا بتوزيع أراضي الإقطاعيين على الفلاحين. ووقّعوا مع تشانغ كاي شيك في 10تشرين الأول 1945 اتفاقية للسلم والبناء. ولكن تشانغ ما لبث - بتشجيع من الولايات المتحدة - أن خرق الاتفاق، وأمر أتباعه بتصفية الحكومات التي شكّلها الشيوعيون؛ الأمر الذي أدى إلى اندلاع الحرب الأهلية التي دامت أربع سنوات، تمكّن فيها جيش التحرير الشعبي الصيني - بقيادة ماوتسي تونغ- من دحر قوات تشانغ كاي شيك ودخول بكين في الأول من تشرين الأول 1949 وإعلان ولادة ما عُرف بجمهورية الصين الشعبية، واضطر تشانغ كاي شيك إلى مغادرة البر الصيني واللجوء إلى جزيرة فورموزا.[2]

ثانيا: ماوتسي تونغ وموقفه تجاه مسلمي الصين في أعقاب تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 شغل ماوتسي تونغ في جمهورية الصين الشعبية التي تشكلت عام 1949م، منصب الرئيس للمدة من (1954- 1959)، كما أنه أحتفظ في ذات الوقت بمناصبه الأخرى والمتمثلة برئاسة الحزب الشيوعي ورئاسة اللجنة المركزية وقد بين في الخطاب الذي القاه أمام الشعب الصيني الذي أعلن فيه عن قيام جمهورية الصين الشعبية، بأنه يسعى إلى تحقيق الازدهار والسلام للبلاد والى إلغاء امتيازات الدول الإمبريالية داخل الصين والنهوض بالاقتصاد وتحرير المرأة ومنح الشعب حرية الفكر والعدالة الاجتماعية وبناء القوات المسلحة[3]، أن من ضمن العقبات التي واجهها الرئيس ماوتسي تونغ في أعقاب تشكيل حكومته الجديدة هو مسألة التعدد القومي والنسيج الاجتماعي المعقد الذي يتكون منه المجتمع الصيني، لاسيما الأقليات المسلمة العشرة والتي تشمل: الهُوِي، والأويغور، والقازاق، ودونغشيانغ، والقرغيز، وسالار، والطاجيك، والأوزبك، وبونان، والتتار. وباستثناء الهوي والأويغور، اللذيْن يبلغ تعداد سكان كلٍّ منهما أكثر من عشرة ملايين نسمة، فإنّ الأقليات الثمانية الأخرى لا تشكِّل سوى (1%) أو أقل من مجموع السكان، غير أن هؤلاء المسلمين يتركزون في المنطقة الشمالية الغربية في ثلاث محافظات وهي (شنشي وقانسو وتشينغهاي) ومنطقتان ذاتيتا الحكم وهي (نينغشيا وشينجيانغ)، في حين توزع شعب الهوي على نطاق واسع في المنطقة الشمالية الغربية [4]، وبعض منهم يقيمون في المقاطعات الداخلية للصين، في حين يعيش معظم شعب الايغور في إقليم شينجيانغ[5]عليه، فإنه لابد من توضيح الفرق بصورة جلية بين المجموعات العرقية التي غالبية سكانها من المسلمين، وبين الذين يتّبعون دين الإسلام بغضِّ النظر عن مجموعتهم العرقية. بالرغم من أن العقيدة الرسمية للصين وفق المبادئ الشيوعية هي الإلحاد، إلا أن العديد من الديانات قد أجتذبت أتباعا، بما في ذلك الخمسة أديان التقليدية (البوذية والطاوية والإسلام والكاثوليكية والبروتستانتية) وأديان جديدة أخرى. ونظرًا لوجود عدد كبير من المجموعات العرقية والمعتقدات الدينية، فقد نصَّ نظام الصين

---

[1] - ماوتسي تونغ، المؤلفات المختارة، ج 2، المصدر السابق، ص 320

[2] - مرتضى عبد الحسين، المصدر السابق، ص231

[3] - أحمد يونس زيدان، ماوتسي تونغ وسياسته تجاه القوميات الصينية، مجلة الصين اليوم، العدد خمسون، 2015، ص 43

[4] - فؤاد كرم، المصدر السابق، ص 40

[5] - علاء عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص 303

الشعبية متمثلة بالزعيم السياسي ماوتسي تونغ على مجموعة من المبادئ التوجيهية العامة لصنع سياستها في إدارة الأقليات والشؤون الدينية بحسب ماورد في خطابه السياسي عام 1952، أذ أوضح ماوتسي تونغ موقفه من الاديان في الصين :" أن سائر الأديان مسموح بها في مناطق الصين المحررة وذلك بصورة متفقة مع مبدأ حرية الأيمان الديني، أن جميع المؤمنين بالبروتستانتية والكاثوليكية والإسلام والبوذية والمعتقدات الأخرى يتمتعون بحماية حكومة الشعب ما دامو ا يعملون بقوانينها، أن لكل أمرى الحرية في أن يؤمن أو لا يؤمن ونحن لا نسمح لا بالإلزام ولا بالتحامل "[1]

كما دعا ماوتسي تونغ إلى ضرورة تعاون جميع قوى الشعب في مواجهة العدو القومي والطبقي، أذ يذكر بهذا الصدد ما نصه: " من الضروري توحيد المثقفين، الصناعيين، رجال الأعمال، الشخصيات الدينية، القادة، الأحزاب الديمقراطية والشخصيات الديمقراطية على قاعدة الصراع ضد الإمبريالية والإقطاعية وأجراء التثقيف في صفوفهم..."[2] يتضح مما تقدم طبيعة الموقف السياسي الذي تبناه رئيس حكومة الصين الشعبية ماوتسي تونغ في بداية تسلمه الحكم عام 1954م تجاه القوميات الصينية بصورة عامة من خلال أعتماده المبادئ الأساسية الأتية:

1- أن تكون كل الجماعات العرقية منتمية إلى الأمة الصينية الجامعة، والتي تتألف من 56 قومية ولا يمكن فصل الوحدة السياسية لهذه القوميات

2- لكل الجماعات العرقية مكانة متساوية في أطار الأمة الصينية، والمكانة المتساوية تعني كل أنواع الحقوق والواجبات بغض النظر عن الفروق العرقية مثل اللغة والدين والعادات والتقاليد، نتيجة لاختلاف الظروف التاريخية والجغرافية والمناخية وغيرها، يتحتم على الحكومة المركزية أعتماد تدابير تفضيلية في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتعليمية وغيرها بما يخدم الأقليات المحرومة [3]، ومن جانب أخر أوضح ماوتسي تونغ طبيعة سياسته في الشؤون الدينية العامة من خلال تطبيق المبادئ الأتية :

1- على أعضاء الحزب الشيوعي الصيني والمسؤولين الحكوميين في جمهورية الصين الشعبية الالتزام بالماركسية اللينينية وأن يكونوا ملحدين

2- لجميع مواطني جمهورية الصين الشعبية الحق في التدين أو عدمه

3- لجميع الأديان الشرعية مكانة متساوية، ويجب أن يكون من أغراضها تعزيز الوحدة الوطنية

4- يجب تنظيم جميع المنظمات والأنشطة الدينية محليا وتحت رعاية الدولة، ويمنع منعا باتا أي شكل من أشكال التأثير الأجنبي على الأنشطة الدينية

5- يجب فصل الأديان عن التعليم والسياسة، ولا يجوز تحت أي ظرف من الظروف أستخدام القضايا الدينية للتأثير على التعليم والسياسة [4]

وفي الحقيقة أن السياسات الخاصة بالأمور الدينية ووفقًا للمبادئ التي وضعها الرئيس ماوتسي تونغ والتي أقرها الحزب الشيوعي الصيني، فأنها تدعي منح الحرية

[1] ـ علاء عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص 304

[2] ـ نوري عبد الحميد العاني وأخرون، تاريخ أسيا الحديث والمعاصر (بغداد : ط1، 2006)، ص 74، فؤاد كرم، المصدر السابق، ص 34

[3] ـ غزلان محمود عبد العزيز، الحركات الانفصالية في إقليم سينجيانغ (دراسة الصين تجاه مسلمي الايغور)، مجلة دراسات، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، (مصر، 2018)، ص 173

[4] ـ نوري عبد الحميد العاني، تاريخ الصين الحديث (بغداد : مكتب الكلمة الذهبية، 2000)، ص 111

الدينية الشاملة لكل القوميات والأقليات الدينية مع التأكيد على عدم أعتراف الحزب ورئيسة بمسألة الدين، لكنها تؤكد أنه لابد من تطبيق نظام الدولة بصرامة لضمان التقيُّد بالقانون، ومنع أي محاولة للطعن في النظام أو تهديد الوحدة الوطنية. هذا النهج يعوق حتمًا الطريقة التي يمكن بها تطوير الأديان، فبحسب هذا النهج لا ينبغي لأي دين تطوير هوية سياسية منافسة للهوية الصينية الجامعة، ويجب أن تكون جميع المنظمات والأنشطة الدينية تحت مراقبة الدولة، ويجب على القيادات الدينية عدم إنشاء شبكات دينية عابرة للحدود الوطنية، وأن يصبح الدين شأنًا شخصيًّا بحيث تضمن سلطة الدولة الحرية لجميع المواطنين في اعتناق العقيدة الدينية أو أن يكونوا ملحدين، بغضِّ النظر عن خلفيتهم الإثنيَّة. وأخيرًا أن تكون التقاليد أو الأنشطة الدينية عُرْضة للإيقاف إذا تعارضت مع الأهداف الوطنية العليا، كالحفاظ على الاستقرار السياسي أو قمع الأنشطة الانفصالية [1]، في ضوء ما تقدم يمكن تقييم سياسة ومواقف الزعيم السياسي ماوتسي تونغ تجاه مسلمي الصين، بأنها سياسة قائمة على الانسجام والتوتر تارة، والحذر والترقب تارة أخرى، وقد جاء ذلك متوافقا مع قناعته الحزبية القائمة على الألحاد وعدم أعترافه بالدين، تلك الحقيقة التي أكدها في خطابه السياسي في اللجنة المركزية الثامنة للحزب الشيوعي عام 1957 م بقوله :" أيدلوجية الدين ليست في أنسجام مع الاشتراكية، لكن لانزال في حاجة لترميم دور العبادة " وبقدر ما يوضح الخطاب مفهوم الدين بالنسبة لماوتسي تونغ، فأنه يوضح من جهة أخرى التغير في المواقف السياسية تجاه مسلمي الصين لاسيما بعد الإعلان عن الثورة الثقافية عام 1966 التي أراد بها الحزب الشيوعي تطبيق منهجه الأساسي تجاه الأديان من خلال تدشين مرحلة جديدة من الأفكار والمعتقدات التي يفترض أن تسود في المجتمع الاشتراكي وكانت العقبة الأساسية حسب وجهة نظر زعيم الحزب ماوتس تونغ، وجود جملة من المعتقدات الدينية ومنها بطبيعة الحال المعتقدات الإسلامية والتي تعد بمثابة معتقدات خرافية ذات صلة بموروث قومي قائم على أساس العنصرية الدينية [2]، فلقد عدت مرحلة الثورة الثقافية (1966- 1976)، وهي الثورة التي أعلنها ماوتسي تونغ لتطهير البلاد من العملاء والخونة وتخليص البلاد من الأشخاص المتهمين بعدم موالاتهم للحزب، فكانت هذه المرحلة بمثابة مرحلة سوداء في تاريخ مسلمي الصين، أذ تم تهديم عدد كبير من المساجد والمراكز الثقافية الإسلامية، وكذلك الحال مع الكنائس والمعابد البوذية، وأحرقت النسخ القديمة والنادرة من القرأن الكريم، وهو الأمر الذي دفع المسلمين للأنتفاض ضد الحكومة المحلية الشيوعية، وكانت ثورتهم بمؤازرة باقي مسلمي الصين من القوميات الأخرى، ولقد تعامل الحزب الشيوعي مع هذه الانتفاضة التي أشترك فيها أغلب مسلمي الصين بسياسة القمع والتنكيل، إذ قتل ما يقارب الألف وستمائة مسلم وأبيد سكان قرى بأكملها، واضحت الاعتقالات والتهم تلاحق المسلمين فضلا عن مصادرة تراثهم الثقافي، ولم يسمح لهم بممارسة عقيدتهم بحرية أو تطوير هويتهم الثقافية بمعزل عن الهوية الشمولية التي حاول زعيم الحزب ماوتسي تونغ أن يفرضها على مسلمي الصين حتى وفاته عام 1976[3]، وهذا ما سوف نحاول تغطيته في بحث أخر يتناول أوضاع مسلمي الصين في عهد الثورة الثقافية.

[1] ـ رايموند لي، المصدر السابق، ص 7

[2] ـ محمد نعمان جلال، الصراع بين اليابان والصين (مصر : مكتبة مدبولي، 1989)، ص 123

[3] ـرايموند لي، المصدر السابق، ص8 ؛ فؤاد كرم، المصدر السابق، ص 30

الخاتمة:

وقد تمت كتابة هذا البحث وكان الهدف منه تسليط الضوء على معاناة مسلمي الصين في عهد الزعيم السياسي ماوتسي تونغ (1893-1976)، فقد تنوعت وتعددت الأساليب والأدوات التي أعتمدتها الحكومات الصينية المتعاقبة في التعامل مع المسلمين والذين شكل وجودهم أرثا تأريخيا أمتد مع الحقبة الأولى التي دخل فيها الدين الإسلامي عن طريق العرب والفرس إلى بلاد الصين، مما أدى إلى بروز مساهمة صينية في المسيرة الحضارية الإسلامية، التي كانت محط أعجاب عدد كبير من ملوك الصين، إلا أن هذه العلاقة لم تكن أيجابية على الدوام فقد تخللها قدر من الفتور والتهميش أحيانا، والبطش وسوء المعاملة أحيانا أخرى، ومع تأسيس الجمهورية الصينية عام 1912، حاول مسلمو الصين الإفادة من الحريات الدينية التي منحت لهم بموجب القانون، والتي سعى إلى تأكيدها زعيم الحزب الشيوعي الصيني ماوتسي تونغ عام 1927، في أعقاب أطلاق حملته لتوحيد الصين، عن سياسته في حماية الحريات الدينية والثقافية لاسيما تجاه المسلمين الذين حاول أستمالتهم إلى جانبه وكسب تأييدهم في حربه ضد القوى الرجعية والإمبريالية لغاية وصوله إلى السلطة وتأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، وهنا يمكن القول أن العلاقة بين المسلمين والحكومة الصينية بزعامة ماوتسي تونغ، كانت خاضعة بشكل كبير إلى مصالح الحزب السياسية الذي تجاوز عن ظاهرة التعدد الديني وفق الاعتبارات التي كانت تمر بها البلاد من هجمة وغزو خارجي ممثلة باليابان (1937- 1945)، مما يقتضي توحيد جميع الجهود لمواجهة الخطر وبالتالي فلم تتبلور في تلك الحقبة وما بعدها نظرة أو موقف موحد لدى زعيم الحزب السياسي ماوتسي تونغ تجاه مسلمي الصين، لاسيما بعد وصول الحزب الشيوعي للسلطة عام 1949 مما شكل ذلك بداية الافتراق مع المسلمين وفق السياسة التي تبناها الزعيم ماوتسي تونغ كمحاولة لتطبيق الأفكار والمعتقدات الاشتراكية التي يفترض أن تسود في المجتمع الصيني معلنا الحرب على كل المعتقدات الدينية الإسلامية فيما عرف بالثورة الثقافية (1969- 1976) التي كانت تمثل حقبة سوداء في تاريخ مسلمي الصين ولأهميتها سوف نسلط الضوء عليها في دراسة علمية منفصلة.

قائمة المصادر

أولا : المصادر باللغة العربية

1- أحمد حسنين أحمد (1990)، حضارة نهر اليانغتسي، ط1، مصر : دار الاعتماد
2- أبراهيم نافع (2000)، الصين معجزة القرن العشرين، ط1، مصر
3- أدغار سنو (1970)، النجم الاحمر فوق الصين (المراحل الأولى من تاريخ الثورة الثقافية الصينية)، ترجمة كمال أبو الحسن، ط1، بيروت : دار النشر الأولى
4- أحمد يونس محمد (2015)، ماوتسي تونغ وسياسته تجاه القوميات الصينية، مجلة الصين اليوم، بكين.
5- أبشتاين (1957)، مولد الصين الشعبية من حرب الافيون إلى حرب التحرير، ترجمة حسني تمام،ط1 القاهرة
6- بدر الدين حي (1995)، العلاقات بين العرب والصين، ط1، القاهرة : مكتبة الشروق
7- تشيو شو لين (1996)، تاريخ القوميات المسلمة الصينية، ترجمة دار النشر باللغات الاجنبية، ط1، بكين

8- توماس أرنولد (د. ت)، الدعوة إلى الإسلام، تعريب حسن أبراهيم، القاهرة
9- جورج ميدك (2022)، قادة القرن العشرين ماوتسي تونغ، ترجمة سلسلة الدار العربية،ط1، السعودية،
10- جورج ميدك (1992)، المفكر والزعيم ماوتسي تونغ، ترجمة دار الراتب الجامعية، ط1، بيروت
11- د. ج. كريل (1971)، الفكر الصيني من كونفوشيوس إلى ماوتسي تونغ، ترجمة عبد الحميد سليم القاهرة
12- دينغ مينغرن (2003)، الثقافة الإسلامية في الصين، مج 1، دار النشر للثقافة الصينية، ط1، بكين
14- دينغ شاو مينغ (1990)، الإسلام والثقافات القومية الصينية، ترجمة دار النشر باللغات الاجنبية، ط1، بكين
15- رأفت غنيمي(2004)، تأريخ أسيا الحديث والمعاصر، ط2، مصر
16- روبرت باين (1976)، قادة القرن العشرين (ماوتسي تونغ)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت
17- روي ماك جريجوري هاستي (د. ت)، ماوتسي تونغ حياته وعصره، ترجمة حسين الحوت، مصر
18- رايموند لي (2015)، المسلمون في الصين وعلاقتهم بالدولة، ترجمة مركز الجزيرة للدراسات،أبو ظبي
19- زكريا صادق الرفاعي (2019)، المسلمون والدولة القومية في الصين (1913 – 1949)، دراسة تأريخية، مجلة دراسات، البسنة 12، العدد السادس والاربعون، مصر
20 – سلمى أبو الحسن (1990)، تاريخ نضال القوميات في الصين، بيروت
21- سعيد محمد يونس (2000)، محنة المسلمين في عهد أسرة مانشو، حولية كلية اللغة العربية، مصر
22- سيد عبد المجيد بكر (1985)، الأقليات المسلمة في أسيا وأستراليا، السعودية
23- سعيد أحمد سلطان (1995)، محنة المسلمين في أسيا والقوقاز، ط1، القاهرة
24- سها عادل عثمان (2014)، ماوتسي تونغ ودوره السياسي في الصين (1921 – 1976)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل
25- ستار حامد عبد الله (2011)، الزعيم الصيني صن يات صن (1866- 1925) دراسة تأريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، بابل
26- شيوي قوانغ (1987)، جغرافيا الصين، ترجمة دار النشر باللغات الاجنبية، ط1، بكين
27- شيوي يانغ (1989)، تاريخ القوميات في الصين، ترجمة دار النشر باللغات الاجنبية، بكين
28- عباس محمود العقاد (1987)، سن ياتسن أبو الصين، بيروت
29- عفاف مسعد العبد (2000)، دراسات في تاريخ الشرق الاقصى، ط1، الاسكندرية
30- علاء عبد الرزاق مطلك الفهد (2021)، مسلمو تركستان الشرقية (الايغور) والعلاقة مع السلطات الاجنبية (دراسة في اليات الاندماج والاستيعاب)، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 40

31- غزلان محمود عبد العزيز (2018)، الحركات الانفصالية في إقليم سينجيانغ، المجلد الناسع عشر، العدد الأول، مصر
32- فرنك أوين (1994)، الصين ماضيها وحاضرها،ط1، لندن
33- فيصل السأمر (1977)، الاصول التاريخية للحضارة العربية في الشرق الاقصى، باريس
34- فؤاد محمد شبل (1968)، حكمة الصين دراسة تحليلية لمعالم الفكر الصيني منذ أقدم العصور، ج2، مصر
35- فهمي هويدي (1981)، الإسلام في الصين، الكويت
36- فوزي درويش (1985)، الشرق الاقصى (الصين واليابان)، مصر
37- قوه ينغ ده (2004)، تاريخ العلاقات الصينية العربية، دار اللغات للترجمة والنشر، بكين
38 – كلود روا (2010)، حياة ماوتسي تونغ، ترجمة ضيف عبد الله، القاهرة
39- ماوتسي تونغ (1966)، المؤلفات المختارة، ترجمة فؤاد أديب، الجزء الأول، دمشق
40- ---------- (1967)، المؤلفات المختارة، ترجمة فؤاد أديب، الجزء الثاني،دمشق
41- --------- (1968)، المؤلفات المختارة، ترجمة فؤاد أديب، الجزء الثالث، دمشق
42- محمد حسن سلمان (2006)، الإسلام في الصين، الخرطوم، 2006
43- محمد نعمان جلال (1989)، الصراع بين اليابان والصين، (مصر : مكتبة مدبولي
44- محمد مهر علي (2006)، أنتشار الإسلام في الصين، مصر
45- محمد مكين (1934)، تاريخ الإسلام في الصين، القاهرة
46- محمد علي فوزي (2000)، تاريخ الشرق الاقصى الحديث والمعاصر، ط1، بيروت
47- ميلاد المقرحي (1997)، تاريخ أسيا الحديث والمعاصر، (بنغازي، 1997)
48- مرتضى عبد الحسين (2021)، الحرب اليابانية الصينية الثانية 1937- 1945، كلية التربية،القرنة
49- مي شو جيانغ (2004)، الإسلام والمسلمين في الصين، دار النشر للترجمة واللغات، بكين
50- نوري عبد الحميد العاني (2002)، تاريخ الصين الحديث، بغداد، مكتبة الكلمة الذهبية
51- نوري عبد الحميد العاني وأخرون (2006)، تاريخ أسيا الحديث والمعاصر، ط1، بغداد
52- يانغلو لي (2020)، لمحة عن الاتصالات بين الصين والبلدان العربية في عهد أسرة مينغ الملكية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، بابل

ثانيا : المصادر باللغة الانكليزية

1- Agnes Smedley , Chinas Red Army , (new york, 1977)
2- B. G. Boy , Communist Chinas Foreign Policy , (new york , 1962)
3- Chen Chang Feng , The long march with Chairman Mao , (peking, 1972

4- Jonothan Spence ,Maozedong, Penguin Groog press, (New york) , 1999
5- Jonothan Spence ,Maozedong, Penguin Groog press, (New york) , 1999
6- Stuart Shram, the thought of mao tse-tung. combridge university press, new york, 1989

Mao Zedong And His Attitude Towards Muslims In China (Historical Study)

Dr.leqaa Shaker Khatar
University of Baghdad /Center of Revival of Arabian Science Heritage
s.leqaa@yahoo.com

Abstract

The nature of the relationship between the Muslims of China and the ruling authorities throughout the ages constitutes the main focus of this research, which dealt with the special situation of Muslims in China in terms of historical presence and the nature of the relationship with the ruling families and figures by discussing their policy towards the Muslims of China in all political, economic, social and cultural aspects. It is known throughout history that most Muslims have concentrated their presence in the northwestern regions of the country, such as Gansu and Qinghai provinces, the Xinjiang Uyghur Autonomous Region, and the Ningxia Hui Autonomous Region, in addition to the presence of other concentration areas in Yunnan Province in the southwest of the country. The truth is that these population centers are only A reaction to the policy of religious and national persecution and marginalization practiced by some people and governments

Basing this on the perception that the Muslims of China are not Chinese in origin, but rather came through successive historical eras in the country, and therefore their situation does not differ from the situation of the foreign community, while another opinion prevailed in Chinese official circles in which Muslims are considered an essential and integral part of the country. components of the country and that there is a need for them to enjoy all their religious and cultural rights Hence the idea of research came to shed light on the

personality of the political leader Mao Zedong (1893-1976 AD) and his position towards the Muslims of China.

Keywords: China, Muslims, Hui, Mao Zedong, Communist Party

الاستراتيجيات الإعلامية الوطنية ودورها في مواجهة دعاية الجماعات المتطرفة أثناء معارك التحرير: دراسة مسحية لاستراتيجيات الأعلام الحربي للحشد الشعبي في مواجهة أعلام داعش للمدة من (2015/1/1 إلى ــ 2017/8/1)

م. د. مجيد عبود فهد
جامعة أوروك / كلية الأعلام / قسم الصحافة الأذاعية والتلفزيونية
mageedzezo@gmail.com
م. م. ملاك عطا حامد
الجامعة المستنصرية / كلية الأداب
mailto:malaakalataa90@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث:
يهدف البحث إلى معرفة دور الأعلام الحربي في مواجهه أعلام تنظيم "داعش" المتطرف، عن طريق دراسة مسحية لأنشطة مديرية الأعلام العامة في هيئة الحشد الشعبي، والتي أسهمت بشكل كبير في كشف مخططاته الرامية إلى بلورة فكر متطرف في المناطق التي كانت تحت سيطرته وصولاً إلى وضع إستراتيجية اتصالية تعالج الآثار النفسية السلبية التي تركتها الجماعات المتطرفة في المناطق التي سيطرت عليها.
ويستخدم هذه البحث المنهج الوصفي باعتماد الدراسة المسحية لجميع الأنشطة الاتصالية التي قدمتها مديرية الأعلام العامة في هيئة الحشد الشعبي في مواجهة هذه الحملات الإعلامية لداعش باعتماد مختلف الأساليب والطرق العلمية وقد تم اعتماد أسلوب الحصر الشامل لجميع الأنشطة وتبويبها وتصنيفها وتوصيفها من منطلق وظائف الأعلام الحربي، وتمثلت حدود البحث الميدانية بالمدة من (2014/8/1 إلى 2017/8/1).
وتوصل البحث إلى مجموعة نتائج أهمها اعتماد مديرية الأعلام العامة مجموعة من الاستراتيجيات الاتصالية طيلة مدة المعارك، وتنوعت هذه الاستراتيجيات بحسب طبيعة المرحلة وسير المعارك، وأظهرت النتائج ان الاهتمام بتغطية المعارك ونقل الحقيقة من ارض المعارك بشكل مباشر كان من أولويات عمل المديرية، أوصى البحث إلى ضرورة وضع إستراتيجية إعلامية ينعكس من خلالها خطاب أعلامي موحد، وكذلك الاهتمام بالجوانب العلمية والدراسات والأبحاث بذات المستوى من الاهتمام بالأنشطة الأخرى.
الكلمات المفتاحية: إستراتيجيات، الأعلام الحربي، أعلام داعش.

الإطار العام للبحث

المقدمة introduction

يُعد الأعلام من أهم وأخطر (الوسائل) التي يمكن أن تُبنى من خلالها صناعة الرأي العام، وذلك للدور الكبير الذي تمارسه في بناء الوعي بمختلف أشكاله باعتبارها المحرك الأساسي لكل عملية تثقيف أو تجهيل تُمارس في المجتمع، مهما كان نوع هذا المجتمع.
وقد عرف العالم أهمية الأعلام منذ القدم، وذكر لنا التاريخ نماذج كثيرة عنه، وبالرغم من تنوع الأساليب وابتكار الأدوات فإن رسالة الأعلام تبقى واحدة، وهي نقل الحقيقة وتوعية المجتمعات وما خرج عن ذلك فهي أنماط اتصالية تندرج تحت قائمة الدعاية والشائعة والتضليل.
وقد تختلف وظيفة الأعلام باختلاف المدد الزمنية وطبيعة المرحلة سواء بالحرب أو السلم، ففي مرحلة السلم يمارس الأعلام دوره في تطوير المنظومة الأخلاقية للأفراد

والمجتمع على حد سواء، أما في مرحلة الحرب فان للأعلام دورا كبيرا في مواجهة حملات التظليل التي تمارس على الأفراد والمجتمع إذ تمارس القوى المتصارعة مختلف أساليب تشويه الحقائق تحت مظلة الأعلام ووفقا لذلك جاء هذا البحث لتتناول دور مديرية الأعلام العامة في هيئة الحشد الشعبي في مواجهة الحملات الدعائية لتنظيم داعش المتطرف.

أولاً: أهمية البحث:

تنطلق أهمية هذا البحث من

أولاً: الأهمية العلمية (النظرية): رفد المكتبة العلمية بدراسة جديدة عن طبيعة الاستراتيجيات الموظفة في الأعلام الحكومي بالتصدي لأعلام منظمة داعش الإرهابية في العراق

ثانيا: الأهمية المجتمعية (التطبيقية): الحاجة إلى معرفة حقيقة جهود مديرية الأعلام العامة للحشد الشعبي في مواجهة الأفكار المتطرفة للتنظيمات الإرهابية وذلك باعتماد مجموعة من الأساليب والطرق العلمية التي تجيب على تساؤلات البحث وتحقق أهدافه.

ثانياً: أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة أهداف وهي:

1- التعرض إلى مفهوم الأعلام الحربي والإشارة إلى مبررات الحاجة إليه.

2- معرفة الوظائف الرئيسة للأعلام الحربي وخصائص الرسالة الإعلامية الحربية.

3- الكشف عن الاستراتيجيات الإعلامية والخصائص الفنية والإخراجية التي اعتمدها تنظيم داعش لنشر عقيدته وأفكاره المتطرفة.

4- معرفة الاستراتيجيات المعتمدة من قبل مديرية الأعلام الحربي في هيئة الحشد الشعبي لمواجهة أعلام تنظيم داعش في العراق.

ثالثا: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الاتي:

"ما دور استراتيجيات الأعلام الحربي في مواجهة أعلام تنظيم داعش، وما هي التصورات المقترحة لمواجهة هذه الأفكار "

رابعاً: تساؤلات البحث:

يحأول البحث الإجابة على التساؤل الرئيس عن طريق مجموعة تساؤلات فرعية هي:

1- ما مفهوم الأعلام الحربي وما مبررات الحاجة إليه؟

2- ما الوظائف الرئيسة للأعلام الحربي وما خصائص الرسالة الإعلامية الحربية؟

3- ما الاستراتيجيات الإعلامية والخصائص الفنية والإخراجية التي اعتمدها تنظيم داعش لنشر عقيدته وأفكاره المتطرفة؟

4- ما إستراتيجيات المواجهة الإعلامية التي يبناها الأعلام الحربي في هيئة الحشد الشعبي للتصدي لأفكار وتوجيهات أعلام تنظيم داعش الإرهابي في العراق؟

خامسا: مفاهيم البحث الإجرائية:

= **الاستراتيجيات:** تعني الاستراتيجيات في هذه البحث جميع الخطط والبرامج التي نفذتها مديرية الأعلام العامة لهيئة الحشد الشعبي أثناء مدة المعارك مع تنظيم داعش المتطرف ودورها في مواجهة أعلامه واليات التعامل مع رسائله.

= **الأعلام الحربي:** يشار بالأعلام الحربي في هذه البحث إلى جهود مديرية الأعلام العامة والتي كانت تحت مسمى مديرية الأعلام الحربي في تلك المدة وتتضمن تنظيم رسالة الأعلام المضادة لتنظيم داعش المتطرف وكيفية الرد عليه ورسم سياسة إعلامية تواجهه

= **أعلام داعش:** ويقصد به جميع القنوات الإعلامية التي تمثل فكر تنظيم داعش المتطرف والتي تشتمل على مختلف أشكال ومضامين الاتصال والرسائل الموجهة والتي اعتمدها التنظيم المتطرف في نشر رسالته ودعوته.

الإطار النظري للبحث

المحور الأول: الأعلام الحربي (المفهوم، ومبررات الحاجة إليه)

أولاً: مفهوم الأعلام الحربي وتعريفه الاصطلاحي.

الحروب العسكرية تمثل صراعا يتضمن استخداماً منظماً للأسلحة والقوة البدنية، من قبل الدول أو المجموعات الكبرى الأخرى، وتحتل الفرق المتحاربة الأراضي، وتسيطر على الموارد بمختلف أشكالها وهي تتضمن سلسلة من الحملات العسكرية التي تشن بين جانبين متضادين، تتضمن نزاعا حول السيادة والأراضي والمصادر الطبيعية أو الدين أو الأيدولوجيات [1]. من هنا يتضح إن الحروب ليست حدثا عابرا في تاريخ الحضارات الإنسانية بل هي تمثل حدثا مهما واستثنائيا سواء طالت مده الحرب أم قصرت إذ إن الطبيعة الاستثنائية للحروب تستوجب التسجيل والتوثيق بكل الوسائل المتاحة وذلك لضرورات كثيرة إذ إن تفاصيلها وأسبابها ونتائجها هي وثائق تستحق التسجيل من هنا برزت الحاجة إلى المعلومات عن الأحداث التي مرت بها البشرية ومنها الصراعات والحروب الآمر الذي يشير إلى أهمية الأعلام في هذا الجانب [2]

ولا يقتصر دور الأعلام على الجانب ألتوثيقي فحسب إذ إن الأعلام وبفلسفته الواسعة ووسائله المتطورة يعد من أقوى أدوات الاتصال العصرية، بل إن الأعلام في ظل ثورة الاتصال والمعلومات حمل معه تقنيات واسعة أدت إلى إحداث تطورات ضخمة في تكنولوجيا الاتصال. ومن هنا برز دور "الأعلام الحربي" بوصفه أحد الفروع المتخصصة للأعلام الشامل، وإنه أصبح يمثل ركيزة مهمة من ركائز بناء الأمن الوطني للدولة والوسيلة الرئيسة لإيصال نشاط ودور القوات المسلحة إلى الرأي العام، وهو دور يقوم على أساس التفاعل مع التحديات والتهديدات الموجهة للأمن الوطني من أجل تأكيد إستراتيجية الدولة في مواجهة هذه التحديات، وذلك عن طريق الإسهام في مناقشة هذه القضايا وإيجاد الحلول المناسبة لها، كما أن له رسالة مهمة في مواجهة الغزو الفكري والثقافي المعادي الذي يستهدف النيل من وحدة الوطن[3].

ويعد الأعلام الحربي من أقدم أشكال الأعلام المتخصص التي عرفها الإنسان إذا كان يعتمد في بداية عهده على أساليب بدائية تقليدية إلا انه كان موجوداً من حيث المفهوم

---

[1] ـ بحث بعنوان الحروب, أنواعها, أثارها, موقع الإمام الشيرازي الدولي للدراسات. واشنطن متاح على الرابط: http://www.siironline.org (7-9-2022/3.55م)

[2] ـ هاشم حسن التميمي، المراسل الحربي "دراسة لتجربة المراسل الحربي في الحرب العراقية – الإيرانية، رسالة ماجستير (غ م), جامعة بغداد , كلية الأداب , قسم الصحافة , 1988 , ص11

[3] ـ صلاح الدين أبو بكر الزيداني، الأعلام العسكري الغايات والأهداف، http://www.almusallh.ly (8-10-2022/2.33م)

والتطبيق فقديماً استخدم الإنسان الأعلام الحربي لتحقيق عدة أغراض أهمها سعيه لتحقيق الشعور بالأمان لنفسه وتحقيق السيادة والتفوق على الآخرين[1].

وإنّ العلاقة بين الأعلام والحروب قائمه منذ زمن بعيد ولا طالما شكل الأعلام أداة هجوم ودفاع في الحروب متساوية من حيث الأدوات مع الجانب العسكري وان الحروب بوسائلها القتالية مهما تطورت وتنوعت فإنها تفقد أهميتها في القدرة والسيطرة إن لم يرافقها الأعلام والذي يعد في وقتنا الحالي قوه ضاربة تحقق من خلالها الدول المتصارعة أهدافها في مواجهة المخاطر والمبادرات العسكرية أثناء النزاعات [2]

وقدم عدة باحثين متخصصين تعريفات للأعلام الحربي فقد عرف بأنه "عمليه جمع وتحليل ومعالجه البيانات والمعلومات والصور والحقائق والرسائل والتعليمات من المصادر كافة عن أنشطة القوات المسلحة والتأكد من مصداقيتها وصياغتها بأسلوب يتقبله المجتمع ونشرها محلياً وخارجياً باستخدام وسائل الأعلام المختلفة بهدف تزويد الجماهير والقوات المسلحة بالمعلومات الصحيحة وإحباط نوايا الحملات المضادة التي يستخدمها العدو والتي تهدف إلى إضعاف الروح المعنوية أو التأثير في التلاحم بين الشعب والجيش والانتماء للوطن"[3] وهناك من يعرف الأعلام الحربي بأنه "العملية التي يترتب عليها نشر الأخبار والمعلومات الدقيقة التي ترتكز على الصدق والصراحة ومخاطبه الجماهير وعواطفهم السامية والارتقاء بمستوى الرأي العام إذ إن الأعلام الحربي يهدف إلى تقديم معلومات دقيقه وصادقة تساعد على إدراك ما يجري في المجال الحربي وتكوين أراء صائبة في الأمور المهمة المعني بها على ألا تتعارض هذه الحقائق والمعلومات مع الأهداف العسكرية العليا التي تخدم قضايا القوات المسلحة والدولة في آن واحد [4]

ومن جانب آخر يعرف الأعلام الحربي بأنه الأعلام الذي يمثل كافة النشاطات الاتصالية التي تهدف إلى تزويد الجمهور الداخلي والخارجي بالحقائق كافة والأخبار الصحيحة على القوات المسلحة من اجل تكوين رأي صائب لدى الجماهير عن مدى كفاءة وقدرات هذه القوات ومواجهه الأعلام المعادي في ذات الوقت[5] ومهما تعددت التعريفات التي تناولت الأعلام الحربي فهو لا يخرج عن كونه عمليه يتم بمقتضاها نقل الأفكار والأخبار بين طرفين مرسل ومستقبل بقصد إيصال رسالة أو حمله إعلامية تهدف إلى التأثير في سلوك الأفراد والجماعات والشعوب والدول والمجتمعات سواء أثناء السلم أو أثناء الحرب، وتتخصص هذه الرسالة أو الحملة الإعلامية على أفراد القوات المسلحة خصوصا وأفراد الشعب بشرائح وأطيافه عموما للوصول إلى أهداف يرغب القائمون بالأعلام الحربي تحقيقها[6]

ويلاحظ من استعراض مجمل التعريفات التي تناولت الأعلام الحربي إن هذا النوع من الأعلام يشتمل على مجموعة عناصر رئيسة يمكن إيجازها بالآتي:

1-الأعلام الحربي هو شكل من أشكال الأعلام بمعناه العام ويأخذ طابع التخصص بالأمور العسكرية

[1] ـ السيد احمد مصطفى عمر، الأعلام المتخصص "دراسة وتطبيق" (الشارقة: مكتبة الجامعة , 2002) ص157
[2] ـ محمد أبو سمرة، استراتيجيات الأعلام العسكري والحربي (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع , 2012) ص13
[3] ـ احمد شاهين، صلاح محمد عبد الحميد، الأعلام الحربي (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع , 2010) ص16
[4] ـ حازم الحمداني، الأعلام الحربي والعسكري (عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع , 2009) ص65 .
[5] ـ علي عبد الفتاح، الأعلام الحربي والعسكري (عمان: دار اليازودي للنشر والتوزيع, 2014) ص23
[6] ـ محمد ابو سمرة، استراتيجيات الأعلام العسكري والحربي، ص26

2-لا يقتصر استخدام الأعلام الحربي على أوقات الحروب فقد وإنما يمكن أن يمارس في أوقات السلم كذلك
3-يستخدم الأعلام الحربي كافة الأنشطة الاتصالية وبمختلف الوسائل والأساليب ويأخذ طابع الحملات الإعلامية الهادفة والمكثفة.
4-يستهدف الأعلام الحربي الجمهور الداخلي "المحلي" والجمهور الخارجي وباليات متعددة لتحقيق هذا الغرض.
5-تأخذ إستراتيجيات الأعلام الحربي طابع الفعل وردة الفعل إذ يمارس الدور الهجومي في بعض الأحيان ويمثل واجهة الصد للحملات المضادة.

ثانياً: أهمية الأعلام الحربي:

لا تقتصر الحاجة إلى الأعلام الحربي على الحروب فقط بل في مرحلة الإعداد للحروب وهذا الدور يتمثل في تركيز جهوده من اجل كسب الحرب عن طريق الإسهام في إعداد الجماهير للمعركة والتعريف بأهداف الحرب وشرح أبعاد الصراع. كما انه يقوم بتوعية الجماهير عن طريق شرح مقتضيات الأمن وأبعاده وأهمية الدفاع من اجل تحقيق ثبات الجبهة الداخلية عبر توظيف وسائل الاتصال والأعلام الداخلية [1]، ويبرز دور الأعلام الحربي عن طريق قيامه بمجموعة مهام يمكن إيجازها بالآتي[2] :

1- كشف الحقائق عن المعارك والصراعات وإيصالها إلى عامة الشعب ألعامة
2- ومقاومه الإشاعات والحرب النفسية التي يشنها العدو والرد عليها
3- إظهار روح البطولة بين المقاتلين عن طريق نشر الروايات والقصص التي تتضمن بطولاتهم وتضحياتهم
4- رفع روح المقاتلين المعنوية في ميدان القتال
5- التعبئة الداخلية لإنجاز المهمات الحياتية والوطنية والعسكرية للجنود ولعامة الشعب

من هنا تتضح معالم العلاقة الطردية بين الإعلامي والمقاتل إذ إن حرب الأعلام الجديدة تشابه فيها كثيراً الإعلامي مع الجندي، فكلاهما في استعداد دائم لخوض المعركة: الأول متسلحاً بقلمه أو آلته والثاني متسلحاً ببندقيته وما في حكمها من سلاح، وكلاهما يضع الوطن نصب عينيه ولا يغفل عنه أبداً، عين على عدوه والأخرى على وطنه، وإخلاص الاثنين لوطنهما لا يقدر بثمن، فالكلمة توضح وتساند وترفع المعنويات، وهي بذلك تكون العون والسند، وبدونها يكون السلاح ضعيفاً وغير فاعل حتى لو كان قوياً وحديثاً .

المحور الثاني: الأعلام الحربي " الوظائف، والخصائص الرئيسة"

أولاً: وظائف الأعلام الحربي

تقع على عاتق القائمين على الأعلام الحربي مجموعة مهام ووظائف يمكن تحدديها في (خمسة) وظائف رئيسة هي [3]:

الوظيفة الأولى: تتبع الأحداث والتطورات في زمن الحرب والسلم على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية وتعريف الشعب والقوات المسلحة بالحقائق المجردة والعمل على رفع المعنويات وتأكيد الانتماء

[1] - علي بن عبد الله الكلباني, الأعلام العسكري (القاهرة: دار الكتاب المصري, 2013) ص7
[2] - إبراهيم فؤاد الخصاونة، الصحافة المتخصصة (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع, 2011) ص117-118
[3] - فرهاد حسن عبد اللطيف، الأعلام الحربي والعسكري (عمان- الجنادرية للنشر والتوزيع, 2015) ص43-44

الوظيفة الثانية: التصدي أعلامياً للأجهزة المضادة والحملات النفسية المعادية التي قد يكون من شانها التأثير على الروح المعنوية وأداء القوات المسلحة وتحصين الفرد المقاتل ضد الحرب النفسية

الوظيفة الثالثة: شن الحملة النفسية المدروسة بأسلوب علمي ضد العدو أو الأعداء وإقناعه ببطلان قضيته وإنذارهم بالفشل وتثبيط روحه المعنوية

الوظيفة الرابعة: المساهمة في تحقيق مبدأ الردع ومنع وقوع الحرب عن طريق الأعلام على القدرة الكبيرة للقوات المسلحة بالتصدي بمنتهى القوة لأي محاولات الاعتداء على أمن الوطن وسلامته

ثانيا: خصائص المادة الإعلامية الحربية:

تتميز المادة الإعلامية الحربية بمجموعة خصائص هي [1]

أولاً- دقه المعلومات: وتعد واحده من أهم أركان الأعلام الحربي وهي تعني أن تصل المعلومة إلى المتلقي بالاسم والوصف والاستخدام والتوقيت الصحيح مما يجعله متفاعلاً وواثقاً منها

ثانيا- السرعة في نقل المعلومات: وتعد واحدة من مميزات العمل العسكري وترجع أهمية السرعة إلى ضرورة مواكبه الاتجاه العالمي للأعلام الكوني فضلاً عن احترام عقليه المشاهد وتوصيل المعلومات إليه وقت حدوثها ومن مصدرها الحقيقي قبل أن تشوه عن طريق وسائل الأعلام المضادة

ثالثا- استغلال الإمكانيات غير التقليدية: وذلك لوصول الوسيلة الإعلامية إلى مكان الحدث مما يتيح نقل الحقائق بكامل تفصيلاتها وهو مطلب جماهيري شديد الحساسية

رابعا- مراعاة مقتضيات الأمن الوطني في نقل الأحداث: ويتم ذلك من جراء نقل معلومات قد تفيد العدو بشكل مباشر أو غير مباشر إذ إن الأعلام الحربي هو أقدر جهة التمييز بين حدود الأمن في هذا المجال لذا فانه في بعض الأحيان لا يسمح لوسائل الأعلام المحلية بالتواجد أو نقل أحداث بعينها.

المطلب الرابع: أعلام تنظيم "داعش"

تتلخص إيديولوجية "تنظيم داعش" على انه تنظيم مسلح يتبع فكر الجماعات السلفية الجهادية، ويهدف أعضاؤه - حسب اعتقادهم- إلى إعادة "الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة"، عن طريق ترويج الأفكار المتطرفة ونشر ثقافة الخوف في المناطق التي يستهدفها تمهيدا للسيطرة عليها وإعلان دولة الخلافة المزعومة عبر توظيف ماكنة إعلامية هائلة, ويتواجد أفراده بشكل رئيسي في العراق وسوريا مع أنباء بوجوده في المناطق دول أخرى هي جنوب اليمن وليبيا وسيناء وأزواد والصومال وشمال شرق نيجيريا وباكستان , وتزعم هذا التنظيم أبو بكر البغدادي[2], وعن طريق هذا المطلب نحاول معرفة العلاقة بين داعش والأعلام ومدى تأثير الأخير في إقناع آلاف الأشخاص في الانضمام إلى هذا التنظيم ونقصد بالأعلام هنا هي تلك الترسانة الإعلامية الضخمة والمنظمة التي فاجأت العالم . إذ إن تنظيم داعش لم يشابه منذ ظهوره نظراءه من التنظيمات المتطرفة الأخرى والتي سبقته بل اخذ منحى أخر ابتداء من طرق القتل الوحشية والاغتصاب والانتهاكات الغير أدمية وصولاً إلى تفرده بمنظومة إعلامية ضخمة

[1] - بشرى تيسير عباس، الأعلام المتخصص الحديث (عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع , 2014) ص103

[2] - العمليات النفسية، مديرية الأعلام الحربي، هيئة الحشد الشعبي (ملفات الرصد والتحليل من 2015-2017)

منظمة نجحت في استقطاب المقاتلين من الشرق والغرب على حد سواء مما جعل هذا التنظيم الأول على مدى التاريخ والذي يأخذ الطابع الدولي وبشهادة جميع مراكز الدراسات والبحوث المهتمة بعمل الجماعات المسلحة والذي اتخذ من التسويق سلاحه الأقوى ومن الرموز والدلالات كالأعلام السوداء والسجناء ذوي الرداء البرتقالي علامة تجارية معروفة تتجسد بالمقاطع المصورة التي ينتهجها التنظيم .

وعن طريق المحاور التي يتضمنها هذا المطلب سنتعرض إلى طبيعة المنظومة الإعلامية والفكرية لهذا التنظيم من حيث قوة خطابها ووسائلها وإشكالها وأساليبها الفنية.

الماكنة الإعلامية لتنظيم داعش

تضم المنظومة الإعلامية للتنظيم وسائل أعلام متنوعة "تقليدية، وإليكترونيه" وأعلام تواصلي، كاريكاتور وسينما، ويتضاعف تأثيرها وفق مضمون المادة أو المعلومة المتداولة عبر صفحاتها، وفيما يلي عرض لاهم مفاصل الماكنة الإعلامية التي يعتمدها تنظيم "داعش" لنشر رسائله، وتبيان تقنيات التأثير وعناصر الجذب:

1- الوسائل الإعلامية التقليدية

أ- هيكل تنظيمي رسمي إفراضي

يمتلك تنظيم "داعش" هيكلًا تنظيميًا رسميًا للأعلام (وزارة أعلام)، ولكنّه كيان افتراضي، يدير وسائل إعلامية فاعلة على شبكة الإنترنت، حيث رفضت قيادات "داعش" فكرة تأسيس الوزارة على أرض الواقع، خوفًا من استهدافها من قبل الغارات الأميركية أو الجيش العراقي، وتدير وزارة أعلام "داعش"، "شبكة شموخ الإسلام" و"منتدى الاعتصام" اللذان يُعتبران بمنزلة بوقٍ رسمي لنشر بياناتها الرسمية الخاصة بمجاهديها. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ "داعش" قد أكّدت أكثر من مرة أنّها لا تملك قنوات فضائية.[1]

ب-منتدى الاعتصام

"تؤكد الأشرطة والمواد الدعائية التي تصدرها المؤسسات الإعلامية التابعة للتنظيم كمؤسستي "الاعتصام" و"الفرقان"، التحوّل الكبير في بنيته وقدراته الفائقة، وتكتيكاته العنيفة، واستراتيجيته القتالية المرعبة، فقد أصدر سلسلة من الأفلام المتقنة، أطلق عليها: "صليل الصوارم"[2]

جـ -مجلة "دابق" Dabiq ورقية وإلكترونية

تم الإعلان عن إصدار أول مجلة رسميّة لـ "الخلافة الإسلامية"، "دابق" Dabiq في 5 تموز 2014، تصدر شهريًا باللغتين العربية والإنكليزية عن مركز الحياة للأعلام، وهي تنشر مقالات وآراء وتحليلات لسلفيين عرب وأجانب منتمين للتنظيم، يناقشون الفكر الجهادي المتطرّف.[3]

---

[1] - شريف اللبان،" قراءة في الاستراتيجية الإعلامية والثقافية لتنظيم داعش"، www.arabmediasociety.com (9-2-2019/7.11م)

[2] - تريز منصور، أعلام داعش الوسائل والخطاب الدعائي والتقنيات، دراسة متاحة على موقع مجلة الدفاع المدني اللبناني على الرابط: www.lebarmy.gov.lb (9-11-2022/4.44م).

[3] - هشام الهاشمي، عالم داعش تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، دار الحكمة، بغداد، 2010، ص11

د- محطة إذاعة البيان

لم تكتفِ وزارة أعلام "داعش" بتلك المجلة الصادرة عنها، بل أطلقت "تنظيم داعش" محطة إذاعية "البيان" بعد توقّف بث الأذاعات المحلية بمدينة الموصل العراقية في العام 2014. تبثّ هذه الأذاعة عبر أثيرها على موجة "أف أم" FM خطابات زعيم الدولة الإسلامية أبو بكر البغدادي، وهي تغطّي جميع مناطق مدينة الموصل، ثاني أكبر المدن العراقية، والمناطق المحيطة بها [1]

2- المواقع الإليكترونية و"شبكات التواصل الاجتماعي" "تتمثّل خطورة تنظيم "داعش" في أنّ معظم مقاتليه من الشباب الذين ولدوا في عصر الكمبيوتر والإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، ويجيدون التعامل مع هذه الأدوات، وخصوصًا أنّ بعضهم من مسلمي أوروبا والمهمّشين فيها، والذين يريدون تقويض الحضارة الغربية بأدواتها التكنولوجية نفسها". إذ "إنّ استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لدى التنظيم له عدّة وظائف في إطار العمليات النفسية في مرحلة التوحّش، وهي تتكامل مع وظائف الوسائل الإعلامية التي يمتلكها وتتلخّص في الترهيب والترغيب وبسط السلطة والنفوذ الدعوة إلى "دولة الخلافة" بقيادة البغدادي والتجنيد وجمع التبرعات. وتقويض المجتمع من الداخل وإثارة الفتن الطائفية والمذهبية. وضرب السلطة المركزية. وإبراز القدرة على تدمير المقامات والأضرحة، وهدم الآثار الترويج لكفاءة التنظيم العسكرية.[2]

أما ما يتعلق بالنشر على موقع "تويتر" والذي يعد المنصة الأبرز لاستقطاب أنصاره فان التنظيم يقوم وبشكل متواصل وعن طريق تغريدا ته عرض تفاصيل موسعة بشأن أنشطته، بما فيها عدد التفجيرات، والعمليات الانتحارية، والاغتيالات التي قام بها، بالإضافة إلى المعابر والمدن التي يسيطر عليها. كما أنّ "داعش" يوفّر التوجيهات الرقمية حول كيفية استخدام كل شيء رقمي بدءًا من وسائل الأعلام الاجتماعي، ومرورًا ببرامج تصفّح الإنترنت المشفرة مثل Tor، ونهاية بحفظ رسائل البريد الإلكتروني، وقد وصف أحد الباحثين بمركز مواجهة الإرهاب في أكاديمية وست بوينت العسكرية West Point Military Academy، خطة "داعش" الإلكترونية بأنّها واحدة من أفضل الكتيّبات المعتمدة في أمن الكومبيوتر والإنترنت" [3] وفي محاولة لتقويض تأثير حملة "داعش" على وسائل التواصل الاجتماعي، عمدت الحكومة العراقية إلى حجب مواقع فيسبوك وتويتر وغيرها. غير أنّ منع "داعش" من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ربما لن يكون له تأثير حيوي على أنشطة التنظيم الترويجية. هذا لأنّ لديه مؤيدين وتابعين من مختلف الدول العربية والإسلامية، لذلك فإنّ الإجراءات ضده في هذا المجال في العراق ربما لن يكون لها تأثير كبير. ومن المهم الإشارة إلى أنّ تواجد التنظيم على الإنترنت لا يعادل بالضرورة حجمًا شعبيًا.

= الوسائل الإعلامية الأخرى وتعزيز دور "داعش" وأعماله الإجرامية

أ- شركات إنتاج سينمائية

[1] - مقابلة اجراها الباحث مع الأستاذ مهند نجم عبد شلش، مدير عام مديرية الأعلام العامة، هيئة الحشد الشعبي، بتاريخ 2022/12/1.

[2] - مقابلة اجراها الباحث مع الأستاذ: قاسم خضير عباس، مسؤول شعبة التحليل الأعلامي في قسم العمليات النفسية، مديرية الأعلام العامة، هيئة الحشد الشعبي، بتاريخ 2022/11/29

[3] - مقابلة اجراها الباحث مع الأستاذ مهند حسين جابر، معاون مدير عام مديرية الأعلام العامة، هيئة الحشد الشعبي، بتاريخ 2022/12/2.

يؤكد "داعش" في كل المناسبات أنّ في صفوفه عباقرة في فنون التصوير والمونتاج، ويُعتبرون من المسؤولين الأوائل عن إعداد الفيديوهات التي تنشر عبر الوسائل الإعلامية ولا سيّما الفضائية منها، وذلك عن طريق أبرز شركاتهم الإنتاجية "الملاحم" و"السحاب". كما أنّ الإنتاجات البصرية تأخذ طابعًا ملحميًا، عبر مؤسسات الإنتاج التي قدّمت أفلامًا يمكن تصنيفها في خانة الأفلام الوثائقية أو التسجيلية، كمؤسسة "الفرقان" ومؤسسة "خيبر" ومؤسسة "دابق" ومؤسسة "الحياة"، وتخضع بصورة كاملة للرؤية التي يريد "داعش" نقلها. وقد أنتجت هذه المؤسسات عددًا من الوثائق التي ترصد تحركات التنظيم وترسم معالمه المختلفة في الداخل الخاضع له أو على حدوده المتغيّرة.

الخصائص الفنية للإصدارات المرئية لتنظيم داعش

لا تقتصر فلسفة أفلام "داعش" على الصورة واللباس الموحّد الذي يرتديه عناصر التنظيم والمعدمين بل يمتدّ إلى المؤثّرات المرئية والمسموعة، كما أنّ قوة إستراتيجية التنظيم الإعلامية لا تقتصر على الأفلام، بل تركّز على مواقع التواصل الاجتماعي وبثّ إصدارات صوتية وألعابٍ إلكترونية، إضافة إلى إنتاج فيديوهات عالية التقنية، صادمة للعقل وللمنطق وللإنسانية تفوق العادة، تحمل في طيّاتها العديد من الرسائل والأهداف، فتحصل على فرصة كبيرة جدًا في الانتشار باستخدام وسائل أعلام إقليمية ودولية، تعتبر سياستها معادية للتنظيم وأفكاره، ولكن في الوقت عينه تقدّم له فرصة إيصال رسائله لجمهوره المستهدف، والتي تلاقي آذانًا صاغية واستحسانًا عند بعض منحرفي الفكر حول العالم، فيتوافدون للتطوّع في صفوفه، ويقدّمون كل ما يحملونه من خبرات متنوّعة وعلوم وأموال تؤمّن الرافد البشري الذي يضمن استمرارية التنظيم على المدى البعيد[1]

ويمكننا بإيجاز عرض الخصائص الفنية للإصدارات المرئية لتنظيم داعش والتي تعتبر من الوسائل الإعلامية المؤثّرة في تشكيل الرأي العام المؤيد لإيديولوجية "داعش". وهي **(عناوين بارزة، جمهور متنوّع، المؤثرات الصوتية والبصرية، الأسطورة الجهادية، الأناشيد الجهادية الحماسية)** [2]

ثانيا: إجراءات البحث الميداني وأدواته

يهدف هذا المحور إلى توضيح خطوات البحث الميدانيّ المتضمنة: منهج البحث وأدواته، وحدود البحث ومجالاته، واختبارات الصدق والثبات، وقد راعى الباحث ان تكون مستوفية للشروط العلميّة للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق أهداف البحث وتجيب على تساؤلاته.

أ- منهج البحث وأدواته:

يستخدم هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي لجميع النشاطات والإحصاءات ذات العلاقة بموضوع البحث والتي تعنى بجمع البيانات عن نشاطات مديرية الأعلام العامة والكشف عن إستراتيجياتها الإعلامية في مواجهة الحملات الإعلامية لتنظيم داعش. عن طريق إجراء دراسة مسحية لأنشطة مديرية الأعلام العامة في هيئة الحشد الشعبي عن طريق أداة بحثية تهدف إلى الكشف عن الاستراتيجيات المستخدمة من قبل أعلام الحشد الشعبي. وتتمثل أدوات البحث بالآتي:

[1] - هشام الهاشمي، مصدر سابق ، ص11

[2] - مقابلة اجراها الباحث مع الأستاذة: سارة سلام عبد اللطيف، مسؤول قسم النشر والمواقع الالكترونية، مديرية الأعلام العامة، هيئة الحشد الشعبي، بتاريخ 2022/11/29

- **استمارة مسح للأنشطة:** وتتضمن البحث في إستراتيجيات الأعلام الحربي التي تم بناءها في ضوء وظائف الأعلام الحربي والاطلاع على عينة من أنشطة المديرية (موضوع البحث)
- **المقابلة:** تم الاعتماد على أسلوب المقابلة مع مسؤولين ومتخصصين في مديرية الأعلام العامة بغية الإجابة على جملة من تساؤلات البحث وتحقيق أهدافه فضلا عن تفسير بعض النتائج المرتبطة فيه.

ب - حدود البحث ومجالاته

يجب ان يخضع الباحث دراسته إلى حدود معينة مرسومة لتخدم بحثه (وان تحديد الباحث لمجالات بحثه يعد خطوة أخرى مكملة للمضي في عملية البحث وفق خطوات منسقة ومتكاملة)

1- **الحدود المكانية:** تحقيقا لموضوع البحث وتساؤلاته والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها فقد اعتمد البحث مديرية الأعلام العامة في هيئة الحشد الشعبي كمجال مكاني للدراسة

2- **الحدود الزمانية:** تمثلت الحدود الزمانية للدراسة الميدانية والحصر الشامل لجميع أنشطة مديرية الأعلام العامة لهيئة الحشد الشعبي بالمدة من (2014/8/1 إلى 2017/8/1) باعتبار إنها تمثل مرحلة المعارك إلى إعلان النصر.

3- **الحدود الموضوعية:** تتمثل الحدود الموضوعية في هذه البحث بمحاولة معرفة استراتيجيات الأعلام الحربي في مواجهة أعلام تنظيم داعش المتطرف.

جـ - اختبارات الصدق الظاهري لأداة البحث:

تمَّ التأكد من صدق أداة البحث ظاهرياً بعد عرضه على مجموعة من المحكميّن/ات ، لغرض الحكم على مدى صلاحيّة أداة البحث، وقد قام الباحث بعد ذلك بتعديل بعض فقرات تفريغ النتائج، وحذف أخرى استناداً إلى إرشاداتهم.

الإطار العملي.

يستعرض هذا المحور الدراسة الميدانية والتي تهدف إلى معرفة إستراتيجيات مديرية الأعلام الحربي لهيئة الحشد الشعبي في مواجهة أعلام وفكر داعش

مديرية الأعلام العامة:

هي احدى تشكيلات هيئة الحشد الشعبي مهمتها وضع الاستراتيجية الإعلامية لهيئة الحشد الشعبي وكافة تشكيلاته عبر تغطية النشاطات الأمنية والخدمية المختلفة كما تتولى مسؤولية إيصال المعلومات إلى الراي العام وفق الأطر الخبرية بالتنسيق مع وسائل الأعلام الوطنية، وكذلك مواجهة الحرب النفسية الموجهة من قبل العدو، كما تتولى المديرية مهمة صناعة المحتوى الإعلامي الذي يتفق وفلسفة الحشد الشعبي.

فلسفة مديرية الأعلام العامة في مواجهة أعلام داعش

قدمت مديرية الأعلام العامة دورا ساندا في معركة العراق ضد التنظيمات الإرهابية ، فقد "تأسست مديرية الأعلام لتكون بوابة لنقل الأخبار الحقيقية للجمهور بمختلف الموضوعات وكذلك الاهتمام بالجانب النفسي وأثبات كذب ادعاءات داعش المتطرف ومن ثم انتقلت إستراتيجية الأعلام الحربي إلى مرحلة الهجوم وأثبات ان هذه الحرب هي حرب مع العراق بشكل عام وليست حرب طائفية كما تدعي التنظيمات المتطرفة كما عمل الأعلام على الإبقاء على الروح المعنوية لأفراد الحشد الشعبي لا سيما وان خطر الإرهاب لازال مستمرا مع ضرورة ان يحافظ الحشد الشعبي على نواته الحقيقية وتتمثل

بالجمهور الرافض للإرهاب والتطرف من خلال تعزيز ثقة الجمهور بالحشد الشعبي كما عملت على الحفاظ على الإرث التاريخي للشهداء وإبراز نشاطات الحشد في الجانب الخدمي[1]، ووفقا لذلك ركزت مديرية الأعلام في تنفيذ مهامها عن طريق ثلاث أفكار رئيسة هي :

- جمع وتحليل ومعالجة البيانات والمعلومات والصور والحقائق والرسائل والتعليمات الخاصة بالمعارك الجارية من جميع المصادر (الحشد الشعبي والقوات الأمنية الأخرى)
- التأكد من مصداقية الأخبار وصياغتها بأسلوب يتقبله الراي العام ونشرها محليا وخارجيا باستخدام كافة وسائل الأعلام بهدف تزويد الجمهور العراقي والقوات المسلحة بالمعلومات الصحيحة
- إحباط الحملات النفسية المضادة التي تهدف إلى إضعاف الروح المعنوية أو التأثير على التلاحم بين القوات الأمنية والحشد الشعبي من جهة والشعب وأهالي المناطق التي تشهد الصراع من جهة أخرى مع التأكيد على الولاء والانتماء للوطن

إستراتيجيات مديرية الأعلام العامة لمواجهة أعلام داعش المتطرف

حدد الباحث في دراسته الميدانية مجموعة إستراتيجيات بعد الاطلاع على عينة من نشاطات مديرية الأعلام العامة وبالاستناد إلى ما جاء في البحث النظرية المحددة لوظائف الأعلام الحربي ووفقا لذلك تم اعتماد مجموعة من الإستراتيجيات الاتصالية التي تتوافق وطبيعة الأنشطة التي قدمتها مديرية الأعلام العامة في مواجهة أعلام تنظيم داعش المتطرف وهي كالاتي:

أولاً- استراتيجية التثقيف: وتتضمن النشاطات التي تهدف إلى ترسيخ مبادئ العقيدة العسكرية وتأكيد قيم التضحية والعطاء في سبيل الوطن والتهيئة النفسية والمعنوية للمقاتلين.

ثانيا – إستراتيجية المواجهة: وتتضمن جميع النشاطات التي تهدف إلى مواجهة الحرب النفسية لتنظيم داعش المتطرف ووسائل الأعلام المعادية للحشد الشعبي والمؤيدة لتنظيم داعش.

ثالثا: إستراتيجية رفع القدرة القتالية: وتتضمن جميع الأنشطة التي تهدف إلى تنمية إرادة القتال ورفع الروح المعنوية لمقاتلي الحشد الشعبي والقوات المسلحة

رابعا: إستراتيجية التعبئة الجماهيرية: وتشمل جميع الأنشطة الشعبية التي تهدف إلى رفع الروح المعنوية للراي العام العراقي للحيلولة دون التأثر بالحملات الإعلامية المضادة

خامسا: إستراتيجية العلاقات العامة: وتتضمن جميع الأنشطة التي تستهدف بناء الصورة الذهنية للحشد الشعبي لدى الجمهور ومواجهة حملات تشويه الصورة وكافة أنشطة العلاقات العامة.

وفيما يلي عرض نتائج البحث وتفسيرها

أولاً- استراتيجية التثقيف: وتتضمن النشاطات التي تهدف إلى ترسيخ مبادئ العقيدة العسكرية وتأكيد قيم التضحية والعطاء في سبيل الوطن والتهيئة النفسية والمعنوية

[1] - مقابلة اجراها الباحث مع الأستاذ مهند حسين جابر، معاون مدير عام مديرية الأعلام العامة، هيئة الحشد الشعبي، بتاريخ 2022/12/2.

للمقاتلين. وأظهرت النتائج عن طريق الأنشطة التي اعتمدتها مديرية الأعلام العامة ضمن استراتيجية التثقيف الآتي:

أولاً- التركيز على دورات التأهيل العلمي النظري للمقاتلين وبواقع 69 دورة وكانت الدورات تفتح بشكل دوري وذلك لرفع مستوى البناء العقلي لدى المقاتلين ورفدهم بالمعارف والنظريات العلمية وفي مختلف المجالات ولا سيما العسكرية منها.

ثانيا- محاضرات تثقيفية عن أهمية الحشد الشعبي ضمن المعادلة الأمنية بواقع 65 محاضرة وذلك لمواجهة الشائعات التي كان يبثها المحتوى الإعلامي لتنظيم داعش والأعلام الساند له والتي تقلل من أهميته وتروج لعدم مقبوليته ضمن المؤسسة العسكرية وتوجه له الاتهامات بالطائفية وتتحدث عن حله أو دمجه

ثالثا- محاضرات حول تعزيز الثقة المتبادلة بين مقاتلي الحشد وسكان المناطق المحررة بواقع 51 محاضرة لمواجهة المحتوى الإعلامي لتنظيم داعش كان يروج عدم رغبة سكان المناطق المحررة لتواجد الحشد في مناطقهم اذ تضمنت المحاضرات مبادئ حقوق الإنسان وأساليب التعامل الإنساني واليات التعايش السلمي مع السكان

رابعا- زيارات دورية للجرحى ولعوائل الشهداء في مختلف المحافظات وبواقع 42 زيارة لرفع معنويات المقاتلين وتعزيز الثقة

خامسا- محاضرات تثقيفية لسكان المناطق المحررة حول مواجهة الفكر المتطرف لتنظيم داعش بواقع 40 محاضرة تناولت شرح أبعاد المشروع الدولي الذي أنتج تنظيم داعش وماهيته وأسبابه وكشف زيف شعار الخلافة الإسلامية التي يرفعها التنظيم لاستقطاب السكان وكسبهم والتأكيد على الهوية الوطنية

سادسا- ندوات تثقيفية لكشف المشاريع الخارجية التي تستهدف العراق ووحدته بواقع 15 ندوة تناولت أهمية العراق والمنطقة الإقليمية بالنسبة للمشروع الصهيوأمريكي وتوازنات القوى الدولية وحقيقة مشروع الشرق الأوسط الجديد وحقيقة الفوضى الخلاقة في المنطقة والصراع الدولي حول مصادر الطاقة

سابعا – محاضرات تثقيفية حول حقيقة الصراع الدولي والإقليمي وانعكاساته على الشأن العراقي بواقع 12 محاضرة تناولت الصراع الأمريكي الروسي والحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين وكذلك الصراع الإيراني الأمريكي والتدخل التركي في العراق كذلك تناولت أبعاد تدخل دول الخليج في العراق الماهية والأسباب

جدول (1) يبين: أنشطة مديرية الأعلام العامة ضمن إستراتيجية التثقيف

ت	الأسلوب	مضمون النشاط	التكرار	النسبة	
1	دورات	التأهيل العلمي النظري للمقاتلين من الحشد الشعبي	69	%23	إستراتيجية التثقيف
2	محاضرات	أهمية الحشد الشعبي ضمن المعادلة الأمنية	65	%22	
3	محاضرات	تعزيز الثقة المتبادلة بين المقاتلين وسكان المناطق المحررة	51	%17	
4	زيارات	زيارات دورية للجرحى ولعوائل الشهداء في مختلف المحافظات	42	%14	
5	محاضرات	تثقيف الأهالي على مواجهة الفكر المتطرف لداعش	40	%14	
6	ندوات	كشف المشاريع الخارجية التي تستهدف العراق ووحدته	15	%5	
7	محاضرات	حقيقة الصراع الإقليمي والدولي وانعكاساته على الشأن العراقي	12	%4	
المجموع			294	%100	

ثانيا – إستراتيجية المواجهة:

تتناول هذه الاستراتيجية كل ما يتعلق بتعزيز الحرب النفسية لمواجهة التنظيمات الإرهابية ووسائل الأعلام المعادية وأظهرت النتائج عن طريق الأنشطة التي اعتمدتها مديرية الأعلام العامة ضمن استراتيجية المواجهة الاتي:

أولاً- تشكيل غرفة عمليات لرصد وتحليل المحتوى الإعلامي لتنظيم داعش بواقع (783464) تقرير تناول تحليل المحتوى الإعلامي لداعش وفك مقاصده وأهدافه لتحديد الاتجاهات الإعلامية لداعش بغية إنتاج محتوى أعلامي مضاد ، و(374496) تحليلات تلفزيونية مضادة تناولت تحليل البرامج السياسية المضادة بغية التحذير منها والساندة بهدف تدقيقها وتقويمها في حالات الخطأ، كما قامت فرق المديرية بمتابعة وتحليل كل ما يصدر عن الوكالات الإخبارية المضاد والساند بواقع (374496) وتحليل المحتوى الإعلامي المضاد والساند عبر شبكات التواصل الاجتماعي بواقع (109424) بغية كشف حجم المعلومات الكاذبة التي يستهدف بها التنظيم معنويات الحشد وبذات الوقت إنتاج محتوى مضاد يتضمن حقيقة ما يجري في الميدان لرفع معنويات المقاتلين واطلاع الراي العام، وقد اعتمدت مديرية الأعلام في هذا الجانب على متخصصين في العمليات النفسية تم اختيارهم في ضوء الكفاءة العلمية مما يعكس اهتمام المديرية بالتقارير النفسية في رسائلها الاتصالية ومختلف النتاجات الإعلامية ، وقد بلغ عدد المتخصصين في العمليات النفسية في تلك المرحلة (5) متخصصين من حملة الشهادات العليا فضلاً عن راصدين ذو خبرة في هذا المجال[1]

ثانيا – إصدار أناشيد حماسية وفواصل تلفزيونية بواقع (55) قصيدة تعبوية، (5496) فاصل تلفزيوني، (16) قصيدة وطنية وذلك لإثارة روح الحماس لدى المقاتلين ومواجهة

[1] ـ مقابلة اجراها الباحث مع الأستاذ: قاسم خضير عباس، مسؤول شعبة التحليل الأعلامي في قسم العمليات النفسية، مديرية الأعلام العامة، هيئة الحشد الشعبي، بتاريخ 2022/11/29

إصدار داعش مثل صليل الصوارم التي تصدرها مؤسسة الفرقان التابعة للتنظيم المتطرف، وقد اهتمت مديرية الأعلام بالفواصل التلفزيونية بشكل كبير جدا وذلك بسبب طبيعة المرحلة التي تتطلب الإيجاز في توصيل الفكرة فضلا عن الاعتماد بشكل واسع على المجال الرقمي في تسويق هذه الفواصل فضلا عن القنوات التلفزيونية. وتعد مديرية الأعلام الأولى في مجال إنتاج الفواصل والمقطوعات الحربية الحقيقة من ارض المعارك والتي كانت توثق تواجد كوادرها في المعارك وعلى السواتر، وتجري لقاءات مباشرة مع قيادات المعارك ومنها مقابلات مع الشهيد القائد (أبو مهدي المهندس) تم نقل هذه الفواصل على العديد من الفضائيات المحلية والإقليمية والدولية[1] (20)

ثالثا – محاضرات تثقيفية للمقاتلين حول طرق التحقق من المعلومة في وسائل الأعلام تضمنت محاور في المواطنة الرقمية والتربية الإعلامية لتمكين المقاتلين من التعامل الصحيح مع المحتوى الإعلامي والأمن السيبراني وقد بلغت في تلك المرحلة (130) دورة متعددة ومتنوعة سواء للمقاتلين ام لإفراد مديرية الأعلام وقد تم الاستعانة بخبراء من خارج العراق في هذا المجال.

رابعا – إنشاء مواقع ألكترونية بواقع(2) مواقع فيس بوك و(2) مواقع تويتر بشكل رسمي وكذلك الاعتماد على المواقع الساندة عبر مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي وقد بلغ عدد هذه المواقع في تلك المرحلة على الفيس بوك (3000) صفحة وعلى تويتر (565000) لإنتاج محتوى مضاد للمحتوى الإعلامي لتنظيم داعش

وفي هذا الجانب اهتمت مديرية الأعلام لهيئة الحشد الشعبي بشكل كبير في الأعلام الإلكترونية واتخذت إستراتيجية إعلامية بعد معركة الفلوجة وتتلخص في نقل الجمهور من الفيس بوك إلى تويتر باسم "الهجرة إلى تويتر" وهذا يعكس الأعداد الكبيرة التي أظهرتها الدراسة لعدد مواقع تويتر الساندة واتخذت مديرية الأعلام هذه الاستراتيجية باعتبار تويتر يمثل الموقع الفاعل لداعش ومن خلاله يشن حملاته الإعلامية ومنذ اللحظة الأولى لتطبيق هذه الاستراتيجية التي تضمنت أيضاً إدارة المدونين لما يقارب (1000) مدون ومن بعدها توسعت هذه الدائرة عن طريق الحملات الإعلامية التي كانت تعمل على تهيئة الجمهور المحايد وجعله مساندا للحشد في المعركة، اما من حيث المضامين التي كانت تدرس بعناية كبيرة عبر الأخذ بمقترحات فريق العمليات النفسية الذي تم تأسيسه في تلك المرحلة والأخذ بمقترحاته وتوجيهاته كما عملت المديرية من خلال فريق النشر والمواقع الإليكترونية إلى اعتماد إستراتيجية إدارة السمعة وتكليف متخصصين في الرد على استفسارات الجمهور إزاء الموضوعات والقضايا التي كانت تشغل اهتماهم فضلا عن مواجهة حملات التظليل التي كانت تمارس من قبل مواقع وقنوات مساندة لداعش في الفضاء الرقمي[2]

[1] ـ مقابلة اجراها الباحث مع الأستاذ مهند حسين جابر، معاون مدير عام مديرية الأعلام العامة، هيئة الحشد الشعبي، بتاريخ 2022/12/2.

[2] ـ مقابلة اجراها الباحث مع الأستاذة: سارة سلام عبد اللطيف، مسؤول قسم النشر والمواقع الالكترونية، مديرية الأعلام العامة، هيئة الحشد الشعبي، بتاريخ 2022/11/29

جدول (2) يبين: أنشطة مديرية الأعلام العامة ضمن إستراتيجية المواجهة

الأسلوب	مضمون النشاط	التكرار	تفاصيل النشاط	التكرار
تقارير وتحليلات	تشكيل غرفة عمليات لمتابعة وتحليل المنتج الأعلامي	783464	تحليلات تلفزيونية (مضاد ومساند)	374496
			تحليلات وكالات أخبارية (مضاد ومساند)	374496
			تحليلات شبكات تواصل (مضاد ومساند)	109424
أناشيد وفواصل	اصدار أناشيد حماسية وفواصل تلفزيونية	5567	قصائد تعبوية	55
			فواصل تلفزيونية	5496
			قصائد وطنية	16
محاضرات	تثقيف المقاتلين بطرق التحقق من المعلومة في وسائل الأعلام	130	دورات في التثقيف الأعلامي	89
			دورات في التربية الإعلامية	41
أعلام اليكتروني	انشاء مواقع اليكترونية لمواجهة مواقع داعش	568004	مواقع فيس بوك رسمية	2
			مواقع فيس بوك غير رسمية	3000
			مواقع تويتر رسمية	2
			مواقع تويتر غير رسمية	565000

ثالثا: إستراتيجية رفع القدرة القتالية

تتضمن إستراتيجية رفع القدرة القتالية تنمية إرادة القتال ورفع الروح المعنوية لمقاتلي الحشد الشعبي والقوات المسلحة وإظهار التعاون بينهما ومع الأهالي. اعتمدت مديرية الأعلام العامة استراتيجية رفع القدرة القتالية عن طريق مجموعة من النشاطات وحسب الاتي:

أولاً- إنتاج أفلام وثائقية حول دور الحشد الشعبي في تحقيق النصر بواقع 37 فلم ركزت على إظهار القدرة القتالية للحشد الشعبي لتشكيلات الحشد في تنفيذ المهمات القتالية ضمن محاور المسؤولية وتحقيق الأهداف بوقت قياسي لرفع معنويات المقاتلين وتعزيز صورة الحشد لديهم، كما تضمنت الأفلام توثيق تاريخ الشهداء، وفي هذا الجانب تعد مديرية الأعلام هي المؤسسة العسكرية الأولى التي وثقت جميع شهداءها من قادة ومقاتلين وعملت على أعداد جدولة في المناسبات التأبينية للشهداء فضلاً عن تواريخ الانتصارات

وكانت تعمل على تجسيد هذه الأفكار في أفلام وثائقية حصدت العديد من الجوائز في مشاركات دولية ومحلية عدة[1]

ثانيا- عقد جلسات حوارية بين قيادات الحشد الشعبي والقيادات الأمنية بلغت (35) جلسة لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات لترسيخ صورة المؤسسة العسكرية الواحدة

ثالثا- فتح دورات في التأهيل النفسي للمقاتلين في قسم العمليات النفسية بواقع (12) دورة من قبل مختصين في العمليات النفسية لرفع الاستعداد النفسي في مواجهة العمليات النفسية الموجهة من قبل تنظيم داعش والأعلام الساند له

رابعا- عقد ندوات حول التعاون والتنسيق العالي بين تشكيلات الحشد الشعبي والقوات الأمنية في إدارة المعارك بواقع (12) ندوة للرد على المحتوى الإعلامي لتنظيم داعش والأعلام الساند له والذي يروج على وجود انقسام بين الحشد والقوات الأمنية

خامسا- إعداد بحوث علمية تناولت تعزيز الثقة بين الحشد الشعبي وسكان المناطق المحررة بلغت 8 بحوث توصلت إلى نتائج مهمه في وضع برنامج لإعادة تأهيل السكان ومعالجة أثار الأفكار المتطرفة للتنظيم

جدول (3) يبين: أنشطة مديرية الأعلام العامة ضمن إستراتيجية رفع القدرة القتالية

ت	الأسلوب	مضمون النشاط	التكرار	النسبة	
1	أفلام وثائقية	دور الحشد الشعبي في تحقيق النصر	37	%35	إستراتيجية رفع القدرة القتالية
2	جلسات حوارية	قيادات الحشد الشعبي مع قيادات القوات الأمنية الاخرى	35	%33	
3	دورات	التأهيل النفسي للمقاتلين من الحشد الشعبي	14	%13	
4	ندوات	التعاون بين الحشد الشعبي والقوات الأمنية	12	%11	
5	دراسات	بحوث تتناول تعزيز الثقة بين الحشد والاهالي	9	%8	
المجموع			107	%100	

رابعا: استراتيجية الأعلام

وتتضمن هذه الاستراتيجية النشاطات المتعلقة بتغطية العمليات العسكرية أثناء المعارك ونقل تطورات القتال أول بأول وضمن هذه الاستراتيجية قامت مديرية الأعلام العامة بعدة نشاطات لتغطية كل ما يجري في ميدان القتال ونقل الحقائق للراي العام وفق الاتي:

أولاً- تغطية أحداث المعارك عبر الأخبار العاجلة بواقع (28800) خبر عاجل لاطلاع الراي العام على مجريات المعارك أول بأول

ثانيا: كما عملت مديرية الأعلام على التنسيق مع وسائل الأعلام الأخرى عبر أرسال مجمل نشاطاتها فيما يتعلق بتغطيات المعارك وأرسال أقراص ليزرية بشكل دوري ويومي وقد بلغ عدد التكرارات لهذا المحور (17000) ليتضح مدى اهتمام المديرية في التعاون مع وسائل الأعلام الأخرى.

[1] ـ مقابلة اجراها الباحث مع الأستاذ مهند حسين جابر، معاون مدير عام مديرية الأعلام العامة، هيئة الحشد الشعبي، بتاريخ 2022/12/2.

ثالثا- إجراء تحقيقات وأعداد تقارير حول الموضوعات التي تثار في وسائل الأعلام بواقع (1981) تقرير وتحقيق لكشف الحقائق والرد على المعلومات الكاذبة والشائعات الهدامة لمنع تشتيت اتجاهات الراي العام.

رابعا- تخصيص ساعات للبث المباشر لنقل مؤتمرات ونشاطات إعلامية تخص المعارك لرفع الروح المعنوية للراي العام، وفي هذا الجانب حرصت مديرية الأعلام على نقل المعارك من ارض المعركة بشكل حي ومباشر بهدف جعل الجمهور يعيش ظروف المعركة أول بأول ومنها إجراء حوارات مع القادة على ساتر المعارك وقدمت المديرية في هذا الجانب عدد من الشهداء والجرحى وثقت حتى لحظات استشهادهم

خامسا- استقبال الوفود الصحفية وتسهيل مهمتهم في مناطق القتال للوقوف على الحقائق ورد ادعاءات داعش بانتصاره الوهمي وقد بلغ عدد الوفود الصحفية التي تم استقبالها من قبل مديرية الأعلام (323) وتنفرد مديرية الأعلام في كونها الوحيدة التي كانت تنقل الوفود الإعلامية وتسهل إجراءاتها.

سادسا –إعداد فواصل حربية وفنية عن المعارك بواقع (91) فاصل لتعزيز الحقائق بالصورة والمشاهد الحية

سابعا- إنتاج ريبورتاجات تتضمن مشاهد من المعارك وتصريحات القادة بلغت (65) ريبورتاج لتعزيز روح النصر لدى الراي العام كما يتم عرضها في المهرجانات والمؤتمرات

جدول (4) يبين: أنشطة مديرية الأعلام العامة ضمن إستراتيجية الأعلام

	ت	الأسلوب	مضمون النشاط	التكرار	النسبة
إستراتيجية الأعلام	1	الأخبار العاجلة	احداث المعارك	28800	%59
	2	أقراص موزعة لوسائل الأعلام	نشاطات مديرية الأعلام بخصوص المعارك	17000	%35
	3	تحقيقات وتقارير	موضوعات تثار في وسائل الأعلام	1981	%4
	4	ساعات البث المباشر	واقع المعارك بشكل مباشر	391	%0.80
	5	وفود صحفية	تتضمن الوفود الصحفية الوافدة	323	%0.66
	6	فواصل حربية وفنية	وقائع من ارض المعارك	91	%0.18
	7	ريبورتاجات	مشاهد من المعارك وتصريحات القادة	65	%0.13
	المجموع			48651	%100

خامسا: إستراتيجية التعبئة الجماهيرية

تتضمن رفع الروح المعنوية للراي العام العراقي للحيلولة دون تأثير الحملات الإعلامية المضادة ونظمت المديرية بهذا الخصوص عدة نشاطات وفق الاتي:

أولاً: تنظيم وتغطية قوافل الدعم اللوجستي من الأهالي وقد ساهمت مديرية الأعلام في توفير تغطية إعلامية على مدار الساعة لهذه النشاطات وبشكل كبير جدا وقد بلغت عدد هذه التغطيات في تلك المرحلة (411) تغطية إعلامية. اذ أسهمت هذه التغطية في تعزيز أواصر التفاعل بين الجمهور والمقاتلين وذلك من خلال البث المباشر للمعارك وبصورة حية الامر الذي جعل عامة الناس تشعر بانها في المعركة ومشاركة فيها وبالتالي هبت

الجموع لدعم المقاتلين في ساحات المعارك وقد تم إصدار العديد من الأفلام والفواصل التي جسدت التلاحم الشعبي مع الحشد ومقاتليه من مختلف فئات المجتمع.

ثانيا- تغطية عمليات دعم الحشد الشعبي للنازحين بواقع (234) مادة إعلامية مختلفة ركزت على تقديم المساعدات والسلة الغذائية والدواء لتعزيز صورة الحشد لدى الراي العام

ثالثا: عقد وتغطية المؤتمرات الصحفية للقيادات الميدانيين حول الموقف الميداني للمعارك لجعل الراي العام على اطلاع كامل بما يجري وقد بلغت تكرارات هذا النشاط (117)

رابعا –اجتراء الزيارات الميدانية لعوائل الجرحى والشهداء بواقع (108) زيارة في مناطق مختلفة من مدن العراق لتعزيز الثقة مع أبناء الحشد ورفع معنوياتهم

خامسا- تغطية الجهد الخدمي للحشد الشعبي بواقع (76) تغطية مختلفة كتبليط الشوارع وأزمة الفيضانات التي اجتاحت مناطق الجنوب خلال المعارك لتعزيز القاعدة الشعبية للحشد وترسيخ الشخصية الحكومية له

سادسا- تنظيم المهرجانات العامة بواقع (62) لتعزيز العلاقة بين الحشد والراي العام تضمنت فعاليات تناولت القضايا الاجتماعية المختلفة ومشاركة الحشد هموم الناس ومشاركة الحشد في المناسبات الاجتماعية والوطنية في مختلف مدن العراق وتقديم الهدايا

سادسا- تنظيم زيارات دينية للعتبات المقدسة للعوائل الفقيرة وعوائل الشهداء لتعزيز الثقة بين الهيئة والأهالي باعتبارهم النواة الحقيقة للفتوى المباركة.

جدول (5) يبين: أنشطة مديرية الأعلام العامة ضمن إستراتيجية التعبئة الجماهيرية

ت	الأسلوب	مضمون النشاط	التكرار	النسبة	
1	تغطية	تنظيم وتغطية قوافل الدعم اللوجستي	411	%39	إستراتيجية التعبئة الجماهيرية
2	تغطية	دعم الحشد الشعبي للنازحين	234	%22	
3	مؤتمرات صحفية	انطلاق العمليات وموقفها	117	%11	
4	زيارات ميدانية	عوائل الشهداء والجرحى	108	%10	
5	تغطية	الجهد الخدمي للحشد الشعبي	76	%7	
6	مهرجانات	تعزيز العلاقة بين الحشد والراي العام	62	%6	
7	زيارات دينية	اجراء زيارات للعوائل للمزارات الدينية	48	%4	
المجموع			1056	%100	

سادسا: إستراتيجية العلاقات العامة: وتتضمن جميع الأنشطة التي تستهدف بناء الصورة الذهنية للحشد الشعبي لدى الجمهور ومواجهة حملات تشويه الصورة وكافة أنشطة العلاقات العامة. وفي هذا الجانب اعتمدت مديرية الأعلام العامة عدة نشاطات وفق الاتي:

أولاً : اهتمت مديرية الأعلام في تنظيم المعارض بشكل دوري ودائم فقد احتلت الترتيب الأول من بين أنشطة العلاقات العامة وحصلت على تكرار بلغ (313) وقد شهدت تلك المرحلة اهتمام كبير من قبل الجامعات في هذه المعارض سواء من حيث التنظيم أو الرعاية فقد كانت تقام بشكل دائم وعلى سبيل المثال معرض دائم في منطقة القشلة في شارع المتنبي الامر الذي يعكس اهتمام مديرية الأعلام بالطبقة المثقفة وإضفاء الطابع العلمي والأدبي على هذه المعارض وعدم الاقتصار على الجوانب التعبوية الشعبية كما عملت وبشكل كبير على تنظيم معارض في الجامعات بمختلف الاختصاصات وكذلك في نصب الشهيد ولا تزال مديرية الأعلام تهتم وبشكل كبير في هذا النشاط لما له من اثر كبير بالجانب التوثيقي .

ثانيا- استقبال الوفود الدولية لحضور النشاطات المختلفة لهيئة الحشد بواقع (69) استقبال لوفود مختلفة لتعزيز الصورة المؤسساتية للحشد في نظر الراي العام الخارجي.

ثالثا- المشاركة في المهرجانات العربية والدولية وبأفلام أنتجتها مديرية الأعلام العامة بواقع (52) مشاركة وبعدد أفلام بلغ (17) فلم تناولت موضوعات متعددة تجسدت من خلالها صور المعارك وتداعيات الحروب وقصص البطولة للمقاتلين لاطلاع الراي العام الخارجي على حقيقة ما يجري وكشف جرائم داعش التي ارتكبها بحق العراقيين. وقد حققت مديرية الأعلام في هذا الجانب العديد من الجوائز فعلى سبيل المثال حصل فيلم (الأنفاس الأخيرة) على أكثر من (60) جائزة دولية وفيلم (مريم) على أكثر من (32) جائزة وفيلم النافذة الحمراء على أكثر من (22) جائزة دولية فضلا عن العديد من الأفلام التي أنتجتها مديرية الأعلام وحصدت جوائز محلية كثيرة [1](23)

رابعا: اهتمت مديرية الأعلام في تنظيم والمشاركة في الندوات الأكاديمية التي تعالج قضايا ترتبط بالمعارك وتداعياتها على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك أثر حملات الأعلام لتنظيم داعش على المنظومة الفكرية لسكان المناطق المحررة وقد بلغت عدد هذه المؤتمرات (21) مؤتمر علمي ما بين مشاركة وتنظيم

رابعا- إعداد البحوث العلمية حول استراتيجيات الحشد الشعبي وتحليل المحتوى الإعلامي لوسائل الأعلام المضاد والساند بواقع (10) بحوث ساهمت هذه البحوث بتعريف القارئ والدارسين بالماكنة الإعلامية لداعش ومصادر تمويلها وحددت اتجاهات الخطاب الإعلامي لداعش وأهدافه.

سادسا- إعداد دراسات دورية لمتابعة الصورة الذهنية للحشد لدى الراي العام واجراء الاستطلاعات الدورية إزاء أنشطة الراي العام بغية تقييمها وقد بلغت 8 دراسات في تلك المرحلة

[1] ـ مقابلة اجراها الباحث مع الأستاذ علي حديد، مسؤول قسم الإنتاج الفني، مديرية الأعلام العامة، هيئة الحشد الشعبي، بتاريخ 2022/12/28.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

جدول (6) يبين: أنشطة مديرية الأعلام العامة ضمن إستراتيجية العلاقات العامة

ت	الأسلوب	مضمون النشاط	التكرار	النسبة	
1	تنظيم ورعاية معارض	عرض انتصارات الحشد والجانب الإنساني وغيرها	313	%65	إستراتيجية العلاقات العامة
2	استقبال الوفود	استقبال الوفود الدولية لحضور نشاطات الهيئة	69	%14	
3	المشاركات الخارجية والدولية	عدد المشاركات الدولية في أفلام من إنتاج مديرية الأعلام	52	%11	
4	تنظيم ندوات اكاديمية	التعريف بمنجزات الحشد الشعبي وشرعيته القانونية والدينية والمجتمعية	31	%6	
5	بحوث العلاقات العامة	بحوث تتناول إستراتيجيات الحشد الشعبي وتحليل وسائل الأعلام المضادة والساندة	10	%2	
6	دراسات الراي العام	الصورة الذهنية للحشد الشعبي وتقييم الأنشطة والمهرجانات	8	%2	
المجموع			483	%100	

نتائج البحث ومقترحاته

أولاً- **النتائج**

أولاً- اتضح من خلال نتائج البحث اعتماد مديرية الأعلام العامة على مجموعة إستراتيجيات اتصالية تعكس وظائف الأعلام الحربي وهي تتنوع وتتكامل تحقيقا للهدف الرئيس في تلك المرحلة والذي يتعلق بمواجهة الحملات الإعلامية المضادة وكذلك تعزيز الجبهة الداخلية واخذ زمام المبادرة. وعن طريق الأرقام والإحصاءات اتضح اهتمام مديرية الأعلام بالجوانب التعبوية كان كبيرا جدا بالمقارنة مع الدراسات والبحوث الاستراتيجية ويمكن ان نعزو ذلك إلى طبيعة المرحلة التي كانت تتطلب ذلك.

ثانيا: أظهرت النتائج اهتمام مديرية الأعلام العامة في ترسيخ مبادئ العقيدة العسكرية وتأكيد قيم التضحية والعطاء في سبيل الوطن والتهيئة النفسية والمعنوية للمقاتلين أولت أهمية كبيرة في مواجهة الحرب النفسية الموجهة من قبل تنظيم داعش المتطرف، وأنشاء فريق متخصص بالعمليات النفسية يتكفل بمهام عدة منها رصد وتحليل الخطاب الإعلامي المضاد وفك رموزه ووضع مقترحات كفيلة بمواجهته يضم كوادر متخصصة وكفاءات.

ثالثا- تبين من نتائج البحث اهتمام مديرية الأعلام في تنمية إرادة القتال ورفع الروح المعنوية لمقاتلي الحشد الشعبي والقوات المسلحة وإظهار التعاون بينهما ومع الأهالي وخصوصا في ضوء الهجمات الإعلامية التي كانت تركز على أحداث الفرقة بين القوات الأمنية والحشد الشعبي من خلال تنظيم دورات ومحاضرات تثقيفية في هذا الجانب

رابعا – أظهرت النتائج أن مديرية الأعلام كان لها الدور الأبرز في تغطية العمليات العسكرية أثناء المعارك ونقل تطورات القتال أول بأول عن طريق ساعات البث المباشر وقدمت في تلك المعارك العديد من الشهداء في سبيل نقل الحقيقة للراي العام فضلا عن دورها في تأمين دخول الإعلاميين للمعارك وكذلك التنسيق العالي مع وسائل الأعلام

الأخرى والوكالات اذ حرصت على تزويد مختلف وسائل الأعلام بالتقارير والأخبار والتغطيات بشكل يومي

خامسا- أوضحت نتائج البحث اهتمام مديرية الأعلام بالراي العام عن طريق المهرجانات والأفلام والقصائد التعبوية والحرص على نقل الحقيقة بغية رفع الروح المعنوية للجمهور العراقي للحيلولة دون تأثير الحملات الإعلامية المضاد فضلا عن الاهتمام بشكل كبير في الفضاء الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي وأداره الحرب الإليكترونية على مستوى عال وتحديدا على موقع تويتر باعتباره المساحة الأبرز لداعش.

سادسا- تبين من نتائج البحث اهتمام مديرية الأعلام بأنشطة العلاقات العامة عن طريق الفعاليات التي تستهدف بناء الصورة الذهنية للحشد الشعبي لدى الجمهور واستطلاعات الراي العام ومواجهة حملات تشويه الصورة وكافة أنشطة العلاقات العامة الأخرى

سابعا: اتضح من خلال نتائج البحث ان النتاجات الفيلمية لمديرية الأعلام كانت على مستوى عال إذا حصدت العديد من الجوائز تثمينا لجودتها وهو يبين ان هذه المواد كانت يخطط لها بشكل مدروس وتعكس اهتمام الراي العام في تناول موضوعاتها فضلا عن الجوانب الإخراجية والدرامية.

ثانيا: المقترحات

في ضوء النتائج التي توصل لها البحث يمكن ان نحدد مجموعة مقترحات وهي كالاتي:

أولاً- توحيد الخطاب الإعلامي عبر وضع سياسات إعلامية واضحة وفق متطلبات الخطاب الوطني للحد من الفوضى الإعلامية التي تشكل تحدي واضح قُبالة وظيفة الأعلام الحربي

ثانيا- ضرورة وضع ضابط لعملية النشر في مواقع التواصل الاجتماعي

ثالثا- تفعيل عمل خلية الأعلام الأمني ووضع سياسة إعلامية موحدة لجميع صنوف المؤسسة العسكرية تعتمد من قبل المراسلين الحربيين والناطقين العسكريين.

رابعا: الاهتمام بالجوانب العلمية والأكاديمية في مختلف المجالات الإعلامية لاسيما الدراسات التي تهدف إلى معالجة الأثار النفسية وتصحيح الانطباعات وإعادة بناء المنظومة الفكرية لأبناء المناطق المحررة من سيطرة تنظيم داعش المتطرف.

خامسا: تطوير الاستراتيجيات إعلامية بالاستفادة من التطور الكبير في وسائل التواصل الاجتماعي

سادسا: بناء قاعدة رصينة من المادة الإعلامية المخصصة لتعزيز دور الحشد الشعبي والقوات المسلحة العراقية في دعم أمن واستقرار البلاد

سابعا: بناء هيكلية متكاملة الأدوات للتصدي الإعلامي للأعلام المعادي والموجه بشكل مستمر وإدامة الجهد الإعلامي التثقيفي بمخاطر التطرف والإرهاب.

مصادر البحث

1 - بحث بعنوان الحروب, أنواعها, أثارها, موقع الإمام الشيرازي الدولي للدراسات. واشنطن متاح على الرابط: http://www.siironline.org (3.55/2022-9-7م)

2- هاشم حسن التميمي، المراسل الحربي "دراسة لتجربة المراسل الحربي في الحرب العراقية – الإيرانية، رسالة ماجستير (غ م), جامعة بغداد , كلية الأداب , قسم الصحافة , 1988

3- صلاح الدين أبو بكر الزيداني، الأعلام العسكري الغايات والأهداف، http://www.almusallh.ly (2.33/2022-10-8م)

4 - السيد احمد مصطفى عمر، الأعلام المتخصص "دراسة وتطبيق" (الشارقة: مكتبة الجامعة , 2002)

5 - محمد أبو سمرة، استراتيجيات الأعلام العسكري والحربي (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع , 2012

6 - احمد شاهين، صلاح محمد عبد الحميد، الأعلام الحربي (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع , 2010)

7 - حازم الحمداني، الأعلام الحربي والعسكري (عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع , 2009)

8 -علي عبد الفتاح، الأعلام الحربي والعسكري (عمان: دار اليازودي للنشر والتوزيع, 2014)

9 - محمد ابو سمرة، استراتيجيات الأعلام العسكري والحربي، ص26

10- علي بن عبد الله الكلباني, الأعلام العسكري (القاهرة: دار الكتاب المصري, 2013)

11- إبراهيم فؤاد الخصاونة، الصحافة المتخصصة (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع, 2011)

12 - فرهاد حسن عبد اللطيف، الأعلام الحربي والعسكري (عمان- الجنادرية للنشر والتوزيع, 2015)

13 - بشرى تيسير عباس، الأعلام المتخصص الحديث (عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع , 2014)

14 –العمليات النفسية، مديرية الأعلام الحربي، هيئة الحشد الشعبي (ملفات الرصد والتحليل من 2015-2017)

15- شريف اللبان،" قراءة في الاستراتيجية الإعلامية والثقافية لتنظيم داعش"، www.arabmediasociety.com (7.11/2019-2-9م)

16- تريز منصور، أعلام داعش الوسائل والخطاب الدعائي والتقنيات، دراسة متاحة على موقع مجلة الدفاع المدني اللبناني على الرابط: WWW.LEBARMY.GOV.LB (4.44/2022-11-9م).

17 - هشام الهاشمي، عالم داعش تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، دار الحكمة، بغداد، 2010

18 – مقابلة اجراها الباحث مع الأستاذ مهند نجم عبد شلش، مدير عام مديرية الأعلام العامة، هيئة الحشد الشعبي، بتاريخ 2022/12/1.

19 - مقابلة اجراها الباحث مع الأستاذ: قاسم خضير عباس، مسؤول شعبة التحليل الأعلامي في قسم العمليات النفسية، مديرية الأعلام العامة، هيئة الحشد الشعبي، بتاريخ 2022/11/29

20- مقابلة اجراها الباحث مع الأستاذ مهند حسين جابر، معاون مدير عام مديرية الأعلام العامة، هيئة الحشد الشعبي، بتاريخ 2022/12/2.

21- مقابلة اجراها الباحث مع الأستاذة: سارة سلام عبد اللطيف، مسؤول قسم النشر والمواقع الالكترونية، مديرية الأعلام العامة، هيئة الحشد الشعبي، بتاريخ 2022/11/29

22- مقابلة اجراها الباحث مع الأستاذ مهند حسين جابر، معاون مدير عام مديرية الأعلام العامة، هيئة الحشد الشعبي، بتاريخ 2022/12/2.

23- مقابلة اجراها الباحث مع الأستاذ علي حديد، مسؤول قسم الإنتاج الفني، مديرية الأعلام العامة، هيئة الحشد الشعبي، بتاريخ 2022/12/28.

National media strategies and their role in confronting the propaganda of extremist groups during liberation battles: A survey of the strategies of the Popular Mobilization Forces' military media in confronting ISIS media for the period from (1/1/2015 to 8/1/2017)

Dr. Majeed Abboud Fahd
Uruk University / Faculty of Mass Communication / Department of Radio and Television Journalism
mageedzezo@gmail.com
Assist. Lecturer Malak Atta Hamed
Al-Mustansiriyah University / College of Arts
mailto:malaakalataa90@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:
The research aims to know about the role of the war media in confronting the media of the extremist "ISIS" organization, through a survey study of the activities of the General Information Directorate of the Popular Mobilization Authority, which contributed greatly to revealing its plans aimed at crystallizing extremist ideology in the areas that were under its control. In order to develop a communication strategy that addresses the negative psychological effects left by extremist groups in the areas they controlled. This research uses the descriptive approach by adopting the survey study of all communication activities provided by the General Information Directorate of the Popular Mobilization Authority in the face of these media campaigns of ISIS by adopting various methods and scientific methods. The method of comprehensive inventory of all activities was adopted, tabulated, classified and described in terms of the functions of the military media, and the limits of the field research were represented by the period from (1/8/2014 to 1/8/2017).The research reached a set of results, the most important of which is the General Information Directorate's adoption of a set of communication strategies throughout the duration of the battles, and these strategies varied according to the nature of the stage and the course of the battles. The stage and the course of the battles, and the results showed that the interest in covering the battles and conveying the truth from the battlefield directly was one of the priorities of the Directorate's work. **Keywords:** strategies, military media, ISIS media.

قراءة في أثر المؤسسة العسكرية على التطورات السياسية في لبنان 1970-1975

م.م. مها علاء محسن
كلية الأداب /الجامعة المستنصرية /قسم التاريخ
Mahaalaa1995@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث:
اختلفت سياسات المؤسسات العسكرية العربية من دولة إلى أخرى باختلاف العوامل لتكوين تلك المؤسسة و طبيعة الشعب وتوجهاته، حيث اتسمت البلدان العربية بعد نيلها الاستقلال بعدم الاستقرار السياسي، وعدم قدره السلطة المدنية على الحفاظ على النظام السياسي، دفعت تلك العوامل المؤسسة العسكرية بالتدخل في الشؤون السياسية بهدف وضع حد للصراعات الداخلية وتثبيت الاستقرار السياسي،إذ كان لبنان قبيل الحرب الأهلية اللبنانية يتمتع بتعايش سلمي، إلا أن ذلك لم يستمر طويلا وسرعان ما تدهورت الأوضاع وحدثت الصراعات الطائفية في لبنان بين أبناء المجتمع اللبناني المتعدد الطوائف، وانهيار الجيش وتفككه، الأمر الذي دفع الدول الأجنبية للتدخل في شؤونه الداخلية من اجل تحقيق أطماعها.

الكلمات المفتاحية: الجيش، الحرب الأهلية اللبنانية، المؤسسة العسكرية، الوجود الفلسطيني.

المقدمة: -

تكتسب دراسة المؤسسة العسكرية أهمية كبيرة بوصفها تحدد ملامح التأثيرات الإيجابية والسلبية على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، ولما تقوم به من دور كبير لأغراض الدفاع الخارجي في حال حصول اعتداء من قبل دولة أخرى، ولأغراض الدفاع الداخلي في حال حصول ثورة أو تمرد من قبل قوة سياسية أو أكثر في هذه الدولة. ووفقاً لما تقدم تبرز الأهمية الكبيرة لدراسة المؤسسة العسكرية اللبنانية لا على أساس دراسة التاريخ الزمني لهذه المؤسسة فحسب، بل على أساس تبيان قدرتها ومدى تأثيرها في الشأن السياسي اللبناني وموقفها من التطورات والأحداث السياسية التي كانت تبرز على الساحة اللبنانية. قسم البحث إلى مقدمة وخمس مباحث، تناول المحور الأول التشكيلات العسكرية اللبنانية، والمحور الثاني فؤاد شهاب وأثره في المؤسسة العسكرية اللبنانية، والمحور الثالث سليمان فرنجية وأثره في المؤسسة العسكرية، والمحور الرابع الوجود الفلسطيني في لبنان، والمحور الخامس الحرب الأهلية اللبنانية 1975. اعتمد البحث على مجموعة من المصادر تأتي في مقدمتها أطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير التي أسهمت في الوقوف على الحقائق التاريخية حول موضوع الدراسة، فضلاً عن الكتب العربية والمعربة والبحوث المنشورة التي أسهمت في تزويد الدراسة بالمعلومات المهمة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في محاولة التعرف على أثر المؤسسة العسكرية على التطورات السياسية في الساحة اللبنانية وذلك من خلال التعرف على اهم التشكيلات العسكرية لهذه المؤسسة واهم الرؤساء وأثرهم على السياسة اللبنانية، كما تم وصف المؤسسة العسكرية اللبنانية خلال فترة الحرب الأهلية وكيف كانت سياسة الجيش اللبناني اتجاه الأزمات التي أثرت على الأوضاع السياسية والاجتماعية في لبنان.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من تركيزه على واقع الأحداث والتحولات التي أثرت على المؤسسة العسكرية في لبنان وكانت السبب في إضعافها، وتبرز الأهمية العلمية لما شهدته تلك الفترة من تغيرات إقليمية ودولية فضلاً عن الوجود الفلسطيني والحرب الأهلية التي غيرت خارطة المنطقة وأثرت على الجيش.

المبحث الأول: التشكيلات العسكرية اللبنانية

The first section: Lebanese military formations

قامت دول الوفاق لدعم مجهودها في الحرب العالمية الأولى (1914-1918) بأعداد الجيوش العربية لمواجهة الدولة العثمانية، وتم ذلك من خلال مكاتب استقبلت متطوعين من سوريا ولبنان ساهموا مع دول الوفاق في تحرير بلدانهم، حيث بلغ عددهم 24 الف متطوع من الأرمن في قبرص والسوريين واللبنانيين في بور سعيد[1]، وكان ذلك بمثابة النواة الأولى لتشكيل "فرقة الشرق " في 26 تشرين الثاني 1916، لكن اعتداءات الأرمن المستمرة على المواطنين اللبنانيين والسوريين، أدت إلى انقسام " فرقة الشرق" إلى فرقتين وهي " الفرقة السورية" و "الفرقة الأرمينية "، إلا أن الفرقة الأخيرة حلت بسبب تقرير مصير ارمينيا بين سوريا وتركيا[2].بعد إعلان الانتداب الفرنسي في 25 نيسان 1920 على سوريا ولبنان، أصدرت فرنسا قراراً في 3 أب من العام نفسه نص على فصل سوريا عن لبنان وتحديد حدود لبنان الكبير، وبالفعل في الأول من أيلول أعلن الجنرال هنري غورو Henry Gouraud[3] إنشاء دولة لبنان الكبير في ظل الانتداب الفرنسي[4]، بأكثرية مسيحية وانتخب عام 1926 مجلس النواب والشيخ شارل دباس[5] كأول رئيس لدولة لبنان، اتبعت فرنسا سياسة تقوم على تشجيع الطائفية من خلال كسب الموارنة إلى جانبها على حساب المسلمين، فضلاً عن تسليحهم من اجل ذبح المسلمين، الأمر الذي أدى إلى خلق انقسامات واضحة في لبنان[6]. واصدار قانون نظم الجهاز الإداري والعسكري، تم إنشاء هيئة الجندرمة (الدرك والشرطة)، وتم تنظيم جميع التشكيلات العسكرية في تنظيم موحد اطلق عليه " قوات الشرق المساعدة " تحت إشراف

---

(1) قاسم جباري لطيف المرشدي، المؤسسة العسكرية اللبنانية وتطور دورها السياسي 1945 – 1976، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب، جامعة ذي قار، 2017، ص 9-10.

(2) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية 1918-2000، دار الجابية، دمشق، 2008، ص 87.

(3) هنري غورو (1867-1946): قائد عسكري فرنسي ولد في باريس، التحق بالجيش عام 1890، قاد الفرقة الفرنسية في حملة الدردنيل إبان الحرب العالمية الأولى عام 1915، عين مندوباً سامياً في سوريه ولبنان عام 1920، تولى منصب الحاكم العسكري لباريس بين 1923 و 1937 . للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982، ص 377.

(4) فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الامارة إلى أتفاق الطائف، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، د.م، 2008، ص 135.

(5) شارل دباس (1885 – 1935): عين رئيسا للبنان بين عامي 1926 – 1930، وهو أول رئيس دولة للبنان قبل إعلان الاستقلال وكان يعمل وزيرا للعدلية في بيروت وهو مسيحي من الروم الارثودكس وظل في منصبه رئيسا للجمهورية لفترتين رئاسيتين أي حتى عام 1936. نقلا عن: حسين حمد صولاغ، التطورات السياسية في لبنان (1941 – 1958)، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية التربية (ابن رشد)، 1990، ص38

(6) حسين حمد عبدالله الصولاغ، التطورات السياسية في لبنان 1920-1941، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب، جامعة الكوفة، 1996، ص 13.

الضباط الفرنسيين[1]، واعدت فرنسا المتطوعين في الفرقة بمثابة عسكرين متطوعين لهم الحق في التدرج في مختلف الرتب العسكرية، بالإضافة إلى فرقة " الضابطة اللبنانية" وفرقة " *القناصة اللبنانية* " لكن عملها لم يستمر طويلاً، وفي عام 1926 تم إنشاء " القوات الإضافية"، لكن المفوض السامي الفرنسي (هنري بونسو Henry Bonsu) أصدر في 20 أذار 1930 قراراً الغى فيه قوات الشرق المساعدة والقوات الإضافية والحق عناصرها بالتشكيلات العسكرية الجديدة المعروفة بأسم "*قوات الشرق الخاصة*" وكانت قواتها من العناصر اللبنانية المحلية تحت إشراف ضباط فرنسيين، لم تكن لهذه التشكيلات العسكرية سوى الاسم فقط، كانت ترفع العلم الفرنسي، ولغة الجيش هي اللغة الفرنسية والقسم الذي يؤديه الجنود اللبنانيين المتطوعين هو خدمة الإدارة الفرنسية[2]

وقعت بين فرنسا ولبنان معاهدة التحالف والصداقة في 17 تشرين الثاني 1936 والتي تكونت في نص أساسي يتبع النص اتفاقاً عسكرياً في (7 مواد)، منها بعثة عسكرية فرنسية تتولى تنظم الجيش اللبناني وتدريبة وتسليحه، وارسال طلبة إلى فرنسا لدراسة فنون الحرب والرتب العسكرية والأسلحة اللبنانية هي نفسها الأسلحة التي يستخدمها الجيش الفرنسي [3]. شاركت " قوات الشرق الخاصة " إلى جانب فرنسا في الحرب العالمية الثانية مع قوات "القناصة اللبنانية"، لكن ضعف إمكانيات هذه القوات وانحلال الجيش الفرنسي جعلها تنهار، وعليه بدأت فرنسا تميل إلى الدخول في مفاوضات مع الدول الحلفاء، فقامت بتوقيع الهدنة في 14 تموز 1941 اهم بنودها هي سيطرة الحلفاء على الأراضي السورية واللبنانية، ووضع القوات الخاصة اللبنانية تحت أمره بريطانيا، وإعلان العفو العام عن الضباط اللبنانيين المشاركين مع فرنسا في الحرب [4].

مما سبق يبدو واضحاً ان هذه القوات التي شكلتها فرنسا لم تكن جيش وطني منظم، كان هدفها فقط توفير قوات مساندة لها وموالية لها تستخدمها في حروبها، لذلك نجدها قد حصرت المناصب القيادية بيد الضباط الفرنسين، كانت فرنسا تخشى من إقامة جيش قوي ووطني خوفاً من الانقلاب عليها والتحالف مع القوى السياسية المعارضة لاحتلالها للبنان وسوريا.

المبحث الثاني: فؤاد شهـــاب وأثره في المؤسسة العسكرية اللبنانية

The second topic: Fouad Chehab and his impact on the Lebanese military institution

شكلت الحكومة اللبنانية بعد حصولها على الاستقلال في عام 1943، وفداً رسمياً في عام 1944 للتفاوض مع فرنسا لتسليم مسؤولية الجيش اللبناني للسلطة اللبنانية وحدها، بدأت المفاوضات في 12 تموز 1945 وبعد ثلاث أسابيع أقرت القيادة المشتركة الفرنسية البريطانية القرار رقم (15) الذي قضى بتسليم الوحدات العسكرية اللبنانية إلى الحكومة المستقلة في لبنان، وعد هذا اليوم عيداً وطنياً للجيش اللبناني أحتفل به كل عام، وكان عدد الجيش الوطني الذي تسلمته الحكومة اللبنانية يقدر بـ (3300) عسكري و جميع المعدات

(1) ياسين سويد، الوثائق المؤسسة للجيش اللبناني في عهد الانتداب الفرنسي 1916-1946، مؤسسة حكمت عبده قصير الثقافية، د.م، د.ت، ص 77.

(2) بشير زين العابدين، المصدر السابق، ص 90.

(3) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ط7، دار النهار للنشر، بيروت، 1991، ص 228-229.

(4) ياسين سويد، المصدر السابق، ص 80.

العسكرية، وفي الأول من أب 1945 تم تعيين فؤاد شهاب[1] قائداً للجيش اللبناني، ابتدأت صفحة جديدة ومهمة في تاريخ هذه المؤسسة المستقلة ببناء جيش وطني لبناني مهمته حماية البلاد وتعزيز الاستقلال، لكن قيادة الجيش ورئاسة الأركان والمناصب القيادية العليا في المكتب الثاني انحصر على الطائفة المارونية، في حين كانت أغلبية الجنود والعرفاء من الطوائف الإسلامية[2]. دخلت لبنان مرحلة جديدة في طريق الاستقلال والتخلص من الانتداب، إذ أسفرت انتخابات عام 1947 عن فوز بشارة الخوري[3] برئاسة الجمهورية، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة رياض الصلح[4]، تعد من اقوى الحكومات في تاريخ لبنان، حيث تم فيها تعديل الدستور على الرغم من عدم موافقة فرنسا، الأمر الذي اثار حفيظه الأخيرة فقامت بأرسال قوه عسكرية واعتقال الوزراء من بينهم رياض الصلح، فانتقلت الحكومة إلى قريه بشامون حتى تمارس نشاطها بحرية فقامت بتشكيل الحرس الوطني تحت إشراف وزير الدفاع مجيد ارسلان[5] وبقيادة الضابط اللبناني فوزي الطرابلسي[6] كانت مهمة هذا الجيش الدفاع عن الحكومة، فطلبت القيادة الفرنسية من الضباط اللبنانيين مهاجمة هذا الجيش إلا انهم رفضوا ذلك[7].

---

(1) فؤاد شهاب (1903_1973): سياسي وعسكري لبناني ، ولد في كسروان بمحافظة جبل لبنان ، التحق بالمدرسة الحربية في دمشق وتخرج منها عام 1923 ، اكمل علومه العسكرية في باريس وعاد إلى لبنان عام 1938 ، تدرج في مناصب الجيش حتى اصبح قائداً عاماً في عهد بشارة الخوري عام 1944، تزوج من أمرأه فرنسية تدعى روز لكنهما لم يرزقوا أولاداً ، قاد في حرب فلسطين 1948 ، كلف بتشكيل حكومية انتقالية بعد استقالة بشارة خوري متسماً وزارتي الدفاع والداخلية ، تسلم منصب وزير الدفاع في حكومة رشيد كرامي، فضلاً عن منصبه كقائد للجيش ، انتخب رئيساً للجمهورية في 31 تموز 1958. للتفاصيل ينظر: بكر عبد الحق رشيد الراوي، فؤاد شهاب ودوره العسكري والسياسي في لبنان حتى عام 1964 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن الرشد) ، جامعة بغداد ، 2012.

(2) قاسم جباري لطيف المرشدي، المصدر السابق، ص 87.

(3) بشارة الخوري (1895- 1964) ولد في بيروت من أسرة لبنانية عريقة هي أسرة مشايخ ال صالح الخوري من رئيما في منطقة الشوف ، تقلى علومه في جامعة القديس يوسف في بيروت ، سافر عام 1909 إلى باريس لدراسة الحقوق وعاد عام 1912 إلى بيروت حيث مارس مهنة المحاماة ، شغل عدة مناصب وزارية خلال المدة 1927_1937 ، انتخب رئيساً للجمهورية في 21 أيلول 1943 ، ثم جدد انتخابه عام 1947 ، استقال من منصبه عام 1952.للتفاصيل ينظر: عدنان اسكندر انطوان ، الشيخ بشارة الخوري ودوره في تاريخ لبنان حتى عام 1952 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ،بغداد ، 2005.

(4) رياض الصلح (1893_1951): سياسي لبناني ولد في مدينة صيدا ، اكمل دراسته الأولية في مدينة صيدا وكسروان ، ثم دخل جامعة القديس يوسف ببيروت وحصل على شهادة الحقوق من جامعة الاستانة، انتخب عضواً في مجلس النواب وتولى رئاسة الوزراء مرات عدة ، أول حكومة شكلها كانت في عام 1943 ، اغتيل عام 1951 على يد أعضاء الحزب السوري القومي الاجتماعي ، للتفصيل ينظر: سعد محسن عبد العبيدي ، رياض الصلح ودوره السياسي حتى عام 1951 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ،2005 .

(5) مجيد ارسلان (1908-1983): ولد في بلدة الشويفات لعائلة درزية عميقة ، تتلمذ في منزله على يد المدرس بشارة البستاني الذي اختاره والده توفيق ، ثم درس في مدرسة تابعة للبعثة الفرنسية ، انخرط في العمل السياسي منذ عام 1926 واصبح عضوا في مجلس النواب عام 1932 خلفاً لوالده عن جبل لبنان ، شغل مناصب وزارية ابتداء من عام 1937 إلى عام 1957 حيث اعتزل العمل السياسي ، يعد من ابرز رجال الاستقلال اللبناني . ينظر: عاطف ابو عماد، الامير مجيد ارسلان، مؤسسة التراث الدرزي، لندن، 2009 .

(6) فوزي الطرابلسي: ضابط لبناني نتقاعد عين من قبل حكومة بشامون قائدا اعلى لقوى الأمن الداخلي بموجب المرسوم رقم 2 في 13 تشرين الثاني 1943، انحصرت مهمته باصدار الأوامر إلى قوى الدرك والشرطة في بيروت والابقاء على الاتصال بين هذه القوى وحكومة بشامون ، حيث كان يصدر أوامر ينقلها الشباب إلى العاصمة بيروت . ينظر: عدنان محسن ظاهر ورياظ غانم ، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم أعضاء المجالس النيابية وأعضاء مجالس الإدارة في متصرفية جبل لبنان1861_2006 ، بيروت ، 2007 ، ص110.

(7) جان ملحة، حكومات لبنان 65 حكومة في 60 سنة البيانات الوزارية والوزراء 1943 – 2003، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 2003، ص 190 .

تصاعدت حركة المعارضة ضد بشارة الخوري، فانطلقت المظاهرات والمسيرات في شوارع بيروت، حاول بشارة الخوري الاستعانة بالجيش لكن قائد الجيش اللبناني فؤاد شهاب ابلغه بوجوب إبعاد الجيش عن الخلافات السياسية الداخلية، نتيجة لذلك اضطر بشاره الخوري بتقديم استقالته حفاظاً على وحدة الأراضي اللبنانية وسلم السلطة إلى فؤاد شهاب وكانت هذه أول حكومة مؤقته برئاسة قائد عسكري، والمرة الأولى التي أدى فيها العسكر دوراً سياسياً مباشراً من خلال تسلم السلطة في لبنان، وفي 23 أيلول 1952 تم تكليف كميل شمعون برئاسة الجمهورية[1]. تأزم الوضع في لبنان على أثر اغتيال الصحفي الماروني المعارض نسيب المتني[2] صاحب صحيفة التلغراف المعارضة لحكومة كميل شمعون، فأصدرت جبهة الاتحاد الوطني بياناً اتهمت فيه كميل شمعون بتدبير الحادث، خرجت مظاهرات كبرى عام 1958 طالبت بأسقاط حكومة شمعون، وعليه تم اعتقال اعضاء الجبهة بتهمة التحريض على الشغب[3]، كان موقف الجيش اللبناني من أحداث 1958 السيطرة على زمام الأمور من خلال اتخاذ موقفاً محايداً بين الجهتين المتصارعتين ؛ لان فؤاد شهاب كان يؤمن بان تدخل الجيش في السياسة سوف يدخله في دوامه الانقلابات العسكرية أشبه بتلك التي حدثت في مصر وسوريا، والاهم الحفاظ على المؤسسة العسكرية من الانقسامات لأنها كانت تضم العديد من الطوائف في صفوفها، ففي حال تدخل الجيش مع طائفة ضد الأخرى، الأمر الذي سوف يؤدي إلى حرب أهلية في لبنان، فطلب شمعون منه تولي رئاسة الحكومة من اجل تهدئة الأوضاع كونه حضي بشعبية عسكرية وأمتلك قدرات عسكرية، لكنه رفض ذلك وفضل البقاء على الحياد، وعندما طلب منه بعض الضباط اللبنانيين القيام بانقلاب عسكري قام بتوبيخهم، لكن عندما اشتدت الانتفاضة الشعبية عام 1958 وسيطر المعارضين على مناطق واسعة من لبنان، وأمام إصرار فؤاد شهاب على بقاء الجيش على الحياد، طلب شمعون من الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل خلال 48 ساعة تحت ذريعة حماية أمن البلاد، وبالفعل دخلت القوات المارينز إلى لبنان، بحجة ان الجيش الأمريكي سوف ينسحب بعد تحقيق الأمن والاستقرار[4]، قوبل ذلك برفض الجيش الذي عد نزول القوات الأمريكية بمثابة تحدياً له، الأمر الذي دفع الجيش إلى الانضمام إلى القوات المعارضة[5]، سرعان ما

---

(1) كميل شمعون (1900_1998) ولد في دير قمر بلبنان ، تلقى علومه في لبنان وفرنسا واكمل دراسة الحقوق عام 1923 في جامعة القديس يوسف ، شغل مناصب وزارية متعددة واصبح وزيراً للمال والاشغال عام 1937 ، ووزيراً للداخلي ة عام 1943 ، ووزيراً للمالية عام 1946 ، واصبح سفيراً للبنان في لندن عام1947 ، انتخب رئيساً للجمهورية عام 1952 واستمر في الحكم حتى انتفاضه 1958 ، اسس حزب الوطنيين الاحرار قبل انتهاء ولايته ، للتفاصيل ينظر: عداي ابراهيم مجيد حوران الجنابي ، كميل شمعون ودوره السياسي في لبنان 1900-1987 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأداب ، جامعة الانبار ، 2011.

(2) نسيب المتني: صحفي مسيحي شغل منصب تحرير صحيفة التلغراف المعارضة للحكومة ، كان من اكثر الصحفيين اللبنانيين اندفاعاً في مهاجمة سياسة كميل شمعون ، وقد طالبه بالتنحي عن السلطة حرصاً على المصلحة العامة ، كان وطنياً ينبذ الطائفية ، اغتيل في بيروت في 8 ايار 1958 وعثر على اربع رسائل تهديد في جيبه ، وقد اتهمت المعارضة الحكومة في تنفيذ هذا الحادث . للتفاصيل ينظر: منير بعلبكي ، اوراق ثورية ، دار العلم للملايين ، بيروت، 1959 ، ص28 .

(3) شاكر ضيدان جابر السويدي، السياسة الأمريكية تجاه لبنان 1946 – 1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب، جامعة بغداد، 2004، ص 71.

(4) رتشارد ميللر، داج همرشولد ودبلوماسية الأزمات، ترجمة: عمر الاسكندراني، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1962، ص 293.

(5) عداي ابراهيم مجيد حوران الجنابي، المصدر السابق، ص 230.

ظهر الخلاف بين كميل شمعون وزعيم المعارضة صائب سلام واتباع كل منها، لذلك تم انسحاب كميل شمعون وإحلال شخصية وهي شخصية اللواء فؤاد شهاب وفي 24 أيلول 1958 انتخب رئيساً للجمهورية، وقبول ذلك بتأييد شعبي ودولي من الولايات المتحدة والجمهورية العربية المتحدة، وبين صفوف الجيش والقوى المعارضة. وانتخب عادل شهاب قائداً للجيش اللبناني في الأول من شباط 1959، والذي حرص منذ دخوله إلى وزارة الدفاع على حصر صلاحياته داخل الجيش[1].

كان لتولي فؤاد شهاب رئاسة الجمهورية أثره على المؤسسة العسكرية في لبنان، بدا بإهمال بعض الضباط في الجيش اللبناني وفضل عليهم بعض الضباط وعينهم في المناصب القيادية العليا، فبدأت الاجتماعات السرية بين عبدالله سفارة (رئيس الحزب القومي السوري) وضباط الجيش اللبناني ممن هم غير راضين ومتذمرين من الأوضاع، من اجل القيام بانقلاب عسكري، عليه تحركت 7 مصفحات و140 عسكرياً بقيادة النقيب فؤاد عوض وسيطرت على وزارة الدفاع وتوجهوا إلى كبار منازل الضباط وقاموا باعتقالهم بقوة السلاح، ثم توجهت قوة إلى منزل رئيس الجمهورية لاعتقاله إلا أن محاولتهم فشلت بعد ان تصدت لها مصفحات الجيش اللبناني بعد ان وصلت لهم معلومات عن محاولات مخطط الحزب القومي السوري[2].

يعتبر انقلاب 1961 نقطة تحول في مسيرة عهد فؤاد شهاب، إذ وفر فرصة ذهبية للأجهزة الأمنية الشهابية (المكتب الثاني) للتدخل في الحياة السياسية اللبنانية، إذ اصبح فؤاد شهاب يعتمد على الجيش والمخابرات في سياسته، وكما اشرنا سابقاً انه كان يشدد على إبعاد الجيش عن السياسة والالتزام بالحياد، ادخل عليه عدد من الضباط المسلمين وابقى انطوان سعد رئيسا له، اصبح العسكريين في الجيش اللبناني وخاصة في المكتب الثاني كلمة مسموعة وتنامى نفوذهم، بدا بعض الضباط يصدرون الأوامر، ويتدخلون في أمور ليست من مهامهم، حتى وصل الأمر للتدخل في القضاء [3].

تابعت الشعبة الثانية نشاطها في عهد شارل الحلو[4] 1964 لنفهم دورها في الحياة السياسية اللبنانية، تراه يحاول في بداية رئاسته التقرب منها وبمرور الوقت تحول المكتب الثاني إلى مؤسسة مستقلة اكثر مما كان عليه في عهد فؤاد شهاب وكثرت تدخلاته في السياسة الأمر الذي أدى إلى زيادة الاتهامات والانتقادات الموجة ضده، كان في اعتقاد شهاب والضباط ورجال العهد الأقوياء أنهم يستطيعون أن يحكموا من خلال شارل حلو معتبرين أنه سيكون رئيساً ضعيفاً يمكنهم أن يديروا السلطة من ورائه، وبالتالي يبقى شهاب الرئيس غير المنتخب مرجعيتهم في القرار والتوجيهات. ولذلك حاولوا أن يمسكوا

---

(1) جان ملحة، المصدر السابق ، ص 190 .

(2) فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الامارة إلى اتفاق الطائف، ط1، دار رياض الرئيس للنشر، بيروت، 2008، ص 241 .

(3) المصدر نفسه، ص 242.

(4) شارل حلو (1913_2001): سياسي لبناني ولد في بيروت وتلقى دراسته الثانوية في جامعة الاباء اليسوعيين ، اكمل دراسته الجامعية عام 1934 ، عمل في المحاماة ، ثم انتقل للعمل في الصحافة، شارك في تأسيس حزب الكتائب عام 1936 ، التحق بالسلك الخارجي وتولى سفارة لبنان بالفاتيكان عام 1946 ، ثم عاد إلى لبنان وتولى وزارة العدل والانماء عام 1949، وعين وزيراً للخارجية عام 1951 ،ووزيراً للعدلية والصحة عام 1954، ووزيراً للاقتصاد عام 1958، ووزيراً للتربية عام 1964، ورئيساً للجمهورية 1964_1970 . للتفصيل ينظر: بشرى ابراهيم سلمان العنزي، شارل حلو وأثره في السياسة اللبنانية 1946_ 1970، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية تربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2014 .

العهد الجديد من خلال رئيس المخابرات غابي لحود والمدير العام للقصر الجمهوري ألياس سركيس. وكانت محطتهم الدائمة بيت الرئيس فؤاد شهاب واطلاعه على تقارير سياسة تحتوي على معلومات هامه، فأثر ذلك سلباً على علاقتهم مع شارل الحلو في السنة الثانية من ولايته [1].

المبحث الثالث: سليمان فرنجية [2] وأثره في المؤسسة العسكرية اللبنانية

The third topic: Suleiman Franjieh and his impact on the Lebanese military institution

كان الشهابيون قد صمموا على إعادة انتخاب فؤاد شهاب في انتخابات 17 أب 1970 لكنه رفض ذلك، اكد ضباط المكتب الثاني على وجوب انتخاب شهابي مؤهل لتطبيق الأفكار الشهابية[3]، فتم ترشيح ألياس سركيس[4]، اما الحلف الثلاثي المعارض رشح سليمان فرنجية، فانحصرت المعركة الانتخابية بين مرشح الشهابية ألياس سر كيس وسليمان فرنجيه، والذي فاز بالرئاسة بفارق صوت واحد (50 مقابل 49) قيل انه صوت كمال جنبلاط، الذي اصبح ناطقا باسم القضية الفلسطينية[5].،وكان من مصلحة هذا التحالف الجديد (جنبلاط، المقاومة الفلسطينية، الأحزاب اليسارية) الا ينتخب رئيس شهابي قوي وحازم يعمل على إعادة تدعيم المؤسسة العسكرية بل بالعكس كان لابد من أضعافها وهذا ما كان ينتظر من سليمان فرنجية[6]. وعد المسيحيون اللبنانيين والفلسطينيون ان فوز سليمان نصراً لهم.[7] وبعد تسلم الرئيس سليمان فرنجية مقاليد الحكم وضع حد للنهج الشهابي ولتدخل المكتب الثاني في السياسة [8]1973، فعمل على تفكيك اجهزة مخابرات الجيش (المكتب الثاني) واعتقال ضباطه بتهم مختلفة، وجاء بقيادات جديدة مولية له [9]، ادت هذه الاجراءات إلى شل المؤسسة العسكرية اللبنانية باكملها، إذ

---

(1) نجم الهاشم، عهد الشهابية من فؤاد شهاب إلى شارل الحلو: القوة والضعف، مقال نشر في 13 / 10 / 2022 https://www.independentarabia.com.

(2) سليمان فرنجية (1910 – 1992): سياسي لبناني ولد في مدينة زغرتا ، انهى تعليمه الثانوي في مدرسة الاباء العازاريين في عينطورة ، انتخب نائباً عن زغرتا في الدورات 1960 و1964 و1968 وعين عضواً في لجان المجلس المجلس النيابي ، شغل عدة مناصب وزارية بين عامين 1960و1969 منها الداخلية والعدل والاقتصاد والزراعة ، انتخب للجمهورية في 17 اب 1970 . للتفاصيل ينظر: وسن سراي عبادي ، سليمان فرنجية ودورة السياسي في لبنان 1970 -1976 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد، 2012.

(3) ألياس الديري، من يصنع الرئيس، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1982، ص 104.

(4) ألياس سركيس: ؛(1924-1985) ولد في بلدة الشبانية في قضاء عالية ،درس الابتدائية في مدرسة مار تقلا للراهبات في الشبانية و درس الحقوق في جامعة القديس يوسف في بيروت ونال اجازتها عام 1948 ، عين قاضيا في ديوان المحاسبة عام 1953 ، عين مديرا للشؤون القانونية 1959 ، عين مستشار قانوني للرئيس فؤاد شهاب 1958 ، انتخب رئيسا للجمهورية عام 1976. ينظر: زينب حيدر عبد الحسني ، والياس سركيس ودورة الاقتصادي والسياسي في لبنان 1924-1985 رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ذي قار، 2014 .

(5) سمير يوسف ابو الحصين، الموقف السوري من الوجود السياسي والعسكري الفلسطيني في لبنان 1975 – 1987، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الازهر – غزة، 2011، ص 23 – 24 .

(6) سعد نصيف جاسم الجميلي، التطورات السياسية في لبنان (1958 – 1975)،اطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005، ص 158 – 159.

(7) المصدر نفسه، ص 160.

(8) امل لفتة مري الكعبي، جريدة النهار اللبنانية وموقفها من التطورات السياسية في لبنان 1958 – 1975، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة نيسان، 2020، ص 105.

(9) عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان 1975 – 1990 تفكك الدولة وتصدع المجتمع، مج 1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2008، ص 56.

حصل بعض الضعف في معنويات الضباط والمؤسسة العسكرية ومديرية الاستخبارات واستطاع عدد من الضباط اللجوء إلى سوريا[1]. عمد سليمان فرنجية إلى تسليم القيادات الرئيسية في الجيش اللبناني إلى ضباط مسيحيين غير حياديين، لم يكن قائد الجيش الجديد العماد اسكندر الغانم وكبار الضباط المسؤولين في الجيش اللبناني الذين حلوا محل الضباط الشهابيين اقل أو اكثر لبنانية من أسلافهم، ولكن اذا كان وصول فؤاد شهاب إلى الحكم عام 1958 قد (سيس الجيش شهابيا)، فان إقصاء القادة العسكريين الشهابيين عن المراكز الحساسة في الجيش بتعيين قادة غيرهم أدى إلى تسييس الجيش حزبيا وطائفيا، ذلك ان القادة العسكريين الجدد كانوا إلى حد كبير (متطرفين) في نظرتهم اللبنانية، اي انهم كانوا في تعاملهم منحازين إلى طائفتهم المسيحية واخذوا ينظرون بنظرة كره إلى الفئات الإسلامية والطوائف الأخرى التي تتعامل مع المقاومة الإسلامية واتباع شتى السبل من اجل حصر السلطات بايديهم[2].يبدو واضحاً ان اجراءات سليمان فرنجية ساهمت في اضعاف المؤسسة العسكرية في لبنان، إذ مهدت الطريق إلى ظهور مليشيات حاولت هي الأخرى من اضعاف الجيش اللبناني من خلال الاستيلاء على الأسلحة التي كانت تصل إلى الجيش اللبناني، بعد ان اصبحت قوة الجيش ومراقبته ضعيفة بسبب انهاء دور المكتب الثاني، ومن جانب أخر استغل الفلسطينيون ضعف الجيش اللبناني، فاتخذوا لبنان قاعدة لنشاطهم وتحركاتهم، مما أدى إلى اضطراب الأوضاع وتزايد الصدامات ما بين الجيش اللبناني والفلسطينيون.

المبحث الرابع: الوجود الفلسطيني وأثره على المؤسسة العسكرية اللبنانية

The fourth section: The Palestinian presence and its impact on the Lebanese military institution

تعد لبنان أول دولة استقبلت اللاجئين الفلسطينيين الذين هاجروا على أثر الحرب الإسرائيلية الأولى على فلسطين 1948، لجا قسم منهم إلى لبنان بعد ان طردوا من الاردن، استقبلهم في البداية استقبالاً اخوياً وودياً [3]، ولكن عندما قادوا المقاومة من لبنان من خلال شن عمليات فدائية ضد الجيش الإسرائيلي أدى الوجود الفلسطيني في لبنان إلى انقسامات طائفه، فالموارنة كانوا يرفضون الوجود الفلسطيني بينما كان المسلمين يرحبون به، إذ تم سن القوانين والتشريعات التي تمنع من الدخول إلى المخيمات أو الخروج منها، واهانة من فيها ونشر المخبرين السريين[4]. بناء على ذلك، ابدى جهاز المخابرات اللبناني المكتب الثاني قلقه من الوجود الفلسطيني ؛ بسبب أخلائهم بالأمن العام من خلال اثارة الحقد على الجيش اللبناني بسبب العمليات عسكرية التي وجهت ضدهم من قبل الجيش، حاولت الفصائل الفلسطينية اضعاف الجيش حتى يسهل على الفدائيين القيام بنشاطات سياسية وعسكرية في بيروت، منذ عام 1965 بدأت لبنان تعيش مرحلة تداعيات تسليح المخيمات الفلسطينية بعد تأسيس حركة "فتح" وبدء العمليات العسكرية انطلاقاً من

(1) البيير منصور، موت الجمهورية، دار الجديد، بيروت، 1994، ص 75.

(2) قاسم جباري المرشدي، المصدر السابق، ص 258.

(3) وردة بن بطيط ومحمد الطاهر بنادي، اتفاقية القاهرة 1969 وأثرها على اللاجئين الفلسطينين في لبنان، مجلة المقدمة للدراسات الانسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص 187.

(4). للمزيد ينظر اسراء شريف ال كعود، لبنان من الاجتياح الإسرائيلي لبيروت إلى مابعد اتفاق الطائف، ط1، بغداد، 2012، ص 227-230 .

أراضيه[1].في عام 1969 ومع تزايد العمل الفلسطيني المسلح، وخاصة بعد قيامهم بمهاجمة طائرة شركة العال التابعة الإسرائيلية في اثينا، واعتبرت إسرائيل ان لبنان هي المسؤولة، كان على لبنان تحت الضغط المصري وبحكم تدخل النظام السوري الداعم للفلسطينيين والمسهل لإرسال السلاح لهم عبر الحدود أن يوافق شارل الحلو على اتفاقية القاهرة في 3 تشرين الثاني التي شرعت العمل الفلسطيني المسلح انطلاقاً من لبنان، واعتبرت تنازلاً عن السيادة اللبنانية وتأجيلاً للمواجهة التي كان يمكن أن تحصل بين المنظمات الفلسطينية المسلحة والجيش اللبناني، اضطربت أوضاع لبنان بعد أن اصبحت مقراً لمنظمة التحرير الفلسطينية[2] من جهة وتزايد الحملات الإسرائيلية منذ عام 1972على الجنوب اللبناني ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين من جهة أخرى بعد عملية ميونخ وأولها في 19 أيلول 1972[3]، ان هدف إسرائيل من عدوانها هو القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية واستعداء الجيش اللبناني ضد وجودهم، واجباره على تقييد حركتهم، والحد من نشاطهم عبر حدوده مع إسرائيل[4]. مما سبق يبدو واضحاً، ان الترحيب الذي حظى به اللاجئين الفلسطينيين في البداية بدا يأخذ شكلاً سلبياً، إذ اخضعت حياتهم الاجتماعية في لبنان لسياسات قائمة على أساس الطائفية، وكانت الأوضاع التي يعيشونها هي الدافع الاكبر لانتهاجهم العمل الفدائي. ويلاحظ على اتفاق القاهرة طغيان الجانب العسكري عليه الأمر الذي أدى إلى رفضه من اللبنانيين لأنه يمس سيادة لبنان.

كان للوجود الفلسطيني في لبنان الأثر الكبير في اضعاف المؤسسة العسكرية والجيش اللبناني وخاصة في عام 1972، إذ اعطى وجودهم الفرصة امام الاحزاب والمليشيات بالظهور وممارسة دورها على حساب الجيش، وخاصة بعد ان ادركت الأحزاب المسيحية الكبيرة (حزب الكتائب برئاسة بيار الجميل، حزب الوطنيين الأحرار برئاسة كميل شمعون) ان الجيش اللبناني لم يعد قادرا على مراقبة الفلسطينيين والسيطرة عليهم عسكريا، وان المقاومة الفلسطينية والأحزاب التقدمية والقومية والثورية باتت تشكل خطرا على الدولة والنظام بل على الكيان اللبناني أساسا، وان المصلحة الوطنية بحسب رأيهم تقضي بعزلهم بعنف[5]. فبدأت هذه الاحزاب بالتسليح المليشيات الخاصة بها[6]، بعد

---

(1) ليلى رعد، المصدر السابق، ص 164 ؛ فواز طرابلسي، المصدر السابق، ص 262.

(2) منظمة التحرير الفلسطينية: هي منظمة سياسية شبه عسكرية، واستطاع الشقيري وضع حجر الأساس لمنظمة التحرير الفلسطينية، تأسست عام ١٩٦٤ بعد انعقاد المؤتمر الأول بالقاهرة عام ١٩٥٩ لتمثيل الفلسطينيين، تضم اغلب الاحزاب والصائل الفلسطينية،اصبح يعترف بها في الامم المتحدة والجامعة العربية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني .للمزيد ينظر : محمد احمد جبر خليفة، منظمة التحرير الفلسطيني !مشروع ثورية تحريرية ام مشروع كياني، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة بيرزيت/فلسطين، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٥.

(3) هناء صوفي عبد الحي، النظام السياسي والدستوري في لبنان، د.م، بيروت، 1984، ص 131.

(4) مجموعة من الباحثيين، الغزو الإسرائيلي للبنان، إشراف مصطفى طلاس، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، بيروت، 2002، ص 40 .

(5) عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص 94.

(6) ظهرت في هذه المرحلة العديد من المليشيات المسلحة ومن اهمها:

أ- كتيبة النمور: وهي مليشيا تابعة لحزب الوطنين الاحرار إذ ظهرت في صيف 1974، إذ بدأت هذه الكتيبة بالمناورات الحية وأولها في تموز اشترك فيها مايقارب 730 كادراً عسكرياً .

ب- جيش التحرير الزغرتاوي: وهي مليشيا تابعة للرئيس سليمان فرنجية كان هدفها المحافظة على امتيازات القوى اليمينية .

ج- جبهة حراس الارزة: ظهرت 1969 نتيجة للصدام بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية ومنذ عام 1973 بدات تفذ المهمات الموكلة اليها مساندة لحزب الكتائب وهي مليشيا تابعة للكتلة الوطنية لريمون ادة . نقلاً عن: حمد

ان حصلت على دعم من قبل بعض الضباط المسيحيين في الجيش، وعندما أولت الحكومة اللبنانية اهتماماً بتسليح الجيش اللبناني من خلال حصوله على كميات من الأسلحة الفرنسية[1]. لكن فؤاد لحود (رئيس لجنة الدفاع الوطني البرلمانية) اكد في 29 اب 1972، ان هذه الأسلحة لا تصلح لمهمة الدفاع عن لبنان وحماية حدودها، لأنها قديمة المنشأ مصممة قبل الحرب العالمية الثانية[2]، لكن هذه كانت حجة إذ تم تخزين هذه الأسلحة في الكنائس من اجل اعطائها للمليشيات المسيحية. بالفعل بدأت العلاقات بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية بالتوتر على أثر هجوم الفدائيين على مطار اللد الإسرائيلي في 3 أيار عام 1972، وقد القت إسرائيل حينها مسؤولية الهجوم على عاتق لبنان، لكن اخطر تصعيد من جانب الإسرائيليين، منذ بدء النشاط الفلسطيني المسلح منه، وذلك حينما قامت قوة من مظليين وكوماندوز البحرية الإسرائيلية بقيادة (أيهود باراك) بالدخول إلى لبنان من اجل القيام بعملية خاصة في بيروت[3]التي ادت إلى اغتيال ثلاثة من ابرز قادة منظمة أيلول الاسود (محمد يوسف، كمال ناصر، كمال عدوان)[4]، وبعد الانتهاء من عملياتها غادرت القوات الإسرائيلية بيروت دون ان يتعرض لها احد، الأمر الذي اثار اللبنانيين من انصار المقاومة بسبب عدم تصدي الجيش اللبناني لهم[5]. تركت الغارة الإسرائيلية التي تغلغلت في داخل العاصمة اللبنانية بيروت وغادرت دون ان يتعرض لها، أثرها على الجيش اللبناني إذ اعتبر اللبنانيون ان الجيش عاجز عن الدفاع عن أرضه، ولكن يبدو واضحاً ان الجيش كان مؤيد لهذه الغارة لذلك لم يتعرض لها، لان هدفه التخلص من الوجود الفلسطيني الذي بدا يشكل عقبة امام الجيش للقيام بواجباته. والدليل عندما طلب رئيس الحكومة صائب سلام من الرئيس سليمان فرنجية بإقالة اسكندر غانم قائد الجيش، رفض ذلك مبرراً بقوله: **"ان دخول إسرائيل لبنان لان الفلسطينيين يسرحون ويمرحون ويمنعون الجيش من القيام بواجباته"**، واكد انه شاهد بعينه قوات من الجيش تتجه إلى بيروت، والكل كان يعتقد بان العملية عبارة عن اشتباك بين الإسرائيليين انفسهم، لذلك قام صائب سلام بتقديم استقالته في 25 نيسان 1973 [6].اظهر الوجود الفلسطيني ان الجيش اللبناني معاد لقوى التقديمية والإسلامية والفلسطينية من جهة وبالتواطؤ مع الإسرائيليين من جهة أخرى،حسب وجهة نظر المسلمين، رد المسيحيون بالدفاع عن الجيش والمؤسسة العسكرية، واكدوا ان مسؤولية الجيش تنحصر في الدفاع

حسن عبدالله طرفة الجبوري، حزب الكتائب اللبناني ودوره السياسي 1970 – 1989، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012، ص 116 .

[1] متمثلة بمصفحات عسكرية ودبابات من نوع (AMX 13) ومركبات مصفحة لنقل الجنود والرشاشات الية الفرنسة ، فضلاً عن اجهزة الرادار ومجموعة من الزوارق العسكرية ، والاتفاق ايضا على صفقة من الطائرات الميراج المقاتلة (Mirage 3 and 5) والطائرات هليكوبتر (Helicopter) (طوافة) خفيفة من نوع جازيل (Gazell) فضلا عن صفقات الأسلحة الأخرى . للمزيد في ذلك ينظر: معين احمد محمود، الطائرات المدنية والعسكرية في العالم، دار الاندلس، القاهرة، د.ت، 68-70 .

[2] رائد راشد محمد الحياني، العلاقات اللبنانية الفرنسية 1964 -1976، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012، ص 173 .

[3] جمال زكريا، الأزمة اللبنانية (أصولها وتطورها)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978، ص 44.

[4] جيرمي سولت، تفتيت الشرق الاوسط تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي، ترجمة: نبيل صبحي الطويل، ط1، دار النفائس، دمشق، 2011، ص 13 .

[5] فواز الطرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الامارة إلى اتفاق الطائف، ط2، دار الرياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، 2008، ص 311.

[6] امل لفتة مري الكعبي، المصدر السابق، ص 116.

عن أمن لبنان، وبذلك نجحت إسرائيل من خلال هذه الهجمات في زرع الانشقاق بين الجيش اللبناني والمقاومات الفلسطينية ومن ثم ادخال لبنان في نفق الحرب الأهلية[1].
دفعت التطورات الخطيرة والمتمثلة بـ الاشتباكات الدامية بين الجيش اللبناني والفصائل الفلسطينية خلال شهر ايار، والخوف من زيادة الانقسام بين اللبنانيين إلى عقد اللجنة العسكرية إلى سلسلة من الاجتماعات توصلوا من خلالها في 17 ايار إلى **اتفاق ملكارت،** الذي كان بمثابة ملحق لاتفاق القاهرة، اكد على تنظيم انشطة منظمة التحرير الفلسطينية من الناحيتين العسكرية والمدنية، وتحديد أماكن تواجد الفدائيين واماكن تدريبهم[2]، وتجميد اعمالهم ضد إسرائيل انطلاقاً من الأراضي اللبنانية [3]. يبدو ان اتفاق ملكارت كان هشاً فقد اندلعت الاشتباكات بين الطرفين في 27 تموز 197، وساندت المنظمات الكتائبية الجيش اللبناني [4].بعد ان ادركت عجزه عن معالجة الأمور، تمثلت بحملات لشراء السلاح لتدريب المليشيات، من قبل ضباط المسيحيين في الجيش اللبناني، بعد ان شعر هؤلاء بضعف القيادات السياسية باتخاذ الموقف الحازم ضد الوجود الفلسطيني الذي اضعفهم، حيث كانت هذه الأسلحة تستورد باسم الجيش اللبناني والمليشيات هي من تدفع ثمنها، وخلال اجتماع عقد في أواخر تموز 1973 حضره كل من الرئيس سليمان فرنجية وقائد الجيش اسكندر غانم وكميل شمعون وبيار الجميل وتم اتخاذ قرار بتسليح الاحزاب المسيحية لمواجهة الفوضى [5]، كان الوجود الفلسطيني في الأراضي للبنانية احد اهم الأسباب الرئيسية التي ساهمت في اضطراب الأوضاع و التي مهدت إلى قيام الحرب الأهلية.

المبحث الخامس: الحرب الأهلية اللبنانية 1975 وأثرها على المؤسسة العسكرية

Section Five: The Lebanese Civil War of 1975 and its impact on the military establishment:

مثلت الحرب الأهلية اللبنانية انعطافاً خطيراً في تاريخ لبنان، فلم تكن الحرب وليدة الساعة، بل كانت نتيجة للخلل في النظام السياسي إلى جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية[6]، المتمثلة بسوء توزيع الدخل على المناطق والأفراد والطبقات، وعدم التكافؤ في المستوى المعاشي[7]، والتنوع الطائفي والمذهبي[8]،اما العامل الخارجي المتمثل بـ الوجود الفلسطيني في لبنان الذي شكل احد الأسباب الرئيسية والفاعلة في تأزم

(1) قاسم جباري المرشدي، المصدر السابق، ص 267.
(2) وهيب ابي فاضل، المصدر السابق، ص 150 .
(3) شفيق الريس، التحدي اللبناني 1975 – 1976، دار الميسرة، بيروت، 1978، ص 58.
(4) محمد سهيل طقوش، المصدر السابق، ص 227.
(5) كريم بردوني، لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج، الشرق للمنشورات، بيروت، 2000، ص 135.
(6) للمزيد من التفاصيل عن الأسباب ينظر: مسعود الخوند، موسوعة الحرب الأهلية (ذاكرة وطن وشعب)، دار كنعان، بيروت، 2006، ص 11 ؛ مهدي عامل، أسباب الحرب اللبنانية، دار الفارابي، بيروت، 1979 ؛ زينب عبد السلام وأخرون، الحرب الأهلية اللبنانية 1975 – 1990 وانعكاساتها على التوازنات الإقليمية في منطقة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير، كلية الأداب، جامعة تيسة، 2012 .
(7) جمال زكريا قاسم وأخرون، الأزمة اللبنانية احوالها وتطورها وابعادها المختلفة، معهد البحوث للدراسات القومية، القاهرة، 1978، ص 391.
(8) يضم المجتمع اللبناني اكثر من طائفة التي تعتبر وسيلة من وسائل الضغط في المجتمع اللبناني، وتنقسم إلى الطوائف المسيحية (الموارنة، الروم الارثوذكس، الروم الكاثوليك) والطوائف الإسلامية (السنة، الشيعة، الدروز) .ينظر في ذلك: هيلينا كوبان، لبنان 400 سنة من الطائفية، ترجمة: سمير عطا الله، لندن، 1985،ص 15 – 25.

الوضع اللبناني، والخلافات والانقسامات العربية، والصراع العربي الإسرائيلي وسياسات الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط في إذكاء المحنة اللبنانية وتفجيرها[1].

وما يهمنا في الأمر هو المؤسسة العسكرية والتي كانت قبيل الحرب الأهلية تعاني من الانقسامات الطائفية والمذهبية، إذ كانت المناصب القيادية العليا في الجيش وبنسبة 85% تعطى للمسيحين، بينما ترك فقط 15% للمسلمين، ولم تقف أثر الطائفية عند حدود توزيع الرتب، بل امتد إلى دور الجيش نفسه، إذ لم يكن له اي دور فعال في مواجهة الهجمات الإسرائيلية على ارضه ضد الفلسطينيين، كان الجيش منحازاً إلى المسيحيين ودعمه للمليشيات المسيحية ضد المسلمين، حتى اصبح ينظر للجيش اللبناني بانه يمثل الطرف المسيحية الرافض للاعتراف بالعمل الفدائي، ونظر الجيش للمقاومة الفلسطينية بانها تمثل جيش المسلمين واليسار اللبناني، والمتمثلة بمحاكمة ضباط الاستخبارات المكتب الثاني وبعض القيادات الأمر الذي اوصل البلاد إلى حرب أهلية أثرت سلباً على المؤسسة العسكرية[2].

وقعت في 18 كانون الثاني 1975 في منطقة الحدود اشتباكات بين الجيش اللبناني ومقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وتكرر الاعتداء في 20 كانون الثاني من العام نفسه عندما اطلقت من المواقع الفلسطينية، صواريخ على ثكنة الجيش اللبناني في صور، هدد بيار الجميل رئيس حزب الكتائب باتخاذ التدابير اللازمة اذا عجزت الدولة عن أداء وظائفها، فارسل مذكرة إلى الرئيس سليمان فرنجية في 20 شباط طالب فيها بإجراء استفتاء عام حول الوجود الفلسطيني في لبنان، مبيناً رغبة حزب الكتائب بالتخلص من وجودهم، وأوضح ذلك بقوله " **ان الجنوب هو حدود البلاد مع إسرائيل، وان الوضع في الجنوب لم يعد محتملاً، وان التعامل مع الفلسطينيين يجب ان يكون حازماً، اما ان تكون السلطة للمقاومة أو للدولة في لبنان** " [3]،لكن السبب الأهم الذي اجج فتيل الحرب الأهلية اللبنانية هو حينما قامت في26 شباط 1975 مظاهرة قادها النائب معروف سعد[4] احتجاجاً على الترخيص الذي منح لشركة بروتين لصيد الاسماك، والذي يقضي بمنحها احتكار للصيد على الساحل اللبناني لمدة (99) عاماً، وقد استفز هذا المشروع الصيادين كونه شكل خطراً على مصدر رزقهم، وطلب محافظ صيدا الاستعانة بالجيش، ونزلت بالفعل وحدات من الجيش اللبناني واحتلت مراكزها في اماكن متعددة من صيداً، وزعمت قيادة الجيش ان رصاصات اطلقها مجهولون من الجمهور صرعت رقيباً من عناصر الجيش وجرحت اثنين، فردت قوات الجيش باطلاق النار[5]، فوقع قتيلان واصيب سبعة اشخاص أخرين بجروح كان من بينهم النائب معروف سعد الذي توفي بعد عشرة ايام من

---

(1) قاسم جباري زاحم المرشدي، الدور السوري في الحرب الأهلية اللبنانية 1975 – 1982، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار، 2012، ص 25.

(2) عزيز الاحدب، التقصير، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1976، ص 8 – 9 .

(3) قاسم جباري المرشدي، المصدر السابق، ص 287.

(4) معروف سعد(1910م-١٩٧٥): سياسي لبناني، ولد في صيدا، درس في مدرسة الفنون الانجيلية بصيدا، وتخرج فيها عام ١٩٢٩م، عمل في التدريس مابين المدة (١٩٤١-١٩٤٥)،انشأ مجموعة عسكرية مكونة من اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين، وقادها في العديد من العمليات ضد المستعمرين الفرنسيين والبريطانيين، واصبح رئيسا لبلدية صيدا ما بين المدة (١٩٦٣-١٩٧٣) ثم اسس التنظيم الشعبي الناصري عام ١٩٧٠. ينظر: ناظم خليل حسن عبد المعموري، الحرب الأهلية في لبنان ١٩٧٥-١٩٨٢،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠١١، ص٥٩.

(5) امل لفتة مري الكعبي، المصدر السابق، ص 126-127.

أصابته، وقد اتهمت قوات الجيش بمقتله، رداً على ذلك قام مجهولون مسلحون باطلاق النار على عناصر الجيش اللبناني والياته، مما اسفر عن مقتل عريف في الجيش وجرح الأخرين، إذ انها المرة الأولى التي زج فيها الجيش اللبناني في مواجهة عسكرية مكشوفة مع المواطنين بهذا الشكل من العنف، وفي 28 شباط خرجت مظاهرات طالبت بالقضاء على الفتنة وعدم زج الجيش في القضايا الداخلية، واثناء المظاهرات وقعت اشتباكات بين الجيش اللبناني وعدد من العناصر المسلحة المجهولة، مخلفة خسائر في الارواح والمعدات، ولم يتوقف القتال الا بعد ان تلقى أهالي صيدا تعهدات بسحب الجيش، وبالفعل انسحب الجيش وكان لهذا الانسحاب له أثر على معنوياته [1].

تحولت أزمة الصيادين من قضية اجتماعية إلى قضية سياسية طائفية القت بأثرها السلبية على المؤسسة العسكرية، واصبح الجيش الضحية الكبرى لهذه الأزمة، إذ انقسم السياسيين والاحزاب بين مؤيدين للجيش المتمثل بالجانب المسيحي والرافض المتمثل بالمسلمين [2]، فكان موقف الجانب المسيحي والمتمثل ببيار الجميل رئيس حزب الكتائب وكميل شمعون رئيس حزب الأحرار مؤيداً للجيش، إذ رفضوا الآراء النيابية من المسلمين التي تطالب باقالة قائد الجيش العماد اسكندر غانم ونقل الضباط من صيدا، واكدوا ان ما حصل كان سببه المقاومة الفلسطينية [3]، إذ صرح كميل شمعون قائلاً " **ان قائد الجيش لم يرتكب اي خطا والمطالبة بإقالته في غير محلها، لان المسالة تتعلق بهيبة الجيش اللبناني وهيبته** "، ولم يكتفوا بذلك بل طالب حزب الاحرار والكتائب الخروج في مظاهرات ترفع شعارات مؤيدة للجيش احتجاجاً على الاجراءات التي نفذت بحقه بعد أحداث صيدا، الأمر الذي اثار حفيظة السياسيين المسلمين والمتمثل بشخصية النائب ريمون ادة وصائب سلام وكمال جنبلاط، إذ اكدوا جميعهم على ان الجيش اللبناني لجميع اللبنانيين من دون تمييز، لابد من ابعاده عن الصراعات السياسية، حتى لا يقف مع طائفة ضد الأخرى لان ذلك من شانه ان يقود البلد إلى حرب أهلية [4].

وفي ظل استمرار تبادل التهم والتصريحات بين السياسيين اللبنانيين حول أحداث صيدا، وقعت حادثة عين الرمانة في ١٣ نيسان ١٩٧٥ التي مثلت الانطلاقة الحقيقية للحرب، عندما كان المسيحيون يحتفلون بتدشين كنيسة في عين الرمانة بحضور بيار الجميل، مرت سيارة مسرعة داخلها اربعة مسلحون قاموا باطلاق النار على تجمع المواطنين امام الكنيسة، وراح ضحيتها عدد من القتلى من بينهم المرافق الشخصي لبيار الجميل بالتزامن مع انتشار الشائعات حول مقتل بيار الجميل[5]، رد حزب الكتائب باطلاق الرصاص على حافلة تنقل ثلاثين فلسطينياً من امام الكنيسة عائدين إلى مخيم تل الزعتر بعد الانتهاء من الاحتفال التكريمي لذكرى شهداء عملية الخالصة، مما اسفر عن مقتل

---

(1) فؤاد لحود، ماساة جيش لبنان، د.ن، بيروت، 1976، ص 166.

(2) علي حسين نعيم الوائلي، مجلس النواب اللبناني وموقفه من التطورات السياسية في لبنان 1958 – 1975، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب، جامعة الكوفة، 2014، ص 221.

(3) سمير قصير، حرب لبنان من الشقاق الوطني إلى النزاع الإقليمي 1975 - 1982، دار النهار للنشر، بيروت، 2007، ص 102.

(4) صالح خضير محمد حسن عبدالله طرفة، موقف حزب الكتائب اللبناني من الأوضاع الداخلية في لبنان 1970 1989، مجلة جامعة كركوك، مجلد 8، العدد 3، 2013، ص 6 .

(5) سمير يوسف ابو الحصين، المصدر السابق، ص 40.

ركابها كانت هذه الحادثة هي الشرارة التي فجرت الحرب الأهلية[1]، فبدأت عمليات القتل حسب انتماءات الاشخاص الطائفية والخطف والاشتباكات بين الفلسطينيين ومسلحي الكتائب المسيحيين بسبب اتهامه الأخيرة بتورطها بالحادث، راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى فضلاً عن تدمير المباني والمؤسسات الرسمية [2].

بناء على ذلك، سارع مجلس الوزراء على عقد جلسة طارئة في ١٤ نيسان طالب فيها باعلان حالة الطوارئ والاستعانة بالجيش لحفظ الأمن، الأمر الذي اثار المسلمون رافضين تدخله، كالعادة في لبنان تحولت الحادثة إلى قضية طائفية سياسية، انقسم فيها السياسيين بين مؤيد لتدخل الجيش وبين رافض والضحية من ذلك هو الجيش وحده، إذ صرح رئيس حزب الكتائب بيار الجميل بضرورة تدخل الجيش لضبط الأمور، وحمل فيه المسلمين والفصائل الفلسطينية مسؤولية ما حدث، من خلال التصريح الذي ادلى به قائلاً " **ان الدولة مغلوب على أمرها، وان الشي الذي قام بدلاً من الدولة الرسمية والجيش اللبناني الرسمي دويلات وجيوش غير رسمية، وان هناك مناطق في قلب المدن اللبنانية خارجة عن السيطرة** "، وعند لقائه بسليمان فرنجية في 18 نيسان اكد على ان الجيش واكثر من الجيش سوف يتدخل ان لم تضبط الأمور، ادلى ريمون ادة بتصريح مماثل **"امام هذه الكارثة التي يشهدها لبنان ما الفائدة من وجود جيش يكلف مئات الملايين ولا يحارب العدو"**[3].لكن في الحقيقة ان حزب الكتائب المسيحي هو من ساهم في اشعال الحرب الأهلية، من خلال اتباع سياسة التصعيد العسكري والسياسي، واستعمل اساليب القتل والخطف على أساس طائفي، كان هدفه تحويل الأحداث الأحداث على أساس طائفي يخدم أهداف الحزب من اجل تعبئة الشارع المسيحي إلى جانبه، والتحكم في مجريات الأحداث، إذ انشأ معسكرات للتدريب على حمل السلاح، وبدا السلاح يتدفق على المنظمات التابعة للحزب، ويصرح بيار الجميل قائلاً **"اننا قبل عام 1975 لم نكن نعرف استعمال السلاح الثقيل وفي 48 ساعة فقط استطعنا ان نجد التقنين المؤيدين لنا والاهم الضباط العسكرين المناصرين "** [4]في الوقت نفسه عارض كمال جنبلاط ورئيس الوزراء رشيد الصلح وصائب سلام ذلك، واتهموا حزب الكتائب بمسؤولية مجزرة عين الرمانة، مؤكدين على خطورة المحاولات الكتائبية المسيحية الداعية إلى زج الجيش في صدام مع المقاومة الإسلامية، وهو أمر مرفوض لان نتائجه عكسية على المؤسسة العسكرية اللبنانية ذات الامكانيات المادية والبشرية الضعيفة.[5]وعلية دعا كمال جنبلاط إلى مؤتمر شعبي في 15 نيسان الاحزاب الوطنية والتقدمية، واعلن في المؤتمر ان حزب الكتائب هو المسؤول عن أحداث عين الرمانة، لابد من مداهمة مقرات الحزب ومصادرة امواله، ودعا القيادات المسيحية في الجيش إلى ممارسة دورها في خدمة لبنان [6].

---

(1) سامي منصور، مذبحة لبنان الكبرى حرب الاستنزاف العربية الجديدة، المركز العربي للبحث والنشر، د.م، 1981، ص 116.

(2) محمد جلال النجار، لبنان حرب لاتنتهي، د.ن، عمان، 1981، ص 25 – 26.

(3) قاسم جباري المرشدي، المصدر السابق، ص 297.

(4) حمد حسن عبدالله طرفة الجبوري، المصدر السابق، ص 118 .

(5) سارة عبد الكاظم جواد، موقف سورية قضايا بلاد الشام 1970 – 1982، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2015، ص 80- 81.

(6) ناجي علوش، حول الحرب الأهلية في لبنان، ط1، سلسلة الثقافة العربية، 1976، ص 41.

شكل الرئيس سلمان فرنجية حكومة عسكرية في ٢٣ ايار برئاسة العميد نور الدين الرفاعي، تولى فيها قائد الجيش اسكندر غانم منصب وزارة الدفاع، بالتاكيد قوبلت هذه الحكومة بتأييد من حزب الكتائب المسيحي لانهم كانوا يؤيدون الجيش في حين لاقت معارضة من قبل المسلمين، إذ اعتبروها طريقة غير مباشرة لانزال الجيش إلى ساحة الحرب، على أساس ان هذه الحكومة سوف تشجع العسكرين على تسلم الحكم وتشكل تهديد للوجود الفلسطيني، ونتيجة لهذه المعارضة وبفضل جهود الوساطة السورية اضطر العميد نور الدين إلى تقديم استقالته قي ٢٦ ايار، وتم تكليف رشيد كرامي[1] بتشكيل الحكومة في ٣٠ حزيران سميت بحكومة الانقاذ[2]، بعد المساعي المتمثلة بالوساطة السورية بوصول وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام [3] وجهود رجال الدين والزعماء اللبنانيين امثال موسى الصدر[4]، حيث كان الاخير اتجاهاته معتدلة غير متشدد دينياً، إذ قام بدور الوساطة لحل الخلافات بين الاطراف التنازعة وذلك لان علاقته كانت جيدة مع كل الفصائل والاحزاب، حيث طالب باصلاح لبنان لانه يرى ان وضع لبنان لا يسمح بالدخول في اي حرب، وفور تشكيل الحكومة تم توصل إلى اتفاق وقف اطلاق النار في الأول من تموز موقع من قبل قائد الجيش ورئيس منظمة للتحرير الفلسطينية ياسر عرفات بحضور كبار ضباط الجيش اللبناني[5]. على الرغم من تلك الاجراءات فقد عادت اجواء التوتر، واستمرت الاشتباكات بين المسيحيين وسكان القرى المجاورة من المسلمين والفلسطينيين المناصرين لهم، وامام استمرار الاشتباكات نوقش في مجلس الوزراء في 8 أيلول اقتراح رمى إلى الاستعانة بالجيش، لكن الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية عارضت ذلك وحذرت رئيس الحكومة من استخدام الجيش، لانه سينحاز إلى جهة من دون الأخرى، فتم استبدال قائد الجيش اسكندر غانم في 10 أيلول ووضع مكانه حنا سعيد، وفي اليوم نفسه اعطيت الأوامر إلى انزال الجيش اللبناني للتدخل والفصل بين

---

(1) رشيد كرامي: وهو رشيد بن عبد الحميد بن رشيد كرامي، ولد عام ١٩٢١،سياسي لبناني، شغل منصب رئيس الوزراء لمرات عدة، أولها بين عامي ١٩٥٥و١٩٥٦ وأخرها في عام ١٩٨٤ إلى حين اغتياله، اغتيل عام ١٩٨٧ أثر تفجير عبوة كانت موضوعة وراء معقده في طائرة مروحية عسكرية تابعة للجيش اللبناني كانت تقله من الشمال إلى طرابلس. للمزيد ينظر يوميات اكرم زعيتر، سنوات الأزمة ١٩٦٧-١٩٧٠،ط١، المركز العربي للابحاث والدراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٩

(2) هشام قبلان، لبنان أزمة وحلول، دار الافاق العربية، بيروت، 1984، ص 60

(3) عبد الحليم خدام.: ولد في مدينة بانياس في عام ١٩٣٢،تخرج في كلية الحقوق بدمشق، والتحق بحزب البعث العربي الاشتراكي في سن مبكرة، عين محافظاً لحماة، ثم لدمشق، بعد حرب حزيران (النكسة ١٩٦٧) عين وزيراً للإقتصاد والتجارة الخارجية في عام ١٩٦٩،ثم وزيراً للخارجية في عام ١٩٧٠ بعد وصول حافظ الاسد إلى سدة الحكم، كما عين نائبا للرئيس في عام ١٩٨٢،تسلم مهامات رئيس الجمهورية بعد وفاة حافظ الاسد تمهيداً لانتقال الرئاسة إلى بشار الاسد، ليصبح نائبا عنه،توفي في باريس .ينظر: عدنان ابو عودة، المستدرك في يوميات عدنان ابو عودة فلسطين :الارض، الزمن ومساعي السلام يوميات ووثائق، ط١،مركز العربي للابحاث ودراسات السياسات، بيروت، ٢٠٢١،ص ١١١

(4) موسى الصدر: ولد في مدينة قم في ايران ، تعلم في مدارسها و تعلم العلوم الدينية في كلية قم للفقه ، بعدها تابع دراسته الجامعية في كلية الحقوق بجامعة طهران وبعد نيله الشهادة اصبح استاذا محاضرا للفقه والمنطق ، في جامعة قم الدينية ، عام 1954 انتقل للنجف الاشرف ، اربع سنوات للدراسة على يد السيد محسن الحكيم، زار لبنان أول مرة عام 1955 وحل ضيفا على المرجع الديني السيد عبد الحسين شرف الدين في صور،استقر الامام الصدر في لبنان اوأخر عام 1959 وبالتحديد في مدينة صور حيث تولى رئاسة الطائفة الشيعية فيها ، وفي عام 1969 انتخب رئيسا للمجلس الشيعي الاعلى في لبنان، في عام 1978 سافر إلى ليبيا وانقطعت اخباره هناك ، للمزيد من التفاصيل ينظر: يوسف الاغا ، حزب الله التاريخ الايدلوجي والسياسي ، 1978 2008 ، ترجمة نادين نصر الله ، بغداد ، دراسات عربية ، 2008 ، ص 35-36

(5) فريد الخازن، تفكك اوصل الدولة في لبنان 1967 – 1976، دار النهار، بيروت، 2005، ص 395.

المتقاتلين لكن من دون التدخل في شؤون المدنيين، كما اقر قانون الجيش في 11 أيلول 1975، لاقت عميلة استبدال قائد الجيش اللبناني ترحيباً من حزب الكتائب والوطنين الاحرار والزعماء المسلمين امثال موسى الصدر قائلاً: " **ان نزول الجيش في هذا الوقت هو النزول الطبيعي السليم، فعندما تغيرت القيادة، وعندما تكون السلطة السياسية هي التي تسير الجيش وتحدد مسؤولياته وتنظم دخوله في المعارك فأننا ننظر إلى هذا القرار نظرة إيجابية، ونعده خطوة نحو الانفراج الحقيقي في لبنان** "[1].على الرغم من استبدال قائد الجيش والتعديلات التي اجريت لتنظيمه لكنه لم يتمكن من اتخاذ خطوات حاسمة لانهاء المعارك، فالقوات التي انتشرت كانت عبارة قوة فاصلة بين المتقاتلين، إذ كانت المؤسسة العسكرية حركتها مشلولة بسبب اخطاء السياسيين واختلاف وجهات نظرهم حسب مصالح كل طرف في الاستعانة بالجيش، مما جعلها عرضة للمهاجمة دون اتخاذها اجراءات صارمة بحق المليشيات المسلحة والفلسطينيين لوقف القتال، مع استمرار المليشيات بتسليح انفسها وتقويتها على حساب الجيش بحجة الوجود الفلسطيني.

الاستنتاجات

1- تميزت المؤسسة العسكرية اللبنانية عن بقية المؤسسات العسكرية في الدول الأخرى بسبب والنظام القائم في المجتمع اللبناني، والذي يستند بالدرجة الأساس على الطائفية السياسية التي هي السمة الأساسية والأكثر بروزاً، التي ساهمت القوات الفرنسية في إضفائها، ووفقاً لذلك جاءت تركيبة الجيش اللبناني التي تعكس طبيعة الواقع الاجتماعي والسياسي، وقد أدرك قادة الجيش طبيعة هذه التركيبة، وعمدوا إلى إبعاده عن الصراعات الداخلية، مؤمنين بأن مهمة الجيش هي حماية الدولة كمؤسسة وليس حماية نظام هذا الرئيس أو ذاك أو هذه الحكومة أم تلك.

2- شخصية فؤاد شهاب المعتدلة ساهمت بوقوف الجيش اللبناني على الحياد والابتعاد عن الصراعات الداخلية، فضلاً عن حداثة الدولة وعدم وجود خبرة. وان لبنان قائم على معادلة صعبة بسبب التنوع الطائفي، ففي حال تدخل الجيش ووقف مع طائفة ضد الأخرى سوف يؤدي الأمر إلى حرب أهلية.

3- الوضع السياسي المتردي بسبب الطبقة السياسية الفاسدة وصراعاتها فيما بينها دمرت المؤسسة العسكرية.

4- حاول سليمان فرنجية ان يؤمن للطرف الماروني شبه تفرد بالمناصب القيادية، مما احدث الخلل الذي طغى على تركيبته الجيش وبنيته متمثلاً باستئثار الضباط المسيحيين بالمناصب القيادية العليا على حساب المسلمين، ساهمت هذه الأمور في تسرب الانقسامات الطائفية والمذهبية إلى صفوف الجيش اللبناني، فكان لها الأثر الكبير في تهديد تماسكه ووحدته وانضباطه، وخاصة بعد انحيازه إلى الجانب المسيحي من خلال دعمه للمليشيات المسلحة المسيحية.

5- ساهمت النزاعات بين السياسيين وأخطاءهم إلى إضعاف المؤسسة العسكرية اللبنانية، ناهيك عن الدور الذي قامت به المقاومة الفلسطينية والتي كانت تسعى جاهدة لاضعاف الجيش حتى تتمكن من ممارسة نشاطها في أراضي لبنان بحرية ضد الأراضي الإسرائيلية، وبذلك اضحى الجيش اللبناني يواجه تهديداً مزدوجاً من قبل المسلحين

[1] **قاسم جباري المرشدي، المصدر السابق، ص 305.**

الفلسطينيين ومساعي المليشيات المسيحية والإسلامية إلى تقاسمه للوقوف إلى جانبها، من خلال تشتيت قواه وتسريب الانقسامات الطائفية إلى صفوفه.

6- نظرت الطائفة المسيحية إلى الوجود الفلسطيني بانه وجود غريب، حيث كانوا رفضين له، لانهم كانوا يعتقدون انه سوف يسبب خلل بالتوازن الطائفي لصالح المسلمين، بمعنى أخر كان المسيح رافض للوجود الفلسطيني خوفاً من تجنيس الفلسطينيين وهؤلاء مسلمين سنة الأمر الذي سوف يؤدي إلى سيطرة المسلمين على الحكم على حساب المسيحيين الموارنة، في حال قيامهم إلى اي حرب مع المسلمين سوف يقف الفلسطينيين إلى جانب المسلمين.

7- كان هناك اتجاهين قبيل الحرب الأهلية اللبنانية يتمثل الأول بجعل من أراضي لبنان نقطة انطلاق للهجوم على إسرائيل هذا الاتجاه تؤيده كل الطائفة المسلمة مصر وسوريا، ويرفضه المسيحيين لان لا يريدون تدمير لبنان لصالح فلسطين، والاتجاه الثاني كان يهدف إلى ابعاد الفلسطينيين عن لبنان والحل عندهم تطبيق أيلول الاسود، يؤيده كل من أمريكا والطائفة المسيحية وترفضه مصر وسوريا.

8- يتحمل الجزء الأكبر من الخسارة في الحرب الأهلية سليمان فرنجية بسبب إجراءاته في بداية توليه السلطة، اما الجزء الأخر فيتحمله الفصائل الفلسطينية لأنها متواجدة في بلد غير مستقر بسبب النزاع الطائفي.

9- ظهرت على السطح كل الخلافات الطائفية بين السياسيين اللبنانيين بعد مقتل النائب معروف سعيد، فكانت هذه الحادثة بمثابة المؤشر الواضح لاشتعال نار الحرب الأهلية بين المتخاصمين السياسيين، وكان الضحية الكبرى من هذه الأزمة هو الجيش الذي اضعف معنوياته.

10- كان من الاستحالة استخدام الجيش اللبناني في الحرب الأهلية لانه حتماً سوف يقف مع طائفة ضد الأخرى، وبمعنى سوف يكون جيشاً لفريق أو طائفة ومن المستحيل ان يكون جيشاً لدولة.

11- كان للاحزاب السياسية في لبنان دور في تحديد مظاهر الحياة السياسية منذ ثلاثينيات القرن الماضي، ومن اهم هذه الاحزاب هو حزب الكتائب الذي تبنى المشروع الطائفي، وأسس المليشيات المسلحة لتي كانت تحصل على الدعم من بعض ضباط الجيش المسيحيين. وايضاً كان لها الدور في اضعاف المؤسسة العسكرية والجيش من خلالي الاستيلاء على أسلحة حتى تستطيع البروز والتحكم في مجريات الأحداث وحدها.

المصادر والمراجع

أولاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

1- ابراهيم مجيد حوران الجنابي، كميل شمعون ودورد السياسي في لبنان 1900-1987، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب، جامعة الانبار، 2011.

2- امل لفتة مري الكعبي، جريدة النهار اللبنانية وموقفها من التطورات السياسية في لبنان 1958 – 1975، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة نيسان، 2020.

3- بكر عبد الحق رشيد الراوي، فؤاد شهاب ودورة عسكرية والسياسي في لبنان حتى عام 1964، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن الرشد)، جامعة بغداد، 2012.

4- حسين حمد صولاغ، التطورات السياسية في لبنان (1941 – 1958)، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية التربية (ابن رشد)،1990.
5- حسين حمد عبدالله الصولاغ، التطورات السياسية في لبنان 1920-1941، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب، جامعة الكوفة، 1996.
6- رائد راشد محمد الحياني، العلاقات اللبنانية الفرنسية 1964 -1976، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012.
7- زاحم المرشدي، الدور السوري في الحرب الأهلية اللبنانية 1975 – 1982، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار، 2012.
8- زينب حيدر عبد الحسني، والياس سركيس ودورة الاقتصادي والسياسي في لبنان 1924-1985 رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار، 2014، ص8-16
9- زينب عبد السلام وأخرون، الحرب الأهلية اللبنانية 1975 – 1990 وانعكاساتها على التوازنات الإقليمية في منطقة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب، جامعة تيسة، 2012.
10- سعد محسن عبد العبيدي، رياض الصلح ودوره السياسي حتى عام 1951، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد،2005.
11- سعد نصيف جاسم الجميلي، التطورات السياسية في لبنان (1958 – 1975)،اطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005.
12- سمير يوسف ابو الحصين، الموقف السوري من الوجود السياسي والعسكري الفلسطيني في لبنان 1975 – 1987، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الأداب، جامعة الازهر – غزة، 2011 2.
13- شاكر ضيدان جابر السويدي، السياسة الأمريكية تجاه لبنان 1946 – 1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب، جامعة بغداد، 2004،
14- عبد الرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليو 1952 تاريخنا القومي في سبع سنوات، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1989.
15- عدنان اسكندر انطوان، الشيخ بشارة الخوري ودوره في تاريخ لبنان حتى عام 1952، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي،بغداد، 2005.
16- علي حسين نعيم الوائلي، مجلس النواب اللبناني وموقفه من التطورات السياسية في لبنان 1958 – 1975، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب، جامعة الكوفة، 2014.
17- قاسم جباري زاحم المرشدي، الدور السوري في الحرب الأهلية اللبنانية 1975 – 1982، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار، 2012.
18- قاسم جباري لطيف المرشدي، المؤسسة العسكرية اللبنانية وتطور دورها السياسي 1945 – 1976، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب، جامعة ذي قار، 2017.

19- محمد احمد جبر خليفة، منظمة التحرير الفلسطيني !مشروع ثورية تحريرية ام مشروع كياني، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة بيرزيت/فلسطين، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٥.
20- محمد احمد جبر خليفة، منظمة التحرير الفلسطيني !مشروع ثورية تحريرية ام مشروع كياني، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة بيرزيت/فلسطين، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٥.
21- ناظم خليل حسن عبد المعموري، الحرب الأهلية في لبنان ١٩٧٥-١٩٨٢،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠١١.
22- وسن سراي عبادي، سليمان فرنجية ودورة السياسي في لبنان 1970 -1976، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2012:
23- يوسف محمد عيدان، التطورات السياسية الداخلية في مصر(1970-1981)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 2004.

ثانيا: ا لكتب العربية والمعربية

1- [1] فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الامارة إلى انفاق الطائف، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، د.م، 2008.
2- . كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ط7، دار النهار للنشر، بيروت، 1991.
3- بثينة عبد الرحمن ياسين التكريتي، جمال عبد الناصر نشاة وتطور الفكر الناصري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
4- بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية 1918-2000، دار الجابية، دمشق، 2008.
5- البيبر منصور، موت الجمهورية، دار الجديد، بيروت، 1994. الغزو الإسرائيلي للبنان، إشراف مصطفى طلاس، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، بيروت، 2002.
6- جان ملحة، حكومات لبنان 65 حكومة في 60 سنة البيانات الوزارية والوزراء 1943 – 2003، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 2003.
7- جمال زكريا قاسم وأخرون، الأزمة اللبنانية احوالها وتطورها وابعادها المختلفة، معهد البحوث للدراسات القومية، القاهرة، 1978.
8- جورج فرشخ، سبيمان فرنجية شهادات وذكريات، بيان للنشر،بيروت،200
9- رتشارد ميللر، داج همرشولد ودبلوماسية الأزمات، ترجمة: عمر الاسكندراني، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1962
10- سامي منصور، مذبحة لبنان الكبرى حرب الاستنزاف العربية الجديدة، المركز العربي للبحث والنشر، د.م، 1981.
11- سمير قصير، حرب لبنان من الشقاق الوطني إلى النزاع الإقليمي 1975 - 1982، دار النهار للنشر، بيروت، 2007.
12- عاطف ابو عماد، الامير مجيد ارسلان، مؤسسة التراث الدرزي، لندن، 2009.
13- عبد الرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليو 1952 تاريخنا القومي في سبع سنوات، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1989.

14- عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان 1975 – 1990 تفكك الدولة وتصدع المجتمع، مج 1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2008.
15- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1982.
16- عدنان ابو عودة، المستدرك في يوميات عدنان ابو عودة فلسطين :الارض، الزمن ومساعي السلام يوميات ووثائق، ط١،مركز العربي للابحاث ودراسات السياسات، بيروت، ٢٠٢١،
17- عدنان محسن ظاهر ورياظ غانم، المعجن النيابي اللبناني سيرة وتراجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء مجالس الإدارة في متصرفية جبل لبنان1861_2006، بيروت، 2007.
18- عزيز الاحدب، التقصير، د.ن، بيروت، 1976.
19- فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الامارة إلى اتفاق الطائف، ط1، دار رياض الرئيس للنشر، بيروت، 2008.
20- محمد جلال النجار، لبنان حرب لاتنتهي، د.ن، عمان، 1981.
21- منير تقي الدين، ولادة الاستقلال، دار النهار للنشر، بيروت، 1997
22- هشام قبلان، لبنان أزمة وحلول، دار الافاق العربية، بيروت، 1984.
23- هناء صوفي عبد الحي، النظام السياسي والدستوري في لبنان، د.م، بيروت، 1984
24- هيلينا كوبان، لبنان 400 سنة من الطائفية، ترجمة: سمير عطا الله، لندن، 1985
25- الياس الديري، من يصنع الرئيس، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1982
26- ياسين سويد، الوثائق المؤسسة للجيش اللبناني في عهد الانتداب الفرنسي 1916-1946، مؤسسة حكمت عبده قصير الثقافية، د.م، د.م.
27- يوسف الاغا، حزب الله التاريخ الايدلوجي والسياسي، 1978 2008، ترجمة نادين نصر الله ، بغداد، دراسات عربية، 2008.
28- يوميات اكرم زعيتر، سنوات الأزمة ١٩٦٧-١٩٧٠،ط١، المركز العربي للابحاث والدراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٩.

ثالثاً: البحوث المنشورة باللغة العربية

1- صالح خضير محمد حسن عبدالله طرفة، موقف حزب الكتائب اللبناني من الأوضاع الداخلية في لبنان 19700 1989، مجلة جامعة كركوك، مجلد 8، العدد 3، 2013.
2- وردة بن بطيط ومحمد الطاهر بنادي، اتفاقية القاهرة 1969 وأثرها على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مجلة المقدمة للدراسات الانسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، 2021.

A Reading Of The Impact Of The Military Establishment On Political Developments In Lebanon 1970-1975

Assist. Lecturer Maha Alaa Mohsan
Collage of Art / Al-Mustansiriyah University/Department of History Abstract
Mahaalaa1995@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

The policies of the Arab military institutions differed from one country to another depending on the factors forming that institution and the nature and orientations of the people. After gaining independence، the Arab countries were characterized by political instability and the inability of the civil authority to maintain the political system. These factors prompted the military institution to intervene in political affairs with the aim of Putting an end to internal conflicts and establishing political stability. Before the Lebanese civil war، Lebanon was enjoying peaceful coexistence، but that did not last long and the situation quickly deteriorated and sectarian conflicts occurred in Lebanon between the members of the multi-sectarian Lebanese society، and the collapse and disintegration of the army، which prompted foreign countries to interfere in its internal affairs in order to achieve their ambitions.

Keywords: army، Lebanese civil war، military institution، Palestinian presence

تاريخ العلاقة المغربية – الاسرائيلية في ضوء التطبيع العربي – الاسرائيلي (1961-2022)

م.م. فؤاد كريم خضير
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية
Fwadk900@gmail.com

مستخلص البحث:
عني هذا البحث بموضوع ما يعرف بالتطبيع الذي قد تم المغرب كمملكةً والكيان الصهيوني (اسرائيل) حيث وقع هذا الامر قبل بضع سنين عندنا سعت اسرائيل جاهدتا إلى توطيد علاقتها بالمغرب العربي وكذلك الافارقة من اجل كسر الصف العربي المؤيد للقضية الفلسطينية واستغلت ظروف زعزعة نظام الحكم في هذه المملكة وذلك عندما عملت على تعزيز علاقات هذه الدول مع الولايات المتحدة ليكون ثمن هذا الإجراء هو الخضوع والتطبيع معها وعندما تولى دونالد ترامب مقاليد الرئاسة الامريكية بعد فوزه الساحق في الانتخابات ظهر مصطلح التطبيع بشكل مكثف في الصحافة العربية والغربية حيث دعى دونالد ترامب على إقامة تحالف إقليمي تكون اسرائيل هي المركز والمحور المحرك لهذا التحالف البغيض ضاربا عرض الحائط حقوق الشعب الفلسطيني وعدم وضع أي اعتبار أو مكانة للمقدسات المسيحية والإسلامية في القدس الشريف وتمكنت الادارة الامريكية في العاشر من كانون الاول عام ٢٠٢٠. وفي هذا البحث قام الباحث باستعراض ملف التطبيع بين المملكة المغربية و" إسرائيل" وكذلك تطرق إلى تاريخ العلاقة بين اليهود والمغرب

الكلمات المفتاحية: التطبيع، الطشابيم، المغوراشيم، التواجد اليهودي، اليهود المغاربة، المملكة المغربية

Abstract
This research is concerned with the subject of what is known as the normalization that took place between Morocco as a kingdom and the Zionist entity (Israel). This matter occurred a few years ago. Israel strove to consolidate its relationship with the Maghreb، as well as the Africans، in order to break the Arab ranks supporting the Palestinian cause، and took advantage of the circumstances of destabilizing the regime in this regard. This is when the Kingdom worked to strengthen the relations of these countries with the United States، so that the price of this measure was submission and normalization with them، and when Donald Trump assumed the reins of the American presidency after his landslide victory in the elections، the term normalization appeared extensively in the Arab and Western press، as Donald Trump called for the establishment of a regional alliance that would be Israel is the center and driving axis of this hateful alliance، ignoring the rights of the Palestinian people and not giving any consideration or status to the Christian and Islamic holy sites in Al-Quds Al-Sharif، and the American

administration was able to do so on December ،10 2020. In this research، the researcher reviewed the file of normalization between the Kingdom of Morocco and "Israel" and also touched on the history of the relationship between Jews and Morocco.
Keywords: normalization، tashabim، mogurashim، Jewish presence، Moroccan Jews، Kingdom of Morocco.

المقدمة

اطلع الجميع على الخطوة التي اتخذها المغرب ووصفت بالمفاجئة، حيث ركب المغرب سكة قطار التطبيع ليكون رابع بلدا في الدول العربية حيث أفصح رئيس الولايات المتحدة الامريكية السابق دونالد ترامب.

اكمال توقيع ملك المغرب اتفاقية صداقة وصلح تربطه بالكيان الصهيوني للانظمام إلى السودان والبحرين والامارات. وأحدث هذا الإعلان ضجة متباينة بين صفوف الشعب المغربي، حيث دعى نشطاء سياسيون إلى رفض مثل هكذا اتفاقيات مع ضرورة نصر الفلسطينيين وقضيتهم العادلة. وسرعان ما انتشرت تصريحات تستنكر موافقة الملك على الاتفاق ضاربا عرض الحائط ردود فعل الشارع المغربي الذي يعتبر المسألة الفلسطينية قضية وطنية لا تقل قدسية ولا أهمية عن قضية الصحراء الكبرى بحسب ما قاله مسؤولون رسميون. ورغم البعد الجغرافي بين المغرب والقدس كان للمغرب وجودا في القدس من خلال مؤسسة "بيت مال القدس" التي اسسها الملك المغربي الحسن الثاني لنصرة الهوية العربية داخل المدينة. هذا وان الواقع الذي يفرض نفسه ان اوائل الدول المطبله للتطبيع هي دول كان اليهود فيها لهم اثر ونشاط ما قبل وما بعد تأسيس اسرائيل.

مشكلة البحث:

هو وجود التطبيع بشكل طبيعي مع الكيان الصهيوني مع المملكة المغربية، وهنا يتم معالجة وطرح العلاقات التاريخية السابقة بين اسرائيل والمغرب، والتي أدت بالنهاية لأعلان التطبيع بينهم بصورة علنية ورسمية.

الأهمية: -

تسليط الضوء على العلاقات العربية الاسرائيلية السرية ومدى التعاون الوثيق مع بعض الدول العربية وبصورة سرية، مما تحول فيما بعد الى التطبيع العلني وعلى المستوى الدبلوماسي.

المبحث الأول: مدخل نظري

المطلب الأول: التطبيع لغة واصطلاحاً

التطبيع لغة: اسم: تطبيع: مصدر طبع: والجمع اطباع.[1]

دعاء إلى تطبيع العلاقات مع العدو إلى جعلها عاديه على مستوى الحكومات أو الافراد والجماعات

التطبيع اصطلاحا: هو مصطلح سياسي يشير إلى جعل العلاقات طبيعية بعد فتره من التوتر أو القطيعة لأي سبب كان حيث تعود العلاقات طبيعية وكان لم يكن هناك قطيعه

[1] ابن منظور (لسان العرب) ج1

سابقه. تستعمل كلمة التطبيع في سياق التعامل مع الخيل بمعنى: الترويض وتهيئة الحصان ليتقبل راكبه ويطبعه.

والتطبيع في المفهوم الجاري هو اقامة علاقات مع اسرائيل واجهزتها ومواطنيها كما لو ان الوضع الراهن كان وضعا طبيعيا. ويعني بالتالي تجاهل حاله الحرب القائمة والاحتلال والتمييز العنصري أو هي محاولة للتعتيم على ذلك أو لتهميشه عن قصد والتطبيع هو المشاركة في أي مشروع أو مبادرة أو نشاط محلي أو دولي مصمم خصيصا للجميع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بين فلسطينيين أو عرب واسرائيليين افراد كانوا ام مؤسسات ولا يهدف صراحه إلى مقاومه أو فضح الاحتلال وكل اشكال التمييز والاضطهاد الممارس على الشعب الفلسطيني

مفهوم التطبيع:- يعني جعل الشيء طبيعي وتعني الاعتياد وهي ذات بعد سياسي واجتماعي في التطبيع مع الكيان الصهيوني وبناء علاقات سياسيه واقتصاديه رسميه وغير رسميه في كافه المجالات ورفع شعار السلام من اجل الازدهار وهذا السلام يجلب المنفعة والحقيقة ان هذا التطبيع سيجلب لنا الذلة والمسكنة والفقر لذلك ترى الدول التي طبعت مع اسرائيل جلب عليها هذا الاتفاق الفقر والبؤس والعار والتطبيع لا يعني اقامه علاقات تجاريه أو تبادل سفارات ومفوضيات وانما يعني ابعد من ذلك بكثير يعني تغيير النظرة العربية الإسلامية إلى اسرائيل بانها دوله مغتصبة ليس لفلسطين فقط وانما لمشاهد اسلاميه ومساجد ارتبطت بدين الاسلام مثل المسجد الاقصى والقدس الشريف

المطلب الثاني: لمحة تاريخية لليهود المغاربة

اليهود المغاربة

يعود تواجد اليهودي في المغرب والشمال الافريقي، إلى القرن السادس قبل ميلاد المسيح، وبعد أن تمت هزيمتهم على يد الملك البابلي نبوخذ نصر الثاني، ودمر مملكتهم يهوذا في فلسطين، فهرب قسماً منهم إلى المغرب في الشمال الافريقي، ويسمى هؤلاء اليهود في المغرب ((الطشابيم))*، ومجموعة من اليهود جاء من اسبانيا بعد ان سقطت الاندلس على يد القشتاليين سنة ١٤٩٢م، ويسمى هؤلاء (المغوراشيم)*، قد اندمج اليهود مع الشعب المغربي، حتى انهم تعلموا لغتهم ولهجتهم وعاداتهم وثقافتهم مع الاحتفاظ بديانتهم ولغتهم العبرية، وهم ككل اليهود في العالم لم يعملوا في الزراعة أو الرعي بل اتخذوا التجارة وصناعة الحلي عملاً لهم، لذلك اصحاب اموال ونفوذ عند السلاطين والولاة في المغرب اثناء الفتح الاسلامي لشمال افريقيا، واعتبارهم اهل ذمة يدفعون الجزية. في عهد الحكم العلوي في المغرب الاقصى من القرن السادس عشر الميلادي، أصبح اليهود ذات مكانة عندهم وتحت حماية السلطان العلوي [1].

أثناء دخول المغرب الاقصى تحت الحماية الفرنسية والاسبانية عام ١٩١٢م، كان اليهود المغاربة أحد المكونات الرئيسية في البلاد، حيث تشير الاحصاءات التي قام بها الفرنسيون عام ١٩٣٩ لسكان المغرب، تم تسجيل حوالي المائتين ألف يهودي في المملكة المغربية [2].

---

[1] كنبيب محمد، اليهود والمسلمون في المغرب، (جامعة محمد الخامس: مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية، العدد20)، 1995

*الطشابيم وهم اليهود المغاربة من الاصول الشرقية القديمة الذين نزحوا من فلسطين بعد سقوط مملكتهم يهوذا على يد البابليين عام 586 قبل الميلاد

*المغوارشيم وتعني المطارد بلغة اليهود العبرية، وهم يهود اوربا واسبانيا تم طردهم بعد سقوط الاندلس الاسلامية، من قبل الملك فريدناند وازبيلا ملوك قشتالة عام 1492 م

[2] ويكبيديا الموسوعة الحرة، اليهود المغاربة .1-wikipedia.org/wiki

وفي عام ١٩٤٠ عمل الاستعمار الفرنسي بعد مجيء حكومة فيشي، اثناء الحرب العالمية الثانية، وهي حليف للألمان النازيون، لطرد اليهود المغاربة من أعمالهم الحكومية في المغرب، ومحاربتهم بهدف التضييق عليهم، وترحيلهم إلى المانيا ليتم قتلهم هناك، لكن وقوف السلطان محمد الخامس إلى جانبهم، باعتبارهم مواطنين مغاربة وهم تحت حمايته ومن ضمن رعاياه [1].

أستمر السلطان محمد الخامس بالحماية والرعايا لليهود المغاربة، حتى أعلان دولة اليهود في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م، وبدأ الهجرة اليهودية بصورة سرية، مع دعاية قوية للمخابرات الاسرائيلية لتخويفهم وترغيبهم بأرض الميعاد الدولة المزعومة في فلسطين المحتلة، وفي عام ١٩٥٦ ونيل الاستقلال الكامل للمغرب، قام الملك محمد الخامس أيقاف الهجرة لليهود المغاربة، واعداً اياهم بتحقيق كامل حقوقهم المدنية كمواطنين في المملكة المغربية، حتى انه عين أحد اليهود بمنصب وزير في الحكومة والأولى والثانية في عهده، الا ان الهجرة بقيت مستمرة سراً بمساعدة الشركات الاجنبية الاستعمارية العاملة في المغرب، وحين مات الملك محمد الخامس ومجيء ولده الحسن الثاني عام ١٩٦١م، أصبحت الهجرة اليهودية من المغرب علانية وبشكل رسمي بعد اتفاقية سرية بين الدول الاستعمارية والحسن الثاني ملك المغرب.

اليهود المغاربة وموقف المملكة المغربية منهم

أتبعت المملكة المغربية بعد تولي الملك الحسن الثاني العرش المغربي عام ١٩٦١م، سياسة مغايرة تماماً عن نهج والده الملك محمد الخامس في التعامل مع اليهود المغاربة، هي تشجيعهم إلى الهجرة إلى فلسطين المحتلة، وذلك بالاتفاق مع القوى الاستعمارية (فرنسا) - بريطانيا - اسبانيا - امريكا والاسرائيليون[2].

في صفقة (ياخين) * المشبوهة بترحيل يهود المغرب، بطريقة سرية من المملكة المغربية إلى اوروبا ومن ثم إلى فلسطين المحتلة، استمرت من عام ١٩٦١- ١٩٦٤ عن طريق البحر والجو، هاجر فيها حوالي المائة الف من المغاربة اليهود، كان الاتفاق بين رئيس الوزراء الاسرائيلي والملك الحسن الثاني، برعاية القوى الاستعمارية، تم ترتيب هذه العملية بين الموساد الاسرائيلي وبعض الشخصيات الامنية والسياسية المغربية، حيث قبض المغرب بين المائة دولار ومائتين وخمسون دولار، عن كل يهودي مغربي يتم ترحيله، كانت هذه العملية تمول من جمعيات يهودية في امريكا (٢). كان الموساد يقوم بنقل يهود المغرب عن طريق البحر، حصلت حادثة مفجعة باليهود المغاربة المهاجرين، عندما حملوا في سفينة اسمها ((ايغوز)) عام ١٩٦١م، انطلقت من احد موانىء المملكة المغربية متجهة إلى أرض فلسطين المحتلة، كان على متنها حوالي اربع واربعون يهودي مغربي، في يوم ١٠/١/١٩٦١م، غرقت تلك السفينة في عرض البحر، ومات جميع اليهود المغاربة فيها [3].

---

[1] عايش، جرمان، محمد الخامس ويهود المغرب، ندوة دولية حول محمد الخامس الملك الرائد،(جمعية رباط الفتح، ص 120)، 1987

[2] البنداوي، عرفة، العلاقات الاسرائيلية المغربية اعداء في العلن اصدقاء في السر،(مقالة لصحيفة رصيف 22 الالكترونية في يوم 2/18)، 2016

*ياخين:هو اسم مذكور في كتاب التورات للديانة اليهودية لاحد الاعمدة المستند عليها الهيكل المقدس الموجود في القدس بناه النبي سليمان وهذه التسمية اعتمدت يهوديا لانها داعمة لوجود دولة اليهود في فلسطين.

[3](البنداوي، عرفة، مرجع سابق ص 22)

شهدت الدول العربية عام ١٩٦٧م، صراعاً عسكرياً مع حكومة أسرائيل المحتلة لفلسطين، عرفت بنكسة حزيران أو نكسة ٦٧، لأن الدول العربية (مصر - سوريا الاردن - فلسطين خسرت جزء من أراضيها لصالح العدو الاسرائيلي، كانت هذه الحرب بأيامها الستة، مقدمة لحرب تشرين عام ١٩٧٣م، كانت المملكة المغربية وملكها على دراية بمجريات تلك الحرب، عن طريق القمة العربية التي عقدت عام ١٩٦٥م في مدينة الرباط المغربية، حضرها الملوك والرؤساء العرب، ونتيجة العلاقات الوطيدة والسرية بين المملكة المغربية والعدو الاسرائيلي كما تقدم ذكره، تم تسريب محضر الجلسات النقاشية بين القادة العرب في القمة، التي تناولت الخطط والرؤى للمشاكل بين العرب والعدو الاسرائيلي في المنطقة العربية [1].

حيث كشف ضابط كبير في الموساد الاسرائيلي، عن عملية عرفت بالطيور من قبل الاسرائيليون، بتنسيق مع الأمن والمخابرات المغربية بعلم الحسن الثاني ملك المغرب، للتجسس على القادة العرب أثناء جلساتهم السرية في القمة العربية في المملكة، وتم اخلاء لهم جناح كامل في الفندق المقام فيه الاجتماعات، وحسب ما جاء على لسان الضابط الاسرائيلي، الا أن في أخر الترتيبات وبطلب من الملك الحسن الثاني أمرهم بالمغادرة، مع ذلك تم تسليم العدو الاسرائيلي التسجيلات الكاملة للجلسات النقاشية السرية للقادة العرب من قبل المخابرات المغربية، كانت تلك المعلومات المسربة للعدو مهمة للغاية، في معرفة ما ينوي عمله العرب وماهي نقاط الضعف لديهم، لذلك كانوا على استعداد وجهوزية تامة، استطاع العدو الاسرائيلي من كسب معركة عام ١٩٦٧م [2].

لقد شهد المغرب اثناء حرب ١٩٦٧م، هيجان شعبي لمؤازرة الجيوش العربية التي تقاتل العدو الاسرائيلي، مما أنعكس على التطورات الداخلية في المملكة المغربية، تم تهديد اليهود المغاربة في داخل البلاد، حيث اخذ العاملون في اجهزة المملكة الحكومية من اليهود اجازة خوفاً على حياتهم، حصلت حادثة في مدينة مكناس المغربية، اقدم شرطي مغربي إلى اطلاق الرصاص على اثنين من اليهود المغاربة في احدى المقاهي، أمر وزير الداخلية انذاك الجنرال محمد أوفقير بحماية اليهود في البلاد [3]

لقد افرغت المملكة المغربية من مكون رئيسي من الشعب المغربي، نتيجة الدعاية الاسرائيلية وتساهل الملك الحسن الثاني في ترحيلهم من بلاد المغرب، حتى وصلت اعدادهم في المملكة المغربية حوالي العشرين الف عام ١٩٧٣م، بحسب التعداد السكاني في المغرب، بعد ان كانوا حوالي الربع مليون يهودي عام 1947م [4].

اتخذت المملكة المغربية قراراً عام ١٩٧٦م، يقضي بأن اليهود المغاربة الذين هاجروا ورحلوا سابقاً، لا تسقط عنهم الجنسية المغربية ويمكنهم الرجوع إلى بلادهم المغرب [5]

لكن اليهود المغاربة لم يرجعوا، بسبب قسوة هجرتهم الأولى والمعاناة التي رأوها، الدعاية الاسرائيلية التي تخوفهم من العودة ثانية، أضافة للاثرياء اليهود قد كونوا مصالح

[1] صحيفة اليوم 24 الالكترونية، مقالة (هل اطلع الحسن الثاني اسرائيل على استعدادات حرب 1967 من قلب قمة عربية، نشرت في 9/6/ 2019 hhttp://www.alyaom24.com

[2] اسامة، رنا، مقالة لصحيفة مصراوي الالكترونية (ملك المغرب كان جاسوسا لاسرائيل وقت نكسة 67) نشرت يوم 2016/10/18 https://www.masrawy.com/news_press/details/2016/10/18

[3] صحيفة اليوم 24 الالكترونية، المرجع السابق

[4] هيكل احمد الشحات، يهود المغرب تاريخهم وعلاقتهم بالحركة الصهيونية، (القاهرة، ص 20) 2007

[5] ويكبيديا الموسوعة الحرة، اليهود المغاربة Wikipedia.org/wiki

واستثمارات في بلدان العالم الغربي، والباقية لم يعودوا لصعوبة العيش بين المغاربة المسلمين، بعد الحروب التي حصلت بين العرب والعدو الاسرائيلي والقضية الفلسطينية الحاضرة في وجدان الشعوب العربية [1].

المبحث الثاني: ثقافة التطبيع مع الكيان الصهيوني

لقد بدا التطبيع الاقتصادي مع بعض دول الخليج المغرب العربي

للتطبيع مع اسرائيل في تونس وادخلت اسرائيل إلى تونس رئيس تحرير موقع الكشيفة التونسي (عمر اليوسفي) شر كة رند للصناعات الغذائية، وقع هؤلاء وتخلوا عن الحق الفلسطيني لجر تونس للتطبيع السياسي في زمن الحصار والتجويع تنشط لوبيات التطبيع مع اسرائيل

•هنالك قوى معارضة

•كيف نسمح للتطبيع مع اسرائيل التي تفزع وتقتل اخواننا شعب فلسطين وتصادر منازلهم والغريب ان المطبعين بدأوا يهاجمون الرافضين للتطبيع.

المطلب الأول: آليات التطبيع المغربي الإسرائيلي

أولاً: كيفية التطبيع مع المغرب

في بدايات عام 2018 عمدت الولايات المتحدة الامريكية على عقد اتفاقيات مع المغرب كمملكة مستغلة نفوذها، ففي الجمعية العامة للامم المتحدة قال بنيامين نتنياهو.

ومن خلال أعمال الجمعية العامة، التقى نتنياهو بوزير الخارجية المغربي، لتقوية التحالف الغير معلن بين البلدين، عبر شخصية خفية عرفت باسم "معوز" (الحصن)، المكلف من نتنياهو بتفعيل العلاقات مع الدول العربية، وعن طريق رجل التجارة اليهودي المغربي ياريف إلباز المقرَّب من جاريد كوشنر

وتمكن مئير بن شبات من مجلس الأمن القومي اليهودي، اقناع امريكا كدولة عضمى لمساومة المغرب في إعادة التطبيع من اجل الاعتراف بالسيادة للمغرب على الصحراء الغربية، مقابل تشجيع إدارة ترامب على توثيق المسار الديبلوماسي من جديد، وإعادة تطبيع العلاقات مع "إسرائيل".

ويعد هذا الاتفاق شبيها بالصفقة لكسر جمود العلاقة مع الرباط عاصمة المغرب

هذا الاتفاق كان أشبه بالصفقة، حيث عمل كل من بن شبات ومعوز على استغلال علاقتهم الوطيدة بامريكا من اجل اعادة غزل خيوط التطبيع عن طريق المساعدة السياسية من واشنطن

ومع تزايد سرعة تطبيع الدول العربية (صفقة القرن) حاول نتنياهو عقد اتفاق ثلاثي تعترف فيه امريكا بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، مقابل قيام المملكة بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل إلا أن امريكا لم توافق على هذه الخطوة، كما رفضها الملك المغربي، عند زيارة كوشنر لدار البيضاء، الذي تعمد الصلاة التوراتية على الحاخام حاييم بنتو في المقبرة اليهودية، إذ كان بنيامين نتنياهو ينتظر الرد المغربي بقبول التطبيع في البرتغال، وإعادة فتح مكاتب التواصل بين الاطراف فقد أكد رئيس وزراء المغرب سعد الدين العثماني عدم موافقة المغرب لأي تطبيع للعلاقات مع إسرائيل وذلك بالتزامن مع تكثيف الولايات المتحدة جهودها لدفع الدول العربية لعقد اتفاقات السلام مع إسرائيل مثل

[1] (هيكل، احمد الشحات، مصدر سابق وص 108)

دولة الامارات، وتأكيده للحقوق الشرعية للفلسطينيين، والمسجد الأقصى ورفض التهويد، والحفاظ على عروبة القدس الشريف والمسجد الأقصى.

ثانياً:مراحل التطبيع مع المملكة المغربية

-المجال العسكري

امر رئيس الموساد، الذي كلف بإعادة هيكلة مختلف مصالح المخابرات المغربية، التي أوجدتها "اسرائيل" للإشراف على عمليات ترحيل اليهود المغاربة بدأ التطبيع الاستخباري والعسكري، ومن الامثلة على ذلك تعيين الجنرال أوفقير سنة 1959 قائداً للأمن المغربي، ابرمت المغرب و"إسرائيل" سنة 1963، صفقة أسلحة عبر إيران، ضمت طائرات وسفن فرنسية الصنع لمساعدة المملكة في صراعها مع الجزائر، وبحسب صحيفة يديعوت أحرونوت سنة 2016، فقد سهل الحسن الثاني المخابرات الإسرائيلية بالتجسس على اجتماعات القمة العربية في مدينة الدار البيضاء سنة 1965، الذي عدّ التطبيع الأول مقابل قتل المعارض المغربي بن بركة، وهو ما أكد عليه احد الضباط الصهاينة.

كما باعت إسرائيل للمغرب ثلاث طائرات مسيرة إسرائيلية الصنع في شباط2020، بموجب اتفاق عسكري بلغت ملايين الدولارات، ومعدات إلكترونية وأجهزة اتصالات.

-المجال التجاري

ترجع جذور العلاقات التجارية إلى سنة 1994حيث عقد مؤتمر اقتصادي برعاية امريكية والمنتدى التجاري الدولي دافوس حضر فيه مجموعة من الشخصيات اليهودية والاجنبية وعدد من البنوك العربية والاجنبية.

وكان هذا المؤتمر التجاري فرصة للمغرب متمثلة بالملك المغربي ولقادة الصهاينة للتقارب والتطبيع فيما بينهم اقتصادياً.

- المجال السياحي

يهود المغرب يمثل ثقل كبير في إسرائيل بعد يهود روسيا، وهم حاملوا الجنسية المغربية ويسافر الكثير منهم المغرب، والكثير منهم ملتزم بالعادات الاجتماعية المغربية ويأتي الكثير منهم للسياحة، واكثرهم من اليهود المغاربة لزيارة قبور اجدادهم.

-المجال الثقافي

لوحظ تزايد التطبيع الثقافي في المغرب عن طريق الفنون والموسيقى والاعمال الادبية التي نشرها اليهود المغاربة لنشر ثقافتهم وتحبيبها للمغربيين المسلمين.

المطلب الثاني: المواجهة الثقافية للتطبيع مع اسرائيل؟

ان ثقافة التطبيع مع الكيان الصهيوني هي الاهم في نظرهم فيمكن عبره التسلل والنفاذ إلى المجالات الاخرى وفي غيابه يمكن اعاده بناء المقاومة الذاتية للامه والثقافة العربية الإسلامية عريقة في الذات العربية واللاوعي العربي ويصعب اختراقها لان الثقافة الصهيونية هي ثقافه هجينه غير موحده.. لكنها تسعى لتفكيك ثقافتنا وزرع الفتنه الطائفية والفتنه القومية وتفكيك المقومات الذاتية للثقافة والحضارة العربية والإسلامية لأمتنا. وتفكيك اواصر الحاضر بالماضي،انه باختصار تجريد الامه من ثقافتها وتشويهها حتى تصبح شبيهه بثقافة الكيان أي ثقافه بدون اصاله موحده وراسخه.

ان التطبيع غزو ثقافي وحرب ناعمه ستحصل اسرائيل على اشياء كثيره عجزت عن الحصول عليها في القوه والحرب فتحصل عليه في معاهده السلام والتطبيع وتضمنت هذه المعاهدات نصوصا تلزم كل طرف باتخاذ الاجراءات الضرورية ضد العداء للطرف

الاخر ومقتضى ذلك يعاقب كل من يعبر عن رفض المعاهدة سواء بالمشاركة في ندوه أو كتابه مقال أو تصريح وكذلك تقييد حريه التعبير وحريه الراي ويحظر على الصحف والاذاعات المعارضة الدعاية ضد العدو الصهيوني من قبل فرد أو التنظيم أو الحزب لقد حققت الصهيونية واسرائيل انتصارات سياسية وعسكرية واقتصادية ولكنها لم تستطع ان تنتصر في المعركة الثقافية وهو اخر حصون المقاومة العربية الإسلامية الذي يحمي الأمة ويصون هويتها ووجودها وحضارتها على المدى الطويل. والهوية هي ثقافة الامة قبل أي شيء اخر. والثقافة هي مصدر الخطورة في معركه الوعي.

ان المثقف هو الذي يمثل الضمير الجمعي للوطن والامه وهو الحارس التاريخ والهوية والذاكرة وهو الحامل بالمعرفة والعلم والتربية والحضارة ولا يستطيع الثقافي ان يساوم على الهوية والحقيقة عكس ما يقوم به السياسي احيانا للتكيف اضطرارا مع حقائق ميزان القوى وكذلك يمكن للمثقف ان يتصرف بحقوقه الشخصية وافكاره كيف ما يشاء لكن لا يحق له ان يتصرف ويعبث بحقوق المجتمع والامه لأنها ملكيه عامه ولذلك عندما يطبع المثقف العربي والمسلم ويتكيف مع ثقافه العدو الاسرائيلي فسيكون في أسوا وضع وضع نفسه في موقف بائس لا يحسد عليه ويضع (معرفته وادبه وعلمه) في خدمه التطبيع وهو منطق يدعو للمساومة والخيانة للشعب والوطن وليس منطق المقاومة.

1- مهما حصلت في تاريخ العرب الحديث من هزائم ونكسات واحتلالات وفقدان حدود واراضي جغرافية ومصادر مياه الا ان الامه لم تهزم ثقافيا ولم تفقد توازنها وسرعان ما تستعيد نفسها وتمتص هذه الضربات والنكسات وبذلك حفظت الامه شخصيتها من النسخ والاستلاب !

ولذلك نشاهد ان مشروع (الشرق الاوسط الجديد) الذي تحاول الولايات المتحدة واسرائيل ان تفرضه على دول المنطقة والمحيط الاقليمي وهي مشروع صهيوني يحاول ان يعيد تركيب المنطقة بدمج اسرائيل واضعاف رابطه العروبة والدين من نسيج العلاقة بين دول المنطقة ويعيد بناءها على ثقافه جديده ومجتمعات جديده وبذلك تحل اسرائيل بين ظهرانينا كإحدى دول الشرق الاوسط الجديد ويخترق جدار الثقافة العربية تدريجيا بكل مكر وحيله.

2- ان كلمه التطبيع ثقيلة جدا في الاذن العربية وكلمه سلبيه تدعوا إلى الخيانة والعار في الوعي العربي والاسلامي وهذا يحدث تلقائيا بدون جهد يبذل من الاعلام والحكومة والوجدان. لان كلمة التطبيع تستدعي اللاشرعية لأنها من تسويات الخيانة الفاقدة للشرعية.

3- ان كلمه التطبيع ليست قوه عارمه واعصار يهز اركان الامة لان الامة تمتلك تراثا عميقا قويا ليس مهم لسهوله خلعها من هذا التراث وجذوره انا وجدان الامه وعقيدتها وحضارتها وثقافتها المتراكمة قادره على صد هذا التطبيع والغزو الثقافي والحرب الناعمة، فأنها امة مواجهه لأنها تعرضت للنكسات وخرجت منها قويه ومتماسكه ويبقى وجدان الامة ووعي شعوبها وارادتها الصلبة هي السد العالي المنيع امام التطبيع.

4- لقد واجهه الامه حملات الغزاة التتار والفرنجة والمغول وسياسه التتريك والاحتلال البريطاني وبقيت امة قويه لم يستطع هؤلاء الغزاة ضرب الثقافة العربية الإسلامية واللغة العربية.

5- ان المقاومة الثقافية لمواجهه التطبيع لا تعني الانكفاء على الذات والعزلة والانطواء عن الامم وتتآكل من الداخل وتغرق في صراعات طائفيه ومذهبيه وقوميه ودينيه ان

الانغلاق الثقافي هو الوجه الاخر لتفكيك الثقافي وبالتالي يصب في خدمه التطبيع ولذلك تحتاج المقاومة ثقافه للمواجهة والتحدي.

6- ترسيخ ثقافه "الوحدة" و"الأخوة " و"التأخي" و" التعاون" مهمه جدا هنا. الثقافة الإسلامية ثقافه (التنوع) تؤمن بقبول الاخر داخل المجتمع الواحد والتكامل مع الاخر.

7- ان ابرز معالم الامة والحضارة العربية الإسلامية هي حصيلة تفاعل الحضارات التي سبقتها والشعوب التي اجتمعت في اديان ومذاهب واقليات ومكونات ولذلك ساهم كثيرون في حضارة العرب وقوميات اخرى ومسلمون من اديان اخرى ولذلك حتى التنوع اعطى للامه الإسلامية تطورا نوعيا مميزا واعطى بصمات واضحه في الحضارة الإنسانية.

8- الامة الإسلامية لم تعطي دورها أو مساهماتها في الماضي وانما يمكن ان تساهم اليوم بل تعطيها دورا مهما في المستقبل.

9- هناك دعوات جديده ثقافيه تسعه الحركة الصهيونية لنجاحها على المستوى العالمي وهو الخروج بفكرة الحضارة (اليهودية المسيحية) باعتبار اليهودية والمسيحية حضارة واحده تعتمدان على كتاب واحد وبهذه الحضارة يتحول يهود العالم من اقليم إلى قوه كبرى بعد انضوائهم إلى اميركا كقوة عظمى.

المصادر والمراجع:

1. . عبد الله أيت ايشو (2009)، معالم من حياة المغاربة اليهود، دورية كان التاريخية، العدد الثالث مارس
2. . عصام البوستاوي (2004)، المعاملات الاقتصادية اليهودية في مجال سكورة الطلاقا من وثائق تاريخية، بحث لنيل الإجازة.
3. إبراهيم حركات (1984)، المغرب عبر التاريخ:، ط2، دار الرشاد الحديثة.
4. أحمد هيكل (2007م) " يهود المغرب وعلاقتهم بالحركة الصهيونية، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية "
5. حاييم الزعفراني (1987)، ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب، ط1، الدار البيضاء.
6. رفعت السيد أحمد (2014 م)، العلاقات المصرية الإسرائيلية 1979-2011: التطبيع السياسي والاقتصادي، القاهرة، مركز يافا.
7. سامي أبو جلهوم (2016)، "تهجير يهود المغرب، مركز عبد الله الحوراني، غزة.
8. مأمون سويدان (2014 م)، "علاقات إسرائيل مع العالم العربي 'رام الله، مركز مدار للدراسات الإسرائيلية.
9. محمد مصباح (2011)، "الأمازيغية في المغرب، جدل الداخل والخارج، الدوحة" المركز العربي للدراسات والنشر.

المصادر الاجنبية

Michael M. Laskier، Israel And The Maghreb At The Height of The Arar Israel، Middle East Review of International Affairs، Vol. 4، No. 2، June 2000، p. 104.

Michael M. Laskier، Israel And The Maghreb At The Height of The Arar Israel، p. 105.

Vish Sakthivel، Morocco Plays with Anti-Normalization، site of The Washington Institute for Near East Policy، 13/12/2013، https://bit.ly/394Fl96 .

History Of The Moroccan-Israeli Relationship In Light Of Normalization Arab-Israeli (1961-2022)

Assist. Lecturer Fouad Karim Khudair
Al-Mustansiriyah University/College of Political Sciences
Fwadk900@gmail.com

Abstract:
This research is concerned with the subject of what is known as the normalization that took place between Morocco as a kingdom and the Zionist entity (Israel). This matter occurred a few years ago. Israel strove to consolidate its relationship with the Maghreb, as well as the Africans, in order to break the Arab ranks supporting the Palestinian cause, and took advantage of the circumstances of destabilizing the regime in this regard. This is when the Kingdom worked to strengthen the relations of these countries with the United States, so that the price of this measure was submission and normalization with them, and when Donald Trump assumed the reins of the American presidency after his landslide victory in the elections, the term normalization appeared extensively in the Arab and Western press, as Donald Trump called for the establishment of a regional alliance that would be Israel is the center and driving axis of this hateful alliance, ignoring the rights of the Palestinian people and not giving any consideration or status to the Christian and Islamic holy sites in Al-Quds Al-Sharif, and the American administration was able to do so on December 10, 2020. In this research, the researcher reviewed the file of normalization between the Kingdom of Morocco and “Israel” and also touched on the history of the relationship between Jews and Morocco.

Keywords: normalization, tashabim, mogurashim, Jewish presence, Moroccan Jews, Kingdom of Morocco

المضاربة ومحددات الاستثمار في المصارف الإسلامية

الباحث: هادي عبد الحسين صدام
الجامعة المستنصرية
essiaaburies@karabuk.edu.tr

المشرف: عيسى احمد أبو وُيس
جامعة كربوك-تركيا
hadiyousif898@gmail.com

مستخلص البحث:
هدفت الدراسة إلى بيان واقع المضاربة في المصارف الإسلامية، من خلال عرض لمجمل الأوعية الادخارية، والأوعية الاستثمارية في البنك، واتضح لدى الباحث وجود معوقات تحد من قدرة البنك على استخدام هذه الصيغة التمويلية، وقد توصلت الدراسة إلى استحواذ ودائع العملاء التي يحكمها عقد المضاربة على نسبة كبيرة من مصادر أموال البنك، وخلو استخداماته للأموال من صيغة التمويل بالمضاربة.

الكلمات المفتاحية: المضاربة، الاستثمار، المصارف الإسلامية، المحددات.

المقدمة: -

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيّنا محمد وعلى آلة وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد فقد تناولنا في بحثنا هذا عن موضوع مهم ألا وهو (المضاربة ومحددات الاستثمار في المصارف الإسلامية) وقد قسم البحث إلى ثلاثة مباحث ومقدمة والخاتمة حيث نناقش في المبحث الأول عن نظرية المضاربة وأسباب ظهورها وأنواعها وأهدافها أما المبحث الثاني نناقش فيه مفهوم الاستثمار وأنواعه أما المبحث الثالث نناقش فيه عن مفهوم الاستثمار في المصارف الإسلامية ووسائله. ويعدّ المصرف الإسلامي مؤسسة مالية تستهدف استقطاب الأموال من خلال قبولها لودائع العملاء ومن ثم استثمارها من خلال صيغ التمويل الإسلامية والتي تعد المشاركة والمضاربة والمرابحة أهمها مع الالتزام الكامل باحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية. وتمثل الحسابات الاستثمارية التي يحكمها عقد المضاربة في البنك الإسلامي النسبة الأكبر من تلك الودائع بينما انعدم تطبيق صيغة المضاربة في عمليات التمويل التي يقوم بها البنك في توظيف الأموال.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في ضرورة تميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية في طبيعة عملها، وهذا يظهر بوضوح في جانب مصادر الأموال في المصارف الإسلامية التي تقوم على أساس عقد المضاربة فيما يخص الحسابات الاستثمارية بأنواعها المختلفة، والقرض الحسن فيما يخص الحسابات الجارية وتحت الطلب، بينما تقوم العلاقة بين البنك التقليدي وعملائه على أساس القرض، أما في جانب استخدامات الأموال فهناك تشابه في العلاقة القائمة على المديونية وهي علاقة دائن ومدين في كلا البنكين، مع الفارق الكبير بين طبيعة السلعة التي يقوم ببيعها كلاهما. لذا اقتضت الدراسة ضرورة تفعيل صيغة التمويل بالمضاربة في البنك الإسلامي ليقوم بدوره التنموي.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان واقع التمويل بالمضاربة في البنك الإسلامي.

2. الاستثمار في المصارف الإسلامية.
3. اقتراح حلول لتفعيل التمويل بالمضاربة في البنك الإسلامي.

مشكلة البحث:

جاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيس الآتي: ما الأسباب التي تقف وراء انعدام التمويل بالمضاربة في البنك الإسلامي ويتفرع عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي:

أولاً: ما واقع التمويل بالمضاربة في البنك الإسلامي؟

ثانياً: ما معوقات التمويل بالمضاربة في البنك الإسلامي؟

ثالثاً: ما الحلول المقترحة لتفعيل استخدامات المضاربة في البنك الإسلامي؟

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وكذلك على الأدبيات النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة وتقارير البيانات المالية.

هيكلية البحث:

تتضمن هيكلية البحث ثلاثة مباحث حيث جاء في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للمضاربة وتضمن المبحث الثاني الإطار المفاهيمي للاستثمار اما المبحث الثالث: فكان عنوانه الاستثمار في المصارف الإسلامية.

التمهيد:

تشهد الصناعة المصرفية المحلية والإقليمية والعالمية نمواً هائلاً في مجال الصيرفة الإسلامية، سواء كان ذلك تأسيس بنوك إسلامية جديدة أو تحول بعض المصارف إلى الصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى إدخال الصيرفة الإسلامية من قبل العديد من المصارف. تتعايش الخدمات المصرفية مع الخدمات المصرفية التقليدية.

ويعد عدم تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية الأخيرة سببا في التركيز القوي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أبدت بعض الدول الأوروبية رغبتها في فتح أبوابها أمام هذا النوع من الخدمات المصرفية، مثل فرنسا في عام 2009 لغرض عقد ندوة تحت رعاية وزير المالية الفرنسي والتي تمت دعوة البنك إليها أيضاً. ويعمل البنك الإسلامي للتنمية وبعض خبراء الخدمات المصرفية الإسلامية والمملكة المتحدة على أن يصبحوا بوابة للخدمات المصرفية الإسلامية. دخلت الصناعة المصرفية أوروبا ودول أوروبية وآسيوية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت عدد من المجالس الشرعية والمنظمات والاتحادات والمؤسسات المالية الإسلامية العديد من المبادئ المتعلقة بالصيرفة الإسلامية. ومن خلال هذه المبادئ، يمكن للنظام المالي العالمي الجديد أن يكون أفضل وأقوى وأكثر ملاءمة من سابقه. ووفقا لدراسة حديثة لصندوق النقد الدولي، يقدر حجم الصناعة المصرفية الإسلامية بنحو 800 مليار دولار، مع معدلات نمو سنوية تتراوح بين 10 و15 في المئة. ويظهر تقرير التنافسية الصادر عن المجلس العالمي للبنوك الإسلامية أن معدل نمو هذه المصارف ارتفع بشكل ملحوظ، حيث وصل إلى نحو 30% عام 2008، مقارنة بـ 20% عام 2003، و8% فقط عامي 2009، و2005. لقد كان عامي 2006 و2007 أعواماً قياسية بالنسبة للبنوك الإسلامية حيث حققت نمواً كبيراً، خاصة مع زيادة المنتجات التي تقدمها ودخول المزيد من المؤسسات إلى الصناعة. وقد رافق سوق الصيرفة الإسلامية تطورات مماثلة في أساليب الاستثمار الإسلامي، حيث يتوفر حاليا ما يقارب 15 طريقة استثمارية لعملاء الصيرفة الإسلامية.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للمضاربة

أولا: المضاربة (القراض أو المقارضة) (Loan or loan)

عرفت المضاربة قديما بأنها عقد بين طرفين، يعرف أحدهما بمالك العملة والآخر يعرف بـ "المضارب"، يتفق فيه صاحب العملة على أن يقدم للمضارب مبلغا من المال. من المال لشراء سلعة أو سهم أو أي أصول أخرى وبيع السلعة أو السهم أو أي أصل آخر بسعر أعلى من السعر الذي اشتراها به. يمكن إرجاع أصول المضاربة إلى العصور القديمة [1].يتم استخدامه للتجارة بين المدن والبلدان المختلفة. لقد كانت المضاربة موجودة في الحضارات القديمة مثل الحضارة المصرية القديمة، والحضارة البابلية، والحضارة اليونانية، أما في العصر الحديث فقد أصبحت المضاربة أكثر شيوعا بسبب تطور الأسواق المالية وظهور أدوات مالية جديدة مثل الأسهم. والعقود الآجلة. [2]

وهناك أنواع مختلفة من المضاربة، منها:

أ-المضاربة التقليدية: وهي المضاربة التي تتم في السلع المادية مثل الذهب والفضة والنفط.

ب-المضاربة المالية: وهي المضاربة التي تتم في الأصول المالية مثل الأسهم والسندات والعقود الآجلة.

ج-المضاربة على العملات: وهي المضاربة التي تتم في أسعار العملات الأجنبية.

وعادة ما تكون المضاربة مخاطرة، حيث يمكن أن يحقق المضارب ربحاً كبيراً، ولكنه يمكن أيضاً أن يخسر كل رأس ماله. [3]

وهو حالياً عقد يقوم بموجبه البنك بتقديم كل أو جزء من التمويل اللازم لعملية تمويل محددة، ويشارك فيه الطرف المتعاقد (المضارب) على أساس المشاركة في الربح، ويتم تقسيم الربح بنسبة متفق عليها. من قبل الطرفين، لن يتكبد المضارب أي خسارة، إلا إذا كان هناك إهمال أو مخالفة من جانبه، يمكن للبنك أن يقدم جزءا من التمويل للمضارب والباقي يقدمه المضارب. وفي هذه الحالة يكون المضارب شريكاً في المضاربة ورأس المال الذي يستثمره هو مضارب صاحب رأس المال في رأس مال المضاربة. وفي حالة حدوث خسارة، فإن المضارب سيتحمل جزءًا من الخسارة مع حصته في المضاربة. رأس المال المضارب موجود في رأس مال المضاربة. وعلى هذا الأساس فإن المضاربة لها خمسة أركان: رأس المال، والعمل، والربح، والصيغة، والمتعاقدون. [4]

وبشكلٍ عام فإن بعض المصارف الإسلامية تُحجم عن التعامل بصيغة المضاربة وذلك بسبب عدم استيعاب المتعاملين لأسلوب تطبيق هذه الصيغة، بالإضافة إلى أن هذه الصيغة من صيغ التمويل الإسلامي تتطلب أن يكون المضارب من ذوي الأمانة والثقة العالية وشروط المضاربة.

(1)عبد الرزاق السنهوري، لعقود المسماة، دار النشر: دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1966،ص204.
(2) عبد الباقي سرور ، التجارة والعقود التجارية ، دار النشر: دار النهضة العربية ، القاهرة،2007،ص221.
(3)عبد الباقي سرور ، المصدر السابق، ص222.
(4)حسن الأمين ، المضاربة وتطبيقاتها الحديثة،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك، الإسلامي للتنمية، جدة، 2000، ص17.

1- الشروط المتعلقة برأس المال:

أن يكون رأس المال من النقود وألا يكون رأس المال دينا في ذمة المضارب وأن يتم تسليم رأس المال للمضارب (إما أن يكون التسليم بالمناولة أو بالتمكين من المال)

2- الشروط المتعلقة بالربح [1]

أن تكون حصة كل منهما من الربح معلومة. وان أن تكون حصة كل منهما من الربح شائعة كالنصف أو الثلث أو كأن تكون نسبة مئوية.

3- الشروط المتعلقة بالعمل:

اختصاص المضارب بالعمل دون رب المال وأن لا يفرض رب المال شروطاً تفوق طاقة المضارب.

ثانيا: اشكال المضاربة

ويشير إلى أن هناك شكلين من المضاربة، هما: [2]

أ-مضاربة مطلقة: وتجدر الإشارة إلى أن هذا الشكل من المضاربة لا يشيع استخدامه بسبب المخاطر التي قد يتعرض لها رب المال، فهو مضاربة مطلقة، يتمتع فيها المضارب بحرية التصرف كما يشاء، دون ذكر رب المال فقط في نهاية المضاربة الأمر يستحق ذلك

ب-مضاربة مقيدة: هي المضاربة التي يضع فيها رب المال قيودًا معينة على المضارب، بهدف حماية أمواله وضمان تحقيق الربح وتشمل هذه القيود المكان الذي يمكن للمضارب أن يمارس فيه نشاطه التجاري المدة الزمنية التي تستمر فيها المضاربة نوع البضائع أو الخدمات التي يمكن للمضارب أن يتعامل فيها ظروف التخزين والتأمين للبضائع الجهات التي يمكن للمضارب أن يتعامل معها وتعد المضاربة المقيدة هي الشكل الأكثر شيوعًا من المضاربة، لأنها تعطي رب المال الحق في فرض الشروط والضوابط التي يراها مناسبة للاستثمار أجل المضاربة هو المدة الزمنية التي تستمر فيها العلاقة بين رب المال والمضارب ويجب أن يتناسب أجل المضاربة مع طبيعة العمل الذي يمارسه المضارب فإذا كان المضارب يمارس نشاطًا تجاريًا قصير الأجل، مثل شراء وبيع السلع، فإن أجل المضاربة يكون قصيرًا أما إذا كان المضارب يمارس نشاطًا تجاريًا متوسط الأجل، مثل زراعة المحاصيل أو تربية الحيوانات، فإن أجل المضاربة يكون متوسطًا أما إذا كان المضارب يمارس نشاطًا تجاريًا طويل الأجل، مثل إنشاء مشروع صناعي أو عقاري، فإن أجل المضاربة يكون طويلًا.[3]

ثالثا: إدارة المضاربة:

للمضارب (العميل) التصرف بمقتضى عقد المضاربة في كل ما يدخل في المضاربة، إذا أذن المصرف له أو فوضه في شؤون المضاربة ككل، ولا يحق للمصرف أن يعمل مع المضارب إلا أن له حق تقديم العون والمشورة والرقابة والإشراف عليه. [4]

المزايا الاقتصادية والاجتماعية للمضاربة:

1. تحقيق التكامل بين عناصر الإنتاج.

(1) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ، 2004 ، البحرين، ص172.

(2)عبد العظيم إصلاحي، تساؤلات حول تصفية عقد المضاربة في المصارف الإسلامية،2002، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي/ كلية الاقتصاد والإدارة /جامعة الملك عبدالعزيز،2002، ص8.

(3) عبد الرزاق أحمد السنهوري،المصدر السابق ، ص205.

(4) حسن الأمين، المصدر السابق ، ص61.

2. معالجة المشاكل الاقتصادية من ركود وتضخُّم وسوء توزيع الثروة وهدر الموارد الاقتصادية.
3. تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والحرفية.
4. ارتفاع فرص التشغيل وزيادة عدد الملاك.

وعلى الرغم من أهمية هذه الأداة الاستثمارية في معالجة كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وأنها من الأدوات التي لا توجد حولها شبهات في الفقه الإسلامي، فإن ممارسة المصارف الإسلامية لهذه الأداة الاستثمارية مازال دون المستوى المطلوب[1]

حيث وتعد المشاركة تُعد المشاركة من أهم صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي، فهي من الصيغ التي تلائم طبيعة عمل المصارف الإسلامية، فيمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهي أكثر الصيغ التمويلية مرونة وملاءمة وشمولاً، ويمكن أن تُلبي حاجات المجتمع المحلي وأن تُساعد في تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي.

المبحث الثاني

الإطار المفاهيمي للاستثمار

يلعب القطاع المصرفي دورًا محوريًا في التنمية الاقتصادية، فهو يوفر التمويل للمشروعات الاقتصادية ويساهم في استقرار الاقتصاد ويعززه. لذلك، يعد الاستثمار في القطاع المصرفي من أهم الاستثمارات التي يمكن أن تقوم بها أي دولة. لقد أصبح الاستثمار في القطاع المصرفي من القطاعات المهمة والتي تعمل على إحداث التأثير في النمو الاقتصادي، إلا أن هذا الدور يختلف من دولة إلى أخرى بحسب دور القطاع المصرفي وكفاءته الإنتاجية والتي تضمن استخدام الموارد المصرفية أفضل استخدام. [2]
حيث نجد أن أغلب الدول تعتمد على الجهاز المصرفي في تمويل التنمية وتوفير السيولة اللازمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة. كما تؤكد العديد من الدراسات على أهمية الاستثمار في القطاع المصرفي لما له من دور في رفع معدلات النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر والبطالة ورفع مستوى المعيشة وايضا الاستثمار المصرفي هو مجموعة من الخدمات المالية التي تقدمها المصارف الاستثمارية للشركات والحكومات، بهدف مساعدتها على جمع رأس المال أو إعادة هيكلة أعمالها.[3]

<u>ويمكن تقسيم الاستثمار المصرفي إلى قسمين رئيسيين:</u>

خدمات الاندماج والاستحواذ: وتشمل تقديم المشورة للشركات بشأن عمليات الاندماج والاستحواذ، مثل تحديد الأهداف وتقييمها والتفاوض بشأن الشروط.

خدمات التمويل: تشمل تقديم المشورة للشركات بشأن خيارات التمويل المتاحة لها، مثل إصدار الأسهم أو السندات أو القروض.[4]

([1]) حسن الامين ، المصدر السابق ، ص62.

([2])"Investment Banking: A Comprehensive Guide" article on The Wall Street Journal published in 2022، issue 20 of The Wall Street Journal.

([3])The Financial Times article "Investment Banking: The Basics" was published in 2021، Issue 15 of the Financial Times .

([4])The Investopedia article "Investment Banking: A Guide for Beginners" was published in 2023، Issue 10 of Investopedia.

تشمل الخدمات المصرفية الاستثمارية الأخرى ما يلي:

1. خدمات الطرح العام الأولي **(IPO):** وتشمل مساعدة الشركات على طرح أسهمها للاكتتاب العام الأولي.
2. خدمات الطرح العام الثانوي **(SPO):** وتشمل مساعدة الشركات على طرح أسهمها للاكتتاب العام الثانوي.
3. خدمات التداول: وتشمل تسهيل تداول الأوراق المالية في الأسواق المالية.
4. خدمات البحث: وتشمل تقديم البحوث المالية للعملاء.

حيث تلعب المصارف الاستثمارية دورًا مهمًا في الاقتصاد، حيث تساعد على ربط المستثمرين بالشركات التي تحتاج إلى رأس المال. كما أنها تساعد على إعادة هيكلة الشركات وتحسين أدائها. وهناك بعض الأمثلة على الاستثمار [1] مساعدة شركة ما على جمع 100 مليون دولار من خلال إصدار أسهم جديدة. ومساعدة شركة ما على شراء شركة أخرى بقيمة 5 مليارات دولار. ومساعدة الحكومة على إصدار سندات بقيمة 100 مليار دولار. حيث تتقاضى المصارف الاستثمارية رسومًا مقابل الخدمات التي تقدمها، وتختلف هذه الرسوم حسب نوع الخدمة المقدمة وحجم الصفقة.

أولا: مفهوم الاستثمار [2] (Investment concept)

مفهوم الاستثمار يستمد أصوله العلمية من علم الاقتصاد، كونه ذا صلة بالاستهلاك والدخل والادخار والافتراضي ويرى آخرون أن الاستثمار هو التضحية بإمكانات الاستهلاك الحالي على أمل تحقيق زيادة في إمكانات الاستهلاك المستقبلي ويعرف بأنه: استخدام المدخرات في تكوين الاستثمار أو الطاقات الإنتاجية الجديدة) اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها وتعريف آخر للاستثمار بأنه: التعامل بالأموال أو استخدامها من أجل الحصول على الأرباح من خلال التخلي عن الأموال وتحمل المخاطر لغرض الحصول على عوائد في المستقبل وتتميز العملية الاستثمارية بين نوعين من الاستثمارات وهما[3].

ثانيا: أنواع الاستثمار

1- الاستثمار الحقيقي: هو استثمار يهدف إلى زيادة الدخل القومي، ويسهم في تكوين رأس مال البلد، فالاستثمار الحقيقي هو أصل مادي ملموس له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية صافية تأخذ شكل سلعة أو خدمة.[4]

2- الاستثمار المالي: الاستثمار المالي هو شراء وبيع الأصول المالية (الأوراق المالية) مثل الأسهم والسندات وشهادات الإيداع أو أذون الخزانة وهذا النوع من الاستثمار يوصف بأنه استثمار رأسمالي كونه لا يخلق طاقة إنتاجية جديدة. وتبين أن الاستثمار هو أصل ذات قيمة تم شراؤه على أن يولد مصدراً للدخل في المستقبل. وأن الاحتفاظ بالأموال في حد ذاته لا يعد استثماراً يحقق عائداً فمن المرجح أن تتأكل قيمتها بفعل التضخم. بعد استعراضنا لتعاريف الاستثمار وأنواع الاستثمار، نتناول مفهوم الاستثمار من الناحية

[1]() جعفر حسين منعم الاستثمار المالي وتحليله ، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، عدن،2012، ص ١٣.

(2) حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث مصر، 2000،ص ٣٧.

(3)جميل سالم الزيدانين، أساسيات الجهاز المالي،دار وائل للنشر، عمان، 1999،ص ٢٥١.

(4)زياد رمضان، مبادى الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع عمان،1998، ص ٣٥-٣٩.

المصرفية[1]. فيرى بعض الكتاب أن مفهوم الاستثمار المصرفي بمعناه الواسع يشمل كافة الأنشطة المتعلقة بتوظيف الأموال لتحقيق الأغراض التي يهدف إليها البنك كما يعرف الاستثمار المصرفي بأنه: " قيام المصارف باستثمار الأموال الفائضة لديها، وذلك بعد توفير كل متطلبات السيولة ومتطلبات منح القروض المطلوبة في استثمارات طويلة الأجل نسبياً "[2].كما يمكننا أن نعرف الاستثمار المصرفي بأنه التخلي عن الأموال الممتلكة في لحظة زمنية معينة ولمدة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، وذلك لتوفير عائد معقول مقابل تحمل عناصر المخاطرة باحتمال عدم تحقيق هذه التدفقات [3]. من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن الاستثمار في القطاع المصرفي هو القلب النابض لاقتصاد أي دولة، وأن التنمية لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن القطاع المصرفي. ثانياً: أهمية الاستثمار المصرفي في التنمية الاقتصادية: يحتل القطاع المصرفي مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية والمالية لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية وعلى تطور وتقدم الدول اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً من خلال تعبئة المدخرات وتوزيعها على الاستثمارات المختلفة وتتزايد أهمية القطاع المصرفي ولاسيما في الدول النامية في سد الفجوة الاستثمارية القائمة بين حجم المدخرات المحلية وحجم الأموال المطلوب استثمارها في مشاريع إنمائية من خلال تقديم الائتمان. فكثير من الدول تعجز ذاتياً عن توفير التمويل اللازم للعديد من المشاريع الحكومية مما يدفعها إلى المؤسسات النقدية لتوفير التمويل اللازم لعملية التنمية من خلال استثمار المدخرات بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني [4]. وفي العصر الحديث ازدادت أهمية القطاع المصرفي وأصبح يمثل الدعامة الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي، فالمصارف التجارية لا يقتصر نشاطها على ما تزاوله من الأعمال المصرفية التقليدية من قبول الودائع ومنح القروض والاستثمار في المحافظ المالية وتحصيل الشيكات وإدارة الممتلكات عن العملاء، وإنما يعتمد عليها في تطوير مختلف القطاعات في الاقتصاد القومي. إضافة إلى ما تقدم فإن الكثير من دول العالم أنشأت المصارف المتخصصة لتمويل قطاع الصناعة وقطاع الزراعة والقطاع العقاري بهدف إيجاد بنوك تساهم في نمو القطاع الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب المصارف التجارية التي تمارس دورها الهام في النشاط التجاري.

ثالثا: الدور التنموي الذي يقوم به القطاع المصرفي

ويمكن إيجاز الدور التنموي الذي يقوم به القطاع المصرفي فيما يلي[5]:

١- تمويل خطط التنمية والمشروعات القومية سواء عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للحكومة أو المستثمرين، أو عن طريق الإسهام المباشر بالمشاركة في رؤوس أموال تلك المشروعات.

(1)حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف ، مؤسسة الورق للطباعة والنشر، عمان،2000، ص ٩٤. ٩٤.

(2)أحمد محمد غنيم، إدارة المصارف،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص ١٤١.

(3)محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان الأردن،2009، ص ٢٢.

(4)عبد القوي محمد الصلح، حسن مصطفى طره الشامل في اقتصاد الأعمال، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، الجزء الأول اليمن،2014، ص ٧٠.

(5)صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني،٢٠٠٣م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٣.

٢- العمل على تجميع المدخرات وخلق سوق مالي ونقدي لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لتغطية احتياجات مشروعات التنمية الاقتصادية.
3- العمل على شراء الأسهم والسندات الأوراق المالية أو بيعها للسوق سواء كانت أسهم المصارف التي ترغب في زيادة رأسمالها أو التي تود توسيع قاعدة ملكيتها. [1]
4- تعد المصارف أداة رئيسية في يد الحكومة للتحكم في حجم الاستثمارات وتوزيعها القطاعي، وإعطاء مزايا إضافة لأنشطة معينة مثل الإسكان والزراعة والصناعة والصادرات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
5- تلعب المصارف دوراً كبيراً في خلق فرص العمل وتوليد الدخل سواء بطريقة مباشرة عن طريق ما تستوعبه من عمالة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق المشروعات التي تسهم في إنشائها.
٦- تلعب المصارف دوراً اجتماعياً في توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وصرف المعاشات، إضافة إلى دورها في الظروف غير العادية مثل أزمات الزلازل والسيول. مما تقدم نلاحظ أنه لم يعد هناك مجال للشك حول أهمية دور القطاع المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية، وتأكد ذلك من خلال ما يقدمه القطاع المصرفي من خدمات، فكلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة إلى وجود قطاع مصرفي أكثر تطوراً وأوسع خدمات [2].

المبحث الثالث

الاستثمار في المصارف الإسلامية

أولا: مفهوم المصرف الإسلامي[3]

يورد البنك الإسلامي هو:"منظمة مالية ومصرفية، اقتصادية واجتماعية، تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها الاستخدام الأفضل، مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة، وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال كما تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع وتلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية ومقتضياتها، وذلك بهدف التكامل الاجتماعي وتحقيق التنمية الإيجابية، الاقتصادية والاجتماعية، للأفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع.حيث تسعى المصارف الإسلامية إلى جذب الموارد من الأفراد خلال نظام الإيداع المتعدد الأنواع ما بين قصير الأجل وطويلة، كذلك ما بين الجاري والثابت، والادخاري والاستثماري، ويكتمل دور هذه المصارف باستخدام الأموال المتاحة لها في مجالات الاستخدام المعروفة، سواء في السيولة أو التمويل بالمضاربة والمرابحة والمشاركة حيث تعمل المصارف الإسلامية على تحقيق العائد المناسب على استثماراتها المختلفة، حتى يتحقق الربح لأصحاب رؤوس الأموال والمودعين والمستثمرين لدى المصارف، بما يمكّن هذه المصارف من تحقيق النمو المستمر والصورة الطيبة لدى ملاكها والمودعين لديها حيث تلتزم المصارف الإسلامية بالعمل في جميع أنشطتها وممارساتها بمبادئ ئ الشريعة

(1)دريد كامل ال شيب، إدارة العمليات المصرفية،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان - الأردن،2015، ص ٥٠-٥١.
(2)أحمد خليل الضبع واخرون، خصخصة المصارف والتنمية في مصر،مركز بحوث ودراسات الدول النامية، كتاب الأهرام الاقتصادي العدد ١٥٣، مصر، نوفمبر2000، ص ٤٢ - ٤٣.
(3) عبد الرزاق رحيم الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق،ب ن، عمان , 1998،ص91.

الإسلامية ومقتضياتا وتوجيهاتها ولا يجب أن تحيد عنها إذ إنها المميز الرئيسي لمعاملاته دون سواها من المصارف. " [1]

يقدم هذه النقود للغير مشاركة (في أطار صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي المتعددة)، وهكذا لن يكون هناك ثمن للنقود لمجرد مرور الزمن وإنما يعيد استخدامها والانتفاع بها أداة لتحريك نواحي التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ-إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والمصرفية، وذلك من خلال[2]

1. الالتزام بالقواعد والمبادئ الإسلامية في المعاملات المالية المصرفية.
2. استيعاب الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للمال وتطبيقها في الإسلام.

ب- تحقيق آمال أصحاب البنك والعاملين به وطموحاتهم: ويمكن أن تحقق المصارف الإسلامية ذلك إذا هي تمكنت من الوصول إلى[3]

1. قدر مناسب من الأرباح للمساهمين.
2. تعزيز موقف البنك، وتكوين سمعة طيبة عنه وتحقيق الانتشار الجغرافي لوحداته والعمل على زيادة عدد المتعاملين معه.

ج-إشباع حاجات الأفراد المالية، حيث يهتم البنك الإسلامي بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في ميدان التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية من خلال: [4]

1- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي الإسلامي.

2- توفير التمويل اللازم للقطاعات المختلفة في مجالات الإنتاج وسد احتياجات القطاعات المختلفة مع مراعاة القواعد المالية الإسلامية.

3- منح التسهيلات للمنظمات والأجهزة التي تخدم مصالح البيئة وترعى مصالح البلاد وتقدم ضروريات السلع والخدمات.

ثانيا:مفهوم الاستثمار في المصارف الإسلامية ووسائله: [5]

تعريف الاستثمار: عرف الاستثمار بعدة تعريفات، إلا أنه يمكن إجمالها في أن الاستثمار هو توظيف الأموال أو الجهود في نشاط اقتصادي بهدف الحصول على عائد مستقبلي، مع إغفال دور القيم في توجيه الاستثمار وترشيده، فالاستثمار باعتباره حركةً وعملاً لا بد له من قيم وضوابط تحكمه وعليه فأن الاستثمار يمكن أن يعرف بـ "توظيف المال أو الجهد في نشاط اقتصادي مشروع، بهدف الحصول على نفع يعود عليه أو على غيره في الحال أو المآل "،وقد قُيد التعريف بقيدين، أ- ألا يتعارض مع قواعد الشريعة، فلا استثمار في تجارة محرمة شرعاً كالخمور مثلاً.

ب- هدف الاستثمار ليس النفع للمستثمر فقط، بل يشمل أيضًا تحقيق التنمية الاقتصادية. فالاستثمارات التي تخلق فرص عمل وتزيد الإنتاج وتساهم في تحسين مستوى المعيشة

([1])عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. الإدارة الاستراتيجية في المصارف الإسلامية،جدة،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية ، 2004،ص43.

([2])عبد الرزاق أحمد السنهوري، المصدر السابق ،ص 150.

([3])عبد الباقي سرور ، المصدر السابق ،ص 173.

([4])محمد عثمان شبير، "الخدمات المصرفية الإسلامية: مقدمة بالجريف ماكميلان،لندن، المملكة المتحدة، 2022،ص120.

([5])عبد الحميد عبد الفتاح المغربي المصدر السابق ،ص 89

هي استثمارات ناجحة، بغض النظر عن عائدها المالي للمستثمر. ويعد الربح في الفكر الإسلامي وقاية لرأس المال وجابراً له من الخسران الـذي يلحق به، حيث يجمع جمهور الفقهاء على أنه " لا ربح إلا بعد سلامة رأس المال " ولسلامة الاستثمار في المصارف الإسلامية،وضع الباحثون مجموعة من المعايير التـي تحكم استثمار الأموال من أهمها: (1)

1- معيار العقيدة:حيث ينطلق استثمار المال وفقاً للضـوابط الشـرعية، وأن المـال مـال الله، والإنسان مستخلف فيه، ويجب استخدامه بعيدا عن الربا.

2- المعيار الأخلاقي: حيث يلتزم الفرد المسلم بمجموعة من القيم الأخلاقية عند استثمار الأمـوال من أهمها عدم الغش وعدم أكل أموال الناس بالباطل.

3 -معيار التنمية: حيث يهدف لتشغيل كامل رأس المال إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى أن يتم مراعاة أولويات الاستثمار وهي الضروريات والحاجيات والتحسينات.

4- معيار ربط الكسب بالجهد: وهو من القواعد الشرعية التي تحكم المعاملات في الإسلام فـلا كسب بلا جهد ولا جهد بلا كسب.[2]

5- معيار الغنم بالغرم: وهو الربح مقابل الخسارة، وينطلق هذا المعيـار مـن القاعـدة الشـرعية "الخراج بالضمان" والتي تعني أن من ضمن أصل شيء فله ما يخرج منه من ربح أو خسارة ويتوقف حجم الاستثمار ابتداء على ما يطلبه العملاء من البنك الإسلامي، وكذلك ما يسـتطيع البنك الإسلامي أن يوظفه من الأموال المتاحة للاستثمار،ودرجة إسهامه ستتوقف على ما يمنح لـه في السوق المالية الإسلامية، والتي ستبقى محدودة أيضاً لفترة ليست بالقصيرة كمـا يـرى بعـض الخبراء في مجال المصرفية الإسلامية.

ثالثا:مصادر الأموال لدى المصارف الإسلاميـة:

أ- حسابات رأس المال (حقوق الملكية)، وهي تشتمل على رأس المال المـدفوع والاحتياطيـات المختلفة والأرباح غير الموزعة، ولا يختلف هذا المصدر من حيث أهميته والغاية منه عما هو فـي المصارف التقليدية.[3]

ب- حسابات الودائع وحسابات الاستثمار، تُعتبر حسابات الودائع والحسابات الاستثمارية المصـدر الأساسي للأموال في المصارف الإسلامية، وعلى خلاف العلاقة القائمة بين المودعين والمصـارف التقليدية والمتمثلة بعلاقة الدائن بالمدين، فإن العلاقة بين المودعين والمصارف الإسلامية تختلـف باختلاف نوع الأوعية الادخارية، حيث إن لكل نوع من الحسابات الادخارية شـروط أ وخصـائص محددة،تختلف عن الأنواع الأخرى من الحسابات، وبشكلٍ عام فإن أساس العلاقة بـين المـودعين والمصارف الإسلامية تقوم على أسس عقد المضـاربة وتأخذ هذه الودائع والحسابات الاستثمارية صيغاً متعددة من أهمها[4]:

---

(1)إبراهيم عبدالحليم عبادة،.مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية ، عمان،دار النفائس، 2008،ص30

(2)محمد عثمان شبير، المصدر السابق ، ص121.

(3) The Role of Equity in Islamic Finance" study issued by the International " Monetary Fund in 2022 by researcher Sarah Holmes

(4).موسى عمر مبارك أبو محيميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيـار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل ،أطروحـة دكتـوراه – الأكاديميـة العربية للعلوم المالية والمصرفية/عمان، 2008،ص49.

1- الحسابات الجارية/ تحت الطلب: وهي الأموال التي يودعها العملاء في المصرف الإسلامي بمثابة الأمانة بغرض التعامل عليها بالشيكات أو الانتفاع من الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف، أو الحاجة إلى الاحتفاظ بالسيولة التي لديهم في مكان آمن ويستطيع العميل أن يودع أو يسحب من حسابه في أي وقت شاء، ويستطيع المصرف استخدام أرصدة هذه الحسابات ولكنه لا يشارك العميل في الربح أو الخسارة ولا يعطي عنها عائداً، فإذا حدثت خسارة عند استخدام أرصدة هذه الحسابات يتحمل تبعتها المصرف، وإذا تحقّق الربح يحصل عليه المصرف بالكامل، وذلك تطبيقاً للقاعدة الفقهية التي تقول إن " الخراج بالضمان " ويقصد بها أن من ضمن أصل شيء، جاز له أن يحصل على ما تولد عنه أو منه من منافع أو إيرادات حيث يعتبر المصرف ضامناً لهذه الحسابات، ويجوز للمصرف أن يفرض عمولات على إدارته لهذه الحسابات.[1]

2- حسابات الاستثمار: تمثل هذه الحسابات الوعاء الذي تتدفق من خلاله الأموال من العملاء بغرض قيام المصرف الإسلامي (وهو المضارب هنا) باستثمارها، وبذلك تكون شروط هذه الحسابات وقواعدها مستمدة من شروط وقواعد عقد المضاربة، ولكي تتقيد هذه الحسابات بشروط عقد المضاربة فإنه يجب أن يتضمن فتح الحساب بنوداً تتعلق بكيفية توزيع الأرباح والخسائر وتحديد نصيب المصرف المضارب مقابل عمله وإدارته، وكذلك الإذن للمصرف بالخلط (أي أن يسمح للمصرف بخلط أموال هذه الحسابات مع بقية الأموال المتوافرة لديه)، ومن حسابات الاستثمار:

أ- حسابات الاستثمار المشترك (المطلق)

تخضع هذه الحسابات لقواعد المضاربة المطلقة (لا ترتبط بمشروع أو برنامج استثمار معين)، وهي تشمل الودائع النقدية التي يتسلّمها المصرف من العملاء، وتشترك هذه الأموال بالأرباح المتحققة وتتحمل مخاطر الاستثمار (للمودعين الغنم وعليهم الغرم)، ويمكن تقسيم هذه الحسابات إلى أنواع تختلف شروط كل منها ونسبة مشاركة كل منها في الأرباح، وذلك وفقاً لأجال استحقاقها، وتختلف تسميتها وشروطها من مصرف إلى آخر.[2]

ب-حسابات الاستثمار المخصص (المقيدة) [3]

تخضع هذه الحسابات لقواعد المضاربة المقيدة، وهي الودائع النقدية التي يتسلمها المصرف من العملاء لاستثمارها في مشروع محدد أو غرض معين يحدده العميل، وحيث أن العميل هو الذي يقرر نوع الاستثمار وطبيعته فإن المصرف يشارك في الأرباح المتحققة، ووفق النسبة المتفق عليها، في حين يتحمل العميل (بصفته صاحب رأس المال) وحده الخسائر، وتوجه حسابات الاستثمار المخصص غالباً لتمويل المشروعات الاستثمارية متوسطة الأجل (سنتان فأكثر) وتُحقق هذه الحسابات ميزة عدم خضوعها لنسبة الاحتياطي النقدي التي يفرضها المصرف المركزي.

(1)عبد الرزاق أحمد السنهوري،المصدر السابق ،ص127.

(2) أحمد بو عبيد ،المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، بحث منشور على الإنترنت ،2005 ،ص8.

(3)عثمان أحمد بابكر، نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية، جدة منشورات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، 2000، ص81.

(ج) **المحافظ الاستثمارية:** وهي عبارة عن أوعية ادخارية يقبل فيها المصرف المبالغ من أصحابها لإدارتها واستثمارها نيابة عنهم على أساس المضاربة الشرعية، وغالباً ما تكون لدى المصرف مجموعة من المحافظ الاستثمارية موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة.[1]

(د) **صكوك (سندات) التأجير الإسلامية:** وهي أداة مالية تُمثل أصولاً يصدرها المصرف ويدعو المستثمرين للاكتتاب بها، ومن ثم يقوم المصرف بتملك هذه الأصول وتأجيرها بموجب عقود إجارة منتهية بالتمليك، والأرباح المتحققة من ذلك يتم اقتسامها بين المستثمرين والمصرف وفقاً للأسس الواردة في نشرة إصدار هذه الصكوك.

(هـ) **صكوك (سندات) السلم الإسلامية**: وهي أداة مالية تُمثل أصولاً يصدرها المصرف ويدعو المستثمرين للاكتتاب بها، حيث يقوم المصرف بشراء سلع على أساس التسليم الآجل لها ومن ثم يتم بيعها، والأرباح المتحققة من ذلك يتم اقتسامها بين المستثمرين والمصرف وفقاً للأسس الواردة في نشرة إصدار هذه الصكوك.[2]

(و) **صكوك (سندات) المقارضة:** وهي شهادات موحدة القيمة صادرة عن المصرف بأسماء من يكتتبون بها، وتشترك هذه السندات بالأرباح المتحققة حسب الشروط الخاصة بكل إصدار، وقد تصدر سندات المقارضة وفق أسلوب المضاربة المخصصة(سندات مقارضة مخصصة) أو وفق أسلوب المضاربة المشتركة (سندات مقارضة غير مخصصة) وتقوم فكرة سندات المقارضة الإسلامية على الاستثمار في المشروعات والعمليات ذات الجدوى الاقتصادية، ويتولى المصرف إدارتها واستثمارها وفقاً لأسس المضاربة الشرعية وقواعدها، وتُعتبر سندات المقارضة وعاء ادخارياً مرناً في التداول من خلال المصرف وهي تُساهم في نشر الوعي الادخاري وتُساعد على استقطاب المدخرات وتجميعها، وتوجيهها مباشرةً إلى المشروعات والأنشطة الاقتصادية التي ترفد مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[3]

الخاتمة:

في الختام يمكن القول أن الاستثمار في المصارف الإسلامية والمضاربة هو أحد الخيارات الاستثمارية المتاحة للمستثمرين المسلمين. ويتميز هذا النوع من الاستثمار بالعديد من المزايا التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث لا تعتمد على الربا أو الفائدة وتوفر فرص استثمارية متنوعة، مثل الودائع الإسلامية، وشهادات الاستثمار الإسلامية، وأدوات المضاربة الإسلامية.ومع ذلك، فإن هذا النوع من الاستثمار يحمل بعض المخاطر، منها مخاطر تقلبات أسعار الأسهم، حيث تعتمد المضاربة على تقلب أسعار الأسهم في الأسواق المالية ومخاطر عدم قدرة الشركات المستثمرة على تحقيق أرباح، مما قد يؤدي إلى خسارة رأس المال المستثمر.لذلك، يجب على المستثمرين المسلمين الذين يرغبون في الاستثمار في المصارف الإسلامية والمضاربة أن يقوموا بدراسة متأنية للمخاطر والفوائد المحتملة قبل اتخاذ قرار الاستثمار واختيار بنك إسلامي موثوق، حيث يجب أن يتمتع البنك بسمعة طيبة وتاريخ حافل بالنجاح.

(1)محمود عبد الكريم إرشيد ، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية ، عمان، دار النفائس، 2001، ص68.

(2) فؤاد السرطاوي ، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص ، دار المسيرة ، عمان، 1999،ص 291.

(3)أحمد سالم ملحم ، بيع المرابحة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية: مكتبة الرسالة ، عمان ، 1989 ، ص167.

وأخيرًا، فإن الاستثمار في المصارف الإسلامية والمضاربة هو خيار استثماري مناسب للمستثمرين المسلمين الذين يبحثون عن خيار استثماري يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويقدم فرص استثمارية متنوعة مع عوائد استثمارية مناسبة.

قائمة المصادر

أولا: المصادر باللغة العربية

أ- الكتب

1. إبراهيم عبدالحليم عبادة،.مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية، عمان،دار النفائس،2008.
2. أحمد سالم ملحم ، بيع المرابحة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية: مكتبة الرسالة ، عمان ، 1989.
3. أحمد محمد غنيم، إدارة المصارف، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2007.
4. جعفر حسين منعم الاستثمار المالي وتحليله ، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، عدن ، 2012.
5. جميل سالم الزيدانين، أساسيات الجهاز المالي، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
6. حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث للنشر ، مصر، 2000.
7. حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف ، مؤسسة الورق للطباعة والنشر، عمان،2000.
8. دريد كامل ال شيب، إدارة العمليات المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، 2015.
9. زياد رمضان، مبادى الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، 1998.
10. صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي.. والاقتصاد الوطني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2003.
11. عبد الباقي سرور ، التجارة والعقود التجارية ، دار النشر: دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2007.
12. عبد الرزاق السنهوري، لعقود المسماة، دار النشر: دار النهضة العربية ، القاهرة ،1966.
13. عبد الرزاق رحيم الهيتي ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ،عمان، ب ن ، 1998.
14. عبد القوي محمد الصلح، حسن مصطفى طره الشامل في اقتصاد الأعمال، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، الجزء الأول اليمن، ٢٠١٤ م.
15. فؤاد السرطاوي ، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص ، دار المسيرة، عمان ، 1999.
16. محمد عثمان شبير ، الخدمات المصرفية الإسلامية: مقدمة بالجريف ماكميلان، 2022لندن، المملكة المتحدة.
17. محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2009.

18. محمود عبد الكريم إرشيد ، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، عمان، دار النفائس، ٢٠٠١.

ب-المجلات والبحوث المنشورة

1. أحمد خليل الضبع واخرون، خصخصة المصارف والتنمية في مصر، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، كتاب الأهرام الاقتصادي العدد ١٥٣، مصر، نوفمبر ٢٠٠٠م.
2. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. الإدارة الاستراتيجية في المصارف الإسلامية، جدة،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ٢٠٠٤.
3. أحمد بو عبيد ،المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، بحث منشور على الإنترنت ، 2005.
4. عثمان أحمد بابكر، نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية، جدة منشورات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، 2000.
5. حسن الأمين ، المضاربة وتطبيقاتها الحديثة، جدة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك، الإسلامي للتنمية ،2000.
6. عبد العظيم إصلاحي ،.تساؤلات حول تصفية عقد المضاربة في المصارف الإسلامية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي/ كلية الاقتصاد والإدارة /جامعة الملك عبدالعزيز، 2002.
7. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين ،2004.

ج-الرسائل والاطاريح

1. موسى عمر مبارك أبو محيميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II،أطروحة دكتوراه – الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية /عمان، 2008.

ثانيا: المصادر باللغة الاجنبية

1. Investment Banking: A Comprehensive Guide" article on The Wall Street Journal published in 2022، issue 20 of The Wall Street Journal.
2. The Financial Times article “Investment Banking: The Basics” was published in 2021، Issue 15 of the Financial Times .
3. The Investopedia article “Investment Banking: A Guide for Beginners” was published in 2023، Issue 10 of Investopedia.
4. The Role of Equity in Islamic Finance” study issued by the International Monetary Fund in 2022 by researcher Sarah Holmes.

Speculation And Determinants Of Investment In lslamic Banks

Researcher: Hadi Abdel Hussein Saddam
Mustansiriyah University
hadiyousif898@gmail.com
Supervisor: Issa Ahmed Abu Eis
Karbuk University-Türkiye
essiaaburies@karabuk.edu.tr

Abstract:
The study aimed to explain the reality of speculation in Islamic banks، through a presentation of the total savings and investment funds in the bank. It became clear to the researcher that there are obstacles that limit the bank's ability to use this financing formula. The study concluded that customer deposits governed by the Mudaraba contract were acquired at a percentage It is a large part of the bank's sources of funds، and its uses of funds are free of the form of financing through speculation.

Keywords: speculation، investment، Islamic banks، determinants.

ممارسة الدبلوماسية الرقمية في ظل العصر الرقمي

م.م. راغب فالح حسن
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية
raghebfaleh@gmail.com

مستخلص البحث:
إنّ الدبلوماسية الرقمية ما هي إلا امتداد للدبلوماسية بمفهومها التقليديّ، وهي تستند إلى الابتكارات وأنواع الاستعمال الناجمة عن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بيد أن الأدوات الرقميّة لا تمثل إلا مجرد وسيلة لنقل المعلومات، فهي تساهم في تغيير وجه النشاط الدبلوماسيّ، إذ تمّ اتساع استعمالها في مختلف الدول لاسيما المتقدّمة منها في المجال السياسيّ والاقتصاديّ والثقافيّ، للمميزات التي تجنى منها ونجدّ تمّ استعمال وسائل التواصل الاجتماعيّ بكثرة من قبل وزارات الخارجيّة للوصول للأهداف المستهدفة، وإنها تتميز بجملة من الإيجابيات أبرزها سرعة وسعة انتشارها ليس للجهات المسؤولة فقط، وإنّما لشعوب الدول، واختصار الجهد والمال، وعلى الرغم من ذلك، إلا إنها لا تخلو من بعض سلبيات التي أبرزها عمليات السيبرانية التي تحدث على المواقع الرسمية وتؤدي إلى اختراق المعلومات.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية، الرقمية، عصر، التكنولوجيا، الرقمي.

المقدمة: introduction

الدبلوماسية الناجحة لاي دولة لا تكون جامدة وانّما متحركة تواكب التطور الذي يحدث في العالم، فنتيجة التطور في العالم الافتراضي وتأثيره في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية كافة، لابد من انضمام الوسائل الحديثة في المجال الدبلوماسي، فالدبلوماسية الرقمية هي تعبير عن انضمام السياسة الخارجية في العالم الافتراضي.

أهمية البحث Research importance: تكمن أهمية الموضوع من زيادة وتأثير وسائل التواصل الاجتماعيّ في العديد من قرارات السياسة الخارجية لمختلف دول العالم، ومن ثم لا بد من استغلالها بالشكل الصحيح من قبل وزارات خارجية الدول، الذي يخدم أهدافها الوطنية والاستراتيجية ويطور علاقاتها الدولية، فضلًا عن مواكبة التطور التكنولوجي وتعزيز الفاعلية والكفاءة من جهة، ومن جهة أخرى توسيع نطاق الدبلوماسية الرقمية.

مشكلة البحث Research problem: يعالج البحث المشاكل الأتية:

إذ نطرح تساؤل رئيس والذي هو (ماهي ممارسة الدبلوماسية الرقمية في ظل التطور التكنولوجي في وسائل الاتصالات؟)، وتتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات أبرزها:

- ماهية الدبلوماسية الرقمية وما بدايات استعمالها؟
- ابرز مجالات عمل الدبلوماسية الرقمية؟
- ماهي إيجابيات وسلبيات وتحديات هذه الدبلوماسية؟

فرضية البحثResearch hypothesis : يقوم البحث على فرضية مفادها (توسع استعمال الدبلوماسية الرقمية في العصر الحالي، وذلك تبعًا للتطور في البرامج التي سهلت التواصل بين مختلف شعوب العالم، لذا تمّ استعمالها في المجال السياسي، والاقتصادي، والثقافي، وذلك للفوائد التي تجنى من استعمالها واعتبارها مكمل للدبلوماسية التقليدية، ولكن على الرغم من ذلك، تواجهها عدة تحديات أبرزها عدم وجود قانون دولي ينظم عملها، فضلًا عن القرصنة والهجمات السيبرانية.

منهج البحث Research Methodology: تمّ استعمال المنهج التاريخيّ؛ وذلك لكون الموضوع يستلزم الرجوع إلى بعض التجارب التاريخيّة، إلى جانب المنهج الواقعي والتحليلي للحاجة لهما في البحث.

هيكلية البحث Research structure: تمّ تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث فضلًا عن المقدمة، والخاتمة، تمّ التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم الدبلوماسية الرقمية وبدايات استعمالها، وفي المبحث الثاني، مجالات استعمال الدبلوماسية الرقمية، واما المبحث الثالث، إيجابيات وسلبيات الدبلوماسية الرقمية في العالم المعاصر.

المبحث الأول: الدبلوماسية الرقمية (مدخل مفاهيمي تحليلي)

The first section: Digital Diplomacy (An Analytical Conceptual Introduction)

تعدّ الدبلوماسية الرقمية شكل من أشكال الدبلوماسية العامة أو الشعبية، برز استعمالها نتيجة التطور التكنولوجي لا سيما في وسائل الاتصالات، إذ أصبح العالم قرية صغيرة، ولم يعدّ الاعتماد على أدوات الدبلوماسية العامة التي تعمل على رعاية الحكومة للبرامج التي تسعى لتوعية أو التأثير على الرأي العام في الدول الأخرى، والتي أدواتها الرئيسة هي المنشورات والصور المتحركة عبر الصحف والتبادل الثقافي والراديو والتلفاز، لم تعدّ كافية لتحقيق أهداف الدول في السياسة الخارجية[1]، أي تعدّ نتيجة لتطور الوسائل التكنولوجية، مما يستلزم الإحاطة بالبرامج كافة في مجال العمل الدبلوماسيّ لخدمة السياسة الخارجيّة لأيّ دولة، سيتمّ تقسيم المبحث من خلال مطلبين أساسيين وهما:

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الرقمية

The first requirement: the concept of digital diplomacy

هناك اختلاف بين باحثي العلوم السياسيّة حول تعريف الدبلوماسيّة الرقميّة تعريفًا دقيقًا، ولا يوجد تعريف محدد وجامع لها، لذا سيتم تناول عدة تعاريف لها وبيان اوجه التشابه والاختلاف بالاعتماد إلى بعض الباحثين المختصين والادبيات التي وضعتها بعض التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال لاسيما وزارة خارجية بعض الدول التي استعملت العالم الرقمي في عملها.عرفت وزارة الخارجية البريطانية الدبلوماسية الرقمية بإنها ((حل مشكلات السياسة الخارجية باستعمال الإنترنت)) [2]، وتعتبر وزارة الخارجية الفرنسية ان الدبلوماسية الرقمية (هي امتداد للدبلوماسية بمفهومها التقليدي، وتستند إلى الابتكار وانواع الاستعمالات الناجمة عن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، [3]وتم تعريف الدبلوماسية الرقمية كونها ((التأثير الإيجابي والسلبي للرقمنة على ممارسة العمل الدبلوماسي)) [4].لذا تم تعريف الدبلوماسية الرقمية بإنها شكل من اشكال الدبلوماسية العامة الجديدة التي تستعمل الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة ووسائل التواصل

---

[1] طلال راشد سالم جمعان الحارثي، التواصل الدبلوماسي في دولة الامارات العربية المتحدة أمام تحدي ثورة المعلومات، المجلة العربية للنشر العلمي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، العدد (١٥)، الأردن ٢ كانون الثاني ٢٠٢٠، ص ٤٠٣.

[2] المصدر نفسه، ص٤٠٣.

[3]وائل عبد العال، الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية، مركز تطوير الأعلام، جامعة بيرزيت، فلسطين، كانون الثاني ٢٠١٨، ص ٩.

[4] Ilan manor, what is digital diplomacy and how is it practiced around the world ? Abrief introduction , Annual Review of the Diplomatist magazine, November 2016, p.4.

الاجتماعي بمختلف انواعها كوسيلة لتعزيز العلاقات الدبلوماسية بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية[1]. فإن تطور الإنترنت وسع بشكل كبير دور وإمكانيات الدبلوماسية العامة وخلق طرق جديدة للدبلوماسية العامة، التفاعل ليس فقط بين زعماء العالم، ولكن مع المنظمات غير الحكومية والأفراد ايضاً، أدى العدد المتزايد من مستخدمي الإنترنت، الذين يناقشون أهم المشاكل الاجتماعية والسياسية في الشبكات الاجتماعية، إلى أحداث تغيير في جوهر الدبلوماسية العامة الحديثة، تعتمد الدبلوماسية الرقمية على تطبيق الشبكات الاجتماعية لضمان تفاعل دبلوماسيي الدولة مع مستخدمي الإنترنت الأجانب، وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي، التي أصبح مستخدموها يلعبون بشكل متزايد دورا مهما في تعبئة المواطنين والرأي العام، ويمكن النظر إلى الدبلوماسية الرقمية من خلال منظور القوة الناعمة، التي عرفها جوزيف ناي بإنها تعني ((القدرة على وضع أجندة في السياسة العالمية من خلال الإقناع والإغراء وجذب الآخرين من خلال قوة معتقدات الفرد وقيمه وأفكاره، وليس من خلال قوة الإكراه العسكري أو الاقتصادي)) [2]. وكذلك تم تعريفها بإنها ((الاستعمال المتزايد لمواقع التواصل الاجتماعي من قبل موظفي دولة ما، من اجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية وتحسين صورتها وسمعتها الدولية))، ومن الجدير بالذكر، إنها موجودة على مستويين؛ وزارة الخارجية والسفارات الموجودة حول العالم، ومن خلال العمل على هذين المستويين، يمكن للدولة ان تصمم رسائل سياستها الخارجية، وعلاقتها الوطنية للخصائص الفريدة للجماهير المحلية فيما يتعلق بالقيم والعادات والتقاليد والتاريخ والثقافة، مما يسهل قبول سياستها الخارجية والصورة التي تهدف إلى ترويجها[3].

وهناك تعريف اخر لها ((بإنها استعمال الإنترنت لتحقيق أهداف الدبلوماسية، من خلال تحديد المهمة الرئيسة التي تتمثل في جمع وتحليل المعلومات ذات الأهمية لمواقف السياسة الخارجية لبلد ما، وحماية المصالح الاقتصادية والسياسية والتجارية لبلدك في الخارج)) [4]. لذا نجد اهتمام واسع من قبل العديد من الدول لاسيما الدبلوماسيين والقادة السياسيين في اتقان الطرق التي تمكنهم من استعمال التكنولوجيا الرقمية الحديثة في تعزيز العلاقات الدولية لغرض تحقيق مصالح بلدهم [5]. يتضح مما سبق، هناك شبة تقارب في التعاريف الواردة أعلاه من خلال التأكيد على أهمية وسائل التكنولوجيا الرقمية ودورها في خدمة أهداف السياسة الخارجية لكل دولة.

---

[1] Viona rashica , The benefits and Risks of digital diplomacy , SEEU Review , Volume 13, Issue(1), published by south East European university in the international a cademic publisher de Gruyter, 2018, p.77.

[2] Liudmila Reshetnikova, e-Diplomacy as Instrument for Establishment of Interethnic Relations, Volgograd State University, Department of international relations, political science and area study, SHS Web of Conferences 50, Russian Federation, 2018, p.1. https://doi.org/10.1051/shsconf/20185001144

[3] وائل عبد العال، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

[4] Brian Hocking and Jan Melissen, Diplomacy in the Digital Age, Institute of International Relations Clingendae, The Netherlands- The Hague, July 2015 , p.44.

[5] Bridget Verrekia, Digital Diplomacy and Its Effect on International Relations, SIT Graduate Institute,USA, Spring 2017, p.15.

المطلب الثاني: استعمال الدبلوماسية الرقمية

The second requirement: Using digital diplomacy

اختلف الباحثين في بدايات الدبلوماسية الرقمية فهناك من يرجع تاريخها إلى اعتماد التليغراف في الرسائل بين القادة والمسؤولين،اذ قال اللورد بالميرستون رئيس الوزراء ووزير الخارجية البريطاني الأسبق في خمسينيات القرن التاسع عشر عند تلقيه أول رسالة تلغراف عبارته المشهورة ((يا آلهي هذه هي نهاية الدبلوماسية)) [1].

هناك من يرى ان أصولها ترجع إلى الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لاستعمالها من قبل مؤسسات رسمية أو قادة سياسيين مثلا تمكنت وزيرة الخارجية الأسبق هيلاري كلينتون من تشكيل استراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية بالاعتماد على التكنولوجيا المتطورة، إذ انه خلال فترة عملها كوزيرة خارجية جعلت وسائل التواصل الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من العديد من البرامج التي تديرها وزارة الخارجية وتسعى للاستفادة منها، وبهذا تميزت الولايات المتحدة في بداية القرن الحادي والعشرين باستعمالها سياسة الحوكمة التي تسهل وتصل إلى النتائج المرجوة التي تخدم الدولة ابعد من الدبلوماسية التقليدية من خلال الانخراط مباشرة مع الشعوب من جميع انحاء العالم [2].

لقد تم توسيع استعمالها مع ظهور المواقع الاجتماعية في بداية عام ٢٠٠٢م، وذلك مع انطلاق موقع فريندستر لتتوسع هذه المواقع ويزيد نسبة روادها مع أنشاء مواقع أخرى للتواصل الاجتماعي، لا سيما برنامج الفيسبوك الذي تأسس عام ٢٠٠٤م، على يد الأمريكي مارك زوكربيرغ في جامعة هارفارد، وكان الموقع متاحا في البداية لطلبة جامعة هارفارد فقط، ثم امتد ليشمل طلبة الجامعات الأمريكية ثم الثانوية وعدد محدود من الشركات، وبعدها إلى أوروبا ومختلف دول العالم، إذ يتيح هذا الموقع للأفراد الفرصة للإدلاء والمشاركة بما يريدون من معلومات، وفضلاً عن ذلك برنامج يوتيوب الذي أسس في عام ٢٠٠٥م، ومن بعده برنامج تويتر الذي تم إنشاؤه في عام ٢٠٠٦م [3]، إذ تعد هذه البرامج من ابرز مواقع التواصل الاجتماعي التي ساهمت في استعمال الدبلوماسية الرقمية بشكل واسع. ومن الجدير بالذكر، في عام 2012م بدأت دبلوماسية تويتر في التطور بشكل نشط وتم تسميتها باسم (Twiplomacy)، وفي هذا الصدد من المفيد الإشارة إلى أن شعبية موضوع (تويتر الدبلوماسي) زادت مع ظهور مقال (الدبلوماسية الإلكترونية: السياسة الخارجية) في عام 2012م، الذي أوضح زيادة عدد رؤساء ومسؤولي وزارات خارجية الدول الذين عملوا على إنشاء حسابات رسمية لبلدانهم في منصة تويتر [4].

أي مع تطور العلوم التكنولوجية وقوة وسهولة الاتصال والتواصل ما بين صناع القرار ومنصات التواصل الاجتماعي، ادركت اغلب الدول ذات السياسة الخارجية النشطة أهمية دمج الدبلوماسية الرقمية في عملية صنع قرار السياسة الخارجية، إذ تساهم الرقمنة في

---

[1] محمد عدنان محمود، الدبلوماسية في العصر الرقمي والتطور النوعي في الدبلوماسية التقليدية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد – العراق، ٢٠٢٠، ص ٦.

[2] Bridget Verrekia, op.cit, p.15.

[3] عائشة بوعشيبة وخيرة ويفي، الدبلوماسية الرقمية وبناء الصور الذهنية عبر وسائل التواصل الاجتماعي دراسة لبعض التجارب العالمية، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد (٢)، الجزائر، ديسمبر ٢٠١٩، ص ٢٤-٢٦.

[4] Liudmila Reshetnikova, op.cit. p.3.

تمكين السياسة الخارجية عن طريق رسائلها للجمهور الخارجي، وبيان أهدافها ومقاصدها وسياقاتها، والدفاع عنها وحمايتها من التشويه، واعتماد الاطار الفلسفي لها سواء كان مثاليا أو واقعيا أو أخلاقياً[1]. لقد أدركت الدول أهمية الدبلوماسية الرقمية وضرورة تدريب دبلوماسييها على استعمالها لتشكيل علاقاتها بالجمهور الخارجي، حسب تقرير صادر عن مركز إسطنبول للشؤون الرقمية (أكا) والمستعمل لقياس أداء الدبلوماسية الرقمية لعدد من وزارات الخارجية لدول العالم، وكانت الإحصائية لأول خمس دول الأعلى في مجال الدبلوماسية الرقمية وهي بالتسلسل كلا من: (بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الاتحادية، الاتحاد الأوروبي) [2]. ينظر المخطط رقم (1)

مخطط رقم (1)

يوضح ترتيب الدول الأعلى في استعمال للدبلوماسية الرقمية



المصدر: عادل عبد الصادق، الدبلوماسية الإلكترونية والمدخل الجديد لإدارة السياسة الخارجية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، 9 كانون الأول 2017، على الرابط الإلكتروني:

https://www.accronline.com/article_detail.aspx?id=28976

يتضح لنا مما سبق ان الدبلوماسية الرقمية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالتطور التكنولوجي لوسائل التواصل الاجتماعي، وإنها تعد ضرورة من ضرورات العالم المعاصر لغرض حماية وتعزيز أهداف الدول الخارجية، إذ نجد بدايات استعمالها لدى الدول المتطورة والتي تسعى لتأمين حماية كاملة لمصالحها الخارجية، لاسيما بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني: مجالات الدبلوماسية الرقمية

The second section: Areas of digital diplomacy

المطلب الأول: المجال السياسي

The first requirement: the political field

نظرا لأهمية وسائل التواصل الاجتماعي في العلاقات الدولية، أنشأت اغلب دول العالم حسابات رسمية رقمية، إذ كشفت مصادر إعلامية متخصصة عن ان أكثر من 97% من رؤساء الدول وزعامات الحكومات والشخصيات السياسية لديها حضور رسمي على

[1] يحيى قاعود واشرف ابو خصيوان، الدبلوماسية الشعبية الرقمية دراسة في الدبلوماسية الشعبية الرقمية الفلسطينية حملة اهيد ١٩٤ نموذجا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية، برلين – المانيا، ٢٠٢٠، ص ١٣.

[2] عائشة بوعشيبة وخيره ويفي، مصدر سبق ذكره، ص 34.

المنصات الإلكترونية مثل الفيس بوك وتويتر ومنصة اكس وغيرها، ويوجهون من خلالها مختلف الرسائل والأفكار السياسية لشعوبهم وشعوب البلدان الأخرى، نظرا لكون هذه المنصات تقدم فرصا وتحديات جديدة للسياسة الخارجية العالمية [1].

أثبتت الدبلوماسية الرقمية فاعليتها في تجاوز الأزمات من خلال إجراء اجتماعات إلكترونية في فترة انتشار فايروس كورونا عام 2020م، التحول السريع إلى التواصل الرقمي عبر الشاشات بدل المقابلة وجها لوجه كما كان سائد قبل الوباء، هذا الأمر يعد إنجاز وطفرة نوعية في مجال الدبلوماسية رغم ما واجهة البعض من معوقات [2].

أي تأثرت السياسة الخارجية والعلاقات الدولية لدول العالم والمنظمات الدولية والإقليمية المختلفة من تداعيات وباء كورونا، وانعكس ذلك في توقف العديد من الأنشطة الدبلوماسية بين دول العالم وتسببت في إلغاء العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية والإقليمية، إلا ان العالم الإلكتروني ساهم بشكل كبير في مواصلة عملها من خلال إجراء الاجتماعات الفديوية على الإنترنت [3]. فانعقدت أول جلسة عادية للجمعية العامة عبر برنامج Zoom في الثلاثاء الثالث من ايلول عام 2020م، وطلبت الأمم المتحدة من قادة الدول إرسال خطاباتهم مسجلة بالفيديو قبل أربعة أيام من بدأ الاجتماع [4]، وتوالت بعد ذلك عقد عدة اجتماعات إلكترونية. ولقد تم استعمال الدبلوماسية الرقمية في علاقات القوى الكبرى، إذ استعمل سفير الولايات المتحدة الأمريكية في روسيا الاتحادية مايكل ماكفول منصة متعددة الغايات، كان ينشر على تويتر عندما يتعلق الأمر بقضية معقدة، في حين يلجأ إلى برنامج الفيسبوك عندما يريد التحدث مع المجتمع الروسي، واوضح ماكفول بأن هذه المنصة سهلت له الوصول إلى وسائل إعلام معادية، كما مكنته من الحديث مع قطاع واسع من المواطنين الروس [5]. أي ان الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي من قبل وزارات الخارجية والبعثات الدبلوماسية أضفى على هذا المجال اعتمادا اكاديميا، إذ قدمت للبعثات فرصة ثمينة وسهله للتواصل المباشر مع جماهير الدولة المستقبلة ودول أخرى حول مواضيع متنوعة، ونتيجة لهذه الأهمية برزت ظواهر جديدة وقدمت منح دراسية للبحث في هذا الحقل الجديد أي الدبلوماسية الرقمية، فلجأت بعثات حكومات عديدة في الخارج

---

(1) ماهر حيدر نعيم الجابري وايهاب عزيز درفش الزيادي، دور الدبلوماسية الرقمية في العلاقات الإسرائيلية – العربية بعد عام 2011م دراسة جيوبوليتيكية، مجلة اوروك للعلوم الإنسانية، العدد 3، المجلد 15، ج2، جامعة المثنى – كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، 2022، ص 2581.

(2) ELSA HEDLING and NIKLAS BREMBERG , Practice Approaches to the Digital Transformations of Diplomacy: Toward a New Research Agenda, International Studies Review, Sweden, December 2021, p.2.

(3) عدنان حمود راضي، دور الأعلام العراقي في تشكيل الدبلوماسية الرقمية في العلاقات الدولية، مجلة الدراسات المستدامة، العدد 4، المجلد 3، السنة الثالثة، ملحق 1،الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، العراق، 2021م، ص 565.

(4) الموقع الرسمي للامم المتحدة، الاستجابة لكوفيد 19، ايلول 2020م، على الرابط الإلكتروني: https://www.un.org/ar/coronavirus/covid-19-mitigation-meetings

(5) بوناب كمال، الدبلوماسية الرقمية بين الوعود والتحديات، المركز العربي للبحوث والدراسات، 5 تموز 2020 م، على الرابط الإلكتروني: http://www.acrseg.org/41665

إلى استعمال برامج التواصل الحديثة، بهدف تعزيز الذات والتأثير على الرأي العام الدولي، والتأسيس لغرض توسيع التواصل الثنائي الاتجاه مع جماهير دول العالم [1].

المطلب الثاني: المجال الاقتصادي

The second requirement: the economic field

نلاحظ في المجال الاقتصادي ان التجربة الدنماركية متميزة في هذا المجال إذ عملت على تعيين أول سفير تكنولوجي بما يسمى مجموعة GAFA في إشارة إلى Amazon Facebook، Apple google وفي وادي السيليكون بسان فرانسيسكو في كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن التأثير المتزايد للشركات التكنولوجية على حياة البشر اصبح لا يقل أهمية عن الدول، منا دفع الدانمارك لتعيين السفير كاسبر كلينج لمهمة التواصل مع يمكن اطلاق عليه الجمهوريات الافتراضية، ويعد كاسبر كلنج الذي عمل لبلاده سابقا لدى إندونيسيا في الشبكات ما سماها الجمهوريات الافتراضية[2].

أي إن الدبلوماسية الرقمية جعلت لنفسها قنواتها الجديدة التي تختلف عن القنوات الدبلوماسية التقليدية، إذ أصبحت الشركات الرقمية الكبرى كفيس بوك وتويتر ويوتيوب وغيرها تنافس الدول والمنظمات الدولية في العديد من القضايا.

تتسابق الدول في استضافة مناطق وشركات كبرى رقمية لتنويع الاقتصاد، لكنها لن تنجح في مساعيها هذه من دون الدبلوماسية الرقمية، ان الحفاظ على استمرار الإنترنت بمعنى يستمر تدفق البيانات في جميع أنحاء العالم وهذا يعد أمر حيوي للاستقرار والرفاهية الاقتصادية ونمو البلدان فعلى سبيل المثال، قد يتسبب تعطيل التجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية الإلكترونية وخدمات المنصات، مثل ايربند و أوبر، في اضطراب اقتصادي وخسارة كبيرة [3].وقد يتم وضع العلامة التجارية على وسائل التواصل الاجتماعي فوزارة الخارجية الكينية، على سبيل المثال، تستعمل العلامة التجارية كصورة لجميع وسائل التواصل الخاصة ببلدها، وذلك لتمييزها باعتبارها البوابة المالية لأفريقيا [4]. بعد انتشار وباء كورونا زادت الحاجة الماسة للدبلوماسية الإلكترونية إذ تم عقد عدد من اللقاءات والاجتماعات المهمة ومنها اجتماع الدول المصدرة للنفط (اوبك)، الذي اسفر عن التوصل إلى قرار لخفض الانتاج، والعديد من اللقاءات الثنائية بين رؤساء دول أو مسؤولين رسميين أو اجتماعات جماعية وغالبا ما تجري هذه الاجتماعات عبر برنامج free conference call أو برنامج Zoom [5].

---

[1] العربي العربي، الدبلوماسية الرقمية وتأثيراتها في العلاقات الدولية، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والأعلامية، العدد 10، السنة الثالثة، مركز الجزيرة للدراسات، مايو / آيار 2021م، ص 127-128.

[2] طلال راشد سالم جمعان الحارثي، مصدر سبق ذكره، ص 44.

[3] محمد عبد الكريم يوسف، الدبلوماسية الرقمية، الحوار المتمدن، 3 / 6 / 2022، على الرابط الإلكتروني: https://m.ahewar.org/s.asp?aid=758096&r=0

[4] Ilan Manor, op.cit.p.7.

[5] محمد عدنان محمود، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

المطلب الثالث: المجال الثقافي

The third requirement: the cultural field

عملت عدة دول على السعي لانتشار ثقافتها وتاريخها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تُعد فنلندا هي الدولة الأولى في العالم التي تنشر مجموعة الرموز التعبيرية الخاصة بها في تطبيق يتم تنزيله من المتجر الإلكتروني، يحتوي هذا التطبيق على 56 رمزا تعبيريا يوضح العادات و التقاليد الاجتماعية الفنلندية التي يصعب فهمها، من خلال هذا العمل جذبت حكومة فنلندا انتباه وسائل الأعلام، وتمكنت من تصنيف دولتها على إنها نابضة بالحياة من الناحية التكنولوجية، أمة تمتلك روح الفكاهة، وهذا الأمر تغلب على التصور الشائع لفنلندا باعتبارها دولة مظلمة وبلد مقفل من وجهة نظر البعض [1].

وبالمثل، في عام 2007، أطلقت وزارة الخارجية السويدية سفارة افتراضية في العالم الافتراضي، لأجل أن تكون هذه السفارة بمثابة مركز ثقافي من شأنه أن يعرض الفن السويدي من خلال المعارض والمحاضرات والحفلات الموسيقية، نظرا لكون وسائل التواصل الاجتماعي تجذب ملايين المستخدمين من جميع أنحاء العالم، ومن الجدير بالذكر، كانت هذه السفارة الافتراضية في الواقع أول سفارة عالمية في العالم [2].

وتم استعمال الدبلوماسية الرقمية كأداة من أجل إنشاء شبكات عبر الوطنية، في بعض الأحيان، قد تشمل هذه الشبكات جمعيات التمويل الأصغر والمنظمات غير الحكومية التي تتعاون في حملات المناصرة، مثل الحملة لإنهاء العنف العنصري في النزاعات، من خلال إنشاء شبكة عالمية تتألف من منظمات مجتمع مدني والدبلوماسيين في وزارة الخارجية تهدف للتأثير وحشد الرأي العام حول قضايا التمييز العنصري أو الإبادة الجماعية التي تتفشى في أوقات النزاع المسلح، وتهدف وزارات الخارجية لبعض الدول إلى تعزيز الشبكات مع جالياتها في الشتات، مثال واحد على هؤلاء الأنشطة هو برنامج اعرف الهند الهندي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا والذي يستهدف الجيل الثاني الشتات (أي أبناء المهاجرين)، إذ يقدم موقع برنامج Know India الإلكتروني مجموعة من أنشطة للجيل الثاني من الشتات حتى يحتفظ هؤلاء بتراثهم الثقافي والرابط إلى بلدهم الأصلي [3]. يتضح مما تقدم أن استعمال الدبلوماسية الرقمية في مختلف المجلات السياسية، من خلال إجراء الاتصالات الدبلوماسية والاجتماعات بين قادة الدول، وإجراء بعض جوانب التقارب السياسي، وفي المجال الاقتصادي استعملت اغلب الدول الرقمنة لتسويق لعلاماتها التجارية، وبالمجال الثقافي والاجتماعي هو لجوء بعض الدول إلى نشر تطبيقات خاصة عن ثقافتها وعاداتها وتقاليدها وتاريخها، وذلك لكي يكون دعاية للسياحة أو التبادل الثقافي مع مختلف الدول الأخرى.

[1] **Ilan Manor, op.cit , p.6.**

[2] **Ibid, p.6.**

[3] **Ibid.p.7.**

المبحث الثالث: إيجابيات وسلبيات الدبلوماسية الرقمية في العالم المعاصر

The third section: The pros and cons of digital diplomacy

تعد الدبلوماسية الرقمية أداة مكملة لعمل الدبلوماسية التقليدية، يمكن أن تساعد أي بلد على تحقيق أهداف سياسته الخارجية، وتوسيع نطاق الوصول الدولي، والتأثير على الأشخاص الذين لن تطأ أقدامهم أبدا أيا من سفارات العالم، ان الرقمنة في العلاقات الدولية جلبت معها العديد من الفوائد أو الإيجابيات، إلا إنها لا تخلو من السلبيات، لذا سيتم تناول المبحث من خلال المطالب الأتية:

المطلب الأول: إيجابيات الدبلوماسية الرقمية

The first requirement: the positives of digital diplomacy

من إيجابيات الدبلوماسية الرقمية في العالم المعاصر هي الآتي:

أولاً: التواصل الاوسع / توفر وسائل التواصل الاجتماعي الفرصة للوصول إلى مواطني البلدان الأخرى، فإن مناقشة السياسة الخارجية والمشاكل العالمية اصبحت ليس على مستوى الدبلوماسيين فقط، وانما أيضا المستخدمين العاديين للإنترنت والهواتف المحمولة يمكن أن تساعد في تعزيز الأمن الدولي من خلال تكوين جو من الثقة في العلاقات الدولية، وفي هذا السياق، تساهم برامج الدبلوماسية الرقمية في تشكيل فضاء معلوماتي واحد، وعالمي للمجتمع المدني، فضلا عن طي نظام الإدارة في السياسة العالمية وحل الأزمات والمشاكل التي تمس جميع دول العالم، أي ينبغي النظر إلى الانتشار الواسع لمنصات التواصل الاجتماعي ووسائل الأعلام الجديدة واستخدامها من قبل الدول على أنه مصدر لفرص جديدة لمعرفة حالات الصراع وحلها، وفي الواقع، فإن مناقشة مشاكل ما بعد الصراع على مستوى مستخدمي الإنترنت العاديين عبر الهواتف المحمولة يمكن أن تساعد في تعزيز وتكوين جو من الثقة في العلاقات الدولية [1].

ثانيا: سرعة العمل / يساهم تطور وسائل الاتصالات في سرعة تدفق المعلومات بين البعثات ومركز الوزارة، فاصبح بإمكان رئيس البعثة تلقي الكتب الرسمية والتعليمات بشكل يومي، فضلا عن اتساع تأثير الدبلوماسية من خلال القدرة على إرسال الرسائل خلال وقت قصير جدا، ويمكن ان تصل لعموم الرأي العام حول اية قضية سواء عالمية أو محلية [2]، فضلا عن توفر لوزارة الخارجية مزيدا من المعلومات التي تساعد في حل اغلب المشكلات على سبيل المثال يستعمل المسؤولين في مناطق النزاع وسائل التواصل الاجتماعي لغرض حشد الدعم وتنظيم الاحتجاجات والتواصل وابلاغ العالم بالأحداث بدولهم لاسيما في الاماكن التي يتعرض فيها الأعلام غالبا للمنع والحظر [3].

ثالثا: قلة التكاليف / ان التكنولوجيا الحديثة في مجال الاتصالات تتمثل بتكلفتها المنخفضة إلى حد كبير، ويمكن الاستغناء عن إرسال بعثة خاصة للتفاوض حول موضوع معين، بفضل التطور في الاتصالات يمكن التفاوض باستعمال المكالمات الفديوية الإلكترونية

---

(1) **Liudmila Reshetnikova, op.cit. p.3 .**

(2) **محمد عدنان محمود، الدبلوماسية في العصر الرقمي والتطور النوعي في الدبلوماسية التقليدية، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد 2، تموز 2020م، ص 59.**

(3) **مرام بنت مساعد العصيمي، مستقبل الدبلوماسية الرقمية السعودية خلال العقدين القادمين في ظل التحولات الدولية الراهنة، المجلة العربية لبحوث الأعلام والاتصال، العدد (35)،تشرين الأول / كانون الأول 2021م، ص 629.**

دون الحاجة للسفر الذي يكون مكلفا للغاية لا سيما في الدول الاقل نموا [1]، فضلاً عن الآثار البيئية التي تنتج عن كثر السفر لغرض التباحث حول موضوع معين، والذي قد لا يأتي بنتيجة للدولة، وجهت انتقادات لمؤتمر الامم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي عقد في كوبنهاغن عام 2009م، لاحظ النقاد السياسيون المفارقة في سفر المفاوضين الالاف الاميال في الطائرات عالية الانبعاث من اجل مناقشة افضل السبل لخفض الانبعاثات الملوثة للبيئة، ووجهت انتقادات مماثلة في مؤتمرات أخرى متعددة الأطراف، مثل قمة مجموعة العشرين، سأل منتقدو مؤتمر تورنتو ٢٠١٠ عما اذا كان من الحكمة ان ينخرط رجال الدولة في اجتماعات باهضة التكلفة في وقت يعاني العالم من الركود [2].

المطلب الثاني: سلبيات الدبلوماسية الرقمية

The second requirement: The negatives of digital diplomacy

تعاني الدبلوماسية الرقمية من عدة سلبيات وهي الآتي:

أولاً: قلة كفاءة نتائج حل المشكلات: إذ ان هناك بعض الاجتماعات لم تؤد إلى نتائج مرضية، إذ كانت إلى حد ما اجتماعات فديوية شكلية تبادل خلالها الرؤساء أو الدبلوماسيين الاجتماع عبر برنامج اتصال فيديوي، أي صعوبة إجراء مفاوضات حقيقية والانخراط في نقاش جاد من دون تواصل بشري ومحادثات جانبية، وذلك لصعوبة إجراء تفسير للغة الجسد، فعلى سبيل المثال، في أي قمة متعددة الأطراف الكثير من التفاصيل الدقيقة لعدة اتفاقيات يتم التوصل إليها عادة عبر الاجتماعات الشخصية بين القادة، التي تتطلب مناقشات خاصة وغير رسمية على هامش الاجتماعات، وهذه المسائل يصعب تحقيقها بالتواصل الإلكتروني [3]، فضلا عن ذلك، صعوبة اتخاذ قرار في السياسة الخارجية، وذلك لوجود عدة أطراف ومتداخلة في العلاقات الدولية والمجال الدبلوماسي، فاصبح على عاتق صانع القرار اخذ بعين الاعتبار السرعة ووسائل الأعلام والتواصل الاجتماعي التي يمكنها ان تكون عامل ضغط عليه في بعض الحالات لاتخاذ قرار سريع بشأن قضية ما، ومن ثم قد يكون لهذا القرار بهكذا طريقة نتائج عكسية وتداعيات سلبية [4].

ثانيا: عدم وجود نص قانوني يؤطرها / أحد سلبيات الدبلوماسية الرقمية هو غياب نص قانوني دولي يحمي عملها، وكذلك غياب العادات والتقاليد التي يمكن ان تؤسس علاقات دولية متوازنة، لا سيما مع بروز فاعلون من غير الدول يمارسون النشاط الدبلوماسي، هذا ما يجعل منهم عناصر مؤثرة في العلاقات الدولية [5].

---

[1] محمد عدنان محمود، الدبلوماسية في العصر الرقمي والتطور النوعي في الدبلوماسية التقليدية، المجلة العراقية للعلوم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 59.

[2] Corneliu Bjola and Marcus Holmes, DIGITAL DIPLOMACY Theory and practice, Library of Congress, 2015, p.13.

[3] عدنان حمود راضي، مصدر سبق ذكره، ص 567.

[4] محمد عدنان محمود، الدبلوماسية في العصر الرقمي والتطور النوعي في الدبلوماسية التقليدية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، مصدر سبق ذكره، ص 15.

[5] كرليفة سامية، وظائف الدبلوماسية الرقمية في ظل احكام القانون الدولي والتحديات الراهنة، مجلة دراسات البصرة، وقائع المؤتمر العلمي الوطني الثامن، العدد (44)، محلق خاص (2)، السنة 17، كلية القانون، حزيران 2022م، ص 439.

ثالثا: التهديد السيبراني / مخاطر وتهديدات الجرائم السيبرانية والقرصنة والإرهاب السيبراني، ينظر إلى الإنترنت على إنها سهله التعرض لخطر القرصنة الإلكترونية، التي تؤدي إلى تسريب المعلومات الحساسة والمؤثرة على السياسة الخارجية للدولة وعلاقاتها الدولية، وفرض أيديولوجية غريبة ودعاية خارجية غير سياسية، كوسيلة لحرب المعلومات[1] ، أي كونها تستعمل أدوات الشبكة الإلكترونية، يمكن أن تكون الدبلوماسية الرقمية عرضة للاختراقات السيبرانية والتجسس الإلكتروني، فضلاً عن تأثيرات الأخبار الغير صحيحة، التي تشوش على الاتصالات الدبلوماسية الرسمية، وتخلق توترات بين الدول[2].

رابعا: اشعال الأزمات / للدبلوماسية الرقمية وجه آخر يتسبب في إشعال الأزمات والمشاكل بين الدول، فكثيرا ما تتسم الكتابة عبر الإنترنت باللحظية والانفعالية ولا تخضع لقيود والتزامات الدبلوماسية التقليدية، ما يتسبب في خلق الأزمات، كالأزمة التي ظهرت بين البرازيل وفرنسا في اعقاب حرائق غابات الامازون في آب عام 2019م، نتيجة التلاسن الحاد على شبكات التواصل بين البرازيلي ونظيره الفرنسي، وكذلك الصدامات الكثيرة التي دخلت بها الولايات المتحدة الأمريكية سبب تغريدات الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب على تويتر مع خصومة وحلفائه[3]، فكتابة التغريدة ونشر الصورة أو المقطع الفيديوي وحتى التعليق، يمكن ان يؤثر في العلاقات الدولية، فنقص المعرفة لدى الدبلوماسيين حول استعمال تقنيات الاتصالات الحديثة تؤدي لعواقب وخيمة وصراعات حادة وربما لا تكفيها إقالة مسؤول أو تقديم اعتذار رسمي، لذا يجب على وزارة الخارجية لكل دولة تدريب طواقمها للتعامل الأمثل مع الأدوات الرقمية لتجنب أكبر قدر ممكن من المخاطر والأضرار السياسية، كما تحتاج أن يكون لديها موظفين دائمين متخصصين للتعامل مع هذه الملفات[4].من خلال استعراضنا لإيجابيات وسلبيات الدبلوماسية الرقمية اتضح لنا، يمكن الاستفادة قدر المستطاع من إيجابيات هذه الدبلوماسية، وتجاوز سلبياتها من خلال الدمج بين الدبلوماسية الرقمية والتقليدية، وذلك حسب طبيعة الموضوع، إذ يمكن استعمال الاتصال الإلكتروني لبعض القضايا البسيطة، واللجوء إلى الاتصال الشخصي فقط لكبار قادة الدول لحل القضايا المستعصية، هذا الأمر يسهم في خفض تكاليف وزارات خارجية اغلب الدول، لاسيما المحدودة القدرة الاقتصادية بنسبة كبيرة.

---

(1) Liudmila Reshetnikova, op.cit. p. .3

[2] عبدالله فوده، الدبلوماسية الرقمية نظرة على المميزات والتحديات، مجلة الدبلوماسي الدولية، لندن، 4 آذار 2023م، على الرابط الإلكتروني: https://idmagazine.diplomatic.ac/2023/03/4/

(3) ظفر عبد مطر، الدبلوماسية الرقمية في وزارة الخارجية العراقية...الدور والأهمية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 1، المجلد 7، عدد خاص بالندوة العلمية السنوية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،العراق، 2024م، ص 13.

(4) عبدالله حمودات، الدبلوماسية الرقمية لماذا علينا الحذر من استخدامها، نون بوست، 21 آذار 2019م، على الرابط الإلكتروني: https://www.noonpost.com/content/27059/

الخاتمة: Conclusion

ان تزايد وتطور الوسائل الحديثة في الاتصالات دفعت بضرورة التكيف الدبلوماسي معها، من خلال ظهور استعمال الدبلوماسية الرقمية كمكمل لعمل التقليدية ونتيجة حتمية للتطور في برامج التواصل الاجتماعي، ومن ثم تم استعمالها في المجال السياسي من خلال انشاء حسابات رسمية لرؤساء الدول أو وزارة الخارجية يتم إرسال رسائل من خلالها لمختلف دول العالم، وكذلك إجراء اتصالات واجتماعات فديوية على مستوى قمم متعدد الأطراف أو ثنائية، فضلا عن استعمالها في المجال الاقتصادي إذ تعتمد بعض الدول على العالم الرقمي اعتمادا كليا، ولا يمكن إغفال دورها الثقافي في نشر عادات وتاريخ وثقافة الدولة. ووفرت الرقمنة لعالم الدبلوماسية ميزات عدة ابرزها سرعة انتشار المعلومات، والوصول لشعوب الدول كافة، إلا إنها لا تخلو من تحديات وسلبيات ابرزها عدم وجود قانون دولي يؤطرها، فضلا عن احتمالية الهجمات الإلكترونية، وقلة الخبرة لدى الدبلوماسيين. **أي** انه من الصعب أن نتصور أن الدبلوماسية الرقمية ستحل محل الدبلوماسية التقليدية تماما بمعناها الكلاسيكي، ولكن مع ذلك فإن الدبلوماسية الإلكترونية كأداة خاصة يمكن أن تعزز نشاط الدولة في السياسة الخارجية المعاصرة والعلاقات بين الدول.

المصادر: Sources

أولاً: الكتب العربية:

1- محمد عدنان محمود، الدبلوماسية في العصر الرقمي والتطور النوعي في الدبلوماسية التقليدية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد – العراق، ٢٠٢٠.

2- وائل عبد العال، الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية، مركز تطوير الأعلام، جامعة بيرزيت، فلسطين، كانون الثاني ٢٠١٨.

3- يحيى قاعود واشرف ابو خصيوان، الدبلوماسية الشعبية الرقمية دراسة في الدبلوماسية الشعبية الرقمية الفلسطينية حملة اهيد ١٩٤ نموذجا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية، برلين – المانيا، ٢٠٢٠م.

ثانيا: الدراسات والبحوث

1- طلال راشد سالم جمعان الحارثي، التواصل الدبلوماسي في دولة الامارات العربية المتحدة أمام تحدي ثورة المعلومات، المجلة العربية للنشر العلمي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، العدد (١٥)، الأردن، ٢ كانون الثاني ٢٠٢٠.

2- ظفر عبد مطر، الدبلوماسية الرقمية في وزارة الخارجية العراقية...الدور والأهمية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 1، المجلد 7، عدد خاص بالندوة العلمية السنوية، الجامعة المستنصرية/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، 2024م.

3- عائشة بوعشيبة وخيرة ويفي، الدبلوماسية الرقمية وبناء الصور الذهنية عبر وسائل التواصل الاجتماعي دراسة لبعض التجارب العالمية، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، جامعة الجزائر، العدد (٢)، الجزائر، ديسمبر ٢٠١٩.

4- عدنان حمود راضي، دور الأعلام العراقي في تشكيل الدبلوماسية الرقمية في العلاقات الدولية، مجلة الدراسات المستدامة، العدد 4، المجلد 3، السنة الثالثة، ملحق 1،الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، العراق، 2021م.
5- العربي العربي، الدبلوماسية الرقمية وتأثيراتها في العلاقات الدولية، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والأعلامية، العدد 10، السنة الثالثة، مركز الجزيرة للدراسات، مايو / آيار 2021م.
6- كرليفة سامية، وظائف الدبلوماسية الرقمية في ظل احكام القانون الدولي والتحديات الراهنة، مجلة دراسات البصرة، وقائع المؤتمر العلمي الوطني الثامن، العدد (44)، محلق خاص (2)، السنة 17، كلية القانون، حزيران 2022م.
7- ماهر حيدر نعيم الجابري وايهاب عزيز درفش الزيادي، دور الدبلوماسية الرقمية في العلاقات الإسرائيلية – العربية بعد عام 2011م دراسة جيوبوليتيكية، مجلة اوروك للعلوم الإنسانية، العدد 3، ج2، المجلد 15، جامعة المثنى – كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2022.
8- محمد عدنان محمود، الدبلوماسية في العصر الرقمي والتطور النوعي في الدبلوماسية التقليدية، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد 2، تموز 2020م.
9- مرام بنت مساعد العصيمي، مستقبل الدبلوماسية الرقمية السعودية خلال العقدين القادمين في ظل التحولات الدولية الراهنة، المجلة العربية لبحوث الأعلام والاتصال، العدد (35)،تشرين الأول / كانون الأول 2021م.

ثالثا: الإنترنت

1- الموقع الرسمي للامم المتحدة، الاستجابة لكوفيد 19، ايلول 2020م، على الرابط الإلكتروني: https://www.un.org/ar/coronavirus/covid-19-mitigation-meetings
2- بوناب كمال، الدبلوماسية الرقمية بين الوعود والتحديات، المركز العربي للبحوث والدراسات، 5 تموز 2020 م، على الرابط الإلكتروني: http://www.acrseg.org/41665
3- محمد عبد الكريم يوسف، الدبلوماسية الرقمية، الحوار المتمدن، 3 / 6 / 2022، على الرابط الإلكتروني: https://m.ahewar.org/s.asp?aid=758096&r
4- عبدالله فوده، الدبلوماسية الرقمية نظرة على المميزات والتحديات، مجلة الدبلوماسي الدولية، لندن، 4 آذار 2023م، على الرابط الإلكتروني: https://idmagazine.diplomatic.ac/2023/03/4/
5- عبدالله حمودات، الدبلوماسية الرقمية لماذا علينا الحذر من استخدامها، نون بوست، 21 آذار 2019م، على الرابط الإلكتروني: https://www.noonpost.com/content/27059/
6- عادل عبد الصادق، الدبلوماسية الإلكترونية والمدخل الجديد لادارة السياسة الخارجية، المركز العربي لابحاث الفضاء الإلكتروني، 9 كانون الأول 2017، على الرابط الإلكتروني: https://www.accronline.com/article_detail.aspx?id=28976

رابعا: المصادر الاجنبية

1- Brian Hocking and Jan Melissen, Diplomacy in the Digital Age, Institute of International Relations Clingendae, The Netherlands-The Hague, July 2015.
2- Bridget Verrekia, Digital Diplomacy and Its Effect on International Relations, SIT Graduate Institute,USA, Spring 2017.
3- Corneliu Bjola and Marcus Holmes, DIGITAL DIPLOMACY Theory and practice, Library of Congress, 2015.
4- ELSA HEDLING and NIKLAS BREMBERG, Practice Approaches to the Digital Transformations of Diplomacy: Toward a New Research Agenda, International Studies Review, Sweden, December 2021.
5- Ilan manor, what is digital diplomacy and how is it practiced around the world ? Abrief introduction, Annual Review of the Diplomatist magazine, November 2016.
6- Liudmila Reshetnikova, e-Diplomacy as Instrument for Establishment of Interethnic Relations, Volgograd State University, Department of international relations, political science and area study, SHS Web of Conferences 50, Russian Federation, 2018, p.1. https://doi.org/10.1051/shsconf/20185001144
7- Viona rashica,The benefits and Risks of digital diplomacy, SEEU Review,Volume 13, Issue(1), published by south East European university in the international a cademic publisher de Gruyter, 2018.

Practicing Digital Diplomacy In The Digital Age

Assist. Lecturer Ragheb Faleh Hassan
Al-Mustansiriyah University/College of Political Sciences
raghebfaleh@gmail.com

Abstract:

Digital diplomacy is nothing but an extension of diplomacy in its traditional sense, and it is based on innovations and types of use resulting from information and communications technologies. However, digital tools represent only a means of transferring information. They contribute to changing the face of diplomatic activity, as their use has expanded in various countries. Especially the advanced ones in the political, economic and cultural fields, due to the advantages gained from them, and we find that social media has been widely used by foreign ministries to reach the targeted goals, it is characterized by a number of positives, the most prominent of which is the speed and breadth of its spread, not only to the responsible authorities but also to the peoples of countries, and the reduction of effort and money. Despite this, it is not devoid of some negatives, the most prominent of which are the cyber operations that occur on official websites and lead to the hacking of information

Keywords: diplomacy, digital, era, technology, digital.

تقارير علمية

تقرير المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية24 - 25 /آذار/ 2024الموسوم (مواجهة التطرف في ظل الأزمات العالميّة الراهنة)

برعاية السيد رئيس الجامعة المستنصرية الأستاذ الدكتور حميد فاضل التميمي المحترم، وبأشراف مدير مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية الاستاذ المساعد الدكتور علي مجيد العكيلي المحترم ، وعدد كبير من الاساتذة والباحثين من الجامعات العراقية والدول العربية اقام مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية المؤتمر العلمي الرابع عشر بتاريخ 24-25 /آذار/ 2024 تحت عنوان **(مواجهة التطرف في ظل الأزمات العالميّة الراهنة)** .اذ تراس الجلسة في اليوم الاول الاستاذ الدكتور حنان محمد القيسي ،وتراس الجلسة في اليوم الثاني الاستاذ الدكتور فراس عبد الرزاق حمزة.وبمشاركة اكثر من (80) بحث علمي من مختلف الجامعات العراقية والعربية والعالمية (محلية، دولية) من مصر والجزائر والمغرب وقطر وليبيا واسبانيا. سلط الضوء فيه على التطرف الذي يعدّ ظاهرة خطيرة على المجتمع، وهذه الظاهرة أصبحت منتشرة في المجتمعات كافة وتهدد الأمن والاستقرار سواء أكان التطرف فكريّا، أم دينيّا، أم سياسيّا، أم ثقافيّا، أم اجتماعيّا.. وبمشاركة ومداخلات من جميع الموجودين واخلصت بتوصيات مهمه ....

التوصيات:

التطرف هو من المشاكل العالمية التي تاثرت بها جميع المجتمعات على مر العصور والازمان، لذلك فان هذه المشكلة غير مرتبطة بمجتمع معين ومرحلة تاريخية معينة، ويعد التطرف ظاهرة اجتماعية وسياسية تتسم باتخاذ مواقف أو آراء متطرفة وغالباً ما تتسم بالعنف أو التطرف في التفكير ويمكن أن يظهر التطرف في سياقات مختلفة، ومن جماع ما قدم للمؤتمر من أبحاث علمية متخصصة توصل المؤتمرون الى المقترحات الاتية:

1. تجريم وإدانة الفكر المتطرف الذي يتعارض مع الفكر الوسطي الذي يقوم على السلام والتراحم بين جميع أفراد المجتمع والذي يخرج إلى المجتمع من بعض الأشخاص بإحدى وسائل العلانية سواء أكان ذلك بالقول أم الكتابة أم غير ذلك، لما تمثله تلك الظاهرة من عواقب وخيمة على المجتمعات الدولية والداخلية.
2. تفعيل دور المراكز التربوية والنفسية والارشادية في الكليات والجامعات لتوعية الطلبة بشأن أمن المعلومات والتطرف الإلكتروني باشكاله المتعددة والمخاطر التي ينجم عنها، والتنبيه الى ضرورة استخدامها بشكل إيجابي.
3. الاهتمام بوسائل التواصل الاجتماعي واستخدامها كأداة فعالة لنشر قيم التسامح والسلام ونبذ الفكر المتطرف ودعمها في التوعية الأمنية في التصدي للشائعات والتحريف بكل موضوعية لتجنب تداولها في المجتمع من خلال فرض الرقابة وسن القوانين الصارمة لذلك.

4. اقامة الوحدات والمنصات الإلكترونية لمراقبة المحتوى المتطرف وحذفه، والتأكيد على مدى مصداقية المعلومات الواردة في مواقع الاتصال الكتروني في ظل الغياب الرقابة القانونية والأمنية على ما ينشر في مواقع التواصل الاجتماعي، من اجل حماية الشباب من الوقوع في شباك الأفكار المتطرفة والمغالات والانجراف نحو العزلة الاجتماعية.

5. عقد شراكة حقيقية مع منظمات المجتمع المدني، من خلال تعزيز الموارد والتمويل لدعم نشاطات هذه المنظمات في مكافحة التطرف الفكري، والعمل على زيادة نسبة التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني عن طريق تبادل الخبرات والمعلومات، والعمل على تنسيق الجهود من اجل القضاء على التطرف الفكري.

6. يجب أن تعمل الحكومة على تعزيز القيادة الدينية المعتدلة ودعم العلماء الدينيين الذين يروجون للتسامح والتعايش السلمي، وتوفير الموارد والتدريب لهؤلاء القادة لتعزيز رسالتهم ونشر قيم السلام والتعددية الثقافية، كما يجب أن تتضمن خطبهم الدينية بتعزيز الهوية الوطنية والولاء للوطن وليس للهويات الفرعية.

7. تعزيز الخطاب الديني والسياسي المعتدل المبني على التسامح والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع العراقي، ومحاربة البدع والخرافات والسلوك الضار الذي نراه لدى الشباب، وذلك من خلال عكس صورة الإسلام الصحيح الذي يدعو لرفض التطرف وجميع العادات والسلوكيات السيئة ونشر المساواة والعدل في جميع المجتمعات.

8. تشجيع الحوار بين الأديان وأبراز القيم المشتركة بينها.

9. التوسع في إنشاء المراكز البحثية المعنية بقضايا التطرف والعنف وتحقيق الأمن، وعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل التي من شانها ان تدعم الجهود الرامية للقضاء على التطرف والحد منه، والتشجيع على إصدار المؤلفات المعنية بتفكيك ثقافة التطرف ونشر الفكر المعتدل.

10. توجيه المؤسسات الاكاديمية كافة بعمل ندوات وورش عمل ومؤتمرات وتوجيه بحوث التدريسيين وطلبة الدراسات العليا الى قضايا تعالج القضايا التي تمس أمن المجتمع وتماسكه، فضلا عن ضرورة ادخال مناهج تعليمية ولمختلف المراحل الدراسية تعزز القيم السلمية واحترام الاخر والوقاية من الجريمة والتطرف توضح كيف يمكن للشباب تحصين أنفسهم من الجريمة ومعرفة السبل الناجحة للابتعاد عنها.

11. دعم الانشطة الطلابية واقامة المعارض الفنية والانشطة الرياضية والفنية، التي تعبر عن التسامح والسلام، ونبذ التطرف والعنف.

12. تفعيل دور الاعلام في مجال مكافحة التطرف العنيف عبر اقامة البرامج التثقيفية والورش العلمية المجانية العامة لتعريف الشباب بهذه الظاهرة الخطيرة والمسؤولية القانونية والمجتمعية والاخلاقية المترتبة على الانخراط في صفوف تلك الجماعات، ودعم الحملات التوعوية بشأن افكار التسامح والتنوع والتعددية والانفتاح على الثقافات الإنسانية.

13. اتخاذ تدابير وسن تشريعات واستخدام السلطات التنظيمية تجاه وسائل الاعلام والتأكيد على الصحافة والاعلام المسؤول والأخلاقي، وتشجيع الإعلاميين المحترفين على النهوض بصحافة أخلاقية، وتوفير التدريب المهني والتأكيد على قيام هذه المؤسسات بمراقبة أعمال موظفيها من الإعلاميين داخل المؤسسة في ذاتها.

14.اضافة نصوص جزائية في قانون العقوبات تجرم افعال التمييز العنصري والجهر علنا بأفكار متطرفة تعمل على حقن المجتمع سلبيا ضد بعضهم البعض وكذلك تجريم الجهر بالكراهية ولاسيما ممن كان له مكانه اجتماعية او رسمية مؤثرة في المجتمع. وان ينظم المشرع العراقي النصوص الجزائية التي تحدد العقوبة بشكل لا يقبل التأويل او اللبس لبقية الجرائم التي تضمنها النص الدستوري الخاص بتجريم صور التطرف.

15.تعديل نص المادة (372) من قانون العقوبات العراقي من خلال اضافة فقرة سابعة تتضمن النص على انه "تشدد العقوبة اذا ارتكب اي فعل من الافعال السابقة نتيجة لتكفير الفئة المستهدفة وتكون عقوبة الاعدام اذا نتج عن ذلك وفاة شخص او مجموعة اشخاص".

16.تشريع قانون يختص بالتطرف يسمى بـ(قانون التطرف) وذلك لأهميته وخطورته على المجتمع، فضلا عن الإسراع بإقرار قانون جرائم المعلوماتية وان يتضمن معالجة جريمة التطرف المؤدي الى الإرهاب الالكتروني.

17. تدريس مادة (الحد على التطرف) في كافة المراحل الدراسية لغرض توعية المجتمع بخطورة التطرف والمتطرفين وعلى نحو اجباري لغرض حماية النظام العام من خطر هذه الظاهرة بجميع صورها.

18.على الحكومة أن تعزز التعاون والتفاعل مع قادة القبائل والعشائر وحثهم على اخذ دورهم في مكافحة خطاب الكراهية والتطرف، وفي التوعية والتثقيف في المجتمعات المحلية والمساهمة في الحفاظ على الأمن والاستقرار داخل المجتمع, من خلال تربية الحس الوطني واعلاء مبدأ المواطنة.

19.إطلاق استراتيجية وطنية شاملة منشورة لمكافحة التطرف في العراق، تشتمل على معايير واضحة للأداء من خلال إشراك جميع الأطراف المعنية (القطاع الحكومي بمؤسساته المدنية والعسكرية، ومؤسسات المجتمع المدني والقيادات المجتمعية)، لضمان أعلى درجة من التنسيق والتبني ودعم تنفيذ هذه الاستراتيجية.

20.جعل الديمقراطية وروح المواطنة وإشاعة ثقافة نبذ التطرف، وتعزيز حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية والمساواة كعامل اساسي لمكافحة التطرف العنيف، وتنظيم المجتمعات بالشكل الذي يخفض مثيرات التطرف والعنف إلى أدنى مستوى وذلك من خلال منع الظلم على المستوى الفردي والأجتماعي.

21.الاهتمام بالشباب ومحاورتهم بأسلوب من التسامح والتعاطف والتوجيه لتأهيلهم لمواجهة مشكلات الحياة بأسلوب واقعي بسيط.

تقارير علمية

تقرير الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات السياسية بتاريخ 2024/2/13 الموسومة (الأداء الدبلوماسي العراقي في ظل الأزمات المحلية والإقليمية)

برعاية السيد رئيس الجامعة المستنصرية الأستاذ الدكتور حميد فاضل التميمي المحترم، وبأشراف مدير مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية الاستاذ المساعد الدكتور علي مجيد العكيلي المحترم، وعدد كبير من الاساتذة والباحثين من الجامعات العراقية والدول العربية اقام مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية قسم الدراسات السياسية الندوة العلمية السنوية بتاريخ **2024/2/13** تحت عنوان **(الأداء الدبلوماسي العراقي في ظل الأزمات المحلية والإقليمية)** .اذ تراس الجلسة رئيسة قسم الدراسات السياسية الاستاذ المساعد الدكتورة ظفر عبد مطر المحترمة . سلط الضوء فيها على أهم أدوات السياسة الخارجية العراقية، ألا وهي الدبلوماسية العراقية كمفهوم وأداة وهدف، وأن أشير أيضا إلى الأهمية البالغة في امتلاك دبلوماسية خاصة بنا كعراقيين ، نفتخر بها في جميع المحافل .لقد شهد النظام العالمي في الآونة الأخيرة اضطرابات غير مسبوقة، ألقت بظلالها القاتمة علينا شعوبا وحكومات، مع ظهور العديد من الفاعلين الجدد، دولا ومؤسسات ، بل وحتى أفرادا مؤثرين ، كل منهم يتمتع بدبلوماسيته المتميزة عن غيره والفريدة من نوعها , مما أدى إلى خلق بيئة تنافسية ، جاءت لنا بمجموعة من التحديات أكثر خطورة من ذي قبل, وفي ظل الأزمات متعددة الأبعاد التي تشهدها منطقتنا, وكذلك بؤر التوتر في العديد من دول الجوار والعالم على حد سواء ، تراجع الأداء الدبلوماسي كانعكاس للسياسة الداخلية ولما يجري من حولنا .وبمشاركة ومداخلات من جميع الموجودين واخلصت بتوصيات مهمه .... متوجهين بها إلى كل من يقع في قلب المسؤولية في وزارة الخارجية العراقية ، ومن قادة المجتمع والدولة ، وكل من يهمه الأمر، لإنجاح السياسات الخارجية العراقية ، وفق أسلوب علمي وواقعي في منطقتنا والعالم.

التوصيات:

أولا :- إيجاد مسار سياسي محدد وثابت في وزارة الخارجية العراقية يقوم على أساس تعزيز العلاقات مع دول الجوار الإقليمي بشكل خاص، على أن لا يتغير بتغير رأس السلطة، إذ يكون نهج متبع مستمر، لإعادة هيبة العراق ومكانته ضمن الدول المؤثرة في الشرق الأوسط .

ثانيا :- وضع آلية عمل جديدة للتعامل مع الإحداث الخارجية وفق نظرة براغماتية علمية فاعلة، وعلى أساس الاستقصاء والترصد، وهذا يتطلب تفعيل مفاصل حركة القرار السياسي الخارجي عبر رفد وزارة الخارجية ومؤسساتها وعلى رأسها الجانب الدبلوماسي بالقدرات العلمية التي تتمتع بقدرة الملاحظة واستقراء المواقف.

ثالثا :- حوكمة الحركة السياسية الخارجية مؤسساتياً وفردياً عن طريق استخدام التقنيات الحديثة التي تساعد المفاوض العراقي على قراءة المواقف الإقليمية والدولية لبناء موقف علمي يتفادى الارتدادات والأزمات غير المحسوبة، إذ أن فاعلية سياسة العراق الخارجية تزداد كلما استطاعت أنماط سلوكه الخارجي احتواء هذه المتغيرات.

رابعا :- على وزارة الخارجية العراقية تفعيل مبدأ العلاقات السياسية الفاعلة مع الدول النشطة والمؤثرة إقليميا وعالميا، التي ترتبط بالعراق بثوابت إستراتيجية، مما يجعلها في خدمة المصالح العليا للدولة العراقية.

خامسا :- تفعيل دور العراق في عضوية المنظمات الإقليمية والعالمية، مما يعزز من موقف العراق وسيادته.

سادسا :- العمل على اختيار أكفأ الدبلوماسيين من ذوي الخبرة والمهارة والتخصص في مجال الحوار والتفاوض السياسي، لكي يتصدروا واجهة العمل الدبلوماسي للعمل على تذليل كافة الصعوبات التي تواجه الدولة العراقية في سياساتها الخارجية .

سابعا :- ضرورة التخطيط لإستراتيجية إعلامية فاعلة عبر الدبلوماسية الرقمية ووضع المناهج الإعلامية وتطويرها المستمر حسب مقتضيات الأحوال والأزمات الاستفادة من التدفق الهائل للمعلومات ووضع السياسات التي تمكن من التنبوء بالأزمات مستقبلاً .

ثامنا :- إنشاء دائرة أو قسم خاص بالدبلوماسية الرقمية في وزارة الخارجية العراقية يساعد في وضع منظومات للعمل والتعامل في صالح العراق شعبا وحكومة.

تاسعا :- على وزارة الخارجية العراقية إنشاء مركز أبحاث مختص في الذكاء الاصطناعي أو التعاون مع مراكز الأبحاث المستقلة في المسائل المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والتي لها أهمية مباشرة بالنسبة للعراق، حول كيفية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في الدبلوماسية العراقية، كما يقع على عاتقها أيضاً تثقيف صناع القرار والدبلوماسيين العراقيين حول التعاطي مع الذكاء الاصطناعي.

عاشرا :- توفير فرص التدريب المناسبة للدبلوماسيين العراقيين، يمكن للوزارة تنظيم دورات تدريبية وورش عمل حول القضايا الدبلوماسية المختلفة، بما في ذلك المفاوضات والعلاقات الدولية والقانون الدولي.

تقارير علمية

تقرير الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية بتاريخ 2024 /3/18 الموسومة (مستقبل الاستثمار في العراق... تحديات وعوائد)

برعاية السيد رئيس الجامعة المستنصرية الأستاذ الدكتور حميد فاضل التميمي المحترم، وبأشراف مدير مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية الاستاذ المساعد الدكتور علي مجيد العكيلي المحترم، وعدد كبير من الاساتذة والباحثين من الجامعات العراقية والدول العربية اقام مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية اقام قسم الدراسات الاقتصادية الندوة العلمية السنوية بتاريخ **2024 /3/18** تحت عنوان **(مستقبل الاستثمار في العراق... تحديات وعوائد)** .

اذ تراس الجلسة رئيس قسم الدراسات الاقتصادية الاستاذ المساعد الدكتور حيدر عبد الحسين حميد حيث كان عدد المشاركين أكثر من (٢٥) مشارك من العراق والدول العربية.. سلط الضوء فيها على مسار عملية الاستثمار في عراق ما بعد عام 2003، ومبينا التحديات والضرورات التي تترتب على أجهزة الدولة العراقية ذات الصلة مواجهتها، لغرض النهوض بالواقع الاقتصادي الداعم للعملية السياسية، لأجل رفاهية المجتمع العراقي ونقله إلى مستويات متقدمة من العيش الكريم..وبمشاركة ومداخلات من جميع الموجودين واخلصت بتوصيات مهمه ....

التوصيات:

وبناءاً على ما تقدم، فقد اجتمعت الآراء العلمية، من خلاصة الأبحاث المشاركة للوصول إلى مجموعة من التوصيات، أهمها ما يلي:

أولاً: إصدار التشريعات القانونية اللازمة، بما لا يتعارض مع روح القانون العراقي، والتي تفتح الأبواب أمام الاستثمار محلياً وأجنبياً وتشجع عليه.

ثانياً: تعديل خطط استراتيجيات الاستثمار بحيث تكون متماسكة ومتأزرة على المستويين الوطني والعالمي.

ثالثاً: على سياسة الاستثمار أن تكون متوافقة ومتلائمة مع الخطط المستقبلية للتنمية المستدامة للدولة العراقية.

رابعاً: تطبيق التقنيات الرقمية الحديثة التي تشجع إيجاد فرص استثمارية آمنة بعيدة عن الفساد الإداري والمالي.

خامساً: إنهاء البيروقراطية الإدارية من خلال تحديث عمل المصارف العراقية، والمؤسسات ذات العلاقة.

سادساً: الالتزام بالمعايير الرفيعة للحوكمة العامة، وبما يضمن اتخاذ إجراءات فعالة وشفافة للمستثمرين.
سابعاً: توسيع ممارسات تخفيف المخاطر إلى التمتع بالحرية المالية المكفولة بالقانون.
ثامناً: إيصال الاستثمار إلى مجالات رئيسة بالنسبة إلى بناء القدرات الإنتاجية والتنافسية، بما يضمن انعكاسها على البنى التحتية للدولة العراقية.
تاسعاً: صوغ سياسات استثمارية ولوائح محددة، بما في ذلك تأسيس وتشغيل الاستثمارات وحمايتها.
عاشراً: تشجيع المستثمرين على الالتزام بالمبادئ العامة، ومراعاة معايير المسؤولية الاجتماعية والثقافية للبيئة العراقية.

تقارير علمية

تقرير الندوة السنوية لقسم السياسات العامة وادارة الازمات 3/5/ 2024 الموسومة (الجغرافية السياحية في العراق الواقع والآفاق المستقبلية)

برعاية السيد رئيس الجامعة المستنصرية الأستاذ الدكتور حميد فاضل التميمي المحترم، وبأشراف مدير مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية الاستاذ المساعد الدكتور علي مجيد العكيلي المحترم ، وعدد كبير من الاساتذة والباحثين من الجامعات العراقية والدول العربية اقام مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية قسم السياسات العامة وادارة الازمات الندوة العلمية السنوية بتاريخ 2024/3/5 تحت عنوان **(الجغرافية السياحية في العراق الواقع والآفاق المستقبلية)** .

اذ تراس الجلسة رئيسة قسم السياسات العامة وادارة الازمات الاستاذ المساعد الدكتورة سؤدد كاظم مهدي .. وكان عدد المشاركين اكثر من ٢٥ مشارك من العراق والدول العربية ...سلط الضوء فيها على السياحة التي تلعب دوراً هاماً في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية وحتى البيئية بل هي احد اهم القطاعات الاقتصادية في العديد من الدول ، فضلاً عن ذلك ان السياحة ظاهرة إنسانية وأساسية ومهمة في تحسين العلاقات بين جميع الدول، و لتسليط الضوء على محاور عدة منها محور جغرافية السياحة البيئية ومحور جغرافية السياحة الآثارية ومحور جغرافية السياحة الدينية وبيان استراتيجية لتنمية الجغرافية السياحة في العراق .. وبمشاركة ومداخلات من جميع الموجودين واخلصت بتوصيات مهمه ....

التوصيات:

وقد خرجت الندوة في نهاية اعمالها بعدد من التوصيات كان ابرزها :

- تنفيذ استراتيجية لتنمية السياحة والتنسيق بين مختلف الوزارات والأجهزة المسؤولة ذات العلاقة التي لها الأثر في تنشيط قطاع السياحة كوزارة المالية والنقل والداخلية والصناعة والتجارة وغيرها .
- توفير التخصيصات المالية اللازمة لتنمية السياحة مع فرض رسوم نقدية على الزوار الأجانب تستخدم لتمويل المشاريع السياحية. وتنويع العرض السياحي والتخطيط لتحقيق مكاسب اجتماعية وثقافية واقتصادية وإيجاد مناطق سياحية جديدة تتناسب مع المقومات السياحية المتنوعة والعديدة.
- وضع قانون للاستثمار السياحي تحدد فيه جهة رقابية واحدة منعا للروتين والفساد الإداري ، وتعزيز ثقافة الاستثمار تحديدا في المناطق البعيدة عن مراكز المدن التي تمتلك موارد سياحية كالمناطق الاثارية والاهوار. هذا مع التأكيد على أصحاب الخبرة والكفاءة والاختصاص في إدارة القطاع السياحي .
- تفعيل التكنولوجية الحديثة والاتصالات ونظم المعلومات والاحصاء السياحي لتوفير المعلومات والبيانات للمناطق السياحية بشكل يتناسب مع أهمية المناطق السياحية. والحفاظ على البيئة التاريخية وعدم تغيير المعالم الحضارية والحفاظ على المظهر التاريخي للمناطق الاثارية والدينية .

- تطوير الصناعات الشعبية والفلكلورية التي تجذب السياح وتعكس تراث وحضارة العراق والتاكيد على الموروث الشعبي واصالته. هذا الى جانب بناء قرى عصرية في مناطق الاهوار في جنوب العراق وتوفير البنى التحتية والخدمات الضرورية بشكل يتناسب مع عوامل الجذب السياحي.
- تحديث التصميم الأساسي لمدينة كربلاء المقدسة بشكل يتلائم مع احتياجات المدينة واستيعابها للزيارات المليونية في مناسبات دينية عديدة.
- العمل على إقامة المؤتمرات والندوات الخاصة بالجغرافية السياحية واثرها على الاقتصاد في الجامعات ومراكز البحث العلمي لايجاد أرضية ثقافية واعية تستهدف الارتقاء بهذا القطاع وفتح افاق واسعة امام الباحثين والاكاديمين من اجل الوصول الى مقترحات جديدة .
- نشر الوعي الثقافي بين السكان المحليين حول أهمية الأماكن السياحية الاثرية والدينية والطبيعية واعتبارها جزء ا مهما من هوية العراق وضرورة الحفاظ عليها من خلال المناهج التعليمية التي تواكب التنمية السياحية في المؤسسات التعليمية وإصدار النشرات الورقية والالكترونية في المؤسسات المختلفة الرسمية والشعبية .
- حماية البيئة الطبيعية من خلال التنسيق بين المؤسسات الحكومية المسؤولة عن حماية البيئة كوزارة البيئة للحفاظ على الأماكن السياحية المختلفة وإقامة المحميات الطبيعية ومنع الصيد الجائر .
- اتخاذ الاجرات الظرورية من قبل المعنين بملف السياحة من اجل خلق الظروف المناسبة لحماية وإصلاح وتمكين التحول الى الاقتصاد الأخضر وتنوع مصادر الدخل وما له من أهمية في تنمية السياحة .
- اطلاق مناسبات وطنية لتكون فرصة للتعريف حول نشاة وتطور الأماكن السياحية واثارها الإيجابية من اجل المساهمة في الطروحات المقدمة والتعاون بين الوزارات كافة ومراكز الأبحاث والسكان المحليين .